



المركز الجامعي أفلو-الجزائر

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



مجلة الماقرزي المجلد 7 العدد 1 جوان 2023

14

مجلة
الماقرزي

لدراسات الاقتصادية والهاية

المجلد 7
العدد 1
جوان 2023

ر.د.م.د.: ISSN: 2571-9955

الإيداع القانوني: جوان 2017

Review EL-MAQRIZI Vol 7 Number 1 June 2023

University Center of Aflou-agleria

International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued
by the Institute of Economic and Commercial and Management



14

Review
EL-MAQRIZI
FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES

Vol 7
Number 1
June 2023

ISSN: 2571-9955
Legal Deposit : June 2017

مجلة دورية دولية علمية محكمة نصف سنوية تنشر الابحاث في الميدان الإقتصادي
تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -المركز الجامعي أفلو- الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :

د. عبدالكريم طهاري " رئيس المركز الجامعي "

مدير المجلة: د. زاوي عيسى

مدير هيئة التحرير : د. قطاف عبدالقادر

أعضاء هيئة التحرير

أ.د عدالة لعجال جامعة مستغانم ، الجزائر

د. زروخي فيروز جامعة شلف

د. محمد سعيد جوال جامعة الجلفة

د. سملاي يحضيه جامعة الملك فيصل – السعودية

د. ناصر يوسف الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا

أ.د بن ثابت علال جامعة الأغواط

د.طلحة أحمد المركز الجامعي أفلو

د. عزمي وصفي عوض جامعة فلسطين التقنية ، فلسطين

د. زغودي عمر المركز الجامعي أفلو

د. عروزي محمد جامعة كوت دازور ، فرنسا

د. لعامرة جمال جامعة طيبة المدينة المنورة المملكة العربية السعودية

د. نجية ضحاك جامعة الجزائر 3

د. فرحات عباس جامعة المسيلة

أ.د. أبو القاسم حمدي جامعة الأغواط

د.فتححي مولود المركز الجامعي أفلو

د.بوفاتح بلقاسم المركز الجامعي أفلو

د. أبو يوسف محمد سالم جامعة الإسرائ ، فلسطين

د. رايز أحسن جامعة فيصل آباد ، باكستان.

سكرتير

د.جخيوة طاهر

بيعة محمد

التدقيق اللغوي

د. شعمي محمد الامين

د. حمزة بوجمل

1/من داخل الوطن

أ.د عدالة لعجال	جامعة مستغانم	أ.د عجيلة محمد	جامعة غرداية
أ.د بن ثابت علال	جامعة الأغواط	د. جعيرن عيسى	المركز الجامعي أفلو
د. قورين الحاج قويدر	جامعة الشلف	د. خنيش يوسف	جامعة غرداية
د. ضحاك نجية	جامعة الجزائر 3	د. علام عثمان	جامعة البويرة
أ. د. رمضاني لعلا	جامعة الأغواط	د. فيروز زروخي	جامعة الشلف
د. طويطي مصطفى	جامعة غرداية	د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
د. علماوي أحمد	جامعة غرداية	د. بن البار امحمد	جامعة المسيلة
د. قشام إسماعيل	جامعة الجلفة	د. نصير أحمد	جامعة الوادي
د. هيشر أحمد التجاني	جامعة الأغواط	د. فودو محمد	جامعة أدرار
د.بن برطال عبد القادر	جامعة الأغواط	د. بساس أحمد	جامعة الأغواط
أ.د أبو القاسم حمدي	جامعة الأغواط	د. حديدي آدم	جامعة الجلفة
د. فرحات عباس	جامعة المسيلة	د. فلاق محمد	جامعة الشلف
أ.د ضيف الله محمد الهادي	جامعة الوادي	د. تفرارت يزيد	جامعة أم البواقي
أ.د داهية عبد الحفيظ المدرسة العليا للتجارة	جامعة الجلفة	د. محمد سعيد جوال	جامعة الجلفة
د. أحمد دروم	جامعة الجلفة	د. بن طيرش عطاءالله	جامعة الأغواط
د. كربوش أحمد	المركز الجامعي أفلو	د. مسعودي عبد الهادي	جامعة الأغواط
د. طلحة محمد	المركز الجامعي أفلو	د. شيخي بلال	جامعة بومرداس
د. طلحة أحمد	المركز الجامعي أفلو	د. بارك نعيمة	جامعة سوق أهراس
أ.د قرومي حميد	جامعة البويرة	د. زغودي عمر	المركز الجامعي أفلو
د. سمير شرقرق	جامعة سكيكدة	د. كبير مولود	جامعة الجلفة
د. قحام وهيبه	جامعة سكيكدة	د. بولوين عبد الوافي	جامعة خنشلة
د. رينوبة الأخضر	جامعة الأغواط	د. غربي حمزة	جامعة المسيلة
د. قط سليم	جامعة خنشلة	د. زيان بروجة علي	جامعة تيسمسيلت
د. سوداني أحلام	جامعة قالمة	د. قرين ربيع	المركز الجامعي ميلة

2/ من خارج الوطن

د. ناصر يوسف	الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
د. اسيا رايس أحمد	جامعة سينس، ماليزيا.
د. المحياوي صباح نوري عباس	مجلس الخدمة العامة الاتحادي- العراق
د. الرمودي بسام	جامعة مدينة السادات – مصر.
د. عروزي محمد	جامعة كوت دازور، فرنسا
د. شاشي عبدالقادر	المعهد الدولي للبحوث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا .
د. رايز أحسن	جامعة فيصل آباد، باكستان.
د. صدراوي طارق	جامعة المنستير، تونس.
د. أبو يوسف محمد سالم	جامعة الإسراء، فلسطين.
د. المصيح عماد الدين	كليات الشرق العربي للدراسات العليا، السعودية.
د. لعامرة جمال	جامعة طيبة المدينة المنورة، السعودية.
د. ادوارد دكتور نشأت	معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، مصر
د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة، القدس .
د.شادي ابراهيم حسن شحاده	جامعة السويس، مصر.
د. عبد السلام مصطفى محمود	جامعة أم القرى، السعودية
د. عزمي وصفي عوض	جامعة فلسطين التقنية، فلسطين.
د. كنوش محمد	جامعة تراكيا، تركيا .
د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة المنصورة، مصر.
د. القوصي همام	جامعة حلب، سوريا .
د. سملاي يحضيه	جامعة الملك فيصل، السعودية.
د. أرش أحمد	جامعة أنقرة، تركيا

الاتصال و الاستفسار:

المركز الجامعي أفلو ص ب 306 –أفلو – الأغواط (الجزائر)

الهاتف /الفاكس : 11 11 16 029(213)

البريد الإلكتروني : eco.elmaqrizi@cu-aflou.edu.dz (غير مخصص لإرسال

المقالات)

لإرسال المقالات عبر الموقع :

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/650>

ISSN : 2571-9955

E-ISSN : 2716-9014

رقم الإيداع القانوني : جوان 2017

قواعد النشر بالمجلة

تنشر مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (17*24)بها مش الصفحة من الاعلى 1 و الاسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.
 2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط (Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14 ، و Times New Roman (Titres CS) للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الأسطر 1.15 ، و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras؛
 3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني؛ و ملخصين للموضوع في حدود 08 اسطر على الأكثر ، احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين؛
 4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال و باعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية؛
 5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛
 6. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.
 7. تهميش محتوى المقال يكون بإستعمال (APA) American Psychological Association.
 8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتي؛
 9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها؛
 10. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع الرابط التالي : <https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&&id=2>
 11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛
- حقوق النشر محفوظة للمجلة

إفتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم

الصالحات

صدر اليوم الخامس من جوان 2023 المجلد السادس (7) العدد

الثاني (1) من مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية

الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالمركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو- (الجزائر)

نحمد الله على التوفيق وتتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساهم في

نسخة هذا العدد من مؤلفين ومراجعين ومحررين

إن هيئة التحرير المجلة تحرص على استمرار سياستها في السعي الى

أن تبقى المجلة رائدة على مستوى الوطني والدولي ، وأن تصبح مصنفة

ضمن أشهر قواعد بيانات العالمية ، وتعمل على تحقيق شروط التصنيف

المنصوص عليها من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير

التكنولوجي .

نطل على قراننا الأعزاء بهذا العدد الجديد املين تحقيق تطلعاتهم

بخصوص المقالات الصادرة عن مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية

والمالية

ومهما يكن من عمل، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر

المعرفة العلمية

رئيس التحرير

الدكتور قطاف عبدالقادر

الفهرسة العالمية لمجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية

<p>http://emarefa.net/arcif/criteria/</p>	 <p>معامل التأثير والاستشادات المرجعية العربي Arab Citation & Impact Factor Arab Online Database</p> <p>فائدة البيانات المرجعية الرقمية Arcif Analytics</p> <p>معرفة MAREFA www.emarefa.net</p>	<p>01</p>
<p>https://www.journal-index.org/index.php/asi/author/submit/12482</p>	 <p>Journal Index</p> <p>Monitor Journal evolution processing all indexing</p> <p>Apply for Authorisation and ISI-Factor of this Journal</p> <p>Submit new Journal for evaluation and improvements</p> <p>International Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies</p>	<p>02</p>
<p>https://www.rootindexing.com/journal/international-journal-of-el-maqrizi-for-economic-and-financial-studies-AJMEFS</p>	 <p>ROOT INDEXING JOURNAL ABSTRACTING AND INDEXING SERVICE</p>	<p>03</p>
<p>http://www.i2or.com/indexed-journals.html</p>	 <p>INTERNATIONAL INSTITUTE OF ORGANIZED RESEARCH (I2OR) AN ORGANIZED RESEARCH PLATFORM</p> <p>PUBLICATION IMPACT FACTOR PIF POWERED BY I2OR</p>	<p>04</p>
<p>https://www.citefactor.org/journal/index/29273/journal-of-el-maqrizi-for-economic-and-financial-studies#.YoLMg0KZMdU</p>	 <p>CiteFactor</p> <p>Journal of et-maqrizi for economic and financial studies</p> <p>International Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies is a peer reviewed journal published by the Institute of Economic, Commercial and Management Sciences in the University Center of Aflou. It is issued since 2016. It also represents a scientific, theoretical and intellectual stone in various topics of economics and administrative sciences, contributing to the dissemination of original and specialized scientific research for all academics and university professors who are specialized in economics. The journal seeks to work on developing and crystallizing knowledge and studies in economic sciences on the basis of recognized scientific and methodological principles, by publishing a scientific work that is characterized by originality and seriousness, while adhering to the ethics of scientific research. It also seeks to find a place for itself among periodicals and specialized journals thanks to the efforts of professors and researchers with their research, ideas and constructive and useful suggestions, from inside and outside.</p> <p>URL: https://www.arcif-criteria2.com/Presentationtoarcif/650</p> <p>Keywords: El-Maqrizi , Economic ,Financial ,Studies</p> <p>ISSN: 2573-9955</p> <p>EISSN: 2716-9014</p> <p>Subject: Business and Management</p> <p>Publisher: Centre universitaire Aflou</p> <p>Year: 2016</p> <p>Country: Algeria</p>	<p>05</p>

<https://www.researchbib.com/?action=viewJournalDetails&issn=25719955&uid=r80536>

Discover and promote great research resources
Maximize your academic social impacts.

Home Open Archives Journal Indexing Research Conferences Research Profiles

Main Menu
My Profile
My Journal
Add Journal

Search by: Publisher: Centre universitaire Afflu
ISSN: 2571-9955
ISSN: 2571-9955
E-ISSN: 2716-9014
IF (Impact Factor): 2022 Evaluation Pending
Website: <https://www.ajcp.orient.dawu/Presentation...>

06

<http://esjindex.org/search.php?id=issn&ids=2571-9955&S1=submit>

ESJI Eurasian Scientific Journal Index
www.ESJIndex.org

Eurasian Scientific Journal Index

07

<https://scholar.google.com/citations?hl=ar&user=w8Os8woAAAAJ>

Google البحث العلمي

08

<https://reseau-mirabel.info/revue/10189/International-Journal-of-El-Maqrizi-for-Economic-and-Financial-Studies>

Accueil Revues International Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies

Thématique: Economic gestion Finance

Titre	ISSN	ISSN-E	Années	Editeurs	Action
International Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies	2571-9955	2716-9014	2016 - ...	Centre universitaire Afflu	

Titre actuel: International Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies
Site web: <https://www.ajcp.orient.dawu/PresentationRevue003>
Périodicité: semestriel
Langues: anglais, arabe
Editeur: Centre universitaire Afflu
Autres liens: @ ROR

09

ص	عنوان المقال
12 - 36	التسويق الداخلي ودوره في تعزيز التميز التسويقي: (دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين في شركة نور الكفيل للمنتوجات الحيوانية) سناء جاسم محمد الذبحاوي المعهد التقني - كوفة/ جامعة الفرات الاوسط التقنية
37 - 56	إدارة الأزمات وتدايعات جائحة كورونا على قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على بعض التجارب العربية نور الدين قدوري جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)
57 - 76	دور مسرعات الاعمال في دعم الشركات الناشئة -قراءة تحليلية لمسرعات الاعمال بالسعودية- البرود أم الخير جامعة الجزائر3 (الجزائر)
77 - 95	المسؤولية الاجتماعية كآلية لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة -تجارب شركات رائدة- والي خولة جامعة باجي مختار-عنابة (الجزائر)
96 - 118	النظام الضريبي المطبق على المؤسسات بالمناطق الصناعية في الجزائر-دراسة للواجبات الضريبية والامتيازات الجبائية- دوة محمد جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)
119 - 139	تقييم برامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر في ظل احتمالية تطبيق متطلّبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل كحلة عبد الغني جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)
140 - 158	جودة تقارير محافظ الحسابات في ظل تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لولايات الجنوب الجزائري - شوراب خليفة جامعة غرداية (الجزائر)

159	دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي و المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي للفترة (2018 -2022)	
-		
178	روينة مصعب بلحبيب عبد الكامل ريمي عقبة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)	
179	دور التكوين الجامعي السياحي في الإستجابة لمتطلبات سوق العمل السياحي- دراسة تحليلية بطريقة DEMATEL-	
-		
196	مصطفى بوفاتح حسين شليني جامعة غرداية (الجزائر)	
197	دور اليات الذكاء الاقتصادي في تعزيز أمن المعلومة للمؤسسات الاقتصادية	
-		
213	جوادي عبد القادر زاوي عيسى المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو (الجزائر)	
214	اثر الاستجابة لمعيار رقابة الجودة ومتطلباته على الاداء المهني لمكاتب التدقيق بالجزائر	
-		
229	خليف رشيد طيبي حمزة جامعة غرداية (الجزائر) جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)	
230	معوقات تحقيق الاقتصاد الأخضر كآلية لدعم التنمية المستدامة	
-		
249	بن عيسى أمينة جامعة تلمسان (الجزائر)	
250	متغيرات السياسة النقدية وأثرها على استقرار دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة(1980-2021)	
-		
270	زرقون فيصل سهلي رقية جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	
271	شهادة المطابقة إيزو 9001 مدخل لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية "مع الإشارة إلى حالة الجزائر"	
-		
291	عبدالهادي مختار جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)	
292	متطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر- الواقع والآفاق -	
-		
309	بن قايد الشيخ جخيوة طاهر جامعة غرداية (الجزائر) المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو (الجزائر)	

310	دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري "	
-	دراسة تحليلية لعينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر "	
332	حيرش عبدالقادر	جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)
333	تقييم الأداء المالي في ظل جائحة كورونا باستخدام نموذج كونا و هولدر للتنبؤ بالفشل	
-	المالي دراسة حالة شركة بيو فارم (2021-2016)	
351	بوعزة عبيد مريم	عبيرات مقدم جامعة عمار تليجي الأغواط (الجزائر)
352	محددات الصادرات الجزائرية مع دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2019 باستعمال	
-	نموذج الجاذبية	
371	عائشة زيد المال عفان	شهرزاد مجدوبي المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)
372	علاقة سعر الصرف بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 باستخدام	
-	نموذج ARDL	
389	براهم إسماعيل	بوعلاق نورة جامعة تبسة (الجزائر)
	جامعة أدار (الجزائر)	بوعمرة حسن جامعة أدار (الجزائر)
390	دراسة و تحليل الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية	
-	عبد القادر قطيب	عبد الله عنيشل
409	جامعة غرداية (الجزائر)	
410	واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي	
-	(الجزائر أنموذجا)	
425	سفاصن سعيدة	جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)
426	أثر عوامل البيئة الداخلية للمنظمة على فعالية اتخاذ القرار: دراسة ميدانية في مؤسسة	
-	مسعد للمياه المعدنية بولاية الجلفة (الجزائر)	
449	حريزي ريمة عفاف	جوال محمد السعيد جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)
	رابحي مختار	
450	أثر تطبيق آليات الحوكمة والإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للشركات في الجزائر- دراسة	
-	حالة مؤسسة سونلغاز-	
469	صغور مسعود	جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

470	دراسة تحليلية لتأثير نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع في البنوك الجزائرية	-
488	جامعة معسكر (الجزائر)	عتيقة بن طاطة
489	تأثير جائحة كورونا على سلاسل القيمة العالمية -دراسة حالة صناعة الإلكترونيات الدقيقة في الصين-	-
508	جامعة العربي التبسي بتبسة (الجزائر)	هاجر فتاح فضيل رايس
509	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الصناعي - دراسة قياسية ومقارنة بين الجزائر وتونس للفترة (1990-2021)	-
528	جامعة العربي التبسي بتبسة (الجزائر)	فتحي حدة شتوح نور الدين
529	دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	-
548	جامعة الشهيد حمة الاخضر (الوادي)	ضو نصر منيرة زياني
549	أهمية التخصص المني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة(دراسة ميدانية لعينة من المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري)	-
570	جامعة غرداية (الجزائر)	صافي محمد عبادة عبد الرؤوف
571	أجهزة الدعم والمرافقة ودورها في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	-
590	جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر)	نجاة بلمغني عائشة عتيق
591	<i>L'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique en Algérie (1970-2020)</i>	-
609	<i>Mâachi Sofiane Université Ibn-khaldoun Tiaret (Algérie)</i>	-
610	<i>Vers une Réforme du secteur des assurances en Algérie : Situation actuelle et nouvelle alternative</i>	-
629	<i>Lezoul Mohammed Université d'Oran 2(Algérie)</i>	-

التسويق الداخلي ودوره في تعزيز التميز التسويقي: (دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين في شركة نور الكفيل للمنتوجات الحيوانية)

Internal marketing and its role in promoting marketing excellence: (An analytical study of the opinions of a sample of managers in Noor Al-Kafeel Company for Animal Products)

أ.م.د. سناء جاسم محمد الذبحاوي * المعهد التقني - كوفة/ جامعة الفرات الأوسط التقنية

Kin.sna@atu.edu.iq

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/25

تاريخ الاستلام: 2023/01/04

ملخص:

يعد مفهوم التسويق الداخلي مجال الدراسة واعد في بحوث التسويق والسلوك التنظيمي. يساهم هذا البحث في فهم ماهية التسويق الداخلي ودوره في تعزيز التميز التسويقي. وعلى الأساس المنطقي لاعتماد هذا المفهوم داخل منظمات الخدمات في العراق. تكشف النتائج أيضاً عن الدور لإجراءات التسويق الداخلي نحو تطوير ميزة تنافسية في تعزيز التميز التسويقي من خلال توزيع الاستبانة على مجموعة من الموظفين والبالغ عددهم 90 موظف وبعد استلام الاستبانة تبين انه توجد 45 استبانة صالحة للتحليل الاحصائي و45 استبانة تالفة. وتستند النتائج إلى بحوث التسويق الداخلي المعاصر الذي يشير إلى وجود تفاعل كبير التميز التسويقي. أخيراً، يستخدم هذا البحث مدخلا محدثاً للبناء على البحوث الحالية المتعلقة بالدوافع والنتائج للتسويق. يوفر هذا للمديرين رؤى دقيقة حول تعزيز التميز التسويقي. في هذا البحث، تم التحقق من العلاقة بين التسويق الداخلي (IM) ودوره في تعزيز التميز التسويقي ومدى تأثير على المنظمة. باستخدام منهجية بحث SEM إذ يتم تحليل البيانات من خلال برنامج AMOS 21 و spss. وبالتالي، فإن سؤالي البحث الذين تم تناولهما في هذا البحث هما: (1) للتحقيق في مدى تطبيق التسويق الداخلي في شركة نور الكفيل. (2) مدى تأثير التسويق الداخلي في تعزيز التميز التسويقي. بناءً على هذه الأسئلة البحثية، تم إنشاء نموذج مفاهيمي للتحقيق فيها. توفر الأقسام التالية معلومات أساسية عن التسويق الداخلي، والنموذج المفاهيمي لهذا البحث، وجمع البيانات والطريقة المستخدمة، وتحليل النتائج، والمناقشة والاستنتاج.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، التسويق، استراتيجية المنافسة، الثقافة التنظيمية.

تصنيف JEL: M31.M14

* المؤلف المرسل

Abstract:

The concept of internal marketing is a promising field of study in marketing research and organizational behavior. This research contributes to an understanding of what internal marketing is and its role in promoting marketing excellence. and on the rationale for adopting this concept within service organizations in Iraq. The results also reveal the role of internal marketing procedures towards developing a competitive advantage in promoting marketing excellence by distributing the questionnaire to a group of 90 employees, and after receiving the questionnaires, it was found that there are 45 questionnaires valid for statistical analysis and 45 questionnaires damaged. The findings are based on contemporary internal marketing research which indicates a significant marketing excellence interaction. Finally, this paper uses an updated entry to build on existing research on the motivations and outcomes of marketing. This provides managers with accurate insights into enhancing marketing excellence. In this research, the relationship between internal marketing (IM) and its role in promoting marketing excellence and its impact on the organization were investigated. Using the SEM research methodology, the data are analyzed through AMOS 21 and spss software. Thus, the two research questions that were addressed in this research are: (1) To investigate the extent to which internal marketing is applied in Noor Al-Kafeel Company. (2) The impact of internal marketing in promoting marketing excellence. Based on these research questions, a conceptual model was created to investigate them. The following sections provide background information on internal marketing, the conceptual model of this research, data collection and method used, results analysis, discussion and conclusion.

Keywords: Human resources, marketing, competition strategy, organizational culture.

1. مقدمة:

يعد الموظفون العمود الفقري لأي نجاح تجاري، فهم بحاجة إلى أن يكونوا متعلمين، ويجب الحفاظ عليهم بأي ثمن لدعم المنظمة لتكون قادرة على المنافسة عالمياً. في المنظمات الخدمية، يعد موظفو الخطوط الأمامية مهمين لنجاح المنظمات لأنهم على اتصال مباشر مع الزبائن الخارجيين. وفقاً لذلك، يمكن أن يكون لهؤلاء الموظفين تأثير كبير على جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها المنظمة، ويجب الاستفادة من هذا التأثير بالكامل من خلال الإشراف. أدى الاعتراف المتزايد بأهمية دور الموظفين في صناعة الخدمات إلى قيام منظمات الخدمة بتبني التسويق الداخلي (IM)، ومنها شركة نور الكفيل في العراق وبالتالي معاملة موظفيها كزبائن داخليين. يعكس المدخل بشكل أساسي للهرم التنظيمي ويضع الزبائن في المقدمة ويقسم الموظفين إلى فئتين، (1) أولئك الذين يخدمون الزبائن (2) أولئك الذين يخدمون أولئك الذين يخدمون الزبائن الخارجيين. ومن ثم، أصبح موظفو الخط الأمامي زبائن داخليين لموظفي خدمة دعم المشرفين والإدارة.

يظهر التسويق الداخلي كموضوع مركزي يتزايد أهميته في كل الأبحاث الخاصة بمنظمات الخدمة. وأن التسويق الداخلي يُمارس ضمن الخدمات المهنية، وبدرجات متفاوتة من التطور، من أجل تنفيذ مشاريع واسعة النطاق تتعلق بالتسويق والموارد البشرية. يمكن للتسويق الداخلي تجديد وجه المنظمة. ويعد الهدف من التسويق الداخلي هو الحصول على موظفين متحمسين وواعين للزبائن من أجل تحقيق التميز في الخدمة التسويقية. هناك قضيتان رئيسيتان في التسويق الداخلي. أولاً، فكرة الموظف كزبون داخلي وثانياً، الحاجة التنظيمية لإرضاء الزبون الداخلي بحيث تكون هي أفضل استعداداً لخدمة الزبون الخارجي. على الرغم من أن التسويق الخارجي يظل أهم مهمة لتطوير الأعمال، إلا أنه من الضروري البيع داخلياً تجاه موظفي المنظمة. عندما يفهم الموظفون عرض القيمة للمنظمة ويلتزمون به، يصبح التسويق الخارجي أكثر فعالية مما يؤدي إلى التميز التسويقي. ومن هنا نرى التحدي الذي يواجه أي منظمة هو تحقيق فعالية تلك المنظمة؛ لذلك من الضروري أولاً فهم ثقافتها التنظيمية وإذا لزم الأمر إعادة تشكيلها. الثقافة هي البرمجة الجماعية للعقل التي تميز أعضاء مجموعة أو مجتمع عن أفراد آخرين. وهو يتألف من أنماط التفكير التي ينقلها الآباء إلى أطفالهم، والمعلمين إلى طلابهم، والأصدقاء إلى أصدقائهم، والقادة إلى أتباعهم، وأتباعهم إلى قاداتهم. وأن التسويق الداخلي (IM) من خلال تركيزه على الزبائن الداخليين يخلق ثقافة موجهة للأشخاص والتي تخلق الأساس لبناء علامة تجارية قوية للمنظمة. في الواقع، فإن وجهة النظر المقبولة عمومًا عن إدارة المعلومات هي أنها تهتم بإنشاء وتطوير والحفاظ على ثقافة وتوجيه الخدمة الداخلية، والذي بدوره يساعد ويدعم المنظمة في تحقيق أهدافها.

2. منهجية البحث

1.2 مشكلة البحث

توضح مشكلة البحث في مدى استجابة شركة نور الكفيل للمنتجات الحيوانية لاحتواء مفهوم التسويق الداخلي والذي يعد من المفاهيم المتطورة في الوقت الحالي الذي ينصب اهتمامه بالموارد البشرية لدى الشركة من حيث تحفيزه وتطويره وتأهيله بغية تحقيق التميز التسويقي في الحصول على رضى الزبائن والاحتفاظ بهم لمدة طويلة، وبيان كيف يمكن أن يصبح التسويق الداخلي جزءًا من المؤسسات التي ليس لديها توجه تسويقي قوي؟ وسوف نساعد في تطوير المصطلحات التسويقية من

أجل توضيح المبادئ الأساسية للتسويق الداخلي بين المديرين. وعليه سيتم اجابة البحث على الاسئلة الآتية:

1. ما مدى استجابة وادارك العينة المبحوثة نحو ابعاد كل من التسويق الداخلي والتميز التسويقي؟

2. إلى أي مدى يمكن للتسويق الداخلي أن يمكّن تكتيكاته المختلفة من نجاح المنظمة المبحوثة؟

3. إلى أي مدى يرى المديرون التسويق الداخلي كفلسفة إدارية ويعترفون بدورهم في تقديم خدمة ممتازة لموظفيهم؟

4. ما هي الآليات اللازمة لترجمة المعلومات التي حصل عليها الموظفون عن البيئة الخارجية إلى عمليات متغيرة؟

5. إلى أي مدى يساعد التسويق الداخلي على تطوير منظور حقيقي للمديرين في المنظمة وبالتالي يؤدي إلى التغيير الهيكلي؟

6. هل يُظهر تطبيق التسويق الداخلي مفهومًا ضيقًا للغاية للتسويق بين المديرين؟

2.2 هدف البحث

هناك حاجة لكشف كيف يمكن أن يعمل التسويق الداخلي كألية لإدارة التغيير في المنظمات، ولتطوير نموذج يتعامل مع تكامل التسويق والتميز التسويقي (في كل من شروط المنتج والخدمة) ومبادئ إدارة الموارد البشرية. فمن المتوقع أن يكون التسويق الداخلي مفهومًا مقبولًا على نطاق واسع في المنظمات الحديثة. ولكن، حتى الآن، يحدث هذا في عدد قليل من المنظمات. يمكن تحسين الفعالية التنافسية بشكل كبير من خلال مدخل التسويق الداخلي، فإن هذا من شأنه أن يستخلص أفكار مشاركة الموظفين، والإدارة التشاركية، وحل المشكلات متعدد الوظائف وتغيير الثقافة. لذا لتنفيذ التغيير في هيكله المنظمات وعملياتها، والكفاءات والقيم التي يتطلبها أفرادها. يمكن أن يضمن التسويق الداخلي أن مفهوم التسويق وممارسته ليسا ملكية حصرية لقسم التسويق وأن المتخصصين الوظيفيين يتفاعلون مع المسوقين لتشكيل تحالفات داخلية تركز على خدمة الزبائن.

3.2 أهمية البحث

لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول عالميًا لما تم وصفه على أنه تطبيق بسيط لمفهوم التسويق التقليدي داخل المنظمة. لقد تم التأكيد بشكل عام على أن التسويق الداخلي له أهمية خاصة لمقدمي الخدمات، ولكن ربما يكون التطبيق على نطاق أوسع أمرًا مرغوبًا لتحقيق الميزة التنافسية. ووجدنا أن

التسويق الداخلي كان يُنظر إليه إلى حد كبير على أنه معني بالحملة التحفيزية من قبل الموظفين والمتخصصين في إدارة الموارد البشرية .

نبين اهمية البحث من خلال:

1. التركيز على القطاع الخاص المتمثل بشركة نور الكفيل للمنتوجات الحيوانية كقطاع حيوي يؤدي دور مهم في المنتجات الغذائية
2. محاولة الجمع الجانب النظري والتطبيقي لمفهوم التسويق الداخلي في تحقيق التميز التسويقي وتطبيقه في المنظمات العراقية.
3. تقييم الشركة المبحوثة نحو الاهتمام والتركيز على العاملين في الخطوط الأمامية ذات التماس المباشر مع الزبائن كونهم يمثلوا صورة الشركة امام الزبون.

4.2 حجم العينة

لكونها دراسة تحليلية لشركة نور الكفيل للمنتوجات الحيوانية، فإن الاختبار النهائي لتصميم العينة يكمن في مدى تمثيله لخصائص المجتمع الذي يدعي تمثيله. من حيث القياس، يجب أن تكون العينة صالحة وتعتمد صلاحية العينة على الدقة. يتميز البحث هذ بأنه يتناول مجتمعين لشركة نور الكفيل للمنتوجات الحيوانية، أولهما عمال الشركة وثانيمها زبائن تلك الشركة. نظرًا لصعوبة الوصول إلى كلا المجتمعين، سيتم اختيار عينة تمثل كل مجتمع بمفرده.

جدول 1: العاملين في الشركة

المستويات	العدد	النسبة المئوية (%)
إدارة	13	12%
المشرفون	15	18%
الموظفون المبتدئون	62	70%
المجموع	90	100 %

يجب أن يكون حجم عينة لشركة نور الكفيل للمنتوجات الحيوانية بناءً على إجمالي عدد العينة

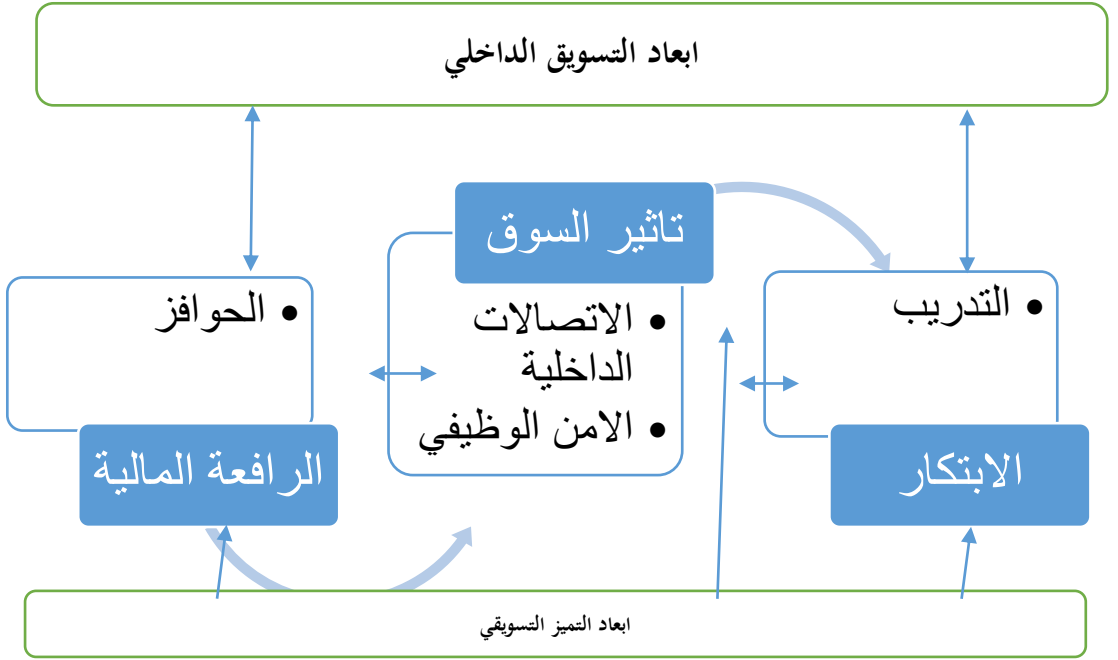
المستويات	العدد	النسبة المئوية (%)
إدارة	4	35%
المشرفون	7	38%
الموظفون المبتدئون	18	27%
المجموع	29	100 %

سيقتصر حجم عينة الموظفين على 29 مشاركًا، وبسبب قيود الموارد المختلفة، سيقتصر حجم عينة لزيائن الشركة على 45 مشاركًا. الفكرة الأساسية وراء أخذ العينات هي أنه من خلال اختيار بعض عناصر العينة، يمكن استخلاص استنتاجات حول المجتمع بأكمله. الفكرة الأساسية وراء أخذ العينات هي أنه من خلال اختيار بعض عناصر العينة، يمكن استخلاص استنتاجات حول العينة بالكامل. في هذا البحث سيتم استخدام تقنيات أخذ العينات في الحكم والحصص في اختيار العينة. يرجع أساس الحكم إلى الأداء الرائع لشركة نور الكفيل للمنتوجات الحيوانية وبالتالي الحاجة إلى تحديد ما إذا كان التسويق الداخلي قد يؤدي أي دور في نجاح الشركة.

5.2 أنموذج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث تم بناء أنموذج البحث الذي يعكس تأثير المتغير التفسيري وهو التسويق الداخلي بالاعتماد على افكار كل من (Hohenberg etal,2020) في المتغير الاستجابي وهو ابعاد التميز التسويقي بالاعتماد على طروحات (Lee etal,2015) ويوضح الشكل (1)

الشكل 1 : أنموذج البحث المصدر: من اعداد الباحثة



6.2 فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لأبعاد التسويق الداخلي مجتمعة ومنفردة في التميز التسويقي. وانبثقت منها الفرضيات الفرعية الثلاثة الآتية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لأبعاد التسويق الداخلي مجتمعة في بعد الرافعة المالية.
2. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لأبعاد التسويق الداخلي مجتمعة في بعد الابتكار.
3. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لأبعاد التسويق الداخلي مجتمعة في بعد تأثير السوق.

3. تعريف ومفهوم التسويق الداخلي (IM)

هناك ارتباك عام وعدم الوضوح في البحوث والدراسات السابقة حول ماهية التسويق الداخلي (IM)، وما الذي يفترضه هذا المتغير، وكيف يفترض أن يعمل في المنظمات. أدى تنوع التفسيرات IM، إلى تعريفه على أنه مجموعة مختلفة من الأنشطة التي يتم تجميعها تحت مظلة IM. لذلك، من أجل استخدام IM بشكل فعال كنموذج للتغيير التنظيمي واستراتيجياته ولتتم تنفيذه بشكل فعال، يلزم توضيح في تعريفه من خلال ثلاثة جوانب منفصلة ولكنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتطوير النظري لمفهوم إدارة المعلومات، وهي مرحلة إرضاء الموظف، ومرحلة توجيه الزبون، ومرحلة تنفيذ الاستراتيجية أي إدارة التغيير. تحت كل فئة من هذه الفئات تم التحقيق في وجهات نظر مختلفة بشأن (Yu). IM.

(etal,2015,16) في ظل مرحلة تحفيز الموظفين ورضاهم، يكمن مفهوم إدارة المعلومات في الجهود المبذولة لتحسين الخدمة وكان التأثير العام لذلك هو الاهتمام بتحفيز الموظفين ورضاهم كعامل مهم يؤثر على رضا الزبائن. كان أول من تعريف IM على أنه ينظر إلى الموظفين على أنهم زبائن داخليون. وأنه لكي ترضي المنظمة الزبائن، يجب أن يكون لدى المنظمة موظفين راضين. عن طريق إدراك تفاعلات البائع والمشتري ليس فقط لها تأثير على قرارات الشراء وتكرار الشراء ولكن أيضاً التفاعلات بين البائع والمشتري وتوفر فرصة تسويقية للمنظمة والموظفين الموجهين نحو الزبائن والمهتمين بالمبيعات. (Mishra,2010,187) في هذه المرحلة، يُنظر إلى المراسلات الفورية على أنها طريقة لتحفيز الموظفين تجاه وعي الزبائن وروح المبيعات، لتشمل استخدام الأنشطة الشبيهة بالتسويق. في الواقع، يعرف IM (Ballantyne, 2003) كاستراتيجية تطوير العلاقات لغرض تجديد المعرفة. يعد IM عملية لخلق ظروف السوق داخل المنظمة لضمان رغبات واحتياجات الزبائن الداخليين يتم استيفائها وتركيزها على إدارة العلاقات بين الزبائن الداخليين ومورديهم الداخليين. وأخيراً، تتعلق المرحلة 3 بتوسيع مفهوم إدارة المعلومات تنفيذ الإستراتيجية وإدارة التغيير، فإن أهم موارد المنظمة الإنتاجية هي القوى العاملة. ومديري الخدمات يجب اعتبار الوظائف على أنها منتجات رئيسة وأن يعد الموظفون أهم الزبائن. ويتم التأكيد على الطبيعة المجتمعية للتسويق الداخلي وهذا يشير إلى الدرجة التي تطور بها المديرون مناخ عمل من الدعم النفسي والمساعدة والود والثقة المتبادلة والاحترام والاعتراف بالموظفين كأفراد يعاملونهم باحترام وكرامة. بشكل عام، (Piha etal,2018,2) يمكن اعتبار IM تطبيقاً للتسويق وإدارة الموارد البشرية والنظريات والتقنيات والمبادئ المرتبطة بها لتحفيز الموظفين وتعبئتهم واختيارهم وإدارتهم على جميع مستويات المنظمة من أجل التحسين المستمر لطريقة خدمتهم الخارجية. ويرى نقاد IM بأن المصطلح مرتبط ببساطة بالإدارة الجيدة للموارد البشرية. في الواقع، هناك قيود في أبحاث التسويق الداخلي نظراً لوجود اتفاق ضئيل على مزيج الممارسات التي يمكن استخدامها بفعالية للتأثير على الموظفين بحيث يكون لديهم الدافع والتصرف بطريقة موجهة نحو الزبون. بسبب هذه المشاكل، يجب ألا يتضمن تعريف IM مفهوم الموظفين كزبائن بدلاً من ذلك يجب أن يضع حدًا مقيدًا باستخدام تقنيات شبيهة بالتسويق في السياق الداخلي. ويمكن تعريف IM على أنه فلسفة تتضمن الاستخدام المخطط لتقنيات شبيهة بالتسويق داخل المنظمة من أجل المساعدة في تحقيق التنفيذ الفعال لبرامج التسويق من خلال عملية محاولة خلق توجه نحو الزبائن والتزام الموظف. على الرغم من أن التسويق الداخلي نشأ في بحوث تسويق الخدمات، إلا أنه يُنظر إليه الآن على أنه قابل للتطبيق في جميع سياقات الصناعة. ويتم تعريف التسويق الداخلي على أنه جهد مخطط باستخدام مغل شبيه بالتسويق موجه إلى تحفيز الموظفين لتنفيذ ودمج الاستراتيجيات التنظيمية نحو رضا الزبائن، بمعنى يُنظر إلى التسويق الداخلي على أنه يشمل جهود المنظمة لتشجيع

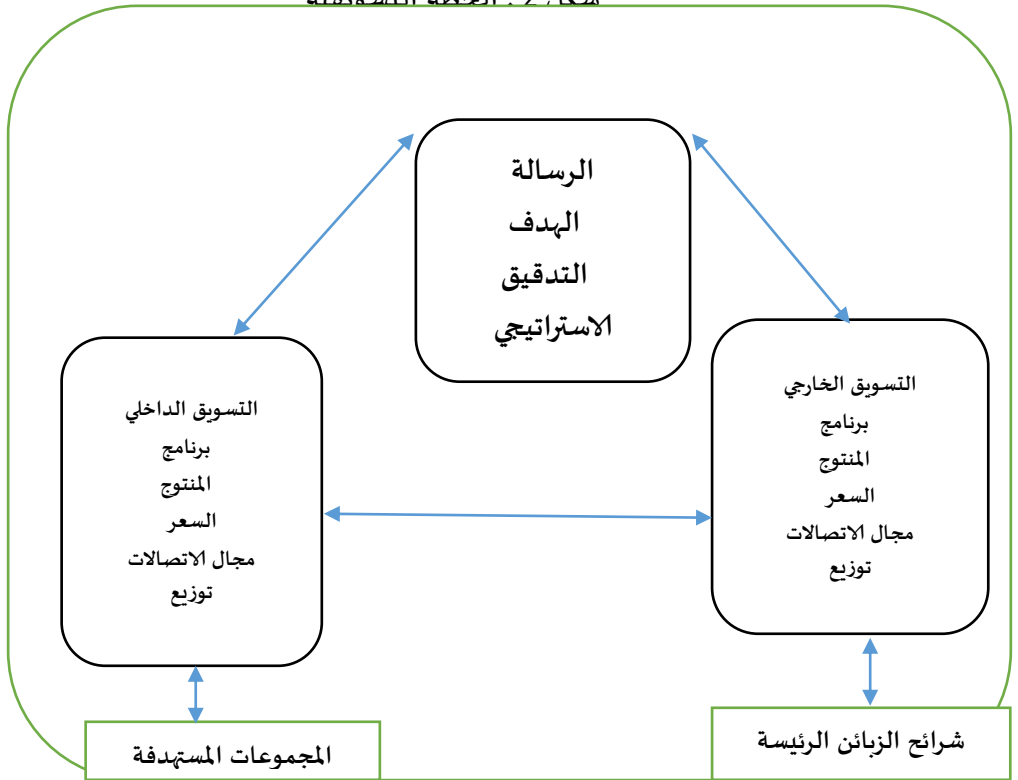
الموظفين على الاستجابة للسوق، والذي يتضمن القدرة على التكيف بسرعة مع التغيير (الذي لا يمكن التنبؤ به غالبًا) داخل السوق الخارجية. تم العثور على التسويق الداخلي ليكون عنصرًا مهمًا في التطوير التنظيمي والتغيير. (Farias,2010,102) وأن غياب التسويق الداخلي قد يؤدي إلى مقاومة أقوى للتغيير والتكيف. يمكن أن يساعد التسويق الداخلي في خلق جو عمل وبيئة يتم فيها تقييم الموظفين والقدرة على تحسين تقديم الخدمات وأداء الأعمال وتعزيز الميزة التنافسية طويلة الأجل من خلال إنشاء ثقافات تنظيمية. يتم تحقيق ذلك من خلال تحطيم العمليات والحواجز البيروقراطية وتسهيل التفاعل الفعال والمرن بين إدارات ومجموعات الإدارة داخل المنظمات، وقد يعزز التسويق الداخلي أيضًا إبداع الموظف والابتكار والأداء. ومن ثم، يبدو أن التسويق الداخلي طريقة بارعة لتغيير مواقف وسلوكيات الموظفين وذلك للتعرف على أهمية تلبية توقعات المستهلك الخارجي وتلبية احتياجات الزبائن.

1.3 ابعاد التسويق الداخلي :

أحد ابعاد IM التي قدمها، (Bansal et al) (2001) هو الأمن الوظيفي، والذي يُعرّف بأنه تزويد الموظفين بتأكيد معقول بأنهم لن يتم تسريحهم حتى أثناء الدورات الاقتصادية الصعبة. قد يؤدي أي تباطؤ في الإنتاجية أو الربحية إلى عمليات النقل أو إعادة التدريب أو التناوب الوظيفي، وبالتالي تجنب ضرورة تسريح العمال. والبعد الثاني هو التدريب المكثف إذ أن جميع أوصاف ممارسات إدارة المعلومات تقريبًا تؤكد على أهمية التدريب لأن موظفي الخطوط الأمامية يحتاجون إلى المعرفة والقدرة على التعرف على المشكلات وحلها وضمان منتجات وخدمات عالية الجودة. إذا كانت المنظمة جادة في جذب أفضل وأمتع الموظفين والاحتفاظ بهم، فإن تزويدهم براتب أعلى من متوسط الراتب في الصناعة هو إحدى طرق تحقيق هذا الهدف وهو البعد الثالث نظم الحوافز. الأجور الأعلى هي وسيلة لإيصال قيمة الموظفين إلى المنظمة. (Raksong,2016,347) وهذه الطريقة، فإن الرواتب الأعلى من متوسط الرواتب والأجور التي تعتمد جزئيًا على الأداء سوف ترتبط بشكل إيجابي بالرضا الوظيفي والولاء للمنظمة والثقة في الإدارة. من أجل بناء الثقة، من المهم أن تعمل المنظمات بطريقة شفافة، مع التركيز على الخدمة. (David,2003,1243) للقيام بذلك، يجب أن تكون المنظمات مستعدة للمشاركة بشكل مفتوح مع أعضائها، المعلومات المتعلقة باستراتيجيتهم وأدائهم المالي ونفقاتهم، تعد مشاركة المعلومات عاملاً رئيساً في إدارة المعلومات. إن تمكين الموظف هو وسيلة أساسية للتأثير على مواقف وسلوكيات الموظفين، وبالتالي على مستوى الخدمة المقدمة للزبون الخارجي. أخيرًا، بما يتفق مع التركيز على مشاركة المعلومات والتمكين، يجب على المنظمات التي تركز على الزبائن الداخليين أيضًا أن تعمل على تقليل تمايز الحالة التي تجعل بعض الأشخاص يشعرون بالتقدير أكثر أو أقل من زملائهم وهذا البعد الرابع الاتصالات الداخلية. يعني التميز في الخدمة تقديم ما يريده الزبون. في منظور التسويق الخارجي،

يرتبط هذا بجودة الخدمة، (Susan Drake et al) 2005,405 لتجاوز توقعات الزبائن، لجعلها صحيحة في المرة الأولى. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يكون لدى الزبائن الداخليين أيضًا ما يريدون. من المعتقد أن إرضاء الزبائن الداخليين سيؤدي إلى إرضاء الزبائن الخارجيين، وهو ما يمثل طريقة لتقديم الخدمة المتميزة. على الرغم من التأكيد المتزايد على أهمية مستويات رضا الزبائن الداخليين على مستويات رضا الزبائن الخارجيين، التميز في الخدمة يتطلب خطة تسويق. يبين الشكل 1 خطة خدمة مع مزيج IM ومزيج تسويق خارجي. يجب أن يكون لدى المنظمة على المستوى الاستراتيجي أهمية واضحة للزبائن (داخليًا وخارجيًا)، لنجاح إنتاج الخدمة وتقديمها. قضايا مثل تمكين الموظف ورضا الزبائن والأهم من ذلك، إدارة المزيج التسويقي. يتكون مزيج IM من البرنامج والمنتج والسعر والتواصل والتوزيع، وفقًا لـ (Pierce and Morgan,1991). يجب أن تربط الخطة المهمة والهدف والتدقيق الاستراتيجي وأساليب التسويق بكل من IM والتسويق الخارجي. إن إرضاء الموظفين هو موضوع رئيسي للتميز في الخدمة. ما نحاول التأكيد عليه هو أنه مع تطبيق IM، ستكون منظمة الخدمة قادرة على تقديم خدمة متميزة بشكل أفضل من تلك التي لا تمتلك فلسفة خدمة أو كأداة استراتيجية.

شكلا 2: الخطة التسمية



2.3 تعريف ومفهوم التميز التسويقي :

يمكن تعريف لتمييز التسويقي بشكل اولي على أنه قدرة فائقة على أداء الأنشطة الأساسية التي تواجه الزبائن والتي تعمل على تحسين النتائج المالية والاجتماعية. نتج عن هذا التعريف ثلاث رؤى. أولاً، يفهم المديرون التميز التسويقي على أنه طموح ويصعب تحقيقه. تتعلق هذه النتيجة بجزء التميز من التميز التسويقي. التميز في التسويق صعب وليس مجرد شيء مرة واحدة داخل المنظمة. يجب إعادة تقييمه باستمرار لمواكبة وتيرة الديناميكيات الخارجية التي نحن فيها اليوم. يعد التميز في التسويق أكثر صعوبة من قيود النمو السابقة. من أجل التميز في التسويق، نحتاج إلى التفكير في أنظمة بيئية كاملة، وهو أمر أكثر تعقيداً. هذا الفهم للتمييز التسويقي باعتباره طموحاً ويصعب تحقيقه يتوافق أيضاً مع أفكار التميز للعمل (Dave and Smith,2017,430) .ثانياً، تظهر النتائج أن المديرين يفهمون التميز التسويقي كوسيلة لتحقيق النمو العضوي. يتعلق هذا الاكتشاف بجزء التسويق من التميز التسويقي. على وجه التحديد، لاحظ المديرون أنه يمكن تحقيق نتائج المنظمة المتفوقة من خلال مسارين عامين: زيادة الإيرادات أو خفض التكلفة. وأن التميز التسويقي يركز على النمو العضوي من خلال الإيرادات المستدامة عند عرض التميز التسويقي عبر المنظمة، كان المديرين أولاً أن يفهموا أن التميز التسويقي يتعلق بكيفية تحقيق نمو في الإيرادات وليس فقط حول التحولات في ميزانيات الإعلانات، والذي ينبع من تخفيضات التكلفة ويعكس الأولوية الإستراتيجية للمنظمة لتحقيق نتائج متفوقة من خلال مكاسب الكفاءة (مثلاً: عن طريق الإدارة الرشيقة، وتحسين سلسلة التوريد، أو إدارة الجودة الشاملة). (Smith,2008,56))بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات تحقيق نتائج متفوقة من خلال الأساليب غير العضوية مثل عمليات الدمج والاستحواذ، والتي تتطلب التفوق في العناية التجارية الواجبة أو تكامل ما بعد الدمج. ثالثاً، تكشف النتائج أن التميز التسويقي يشمل الأنشطة التي تندرج أساساً في ثلاث مجموعات مرتبطة بالمحتوى: أولوية النظام البيئي للتسويق، وأولوية المستخدم النهائي، وأولوية مرونة التسويق. تتعلق هذه النتيجة بإضفاء طابع التميز على التميز كنوع من الاستراتيجيات. نقوم بتسمية أولويات التميز التسويقي لفئات الأنشطة هذه لتعكس الوسائل الإستراتيجية للمنظمات لتحقيق النمو العضوي. من خلال هذه الأفكار، نحدد التميز التسويقي كنوع من إستراتيجية المنظمة التي تركز على تحقيق النمو العضوي من خلال تنفيذ أولوية النظام الإيكولوجي للتسويق، وأولوية المستخدم النهائي، وأولوية مرونة التسويق. تم تصميم تعريف التميز التسويقي المنقح هذا وفقاً للرؤى الرئيسية الثلاث

المشتقة سابقًا: (1) تحقيق التميز أمر صعب، (2) التسويق يتعلق أساسًا بنمو الإيرادات العضوية، و (3) التميز التسويقي هو استراتيجية تتكون من ثلاث أولويات. يعتمد تعريف التميز التسويقي المنقح هذا على التعريف الذي قدمه (Moorman and Day (2016) ولكنه أكثر دقة من ناحيتين. أولاً، هو أكثر شمولاً، إذ إنه يحدد محتوى التميز التسويقي. وبالتالي فإن التعريف المنقح يتماشى بشكل أكبر مع التوصيات الواردة في الأدبيات لتشمل الأهداف والمحتوى في تعريف التسويق الداخلي، Moorman, (2016, 11)

1.3 ابعاد التميز التسويقي

1. الابتكار الذي يؤدي إلى قيمة فريدة للزبائن

يُستمد ابتكار السوق الحقيقي فقط من الفهم العميق لاحتياجات الزبون دائمة التطور. يوفر هذا الفهم نظرة ثاقبة لما هو ذي قيمة، لمن ولماذا. يمكن إنشاء وصقل خطة عمل قوية مدفوعة بالسوق. تمكن هذه الرؤية أيضًا من تطوير عروض مقنعة وتمييزة لتلبية احتياجات سوق محددة بوضوح. تقدم العروض المتميزة قيمة أكبر للزبائن، وتوفر حواجز تنافسية أعلى وتغذي في النهاية نموًا مربحًا. (Lee et al, 2015, 2)

2. تأثير السوق وخفض مخاطر الانتقال إلى السوق تتفاعل المنظمات مع السوق بطريقتين: تفاعلية واستباقية. بشكل تفاعلي، يجب أن تكون لأية فرصة معينة، بإنفاق تكلفة الفرصة البديلة في الوقت الحالي. أما بشكل استباقي هو أمر آخر، فهو يتطلب الاستثمار وكلما زاد تركيز هذا الاستثمار، زاد العائد المحتمل.

3. الرافعة المالية لتسريع النمو وزيادة عوائد استثمارات السوق (Grayson et al, 2012, 275)

الآن المنتج مميز والرسالة مركزة وعرض قيمة مقنع للشريحة المستهدفة، ولتسريع اختراق السوق وزيادة التأثير. في كثير من الأحيان تصل المنظمات إلى هذه النقطة بعرض فائق وقيمة مقترحة ولكن أداؤها ضعيف لأنها إما بطيئة للغاية أو غير فعالة للغاية أو لا تتابعها بحملات مبيعات وتسويق عالية الجودة وتدعم التسليمات. تعد الاستفادة من الموارد المناسبة، في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة أمرًا بالغ الأهمية لتنفيذ خطة الانتقال إلى السوق بسرعة وفعالية وبطريقة فعالة من حيث التكلفة.

علاقة التسويق الداخلي بالتميز في التسويق

يرتبط التميز في التسويق بمفاهيم استراتيجية مختلفة، للقيام بذلك، تتبع أبحاث التسويق الداخلي السابقة ونربط التميز التسويقي بمفاهيم التسويق الداخلي من حيث مصدر الميزة التنافسية ونطاق أنشطة المنظمة عبر السوق والبيئة، فإن التميز التسويقي ومفاهيم التسويق الداخلي متشابهة من حيث مصدر الميزة التنافسية. يركز التميز التسويقي على النمو من خلال تدفقات الإيرادات الجديدة وبالتالي يستمد مصدر ميزته التنافسية من التمايز بدلاً من قيادة التكلفة. هذا التركيز مشابه لمفاهيم التسويق الداخلي، مثل استراتيجية التمايز، وتوجه السوق، وإمكانيات التسويق، وعقيدة التسويق، فإن هذا التركيز يختلف عن الاستراتيجيات التي تركز على الكفاءة. التميز في التسويق ومفاهيم التسويق الداخلي متميزة في بُعد نطاق أنشطة المنظمة. (Varey, 1995, 41) أن التميز التسويقي يتضمن أنشطة ثابتة لتشكيل المنظمة والسوق والبيئة. يشبه هذا النطاق المفاهيمي الواسع التطورات الأخيرة في التميز التشغيلي، ولكنه يختلف عن مبادئ استراتيجية التسويق التقليدية، والتي تركز بشكل أكبر على تكييف المنظمة لتحقيق الأداء المتفوق. على وجه التحديد، يشمل التميز التسويقي البيئة القريبة والبعيدة بأكملها بالإضافة إلى جميع الشبكات الداخلية في هذه العملية. تركز هذه العدسة الخاصة بالتميز التسويقي على حزم المهارات التسويقية والمعرفة المتراكمة. التي يتم ممارستها من خلال العمليات التنظيمية، والتي تمكن المنظمة من تنفيذ أنشطتها التسويقية. تتمثل مهمة الإدارة في تحديد أفضل السبل لتطوير هذه الموارد والاستفادة منها وتحسينها لتحقيق ميزة تنافسية. مع الإجماع الناشئ في مجال التسويق على أن توجه المنظمة في السوق هو التطبيق المنسق للموارد البيئية لخلق قيمة فائقة للزبائن وقدرات محددة لإتقانها من قبل منظمة مدفوعة بالسوق. (Efstathiades & Pavlidou, 2021, 2)

4. الجانب العملي

1- تقنيات جمع البيانات : في هذا البحث، سيتم استخدام البحث الأولي والبحث الثانوي. وسيتم استخدام طريقة البحث التحليلي. يمكن أن تشير أيضًا إلى فرضيات غير متوقعة. ومع ذلك، سيكون من الصعب للغاية استبعاد التفسيرات البديلة وخاصة استنتاج الأسباب. وبالتالي، ستستخدم هذه البحث المنهج التحليلي. يتم إجراء البحث الأولي باستخدام استبيانات استقصائية يتم إرسالها إلى زبائن الشركة الذين تم اختيارهم عشوائيًا. سيتم استخدام الاستبيانات لجمع البيانات الكمية وسيتم استخدام المقابلات لتوفير رؤى نوعية في البيانات التي تم جمعها، تستند البيانات الثانوية من باستخدام استبيانات المتعلقة بسلوك الزبائن والموظفين. كما هو مذكور أعلاه، سيؤسس هذا البحث

نتائجه جزئيًا من خلال طرق البحث الكمي لأن هذا يسمح بنهج مرن ومتكرر. أثناء جمع البيانات، يتم تعديل اختيار وتصميم الأساليب باستمرار، بناءً على التحليل المستمر. يستخدم هذا البحث أيضًا طريقة البحث النوعي لأنه سيحاول إيجاد وبناء نظريات تشرح علاقة متغير واحد بمتغير آخر من خلال العناصر النوعية في البحث. من خلال هذه الطريقة، سيتم تحليل العناصر النوعية التي لا تحتوي على مقاييس قياسية مثل السلوك والمواقف والآراء والمعتقدات في مجال الأعمال.

2- تحليل استجابات العينة المبحوثة للأبعاد واختبار الفرضيات

تحليل استجابات العينة المبحوثة للمتغيرات

بالنسبة لهذا البحث، يتم استخدام نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) للتحقيق في وجود التسويق الداخلي في شركة نور الكفيل للمنتوجات الحيوانية ودوره في تعزيز التميز التسويقي SEM. هي تقنية تسمح بعلاقات منفصلة لكل مجموعة من متغيرات وتوفر سلسلة من معادلات الانحدار المتعددة المنفصلة المقدر في وقت واحد. لتحليل البيانات تم استخدام برنامج AMOS 21 تم إجراء تحليل عامل التأكيد (CFA) أيضًا مع جميع التركيبات الكامنة في هذا النموذج وأي من تلك التي لا تتناسب مع نموذج القياس بسبب انخفاض تحميل العامل (بالنسبة للعناصر يجب أن يتجاوز عامل التحميل لكل عنصر 0,5 وبالنسبة للعنصر الذي تم إنشاؤه يجب أن يكون 0,6 أو أعلى) ويجب أن تكون جميع عمليات تحميل العوامل موجبة. ومع ذلك، يجب ألا يتجاوز حذف العناصر 20٪ من إجمالي العناصر في النموذج. (Awang,2015) تم العثور على التكرار في العناصر من خلال مقياس التناقض الذي يسمى مؤشرات التعديل (MI) في AMOS تشير القيمة العالية ل MI إلى العناصر ذات العلاقة. ويجب ألا يتجاوز الارتباط بين التركيبات الخارجية 0,74 لأنه يشير إلى أن التركيبات زائدة عن الحاجة أو بها مشكلة خطية. (Awang,2015) تحدث العلاقة الخطية المتعددة عندما ترتبط المتغيرات ارتباطًا وثيقًا ببعضها البعض. بهذه الطريقة، يكون التبسيط والتعديل في نموذج القياس مطلوبًا للاختبار النظري وفحص مستوى الملاءمة، تم التحقق من صحة وموثوقية جميع الهياكل في هذا البحث. الصدق والصلاحية هي قدرة الأداة على قياس ما من المفترض أن تقيسه لبناء كامن وهناك ثلاثة أنواع من الصلاحية والموثوقية المطلوبة:

- الصلاحية المتقاربة التي يمكن التحقق منها عن طريق حساب متوسط التباين المستخرج (AVE) لكل نموذج ويجب أن يكون 0,5 أو أعلى.
- تتحقق موثوقية نموذج البحث عندما تحقق مؤشرات النموذج للمستوى المطلوب. تشير مؤشرات إلى مدى ملاءمة العناصر في قياس التراكيب الكامنة لكل منها.

- تشير الصلاحية التمييزية إلى ما إذا كان نموذج القياس خاليًا من العناصر الزائدة عن الحاجة. بالإشارة إلى تقييم الموثوقية وهو مدى موثوقية نموذج القياس في قياس البحث.

نتائج تحليل البيانات

أولاً: تحليل آراء عينة المبحوثين حول متغير التسويق الداخلي واستجاباتهم سيتم في هذه الفقرة عرض وتحليل استجابة آراء عينة المبحوثين حول متغير التسويق الداخلي على وفق نتائج التحليل بالبرامج المناسبة، والمتعلقة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات العينة، ويشير الجدول (3) إلى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغير التسويق الداخلي، الذي يتضمن على النسب المئوية والأوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري، التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابات عينة المبحوثين.

جدول 3 : الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد التسويق الداخلي

ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فقرات بعد الامن الوظيفي						
1	P1	1.00	5.00	2.00	3.40	.85
2	P2	1.00	5.00	2.00	3.00	1.27
3	P3	1.00	5.00	2.00	3.47	.90
4	P4	1.00	5.00	2.00	3.01	1.52
5	P5	1.00	5.00	2.00	3.32	1.65
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فقرات بعد التدريب						
1	R1	1.00	5.00	2.00	3.33	1.01
2	R2	1.00	5.00	2.00	3.39	1.11
3	R3	1.00	5.00	2.00	3.21	1.17
4	R4	1.00	5.00	2.00	3.22	.91
5	R5	1.00	5.00	2.00	3.67	1.13
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فقرات بعد الحوافز						
1	N1	1.00	5.00	2.00	3.34	.88
2	N2	1.00	5.00	2.00	3.38	.91
3	N3	1.00	5.00	2.00	3.34	.97
4	N4	1.00	5.00	2.00	3.34	1.10

5	N5	1.00	5.00	2.00	3.25	.79
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		فقرات بعد الاتصالات الداخلية				
1	D1	1.00	5.00	2.00	3.90	1.09
2	D2	1.00	5.00	2.00	3.21	1.03
3	D3	1.00	5.00	2.00	3.31	1.19
4	D4	1.00	5.00	2.00	2.95	1.02
5	D5	1.00	5.00	2.00	2.20	1.05

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

جدول 4 : الوصف الإحصائي لأبعاد التسويق الداخلي

ت	الأبعاد المستقلة	الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	النسبة المئوية	ترتيب الأبعاد
1	الامن الوظيفي	3.47	.90	0.84	5
2	التدريب	3.21	1.03	1.17	1
3	الحوافز	3.34	0.95	.97	2
4	الاتصالات الداخلية	3.31	1.08	1.19	2
	أجمالي التسويق الداخلي	12.33	5.3	3.11	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

وفيما يأتي عرض لأهم النتائج المتعلقة باستجابات أفراد العينة حول كل بعد من أبعاد التسويق الداخلي

1- عرض النتائج المتعلقة باستجابات أفراد العينة حول بعد (الامن الوظيفي):-

ويتضح من الجدول (3) بأن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد (الامن الوظيفي) قد بلغ (3.47) والانحراف المعياري العام قدره (0.90) والنسبة المئوية بلغت (0.84)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على إن (الامن الوظيفي) له تأثير واضح على الموظفين وفق أفكار مؤثرة، ويتضح من الجدول بأن الفقرة (P3) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.47). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية الموزونة بين (3.00-3.40) (وهي نسبة جيدة).

2- عرض النتائج المتعلقة باستجابات أفراد العينة حول بعد (التدريب):-

يشير الجدول (3) إلى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات بعد (التدريب)، الذي يتضمن على النسب المئوية والأوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري، التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابة عينة المبحوثين. ويتضح من الجدول (2) بأن الوسط الحسابي

الموزون العام لبعد (التدريب) قد بلغ (3.21) والانحراف المعياري العام(1.03) ونسبة مئوية بلغت (1.17)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على إن التدريب يؤثر بشكل كبير على الموظفين ويتضح من الجدول بان الفقرة (R2) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.39)، أما بقية الفقرات فقد حصلت على نسب أعلى من بعضها، إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات بين (3.24-3.67) (وهي نسبة جيدة.

3- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول بعد (الحوافز):-

يشير الجدول (3) الى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات بعد (الحوافز)، والذي يتضمن على النسب المئوية والأوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري، التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابة عينة المبحوثين. ويتضح من الجدول (2) بأن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد (الحوافز) قد بلغ (3.33) وانحراف معياري عام قدره (0.95) ونسبة مئوية بلغت (0.97)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (2) مما يدل على إن الحوافز لها القدرة على التأثير بين الموظفين ويتضح من الجدول بأن الفقرة (N2) قد حصلت على أعلى نسبة إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.38)، اما بقية الفقرات فقد حصلت على نسب أعلى من بعضها، إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات بين [4.25 – 4.34] (وهي نسبة جيدة

4- عرض النتائج المتعلقة باستجابات أفراد العينة حول بعد (الاتصالات الداخلية):-

يشير الجدول 3 الى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات بعد (الاتصالات الداخلية)، والذي يتضمن أعلى النسب المئوية والأوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري، التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابة عينة المبحوثين. ويتضح من الجدول (3) بأن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد (الاتصالات الداخلية) قد بلغ (3.31) وانحراف معياري عام قدره (1.08) ونسبة مئوية بلغت (1.19)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على إن الاتصالات الداخلية له علاقة تأثيرية كبيرة بين الموظفين، ويتضح من الجدول بان الفقرة (D3) قد حصلت على أعلى نسبة إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.31)، اما بقية الفقرات فقد حصلت على وسط حسابي موزون نسبته [3.20-4.21] (وهي نسبة جيدة

ثانياً: تحليل آراء عينة المبحوثين حول متغير التميز التسويقي وإستجاباتهم

سيتم في هذه الفقرة عرض استجابة آراء عينة المبحوثين وتحليلها حول متغير السلوك السام على وفق نتائج التحليل بالبرامج المناسبة، والمتعلقة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات العينة، ويشير الجدول (5) الى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات التميز التسويقي والذي يتضمن على النسب المئوية والأوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري والتي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابات عينة المبحوثين.

جدول 5 : الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد التميز التسويقي

ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فقرات بعد الابتكار						
1	O1	1.00	5.00	2.00	3.47	.89
2	O2	1.00	5.00	2.00	3.10	1.03
3	O3	1.00	5.00	2.00	3.23	1.05
4	O4	1.00	5.00	2.00	3.15	.91
5	O5	1.00	5.00	2.00	3.11	1.10
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فقرات بعد تأثير التسويق						
1	Em1	1.00	5.00	2.00	3.23	.90
2	Em2	1.00	5.00	2.00	3.39	.91
3	Em3	1.00	5.00	2.00	3.11	1.09
4	Em4	1.00	5.00	2.00	3.19	1.06
5	Em5	1.00	5.00	2.00	2.92	1.18
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فقرات بعد الرافعة المالية						
1	H1	1.00	5.00	2.00	3.32	.91
2	H2	1.00	5.00	2.00	3.41	.82
3	H3	1.00	5.00	2.00	3.19	1.05
4	H4	1.00	5.00	2.00	3.39	1.08
5	H5	1.00	5.00	2.00	3.22	.84

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20,1.00

جدول 6 : الوصف الإحصائي لأبعاد التمييز التسويقي

ت	الأبعاد المستقلة	الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	النسبة المئوية	ترتيب الأبعاد
1	الابتكار	3.23	1.05	0.86	1
2	تأثير السوق	3.11	1.09	0.81	2
3	الرافعة المالية	3.19	0.93	0.80	3
	اجمالي التمييز التسويقي	9.53	3.04	0.82	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

وفيما يأتي عرض لأهم النتائج المتعلقة باستجابات أفراد العينة حول كل بعد من أبعاد التمييز التسويقي:

1- عرض النتائج المتعلقة باستجابات أفراد العينة حول بعد (الابتكار)-: ويتضح من الجدول (5) بأن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد (الابتكار) قد بلغ (3.23) والانحراف المعياري العام قدره (1.05) ونسبة مئوية بلغت (0.86)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على ان الابتكار لها القدرة على خلق اتصالات كفؤة مع الموظفين، ويتضح من الجدول بان الفقرة (O1) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون لها (3.23). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية والموزونة لها بين [3.19-3.33] وهي نسبة جيدة.

2- عرض النتائج المتعلقة باستجابات أفراد العينة حول بعد (تأثير السوق)-: ويتضح من الجدول (5) بأن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد (تأثير السوق) قد بلغ (3.11) والانحراف المعياري العام قدره (1.09) ونسبة مئوية بلغت (0.81)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على إن العاملين في شركة نور الكفيل عينة البحث تهتم بدراسة السوق وتحديد خصائصه وتثير عاطفته الزبائن، ويتضح من الجدول بان الفقرة (Em2) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.39). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية والموزونة لها بين [2.79 – 3.24] وهي نسبة جيدة.

3- عرض النتائج المتعلقة باستجابات أفراد العينة حول بعد (الرافعة المالية)-: ويتضح من الجدول (5) بأن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد (الرافعة المالية) قد بلغ (3.19) والانحراف المعياري العام قدره (0.93) ونسبة مئوية بلغت (0.80)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (1) مما يدل على ان العاملين في شركة نور الكفيل عينة البحث لديه القدرة على

ادارة العمل بجهد، ويتضح من الجدول بان الفقرة (H2) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.41). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات بين 3.11 – 3.40 [وهي نسبة جيدة.

التحليل العاملي لمتغير المستقل :إن التسويق الداخلي كمتغير مستقل يتكون من اربعة ابعاد فرعية (الامن الوظيفي، التدريب، الحوافز، الاتصالات الداخلية)، وقد تم اختبار التحليل العاملي لمقياس التسويق الداخلي وكانت النتيجة حسب الجدول (7). الترميز((P5)) الامن الوظيفي(. (R)التدريب(. (N)الحوافز(. (D)الاتصالات الداخلية)، ويلاحظ إن جميع فقرات التسويق الداخلي حققت نسب تشيع متميزة أي انها أكبر من نسبة 50% الا أربع فقرات وهي (P5) ، R5 ، N5 ، E1، وسيتم حذفها. وكذلك سوف يتم توضيحها في جدول (7) مع التأكيد على معامل الفا كرونباخ لمعرفة هل هذا المقياس يمتاز بالثبات أي لو تم تكرار جمع المعلومات من العينة نفسها يعطي نفس القيم ام لا؟

جدول 7 : نسب التشيع وقيم الفا كرونباخ لمتغير التسويق الداخلي

المتغيرات الفرعية	الفقرات	التقديرات Estimate	قبول ام رفض	الفا كرونباخ
الامن الوظيفي	p1	.768	مقبول	0.88
	p2	.794	مقبول	
	p3	.696	مقبول	
	p4	.676	مقبول	
	p5	.400	مرفوض	
التدريب	R1	.829	مقبول	0.73
	R2	.803	مقبول	
	R3	.783	مقبول	
	R4	.621	مقبول	
	R5	.483	مرفوض	
الحوافز	N1	.784	مقبول	0.77
	N2	.808	مقبول	
	N3	.738	مقبول	
	N4	.592	مقبول	
	N5	.461	مرفوض	
الاتصالات الداخلية	D1	.658	مقبول	0.79
	D2	.540	مقبول	
	D3	.766	مقبول	
	D4	.723	مقبول	
	D5	.712	مقبول	
معامل Alpha التسويق الداخلي				0.86

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS.20

وحسب نتائج الجدول (7) اتضح ان فقرات مقياس التسويق الداخلي متناسق من جهة حسب نسب التشبع او التقديرات، التي سجلت نسب أكبر من 50% ما عدا أربع فقرات وهي (P5,R5,N5,E1) ومن جهة أخرى إن نسب الفا كرونباخ بلغت أكبر من 68% لذا هي مقبولة أي إن المقياس يمتاز بالثبات.

التحليل العاملي لمتغير التميز التسويقي:

إن التميز التسويقي كمتغير تابع يتكون من ثلاثة أبعاد فرعية (الابتكار، تأثير السوق، الرافعة المالية)، وتم اختبار التحليل العاملي لمقياس التميز التسويقي وكانت النتيجة حسب جدول (8). الترميز (O الابتكار)، (EM تأثير السوق)، (H الرافعة المالية) ويلاحظ إن جميع فقرات التميز التسويقي حققت نسب تشبع متميزة أي انها أكبر من نسبة 50% الا أربع فقرات وهي (EM5,S1,S3,S5) وسيتم حذفها، وكذلك سوف يتم توضيحها في الجدول (8) مع التأكيد على معامل الفا كرونباخ لمعرفة هل هذا المقياس يمتاز بالثبات أي لو تم تكرار جمع المعلومات من العينة نفسها او قريبة منها يعطي نفس القيم

ام لا؟ جدول 8 : نسب التشبع وقيم الفا كرونباخ لمتغير التميز التسويقي

الفا كرونباخ	قبول ام رفض	التقديرات Estimate	الفقرات	المتغيرات الفرعية
0.83	مقبول	.735	O1	الابتكار
	مقبول	.588	O2	
	مقبول	.637	O3	
	مقبول	.577	O4	
	مقبول	.550	O5	
0.72	مقبول	.743	Em1	تأثير السوق
	مقبول	.709	Em2	
	مقبول	.629	Em3	
	مقبول	.569	Em4	
	مرفوض	.365	Em5	
0.80	مقبول	.671	H1	الرافعة المالية
	مقبول	.802	H2	
	مقبول	.667	H3	
	مقبول	.678	H4	
	مقبول	.586	H5	
0.84		معامل Alpha التميز التسويقي		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS.20

وحسب نتائج الجدول (8) اتضح إن فقرات مقياس التميز التسويقي متناسقة من جهة حسب نسب التشبع أو التقديرات التي سجلت نسب أكبر من 50% الا أربع فقرات وهي (EM5,S1,S3,S5) ومن جهة أخرى إن نسب الفا كرونباخ بلغت أكبر من 68% لذا هي مقبولة أي ان المقياس يمتاز بالثبات.

الاستنتاجات والتوصيات

في الختام، من الواضح أنه من النتائج هذه نجد فكرة تصور وتطوير التسويق الداخلي بإجراء تغيير في شركة الكفيل إذ يمكن إنشاء مجموعة جديدة من الأهداف المؤسسية، فإن هذا المفهوم يسمح بتحسين التواصل والتفاعل بين الإدارات، وإذا تم تحقيق ذلك، فإنه يوفر الربحية للشركة ويلبي احتياجات الموظفين. وفهم واقع مكان العمل من خلال المساعدة اليدوية، وفهم التأثيرات على الربحية لعملية تسويق داخلي بشكل ناجح. يجب معاملة جميع الموظفين كزبائن، وهذا يعني إنشاء المواصفات وخلق الوعي وتحديد التوقعات من خلال أبحاث السوق. ستسمح نتائج هذه للشركة والمنظمات الأخرى بتقسيم السكان وتصميم استراتيجيات محددة لكل قطاع. بمجرد تحديد القطاعات، يكون توصيل المعلومات أمراً مهماً، وهذا يشمل تدريباً إضافياً لجميع الموظفين لتطوير الكفاءة، وإنشاء فرق مشتركة بين الإدارات من أجل بناء العلاقات، وبدل التقييم والتغذية المرتدة من داخل مستويات مختلفة من المنظمة. سيسمح توحيد الأقسام للموردين بإجراء التغييرات اللازمة، وتحديد مستوى جودة الخدمة، ودعم تحسين الجودة، وإنشاء مستوى من وعي الزبائن. يمكن إجراء بحث متابعة من أجل تحديد الفعالية والمساعدة في التعرف على التغييرات التي تطرأ على البيئة. من أجل أن يحدث التنفيذ السليم، يجب أن يتطور التركيز حول موظفي الخطوط الأمامية ويجب أن تبدأ العملية بالقيادة العليا وبيئة مادية مناسبة. تتضمن أفضل طريقة للتأثير على الموظفين من خلال الحوافز الأخرى والتمكين الفردي لاتخاذ القرارات دون مساعدة الإدارة العليا. أن حملة تسويق الداخلية ترضي المصالح الفردية والمؤسسة. لذلك، يجب أن توجد القيمة المتبادلة، ويجب أن تكون شفافة، ويُنظر إليها على أنها عادلة، ويتم إنشاؤها بشكل مشترك من خلال التفاعل، وتزايد العمل لفرق بين التسويق الداخلي والخارجي هو حقيقة أنه يتم إنشاؤه باستمرار بمرور الوقت وبهذا يمكن تحقيق الميزة التسويقية.

التوصيات

- 1) ضرورة تبني شركة انوار الكفيل لمفهوم التسويق الداخلي بسبب ان العاملين يمثلون السوق المستهدف، لذا على الشركة المبحوثة ان تقوم بتصميم وتحقيق السياسات الموجهة لاحتياجات زبائنها الداخليين لغرض بيان التميز التسويقي .
- 2) تقوم شركة انوار الكفيل المبحوثة الى توفير اجواء وظيفية أفضل عن طريق تهيئة مناخ عمل ملائم للعاملين، فكلما وزيادة الرضا الوظيفي .

- (3) على الشركة تقييم منتوجاتها المقدمة للزبائن لضمان رضی الزبائن، من أجل أن يحدث التنفيذ السليم، يجب أن يتطور التركيز حول موظفي الخطوط الأمامية ويجب أن تبدأ العملية بالقيادة العليا وبيئة مادية مناسبة
- (4) ضرورة سعي الشركة المبحوثة الى توضيح رؤيتها للعاملين بإشراكهم عند صناعة الخطة الاستراتيجية ليدركوا قدرتهم وافكارهم الابداعية ليتم توظيفها في تقديم التميز التسويقي.
- (5) التشجيع على منح العاملين للحوافز المادية او المعنوية عند تحقيقهم اداء بالشكل المطلوب.

5. قائمة المراجع:

1. Al Jabouri, A. A. N. The comparative role between commercial and Islamic banks in Iraq: Rafidain Commercial Bank, Tigris Bank and Islamic Euphrates-Case Studies.
2. Al Jabouri, A. A. N. The comparative role between commercial and Islamic banks in Iraq: Rafidain Commercial Bank. Tigris Bank and Islamic Euphrates-Case Studies.
3. Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. (2022). Marketing religious tolerance and its role in peaceful coexistence between religions and its impact on the local economy is an applied study in Iraq. *Ishtar Journal of Economics and Business Studies (IJEBS)*, 3(1), 1-14.
4. Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. A. K. (2020). Viral Marketing and its Role in Making a Global Economic Crisis: COVID Virus as a Model.
5. Al Jabouri, A. A. N., & Kadhum, S. A. (2021). Flying instruments and their impact on the national economy and the extent of their control (CTS guidelines model).
6. Alencar de Farias, Salomão Internal Marketing (IM): a literature review and research propositions for service excellence BBR - Brazilian Business Review, vol. 7, núm. 2, mayo-agosto, 2010, pp. 99-115 FUCAPE Business School Vitória, Brasil.
7. AlJabouri, A. A., & Mohammed, S. J. (2020). The impact of marketing deception in the e-procurement decision/exploratory study of students of the Business Department at the Faculty of Administration and Economics at Iraqi universities. *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, 39(128), 129-149.
8. Al-Jobori, A. A. N. (2019). Social media and its impact on hotel marketing strategy through proactive service (for a sample of tourist hotels in Baghdad). *Adab Al-Kufa*, 1(39).
9. Al-Jubouri, A. A. N. (2015). Employ the contracts of advanced financial options to build hedge portfolio-An Empirical Study in the Iraqi banking sector. *Journal Of Babylon Center for Humanities Studies*, 5(2).
10. Al-Jubouri, A. A. N. (2015). Employ the contracts of advanced financial options to build hedge portfolio-An Empirical Study in the Iraqi banking sector. *Journal Of Babylon Center for Humanities Studies*
11. Al-Jubouri, A. A. N. (2020). Museum marketing skills and how to use them to attract international tourists. *Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies Volume*, 4(2), 87-104.
12. Al-Jubouri, A. A. N. (2020). The formal framework and strategic approach to HRM during the crisis: An applied research in Al-Najaf Al-Ashraf Clothes Factory.

13. Al-Jubouri, A. A. N. The impact of banking marketing on Iraqi consumer behavior (a sample of Iraqi commercial bank employees).
14. Al-Jubouri, A. A. N., & Fleifal, A. A. (2020). The Influential Connection between Knowledge Hiding and Workplace Ostracism in Iraq.
15. Al-Jubouri, A. A. N., Alabassi, M., & Mohammed, J. (2020). Role of Organizational Accountability in the Reduction of Social Loafing Behavior in the workplace: An Empirical Study in Al-Sadr General Hospital. *Int J Psychosoc Rehabil*, 24(07), 13.
16. Al-Jubouri, A. A., & Collage, B. I. Ethical marketing and its role in achieving cyber security for Zain Iraq Telecom employees through self-disclosure.
17. Butterworth-Heinemann is an imprint of Elsevier Linacre House, Jordan Hill, Oxford OX2 8DP, UK 30 Corporate Drive, Burlington, MA 01803, USA First published 2002 Reprinted 2003 (twice) Second edition published 2005 Third edition published 2008 Copyright © 2008, Dave Chaffey and PR Smith. All rights reserved.
18. David Ballantyne, (2003), "A relationship-mediated theory of internal marketing", *European Journal of Marketing*, Vol. 37 Iss 9 pp. 1242 - 1260
19. Efstathiades Andreas Christina Thomaidou Pavlidou, (2021), the effects of internal marketing strategies on the organizational culture of secondary public schools, Contents lists available at Science Direct Evaluation and Program Planning journal homepage: www.elsevier.com/locate/evalprogplan.
20. Fifth edition published 2017 by Routledge 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN and by Routledge 711 Third Avenue, New York, NY 10017 Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business © 2017 Dave Chaffey and PR Smith The right of Dave Chaffey and PR Smith to be identified as authors of this work has been asserted by them in accordance with sections 77 and 78 of the Copyright, Designs and Patents Act 1988.
21. Grayson Isabel Sanchez-Hernandez David, (2012), Internal marketing for engaging employees on the corporate responsibility journey, *IC*, 2012 – 8(2): 275-307 - Online ISSN: 1697-9818 - Print ISSN: 2014-3214 <http://dx.doi.org/10.3926/ic.305>.
22. Hohenberg Christian Homburg, Marcus Theel, and Sebastian, (2020), Marketing Excellence: Nature, Measurement, and Investor Valuations *Journal of Marketing* 1-22^a American Marketing Association 2020 Article reuse guidelines: sagepub.com/journals-permissions DOI: 10.1177/0022242920925517 journals.sagepub.com/home/jmx.
23. Lee Ryoo, J., et al., Do marketing activities enhance firm value? Evidence from M&A transactions, *European Management Journal* (2015), <http://dx.doi.org/10.1016/j.emj.2015.11.004>.
24. Mishra Sita, (2010), Internal Marketing- A Tool to Harness Employees' Power in Service Organizations in India, Vol. 5, No. 1 *International Journal of Business and Management*.
25. Mohammeda, S. J., Al-Jubourib, A. A., & Abdulhasan, I. Toxic and Bullying Behaviour in the Workplace: The Relationship and Impact.
26. Moorman Christine & George S. Day, (2016) Organizing for Marketing Excellence, See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/305524536> Article in *Journal of Marketing* · July 2016 DOI: 10.1509/jm.15.0423.
27. Permanent link to this document: <http://dx.doi.org/10.1108/03090560310486979>.

28. Piha Karolos-Konstantinos Papadasa, George J. Avlonitisb Marylyn Carrigan, Lamprini,(2018), The interplay of strategic and internal green marketing orientation on competitive advantage, Contents lists available at Science Direct Journal of Business Research journal homepage: www.elsevier.com/locate/jbusres.
29. Raksong Saranya,(2016), Marketing excellence strategy and firm survival, The Business and Management Review, Volume 7 Number 5.
30. Susan Drake et al. (2005), Strategy implementation and internal marketing A company is either customer-focused from top to bottom, or it simply is not custome focused . . . To become genuinely customer focused you have to be prepared to change your culture, processes, systems an organization.
31. Varey Richard J. (1995), Internal marketing: a review and some interdisciplinary research challenges, International Journal of Service Industry Management, Vol. 6 No. 1,1995, pp. 40-63. © MCB University Press, 0956-4233.
32. Yu W.M. Toa,*, E.F. Martin Jr. b, Billy T.W. (2015), Effect of management commitment to internal marketing on employee work attitude, Contents lists available at Science Direct International Journal of Hospitality Management jour nal home page: www.elsevier.com/locate/ijhosman.

إدارة الأزمات وتداعيات جائحة كورونا على قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على بعض التجارب العربية.

Crisis management and the repercussions of the Corona pandemic on the business sector of small and medium enterprises, by focusing on some Arab experiences.

د. نور الدين قدوري^{1*}، د. نور الدين نوي²

¹ جامعة المسيلة (الجزائر)، nouredine.kaddouri@univ-msila.dz

² جامعة المسيلة (الجزائر)، nouredine.noui@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/03/28

تاريخ الاستلام: 2022/12/29

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبين أهمية مفهوم إدارة الأزمات بالنسبة للمؤسسات وكذا كشف انعكاسات أزمة كورونا كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عرض بعض التجارب العربية في محاولة الحد من تأثير أزمة كورونا . وقد توصلنا إلى أهمية تواجد إدارة خاصة بالأزمات داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة تشكيل لجنة خاصة بالتنبؤ بالأزمات، كما توصلت إلى أن تأثير أزمة كورونا على المؤسسات كان كبيرا، أما بخصوص الدول العربية فإن معظمها اتبع استراتيجيات متشابهة للتعافي من الأزمة تمثلت في برامج المساعدات المالية. الكلمات المفتاحية: الأزمة؛ إدارة الأزمات؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أزمة كورونا؛ الاقتصاديات العربية. تصنيف JEL: F0;F3;M1;M2;F3.

Abstract:

The research aimed to show the importance of crisis management for enterprises and to reveal the repercussions of the Covid-19 crisis on small and medium enterprises, in addition to presenting some Arab experiences in reducing the impact of the Corona crisis.

We concluded the importance of having a crisis management in institutions with the need to form a committee to predict it. We also concluded that its impact on institutions was significant. As for the strategies of Arab countries, it was represented in financial aid programs.

Keywords: the crisis; Crisis Management; small and medium Foundation; corona crisis; Arab economies.

Jel Classification Codes: f3;M2;M1;f3;F0.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر إدارة الأزمات من المفاهيم الحديثة والذي لا تزال تلقى اهتماما خاصا من طرف المؤسسات، ولقد زادت أهميته في العصر الحالي بسبب كثرة الأزمات التي مست الاقتصاد العالمي، وفرضت ضرورة البحث عن استراتيجيات وآليات للتعامل مع هذه الأزمات، كما أن كل المؤسسات كان عرضة لها، وفي إطار سعيها للبقاء والاستمرارية شكلت إدارة خاصة للتعامل مع أي أزمة قد تتعرض لها.

تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، كما أنها توفر أغلبية مناصب الشغل، كما أن لها خصائص تختلف عن المؤسسات الكبيرة سواء ما تعلق بالحجم أو القدرة على التمويل أو من ناحية امتلاكها للموارد اللازمة والأساسية لعمليات الإنتاج أو التسويق. ومع انتشار أزمة كورونا كوفيد-19 في العالم وقيام حكومات الدول بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية كالإغلاق الكلي أو الجزئي مع تقليص ساعات العمل، فقد تأثرت مختلف المؤسسات بهذه التدابير، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثر بشكل أكبر، كما أن هذا التأثير مس عدة جوانب سواء ما تعلق بالتوظيف أو الإنتاج أو ما تعلق كذلك بالتسويق، ونتيجة لهذا التأثير فقد سعت الحكومات من أجل تفادي إفلاس تلك المؤسسات بالقيام بمجموعة من التدابير و الاستراتيجيات من أجل إدارة تلك الأزمة، فلجأ بعضها إلى تقليص عدد العمال وبعضها إلى عدم دفع الرواتب كاملة وأخرى لجأت إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات وبرامج تمويلية مختلفة.

إشكالية البحث:

تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية كبقية الدول بأزمة كورونا كوفيد-19، وقد أعلنت بعض تلك المؤسسات إفلاسها وإغلاق، ومن هنا اتبعت حكوماتها مجموعة من الاستراتيجيات للنهوض والتعافي وتفادي الأزمة حسب إمكانيات كل دولة. والسؤال الذي يطرح هنا: ما هي تداعيات جائحة كورونا على قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية.

ولتبسيط التساؤل السابق يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير بأزمة كورونا كوفيد-19 مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم فما هي مبررات هذا التأثير؟
- ما هي أهم الجوانب التي مسها تأثير أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي أهم التدابير المتخذة من طرف دول العالم للتعافي من أزمة كورونا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

إدارة الأزمات وتداعيات جائحة كورونا على قطاع أعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على بعض التجارب العربية.

- ما هي أهم الاستراتيجيات المتخذة من طرف الدول العربية محل الدراسة للحد من تأثير أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير بأزمة كورونا كوفيد-19 مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم، بسبب قلة رأس مالها والتعامل المباشر مع الأفراد والعائلات التي تضرر دخلها بشكل مباشر.

- أهم الجوانب التي مسها تأثير أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت في إغلاق الكثير منها وتسريح عمالها، بسبب تراجع ربحيتها وإفلاس الكثير والانخفاض الحاد في مبيعاتها.

- تمحورت أهم التدابير المتخذة من طرف دول العالم للتعافي من أزمة كورونا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الأزمات في: تقليص عدد العمال؛ عدم دفع الرواتب كاملة؛ مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات وبرامج تمويلية مختلفة.

- أهم الاستراتيجيات المتخذة من طرف الدول العربية محل الدراسة للحد من تأثير أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة تمويل تلك المؤسسات وتشجيع الأفراد على الإنفاق من خلال سياسات الدعم الاجتماعي.

أهداف البحث:

هناك مجموعة من الأهداف تسعى الدراسة إلى تحقيقها منها:

- تبين أهمية إدارة الأزمات كمفهوم إداري . وما هي أم الاستراتيجيات الممكنة للحد من تأثير أي أزمة؟.

- معرفة أهم انعكاسات أزمة كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

- الوقوف على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف حكومات الدول للتعافي من أزمة كورونا.

- عرض تجارب بعض الدول العربية في محاولتها للحد من تأثير أزمة كورونا خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية البحث:

في دراستنا لموضوع إدارة الأزمات وتأثير أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال التعرف على مفهوم إدارة الأزمات من الناحية النظرية بالاعتماد على المراجع المختلفة، أما ما يتعلق بأزمة كورونا فقد تم الاعتماد على التقارير والمعطيات الإحصائية الصادرة عن الهيئات الدولية أو المنظمات المعتمدة والتابعة لحكومات الدولة.

2. ماهية إدارة الأزمات

1.2 تعريف الأزمة وإدارة الأزمات:

قبل الطرق إلى تعريف إدارة الأزمات نقدم أولاً مجموعة من التعريفات للأزمة منها:

- تعرف الأزمة بأنها: "حدث كبير يحتمل أن يؤثر سلباً في منظمة أو شركة أو صناعة وفي المستفيدين منها منتجاتها، خدماتها أو سمعتها. (الفقيه، 2012، صفحة 15).

- الأزمة هي حالة غير طبيعية تشكل خطراً كبيراً على أنشطة المنظمة ويمكن أن تؤدي إلى تغييرات سريعة في سياساتها العامة، حيث أنها تجذب انتباه وسائل الإعلام وتميز ثقة الجمهور. وكما تعرف الأزمة بأنها: "حدث لديه القدرة على إحداث تغييرات جذرية في المنظمة، وتشكل تهديد ملموس لسمعة ومكانة ومصداقية المنظمة وحتى احتمال بقائها". (بورزان، 2021، صفحة 04).

- أما الأزمة من المنظور الإداري هي "موقف توجهه إدارة المنظمة تتسارع فيه الأحداث وتتشابك معه الأسباب بالنتائج، يفقد خلاله متخذ القرار القدرة على التحكم بما يجري من أحداث داخل المنظمة وخارجها مما يؤثر بشكل ملحوظ على أداء المنظمة ومستقبلها". (مسك، 2011، صفحة 14).

أما إدارة الأزمات فقد رأى البعض أن لها مفهوم أو معنى مزدوج: (المساعدة، 2012، صفحة 38).

- الأول: يعني أن إدارة الأزمة هي إدارة العمليات أثناء حدوث الأزمة الحقيقية، مثل عمليات الإخلاء أثناء الحرائق، وإغلاق المحلات أو سحب المنتجات من السوق.

- الثاني: يشير إلى أن إدارة الأزمة تعني القدرة على إدارة الشركة قبل وأثناء وبعد الأزمة، وهذا المفهوم يحمل في طياته ضرورة وجود برنامج أو نظام أو خطة تم تصميمها لهذا الغرض.

وتعرف إدارة الأزمات بأنها: "عملية الإعداد والتقدير للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد المنظمات ومن ثم التخطيط والاستعداد والتحضير لمواجهتها لكي تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل الأزمة أو إلى قريب منه. (اليوسفي، 2015، صفحة 45). كما تمثل إدارة الأزمات: "الوسائل والإجراءات والأنشطة كافة التي تنفذها المنظمة بصفة مستمرة في مراحل ما قبل الأزمة وأثناءها وبعد وقوعها، بهدف منع وقوع الأزمة ما أمكن ومواجهتها بكفاءة وفعالية مما يؤدي إلى تقليل الخسائر وتخفيف الآثار السلبية وإزالة الآثار النفسية". (السلطاني، 2017، الصفحات 55-56).

2.2 أسباب حدوث الأزمات:

تتعدد الأسباب المؤدية لحدوث الأزمات ولكن معظم الباحثين أجمعوا على أن هناك أسباب تكاد تكون مشتركة والت من بينها: (المطيري، 2011، الصفحات 34-36).

- تأجيل المشكلات أو تجاهلها فتأجيل المشكلة أو تجاهلها يعمل على تراكمها إلى حد يصعب السيطرة عليها، فتتحول بسبب الصمت والتأجيل والتجاهل إلى أزمة حقيقية.

إدارة الأزمات وتداعيات جائحة كورونا على قطاع أعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على بعض التجارب العربية.

- عدم وجود آلية لاكتشاف الأزمات قبل حدوثها، وهذا يمثل الاختبار الحقيقي في أسلوب التعامل مع هذه الأزمات قبل حدوثها بتبني أنظمة الإنذار المبكر أو توفير تعليمات واضحة إلى المعنيين، كما توفر تقييماً لشتى النتائج الواقعة والمحتملة وتساعد على ضمان استمرار إدارة عمليات الأعمال أثناء الأزمة وبعدها مباشرة.

- عدم وجود استعدادات مسبقة وسيناريوهات قادرة على مواجهة الأزمات عند حدوثها من أهم عناصر التعامل مع الأزمات، الاستعداد المبكر في شكل توفير أجهزة ومعدات، وكذلك تخصيص المبالغ المالية اللازمة لحالات الطوارئ وتدريب العاملين على مواجهة الأخطار وجمع المعلومات والثقة في القدرة على تجاوز الأزمة والشفافية في التعامل مع الحدث.

- قصور التخطيط عن تصور المستقبل والاستعداد له؛ التخطيط والإعداد الجيد لمواجهة الأزمات المحتملة التي تهدد المجتمع.

- الإدارة العشوائية: لا شك أن وجود إدارة علمية قادرة على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب ووفق معلومات دقيقة وحديثة وواقعية سيكون الدرع الواقي للمؤسسة لحمايتها من الوقوع في الأزمات.

- النزاعات الداخلية: تنشب أحياناً داخل المؤسسة صراعات وخاصة في مستوى الإدارة العليا نتيجة لعدة أسباب أهمها عدم تجانس أفراد الإدارة بسبب عدم وجود لوائح تنظم وتحدد مستويات ومواصفات تولي هذه الوظائف.

- الأخطاء البشرية: تشكل الأخطاء البشرية واحدة من أكبر مسببات الأزمات داخل المؤسسات الصناعية أو ذات الطابع الفني، حيث تتسبب الأخطاء التي يرتكبها العمال أو الفنيين أثناء التركيب أو التشغيل أو الصيانة مثال قد تصل أحياناً إلى كوارث.

- سوء الفهم أو عدم استيعاب المعلومات؛ تحدث الكثير من الأزمات نتيجة لخطأ في تفسير التعليمات والقرارات، الأمر الذي سيترتب عليه سوء فهم وعدم استيعاب للمعلومات والتصرف بما يخالف المطلوب مما يؤدي للوقوع في الأزمة.

3.2 أهداف إدارة الأزمات:

هناك مجموعة من الأهداف تسعى إليها إدارة الأزمات منها: (الألفي، 2019، صفحة 453).

- تحقيق درجة استجابة سريعة وفعالة لظروف المتغيرات المتسارعة للأزمة بهدف درء أو تخفيف أخطارها عن طريق الاستعدادات اللازمة للأزمات المتنبئ بحدوثها وتوفير الدعم اللازم لإعادة التوازن إلى حالته الطبيعية.

- توفير القدرة العلمية على استقرار وتنبؤ مصادر التهديد الواقعة والمحتملة .

- الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة للحد من آثار الأزمة.

- تحديد دور كل من الأجهزة المعنية لتنظيم وإدارة الأزمة وإنشاء مركز لقيادة العمليات.
- توفير القدرات العلمية والإمكانيات المادية للاستعداد والمواجهة.
- العمل على تقليل التأثير السلبي والضار للأزمات على الأفراد والجماعات.
- العمل على العودة إلى الحياة الطبيعية من خلال مجموعة خطوات وإجراءات الاستعادة.

4.2 أساليب ومراحل إدارة الأزمات:

1.4.2 أساليب إدارة الأزمات:

- يعد أسلوب التعامل مع الأزمة أهم العوامل المؤثرة في تطور الأزمة أو القضاء عليها، ومن أهم الأساليب المستخدمة في التعامل مع الأزمات ما يلي: (الألوسي، 2019، الصفحات 590-591).
- إنكار الأزمة؛ ويقوم هذا الأسلوب على الإنكار الكامل للأزمة وعدم الاعتراف بوجودها، حيث تتم ممارسة تعميم إعلامي مع الأزمة وإنكار حدوثها، وإظهار صلابة الموقف وأن الأحوال على ما يرام وذلك لمواجهة الأزمة والسيطرة عليها.
 - كبت الأزمة؛ يستخدم فيها العنف والقوة لتدمير العناصر الأولية للأزمة بشكل عام وعدم الاستجابة لأي ضغوط، وذلك حتى لا تتصاعد الأزمة وتظهر للعديد من الأفراد والتحرك يكون هنا سريعاً ومباشراً والتعامل مع كل المشتبه فيهم لإحداث الأزمة والقضاء عليهم فوراً.
 - إخماد الأزمة؛ تلجأ المنظمات إلى هذا الأسلوب عندما تكون الأزمة مهددة لبقاء المنظمة ووجودها وتؤدي إلى انهيارها بالكامل، وهنا أيضاً يستخدم العنف والقوة بصورة شديدة اتجاه قوى الأزمة. إذ لا تلتفت الإدارة إلى المشاعر والقيم الإنسانية في التعامل مع الأزمة وإدارتها، والمبرر الأساسي الذي تقدمه إدارة المنظمة هو أن وجود المنظمة وبقائها في خطر شديد، وأن هذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على المنظمة وعلى مصالح جميع أصحاب المصالح ومنافعها.
 - بخس الأزمة؛ يتم التقليل من شأن الأزمة ومن أهميتها وتأثيرها ونتائجها ولكن يتعين على المنظمة الاعتراف بالأزمة أولاً كحدث تم فعلاً ولكن غير مهم، ويفيد هذا الأسلوب في الأزمات البسيطة والمحددة والجزئية، وعندما تكون الإدارة قادرة على معالجة الأمر بعد التقليل من شأنه وحجمه.
 - تنفيس الأزمة؛ يتم ذلك من خلال فتح ثغرات مختلفة في جدار الأزمة وتنفيس حالة الغضب والغليان والتوتر المصاحبة لأحداث الأزمة، وإيجاد قضايا جزئية تستوعب جانباً هاماً من هذا الضغط ويستنزف جهد أصحابها، مما يؤدي إلى ضعف القوة الرئيسية.
 - تشكيل لجنة لبحث الأزمة؛ ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب عندما لا تتوفر لدى إدارة المنظمة البيانات والمعلومات والمعرفة الكافية عن قوى الأزمة، فيؤدي تشكيل هذه اللجنة إلى حصول إدارة المنظمة على البيانات والمعلومات والمعرفة المتعلقة بقوى الأزمة، ومعرفة القوى الحقيقية التي تقف

وراء الأزمة، والتعرف على الدوافع والأسباب الحقيقية وراء هذه الأزمة. إن تشكيل هذه اللجنة يؤدي إلى إفقاد هذه الأزمة لوتها.

2.4.2 مراحل إدارة الأزمات:

تمر إدارة الأزمة بخمس مراحل أساسية فإذا فشل متخذ القرار في إدارة مرحلة منها فإنه يصبح مسؤولاً عن وقوع الأزمة، وتمثل هذه المراحل في: (أمينة، 2015، صفحة 309).

- اكتشاف إشارات الإنذار المبكر: قبل حدوث أي أزمة يكون هناك دلائل تدل عليها أو إشارات ترسلها الأزمة. وهذه الإشارات تختلف حسب نوع الأزمة وتحدث معظم الأزمات بعدم الانتباه لتلك الإشارات.

- الاستعداد والوقاية: لا بد لكل منظمة أن يكون لديها استعدادات وأساليب كافية للوقاية من الأزمات، ويشمل ذلك الاختيار الدقيق والمستمر للعمليات وهياكل الإدارة للتعرف على أي أعراض لأزمات محتملة وتعمل على استظهارها وبالتالي معالجتها قبل أن يستغلها الخصوم في إلحاق الضرر بالمنظمة.

- احتواء الأضرار والحد منها: وفي هذه المرحلة يتم احتواء الآثار الناتجة عن الأزمة وعلاجها لتقليل الخسائر، فمن المستحيل منع الأزمات من الوقوع ما دام الميول التدميرية تعد خاصية طبيعية لكافة النظم، وبالتالي فإن المرحلة التالية في إدارة الأزمة هي الحد من الأضرار ومنعها من الانتشار.

- استعادة النشاط: ويشمل إعداد وتفقد برامج جاهزة تم اختبارها سابقا واختيارات قصيرة وطويلة الأجل، وتتضمن مرحلة استعادة النشاط عدة جوانب أحدها محاولة استعادة الأصول الملموسة والمعنوية التي فقدت.

- التعلم: وتتضمن هذه المرحلة دروسا هامة تتعلمها المنظمة من خبراتها السابقة والمنظمات الأخرى التي مرت بأزمات معينة. وكذلك التعلم المستمر وإعادة التقويم والتحسين ووضع الضوابط لمحاولة منع تكرار الأزمة وبناء خبرات من الدروس السابقة لضمان مستوى عال من الجاهزية في المستقبل.

ولقد ظهرت نتيجة مجموعة من التطورات التي شهدتها الكيان الإداري مجموعة من الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات، وذلك بسبب اختلاف نوع الأزمات وشكلها وطبيعتها وهي استراتيجيات مختلفة عن الاستراتيجيات السابقة الذكر منها:

- إستراتيجية تغيير المسار؛ تستخدم للتعامل مع الأزمات الشديدة التي يصعب احتواؤها، وذلك من خلال خلق روح التحدي والمبادرة لدى الأفراد لتعويض الخسائر ولتحقيق أفضل النتائج. (صالح، 1018، صفحة 470).

- إستراتيجية التجزئة؛ تقوم هذه الإستراتيجية على محاولة التحليل الدقيق الشامل للأزمات ذات الكتلة الكبيرة وتحويلها إلى أجزاء أو أزمات صغيرة يسهل التعامل معها، وتركز هذه الإستراتيجية على ضرب الروابط المجمععة للأزمات لتجزئتها وتحويل العناصر المتحدة إلى عناصر متعارضة والتشكيل

المستخدم هو خلق نوع من التعارض في المصالح بين الأجزاء المكونة لتحالف الأزمة. (عزيز، 2010، صفحة 43).

- طريقة فريق العمل؛ وهي من أكثر الطرق استخداما في الوقت الحالي، حيث يتطلب الأمر وجود أكثر من خبير ومتخصص في مجالات مختلفة حيث يتم حساب كل عامل من العوامل وتحديد التصرف المطلوب مع كل عامل، وهذه الفرق إما أن تكون فرق مؤقتة أو تكون فرق عمل ذاتية من الكوادر المتخصصة التي يتم تشكيلها وتجهيزها لمواجهة الأزمات وأوقات الطوارئ. والهدف من الفريق هو خلق بيئة محفزة ومناخ مناسب للعمل والإحساس المشترك للمسؤولية والالتزام التام بالأهداف والمحافظة على القيم وتوقع المشكلات قبل حدوثها وزيادة فاعلية الاتصالات وتحسين مستوى المهارات. (عيادة، 2015، صفحة 33).

- إستراتيجية العنف في التعامل مع الأزمة؛ وتستخدم هذه الإستراتيجية في حالة المواجهة مع الأزمة المجهولة إذ لا تتوفر المعلومات الكافية ، والمواجهة مع الأزمة المتعلقة بالمبادئ والقيم ومواجهة الأزمات التي تؤكد المعلومات أهمية استخدام العنف فيها والانتشار السرطاني للأزمة في عدة اتجاهات، والتكتيك المستخدم في التعامل العنيف مع الأزمة:

- التدمير الداخلي للأزمة؛ ويقصد بذلك تحطيم المقومات التي اعتمدت عليها الأزمة في ظهورها من الجوانب والأطراف وضرب العقول المفكرة للأزمة، صراع داخلي بين القوى الصانعة للأزمة عن طريق الاستقطاب.

-التدمير الخارجي للأزمة؛ أي الحصار الشديد حول العناصر المسببة والمغذية للأزمة من الخارج وقطع مصادر الإمداد، تجميع القوى المعارضة الخارجية ودفعها إلى داخل مجال الأزمة، استخدام التكنولوجيا الحديثة للتعامل عن بعد في التدمير كأجهزة التجسس والإنصات أي تسلسل عناصر خارجية لتدمير المقومات والأعمدة الرئيسية للأزمة. (السلطاني، 2017، الصفحات 55-56).

-إستراتيجية احتواء الأزمة؛ حصر الأزمة بنطاق محدود وتجميدها عند مرحلة يمكن استيعابها وإفقادها قوتها. (محمود، 2017، صفحة 722).

5.2 عوامل ومعوقات نجاح إدارة الأزمات:

1.5.2 عوامل نجاح إدارة الأزمات:

إن النجاح في عملية إدارة الأزمات تتطلب توفر مجموعة من العوامل أهمها: (القادر، 2016، صفحة 25).

- إيجاد نظام إداري متخصص ومتطور يمكن المنظمة من التعرف على المشكلات وتحليلها وإيجاد الحلول لها بالتعاون والتنسيق مع الكفاءات المتخصصة في المنظمة.

إدارة الأزمات وتداعيات جائحة كورونا على قطاع أعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على بعض التجارب العربية.

- التأكيد على ضرورة وجود نظام فعال للإنذار المبكر في المنظمات من أجل الوقاية من الأزمات قبل وقوعها والاستعداد للتعامل مع الأزمات التي لا يمكن تجنبها في حالة وقوعها.
 - العمل على جعل عملية التخطيط للأزمات جزء هام وأساسي من عملية التخطيط الاستراتيجي وعنصرًا رئيسيًا من الخطة العامة للمنظمة.
 - ضرورة العمل على إيجاد جهة مركزية تتولى مهمة تنسيق نظام للمعلومات الخاص بالمنظمة وذلك منعا للتشتت والازدواجية في القرارات ونقل المعلومات وخاصة في الظروف التي تؤثر على وجود أزمة.
 - ضرورة التركيز على عقد برامج تدريبية وورشات عمل في مجال إدارة الخدمات من أجل تدريب الموظفين حول كيفية البحث عن إرشادات الإنذار وتعميقها وتحليلها واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لها لمنع حدوث الأزمات.
 - ضرورة اعتماد نظام المراجعة الدورية لخطط إدارة الأزمات واختبارها في ظروف متشابهة لحالات الأزمات الفعلية بالعمل على مجابتهما وبالتالي سيتعود الأفراد العمل تحت الضغط النفسي والإجهاد في حالة وجود أزمة حقيقية في هذا المجال.
 - تدريب الموظفين على بناء علاقات على أساس من الثقة والاحترام المتبادل حتى يصبح مجال التعاون والتنسيق بين الموظفين كافة مستمرا وخاصة في حالة اندلاع الأزمات في المنظمة.
- ### 2.5.2 معوقات نجاح إدارة الأزمات:

- تصنف المعوقات التي تعرقل عملية إدارة الأزمة عن تحقيق أهدافها إلى أربعة أقسام وهي الأكثر شيوعا عند الباحثين: (الناجي، 2012، صفحة 29).
- معوقات تنظيمية؛ عدم تحديد واضح للسلطة ، اختلاف الثقافة بين الأفراد وضعف التدريب، عدم تأييد الإدارة العليا لأساليب إدارة الأزمة.
 - معوقات متعلقة بالمعلومات؛ تتعلق بصحة المعلومات من حيث تشخيص دقتها، ضمان مصادرها أو حجب جزء من المعلومات المطلوبة عن متخذ القرار.
 - معوقات متعلقة بالاتصال؛ تتعلق بصعوبة نقل وتبادل المعلومات من داخل وخارج المنظمة ومحدودية استخدام أنظمة الاتصال الحديثة للتصدي للأزمات.
 - معوقات إنسانية؛ تتعلق بالأفراد ومدى الاعتماد الزائد على رأي الجماعة، الاعتقاد بعدم أهمية إدارة الأزمة وقصور الأفراد في معرفة وفهم طبيعة الأخطار.

3. تأثير أزمة جائحة كورونا على قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية.

- 1.3 مبررات وأسباب تأثر قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأزمة كورونا (كوفيد-19):

لقد كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سريعة التأثير بأزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)، وهناك ثلاثة عوامل تزيد من تداعيات الأزمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة منها: (الباز، اعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي واعادة تشغيل الانشطة الاقتصادية، 2020، الصفحات 02-03).

-تراجع الطلب وتحديات السيولة؛ وفقا لحوالي 15 دراسة استقصائية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تواجه أكثر من نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة خسائر فادحة في الإيرادات، مع امتلاك العديد منها أرصدة احتياطية قد تساعد في الصمود بضعة أشهر فقط. فنجد مثلا في البرتغال نسبة 37% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفادت عن انخفاض إنتاجها بنسبة أكثر من 50%، وفي الصين أفادت ثلثا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن وجود ما يكفي من النقد لتغطية التكاليف الثابتة لمدة لا تزيد عن شهرين، أما في الولايات المتحدة الأمريكية لم تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوى 27 يوما فقط من التدفقات النقدية، وهذا كله جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في موقف صعب للغاية في حين تواجه العديد منها خطر الإغلاق الدائم.

-سلاسل التوريد والعمليات غير المرنة؛ فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك الموارد التي تمتلكها المؤسسات الكبيرة في المجالات الوظيفية الأساسية لإدارة الضغوط التجارية والاستجابة لأزمة كورونا، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على تكييف سلاسل التوريد وعمليات الإنتاج بسرعة، فكثيرا ما تحصل هذه المؤسسات على مدخلاتها من سلاسل التوريد التي أصبحت أطول وأكثر تعقيدا وأكثر عالمية. وبسبب أزمة كورونا تزعزعت سلاسل التوريد وهو ما نتج عنه افتقار العديد من المؤسسات إلى الموارد التي تحتاج إليها للحفاظ على عملياتها قائمة، بالإضافة إلى ذلك تزعزعت عمليات إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا، فضلا على أن مصانع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مصممة لإجراءات التباعد الجسدي، ولا تمتلك عادة الخبرة والموارد اللازمة لإعادة تنظيم عملياتها بسرعة.

-التمثيل غير المتكافئ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأكثر تضررا؛ بعض قطاعات الصناعة كانت أشد تضررا من غيرها بسبب أزمة كورونا، ونجد أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه القطاعات المتضررة هي الأكبر وذلك بسبب الطبيعة المحلية للطلب وقلة عوائد الدخول إلى السوق، مثل قطاع البيع بالتجزئة، الفنادق والمطاعم والبناء، ونجد مثلا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما نسبته 60% إلى 70% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمارس نشاطها ضمن هذه القطاعات، وهو ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تأثرًا بالأزمة.

وفي تقرير آخر أعدته مركز التجارة الدولية في الفترة الممتدة ما بين 21 أبريل و 02 جوان 2020، يؤكد فيه أن أغلب المؤسسات الصغيرة تكون ضعيفة خلال الأزمات الاقتصادية ويرجع ذلك جزئيا إلى

إدارة الأزمات وتداعيات جائحة كورونا على قطاع أعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على بعض التجارب العربية.

قلة مواردها اللازمة للتكيف مع السياق المتغير. ومن خلال المسح الذي قام به مركز التجارة الدولية لتأثير كوفيد-19 على الأعمال أفاد أن الأزمة أثرت بشدة على 55% من المنتجين وأن ثلثا المؤسسات متناهية الصغر قد أثرت الأزمة بشدة على عملياتها التجارية مقارنة بنحو 40% من المؤسسات الكبيرة. كما أكد المسح أن خمس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرضت لخطر الإغلاق التام بشكل دائم في غضون ثلاثة أشهر، كما أنه في إفريقيا مثلا أكدت مؤسستان من بين كل ثلاث مؤسسات أنها تأثرت بشدة بأزمة كوفيد-19 وفي الغالب من خلال انخفاض المبيعات 75% أو صعوبة الوصول إلى المدخلات 54%. ولقد كانت مؤسسات الخدمات هي الأكثر تضررا حول العالم، فوجد على سبيل المثال 76% من المؤسسات التي شملها المسح أكدت أن عمليات الإغلاق الكلي أو الجزئي أثرت بشدة على عملياتها التجارية. (مركز التجارة الدولية، 2020، صفحة 05).

وفي تقرير آخر يؤكد على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تأثرت بشكل كبير بالنشاط الاقتصادي المعطل وأفاق التعافي الغير مؤكدة وتدابير الاحتواء التي اتخذتها الحكومات، وقد أشار التقرير الذي شمل دراسة استقصائية ضمت 420 مؤسسة كبيرة و61 مؤسسة صغيرة تابعة لغرفة التجارة الأمريكية في مصر أن 85% من المؤسسات التي شملتها الدراسة تتوقع انخفاض الإيرادات في عام 2020 وتتوقع 50% منها خسائر في الإيرادات تتجاوز 20%. (OECD، 2020، صفحة 24).

2.3. تأثير قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأزمة كورونا (كوفيد-19) حالة بعض الدول العربية:

سنعرض فيما يلي حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول العربية ومدى تأثيرها بأزمة كورونا (كوفيد-19).

1.2.3 تأثير قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأزمة كورونا في تونس:

أظهر مسح شمل 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في قطاعات مختلفة أن 67% من المؤسسات أفادت بأنها واجهت صعوبات مالية بالإضافة إلى ذلك توقعت غالبية المؤسسات متناهية الصغر 57%، والمؤسسات الصغيرة 79% التي شملتها الدراسة انخفاض في الإيرادات.

2.2.3 تأثير قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأزمة كورونا في العراق:

أثرت أزمة كوفيد-19 سلبا على مستويات إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ متوسط الانخفاض 67% في جميع القطاعات، وتأثرت جميع المحافظات بطريقة مماثلة، حيث شهدت كل المحافظات انخفاضا في الإنتاج بنسبة لا تقل عن 50%، كما واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انخفاضا بنسبة 65% في الإيرادات الشهرية، وبنسبة 86% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شملها الاستطلاع أغلقت مؤقتا من أجل التعامل مع المصاعب الاقتصادية لفيروس كورونا

المستجد وأفادت 63% من المؤسسات أنها معرضة لخطر الإغلاق بشكل دائم. (وكالة الأمم المتحدة للهجرة، 2020، صفحة 01).

3.2.3 تأثير قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأزمة كورونا في الأردن:

تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن بأزمة فيروس كورونا كغيرها من الدول ، ومن خلال تقرير منظمة العمل الدولية حول أثر فيروس كورونا على المؤسسات في الاردن تتجلى لنا أهم تأثيرات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: (كيببدي، 2021، صفحة 06).

- أكدت 98% من المؤسسات التي شملها التقرير أنها تأثرت بشكل سلبي بطريقة أو بأخرى وقد شهدت معظم المؤسسات انخفاضاً في الإيرادات وواجهت صعوبات مالية حيث أبلغ 98% عن انخفاض الطلب على منتجاتهم وخدماتهم، ومن ناحية أخرى فقد تأثرت نصف المؤسسات التي شملها التقرير بالإغلاقات الإلزامية.

- أجبرت بعض المؤسسات على الإغلاق مؤقتاً لكونها غير قادرة على تغطية تكاليف التشغيل الثابتة والمخاطرة بإغلاق دائم.

- أكدت ربع المؤسسات من أصل عشرة والتي تمت مقابلتها أنها قامت بتسريح موظف واحد وأكثر منذ تفشي وباء فيروس كورونا، وقد كانت النسبة الأكبر لحالات التسريح في قطاع السياحة بنسبة 48% يليها الإنشاءات 45% والتصنيع 34%.

- العبء الاقتصادي الأكبر على المؤسسات خلال أزمة فيروس كورونا هو الإيجار 61%، والأجور ومدفوعات الضمان الاجتماعي 51% والفواتير 30%. وفي ما يتعلق بالتأثير الاقتصادي الأكبر أكدت 8 مؤسسات من أصل 10 مؤسسات انخفاض المبيعات، تليها ضعف الوصول إلى رأس المال ومشاكل السيولة وأبلغ نصفهم عن خسائر في العوائد والإيرادات.

- أكدت واحدة من كل خمس مؤسسات أن ديونها زادت، مع العلم أن ربع المؤسسات التي شملها التقرير لديها قروض بنكية بالإضافة إلى أن أكثر من ثلثها لديها إما ائتمان من المورد أو ائتمان غير رسمي من العائلة والأصدقاء وكان عدد الديون من البنوك أعلى بين المؤسسات الكبيرة والمتوسطة. لا سيما في قطاعي التصنيع والإنشاءات ، في المقابل كان عدد الديون غير الرسمية أعلى بين المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر.

- كانت واحدة من كل خمس مؤسسات متشائمة للغاية وأجابت بأنها لن تعود أبداً إلى مستويات العمل ما قبل الجائحة .

- واجه العمال غير الرسميين الجزء الأكبر من الأعباء مما أدى إلى تفاقم نقاط الضعف، بالإضافة إلى ذلك لم يتمكن عمال المداومة غير الرسميين الذين يشكلون نسبة كبيرة من القوى العاملة في قطاع الإنشاءات والزراعة والسياحة من الاستفادة من حزم الضمان الاجتماعي .

- أدت الأزمة إلى تفاقم تأثير التحديات الهيكلية التي كانت موجودة مسبقاً وتعيق الانتعاش الاقتصادي.
4.2.3 تأثير قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأزمة كورونا في المملكة العربية السعودية:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 99.41% في المملكة العربية السعودية، كما تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بـ 28.7%. ومن خلال الاستطلاع المعد من طرف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حول تأثير أزمة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية والذي خلص إلى: (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2020، الصفحات 29-01).

- 99.5% من المشاركين يتفقون بأن معظم المؤسسات بشتى أحجامها تأثرت سلباً بسبب جائحة كورونا، فمع صدور قرارات منع التجوال والإغلاق الكامل توقفت معظم الأعمال والأنشطة داخل مناطق المملكة مما وضع المؤسسات أمام تحدي للوفاء بالتزاماتها ونفقاتها الثابتة من رواتب وإيجارات وغيرها.

- تأثرت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب جائحة كورونا سلباً بشكل مرتفع جداً فعلى وجه الخصوص 65.2% من المؤسسات المتناهية الصغر، و 70.8% من المؤسسات الصغيرة و 60.4% من المؤسسات المتوسطة تأثرت بشكل مرتفع جداً .

- أظهرت النتائج أن 46.7% من المؤسسات المتناهية الصغر و 30% من المؤسسات الصغيرة و 30.6% من المؤسسات المتوسطة قد أقدموا على إغلاق عدد (محل واحد على الأقل) وذلك بسبب أزمة جائحة كورونا، كذلك أقدم 14% من المؤسسات المتناهية الصغر و 19.8% من المؤسسات الصغيرة و 34.7% من المؤسسات المتوسطة على إغلاق جميع فروعهم نتيجة أثر الجائحة على أنشطة أعمالهم.

- أشارت نتائج الاستبيان إلى اتجاه 49.1% من أصحاب المؤسسات المتوسطة و 27.6% من أصحاب المؤسسات الصغيرة و 10.6% من أصحاب المؤسسات المتناهية الصغر إلى إيقاف جميع موظفيهم عن العمل بسبب أزمة كورونا. كما أن 36.4% من المؤسسات المتوسطة و 23% من المؤسسات الصغيرة و 35% من أصحاب المؤسسات المتناهية الصغر أوقفوا أكثر من 10 موظفين منذ بداية الأزمة.

5.2.3 تأثير قطاع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأزمة كورونا في الجزائر:

تأثرت كذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسط بالجزائر بتداعيات أزمة جائحة كورونا ويتجلى ذلك فيما يلي: (نبيل، 2020، الصفحات 153-162).

- أدى غلق معظم النشاطات التجارية كمنشآت نقل المسافرين، مؤسسات وفضاء الترفيه والتسليّة والعرض والمطاعم، بالإضافة إلى إمكانية غلق منشآت أخرى بموجب قرارات من الوالي المختص

إقليميا إلى التأثير سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم ديمومتها اقتصاديا وتكبتها خسائر مادية لا يمكن تحملها.

- أدى الحجر المنزلي الجزئي أو الكلي إلى تسريح الكثير من العمال التابعين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما نجم عنه الزيادة في معدلات البطالة.

- هناك العديد من المؤسسات ستشهد إفلاسها وأخرى من المحتمل جدا تنوي توقيف نشاطاتها بسبب عدم قدرتها على التحمل والاستمرار في النشاط نظرا لمحدودية الدخل المادي لها، وأنها لا تملك سيولة مالية كبيرة تمكنها من الصمود أمام هذه الجائحة.

- ستنخفض قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذاتية على التوسع والإنتاج نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية وزيادة مسؤولياتها باستمرار ومتطلباتها المالية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي مما يعرقل قدراتها على التوسع والتطور.

- في ظل تراجع عائدات النفط فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضررت كثيرا بسبب الانخفاض الحاد في النشاط التجاري.

- الصعوبة المتزايدة في الحصول على القروض البنكية.

- صعوبة تسوية أجور العمال.

3.3. التدابير والإجراءات المتخذة من بعض الدول العربية للحد من تأثير أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سارعت معظم حكومات دول العالم للتخفيف من تأثير جائحة كورونا كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسن سياسات لمساعدتها على التعامل مع المخاطر المالية على المدى القصير والآثار التجارية طويلة الأمد منها: (مركز التجارة الدولية، 2020، صفحة 6).

- استجابت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم بطريقة متشابهة لوباء فقد اتخذت خطوات لحماية الموظفين والعملاء من العدوى وتواصلت مع العملاء بشأن ما إذا كانت المؤسسة ستغلق مؤقتا.

- سعى العديد من المؤسسات للحصول على دعم من الحكومة ومجموعات الصناعة وشبكات دعم الأعمال.

- اعتمد البعض استراتيجيات التراجع من خلال سحب أصولهم حتى تمر الأزمة بسلام.

- قام العديد من المؤسسات بتسريح الموظفين أو بيع الأصول أو تحمل ديون جديدة.

- اتبعت مؤسسات أخرى إستراتيجية المرونة من خلال تقليص أو تعديل أعمالها بشكل مؤقت بطريقة تسمح لها باستئناف عملها بكامل طاقتها في وقت لاحق.

إدارة الأزمات وتداعيات جائحة كورونا على قطاع أعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على بعض التجارب العربية.

- استلزمت المرونة أثناء الجائحة استراتيجيات مثل تحويل تشكيلة المبيعات إلى قنوات عبر الانترنت أو الاستعانة بموردين جدد أو تعلم كيفية العمل عن بعد.
- قامت بعض المؤسسات بإعادة العاملين لديها إلى مؤسسات أخرى نشطة في الصناعات الأساسية.
- وفيما يلي عرض لأهم التدابير المتخذة من بعض الدول العربية للحد من تأثير أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- 1.3.3 التدابير والإجراءات المتخذة للحد من تأثير أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة الهاشمية الأردنية:**
- قامت حكومة المملكة الأردنية بمجموعة من الإجراءات والبرامج للحد من تأثير أزمة كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها: (السطل، 2021، الصفحات 01-57).
- برنامج دعم المؤسسات الصناعية من خلال الخدمات المنفردة:
- الترويج والبيع الالكتروني من خلال المتاجر الالكترونية – النشاطات المسموحة.
- التدريب الفني بخصوص إنشاء وإدارة المتاجر الالكترونية.
- الاستشارات الفنية لإنشاء وإدارة المتاجر الالكترونية من خلال فترة تنفيذ الخدمة.
- التسجيل بالمتاجر الالكترونية وبعده أقصى 3 متاجر (إلزامي لمتجر واحد على الأقل).
- الترويج الالكتروني داخل المتاجر الالكترونية إلزامي.
- تمكين المؤسسات من العمل عن بعد من خلال أتمتة بعض أنشطتها:
- التدريب الفني على الأنظمة الالكترونية الخاصة بالعمل عن بعد.
- شراء وتخصيص الأنظمة الالكترونية والبرامج المحوسبة لتمكين المؤسسات من العمل عن بعد (إلزامي) كالبرامج الالكترونية الخاصة بإدارة فرق العمل، خدمة إدارة العملاء، متابعة التوزيع، إدارة الموردين، إدارة المشاريع، عقد الاجتماعات عن بعد وغيرها.
- مكونات الدعم المالي:
- سيتم تقديم الدعم المالي 07 آلاف دينار للمؤسسة وبنسبة تمويل 70% من إجمالي كلفة الخدمة المنفردة.
- آلية الدفع 100% من قيمة المنحة كدفعة نهائية عند الانتهاء من تنفيذ جميع أنشطة الخدمة المنفردة وعند قيام المؤسسة بإنهاء إجراءات الإغلاق المالي للمشروع.
- إجراءات البنك المركزي الأردني الهادفة لاحتواء تداعيات فيروس كورونا:

- السماح للبنوك بتأجيل الأقساط المستحقة على المؤسسات المتأثرة على أن لا يعتبر ذلك هيكلة للتسهيلات وعلى أن لا يؤثر أيضا على تصنيف المؤسسات الائتماني لدى مؤسسة كريف على أن لا يتقاضى البنوك عمولة أو تفرض فوائد تأخير على هذه المؤسسات جراء ذلك.

- السماح للبنوك بإجراء جدولة لمديونيات العملاء الذين تنطبق عليهم مفهوم الجدولة بدون دفعة نقدية ودون فوائد تأخير.

- إعداد برنامج تمويلي ميسر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 500 مليون دينار من البنك وبكفالة المؤسسة الأردنية لضمان القروض. ويهدف هذا البرنامج لمواجهة أزمة كورونا إلى تيسير التمويل للمهنيين والحرفيين وأصحاب المؤسسات الفردية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الحصول على التمويل بشروط وكلف ميسرة لمساعدة هذه الفئات على تغطية احتياجاتها التمويلية لغايات تمويل النفقات التشغيلية ورأس المال العمل والموجودات الثابتة، وذلك لتمكين هذه القطاعات الاقتصادية من المحافظة على أعمالها وموظفيها ومواصلة نشاطاتها وتقييم خدماتها خلال ظروف وإجراءات احتواء فيروس كورونا، وتمكينهم أيضا من استئناف نشاطاتهم بالمستويات الطبيعية وتوسعة أعمالها خلال المراحل القادمة. ومن أهم مميزات هذا البرنامج ما يلي:

- كلفة متدنية للقرض لا تتجاوز 3.5%.

- مستوى ضمان 85% مقارنة ب 70% للبرامج العادية.

- فترة سماح تصل إلى سنة.

2.3.3 التدابير والإجراءات المتخذة للحد من تأثير أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

قدمت مؤسسة النقد العربي السعودي مجموعة من الإجراءات للحد من تأثير فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت في: (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2020، الصفحات 22-28).

- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ثلاثة برامج متكاملة تستهدف التخفيف من آثار التدابير الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديدًا تخفيف أعباء تذبذب التدفقات النقدية ودعم رأس المال العامل لهذا القطاع وتمكينه من النمو خلال الفترة القادمة، وتمثلت البرامج الثلاثة في:

- برنامج تأجيل الدفعات: ويتضمن إيداع مبلغ يصل إلى 30 مليار ريال لصالح البنوك وشركات التمويل مقابل تأجيل دفع مستحقات القطاع المالي لمدة ستة أشهر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إدارة الأزمات وتداعيات جائحة كورونا على قطاع أعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على بعض التجارب العربية.

- برنامج تمويل الإقراض: ويشتمل على تقديم التمويل الميسر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ يصل إلى 13.2 مليار ريال عن طريق منح قروض من البنوك وشركات التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستهدف دعم استمرارية الأعمال ونمو هذا القطاع خلال المرحلة الحالية وبما يساهم في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على مستويات التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر.

- برنامج دعم ضمانات التمويل: وفي إطاره تم إيداع مبلغ يصل إلى 06 مليارات ريال لصالح البنوك وشركات التمويل لتمكين جهات التمويل من إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج ضمانات تمويل الممنوحة لهذه المؤسسات بغرض المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض للمؤسسات المستفيدة من هذه الضمانات خلال السنة المالية 2020. ودعم التوسع في التمويل لمدة 06 أشهر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الالكترونية: تم دفع رسوم المدفوعات لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص لمدة 03 أشهر وذلك بقيمة إجمالية تفوق 800 مليون ريال من خلال تحمل المؤسسة لتلك الرسوم لصالح مقدمي خدمات المدفوعات المشاركين في المنظومة الوطنية، كما وقد وجهت مؤسسة النقد العربي السعودي البنوك والمصارف كافة بتأجيل سداد أقساط 03 أشهر لكافة المنتجات التمويلية دون أي تكلفة أو رسوم إضافية للعاملين السعوديين المشمولين بالدعم وفقا لنظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند) ابتداء من شهر أبريل من العام 2020.

- فيما يتعلق بالمؤسسات المتأثرة جراء التدابير الاحترازية التي تم تبنيها:

فقد جرى التنسيق مع البنوك وشركات التمويل لتسهيل المدفوعات المتعلقة بتمويل هذه المؤسسات.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا للجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم إدارة الأزمات توصلنا إلى ضرورة إعطاء هذا المفهوم أهمية كبيرة من طرف المؤسسات الاقتصادية، وتبين مدى أهميته وذلك من خلال القيام بدورات تكوينية للعاملين بها حول كيفية التنبؤ بالأزمات واستراتيجيات التعامل معها عند وقوعها. بالإضافة إلى تشكيل إدارة خاصة بإدارة الأزمات وتقديم كل الدعم اللازم لها.

ومن خلال التطرق إلى تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، ومن خلال عرض أهم التجارب العربية في محاولة التخفيف والحد من تأثير أزمة كورونا فقد توصلنا النتائج التالية:

- هناك تأثير بشكل مختلف ومتفاوت لأزمة كورونا على المؤسسات يرجع لطبيعة حجم المؤسسة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تأثرا بالأزمة ويعزى ذلك للخصائص المميزة للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة منها الإمكانيات والقدرات الضعيفة، ضعف قدراتها التمويلية، بالإضافة إلى المشاكل التسويقية.

- أهم النشاطات الأكثر تضررا من أزمة كورونا تمثلت في النشاطات الفندقية والنقل والسياحة والبناء والإطعام بعض الأنشطة التجارية.

- سعت مختلف الدول للبحث عن استراتيجيات للتعافي من الأزمة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما تعلق المساعدات المالية المباشرة أو من خلال منح قروض بتسهيلات بنكية أو من خلال إعادة جدولة تسديد الديون اتجاه البنوك.

- بالنسبة للدول العربية التي تم عرض تجربتها نلاحظ أنها كذلك لجأت الى إتباع مجموعة من الاستراتيجيات حسب إمكانيات وظروف كل دولة، غير أن الشيء المؤكد أن هذه الدول كلها اتبعت إستراتيجية مشتركة تتمثل في الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولتفادي الأضرار السابقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتأينا اقتراح ما يلي:

- ضرورة تبني التجارة الالكترونية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي ظل أزمة كورونا.
- ضرورة تبني الإدارة الالكترونية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية أو القيام بالوظائف الكترونية خاصة في ظل الحجر الجزئي أو الكلي الذي فرضته أزمة كورونا.
- ضرورة تشكيل خلية داخل المؤسسات تهتم بالتنبؤ بالأزمات.

وأخيرا يمكن القول ومن خلال الدراسة التي قمنا بها أن الحكومات أدركت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الأساسي للاقتصاد سواء قبل الأزمة أو حتى بعد مرحلة التعافي من الأزمة، ولذلك قدمت عدة برامج واستراتيجيات للحد من تأثير الأزمة عليها وضمان بقائها واستمراريتها، غير أن نجاح هذه الاستراتيجيات مرهون بمدى التطبيق الفعلي لهذه البرامج ووصول المساعدات فعليا لهذه المؤسسات.

5. قائمة المراجع:

- أمين شموط، رانيا السطل، دراسة أثر تعطل المنشآت الصناعية دراسة تطبيقية على عينة قصدية لقياس أثاروباء covid-19. (الأردن: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، 2021).
- آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الأزمات، (الجامعة الافتراضية السورية، ب.د، 2021).
- عبد الله محمد الفقيه. إدارة الأزمات، (صنعاء: دار الكتاب الجامعي، 2012).
- ماجد عبد المهدي المساعدة، (2012)، إدارة الأزمات المداخل - المفاهيم - العمليات. (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع).
- بن عديدة نبيل (2020)، انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد-19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل،

إدارة الأزمات وتداعيات جائحة كورونا على قطاع أعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على بعض التجارب العربية.

- حسين عبد القادر (2016) ، واقع متطلبات إدارة الأزمات في الإدارة العامة دراسة حالة موظفي جامعة الاستقلال، مجلة العلوم الانسانية.
- سعد حايف كاظم السلطاني (2017)، تشخيص العلاقة بين القيادة الادارية واستراتيجيات مواجهة الأزمات- دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في مديرية توزيع كهرباء بابل. مجلة جامعة كربلاء العلمية.
- عبد الله محسن عبد الله العيسي، أشرف عبده حسن الألفي (2019)، متطلبات إدارة الأزمات في مدارس محافظة القنفذة، المجلة العلمية.
- عبد الوهاب عبد الفتاح الألوسي (2019)، متطلبات نجاح التخطيط الاستراتيجي ودورها في استراتيجيات إدارة الأزمات دراسة ميدانية في الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية.
- كاترين صالح (2018)، دور الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات في تحسين الاداء التسويقي دراسة ميدانية على المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، قوجي أمينة (2015)، دور القيادة الادارية في ادارة الازمات، مجلة أبعاد اقتصادية.
- مها حسين ابراهيم محمود (2017) ، أثر استراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.
- عبد العزيز الباز، إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي واعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية. مؤتمر بعنوان: اعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي في السعودية، السعودية : جامعة الأمير سلطان، السعودية.
- رنيم سمير اليوسفي (2015)، تصور مقترح لإدارة الأزمات في مدارس التعليم الثانوي العام في الجمهورية العربية السورية في ضوء بعض التجارب العالمية ، أطروحة دكتوراه دمشق، سوريا: جامعة دمشق.
- زمان موسى مسك (2011) ، واقع إدارة الأزمات في مستشفيات القطاع العام العاملة في الضفة الغربية واستراتيجيات التعامل معها من وجهة نظر العاملين ، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة الخليل.
- سامي عبد الله سالم أبو عزيز (2010)، معوقات إدارة الأزمات في وزارة الصحة الفلسطينية في ظل الحصار دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير، غزة. فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة.

- فهد علي الناجي (2012) ، اثر استراتيجيات إدارة الازمات الحديثة على الأداء التسويقي- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الدوائية البشرية في مدينة عمان الكبرى ، رسالة ماجستير،الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- فيصل سعد متعب المطيري (2011)، تأثير استخدام التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الاسلامي الكويتي ، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط.
- لؤي سليم عيادة(2015)، أثر استخدام الاستراتيجيات الحديثة في إدارة الازمات على الأداء التسويقي في البنوك المحلية في قطاع غزة ، رسالة ماجستير، فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة.
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، (2020)، تأثير أزمة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية(استطلاع واسع النطاق)، السعودية: جمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الأمير سلطان.
- OECD، (2020)، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا(كوفيد-19) في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، (2020)، تقارير العالم عن بعد حول تأثير covid-19 على أهم القطاعات الحيوية الرئيسية. منتدى أسبار الدولي.
- توضاروس أراجي كيبدي،(2021)، أثر فايروس كورونا المستجد على المؤسسات في الأردن (عام واحد على الجائحة). منظمة العمل الدولية.
- مركز التجارة الدولية،(2020)، كوفيد-19 الاغلاق الكبير وأثره في المؤسسات الصغيرة.
- وكالة الأمم المتحدة للهجرة. (2020)، دراسة جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرة ثاقبة عن الحالة الاقتصادية في العراق خلال جائحة فيروس كورونا المستجد.

دور مسرعات الاعمال في دعم الشركات الناشئة -قراءة تحليلية لمسرعات الاعمال بالسعودية-

The role of business accelerators in support of start-ups An analytical reading of the of business accelerators in Saudi Arabia

البرود أم الخير*

جامعة الجزائر3 (الجزائر) mm.elbaroud@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/03/28

تاريخ الاستلام: 2022/12/23

ملخص:

هدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم المفاهيم الاساسية المتعلقة بالشركات الناشئة ومسرعات الاعمال، والعلاقة بينهما، وكذلك الوقوف عند أهم الجهود الوطنية والعربية لدعم الشركات الناشئة، من خلال توفير بيئة ملائمة لمسرعات الاعمال، هذا نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه في مجال ريادة الاعمال، مسرعات الاعمال توفر مجموعة كبيرة من الخدمات والموارد وتقدم برامج مكثفة لتسريع نمو الشركات الناشئة ويتم ذلك خلال فترة زمنية محددة تتراوح على الأغلب بين 3 إلى 6 أشهر. الكلمات المفتاحية: شركات ناشئة؛ حاضنات الاعمال؛ مسرعات الاعمال؛ فرص استثمارية؛ الهيئة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. تصنيف JEL: p10، I20.

Abstract:

The study aims to shed light On the most important basic concepts related to startups and business accelerators, and the relationship between them, as well as stand on the most important national and Arab efforts to support startups, by providing a suitable environment for business accelerators, this is due to the vital role they play in the field of entrepreneurship, business accelerators provide a wide range of services And resources and offers intensive programs to accelerate the growth of startups, and this is done within a specific period of time ranging from 3 to 6 months.

Keywords: startups; business accelerators Business Incubators; Investment opportunities; The General Authority for Small and Medium Enterprises

Jel Classification Codes: p10, I20.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تحتل قضية تنمية ودعم وتطوير الشركات الناشئة أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في اغلب دول العالم، نظرا للدور المهم الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، من تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير مناصب العمل وغيرها من الاهداف المنشودة لهذه الاعمال الريادية، لكن الشركات الناشئة لا تستطيع الوصول الى الاهداف المذكورة سالفا نظرا لقلّة خبرتها. في ظل البحث عن كيفية تطوير وترقية المؤسسات الناشئة ودعم آدائها، برزت الحاجة إلى آلية مكملة أو مدعمة للحاضنات وهي مسرعات الاعمال.

يعتبر العمل بمسرعات الاعمال ظاهرة حديثة على بيئة الاعمال، تستهدف الشركات الناشئة، نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه في زيادة الفرص الاستثمارية للشركات الناشئة وضمان نجاحها واستمرارها، حيث ان اللجوء لهذه الاخيرة أهمية كبيرة في عالم رواد الأعمال وتعاضم دورهم في السنوات القليلة الماضية، باعتبارها كضابط ومنظم للمشروعات الناشئة التي غالبا ما تتعثّر في غياب العمل الممنهج.

والجزائر على غرار باقي الدول ومسايرة منها لهذا التطور من أجل المساهمة في دعم المؤسسات الناشئة، قامت بإصدار مجموعة من المراسيم نذكر منها: مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة" و" مشروع مبتكر" و" حاضنة اعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، وكذلك اصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن انشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها.

من ضمن اجتهادات المنطقة العربية نجد السعودية، هي الاخيرة قامت بتوفير بيئة ملائمة الى حد بعيد لتشجيع ريادة الاعمال تجسيدا لرؤية 2030، من خلال وضع اساس بناء بنية اقتصادية متنوعة لا تعتمد بشكل رئيسي على النفط ومنتجاته لتوليد الدخل الوطني وجذب الاستثمارات، بل عملت على تفعيل دور رواد الاعمال والشركات الناشئة بشكل أكبر في تنمية الاقتصاد، استنادا لما سبق، يمكن أن نطرح الاشكالية الرئيسية لدراستنا على النحو التالي:

ما هو دور مسرعات الاعمال في توفير فرص استثمارية للشركات الناشئة؟

تأسيسا على الاشكالية المطروحة لهذه الدراسة، ارتأينا طرح جملة من الاسئلة الفرعية على

النحو الآتي:

- فيما يتثل الإطار العام للمؤسسات الناشئة؟
- ما هو مفهوم مسرعات الأعمال؟
- ماهي اهم الجهود الوطنية والعربية لتعزيز دور مسرعات الأعمال من اجل النهوض بالمؤسسات الناشئة؟
- فرضيات البحث: على ضوء التساؤل الرئيسي وقصد الاجابة على الاسئلة الفرعية، وضعنا مجموعة من الفرضيات:
- تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم البدائل التنموية المتاحة لاقتصاديات الدول؛
- يعتمد نجاح مسرعات الأعمال على التطبيق السليم على توفير بيئة ملائمة إلى حد بعيد لتشجيع ريادة الأعمال؛
- من شان لجوء المؤسسات الناشئة الى مسرعات الأعمال زيادة فرص الاستثمار ورفع العوائد.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث لمعرفة مساهمة مسرعات الأعمال في زيادة فرص نجاح المؤسسات الناشئة، والوقوف عند اهم انجازات المملكة العربية السعودية في مجال ريادة الأعمال من خلال توفير البيئة المناسبة لعمل مسرعات الأعمال.

منهجية البحث: قصد الاحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على إشكالية البحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي اعتمدناها في الجوانب النظرية للمؤسسات الناشئة ومسرعات الأعمال، ومختلف المفاهيم المتعلقة بهما التي تتكرر باستمرار، في حين يظهر المنهج التحليلي من خلال تتبع واقع مسرعات الأعمال بالمملكة العربية السعودية.

2. مفاهيم أساسية حول المؤسسات الناشئة:

بالرجوع الى المصدر اللغوي لمصطلح الشركات الناشئة بالإنجليزية **Start-up** وهي كلمة مكونة من جزئين هما **Start** وتعني الانطلاق و**Up** تشير إلى القوة أي الانطلاقة القوية وفي المجال الاقتصادي

يشير هذا المصطلح الى مشروع جديد بدأ فيه حديثا من اجل الاستمرار في النمو (dictionary.cambridge, 2022). كما تعرف ايضا بانها كيانات بشرية انشئت من اجل طرح منتج او خدمة جديدة في ظل حالة من عدم التأكد (Ries, 2011, p. 12). أما حسب القاموس الفرنسي Larousse هي " تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق

وتسويق تكنولوجيا تجديد فيما عرفها رائد الاعمال Steve Bank المؤسسة الناشئة على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو المريح بشكل متكرر ويمكن قياسه، إنها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بينها وتتكيف معها تدريجيا. (حميدة، 2022، صفحة 83). بدأ استخدام المصطلح Start up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات راس المال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، والشركة الناشئة أو Startup هو مصطلح يستخدم لتحديد الشركات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة (عائشة بوجعفر وآخرون، 2021، صفحة 93). تطلق تسمية Startup على البراعم والمنشآت الشبابية أي تلك التي تكون في المراحل المبكرة من نموها، أي تلك المنشآت التي تكون في مرحلة دراسة القابلية التي تشهد البحث والتطوير السابقة للانطلاق، والتي تهدف لإثبات قابليتها التقنية والسوقية والمنشآت التي تكون في مرحلة انطلاقها أو السنوات الأولى من حياتها (بختي علي، 2020، صفحة 563).

وعليه يمكن اعطاء تعريف شامل للمؤسسات الناشئة Startup على أنها: مصطلح يشار إليه للمؤسسات حديثة التأسيس، التي اجتهت مؤسسوها في انشائها انطلاقا من افكار ريادية ابداعية في سبيل النمو والازدهار والتوسع والبقاء.

1.2 خصائص المؤسسات الناشئة:

المؤسسات الناشئة عبارة عن منشأة مصغرة، صغيرة ومتوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص بعضها يشكل نقاط قوة والآخر يشكل نقاط ضعف لها، نذكر منها (سبتي، 2009، الصفحات 12-14):

• نقاط القوة: نذكر من بينها:

- توازن هيكل النشاط الانتاجي: يعاني هيكل النشاط الانتاجي في معظم الدول النامية، من خلل في هيكل الاقتصاد الوطني بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند عليها. وبما ان كثرة عدد الصناعات الصغيرة وبإمكانها احداث التنوع والترويج للأنشطة الكبرى، فمن الضروري وضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المنشأة الصغيرة القابلة للتطوير والانتاج؛

- دعم الشركات الكبيرة: للمنشآت الصغيرة دور داعم لكل النشاطات الاقتصادية وخاصة الشركات الصناعية الكبرى، وذلك بتوفير المنتجات الوسيطة الضرورية لنشاط هذه الاخيرة التي

تقوم ايضا بإخراج بعض من وظائفها لتقوم بها المنشآت الصغيرة نيابة عنها (Externalisation)، بالإضافة الى تكوين عمال غير مؤهلين واكساب مهارات وخبرات، لتتمكن الشركات الكبيرة لاحقا من توظيفهم والاستفادة من المهارات اكتسبها بالمنشآت الصغيرة؛

- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة: تتميز المنشآت الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إضافة الى تكلفة فرصة العمل المتولدة في المنشأة الصغيرة تكون منخفضة، فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف الماهرة او حتى غير الماهرة؛

- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية المحلية: تضع دول عديدة خططا للتنمية المحلية، وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبرى، ولتحقيق هذا يتوجب تأمين الشروط التالية: فرص عمل عديدة، سلع وخدمات واماكن للسكن، ومن الواضح ان المنشآت الصغيرة وخصوصا الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الانشطة وتساهم في تنمية المناطق المعنية، نظرا لإمكانية تمركزها بالمدن الصغيرة.

● نقاط الضعف: رغم الاهمية الكبيرة التي تمثلها المنشآت الصغيرة، ونقاط القوة التي تتميز بها، إلا أنها تتصف بخصائص تشكل نقاط ضعفها وعوائق تعترض انشائها، نموها، نجاحها وبقائها. لعل أهم هذه الخصائص ما يلي:

- محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة استراتيجية العمل؛
- عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع، بسبب قلة وضعف امكانياتها؛
- ضعف شهرتها وعدم معرفة شريحة كبيرة من الجمهور بوجودها، خاصة المتعاملين الاقتصاديين من زبائن، موردين، بنوك، ما يفقدها عنصر الثقة، وبالتالي عدم الاقبال على التعامل معها، وصعوبة بلوغها الموارد التمويلية.

2.2 أنواع المؤسسات الناشئة: نذكر منها ما يلي (الشركات الناشئة، 2022، صفحة 12):

- الشركات الناشئة في نمط الحياة: اسسها رواد الاعمال وهم يعملون لأنفسهم ما يحلو لهم ، امثلة على هؤلاء هم المستقلين او مصممي الويب الذين لديهم شغف بعملهم؛

- الشركات الناشئة الصغيرة: هي شركة صغيرة بحيث يتبع المالك اهدافا اقل طموحا، لتوفير حياة مريحة فقط لعائلته، ومن الامثلة على ذلك صالونات تصفيف الشعر، محلات البقالة والمخابز وغيرها؛

- الشركات الناشئة القابلة للتطوير: تأسست من قبل رجال الاعمال الذين يعتقدون منذ البداية انه يمكن ان يغيروا العالم بفكرة عملهم وبالتالي يقلقون بشأن العثور على نموذج اعمال قابل للتطوير والتكرار من اجل جذب انتباه المستثمرين لتعزيز عملهم، ومن الامثلة على ذلك Facebook، Uber، Google ؛

- الشركات الناشئة القابلة للشراء: ولدت هذه الاعمال بهدف بيعها لشركات كبيرة.

4.2 دورة حياة المؤسسات الناشئة: من خلال المفاهيم المقدمة سابقا، قد يخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة Startup هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن ابراز ذلك من خلال المنحنى التالي: (بوالشعور، 2018، الصفحات 424-422):

الشكل 1: منحنى دورة حياة المؤسسة الناشئة



المصدر: (بوالشعور، 2018، صفحة 224)

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول بأن الشركات الناشئة تمر بخمس مراحل: المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة ابداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من امكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عن تمويلها؛

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل:

المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الاقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج ميتركه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد المعارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع:

المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين) رأس المال المغامر (بتم ويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة:

المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل ان 20% إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

3. جهود الجزائر في دعم المؤسسات الناشئة:

اعطت الجزائر المؤسسات الناشئة اهتماما كبيرا بالغا كغيرها من الدول، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لهذه الاخيرة، لعل اهم جهود الجزائر تجسد في توفير البيئة القانونية من خلال اصدار مجموعة من المراسم، وانشاء هيئات تعمل على مساعدة هذا النوع من المؤسسات، نذكر منها ما يلي:

1.3 شروط الحصول على علامة مؤسسة ناشئة:

للحصول على العلامة يجب أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتتوفر على الشروط

التالية: (المادة 11، 2020، صفحة 7)

- يجب الا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني 08 سنوات ، وان يعتمد نموذج اعمال المؤسسة على منتجات او خدمات او نموذج اعمال او أي فكرة مبتكرة؛

- يجب الا يتجاوز رقم الاعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، وأن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة على الاقل من قبل اشخاص طبيعيين او صناديق استثمار معتمدة او من طرف مؤسسات اخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة"، ويجب ان تكون امكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية. وان يالا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

كذلك هناك مجموعة اخرى من الشروط تعرض لها المرسوم التنفيذي رقم 21-422 المؤرخ في 4 نوفمبر 2021، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 تضمن انشاء لجن وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة" و" مشروع مبتكر" و" وحاضنة اعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها.

2.3 الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة: في ظل الإصلاحات والأطر التنظيمية الجديدة المحفزة التي تم استحداثها من اجل توفى التمويلات اللازمة للمؤسسات الناشئة، قامت الحكومة بالإعلان في أكتوبر 2020، خلال الطبعة الأولى ل "الجيريا ديسرابت" (Algeria Disrupt) عن إنشاء الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، لتمكين أصحاب المشاريع المبتكرة من إنشاء مؤسساتهم بعيدا عن العراقيل البيروقراطية لآليات التمويل التقليدية، وذلك باعتماد آلية رأس المال المخاطر كمقاربة جديدة لتمويل المؤسسات الناشئة (وكالة الانباء الجزائرية، 2022، صفحة 2). حيث تم انشاء هذا الصندوق طبقا للقانون قانون 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، ينشأ حساب تخصيص خاص في الخزينة رقمه 150-302 وعنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية " للمؤسسات الناشئة (المادة 69، 2020، صفحة 83)

3.3 جهود اخرى:

- الاعفاءات الضريبية: تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على ارباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية (المادة 69، 2020، صفحة 26)؛

- وضع الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

- **حاضنات الاعمال:** حيث تم ذلك في المرسوم التنفيذي رقم 30-78 المؤرخ في 25/02/2003 الذي يتضمن القانون الاساسي للمشاتل، والمرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25/02/2003 الذي يتضمن القانون الاساسي لمراكز التسهيل، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد اعتبر المحاضن هي المشاتل والتي عرفها على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛

- استحداث شكل قانوني جديد للمؤسسات، تحت مسمى "شركة المساهمة البسيطة"، خاص بالشركات الناشئة، في إطار إعطاء دفعة للمؤسسات الناشئة وتزويدها بمصادر تمويلية جديدة، قامت الحكومة، تم استحداث شكل قانوني جديد للمؤسسات، تحت مسمى "شركة المساهمة البسيطة"، خاص بالشركات الناشئة وهذا بموجب قانون القانون 22-09 (المادة 715 مكرر 133، المادة مكر 134، 2022، صفحة 10).

- **مسرعات الاعمال:** في إطار تعزيز النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر واستجابة للمقتضيات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، قامت الجزائر باستحداث اول مسرع اعمال في إطار تدعيم الشركات الناشئة، من خلال اصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن انشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيورها، تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى " مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة وتحمل التسمية المختصرة الجريا فانطور وتدعى في صلب النص المؤسسة. (المادة 1، 2020، صفحة 14)

- **نحو إنشاء سوق ببورصة الجزائر خاص بتمويل المؤسسات الناشئة:** تحضر بورصة الجزائر لمشروع إنشاء سوق خاصة على مستوى البورصة تهتم بتمويل المؤسسات الناشئة تضاف إلى السوقين الموجودتين حاليا بهذه المؤسسة المالية والخاصة بتمويل المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا للاستفادة من البيئة الاقتصادية الجديدة بالجزائر بفضل الإصلاحات العميقة التي شرعت فيها السلطات العليا للبلاد بتطوير أدوات التمويل خارج الإطار البنكي للاستفادة من الإمكانيات التي تتوفر عليها السوق وتشجيع المؤسسات وخاصة الناشئة منها على ترسيخ نفسها في السوقين

الداخلي والخارجي وزيادة حصتها فيهما من خلال تنويع خدمات البورصة واستقطاب عدد أكبر من المؤسسات للدخول إليها. (وكالة الأنباء الجزائرية، نحو انشاء سوق ببورصة الجزائر خاص بتمويل المؤسسات الناشئة، 2022، صفحة 1)

- المؤتمر الإفريقي الأول للمؤسسات الناشئة: هدف المؤتمر أساسا الى دعم النظام البيئي الإفريقي للشركات الناشئة، وفق البيان الختامي للمؤتمر، الذي أشرف على اختتامه وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، وفي إطار تجسيد مخرجات الاجتماع الوزاري الإفريقي في مجال الشركات الناشئة، اتفق الوزراء المشاركون الذين يمثلون نحو 35 دولة افريقية على إنشاء نقاط اتصال وطنية وتشكيل أمانة دائمة للمؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة، لمتابعة وتفعيل خارطة الطريق. كما تبنا فكرة استحداث مجلس وزاري قاري مكلف بالشركات الناشئة على مستوى الاتحاد الإفريقي ليكون فضاء للتداول الرسي للوزراء المكلفين بالشركات الناشئة، بحسب مضمون البيان. ومن بين القرارات التي خلص إليها الاجتماع "العمل على تعيين حاضنة أو مسرعة لتكون نقطة اتصال للنظام البيئي للشركات الناشئة، لتكون نقطة الربط بين مختلف النظم البيئية الإفريقية، وهبوط ناعم "Soft-landing" بالنسبة للشركات الناشئة، بغرض تعزيز التواصل فيما بينها"، يضيف البيان، مشيرا الى أن "هذه الحاضنات ستكون مدعمة من طرف حكوماتها". أما عن الجانب المتعلق بتمويل المؤسسات الناشئة الذي شكل أحد أبرز محاور المؤتمر فقد تقرر دراسة إمكانية وجدوى إنشاء "صندوق صناديق إفريقية" للشركات الناشئة.

4. التأصيل النظري لمفهوم مسرعات الاعمال:

تعددت الجهود لتقديم مفهوم واضح وبسيط لمسرعات الاعمال، باعتبارها ظاهرة حديثة في عالم ريادة الاعمال، التي تستهدف مباشرة الشركات الناشئة ليعرفها البعض: يعرفها البعض انها: برامج ذات مدة زمنية محددة تهدف الى مساعدة الشركات الناشئة على زيادة فرص النجاح في المراحل المبكرة من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والارشادات بواسطة مجموعة من الخبراء والمختصين بالإضافة الى الفرص الاستثمارية من خلال ربطهم بالمستثمرين أصحاب رؤوس الأموال (فاتح، 2021، صفحة 159). كما تعتبر مسرعات الاعمال برامج محددة المدة تقدم خدمات جماعية، تشمل التوجيه والإرشاد والمحتوى التعليمي وتتوج في نهايتها الشركات الناشئة من خلال تقديم عرض عام للمنتجات أو الخدمات. (شركة وادي الرياض، 2021، صفحة 2)، كما عرفت

مسرعات الأعمال على انها مؤسسات تقدم برامج مكثفة لتسريع نمو الشركات الناشئة ويتم ذلك خلال فترة زمنية محددة تتراوح على الأغلب بين 3 إلى 6 أشهر في حين تستمر فترة الاحتضان في حاضنات الأعمال لفترة أكثر 6 شهور وقد تستمر إلى سنوات. (حاضنات الأعمال في السعودية، 2021، صفحة 1)، أيضا مسرعات الأعمال هي عبارة عن نظام بيئي مصغر، يساعد الشركات الناشئة على تحقيق النمو السريع، ويقدم نطاقا واسعا من الخدمات الداعمة كالتدريب والتوجيه وإمكانية الوصول إلى المستثمرين وفي بعض الأحيان المكاتب ومساحات العمل، أيضا ان نعتبر مسرعات الأعمال شكلا جديدا من اشكال احتضان الشركات الناشئة، فهي تساعد على النجاح في المراحل المبكرة من مراحل تطوير اعمالهم من خلال خدمات الدعم التي تقدمها للشركات الناشئة (Hoffman, D., & Kelley, N, 2012, pp. 54-70).

وعليه يمكن اعطاء تعريف شامل لمسرعات الأعمال بأنها: " كيانات او شركات خاصة، او حكومية تسعى لتطوير وترقية أداء وعائد الشركات الناشئة وضمان بقائها، وتسريع نموها بأكبر شكل ممكن، من خلال تقديم جملة من الخدمات والاستشارات سواء بمقابل مادي او بدون مقابل".

1.4 خصائص واهداف مسرعات الأعمال: عرف العمل بمسرعات الأعمال نجاحا كبيرا في الآونة الاخيرة نظرا للدور المهم الذي تلعبه في توفير دفعة قوية للمؤسسات الناشئة، حيث حدد مجموعة من الباحثين مجموعة من الخصائص، حيث تعتبر مسرعات الأعمال برنامج محدد المدة، ومبني على دفعات من الشركات الناشئة، وكذلك يتضمن الإرشاد وورش تعليمية وتدريبية، وينتهي بحدث يتم فيه عرض الشركات الناشئة على المستثمرين.

2.4 اهداف مسرعات الأعمال السعودية: تتعدد وتتنوع أهداف مسرعات الأعمال، نذكر منها ما يلي (الهيئة الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2022، صفحة 2):

- تأسيس شركات ناشئة على اسس سليمة وذات امكانيات عالية في الاسواق وكذلك زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي؛
- دعم الشركات الناشئة في قطاعات مختلفة وكذلك ادائها عن طريق جذب أفضل الممارسات؛
- توفير فرص استثمارية في الشركات الناشئة والحفاظ على استدامتها.

3.4 أنواع المسرعات: هناك انواع عديدة لمسرعات الأعمال يمكن أن نوردها في الجدول التالي:

جدول 1: أنواع المسرعات

المقارنة	مسرعة الابتكار	مسرعة تابعة للشركات	مسرعة اعمال في الجامعات
طريقة العمل	مستقلة، تستهدف المشاريع الربحية	تقديم رأس المال الأولي للشركات الناشئة إلى جانب توفير الدعم اللازم من التوجيه والإرشاد	المؤسسات التعليمية غير الربحية التي تسرع تطوير روح ريادة الأعمال لدى الطلاب وأنشطة الابتكار في الجامعات
الهدف	تحقيق عائد على الاستثمار	تنمية وإدارة محافظ الشركات الناشئة لتسريع الابتكار و الميزة التنافسية	تيسير ورعاية تبادل الأفكار بين المبتكرين في الجامعات ومختلف القطاعات والصناعات عبر مرشدين وموجهين تابعين للمسرعة الجامعية لا تحصل مسرعة الأعمال الجامعية على حصة ملكية في الشركات التي يؤسسها الطلاب
نوع الاستثمار وامثلة امثلة	استثمارات في المراحل الأولية في الشركات الناشئة ذات إمكانية النمو السريع مقابل حصة ملكية	مساعدة فرق العمل بالشركة الناشئة على تحقيق أهداف الشركة الأم Siemens Technology Accelerator, Nike+ Accelerator, Microsoft Accelerator	لا تحصل مسرعة الأعمال الجامعية على حصة ملكية في الشركات التي يؤسسها الطلاب المسرعات في جامعة بوسطن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس
	Y Combinator, TechStars		

المصدر: (شركة وادي الرياض، 2021، صفحة 4)

4.4 دور مسرعات الاعمال في نجاح الشركة الناشئة:

تلعب المسرعات الاعمال دورا مهما في حياة الشركة الناشئة، فبعد ان اتمت الشركة مرحلة الاحتضان وحققت الشروط التي تؤهلها لمرحلة التسريع في قد تحولت من فكرة الى نموذج اولي يمكن عرضه على المستثمرين، كما انها جهزت خطة عمل واضحة واهداف مرحلية محددة بالإضافة الى دراسة السوق. ويمكن حصر دور مسرعات الاعمال في نجاح الشركات الناشئة في النقاط التالية (يونس داليا، 2017، الصفحات 33-37-40):

- التمويل المبدئي: التمويل المبدئي هو المبلغ الثابت الذي تحصل عليه الشركة الناشئة في بداية التحاقها بمسرعة الاعمال والذي تختلف قيمته من مسرعة الى اخرى، يعتبر هذا المبلغ لمؤسسي الشركة كراتب شهري يسمح لهم بالتفرغ لمتابعة عملهم، تطويره والاستفادة من الخدمات التي تقدمها المسرعة في ظل محدودية الفترة؛
- المدة الزمنية داخل المسرعة: توفر برامج المسرعات الاعمال العم للشركات الناشئة لفترة زمنية محددة عادة ما تتراوح بين 3-6 شهور، هذا الإطار الزمني لا يرتبط جزئيا بانخفاض الوقت المستغرق لبدء تشغيل الشركة الناشئة فقط، ولكن ايضا حول خلق بيئة من الضغط العالي على الشركات الناشئة والذي من شأنه ان يدفعها للتقدم السريع؛
- خدمات التوجيه والارشاد: من المشاكل الرئيسية بالنسبة للأعمال الناشئة هي كثرة المعلومات، عدم معرفتهم عل ما يحصلون، واين يتم الحصول عليه، بالإضافة الى الاحتياجات الادارية، القانونية، والمحاسبية وإذا ما تم استيفاء هذه الاحتياجات فان فرص البقاء على المدى الطويل والاستدامة تزيد، وعليه فان جودة الخدمات المقدمة من برنامج المسرعات يمكن ان يغطي فجوة هذا الاحتياج، وبالتالي تساعد المسرعات رواد الاعمال على فهم المعارف والحصول على المعلومات التي يحتاجونها لتطوير ونجاح شركتهم؛
- خدمات التشبيك: تعطي مسرعات الاعمال لمؤسسي الشركات الناشئة فرص التشبيك مع اصحاب رؤوس الاموال المستثمرين المساندين، حيث ان الغرض من هذه الالية هو اتاحة الفرص امام الشركات الناشئة من اجل توليد وخلق تمويل اضافي من المستثمرين، وهذا ما يعتبر بمثابة رابط للتمويل المستقبلي.

5. تشخيص واقع مسرعات الاعمال في المملكة العربية السعودية:

سعت السعودية الى اعداد وتنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار، وتنوع مصادر الدعم المالي للمنشآت الناشئة، ووضع السياسات والمعايير لتمويل مشاريعها، وتقديم الدعم الإداري والفني لها ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية، والتسويقية، والموارد البشرية، وغيرها.

1.5 مسرعات الأعمال في المملكة: تنقسم مسرعات الأعمال في المملكة إلى قسم كبيرين، قسم تابع للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت»، وقسم آخر تابع لهيئات وجهات أخرى مثل مسرعة «تقدم» التابعة لـ "كاوست".

بعض مسرعات الأعمال في المملكة، وذلك على النحو التالي (دليل اهم مسرعات وحاضنات الاعمال ، 2022، صفحة 2):

- مسرعة القطاع الصحي: تركز على المشاريع الناشئة ذات الإمكانيات العالية؛ لتطوير الخدمات في المجال الصحي؛ عبر تشجيع الابتكار ودعم ريادة الأعمال وتمكين المجالات الاستثمارية فيها لزيادة نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصحي من 10% إلى 21% لتحقيق أهداف رؤية 2030. ويشترط لقبول المشاريع ضمن المسرعة أن تكون أفكار المشروعات المتقدمة قادرة على المساهمة في إيجاد حلول لبعض المشاكل في القطاع الصحي وقابلة للتنفيذ، وأن تكون الأفكار مبتكرة وفريدة من نوعها، كما يشترط أن تكون للفكرة فرصة وطلب في السوق، وأن تكون مستدامة وقابلة للتطوير إضافة لوجود فرصة كبيرة للنمو والتوسع.

- مسرعة التقنية المالية: تركز مسرعة التقنية المالية، على تسريع نمو وتوسع الشركات الريادية والناشئة في مجال التقنية المالية؛ من خلال برنامج متكامل وتوفير حزمة من الخدمات والموارد. وتسعى "منشآت"؛ من خلال مسرعة التقنية المالية بالشراكة مع البنك الأهلي التجاري، لتوفير برنامج متكامل يتوجه إلى رواد الأعمال، ويتم من خلاله تمكين رائد الأعمال، وتقديم الحزم المتنوعة من الخدمات والموارد التي تحتاجها الشركات الريادية والناشئة في مجال التقنية المالية. وتهدف مسرعة التقنية المالية إلى دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة العاملة في مجال التقنية المالية، وزيادة نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى المساهمة في التحول الرقمي بالقطاع المالي للمملكة بما يتوافق مع رؤية 2030.

- مسرعة تقدم: هي إحدى مسرعات الأعمال في المملكة، وتم تأسيسها بدعم وإدارة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست) والبنك السعودي البريطاني (ساب) منذ عام 2016. وتمكنت المسرعة من مساعدة المبتكرين في صنع التغيير وتحويل أحلامهم إلى حقيقة، حيث تعمل مع جميع الشركات الناشئة من مختلف المجالات وجميع مراحل النمو، ولمدة 6 أشهر تقوم بتوجيه ودعم الرواد لتحويل أفكارهم إلى مشاريع ونقلها إلى أرض الواقع؛ من خلال التدريب والإرشاد ومنح 150 ألف ريال

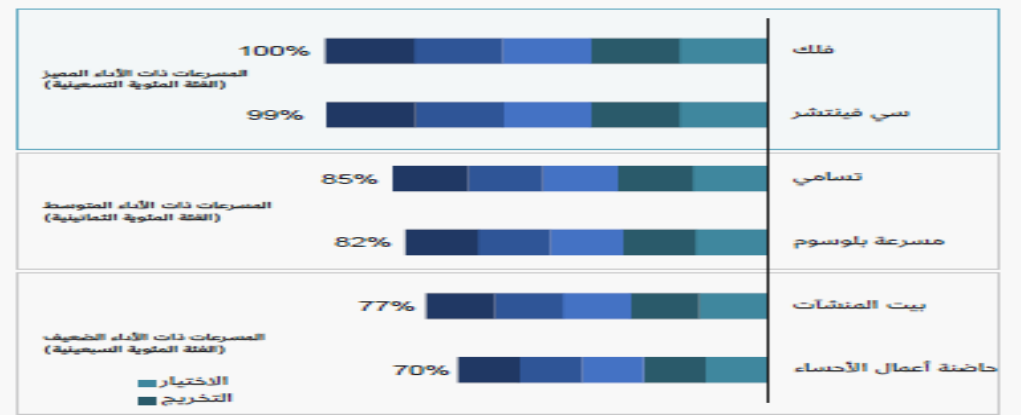
كمنحة تمويلية بدون ملكية حصة من الشركة، بالإضافة إلى السماح لهم بالدخول إلى مكاتب عمل مشتركة في مختلف المناطق حول المملكة العربية السعودية. وترتكز منهجية مسرعة تقدم على تمكين الأشخاص، إذ يتخرج رواد الأعمال بمجموعة أدوات متكاملة تساعدهم في تسريع مشاريعهم، والوصول إلى العملاء، وتكوين شبكة تواصل استثنائية مع أبرز المرشدين والمستثمرين.

- مسرعة أعمال الترفيه: تهدف هذه المسرعة إلى دعم ازدهار رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القدرات، واحتضان الأفكار، وتحويلها إلى شركات ناشئة وتحفيز الابتكار والإبداع. وتأتي مسرعة أعمال الترفيه التي توفرها "منشآت" لتكون المسرعة الأولى في القطاع، حيث تهدف إلى تسريع عجلة التنمية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، عبر تطبيق أفضل المعايير العالمية والمحلية، وتوفير البرامج التدريبية والجلسات الإرشادية والاستشارية إضافة إلى الفرص الاستثمارية التي تتاح للمشاركين. وتقدم المسرعة تطويرًا لإمكانيات الفريق وبناء الهيكل التنظيمي، فضلاً عن بناء خطة العمل أو تطويرها، إضافة إلى استراتيجيات وآليات التمويل، وتطوير المبيعات، وحقوق الملكية الفكرية، كما تعتمد تقديم منح مالية للشركات الناشئة بما يساهم في تطويرها. يشار إلى أن هذه المسرعة من مسرعات الأعمال في المملكة تهدف إلى دعم الشركات الناشئة في قطاع الترفيه، وتحقيق رؤية المملكة 2030، عن طريق زيادة نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من 20% إلى 35%.

- مسرعة تقنيات التعليم: هي مسرعة مختصة بدعم قطاع التعليم. والمسرعة تقدم برامج مكثفة لتسريع نمو وتوسع الشركات الريادية والناشئة في مجال تقنيات التعليم خلال فترة زمنية محددة قد تبلغ 13 أسبوعاً؛ وذلك من خلال توفير حزمة من الخدمات والموارد. وتستهدف المسرعة، من خلال برامجها ودعمها، تأسيس شركات ناشئة على أسس سليمة وذات إمكانيات عالية للنجاح في القطاع التعليمي، ورفع نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل مستدامة للشباب السعودي في المجال التعليمي.

2.5 لمحة عن أداء المسرعات في المملكة العربية السعودية: فيما يلي نستعرض مجموعة التحليلات لأداء أهم مسرعات الأعمال في المملكة، في النقاط التالية (منشآت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2021، صفحة 7):

شكل 2: مسرعات الاعمال (النقطة المئوية)

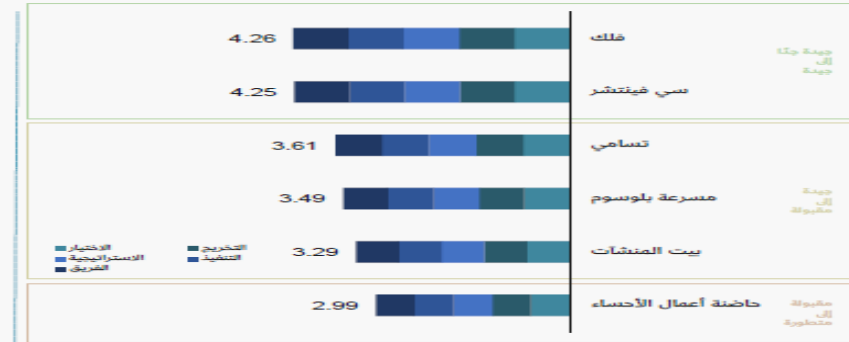


المصدر: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة متاحة على الرابط :

<https://www.monshaat.gov.sa>

نلاحظ من الشكل 2، ان منصة مسرعة الأعمال " فلك " النسبة المئوية الأعلى لمسرعات الأعمال الخاضعة للتقييم، إذ سجلت درجة ضمن الفئة المئوية العليا في جميع الفئات، كما سجلت منصة مسرعات الأعمال "تسامي" فئة مئوية متوسطة، إذ سجلت درجات معتدلة على مستوى جميع الفئات، ايضاً يشير توزيع مسرعات الأعمال بين الفئة المئوية من ترتيب المئة والفئة المئوية السبعينية إلى مستوى أداء مركز ومتماثل نسبياً بين مسرعات الأعمال.

شكل 3: مسرعات الاعمال (أفضل الممارسات):



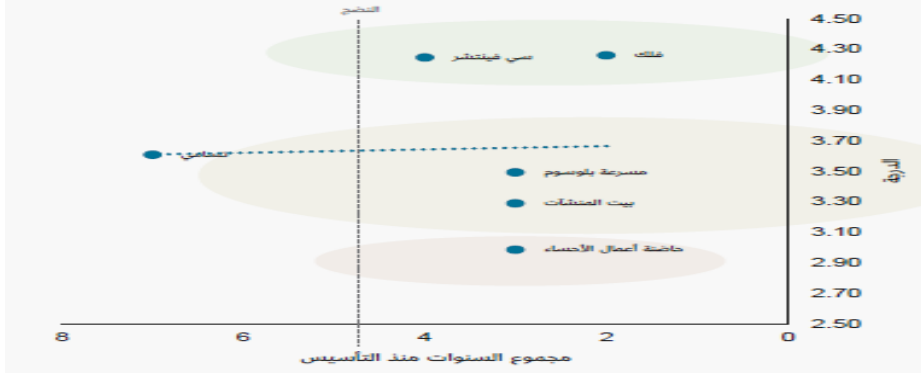
المصدر: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة متاحة على الرابط :

<https://www.monshaat.gov.sa>

يظهر من الشكل اعلاه، بأن معظم المنصات تحقق أداء جيداً عند مقارنتها بأفضل الممارسات العالمية، ما يشير إلى أن وضع مسرعات الأعمال جيد في المملكة، كما يندرج متوسط جميع مسرعات

الأعمال الخاضعة للتقييم تحت نطاق الـ 3.6 نقطة وهي فئة مقبولة إلى جيدة، حيث لا يزال مسرعة الأعمال الأدنى درجة تحقق نتيجة جيدة نظرا لأن المنصة تخضع لبرنامج جديد نسبيا وفي مراحله الأولى ينفذه مشغل المتعاقد معه.

شكل 4: مسرعات الاعمال (النضج)



المصدر: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة متاحة على الرابط :

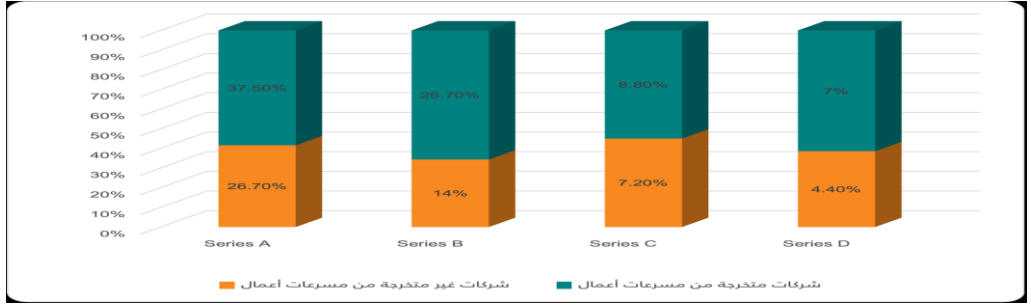
<https://www.monshaat.gov.sa>

نلاحظ من الشكل 4، ان جميع مسرعات الأعمال في المملكة وصلت إلى مستوى النضج، إذ سجلت منصة مسرعات الأعمال "فلك" الجديدة الدرجة الأعلى، ما يشير إلى مدى نجاح المنصة، كما يدل النضج النسبي لحاضنة أعمال الأحساء مقارنة بمسرعات الأعمال الأخرى على أن البرامج قصيرة الأجل التي ينفذها المشغل المتعاقد معه هي بداية جيدة، ولكنها لا تعتبر حاضنة أعمال أو مسرعة للأعمال.

3.5 أثر المسرعات الاعمال على اداء الشركات الناشئة:

تتمتع مسرعات الاعمال في السعودية باهتمام خاص وكبير للغاية، ويأتي ذلك في إطار الرؤية العامة للدولة 2030 والتي تسعى من خلالها إلى دعم الشركات الناشئة والعمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال بالمملكة، بهدف زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق مزيد من فرص العمل عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة. والشكل التالي يوضح لنا أثر المسرعات الاعمال على اداء الشركات الناشئة.

شكل 5: أثر المسرعات الاعمال على اداء الشركات الناشئة



المصدر: الموقع الرسمي ، مسرعات وحاضنات الاعمال السعودية، متاحة على الرابط

<https://sian.sa/ar>

نلاحظ من الشكل اعلاه، تتمكن الشركات الناشئة المتخرجة من مسرعات الأعمال من إغلاق جولات استثمارية بمعدلات أعلى من الشركات التي لم تنضم إلى مسرعات الأعمال، وعليه نؤكد ان زيادة الأعمال تشهد بهذه المنطقة صحوة هائلة، نظرا للعديد من المشاريع الناشئة التي ظهرت على الساحة وحققت نجاحات هائلة، وهذا راجع الى جهود حكومة المملكة في دعم الشباب من أصحاب الأفكار المبتكرة والريادية على تحويل تلك الأفكار إلى مشاريع حقيقية قادرة على الاستمرار والمنافسة في سوق تنافسي شرس للغاية.

4. خاتمة:

نرى في الأخير، أن إقامة مسرعات الاعمال، فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة الاستثمار لدى المؤسسات الناشئة، وعامل مهم لجذب الموارد التمويلية، لتعظيم عوائدهم المالية واستثمار مدخراتهم. وعلى ضوء ما تقدم نخلص الى جملة من الاستنتاجات وهي:

- توفر مسرعات الاعمال مجموعة كبيرة من الخدمات والموارد سواء من توفير مساحات العمل أو الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية بالإضافة إلى الربط مع المستثمرين والجهات التمويلية المناسبة؛
- تقدم مسرعات الاعمال برامج مكثفة لتسريع نمو الشركات الناشئة ويتم ذلك خلال فترة زمنية محددة تتراوح على الأغلب بين 3 إلى 6 أشهر؛
- تعتبر مسرعات الأعمال في المملكة أحد الدلائل الدامغة على عزم السعودية الراسخ والأكيد على دعم رواد ورائدات الأعمال، وتذليل العقبات التي تعترض طريق الشركات الناشئة، والدفع بها قدما؛

- تتمتع مسرعات الاعمال في السعودية باهتمام خاص وكبير للغاية، ويأتي ذلك في إطار الرؤية العامة للدولة 2030 والتي تسعى من خلالها إلى دعم الشركات الناشئة.

5. قائمة المراجع:

1. عائشة بوجعفر وآخرون، المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات مع الإشارة الى التجارب الرائدة في العالم العربي، *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*، المجلد 2، العدد 1، 2021.
2. بختي علي، المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، *مجلة دراسات وابحاث*، المجلد 12، العدد 4، 2020.
3. بوالشعور، شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر. *مجلة بشار الاقتصادية بشار*، المجلد 4 العدد 2، 2018.
4. خلاف فاتح، اثر مسرعات الاعمال على دور المؤسسات الناشئة " الجيريا فانتور " انموذجا قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 20-365. *مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال*، العدد 2، المجلد 6، 2021.
5. مغربي خيرة وصدوقي حميدة، المؤسسات الناشئة بالجزائر واليات دعمها وتمويلها. *مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال*، المجلد 8، العدد 2، 2022.
6. محمد سبتي، فعالية راس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الاوربية للمساهمة - Finalep. *رسالة ماجستير علوم التسيير، قسنطينة، 2008-2009*.
7. احمد محمد يونس داليا، واقع مسرعات الاعمال في زيادة فرص نجاح الشركات الريادية الناشئة في قطاع غزة. *رسالة ماجستير في برنامج اقتصاديات التنمية*. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية، 2017.
8. المادة 1، المرسوم التنفيذي رقم 20-356، يتضمن انشاء مؤسسة ترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيورها. *الجريدة الرسمية*، 2020.
9. المادة 11، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في، يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة" و" مشروع مبتكر" و" وحاضنة اعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلها وسيورها، *الجريدة الرسمية*، 2020.
10. المادة 69، قانون 14-19 الذي يتضمن قانون المالية، 2019/12/30،، *الجريدة الرسمية*، 2020.

11. المادة 715 مكرر 133، المادة مكرر 134، . القانون 09-22 والمتضمن القانون التجاري. *الجريدة الرسمية*، ، 2022.
12. Hoffman, D., & Kelley, N. (2012). Analysis of Accelerator Companies An exploratory case study of their programs, processes, and early results. *Small Business Institute Journal*, pp. 54-70.
13. Ries, E. (2011). *The lean startup: How Today's Use: Entrepreneurs*
14. dictionary.cambridge. (2022, decembre 3). *start-up*. Récupéré sur dictionary.cambridge,dictionnaire/anglais/start-up
<https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/start-up>
15. . الشركات الناشئة. (10 ديسمبر 2022). *انواع الشركات الناشئة*. تم الاسترداد من .
<https://www.fadi-ja.com/2020/06/Startups.html>
16. الهيئة الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (10 12, 2022). *منشآت*. تم الاسترداد من
<https://www.monshaat.gov.sa/acc>
17. حاضنات الاعمال في السعودية. (14 نوفمبر 2021). *تعرف على أشهر حاضنات الاعمال في السعودية وأهم الخدمات التي تقدمها*. تم الاسترداد من *تعرف على أشهر حاضنات الاعمال في السعودية وأهم الخدمات التي تقدمها*: <https://expandcart.com/ar/74041>
18. دليل اهم مسرعات وحاضنات الاعمال (10 12, 2022). Récupéré sur *مسرعات الاعمال في السعودية*: <https://small-projects.org>
19. شركة وادي الرياض. (مارس 2021). *حاضنات ومسرعات الاعمال*. تم الاسترداد من حاضنات ومسرعات الاعمال غرس بذور الابتكار: www.rvc.com.sa
20. منشآت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (2021). *تقييم منصات زيادة الاعمال السعودية*.
21. وكالة الانباء الجزائرية. (23 اوت 2022). *الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة: اتفاقية لاستغلال الصناديق الولائية الاستثماري*. تم الاسترداد من *الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة: اتفاقية لاستغلال الصناديق الولائية الاستثماري*: <https://www.aps.dz/ar/economie/130719-2022-08-23-18-31-44>
22. وكالة الانباء الجزائرية. (10 نوفمبر 2022). *نحو انشاء سوق ببورصة الجزائر خاص بتمويل المؤسسات الناشئة*. تم الاسترداد من وكالة الانباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/135413-2022-11-30-14-38-56>

المسؤولية الاجتماعية كألية لتنفيذ أبعاد التنمية المستدامة -تجارب شركات رائدة- *Social responsibility as a mechanism for activating the dimensions of sustainable development -Pioneering experiences of companies –*

ط.د/ والي خولة^{1*}، أ.د/ بوريش هشام²

¹ جامعة باجي مختار-عناية (الجزائر)، مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، khawla.ouali@univ-annaba.org

² جامعة باجي مختار-عناية (الجزائر)، مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، bourichehichem@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/05

تاريخ الاستلام: 2023/01/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات ومدى مساهمتها في دعم أبعاد التنمية المستدامة، من خلال عرض تجارب الشركات الرائدة التي عملت على تفعيل دورها الاجتماعي وزيادة قدرتها على الاستجابة لتغيرات البيئة الخارجية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية تنعكس إيجاباً على تحسين وتعزيز سمعة المؤسسة من جهة، وعلى خدمة المجتمع من جهة أخرى، كما وتساهم في تجسيد متطلبات التنمية المستدامة؛ وأوصت الدراسة بضرورة إدماج البرامج التي تعنى بالمسؤولية الاجتماعية ضمن الرؤى المستقبلية للمؤسسة الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: مسؤولية إجتماعية؛ تنمية مستدامة؛ أبعاد تنمية مستدامة؛ شركات رائدة؛ جائحة كورونا.

تصنيف Q01، M14:JEL

Abstract:

This study aims to highlight the importance of adopting Corporate Social Responsibility (CSR) and how it contributes to support the dimensions of sustainable development. This can be shown through pioneering experiences of companies that worked to operate their social role and increase their ability to respond to changes in outdoor environment. This work relied on descriptive analytical approach, it concludes that practicing social responsibility can positively impact the company's reputation and serve society. Besides, it helps to set the requirements of sustainable development. The study recommended the importance of integrating responsibility programs within the future visions of economic institutions.

Keywords: Social Responsibility; Sustainable development; dimensions of sustainable development; pioneering companies; Corona virus pandemic

Jel Classification Codes: M14; Q01

1. مقدمة:

نتيجة للتغيرات والتطورات المتسارعة وبفعل العولمة والانفتاح الكبير على الأسواق، ظهرت عدة تحديات تواجه المؤسسات الاقتصادية على عدة مستويات اقتصادية واجتماعية وبيئية، أثبتت أن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداماً، الأمر الذي طرح ضرورة إنتهاج نموذج تنموي بديل أكثر إستدامة، يعمل على إعادة التوازن بين الأهداف التنموية وحماية البيئة، هذا ما أدى إلى بروز العديد من التوجهات التي تبرز أهمية تبني المسؤولية الإجتماعية لتلبية متطلبات ورفاهية المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق أهدافها كسبيل لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة وهو ما سعت لتجسيده أبرز وأهم الشركات الرائدة في مجال تطبيق المسؤولية الإجتماعية، بهدف تحقيق النموذج التنموي المستدام وكسب ثقة العملاء واكتساب سمعة جيدة في السوق ما يحقق أهدافها الاقتصادية بشكل أسرع وأحسن. ومن خلال ما سبق تتضح إشكالية الدراسة فيما يلي: ما مدى مساهمة المسؤولية الإجتماعية في تجسيد نموذج التنمية المستدامة لدى الشركات الرائدة؟.

ومن التساؤل الرئيسي السابق تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

-ما أهمية ومزايا تبني المسؤولية الإجتماعية؟

-ما طبيعة العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة؟

-ما هي أهم البرامج التي تم إنتهاجها من قبل الشركات العالمية كتجسيد لمفهوم المسؤولية الإجتماعية وتحقيق دورها التنموي؟

• فرضيات الدراسة: وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح الفرضيات التالية:

-إلتزام المؤسسات بالمسؤولية الإجتماعية يعزز من مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

-تعمل الشركات الرائدة على إطلاق برامج ومبادرات تعكس إلتزامها بالمسؤولية الإجتماعية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

• أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع يحظى بأهمية بالغة في الآونة الأخيرة، والمتمثل في الدور الذي تلعبه المسؤولية الإجتماعية في خلق ثقافة التنمية المستدامة من خلال تقديم الشركات جملة من البرامج التي تراعي فيها اعتبارات أخلاقية واجتماعية، كون المؤسسات باتت مطالبة بتفعيل دورها التنموي خاصة في ظل المشاكل التي تعاني منها المجتمعات على جميع الأصعدة، وكذا التعرف إلى أهم تجارب الشركات العالمية التي تتبنى المسؤولية الإجتماعية والمزايا المحققة منها.

• أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

-إلقاء الضوء على أهمية المسؤولية الإجتماعية والفوائد المترتبة عنها.

-الوقوف على طبيعة العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة.

-تسليط الضوء على تجارب بعض الشركات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية وإظهار إستجابة تلك الشركات لجائحة فيروس كورونا.

• منهج الدراسة: لغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى تفسير طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات، ولإثراء الدراسة تم عرض بعض التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية وتحليل نتائجها.

• تقسيم الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، والتي تتمثل في:

- مدخل مفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية: يعرض هذا الجزء مجموعة من التعاريف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وأبعادها وكذلك المكاسب التي تحققها المؤسسات جراء إلزامها بممارسة المسؤولية الاجتماعية.

- الإطار النظري للتنمية المستدامة: خصص هذا الجزء لتسليط الضوء على أبرز العناصر المتعلقة بالتنمية المستدامة، تعريفها والأبعاد الرئيسية للتنمية، والوقوف على طبيعة العلاقة بين هذه الأخيرة والمسؤولية الاجتماعية.

- نماذج عن تطبيقات المسؤولية الاجتماعية لشركات عالمية: يهتم المحور الثالث من الدراسة بعرض تجارب كل من شركة Appel، وشركة IKEA وشركة NIKE في مجال المسؤولية الاجتماعية، بالتعرض لأهم البرامج التي تم إطلاقها من طرف هذه الشركات لممارسة دورها الاجتماعي، وتفعيل مساهمتها الإيجابية في ظل الأزمة الصحية العالمية.

2.مدخل مفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية:

أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، الأمر الذي جعل المؤسسات مطالبة بإدراج هذا المفهوم ضمن ممارساتها وسياساتها من أجل تحسين ظروف العمال، والمساهمة في إحراز التقدم في إطار خطة 2030، ومن هذا المنطلق ظهرت المسؤولية الاجتماعية كنتيجة لتفاعل العديد من العوامل المختلفة.

2.1. تعريف المسؤولية الاجتماعية:وردت العديد من المحاولات لوضع تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما أسفر عنه مجموعة من التعاريف سواء من طرف منظمات وهيئات دولية ومحلية، أو من طرف الباحثون الذين أبدوا وجهات نظر مختلفة، وفيما يلي عرض لتلك التعاريف:

-حيث عرفتها الغرفة التجارية العالمية على أنها: "تطوع الشركات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، وعليه فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم".(زغبة و عريوة، 2019، صفحة 239)

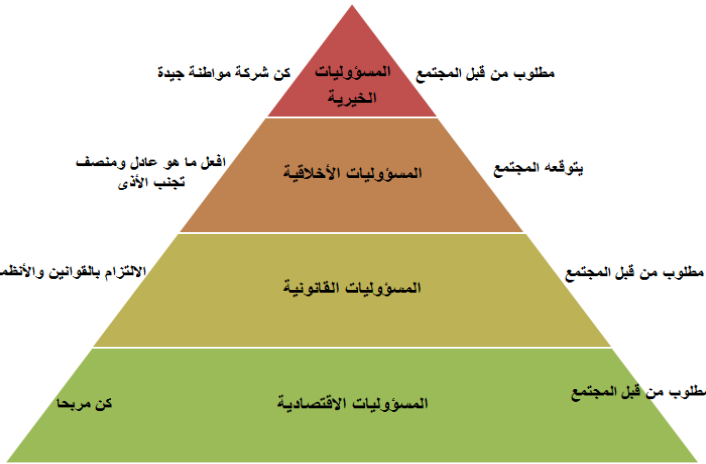
-كما عرفها المجلس العالمي للتنمية المستدامة على أنها: "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". (مقري ومانع، 2015، صفحة 45) وعرفها هولمز Holmes على أنها: "إلتزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الإجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها". (شتاتحة و زواية، 2016، صفحة 4)

-أما أريش كارول Ariche Carroll فقد عرف المسؤولية الإجتماعية بأنها: "إلتزام رجال الأعمال بضرورة القيام بالسياسات وإتخاذ القرارات ومتابعة المبادئ التوجيهية التي تستجيب للقيم والأهداف التي تعتبر مطلوبة ومرغوبة إجتماعياً"، وذلك اعتقاداً منه بأن المؤسسة أصبحت تخضع لضغوطات كبيرة من قبل أصحاب المصلحة، ولذا لا بد من دمج كل إنشغالات هذه الأطراف ضمن إهتماماتها بغرض تحقيق أهدافها. (بوحبيبة وقطوش، 2020، صفحة 731)

2.2 . أبعاد المسؤولية الإجتماعية:

قدم كارول Carroll أربعة أبعاد للمسؤولية الإجتماعية والتي تم توظيفها بشكل هرمي متسلسل بتوضيح الترابط بين هذه العناصر، والذي يوضح في الشكل الموالي:

الشكل 1: هرم كارول للمسؤولية الإجتماعية للشركات



Source: (Carroll & Ariche, 2016, p. 05)

من خلال الشكل تتمثل الأبعاد الرئيسية للمسؤولية الإجتماعية حسب كارول فيما يلي:

1.2.2 المسؤولية الإقتصادية: وتتضمن إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المنظمة العوائد والأرباح وذلك لتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال وغيرهم؛

2.2.2 المسؤولية القانونية: تتمثل في القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحددها الحكومات ويجب على منظمات الأعمال إحترامها وعدم خرقها، كما يمكن الإشارة أن في إطار هذه المسؤولية يمكن إتاحة فرص عمل بصورة متكافئة للجميع دون تمييز؛ (نعورة وآخرون، 2019، صفحة 588)

3.2.2 المسؤولية الأخلاقية: يفترض من منظمات الأعمال أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها باعتبارها أمراً ضرورياً لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقوتها؛

4.2.2 المسؤولية الخيرية: ينعكس مراعاة المنظمة للجانب الخيري في أدائها من خلال مساهمتها في توزيع موارد المجتمع بشكل عادل ومتساوي وحرصها على تحسين نوعية الحياة. (بن محكوم و عبد المجيد، 2019، صفحة 11)

3.2 . مزايا الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية:

- هناك العديد من المكاسب التي يمكن أن تجعل المؤسسات تهتم وتدمج أبعاد المسؤولية الإجتماعية ضمن إستراتيجياتها وأعمالها وتتمثل فيما يلي: (عطا الله، 2019، صفحة 571)
- تعزيز صورة المؤسسة والحفاظ على رصيدها في المجتمع، من أجل توفير الثقة لأصحاب المصلحة: الزبائن، منظمات المجتمع المدني، السلطات العامة، الجماعات المحلية.
 - الأخذ بعين الإعتبار حاجات ورغبات الزبائن بطريقة أكثر شمولاً، بتطوير منتجات صديقة للبيئة في السوق، وبالتالي تحقيق مزايا تنافسية.
 - تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحسين وتحفيز العمال للعمل، وتحسين مناخ العمل كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
 - زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع وخلق شعور عالي بالإنتماء من قبل الأفراد ذوي الحاجات الخاصة؛
 - الإستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية، وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية.
 - إزدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة، ومختلف الفئات ذات المصلحة.
 - تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
 - يؤدي الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

4.2. قياس المسؤولية الاجتماعية:

لمعرفة مدى فعالية ونجاعة برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركات، وجب البحث في طرق قياس المسؤولية الاجتماعية، وذلك لتحديد ما إذا كانت الشركات في مسارها الصحيح أم لا، وفي العرض التالي سيتم الإشارة إلى أبرز تلك الطرق التي يمكن عن طريقها معرفة مدى المسؤولية الاجتماعية:(المبروك و المصراطي، 2020، صفحة 235)

1.4.2 الأداء الاجتماعي: ينعكس نجاح الشركات في أداء أدوارها اتجاه المجتمع المحيط بها إيجابياً على كيفية أداء كل فرد فيها بدوره المنوط به، بما يضمن أن الأداء الوظيفي سيكون أعلى وأفضل والذي بدوره ينعكس على الرضا الوظيفي كذلك.

2.4.2 حماية البيئة: إن معرفة مدى حرص الشركات على تقليل الآثار السلبية اتجاه البيئة نتيجة ممارستها لأنشطتها المختلفة يعتبر أحد أهم المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها من أجل تحديد مدى إلتزام هذه الشركة بدورها الاجتماعي وحمايتها للبيئة.

3.4.2 خدمة المجتمع: كلما ساهمت المؤسسة بشكل إيجابي في خدمة مجتمعاتها المحيطة، كلما كان معدل إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية أعلى وهذا يدل ويؤكد على وجود علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع.

3.الإطار النظري للتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة عملية تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم الخاصة، ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من المنظمات والهيئات التي حاولت بلورة هذا المفهوم والتركيز على الأبعاد الأساسية له، والأهداف الواجب تحقيقها في إطاره.

1.3. مفهوم التنمية المستدامة:

يعود الظهور الأول لمفهوم الإستدامة لسنة 1972 أين أشار نادي روما إلى التفاوت بين النمو الإقتصادي واستهلاك موارد الطبيعة، وقد تم تبني هذه الفكرة في مؤتمر الأرض للأمم المتحدة من نفس السنة بستوكهولم حينما ظهر مصطلح **Eco-development**، حيث تم الإهتمام بتحديد العلاقة بين التغيرات الإقتصادية ومستوى إستخدام الموارد الطبيعية المرتبطة بهذه التغيرات، على اعتبار أن مفهوم التنمية المستدامة يستدعي تحقيق التوازن بين تحسين مستوى معيشة الإنسان دون المساس أو الضرر بالبيئة.(العابد، 2019، صفحة 3)

ويرجع الإنطلاق الفعلي لمصطلح التنمية المستدامة بعد صدور تقرير لجنة برونتلاند Brundtland الذي أعد من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف التنمية المستدامة على أنها "تلك التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم"، وباعتبر من بين أهم التعاريف الواردة وأوسعها نطاقاً، وذلك

راجع الى أن هذا التقرير قد سلط الضوء على العلاقة والترابط الوثيق بين البيئة والتنمية واللذان لا يمكن الفصل بينهما، باعتبار أن البيئة هي المكان الذي نحيا فيه، والتنمية هي كل يتم فعله بهدف تحسن المصير والمستقبل في ظل هذا البيئة، (بايزيد، 2022، صفحة 272) ثم يأتي مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 أين إتفق العديد من دول العالم على تعريف التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة".(صاطوري، 2016، صفحة 300)

2.3. أبعاد التنمية المستدامة:

تتعدد جوانب وأبعاد التنمية المستدامة فهي مجموعة أنظمة مترابطة ومتكاملة فيما بينها حيث يتأثر كل جزء منها بالتغير الذي يطرأ على الأجزاء الأخرى، وتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي:

1.2.3 البعد الإقتصادي: يستند هذا البعد على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن والقضاء على الفقر من خلال الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، فهو يطرح قضية إختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية،(غزال، 2019، صفحة 15) ووفقاً لهذا البعد فإن تحقيق البعد الإقتصادي يكون حسب قدرات ومهارات المجتمع أكثر من الإعتماد على الإستغلال المفرط والكثيف للموارد، وعليه فإن النمو الإقتصادي يعمل على تحقيق الكفاءة الإقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل الأجيال:(مسعودي وآخرون، 2019، صفحة 204)

2.2.3 البعد الاجتماعي: يتمحور البعد الاجتماعي حول التركيز على الإعتبارات الإنسانية والإنسان، فهو عامل التنمية وهدفها، من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وغيرها، مضافاً إليها تفعيل دور المرأة في التربية والتعلم والمشاركة، وكذلك الإهتمام بالطفولة، كما تعمل التنمية المستدامة على تحقيق الإنصاف بين المجتمعات والأفراد من خلال الحث على إحترام حقوق الإنسان؛ (أقوم، 2021، صفحة 78)

3.2.3 البعد البيئي: يتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة حول الإستراتيجيات التي يجب توافرها وإحترامها في مجال التصنيع، من خلال التحكم في إستغلال الموارد وتوظيف تقنيات التحكم في إنتاج النفايات، وتقليل الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، (ششوة و مخفي، 2016، صفحة 65) كما تشير فكرة الاستدامة البيئية الى مدى قدرى الموارد الطبيعية والبيئية علة مقابلة الاحتياجات الحالية دون دون احداث تدهور أو استنزاف او تلوث الذي يؤثر ويهدد الأجيال القادمة.(بن عوالي، 2018، صفحة 172)

3.3. أهداف التنمية المستدامة وفق خطة 2030:

تم تحديد أهداف التنمية المستدامة التي ينبغي العمل على تحقيقها في حدود خطة سنة 2030، وتتكون الخطة من أربعة عناصر متمثلة في: الإعلان، أهداف التنمية المستدامة، ووسائل التنفيذ، والشراكة العالمية، والمتابعة، وتتلخص أهدافها فيما يلي: (شعشوع و بن علي، 2021، الصفحات 226-227)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الصحة الجيدة والرفاه أي ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمال.
- ضمان التعلم الجيد، المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة سليمة.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار؛ الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

- ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.

- إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛

- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
- حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها وتعزيز إستخدامها، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي.

- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

4.3. طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

نشأت المسؤولية الاجتماعية نتيجة للضغوطات التي مارسها جماعات متنوعة من العمالة والمستهلكين وجماعات حماية البيئة إضافة إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية، لكن نتيجة المنافسة والتغير في توقعات أصحاب المصلحة تطور استخدام هذا المفهوم، إلى أن أصبحت الشركات تمارس المسؤولية الاجتماعية بشكل طوعي سعياً منها لتحمل مسؤوليتها عن أثر نشاطاتها الإقتصادية، من أجل مجتمع أفضل باعتبارها جزءاً من نظام المواطنة الصالحة وكمساهمة منها في

تحقيق التنمية المستدامة،(جوال وآخرون، 2018، صفحة 18) حيث تعددت الآراء حول طبيعة العلاقة بين تبني الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة باعتبارهما مفهومين متقاربان لدرجة كبيرة، إذ تهتم التنمية المستدامة بالتوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، أما المسؤولية الاجتماعية فتعنى بدمج الإهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية،(بواشيرة ونعورة، 2019، صفحة 108)

ومن خلال ذلك يتضح أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، إضافة إلى التقاطع الناتج عن الشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، كما أن إلتزام الشركات بتقديم برامج للمجتمع تراعي فيها إعتبرات إجتماعية وأخلاقية كفيل بخلق ثقافة التنمية المستدامة، وعليه فإن المسؤولية الاجتماعية تعد مدخل لتحقيق التنمية المستدامة.(جوال وآخرون، 2018، صفحة 18)

4. نماذج عن تطبيقات المسؤولية الاجتماعية لشركات عالمية:

1.1.4 شركة Appel:

1.1.4.1. التعريف بالشركة:

تشتهر شركة آبل Appel باعتبارها الشركة الرائدة عالمياً في مجال الإبتكار ومجال التكنولوجيا، بأجهزة الكمبيوتر الشخصية والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والبرامج والوسائط الرقمية، وهي تحمل عباءة كونها العلامة التجارية الأكثر قيمة في العالم اليوم وأول شركة متداولة علنا تقدر قيمتها بأكثر من 2 ترليون دولار، في عام 2020، أعلنت شركة آبل Appel عن إيرادات عالمية سنوية قدرها 274,5 دولار من خلال 511 متجرًا للبيع بالتجزئة في 25 دولة ويعمل بها 147000 شخصاً حول العالم، تواصل آبل Appel ممارسة تأثير هائل على كيفية استخدام التكنولوجيا ودمجها في الحياة اليومية في جميع أنحاء العالم (Dean, 2021)

2.1.4.1. سياسة المسؤولية الاجتماعية لشركة آبل Appel:

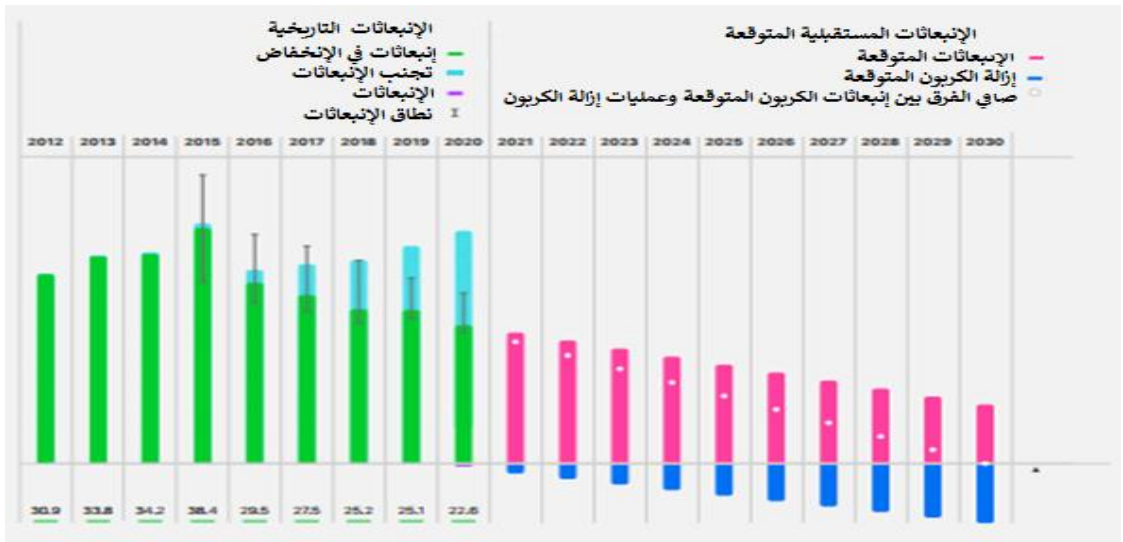
على الرغم من سمعة شركة آبل Appel فيما يتعلق بالسرية، فقد توسعت برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل كبير خلال العقد الماضي، مع التركيز بشكل خاص على ممارسات الأعمال الأكثر مراعاة للبيئة والمساواة.(Dean, 2021)

1.2.1.4. ممارسات الأعمال الخضراء لشركة آبل Appel :

تشمل جهود الاستدامة البيئية التي تبذلها Appel في تحسين صلابة منتجاتها وطول عمرها، من خلال مجموعة من البرامج التي تم إطلاقها في عام 2020 لتجديد منتجات Appel وإعادة استخدامها، تشمل هذه المبادرات ضمان أن 40% من جميع المواد المستخدمة في إنتاج خط Mac book الخاص بها مصنوعة من مصادر معاد تدويرها، (Apple.com, 2021 Environmental)

(Progress Report, 2021, p. 34) وفي مجال توسيع كفاءة الطاقة حددت Appel طرقاً جديدة لخفض استخدام الطاقة في مرافق الشركة ومساعدة سلسلة التوريد الخاصة بها في إجراء نفس الانتقال، كما تتضمن جهود الاستدامة البيئية للشركة أيضاً تقليل المواد السامة مثل الزئبق والبريليوم في خطوط إنتاجها، حيث أكسبت هذه الإرشادات الأكثر أماناً وصرامة الشركة تصنيف A+ من Mind the Store للعام الثالث على التوالي، وهي حملة في أمريكا الشمالية تقيم تجار التجزئة فيما يتعلق بالسلامة الكيميائية، (Apple.com, 2021 Environmental Progress Report, 2021, p. 55) بالإضافة إلى ذلك تركّز Appel على تقليل التأثير البيئي الإجمالي لسلسلة التوريد الخاصة بها، لاسيما في نهجها في الحصول على المعادن الخام، تماشياً مع هذه الأولوية، يُطلب من جميع موردي Appel والمصاهر ومصافي القصدير والتنتليوم والذهب الخضوع لعمليات تدقيق من طرف ثالث، (Dean, 2021) كما تسعى شركة Appel لرسم خارطة طريق الكربون لتخفيض البصمة البيئية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والذي يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل 2: البصمة الكربونية المحققة والمتوقعة للفترة ما بين (2012-2030)



Source: (Apple.com, Environmental Progress Report, 2021)

من خلال الشكل يتضح أن الشركة بدأت بتحقيق إنخفاض ثابت في البصمة الكربونية منذ عام 2015، وذلك في ظل زيادة صافي إيرادات الشركة، حيث قدرت نسبة الإنخفاض بـ40%، مما يمثل تقدماً ثابتاً نحو الهدف العام لـ2030، وهذا يجنب الشركة 15 مليون طن متري من الإنبعاثات من خلال مبادرات استخدام مواد منخفضة الكربون، ورفع كفاءة الطاقة والتحول إلى الطاقة النظيفة، حيث يتم قياس البصمة الكربونية للشركة باستخدام منهج قائم على دورة الحياة، غير أنه في الحالات التي لا تتوفر فيها هذه البيانات يتم الإعتماد على مصادر ثانوية بما في ذلك متوسطات

الصناعة، كما تعمل الشركة باستمرار على تحسين نموذجها ليشمل مصادر جديدة لبيانات دورة حياة المنتج وتقديم تقييم أكثر دقة ومصداقية لبصمتها، ومن خلال الشكل السابق تتضح البصمة الكربونية المحققة والمتوقعة للفترة ما بين (2012-2030)، والتي من خلالها تركز الخطة لتصبح الشركة محايدة للكربون بحلول عام 2030، وخفض الانبعاثات بنسبة 75% تقريبا لمعالجة الانبعاثات المتبقية من خلال إزالة الكربون، وبالفعل تم خفض البصمة الكربونية بنسبة 40% منذ عام 2015 باتجاه تحقيق الأهداف المسطرة. (Apple.com, 2021 Environmental Progress Report, 2021, p. 13)

2.2.1.4. برامج Appel في مجال المساواة والعدالة:

في عام 2021 أعلنت Appel عن سلسلة من برامج المسؤولية الاجتماعية الجديدة في إطار مبادرة العدالة والمساواة العرقية لتحدي العنصرية، وتعزيز المساواة العرقية، بقيمة 100 مليون دولار، للمساعدة في معالجة العنصرية التي تعاني منها المجتمعات، من خلال تعزيز الدعم التعليمي، وتشمل هذه الجهود الإستشرافية والشاملة مايلي:

- مركز propel وهو أول مركز عالمي للابتكار والتعلم من نوعه للكليات والجامعات؛

- تمويل رأس المال الاستثماري لأصحاب المشاريع للأقليات. (Newsroom, 2020)

3.2.1.4 إستجابة شركة appel لجائحة كورونا COVID-19:

في عام 2020 تبرعت Appel بأكثر من 15 مليون دولار للمساعدة في التخفيف من تأثير COVID-19 على قوتها العاملة، قدمت مجموعة من التدابير الوقائية في جميع أنحاء سلسلة التوريد الخاصة بها، فضلاً عن توفير الأقنعة والمعقمات للموظفين، إضافة إلى ذلك بادرت Appel بإطلاق عدداً من التطبيقات للمساعدة في إبقاء الأشخاص على إطلاع دائم بإرشادات الوباء ومركز السيطرة على الأمراض لإجراء الحجز الصحي والإختيار والتعقب لـ COVID-19 (Dean, 2021)

2.2. شركة IKEA:

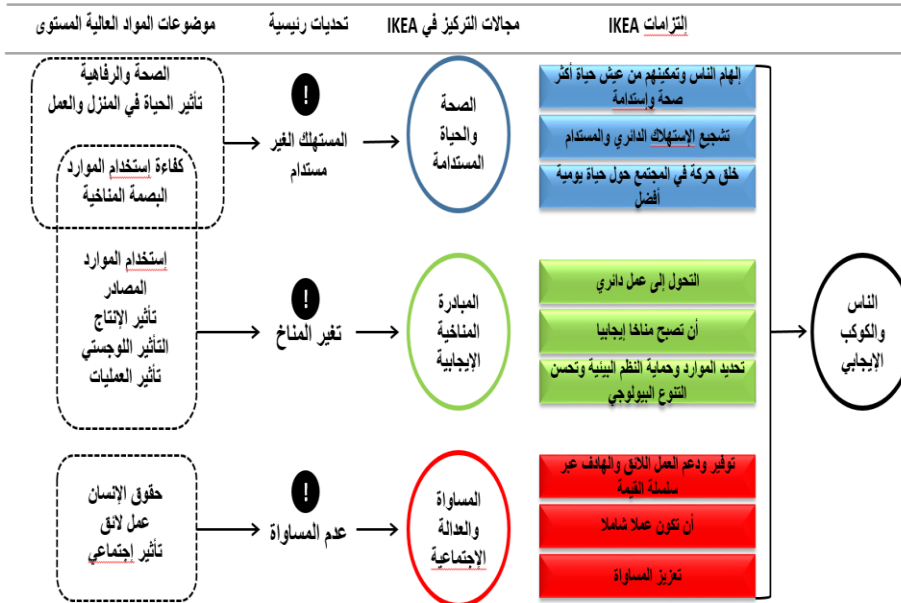
1.2.4. التعريف بالشركة:

تعتبر ايكيا IKEA حالياً أكبر سلسلة متاجر تجزئة للأثاث متعددة الجنسيات في العالم، تأسست عام 1943 في السويد بواسطة إنجفار كامبراد Ingvar Kampard يبيعون الأثاث والأجهزة والإكسسوارات المنزلية الجاهزة للتجميع، (Al Shuwaler et al, 2020) إعتمدت ايكيا IKEA على المزيج التسويقي للنمو والتطور من رجل بسيط إلى شركات تضم أكثر من 76000 موظف باعتباره أساس نجاح تجارة الأعمال والذي يركز على خفض التكلفة، لكن سرعان ما أدركت شركة ايكيا IKEA أن الاعتماد على المزيج التسويقي لوحده لن يكون كافياً للتنافس مع الشركات الأخرى، وهو ما دفعها لتبني المسؤولية الاجتماعية كحل مستدام يمكن أن يولد فوائد إجتماعية واقتصادية وبيئية (يخلق توازن بين أهدافها الاقتصادية والمستويات الإجتماع) من خلال الالتزام إتجاه المجتمع وأصحاب المصلحة (Dean, 2021)

2.2.4. سياسة المسؤولية الاجتماعية لشركة ايكيا IKEA:

منذ إطلاق برنامج people, planet positive (الناس والكوكب الإيجابي) 2012، سعت شركة ايكيا IKEA لتصبح ثالث أكثر الشركات شهرة عالمياً في مجال الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية، فقد ركزت أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات في ايكيا IKEA طموحها لعام 2030 على ثلاث مبادرات رئيسية: حياة صحية ومستدامة، المبادرة المناخية الإيجابية، المساواة والعدالة الاجتماعية. (Dean, 2021) والتي يمكن عرضها من خلال الشكل الموالي:

الشكل 3: مجالات تركيز شركة IKEA



Source: (IKEA.com, 2020, p. 13)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن إستراتيجية "الناس والكوكب الإيجابي" مبنية على أساس الموضوعات المادية، التي تعتبرها الشركة أهم قضايا الإستدامة من حيث قدرة أعمال ايكيا على إحداث تغيير، حيث أنه عندما تم تطوير الإستراتيجية حاولت الشركة النظر إلى ما يتوقع أصحاب المصلحة وأين يمكن إحداث تغييرات إيجابية كبيرة، ونتيجة لذلك تم تجميع المواضيع المادية المحددة في ثلاث تحديات رئيسية: الإستهلاك غير المستدام، تغير المناخ، وعدم المساواة، والتي كان لابد من تفاديها لتحقيق النجاح وتطبيق وتفعيل المبادرات السابق الذكر. (IKEA.com, 2020, p. 13)

1.2.2.4. برامج الحياة الصحية والمستدامة في ايكيا IKEA:

في عام 2020، قامت ايكيا IKEA بالمباشرة في توسيع برنامج المعيشة المستدامة الخاص بها، والذي يعتبر أول التزام لها في إطار تحقيقها لأهداف الاستراتيجية لعام 2030 (Dean, 2021) حيث أطلقت جهاز تنقية الهواء FPRNUFING، توفير نظام إعادة تدوير مياه الاستحمام من خلال طرح

منتج فوهة المياه MISTELN الذي يعمل على تقليل نسبة استخدام المياه إلى 90%، تطوير مصابيح LED الموفرة للطاقة، وبحلول عام 2025 تهدف ايكيا IKEA إلى توزيع الألواح الشمسية على 30 سوق من أسواقها بدل من 3 أسواق فقط، وهذا سعيًا منها على المساهمة في التحول نحو الطاقة النظيفة. (IKEA.com, 2020, p. 10)

2.2.2.4. برامج ايكيا IKEA الإيجابية للمناخ:

في إطار هذا البرنامج تسعى شركة ايكيا IKEA إلى أن تصبح إيجابية تجاه المناخ بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية. (IKEA.com, 2020, p. 28) في عام 2020 تمكنت الشركة من تحقيق هدفها المتمثل في دمج مصادر خشبية أكثر إستدامة في أثاثها، مع 98% من الخشب المستخدم في منتجاتها معتمدة من FSC أو مواد معاد تدويرها، ولتعزيز أهدافها المناخية الإيجابية، فإن 80% من المنتجات النسيجية والمفروشات المصنوعة الآن من البوستير المعاد تدويره، كما أبلغت الشركة عن مبادراتها في التخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية من مواد معاد تدويرها أو متجددة في عام 2020، ودعمًا لبرنامج المناخ الإيجابي خصصت ايكيا IKEA أكثر من 230 مليون دولار لدعم التزاماتها المتعلقة بالطاقة المتجددة، وسيوجه جزء كبير من هذا التمويل لدمج السيارات الكهربائية في عمليات التوصيل للمنازل. (Dean, 2021)

3.2.2.4. برامج ايكيا IKEA للمساواة الاجتماعية والإنصاف:

المساواة وفق منظور شركة ايكيا IKEA أمر أساسي للوصول إلى رؤيتها، فهدفها الأساسي هو دعم طموحات الناس وقيمهم ومعتقداتهم التي تعزز عالمًا منصفًا ومتساويًا، (IKEA.com, 2020, p. 66) وبناءً على ذلك تواصل سياسة التنوع والشمول في ايكيا زيادتها في تحقيق المساواة بين الجنسين، في عام 2020 شملت النساء 40% من المناصب الإدارية العليا في الشركة، مما يؤكد إلتزامها بتحقيق تقسيم بين الجنسين بنسبة 50/50 بحلول عام 2030، ولزيادة دعم المعاملة العادلة والمتساوية للموظفين بغض النظر عن الجنس، حيث اتخذت ايكيا إجراءات إستباقية وخطوات لضمان توافق سياسات الشركة مع معايير الأمم المتحدة للسلوك للقضاء على التمييز في مكان العمل وذلك تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة (Dean, 2021).

3.2.4. إستجابة شركة IKEA لجائحة COVID-19:

إضطلعت ايكيا IKEA بمبادرات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لحماية ودعم صحة وسبل عيش العمال والعملاء وشركاء الأعمال والمجتمعات خلال جائحة COVID-19 ، في المجموع تم التبرع بأكثر من 1,7 مليون كممامة وقفازات وفراش وإمدادات غذائية للمرافق الطبية في جميع أنحاء العالم، وتتمثل مساهمات شركة ايكيا IKEA في ظل الجائزة فيما يلي:
-الشراكة مع أكثر من 80 جمعية خيرية محلية في البرتغال لتوفير مجموعات "لنلعب ونتعلم" لدعم التعلم في المنزل لـ 100000 طفل وعائلاتهم.

-توريد أكثر من 117000 منتج المنشآت الطبية في الصين، بما في ذلك المنسوجات والكراسي والعربات.
-توفير شقق مفروشة بالكامل في ألمانيا وسويسرا لمعالجة الزيادات في العنف الأسري بسبب قيود الإغلاق.

- التبرع بالأفرشة والمنسوجات والإمدادات الأخرى ذات الصلة مثل: الكراسي وزجاجات المياه للطواقم الطبي والمتطوعين الذين حاربو COVID-19 في مدن دايجو بكوريا وحيدر أباد في الهند. (Dean, 2021)

3.4. شركة NIKE:

1.3.4. التعريف بالشركة:

تأسست شركة NIKE في عام 1964، وتعد اليوم أحد أكبر وأشهر علامة تجارية للملابس الرياضية في العالم من بدايتها المتواضعة كشركة أحذية وقمصان، نمت شركة NIKE لتصبح تكتلاً دولياً بقيمة علامة تجارية عالمية تقدر بـ 30 مليار دولار في عام 2021، وتدير الشركة أكثر من 1000 متجر للبيع بالتجزئة في جميع أنحاء العالم وتوظف أكثر من 73000 شخصاً في 170 دولة. (p.smith, 2021)

2.3.4. سياسة المسؤولية الاجتماعية لشركة NIKE:

يتوافق برنامج المسؤولية الاجتماعية لشركة NIKE مع إيمانها بأن "الرياضة يمكن أن تغير العالم للأفضل" وإنطلاقاً من مبدأ القوة الموحدة للرياضة (إلغاء التمييز العنصري في مجالات الرياضة) إستفادت الشركة للترويج لأجندتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التي ركزت على ثلاث مجالات رئيسية كما يلي: (Dean, 2021)

1.2.3.4. برنامج التنوع والشمول في أعمال شركة NIKE:

تركز برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وحوكمة الشركات في شركة NIKE على توفير بيئة عمل صحية تركز على المساواة، التمكين والشمول والإحترام مع جذب قوة عاملة أكثر تمثيلاً للمستهلكين الذين تخدمهم، كما وضعت شركة NIKE خلال الفترة 2020-2021 خطة لتحقيق أهداف لعام 2025 لتعزيز التنوع في قوتها العاملة، والتي تضمنت هدف تمثيل بنسبة 50% للنساء من إجمالي قاعدة موظفيها، وتمثيل النساء بنسبة 45% في المناصب القيادية (مستوى نائب الرئيس فما فوق)، بالإضافة إلى تمثيل الأقليات العرقية بنسبة 35% في قوتها العاملة في الشركات وذلك بحلول عام 2025. (Nike.com, 2020, p. 17).

2.2.3.4. برنامج الإستثمار المجتمعي لشركة NIKE:

في إطار المساهمة الإيجابية لشركة NIKE في المجتمع وتجسيدها لبرامج التوعية الإجتماعية، إستثمرت NIKE 89.8 مليون دولار لإحداث تغييرات إيجابية من أجل الأطفال والمجتمعات حول العالم حيث تعهدت بمساعدة 17 مليون طفل حول العالم على ممارسة الرياضة وتزويدهم بتجارب إيجابية مبكرة في الرياضة والنشاط البدني، (Nike.com, 2020, p. 24) ونظراً لإرتباط برنامج الإستثمار المجتمعي

مع البرنامج السابق المتمثل في التنوع والشمول، فقد إستثمرت أكثر من 100 مليون دولار في برنامج Girl Effect بين 2015-2020 الذي يهدف إلى تحسين حياة عشرات الملايين من الفتيات في 20 دولة في جميع أنحاء العالم في إفريقيا وآسيا. (Dean, 2021)

3.2.3.4. برنامج الإستدامة البيئية لشركة NIKE:

تواصل شركة NIKE التقدم في تحقيق أهداف مسؤوليتها الإجتماعية من خلال برنامج العمل المناخي للموردين Supplier Climate الذي يلزم مورديها ومصانعاها بتقليل الإنبعاثات بحلول عام 2025. (Nike.com, 2020, p. 46) كما أعلنت الشركة أن جميع منشآتها في أمريكا الشمالية بالإضافة إلى 48% عملياتها العالمية، تعتمد بنسبة 100% على الطاقة المتجددة، وتم تحويل 99.9% من نفايات التصنيع من مورديهم من المستوى الأول من مدافن النفايات في إطار هذا البرنامج الجديد، كما تم تحقيق إنخفاض بنسبة 30% في المياه العذبة المستخدمة في تصنيع المنسوجات والمواد في عام 2020، ولتقليل النفايات بشكل أكبر تقدم NIKE مواد أكثر إستدامة في خطوط إنتاجها، وتستفيد من المنتجات القابلة لإعادة الإستخدام والقابلة لإعادة التدوير، كما ازداد تكامل المواد المستخدمة في عام 2020 من 41% إلى 59% في خطوط الملابس، وحتى الآن تمت إعادة معالجة أكثر من 4 مليارات زجاجة بلاستيكية لتحويلها إلى بولستير ومنسوجات أخرى مستخدمة في منتجاتها. (Dean, 2021)

3.3.4. إستجابة شركة NIKE لجائحة COVID-19:

كانت إستجابة شركة NIKE لـ COVID-19 واسعة الإنتشار، حيث غطت تكاليف المواد الغذائية والملابس للمجتمعات العالمية ومساعدة إضافية لموظفيها، وشملت الجهود 30 مليون دولار للغذاء والرعاية الطبية وتبرع بمبلغ 5.7 مليون دولار من الأحذية والملابس المتخصصة للرعاية الصحية والعمال في الخطوط الأمامية، وبالنسبة للموظفين عملت NIKE مع الموردين لتنفيذ بروتوكولات الصحة والسلامة المناسبة في منشآتهم، وقدمت إجازة مدفوعة الأجر وإستشارة إفتراضية مجانية لأولئك الذي يعانون من إضطرابات عقلية وعاطفية بسبب الوباء، نفذت NIKE أيضاً مباراة ثنائية لجميع تبرعات الموظفين المقدمة إلى المنظمات التي تبنت برامج الإغاثة والدعم في ظل جائحة COVID-19. (Dean, 2021)

5. خاتمة:

من خلال الدراسة يتضح أن إلتزام المؤسسات بالمسؤولية الإجتماعية أصبح أداة لتحقيق الإستدامة لها والتمتع بالرضا والقبول من قبل المجتمع، إضافة إلى تحسين صورتها من خلال أدائها الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي، لتلعب دوراً إستراتيجياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تندرج ضمن خطة 2030، حيث أصبح التوجه نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية بالموازاة مع تحقيق وتلبية المتطلبات الإجتماعية وتحقيق رفاهية المجتمع بتقديم سلع وخدمات تراعي الجودة والتنوع وتخفض من الآثار السلبية للأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات.

ومن خلال ماسبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:
-إن تبني برامج المسؤولية الإجتماعية لابد أن يكون جزءاً هاماً من السياسة العامة للمؤسسة وإستراتيجيتها طويلة الأمد.

-من خلال نموذج Appel فإن المسؤولية الإجتماعية يعتمد على ممارسة الأعمال التي تراعي البيئة من خلال اتباع نهج تدوير وإعادة إستخدام منتجاتها وتحقيق الكفاءة في إستخدام الطاقة.

-سعت شركة IKEA من خلال إطلاقها برنامج المناخ الإيجابي إلى المساعدة في تقليل إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري والحد من إرتفاع درجات الحرارة العالمية.

-وفق تجربة NIKE فإن ممارسة المسؤولية الإجتماعية تمثلت في مساهمتها الإيجابية في المجتمع وتجسيدها برامج التوعية الإجتماعية والعمل على خلق بيئة صحية ركزت على المساواة ونبذ العنصرية وتعزيز دور المرأة.

-تبنت شركة IKEA ثلاث مبادرات أساسية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، تمثلت في حياة صحية ومستدامة، المبادرة المناخية الإيجابية، المساواة والعدالة الإجتماعية، كمحور أساسي لممارسة مسؤوليتها الإجتماعية.

-أطلقت شركة NIKE برنامج عمل مناخي سعت من خلال تطبيقه إلى تقليل بصمتها البيئية والحد من استخدام المواد الملوثة للمحيط والمؤثرة على إستنزاف الثروات.

-ساهمت شركات Appel. IKEA. NIKE مساهمة إيجابية في ظل الأزمة الصحية التي شهدها العالم من أجل تقليل إنتشار الوباء وتفعيل دورها الإجتماعي.

6. التوصيات: من خلال الدراسة تم إستنباط التوصيات التالية:

- ضرورة إدماج متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات المؤسسات.
- ربط البرامج التي تُعنى بالمسؤولية الإجتماعية بالرؤى المستقبلية للمؤسسة الإقتصادية.
- التحديد الدقيق لدور المؤسسة الإجتماعي ضمن رسالتها، بما يكفل المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

قائمة المصادر والمراجع:

IKEA.com, IKEA Sustainabilty Report, FY20. (2020).

Al Shuwaler et al, A. (2020). Ikea's Corporate Social Responsibility. *International Journal of Tourism & Hospitality in Asia Pasific, (IJTHAP), 03(02)*, pp. 70-77.

Apple.com. (2021). *Environmental Progress Report2021*.

Carroll, & Ariche, B. (2016). Carroll's pyramid of CSR: taking another look. *International journal of corporate social responsibility, 01*, p. p5.

- Dean, M. (2021). *Apple Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability*. Retrieved 05 26, 2022, from thomasnet: <https://www.thomasnet.com/articles/other/apple-csr/>
- Dean, M. (2021). *IKEA Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability*. Retrieved 05 26, 2020, from thomasnet: <https://www.thomasnet.com/articles/other/ikea-csr/>
- Dean, M. (2021). *NIKE Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability*. Retrieved 05 26, 2022, from thomasnet: <https://www.thomasnet.com/articles/other/nike-csr/>
- IKEA.com. (2020). *IKEA Sustainability Report, FY20*.
- Newsroom, A. (2020, January 13). *Apple Launches Major New Racial Equity and Justice Initiative Projects to Challenge Systemic Racism, Advance Racial Equity Nationwide.* "Apple Press Release. Retrieved 05 27, 2022, from Apple Newsroom: <https://www.apple.com/newsroom/2021/01/apple-launches-major-new-racial-equity-and-justice-initiative-projects-to-challenge-systemic-racism-advance-racial>
- Nike.com. (2020). *FY20 NIKE, Inc. Impact Report*.
- p.smith. (2021, 11 01). *Nike's net income worldwide from 2005-2021*. Retrieved 04 15, 2022, from Statista.com: <https://www.statista.com/statistics/241685/net-profit-of-nike-since-2005/>.
- الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث (العدد 16).
- إلهام بوحبيطة، و مريم قطوش. (2020). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة مؤسسة SANIAK ومؤسسة ENPEC). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(العدد 03)، الصفحات 728-734.
- حميد ششوة، و أمين جامعة مخفي. (2016). نحو تبني التنمية المستدامة للحد من الأزمة البيئية. مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة(العدد 04).
- خالدية بن عوالي. (2018). آفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة.مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية.2(2).
- زكية مقري، و شوقي مانع. (2015). أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية باتنة. مجلة الباحث(العدد 15).
- صلاح المبروك، و سائلة المصراي. (2020). دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الميادين للدراسات في العلوم الإنسانية(العدد 03).

طلال زغبة، و محاد عريوة. (2019). أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء في القطاع العمومي بالجزائر دراسة عينة من المجالس الشعبية البلدية-. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير*(العدد 01).

عادل غزال. (2019). *المكتبات ومراكز المعلومات في ظل التنمية المستدامة 2030*. الجزائر: منشورات facelibrary.

علي بايزيد. (2022). التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها ومؤشراتها "حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي". *مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية*. 6(2).

علي بن محكوم، و بدري عبد المجيد. (2019). مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في التنمية المستدامة.. *مجلة مجاميع المعرفة*(العدد02).

علي نعورة وآخرون. (2019). دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ الروبية، *مداخلة في ملتقى دولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية يومي 02 و03 ديسمبر*. الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.

عمر شتاتحة، و رشيدة زواية. (2016). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *الملتقى الدولي حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة*. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

فاطمة أقموم. (2021). أهمية اليقظة الإستراتيجية في إنتهاج المؤسسة لمسار التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *مجلة الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة*(العدد 02).

قويدر شعشوع، و محمد بن علي. (2021). الإعراف الدولي بالحق في التنمية المستدامة. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، المجلد6، (العدد 01)، الصفحات 226-227.

لحسن عطا الله. (2019). أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية على رضا وثقة الزبون بالعلامة التجارية- دراسة حالة شركة condor-. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*(العدد 02).

لزهر العابد. (2019). مجالات المسؤولية البيئية في شركة يونيلفر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.. *مجلة دراسات إقتصادية*(العدد 06)، الصفحات 1-22.

محمد السعيد جوال وآخرون. (2018). العلاقة التكافئية بين المسؤولية الاجتماعية واستراتيجية التنمية المستدامة. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*(العدد 01).

محمد مسعودي وآخرون. (2019). العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي. *مداخلة في ملتقى دولي حول: الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية للدول النامية*. الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.

مراد بواشيرية، و بوبكر نعورة. (2019). دور المواصفة القياسية ISO 26000 في إرساء المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة،مجلة العلوم الإدارية والمالية (العدد 01).

النظام الضريبي المطبق على المؤسسات بالمناطق الصناعية في الجزائر-دراسة للواجبات الضريبية والامتيازات الجبائية-

The tax system applied to enterprises in the industrial zones in Algeria - a study of tax duties and tax privileges -

د. دوة محمد*

¹ جامعة عمارثليجي بالأغواط (الجزائر)، مخبر دراسات التنمية الإقتصادية، m.doua@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/03/28

تاريخ الاستلام: 2202/12/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على النظام الضريبي المطبق على المؤسسات بالمناطق الصناعية في الجزائر، من خلال تقديم اطار نظري للمفاهيم المتعلقة بماهية المناطق الصناعية، أهدافها، الضرائب و الرسوم المطبقة على المؤسسات الاقتصادية بهذه المناطق، بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية الممنوحة، وللوصول إلى النتائج المرجوة قمنا باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي أين خلصنا إلى أن الجزائر اهتمت بالمناطق الصناعية اهتماما كبيرا من خلال سن العديد من القوانين التحفيزية لصالحها كما خصصت مبالغ مالية ضخمة لتطوير هذه المناطق الصناعية.

الكلمات المفتاحية: نظام ضريبي، مناطق صناعية، امتيازات جبائية، مؤسسات اقتصادية

تصنيف JEL: K34؛ O14؛ H2

Abstract:

This study aims to identify the tax system applied to enterprises in the industrial zones in Algeria, by providing a theoretical framework for the concepts related to the nature of the industrial zones, their objectives, taxes and fees applicable to economic enterprises in these zones, in addition to the tax privileges granted, and to reach the desired results we Using the descriptive and analytical approaches, we concluded that Algeria paid great attention to the industrial zones through the enactment of many incentive laws in their favour, and huge sums of money were allocated to the development of these industrial zones.

Keywords: Tax system, industrial zones, tax concessions, economic institutions

Jel Classification Codes; : K34 ;O14; H2

*المؤلف المرسل

1.المقدمة

إن إنشاء وتطوير المناطق الصناعية يحظى بأهمية كبرى من قبل الدول والحكومات نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية راسخة ومتوازنة عبر كل المناطق، تراعي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعمل على أن تكون هذه التنمية المنشودة مستمرة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة. ولأن المناطق الصناعية تتميز بدور حيوي في النسيج الصناعي الذي يعرف في الجزائر ببرنامج إعادة تأهيل حتى يصبح يتمتع بقدرة تنافسية خاصة في ظل الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، والجزائر قد بادرت من جهة إلى القيام بمساعي جادة في إطار الانضباط بمتطلبات التنمية المستدامة، بحيث أدرجتها في العديد من المستويات، كما عملت على تعديل القانون المتعلق بالمناطق الصناعية كمؤشر ذي دلالة على ضرورة إعادة النظر في هذا المجال بما يخدم المتطلبات الجديدة ويساعد على مواجهة التحديات، ولقد برزت فكرة توجيه التنمية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بالمناطق الصناعية ضمن إطار تحقيق وفورات الحجم الممكنة جراء تجميع جهود عديد المؤسسات في حيز مكاني واحد والاستفادة من البنى التحتية ووسائل النقل والمواصلات وتوفير الطاقة وما إلى ذلك.

لهذا نسعى في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام الضريبي المطبق على المؤسسات الاقتصادية الكائنة بالمناطق الصناعية، حيث نتطرق إلى أهم الضرائب والرسوم المفروضة عليها مثل الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة وغيرها، كما نتطرق للواجبات الضريبية والمحاسبية، وخاصة التصريحية منها مثل التصريح بالوجود، التصريح بالأرباح، كشف التسيقات وغيرها من التصريحات، بالإضافة إلى الواجبات المحاسبية الأخرى. وكذا تسليط الضوء على مختلف الامتيازات الجبائية المقدمة للمشاريع الاستثمارية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية.

2.1.اشكالية الدراسة

تبعاً لما سبق ارتأينا صياغة اشكالية الدراسة في التساؤل الآتي :

فيما تتمثل أهم الواجبات والامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية في الجزائر .

كما يمكن صياغة الإشكاليات الفرعية على النحو التالي:

- ما المقصود بالمناطق الصناعية وما هي أهدافها ؟

- ما هي أهم الضرائب و الرسوم التي فرضها النظام الحقيقي على المؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية ؟

- ما هي الواجبات و الامتيازات الجبائية للمؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية ؟

3.1. فرضيات الدراسة

على ضوء الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية يتم وضع الفرضيات التالية:

- هناك اهتمام كبير بالمناطق الصناعية من قبل المشرع الجبائي الجزائري.

- تُساعد الامتيازات الجبائية الممنوحة من قبل المشرع الجبائي الجزائري في تحقيق الأهداف المرجوة من إقامة المناطق الصناعية.

4.1. أهمية الدراسة

أهمية هذا البحث تتلخص في تسليط الضوء حول النظام الضريبي المطبق على مختلف المؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية، سواء كانت مسيرة للمنطقة الصناعية، أو لها مكان بهذه المناطق .

5.1. الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الواجبات الجبائية المفروضة على المؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية ابتداء من التصريح بالنشاط الاقتصادي، و التصريحات الشهرية، و التصريحات السنوية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الامتيازات الجبائية لمختلف المشاريع الاستثمارية بالمناطق الصناعية.

6.1. المنهج المستخدم في الدراسة

لقد تم استخدام المنهج الوصفي عند التطرق لماهية المناطق الصناعية و إلى شركات تسيير مساهمات المناطق الصناعية و شركات التسيير العقاري، و عند التطرق للامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية . كما تم التطرق للمنهج التحليلي عند التطرق لأهم الضرائب و الرسوم المطبقة على المؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية، و إلى الواجبات التصريحية لمختلف المداخل الضريبية للمؤسسات الاقتصادية.

و سنحاول الإحاطة بالجوانب المختلفة للدراسة من خلال المحاور التالية:

- ماهية المناطق الصناعية و أهدافها.
- أهم الضرائب و الرسوم المطبقة على المؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية.
- الواجبات و الامتيازات الجبائية للمؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية.

2. ماهية المناطق الصناعية و أهدافها

هناك مفاهيم عديدة للمناطق الصناعية ،مثل المدن الصناعية أو المدن التجارية ،أو المستوطنة الصناعية ،أو الميدان الصناعي ،أو النطاق الصناعي ،وعموما فإن المناطق الصناعية تعتبر مهمة باعتبارها المكان الذي يوفر للمؤسسات الاقتصادية المكان الملائم و الظروف الملائمة للترقية و التطور الاقتصادي و الازدهار ،و باعتبارها المكان المهم لدعم السياسة الاستثمارية المطبقة من طرف المشرع الجزائري.

1.2. مفهوم المناطق الصناعية

رغم أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريف محدد للمناطق الصناعية ،إلا أن الكثير من الاقتصاديين والقانونيين حاولوا تقديم تعريف للمناطق الصناعية نوجزها على النحو التالي:

تعريف (1): المناطق الصناعية هي تجاور أكثر من منشأة صناعية في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي ، أو بتكامل أفقي ، أو بتكامل خطي (عريوة، 2014، صفحة 213) .

تعريف (2): المناطق الصناعية تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات (بن منصور، 2010، صفحة 8) .

2.2. أنماط المناطق الصناعية

هناك من يرى أن المناطق الصناعية تعتبر نمط من أنماط التوطين الصناعي و هذا الأخير الذي تجسد في أربعة (4) أنماط من التوطين وهي (شايب باشا، 2019، الصفحات 7-8) :

1.2.2. التوطين الصناعي الحضري

هو الذي يتم بجوار التجمعات السكنية الحضرية بغية الاستفادة من مميزات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك تجنباً للتكاليف الاقتصادية، فإتباع سياسة المناطق الصناعية يفرض ذلك لأن مفهوم المناطق الصناعية في حد ذاته يقتضي تواجد عدة وحدات وورشات صناعية. مما لا يمكن أن يستوعبها المجال الريفي.

2.2.2. التوطين الصناعي القضيبي

والذي يقصد به التوطين المركز أو المركزية الصناعية المتواجد في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، مدينة عنابة، ومدينة وهران وبعض المدن الأخرى والتي تعتبر من اختيارات سياسية محضة في الإستراتيجية التنموية الجزائرية بقدر ما تعبر عن عوامل موضوعية بالإمكانات المادية والبشرية كما وكيفا التي لا يمكن أن يتم توطينها إلا في المراكز الحضرية المؤهلة لذلك.

3.2.2 الانتشار الجغرافي للصناعة: وجاء سعيًا لتحقيق أهداف التوازن الجهوي بالاتجاه نحو المناطق الداخلية المحرومة بالخصوص.

4.2.2. سياسة المناطق الصناعية

تعد من السمات الأساسية للتوطين الصناعي في الجزائر، ولقد بلغ عددها مع أواخر الثمانينات ما يزيد عن ثمانين منطقة صناعية، و في سنة 1984 فإن جميع ولايات البلاد تقريبًا ونصف الدوائر يملكون مناطقهم الصناعية وقد استطاعت الجزائر بفضل هذه السياسة امتلاك شبكة عريضة من المناطق الصناعية. كما جاءت هذه الأخيرة استجابة لاعتبارات التهيئة الإقليمية، لاعتبارات اقتصادية واجتماعية ولتخفيف الضغط على المراكز الصناعية الوطنية الكبرى، وقد كان الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية هو الأداة الأساسية لهذه السياسة.

3.2. أهداف إقامة المناطق الصناعية

إن الأهداف الأساسية من إقامة المناطق الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيما يلي: (خبابة، 2012، الصفحات 31-32)

- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها؛
- تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية ومن تركيز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي؛
- توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم؛
- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال و جذب الخبرات العلمية والفنية؛
- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعًا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية؛
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي؛
- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور؛
- توفير المواقع الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية؛
- تجميع المشروعات مما خلق التكامل بين المصانع والمشروعات الإنتاجية؛
- تطبيق المواصفات و المعايير الدولية المتعلقة بالبيئة؛
- تحقيق الوفورات الخارجية للمصانع التي تنشأ فيها، وإذا كانت المصانع تتفاوت من حيث مقدار الوفورات الخارجية و الداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة فإنه من الطبيعي أنها

تتشابه من حيث مقدار الوفورات (الخارجية والداخلية) التي تحققها بفعل وجودها داخل منطقة صناعية واحدة و من الطبيعي أن يرافق تركيز الصناعات في مكان ما تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية وتحقيق لمكاسب جماعية ما كان لها أن تتحقق وهي منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية ،ومن هذه الوفورات التي تحققها المصانع داخل المناطق الصناعية وفورات النقل الناجمة عن الوفورات في تكاليف النقل لتجميع المؤسسات الصناعية في موقع واحد و الوفورات الداخلية الكبيرة الناجمة عن تحول هذه الصناعات إلى مدينة صناعية و الوفورات الخارجية الثابتة الناجمة عن إمكانية توسع المصنع وتطويره داخل المنطقة، وكذلك الوفورات الخارجية الناجمة عن تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي بفعل نمو صناعات متنوعة في مكان واحد هو المنطقة الصناعية.

4.2. شركات تسيير مساهمات المناطق الصناعية وشركات التسيير العقاري

من أجل تحسين تسيير المناطق الصناعية وبغية تطهير العقار الصناعي بصفة عامة، تم إنشاء

أربع شركات لتسيير مساهمة الدولة وهي:

- شركة تسيير مساهمات الدولة للمناطق الصناعية بالغرب (SGP/ ZI Ouest)؛

- شركة تسيير مساهمات الدولة للمناطق الصناعية بالوسط (SGP/ ZI Centre)؛

- شركة تسيير مساهمات الدولة للمناطق الصناعية بالشرق (SGP/ ZI Est)؛

- شركة تسيير مساهمات الدولة للمناطق الصناعية بالجنوب (SGP/ ZI Sud).

أما من حيث الطبيعة القانونية لهذه الشركات تعتبر هذه الأخيرة شركات مساهمة حسب القوانين السارية المفعول لاسيما:

- أحكام الأمر 95/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم؛

- أحكام القانون رقم 30/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية؛

- أحكام الأمر 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتضمن المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها و خصوصتها؛

- أحكام المرسوم التنفيذي رقم 283/04 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن الشكل الخاص لهيئات إدارة وتسيير المؤسسات العمومية والاقتصادية.

و تقوم شركات تسيير مساهمات الدولة للمناطق الصناعية بما يلي:

- السير في إجراءات تحويل الإطار القانوني لمؤسسات تسيير المناطق الصناعية إلى شركات مساهمة؛

- التسيير لحساب الدولة، العقار الصناعي داخل المناطق الصناعية، وتكوين حافطة عقارية للدولة؛

- التكفل بتسيير حافظات الدولة من أراضي داخل المناطق الصناعية؛

- استعمال كل الوسائل والإجراءات القانونية المتوفرة لتحقيق ذلك وهذا حسب اختصاصها الإقليمي، وطبقا لأحكام القانون التجاري؛

- تحديد شروط و كفاءات منح الامتياز لاستغلال الأراضي داخل المناطق الصناعية في إطار أحكام القانون رقم 30/90 المتضمن الأملاك الوطنية.

أما على المستوى المحلي فتتولى شركات التسيير العقاري (SGI) ، تحت إشراف شركات تسيير مساهمات الدولة على الخصوص بـ :

- القيام بالتسيير المادي للأموال العقارية التي يعهد بها لها؛

- إنشاء وتحديث بنك معلومات خاص بالعقارات المتوفرة مع تحديد مختلف شروط و كفاءات شغل هذه الأراضي؛

- إقامة علاقات تعاقدية مع المتعاملين داخل المناطق الصناعية لاسيما لضمان تسيير الأجزاء المشاعة والمشاركة؛

- إجراء فحص وتقييم المناطق الصناعية مع تسيير الشبكات المشتركة و الفضاءات المشتركة لها.

3.أهم الضرائب و الرسوم المطبقة على المؤسسات بالمناطق الصناعية

إن المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها بالمناطق الصناعية بما فيها المؤسسات المسيرة لهذه المناطق الهامة تخضع لمجموعة من الضرائب و الرسوم ، نذكر منها ما يلي:

1.3.الضريبة على الدخل الإجمالي

نصت المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2022 على أنه: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتُفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، و يعفي من هاته الضريبة الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي الصافي أو يقل عن 240.000 دج ، في حين تخضع المدخيل التي تتجاوز هذا المبلغ إلى الضريبة التصاعدية نسبتها الدنيا 23 % وأقصاها 35 % ، كما يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المدخيل الصافية للأصناف التالية (المديرية العامة للضرائب، 2022، صفحة 2) :

- الأرباح المهنية ؛

- عائدات المستثمرات الفلاحية؛

- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية و غير المبنية؛

- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛

- المرتبات و الأجور و المعاشات و الرىوع العمرية،

- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية و الحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

2.3.الضريبة على إرباح الشركات: نصت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الروم المماثلة لسنة 2022 على أنه : تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المدخيل التي تحققها الشركات و غيرها

من الأشخاص المعنويين، وتسمى هذه بالضريبة على أرباح الشركات، حيث أن الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات من أيا كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة بما في ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الاستغلال أو في نهايته (المديرية العامة للضرائب، 2022، صفحة 47)، كما يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات وفق المادة 50 من نفس القانون المذكور أعلاه بـ:

- 19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛

- 23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية و الري، وكذا الأنشطة السياحية و الحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛

- 26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

3.3. الرسم على المنتوجات البترولية

و هو رسم يؤسس لصالح ميزانية الدولة ويطبق هذا الرسم على منتوج البتزين الخالي من الرصاص (1.700 دج/ هكتلتر) و غاز اويل (900 دج/ هكتلتر) (المديرية العامة للضرائب، 2022، صفحة 24).

4.4. الرسم على النشاط المهني

يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية و التجارية (BIC) أو الضريبة على أرباح الشركات، و يقصد برقم الأعمال ، مبلغ العمليات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه، غير أنه تستثنى العمليات التي تنجزها وحدات من نفس المؤسسة فيما بينها، من مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني، أما بالنسبة لوحدات مؤسسات الأشغال العمومية و البناء، يتكون رقم الأعمال من مبلغ مقبوضات السنة المالية (المديرية العامة للضرائب، 2022، صفحة 82)، كما يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بنسبة 1.5 % ، غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3 % فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

5.3. الرسم العقاري :هذا الرسم مقنن بموجب المواد من المادة 248 إلى 262 ، يطبق الرسم العقاري على الملكيات المبنية و غير المبنية و الأراضي الأخرى ، و عموما تخضع كل الملكيات المبنية المستغلة للرسم العقاري الذي معدله 3 % وللمعدل 7 % في حالة الملكيات المبنية الشاغرة ، و عموما يُفرض هذا الرسم على العناصر التالية (المديرية العامة للضرائب، 2022، صفحة 89):

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص و المواد أو لتخزين المنتوجات؛

- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية و الموانئ ومحطات السكك الحديدية و محطات الطرقات بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات و ورشات للصيانة؛

- أراضي البنابات بجميع أنواعها و القطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها و لا يمكن الاستغناء عنها؛

- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل.

أما الملكيات غير المبنية فتخضع للرسم العقاري الذي نسبته 5 % عندما تكون مساحة الأرض أقل أو تساوي 500 م² ، 7 % عندما تكون مساحة الأرض تفوق 500 م² و تقل أو تساوي 1.000 م² ، 10 % عندما تفوق مساحة الأرض 1.000 م² و 3 % بالنسبة للأراضي الفلاحية و تخضع على الخصوص لهذا الرسم العناصر التالية (المديرية العامة للضرائب، 2022، صفحة 94) :

- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير ، بما فيها الأراضي قيد التعمير غير الخاضعة لحد الآن للرسم العقاري للملكيات المبنية؛

- المحاجر و مواقع استخراج الرمل و المناجم في الهواء الطلق؛

- مناجم ملح و السبخات؛

- الأراضي الفلاحية.

6.2. رسم التطهير

نصت المادة 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2022 على أنه يؤسس رسم التطهير لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية و هو رسم سنوي يفرض على كل الملكيات المبنية (المديرية العامة للضرائب، 2021، صفحة 59)، و يؤسس باسم المالك أو المنتفع ، و يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية. (المديرية العامة للضرائب، 2022، صفحة 59) و يحدد مبلغ الرسم كما يأتي (المديرية العامة للضرائب ، 2021 ، صفحة 97):

- 2.000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛

- 10.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛

- 18.000 دج على كل أرض مهيأة للتخميم و المقطورات؛

- 80.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف أعلاه.

7.3. الرسم على القيمة المضافة

يعتبر الرسم على القيمة المضافة بمثابة ضريبة على الاستهلاك أو الإنفاق بالدرجة الأولى ، إذ تطال السلع والخدمات بما فيها السلع المستوردة و هي تُطبق في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع بنسبة

معينة من قيمته، بحيث تحسم في مرحلة الضريبة المدفوعة في المرحلة التي سبقتها، الأمر الذي يجعلها من الضرائب غير التراكمية كما هو الحال اليوم مع الضرائب العادية على المبيعات ، أي أن الرسم على القيمة المضافة يخص العمليات ذات الطابع الصناعي و التجاري و الحرفي أو الحر ، و عليه تقصى من المجال التطبيقي للرسم على القيمة المضافة العمليات ذات الطابع الفلاحي أو لها طابع الخدمة العمومية غير التجارية ، كما يعتبر ضريبة يتحملها آخر مستهلك ، غير أنها تحصل بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للرسم ، و في حالة خضوع الشخص للرسم على القيمة المضافة بإمكانه الخصم من الرسم الذي يطلبه من عملائه و الذي يكون محرر في فاتورة من طرف مموليه أو الذي يدفعه عند الاستيراد ، و في الأخير لا يدفع هذا الشخص إلى الخزينة سوى الفارق بين الرسم المحصل من العملاء و الرسم المدفوع للممولين ، مع الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كان مبلغ الرسم المدفوع بأعلى قيمة تفوق قيمة الرسم المستحق ، هنالك قرض ضريبي يمكن للخاضع للرسم استرجاعه.

مع الإشارة إلى أن الرسم على القيمة المضافة مقنن بالمواد من 01 إلى 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال ، حيث نصت المادة 2 من قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2022 على أن الرسم على القيمة المضافة مستحق وجوبا على الآتي :

- المبيعات و التسليمات التي يقوم بها المنتجون ؛
- الأشغال العقارية ؛

- المبيعات و التسليمات على الحال الأصلي ، من المنتوجات أو البضائع الخاضعة للضريبة و المستوردة و المنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين ؛
- المبيعات التي يقوم به تجار الجملة .

أما العمليات الخاضعة للضريبة اختياريا فيشار إليها في المادة 3 من قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2022 ، حيث يمنح الاختيار للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم ، اعتبارا لقيامهم بتسليمات موجهة للتصدير ، للشركات البترولية ، للمكلفين بالرسم الآخرين و للمؤسسات التي تستفيد من نظام المشتريات بالإعفاء، وعليه يمكن طلب الاختيار في أي وقت من السنة و تمارس حسب تصريح بسيط من الشخص المعني الذي يبعث داخل ظرف موصى عليه لدى الإدارة الضريبية التابعة لمكان فرض الضريبة ، حيث يصبح الاختيار نافذا اعتبارا من اليوم الأول الذي يلي الشهر الذي يكتب فيه هذا الاختيار .

مع الإشارة إلى أن الرسم على القيمة المضافة مُحدد حاليا بمعدلين هما:

- معدل مخفض: 9%: يطبق على المنتوجات و الخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب المخطط الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017، صفحة 13).

- معدل عادي: 19% : يطبق على العمليات، الخدمات و المنتوجات غير الخاضعة للمعدل المخفض بـ 09%.

8.3. الرسم الداخلي على الاستهلاك: هذا الرسم يتكون من حصة ثابتة و معدل نسبي يطبق على عدة منتوجات مثل: المنتوجات التبغية كالسجائر و التبغ الأسود، و التبغ الأشقر، و السيجار، و تبغ التدخين (بما فيها الشيشة)، و تبغ للنشق و المضغ، بالإضافة إلى الكبريت و القداحات... الخ (المديرية العامة للضرائب، 2022، صفحة 19).

4.1. الالتزامات و الامتيازات الجبائية للمؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية
هناك العديد من الالتزامات و الامتيازات الجبائية للمؤسسات الاقتصادية بالمناطق الصناعية نذكر منها على الخصوص الآتي :

1.4. الالتزامات الجبائية : تحتل الضرائب مكانة متميزة وأهمية كبيرة في التشريعات المالية لما لها من نتائج ايجابية لا يستهان بها في دعم الموازنة العامة باعتبارها إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية للدولة ، بالإضافة إلى ما تحققه من أهداف في مختلف المجالات ، كما تعتبر الضرائب في كثير من دول العالم من أهم مصادر الإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة لتحقيق تنمية شاملة في مختلف الأصعدة والمجالات، وانطلاقا من تلك الأهمية تسعى الإدارة الضريبية إلى نشر كافة القوانين الضريبية وجعلها في متناول الجميع ، بما في ذلك القرارات اللاتحوية والتعليمات التفصيلية الصادرة و الخاصة بتنفيذ نصوص وأحكام هذه القوانين ، والهادفة في مجملها إلى تعريف دافعي الضرائب بالحقوق والالتزامات القانونية المناطة بهم .

1.1.4. أهم الالتزامات الجبائية في التشريع الجبائي الجزائري

تتضمن الالتزامات الجبائية في النظام الضريبي الجزائري على الخصوص التصريحات الضريبية و الدفاتر المحاسبية .

1.1.1.4. التصريحات الضريبية :على المكلفين بالضريبة أن يكتبوا في الأجل القانونية عددا من التصريحات المنصوص عليها في النظام الضريبي الجزائري و المتمثلة على الخصوص في الآتي :

1.1.1.1.4. التصريح بالوجود: يجب (DGI) (Direction Generale Des Impots)، 2013، صفحة 6) على المكلف (طبيعي أو معنوي) أن يقدم في الأيام الثلاثين الأولى من بداية نشاطه إلى إدارة الضرائب تصريحا مطابقا للنموذج الذي تقدمه بحيث يجب أن يحتوي هذا التصريح على الأسماء والألقاب، العنوان التجاري، العنوان بالجزائر و خارج الجزائر إذا تعلق الأمر بأشخاص معنويين يحملون الجنسية الأجنبية، كما يجب تدعيم التصريح بنسخة مطابقة لعقد أو عقود الدراسات أو الأشغال التي يتولى هؤلاء الأشخاص الأجانب إنجازها بالجزائر، وتعاقب (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2022، صفحة 75) المؤسسة التي لم تقدم تصريحها بالوجود بدفع غرامة جبائية محددة بـ 30.000 دج، وهذا دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

2.1.1.1.4. التصريح الدوري : يتضمن التصريح الدوري كل من التصريح الشهري و التصريح الفصلي (الثلاثي) ، حيث يجب أن يُكتب التصريح الشهري خاصة من طرف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي (المؤسسات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات (IBS) والمؤسسات الفردية أو مؤسسات الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ، بحيث يقدم التصريح لإدارة الضرائب خلال 20 يوما الموالية للشهر المصرح به ، و تجدر الإشارة إلى أن التصريح الدوري يتضمن مجموعة من المعلومات من أهمها: رقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني (TAP)، رقم الأعمال الخاضع للرسم على القيمة المضافة (TVA)، التسبيقات على الحساب للضريبة على أرباح الشركات، حق الطابع ، الضريبة على الدخل الإجمالي لصنف الرواتب والأجور... الخ.

3.1.1.1.4. التصريح السنوي : حيث يتضمن التصريح السنوي الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و يخص (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2022، صفحة 47) كل الشركات مهما كان شكلها و غرضها باستثناء شركات الأشخاص، إلا إذا اختارت الخضوع لهذا النوع من الضرائب، و يتعين على هاته الشركات أن تكتب قبل الفاتح من شهر ماي من كل سنة لدى إدارة الضرائب الموجودة بمكان مقر الشركة أو الإقامة الرئيسية لها، تصريحاً بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة، حيث يجب أن يتضمن هذا التصريح على الميزانية الجبائية التي توضح مبلغ رقم الأعمال، رقم التسجيل التجاري، اسم و عناوين المحاسبين المكلفين بمسك محاسباتهم، وبالإضافة إلى كل هذا، فإن المكلفين ملزمون كذلك بعرض كل من مستخلصات الحسابات الخاصة بعمليات المحاسبة، كما تحددها القوانين و الأنظمة المعمول بها ولاسيما تقديم ملخص عن حساب النتائج و كشف للمصاريف العامة و كذا الإهتلاكات المالية المطبقة وكشف للمدفوعات الخاصة بالرسم على النشاط المهني.

أما التصريح السنوي فيخص الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الحقيقي و الذين يمارسون نشاط البيع و الشراء أو تقديم الخدمات عندما يتجاوز رقم الأعمال السنوي 8.000.000 دج، كما يخص هذا التصريح نشاط البيع بالجملة، محطات تقديم الخدمات ، وفي هذا الإطار و فيما يخص العمليات المنجزة حسب شروط البيع بالجملة يجب دعم التصريح بجدول يتضمن المعلومات الآتية عن كل زبون (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2022، صفحة 86): رقم التعريف الجبائي (NIF)، الاسم و اللقب أو الاسم التجاري، العنوان الصحيح للزبون، مبلغ العمليات المحققة و مبلغ الرسم على القيمة المفوترة، رقم التسجيل في السجل التجاري ورقم المادة الخاضعة .

والمكلف ملزم بتقديم التصريح السنوي مرفقا بجدول الزبائن يوم (30) أفريل كأخر أجل من كل سنة لدى إدارة الضرائب الموجودة بمكان مقر المكلف أو الإقامة الرئيسية له حيث يتضمن هذا التصريح الميزانية الجبائية بالإضافة إلي جدول الزبائن و الخاص بالعمليات التي تتم بالجملة. أما بالنسبة للتصريح السنوي فيخص الأشخاص الطبيعيون الخاضعون لنظام الضريبة الوحيدة الجزائرية و الذين يمارسون نشاط البيع و الشراء أو تقديم الخدمات عندما لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي (8.000.000 دج).

4.1.1.1.4. التصريح بالريح أو الدخل الخاص بالمؤسسات الأجنبية غير المقيمة

تُلزم بتقديم هذا التصريح (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2022، صفحة 63) المؤسسات الأجنبية التي تمارس نشاطا مؤقتا بالجزائر و التي لا تتوفر على إقامة مهنية دائمة على الأكثر (30) أفريل من كل سنة، و يجب أن يرفق التصريح بكشف مفصل للمبالغ التي دفعتها المؤسسة للغير، لقاء أشغال المقاوله من الباطن و أشغال الدراسات و تأجير العتاد أو المستخدمين، و مختلف أجور الكراء و المساعدة التقنية ، كما تكون هاته المؤسسات ملزمة كذلك بتقديم التصريح بالوجود المذكور سابقا.

5.1.1.1.4. تصريحات الأتعاب

في إطار ممارسة نشاط صناعي ، تجاري أو غير تجاري و في حالة الدفع للغير تكون المؤسسة ملزمة بدفع الاقتطاعات المستحقة (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2022، صفحة 43) على الرواتب و الأجور عن شهر معين ، خلال العشرين (20) يوما الأولى التي تلي الشهر أو الثلاثي، إلى صندوق قابض الضرائب المختلفة ، غير أنه يتوجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة ، دفع المبالغ المستحقة خلال العشرين (20) يوما الأولى من الشهر الذي يلي الثلاثي المدني الذي أجريت خلاله الاقتطاعات.

6.1.1.1.4. التصريح في حالة التنازل ، التوقف أو الوفاة

- فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي و في حالة التنازل أو التوقف لكل أو جزء من النشاط ، يكتب تصريح إجمالي للمداخيل و كذا تصريح خاص بمدخول النشاط، و هذا خلال (10) أيام من تاريخ التنازل أو التوقف (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2022، صفحة 72)، أما في حالة وفاة المكلف يكون ذوي حقوق المتوفى ملزمين باكتتاب كل من التصريح الإجمالي و التصريح الخاص بمدخول النشاط الممارس و هذا خلال 06 أشهر ابتداء من تاريخ الوفاة.

- فيما يخص الضريبة علي أرباح الشركات فالمكلفين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات ملزمين خلال (10) أيام من تاريخ التنازل أو التوقف عن النشاط باكتتاب تصريح التنازل أو التوقف بمقر المصالح الجبائية التابعين لها.

-فيما يخص الرسم على النشاط المهني وفي حالة التنازل أو توقف المؤسسة جزئيا أو كليا يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح المهنية إيداع تصريح خاص بالرسم على النشاط المهني لدى المصالح الجبائية التابعين لها و هذا في أجل لا يتجاوز عشرة (10) أيام.

-فيما يخص الضريبة الجزافية الوحيدة فيتم اكتتاب التصريح الخاص بالتوقف خلال(10) أيام ابتداء من تاريخ شطب السجل التجاري.

و تجدر الإشارة إلى أنه يتعين على المكلفين بالضريبة الممارسين لنشاط صناعي أو تجاري أو مهني أو حرفي ذكر رقم تعريفهم الجبائي في كل الوثائق المتعلقة بنشاطهم (التصريحات الجبائية ، الوثائق المحاسبية ... إلخ) ، حيث يترتب عن عدم احترام هذا الالتزام توقيف :

- تسليم مستخرج الجدول؛

- تسليم مختلف شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛

- منح التأجيلات القانونية ، لدفع الحقوق و الرسوم؛

- اكتتاب آجال الدفعات.

- التخفيضات المنصوص عليها في المادتين (219) و (219 مكرر) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022 و المتعلقة بتخفيضات الرسم على النشاط المهني (25 %)، (30 %)، (50 %) و (75 %) بالنسبة لرقم الأعمال غير المحقق نقدا.

كما تُطبق هذه التدابير أيضا في حالة تقديم معلومات ناقصة تستعمل في إعداد بطاقة التعريف الجبائي.

2.1.4. (الالتزامات التمويلية) دفع الضريبة

الالتزام بدين الضريبة يقع على كل من تحققت له الواقعة المنشئة لدين الضريبة، وان على التشريع الضريبي، أن يراعي وهو بصدد تحصيل دين الضريبة أكثر الطرق ملاءمة لطبيعة مصدر الدخل وتحقيق قاعدة الاقتصاد في الجباية، ويقع الاختلاف بين نظامي التحصيل المباشر والتحصيـل غير المباشر للضريبة ، في أن المكلف بنظام التحصيل المباشر يلتزم بدفع الضريبة مباشرة إلى الجهة الضريبية المختصة، أما في نظام التحصيل غير المباشر للضريبة فإنه يمكن فرضه على كل من المدين (دافع الإيراد) و المكلف المتحقق له الإيراد.

1.2.1.4. فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي

توجد ثلاثة كفاءات لدفع الضريبة على الدخل الإجمالي وهي نظام التسبقات على الحساب ، نظام الاقتراع من المصدر وفرض الضريبة المؤقت .

-نظام التسبقات على الحساب : عندما يكون مبلغ الضريبة المستحق للسنة السابقة يتجاوز (1.500 دج) ، ففي هاته الحالة يمكن التسديد باستخدام الأقساط الجزئية وفق المواعيد التالية:

- التسبيق الأول : من 02/20 حتى 03/20

- التسبيق الثاني : من 05/20 حتى 06/20

أما رصيد التصفية فيستحق في 20 ماي من السنة ن+1 كأخر أجل و فيما يخص مبلغ كل تسبيق فيساوي 30 % من الضريبة المفروضة في السنة السابقة، و قد يسمح للمكلف بعدم تسديد الأقساط و هذا في الحالتين التاليتين : إذا توقع المكلف بأن التسبقات التي دُفعت لسنة أكبر أو تساوي من السنة المعنية بدفع التسبقات لها ، ففي هاته الحالة يجب على المكلف تقديم طلب لقاوض الضرائب قبل (15) يوم من موعد تسديد القسط، وإذا توقع المكلف بأن دخله السنوي غير خاضع أو الضريبة المقابلة لهذا الدخل أقل أو تساوي (1.500 دج) ففي هاته الحالة يجب على المكلف تقديم طلب لرئيس المركز يطلب منه إعفائه من تسديد الأقساط.

و في الحالتين السابقتين ، و إذا اتضح عدم صحة التوقع أي المبلغ الواجب تسديده أكبر من التوقع يعاقب المكلف بـ 10 % من المبلغ غير المدفوع.

-نظام الاقتراع من المصدر: المداخل التابعة لضريبة الدخل الإجمالي و الخاضعة لنظام الاقتراع من المصدر هي : الرواتب و الأجور المدفوعة من طرف المستخدم، الأرباح غير التجارية مثل المبالغ المدفوعة لمؤسسات أجنبية فردية ليس لها إقامة مهنية في الجزائر مقابل تقديم خدمات و مداخل رؤوس الأموال المنقولة.

2.1.4.2. فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات : طريقة تسديد الضريبة على أرباح الشركات تتمثل أساسا من التسديد العفوي (الذاتي) مع وجود طريقة الاقتراع من المصدر ، و الضريبة على أرباح الشركات تحسب و تدفع من طرف المكلف نفسه، بحيث يسدد من جهة الأقساط الثلاثة و من جهة أخرى رصيد التصفية، و عليه التسديد باستخدام التسديدات التلقائية يكون وفق المواعيد التالية:

- التسديد الأول : من 02/20 حتى 03/20

- التسديد الثاني : من 05/20 حتى 06/20

- التسديد الثالث : من 10/20 حتى 11/20

أما رصيد التصفية فيتم دفعه بواسطة جدول اشعار بالدفع في أجل أقصاه 20 من الشهر الذي يلي يوم تسليم التصريح السنوي (20 ماي من السنة ن +1 كأخر أجل)، وفيما يخص مبلغ كل تسبيق فيساوي 30 % من الضريبة المفروضة في السنة السابقة.

وفيما يخص نظام الاقتطاع من المصدر فالأرباح الخاضعة لهذا الاقتطاع فهي : المداخل المحققة من طرف المؤسسات الأجنبية ويتم الاقتطاع من طرف المتعامل الإقتصادي الجزائري خلال كل تسديد لفائدة المؤسسة الأجنبية ومداخل الأموال المنقولة.

3.1.4.2.3. فيما يخص الرسم على النشاط المهني (TAP): يخضع المكلف لتسديد الرسم على النشاط المهني عندما يكون رقم الأعمال الخاضع أو الإيرادات المهنية للسنة السابقة تتجاوز الحدود التالية : انتاج ، بيع و شراء (رقم الأعمال الخاضع أكبر من 80.000 دج)، خدمات (المقبوضات أكبر من 50.000 دج) و المهنة الحرة (إيرادات مهنية خامة أكبر من 15.000 دج)، حيث يُحسب مبلغ الدفع على أساس قسط رقم الأعمال الخاضع للرسم أو الإيرادات المهنية الخام، شهريا أو فصليا، حسب دورية الدفوعات، حيث يتم الدفع الأول خلال العشرين (20) يوما الأولى من الشهر الذي يلي الفترة التي فاق خلالها رقم الأعمال الخاضع للضريبة مبلغ 80.000 دج أو 50.000 دج، حسب الحالة، أو 15.000 دج بالنسبة للإيرادات المهنية الخامة ، ويحسب على أساس مجموع رقم الأعمال الخاضع للرسم أو الإيرادات المهنية الخامة المحققة خلال هذه الفترة

3.1.4.3. الالتزامات المحاسبية

ركز التشريع الضريبي على بعض التزامات المكلفين من بينها وجوب مسك دفاتر و سجلات محاسبية منتظمة يقيدون فيها أول بأول قيمة تعاملاتهم اليومية، بيعا و شراء و كذا مختلف العمليات الأخرى و احتفاظهم بهذه الدفاتر و السجلات مدة معينة كذلك، فإذا أرادت الإدارة الضريبية التأكد من صدق ما جاء بتصريحات المكلفين، كان سبيلها إلى ذلك هو التأكد من مطابقتها لما ورد بدفاترهم و سجلاتهم .

ومن هنا كان الالتزام بإمسك دفاتر و سجلات محاسبية منتظمة من الالتزامات الأولية التي يلتزم بها المكلفون فور ممارسة أي نشاط، ولو لم يمارسوا أي تعاملات ضريبية، كما أن انتظام الدفاتر و السجلات يعني إمسكها طبقا للقواعد الفنية المعترف بها في مجال المحاسبة، حيث تنص المادة 9 من القانون التجاري على أن (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (ج.ج.د.ش) ، 2022، صفحة 12): " كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر لليومية، يُقيد فيه يوما بيوم عمليات المقاول أو أن يُراجع على الأقل نتائج هذه العمليات شهريا بشرط أن يحتفظ في هذه الحالة بكافة الوثائق التي يمكن معها مراجعة

تلك العمليات يوميا"، ويجب عليه أيضا أن يُجري سنويا جردا لعناصر أصول و خصوم مقاولته، وأن يقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية و حساب النتائج، و تُنسخ بعد ذلك هذه الميزانية و حساب النتائج في دفتر الجرد.

كما يتم إمساك كل من دفتر اليومية و دفتر الجرد بحسب التاريخ و بدون ترك بياض او تغيير من أي نوع كان أو نقل إلى الهامش، و ترقيم صفحات كل من الدفترين و يوقع عليهما من طرف قاضي المحكمة حسب الإجراء المعتاد بالإضافة إلى كل هذا نصت المادة (12) من نفس القانون أن تحفظ هاته الدفاتر و المستندات لمدة عشر سنوات، تُرتب و تُحفظ المراسلات الواردة، و تُنسخ الرسائل الموجهة طيلة نفس المدة.

2.4. الامتيازات الجبائية

هناك امتيازات جبائية كثيرة نذكر منها على الخصوص الآتي:

1.2.4. المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

إن أهم هذه المزايا تتمثل فيما يلي: بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا التالية :

1.1.2.4. في مرحلة الإنجاز

من أهم المزايا نذكر الآتي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 20169، الصفحات 19-20):

-الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

-الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمن حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، و تطبيق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛

-تخفيض نسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز المستثمر؛

-الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.

2.1.2.4. مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر معاينة تعدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة ثلاث (03) سنوات ، يستفيد المشروع من المزايا الآتية:

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

-تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

2.2.4. المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل

بالإضافة إلى المزايا السابقة الواردة في مرحلة الإنجاز و مرحلة الاستغلال ، ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة سابقا من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال ، على الأكثر.

3.2.4. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني ، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة ، وتبرم الوكالة هذه الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار .
وتتضمن المزايا الاستثنائية ، على ما يأتي:

-تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في السابق ، لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات؛
-منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية و الجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي ، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز ، للمدة المتفق عليها.
ويؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم ، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ولمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات .
-تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ، حسب أحكام الفقرة أعلاه ، وذلك وفق الكيفيات المحددة في المادة 43 وما يليها من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

5.الخاتمة

إن التنمية المستدامة تستند على البعد الاجتماعي و البعد الاقتصادي و البعد البيئي و البعد السياسي ، و مهام تحقيق هذه الأبعاد أُسند لمختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وخاصة المناطق الصناعية، كما أن إقامة المناطق الصناعية تعتبر أماكن تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية وثقافية ، حيث لعبت هذه المناطق دورا كبيرا في تطور الصناعة في الجزائر باعتبارها من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي.

والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى ضرورة الاهتمام بهذه المناطق ، حيث زاد الوعي بدور المناطق الصناعية في مجال تطوير وتنمية المؤسسات الاقتصادية ، لذلك سعت الجزائر إلى دعم إنشاء وتحديث المناطق الصناعية وتوجيهها نحو المناطق الداخلية و المحلية الأقل نموا ، وفي هذا السياق قامت الجزائر بتسطير عدة برامج لدعم المناطق الصناعية ، حيث خصصت فقط للبرنامج الاستشراقي لهذه المناطق للفترة 2011-2017 ما يقدر بأكثر من مائتين مليار دينار جزائري لإنشاء وتطوير المناطق الصناعية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصبح مواكبة للتطورات العالمية.

مع الإشارة إلى أن الاهتمام بالمناطق الصناعية يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية و المستدامة ، و هذا بحد ذاته يساهم في تطوير المؤسسات الاقتصادية ، و هذا بدوره يساهم في تمويل الخزينة العمومية و تعظيم حصيلة الإيرادات العامة للدولة ، لذلك تم التطرق للنظام الجبائي المطبق على المؤسسات الاقتصادية ، سواء كانت مسيرة للمناطق الصناعية أو لها مكان بهذه المناطق.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر ما يلي:

- أن للمناطق الصناعية دور مهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المسطرة.
- الجزائر اهتمت بالمناطق الصناعية اهتماما ملحوظا ، وخصصت مبالغ مالية ضخمة لتطويرها.
- أسند المشرع الجزائري مهام تسيير المناطق الصناعية إلى شركات تسيير مساهمات المناطق الصناعية وشركات التسيير العقاري ، و ذلك من أجل تحسين تسيير هذه المناطق.
- المؤسسات الاقتصادية المهمة تخضع للنظام الضريبي الحقيقي.
- هناك ضرائب تفرض على أرباح المؤسسات الاقتصادية ، مثل الضريبة على أرباح الشركات ، و الضريبة على الدخل الإجمالي.
- هناك رسوم تفرض على أرقام الأعمال المحققة ، مثل الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة.
- المؤسسات الاقتصادية مطالبة بالتصريح ببداية النشاط (التصريح بالوجود) خلال ثلاثون يوما من بداية النشاط و إلا تعرضت للعقوبة.

- المؤسسات الاقتصادية مطالبة باكتتاب التصريح السنوي (الميزانية الجبائية) قبل أول ماي من كل سنة بمبلغ الريج الخاضع للضريبة .
 - على المؤسسات الاقتصادية في حالة التنازل أو شطب النشاط و التوقف ،إيداع التصريح الخاص بهذا التنازل أو التوقف لدى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مقر المكلف و هذا في أجل لا يتجاوز عشرة (10) أيام ،وتصفي كامل نشاطها و تدفع مستحقاتها.
 - على المؤسسات الاقتصادية أن تمسك محاسبة طبقا للقوانين و الأنظمة المعمول بها كالقانون التجاري و النظام المحاسبي المالي و علمها الاحتفاظ بالدفاتر و الوثائق المحاسبية التي تعدها لمدة عشرة (10) سنوات.
 - هناك عدة مزايا منحها المشرع الجزائري للمؤسسات الاقتصادية و المشاريع الاستثمارية التي تتبناها ،حيث أن هناك مزايا منحت لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة ،كما أن هناك مزايا إضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل،بالإضافة إلى المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.
- و مما سبق نقترح الآتي:
- يجب على الجزائر مواصلة دعم المناطق الاقتصادية و تهيئة البنية التحتية لها؛
 - يجب التصدي لكل مظاهر الغش و التهرب الضريبي التي تؤثر على المداخل الضريبية ،و تؤثر على فعالية الامتيازات الجبائية و الأهداف المرجوة منها؛
 - يجب دعم الجبائية العادية بدل الجبائية البترولية لأنها متذبذبة و غير مستقرة؛
 - يجب تشجيع المؤسسات الاقتصادية على التصريح بمدخلها بالطريقة الالكترونية ،و ذلك من أجل تقليص التكاليف .

المراجع

1. Direction Generale Des Impots (DGI). (2013). *Calendrier Fiscal « Déclaration Fiscal, Pénalités d'Assiette, Paiement Des Impôts Et Taxes, Pénalités De Recouvrement »*. Algérie: Imprimerie Officielle.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (ج.ج.د.ش). (2022). *(القانون التجاري ، 2022 ،* المادة 9. الجزائر: المطبعة الرسمية.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2007). *الجريدة الرسمية العدد 74 ، الصادرة بتاريخ: 25 /11/ 2007، قانون رقم (07-11) المؤرخ في 25 /11/ 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي ،المادة: 20 . الجزائر: المطبعة الرسمية.*
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (20169). *الجريدة الرسمية العدد: 46 الصادرة بتاريخ 03 أوت سنة 2016، قانون رقم 09-16 مؤرخ في 03 أوت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار ، المادة: 12. الجزائر: المطبعة الرسمية.*
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2017). *الجريدة الرسمية العدد: 77 ، الصادرة بتاريخ: 29/12/2016، قانون رقم 16 - 14 المؤرخ في 28/12/2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017 ، المادة: 27 . الجزائر: المطبعة الرسمية.*
6. المديرية العامة للضرائب . (2021). *قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المادة: 195 . الجزائر: المطبعة الرسمية .*
7. المديرية العامة للضرائب . (2021). *قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المادة: 263 مكرر2 . الجزائر: المطبعة الرسمية.*
8. المديرية العامة للضرائب . (2021). *قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المادة: 151 . الجزائر: المطبعة الرسمية .*
9. المديرية العامة للضرائب . (2021). *قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المادة: 152 . الجزائر: المطبعة الرسمية .*
10. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض. (2022). *(قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022 ، المادة 1-136 الجزائر :لمطبعة الرسمية.*
11. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض. (2022). *(قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022 ، المادة 1-224 الجزائر :المطبعة الرسمية.*
12. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض. (2022). *(قانون الضرائب المباشرة ورسوم المماثلة لسنة 2022 ، المادة 162 الجزائر :المطبعة الرسمية.*
13. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض. (2022). *(الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة 2022 . الجزائر:المطبعة الرسمية.*

14. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض. (2022). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022 ، المادة 129 الجزائر: المطبعة الرسمية.
15. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض. (2022). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022، المادة 194-1 الجزائر: المطبعة الرسمية.
16. المديرية العامة للضرائب. (2021). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المادة: 263 . الجزائر: المطبعة الرسمية.
17. المديرية العامة للضرائب. (2021). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المادة: 183. الجزائر: المطبعة الرسمية.
18. المديرية العامة للضرائب. (2021). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المادة: 152 . الجزائر: المطبعة الرسمية.
19. المديرية العامة للضرائب. (2022). (قانون الرسوم على رقم الأعمال 2022 المادة: 28. الجزائر: المطبعة الرسمية.
20. المديرية العامة للضرائب. (2022). (قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2022، المادة: 25. الجزائر:، المطبعة الرسمية.
21. المديرية العامة للضرائب. (2022). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2022 ، المادة :02. الجزائر: المطبعة الرسمية.
22. المديرية العامة للضرائب. (2022). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2022 المادة :135. الجزائر: المطبعة الرسمية.
23. المديرية العامة للضرائب. (2022). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022 ، المادة: 217. الجزائر: المطبعة الرسمية.
24. المديرية العامة للضرائب. (2022). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022، المادة :248. الجزائر: المطبعة الرسمية.
25. المديرية العامة للضرائب. (2022). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2022 ، المادة: 261. الجزائر: المطبعة الرسمية.

26. المديرية العامة للضرائب. (2022). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2022 ، المادة: 263 مكرر. الجزائر: المطبعة الرسمية.
27. صهيب خبابة. (2012). دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر. مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة . الجزائر، سطيف: جامعة سطيف1 ، ، 2011-2012 .
28. كريمة شايب باشا. (2019). الإطار القانوني للعقار الصناعي في الجزائر. الجزائر: دار بلقيس ، دار البيضاء.
29. موسى بن منصور. (17 و 18 ماي، 2010). موسى بن منصور، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية . اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر، دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريج. برج بوعريج، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: المركز الجامعي البشيرالإبراهيمي.
30. نصيرة عريوة. (ديسمبر، 2014). دور استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة ، دراسة حالة المناطق الصناعية (المسيلة ، برج بوعريج ، سطيف) . مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الثاني.

تقييم برامج عصرنه نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر في ظل احتمالية تطبيق متطلّبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل

Evaluation of the programs of modernization of the banking control and supervision system of the Bank of Algeria in light of the possibility of applying the banking governance requirements of the Basel Committee

د. كحلة عبد الغني*¹

¹ جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، kahela.abdelghani@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/03/28

تاريخ الاستلام: 2022/12/31

ملخص:

أصدرت لجنة بازل مقررات تتضمن متطلبات وعوامل يقوم عليها نظام الحوكمة في المؤسسات المصرفية، حيث باتت معظم الدول تركز عليها وتعمل بمقتضاها وفق أفضل الممارسات الدولية من أجل التخفيف من المخاطر المحتملة أو تجنبها حفاظاً على سلامة انظمتها المصرفية. لهذا تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل مؤشرات النسب المالية لتقييم برامج عصرنه نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر في ظل تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل، حيث شكلت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في مجال الرقابة المصرفية وثقافة جديدة في إدارة المخاطر المصرفية. الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، نظام الرقابة المصرفية والاشراف المصرفي، مؤشرات النسب المالية.

تصنيف G21:JEL

Abstract:

The Basel Committee lunched decisions about the requirements and factors of governance system in banking institutions. Therefore, the majority of these countries adopt these requirements to preserve the integrity of their banking systems.

This paper aims to analyze indicators of financial ratios to evaluate the programs of modernization of the banking control and supervision system approved by the Bank of Algeria in light of the application of the banking governance requirements of the Basel Committee, as the latter constituted a major development in the field of banking supervision and a new culture in banking risk management, especially with Increasing financial crises in many countries and the accompanying collapse of banking institutions.

Keywords: *Banking governance, banking control system and banking supervision, financial ratios indicators.*

Jel Classification Codes: G21

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

نظرا لتزايد الأزمات المالية في العديد من الدول وما رافقها من انهيار مؤسسات مصرفية ذات سمعة وانتشار دوليين، جاءت مقررات اتفاقية لجنة بازل لتطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي، حيث شكلت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في مجال الرقابة المصرفية وثقافة جديدة في إدارة المخاطر المصرفية.

وعليه كان لزاما على الجزائر أن تباشر إلى إصلاح نظامها المصرفي والمالي بما يتماشى وطبيعة الأنظمة الاقتصادية العالمية واتجاه العولمة للتكيف مع مقررات الحوكمة المصرفية للجنة بازل، لا سيما التدابير الجديدة والمستوحاة من المعايير الدولية، والمتمثلة اساسا في الأمر رقم 04-10 المتعلق بالنقد والقرض، النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية والتعليم رقم 14-01 التي جاءت بنظم الملاءة المصرفية، هذه التدابير التي انبثق عنها برامج لعصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر من اجل تحليل ومتابعة مؤشرات النسب المالية لأنظمة الصلابة المصرفية على البنوك، والتي تهدف إلى كشف المخاطر التي تهدد النشاط البنكي والعمل على سلامته واستقراره.

من خلال ما سبق، فان إشكالية البحث يمكن طرحها في التساؤل التالي:

ماهي وضعية مؤشرات تقييم الأداء المالي لبرامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي

لبنك الجزائر على البنوك في ظل احتمالية تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي متطلبات الحوكمة المصرفية التي جاءت بها لجنة بازل وعوامل تطبيقها؟
- ما هي برامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر؟
- ما هي وضعية مؤشرات النسب المالية لتقييم اداء نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر لأجل سلامة واستقرار القطاع المصرفي في الجزائر؟

ولمحاولة الاجابة على اشكالية البحث انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تهدف متطلبات الحوكمة المصرفية التي جاءت بها لجنة بازل إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الازمات المالية وحتى التنبؤ بحدوثها لتجنبها مستقبلا؛
- إن تطبيق برامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر تهدف الى تعزيز الإطار الاحترازي للقطاع المصرفي كما هو موصى عليه في متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل؛

- ان تحليل مؤشرات النسب المالية للبنوك يؤدي الى تقييم وضعيه برامج عصرنه نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر من اجل تشخيص مدى سلامة الوضعيه الماليه والاقتصاديه للقطاع المصرفي في الجزائر.

كما أن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث تكمن فيما يلي:

- تطوير عوامل تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري لتتوافق مع متطلبات لجنة بازل للحوكمة المصرفية؛

- تبيان مدى اهتمام بنك الجزائر في المحافظة على سلامة وصلابة القطاع المصرفي من خلال تطبيقه لمعدلات التنظيم الاحترازي وكذا برامج عصرنه نظام الرقابة والاشراف المصرفي على البنوك؛

- تحليل اهم المؤشرات والنسب الماليه المطبقة في بنك الجزائر من اجل تشخيص الوضعيه الماليه والاقتصاديه للقطاع المصرفي في الجزائر.

وفي محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث واختبار الفرضيات، سوف نعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي بدءاً بمعرفة محتوى متطلبات الحوكمة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل وعوامل تطبيقها، مروراً باستعراض معدلات التنظيم الاحترازي وكذا برامج نموذجية من اجل عصرنه نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر، وصولاً في الأخير الى تحليل اهم المؤشرات والنسب الماليه المطبقة في هذا الاخير من اجل تشخيص وتقييم الوضعيه الماليه والاقتصاديه للقطاع المصرفي في الجزائر.

ومن اجل انجاز هذه البحث، ارتأينا أن نقدم هذ البحث في ثلاث (03) محاور:

أولاً- متطلبات وعوامل تطبيق الحوكمة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل؛

ثانياً- معدلات وبرامج نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر؛

ثالثاً- تحليل مؤشرات النسب الماليه لتقييم نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر.

2. متطلبات وعوامل تطبيق الحوكمة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل:

قبل الخوض في محتوى متطلبات الحوكمة المصرفية، لابد من الاشارة مبدياً الى ماهية هذه

الحوكمة وأهميتها.

1.2 ماهية الحوكمة المصرفية:

من اجل الإلمام بماهية الحوكمة المصرفية سنتكلم عن مفهومها، فضلاً عن اهمية تطبيقها في

النظام المصرفي

1.1.2 مفهوم الحوكمة المصرفية:

لا يخرج مفهوم الحوكمة المصرفية في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات، حيث يذهب بعضهم إلى اعتماد تسمية حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية بحوكمة الشركات في القطاع المصرفي أو حوكمة الشركات في المصارف، وإن التعاريف التي نوردها أدناه، ما هي إلى تعابير عن وحدة المفهوم في مختلف المؤسسات المالية وغير المالية لكن بصيغ لفظية مختلفة (الربيعي و راضي حمد، 2011، صفحة 29) حيث هناك عدة تعاريف للحوكمة المصرفية نذكر منها:

- الحوكمة المصرفية هي الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا، أعمال وقضايا ومعاملات المصرف، ويوضح هذا الأسلوب كيف يتم وضع أهداف المصرف، عمليات المصرف اليومية والأساسية، الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين، حماية مصالح المودعين، وضع نشاطات وسلوك المصرف جنبا إلى جنب مع توقعاته وأهدافه المسطرة والذي سيعمل بأسلوب سليم للوصول إلى ذلك؛ (Sebastian, 22-23 may 2007, p. 03)

- تشمل الحوكمة من المنظور المصرفي الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدّد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل، حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين؛ (سليمان محمد مصطفى، 2009، صفحة 282)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تلخيص مفهوم الحوكمة المصرفية على انها النظام الذي تتمّ بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها من أجل تحقيق غاياتها، وبالتالي فهي النظام الذي يتعامل المصرف بموجبه مع مصادر رؤوس أموال المساهمين والمستثمرين المؤسسين لوضع الخطط والسياسات التي تضمن حسن التنفيذ من خلال التقيد بتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح ووضع الأنظمة المناسبة والفعالة للتدقيق والرقابة الداخلية، وهذا يتم كله في اطار مجموعة القواعد واللوائح القانونية، المحاسبية، المالية والاقتصادية التي توجّه وتحكم الإدارة في أداء عملها.

2.1.2 أهمية الحوكمة في المصارف:

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث ان إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين البنوك، وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل، هذا الأمر الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع حجم المخاطر على

مستوى القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة المصرفية لديها أهمية واسعة، وتكون المراقبة أكثر تشددا على مستوى المصارف حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، وبالتالي لا بد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية (خوني و فكرون، 06-07 ماي 2012، صفحة 08)، فضلا على ان تزايد أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية يرجع لسببين أساسيين هما: (معراج و حديدي، 06-07 ماي 2012، صفحة 12)

- خضوع القطاع المصرفي عالميا ومحليا لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المؤسسات، وحتى تستطيع المؤسسات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لا بد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية مثل معايير بازل وما حملته من ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال؛
- يعتبر القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول، لذا تعدّ المصارف من أشد القطاعات الحساسة للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية.

كما تظهر أهمية الحوكمة المصرفية كذلك من خلال كونها نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف حيث أنها تمثل عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في المصارف مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي لها.

2.2 متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل وعوامل تطبيقها:

تقوم لجنة بازل بمراجعة متطلبات الحوكمة المصرفية الصادرة عنها دوريا حتى تتأكد هذه اللجنة من استمرار صلة هذه المتطلبات في إطار الحوكمة المصرفية ومدى أهميتها من قبل المصارف والمشرفين عليها، فضلا عن ضمان تنفيذ فعال لهذه المتطلبات من خلال وضع عوامل تعزيز لخلق بيئة داعمة لتطبيق الحوكمة المصرفية حسب مقدرات لجنة بازل.

1.2.2 متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل:

تناولت الأوراق الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل في مجملها متطلبات لازمة للحوكمة المصرفية، وهذه المتطلبات تتمثل في النقاط التالية: (الربيعي وراضي حمد، 2011، الصفحات 82-83)

- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومدقي الحسابات؛
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛

- مراقبة خاصة للمخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المصرف؛

- توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير؛

- استراتيجية المصرف المعدّة جيداً التي بموجها يمكن قياس نجاح المصرف الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛

- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفياً للموافقات المطلوبة من الأفراد لمجلس الإدارة.

2.2.2 عوامل تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل:

هناك مجموعة من العوامل الأساسية التي يجب توافرها لدعم التطبيق السليم لمتطلبات

الحوكمة داخل الجهاز المصرفي، والمتمثلة فيما يلي: (بنك الاسكندرية، 2003، الصفحات 10-11)

- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية؛

- ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا؛

- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون بها؛

- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة؛

- تعزيز دور السلطات الرقابية؛

- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمتطلبات التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية؛

- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة المصرف وأهدافه واستراتيجيته والبيئة المحيطة؛

- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في المصرف.

3. معدّلات وبرامج نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر: في سياق تعزيز

الإطار الاحترافي والمتمثل في اعتماده في نهاية سنة 2014 في إطار المقاربة النموذجية لبازل2، وكذا

تعزير المتطلبات من الأموال الخاصة القاعدية من خلال إنشاء وسادة الأمان كما هو موصى به في
معايير بازل3.

في هذا الصدد، تم التركيز في سنة 2016 على تعميق وتقييم ظروف تطبيق القواعد والمعايير
التنظيمية المنبثقة من إعادة صياغة الإطار الاحترازي (معدلات التنظيم الاحترازي المطبقة في البنوك
الجزائرية)، وكذا من خلال إدراج التعديلات اللازمة على عمليات الرقابة في ظل عصرنه نظام الرقابة
وكذا مهام الاشراف المصرفي من طرف بنك الجزائر بتطبيق مجموعة من برامج السلامة المصرفية.

1.3 معدلات التنظيم الاحترازي المطبقة في البنوك الجزائرية:

تطبق البنوك التجارية في الجزائر المعدلات الاحترازية التالية:

1.1.3 رأس المال الأدنى:

بصدور النظام رقم 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك
والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والذي ألغى أحكام النظام رقم 01-04 المؤرخ في 04 مارس 2004،
أصبحت قاعدة رأس المال الأدنى للبنوك التجارية تساوي عشرين (20) مليار دينار جزائري، ومبلغ ستة
(06) ملايين وخمسمائة (500) مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة دون أن يقل
هذا المبلغ عن 50% من حجم الأموال الخاصة. (بنك الجزائر، المادتين 71-72 من النظام رقم 03-18،
04 نوفمبر 2018).

2.1.3 نسبة تغطية المخاطر (نسبة الملاءة):

تم الاعتماد في احتساب نسبة تغطية المخاطر وهي عبارة عن العلاقة التي تربط بين الأموال
الخاصة والمخاطر المرجحة على نفس المعادلة لاتفاقية بازل الأولى:

صافي الأموال الخاصة

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{صافي الأموال الخاصة}}{\text{المخاطر المرجحة}} \leq 8\%$$

وتتفق نسبة الملاءة للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر بشكل عام مع متطلبات التنظيم
الحذر، فقد بلغت هذه النسبة في نهاية عام 2009 ما متوسطه 21,78%، حيث قدرت بـ 19,10%
بالنسبة للبنوك العمومية، و35,26% بالنسبة للبنوك الخاصة مقابل 16,54% في عام 2008، أين
قدّرت بـ 15,97% للبنوك العمومية و20,24% للبنوك الخاصة. (Banque d'Algérie،

Juillet 2010, pp. 103-104)

3.1.3 نسبة تقسيم المخاطر:

تعتبر عملية تقسيم المخاطرة وتوزيعها إحدى الطرق المتبعة من طرف البنوك للتقليل من احتمالات المخاطر التي قد تؤدي إلى الإفلاس، وتهدف هذه النسبة إلى تحديد سقف العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية للبنك والتزاماته على أهم مدينيه فرديا أو جماعيا، وتحدّد قواعد الحذر المطبقة في الجزائر نوعين من تقسيم المخاطر يتوجب على كل بنك ومؤسسة مالية احترامهما كما يلي:

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر الناتجة عن عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ صافي الأموال الخاصة، حيث حددت المادة (2) من التعلية 74-94 الصادرة بتاريخ 1994/11/29 المتعلقة بتثبيت قواعد الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية نسبة 25% لمجموع المخاطر التي تتعرض لها عمليات البنوك والمؤسسات المالية مع زبون واحد أو مجموعة من الزبائن، بحيث لا تتجاوز هذه النسبة مبلغ الأموال الخاصة لدى البنك، ويتم الوصول إليها على مراحل بدءا بـ 40% ابتداء من 01 جانفي 1992 ثم 30% ابتداء من 01 جانفي 1993 لنصل الى 25% ابتداء من 01 جانفي 1995 وفق ما يلي:

$$\text{نسبة المخاطر} = \frac{\text{المخاطر الناتجة عن المستفيد}}{\text{صافي الأموال الخاصة}} \geq 25\%$$

كما تتعلق المخاطر الناتجة عن الزبون بمخاطر الميزانية وتلك خارج الميزانية، ويؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية للمخاطر تتمثل في ضعف نسبة الملاءة بـ 16%؛ (دريس، 2006/2007، صفحة 116)

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب عملياته مع المستفيدين الذي تحصل كل واحد منهم على قروض تتجاوز نسبة 15% من صافي الأموال الخاصة بحيث لا يجب أن تفوق عشر (10) مرات صافي الأموال الخاصة للبنك.

4.1.3 نسبة الأموال الخاصة والمصادر الدائمة: تعتبر هذه النسبة من القواعد الاحترازية الحديثة النشأة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، إذ لم يتم اعتمادها إلا مع نهاية عام 2004، واصبحت واجبة التطبيق بعد مرور مرحلة انتقالية من عام 2004 إلى عام 2006، وقد حدّد النظام رقم 04-04 المؤرخ في 19 جويلية 2004 النسبة المسماة "معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة" والذي يجب على

البنوك التقييد به بغرض الإبقاء على نوع من التوازن بين استخداماتها والموارد الطويلة الأجل بالعملية الوطنية، ويتم حساب هذا المعامل كما يلي:

$$\geq 25\% \frac{\text{الأموال الخاصة والشبيهة + الموارد طويلة الأجل}}{\text{صافي العقارات + سندات المساهمة وسندات الفروع + سندات المساهمة + الاستحقاقات}} \\ \text{العديمة الأداء أو المشكوك في تحصيلها + القيم المنقولة غير المدرجة في قائمة الأوراق}$$

5.1.3 مستوى الالتزام الممنوحة للمساهمين والمدراء:

لقد سمح قانون النقد والقرض 90-10 للبنوك أن تمنح قروضا لمديريها وللمساهمين فيها شريطة أن لا يتعدى مجموع هذه القروض 20% من أموالها الخاصة، على أن تخضع هذه القروض للترخيص المنصوص عليه في نص المادة (627) من قانون التجارة، كما يجب أن يسبق الترخيص منح القروض. (بنك الجزائر، المادة 44 قانون 90-10 ، 1990)

6.1.3 الاحتياطات الإجبارية:

حسب المادة (93) من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك احتياطيا والتي تودع لديه حسابا مجمدا ينتج فوائد أو لا ينتجها حيث يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض أنواع هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية، وبصدور التعليمات رقم 04-10 في 15 ديسمبر 2010 المعدلة والمتمة للتعليمات رقم 02-04 تم رفع معدل الاحتياطي الإلزامي إلى 9%، ويتم العمل بهذا المعدل ابتداء من تاريخ صدور هذه التعليمات.

7.1.3 الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة التكميلية:

يشترط أن لا تدرج الأموال الخاصة التكميلية عند حساب الأموال الخاصة إلا في حدود مبلغ الأموال الخاصة الأساسية (أي لا يمكن أن تكون أكبر منها)، كما أن الأموال الخاصة التكميلية الناتجة عن إصدار سندات أو عن الاقتراض لا يمكن أن تدرج في حساب الأموال الخاصة التكميلية إلا في حدود 50% من مبلغ الأموال الخاصة الأساسية.

8.1.3 تصنيف الالتزامات (عناصر خارج الميزانية):

يتم تصنيف الالتزامات خارج الميزانية (ما عدا الالتزامات المرتبطة بسعر الفائدة وسعر الصرف) إلى أربع (04) فئات (الفئة الأولى: خطر مرتفع، الفئة الثانية: خطر متوسط، الفئة الثالثة: خطر معتدل والفئة الرابعة: خطر ضعيف)، أما الالتزامات غير الواردة ضمن هذه الفئات فيتم تصنيفها من طرف البنك وفقا لخصائصها المشابهة لإحدى الفئات الأربع، وفي حالة الشك يتم استشارة اللجنة المصرفية، وهذا طبقا للتعليمية رقم 74-94 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية في البنوك.

9.1.3 الالتزامات خارج الميزانية:

بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية فإن حساب المخاطر المرجحة يتم من خلال تصنيف الالتزامات إلى أربعة (04) أصناف وهذا بموجب التعليمية رقم 74-94 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية في البنوك، وهذا ما يوضحه الجدول 1 (انظر الملاحق)، وتجدر الإشارة حسب هذا الأخير إلى أن خطر سعر الفائدة وسعر الصرف لم يتم أخذهما بعين الاعتبار في حساب ترجيح المخاطر، ويتوقف الحساب فقط على خطر المدين (خطر الائتمان) في نظام الترجيح.

2.3 برامج عصرنه نظام الرقابة والإشراف المصرفي المعتمد من طرف بنك الجزائر:

في إطار المهمة المسندة لبنك الجزائر في مجال الرقابة المصرفية لأجل الاستقرار المالي في اطار تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل وفقا للأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، قام بنك الجزائر ابتداء من سنة 2016 ببرامج عصرنه تهدف إلى تعزيز قدراته في التحليل والكشف عن مواطن الضعف النظامية في القطاع المصرفي، وتقييم ظروف تطبيق القواعد والمعايير التنظيمية من خلال إدراج التعديلات اللازمة على عمليات الرقابة في ظل عصرنه مهام الرقابة المصرفية من طرف بنك الجزائر بتطبيق مجموعة من برامج الرقابة والسلامة المصرفية وهذا تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2:

1.2.3 برنامج نموذج التوقعات المالية:

في إطار عصرنه الرقابة المصرفية لبنك لجزائر، تم في سبتمبر 2012 إبرام عقد مساعدة تقنية مع البنك الدولي يتضمن اقتناء وانشاء نموذج معلوماتي متكامل وديناميكي لإدارة اختبارات قدرة المؤسسات المصرفية على تحمل الضغوط (المخاطر المصرفية) يحمل اسم "نموذج التوقعات المالية"، حيث تم في سنة 2016 تحقيق أولى تمارين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وذلك بهدف تقييم سيولة وملاءة المصارف وفقا لنوعين: نوع قاعدي ونوع متقدم لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، اين أجريت هذه الاختبارات على مستوى مصرفين على امتداد ثلاث (03) سنوات، حيث أنجزت هذه

الاختبارات وفق نموذج فردي واستعمال انماط مستوحاة من التطورات التاريخية لسلاسل من البيانات لكل من المصرفين، كما يسمح التطبيق العملي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط وفق سيناريو قاعدي باكتشاف نقاط الضعف المتعلقة بمخاطر السيولة والملاءة للمؤسسات المصرفية الخاضعة للاختبار، في حين يبقى دخولها حيز الانطلاق بصفة كاملة مرهوناً بتصميم سيناريوهات اقتصادية كلية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط. (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 111)

2.2.3 نموذج البرنامج المعلوماتي (SYNOBA):

سعيًا لتطوير التطبيق المتعلق بطريقة CAMEL (نظام التقييم المصرفي الأمريكي) تم تطوير نموذج البرنامج المعلوماتي SYNOBA، حيث يندرج هذا المشروع في إطار إرساء نظام تنقيط مصرفي جزائري يهدف إلى جمع كل التقارير المحاسبية والاحترازية الواردة من المصارف والمؤسسات المالية في نطاق تناسقي والتشغيل الآلي لرقابتهم بغية التأكد من اتساق مختلف التقارير وتعميم البيانات الصادرة وفقا لمتطلبات هيئة الاشراف المصرفية بهدف مقارنة أشغال الإشراف بالمتطلبات الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي تنص عليها لجنة بازل، حيث عمل بنك الجزائر على مواصلة جهود عصرنة الأدوات الخاصة بمراقبة القطاع المصرفي، وتمحورت أعمال تطوير أدوات الرقابة بالمساعدة التقنية للبنك الدولي حول تطوير نظام متكامل لاختبار القدرة على تحمل الضغوط، وذلك باستخدام منهجية طورها صندوق النقد الدولي بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي والخزينة الأمريكية، حيث تركزت هذه المنهجية على نظام توقعات مالية واختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي، حيث يندرج هذا المشروع المسمى SYNOBA في إطار مواصلة إقامة نظام التَّنْقِيط المصرفي الجزائري والذي شُرع فيه منذ سنة 2012. (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 112)

4. تحليل مؤشرات النسب المالية لنظام الرقابة المصرفية في بنك الجزائر:

سنحاول في هذا المحور تبين وضعية مؤشرات الرقابة المصرفية للقطاع المصرفي خلال سنوات فترة الدراسة (2012 – 2018) بالاعتماد على مؤشرات صندوق النقد الدولي والتي يصرح بها بنك الجزائر لهذه المؤسسة المالية، وكذا مؤشرات النسب المالية التي يعتمد عليها نظام الرقابة والاشراف المصرفي الجزائري (طريقة التنقيط المصرفي) باعتبار ان النسب المالية تزود الأطراف المعنية بالتحليل لفهم أفضل لظروف البنك، وأهم هذه النسب هي: الربحية، السيولة، الأمان، (جعفر الخطاب، 2009، صفحة 154) يضاف إليها نسب رأس المال، لا سيما مؤشرات النسب المالية التي يعتمد عليها

صندوق النقد الدولي في تحليل القطاع المصرفي. (Fonds Monétaire International (FMI), 2006, p. 02) وهذا ما يوضحه الشكل 1 (انظر الملاحق).

وعليه، سنحاول من خلال هذه الدراسة التكلّم على أهم المؤشرات المالية التي يراها بنك الجزائر ملائمة في تقييم نظام الرقابة لبنك الجزائر من اجل سلامة القطاع المصرفي في إطار متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل.

1.4 مؤشر كفاية رأس المال للبنوك:

يُعتبر مؤشر نسب الملاءة الإجمالية للمصارف من اهم مؤشرات سلامة النظام المصرفي، حيث تم تعزيزها من قبل بنك الجزائر وذلك من خلال تطبيق التعليملة (04-08) (بنك الجزائر، 23 ديسمبر 2012، صفحة 15)، وهذا ما يوضحه الجدول 2 والشكل 2 (انظر الملاحق).

حسب الجدول والشكل السابقين بلغت نسب الملاءة الإجمالية للبنوك مستوى مرتفعا في سنة 2019 بنسبة 23,62%، ولكنه سرعان ما عرفت تدهورا مع باقي السنوات الموالية، ليسجل أدنى مستوى له سنة 2016 بنسبة 15,98%، الا انه سرعان ما عرفت هذه النسبة تحسنا نوعيا في السنتين المواليتين لتسجل سنة 2018 قيمة مقدارها 18,90%.

إلا أن هذه النسبة تبقى جيدة كونها أعلى بكثير مما هو منصوص عليه من المعايير الدنيا الموصي بها في إطار لجنة بازل3 والتي تساوي 08%، باعتبار معدل ملاءة المصارف في نهاية 2016 بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية بلغت 16,4%، في حين بلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 18.9% (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 96)

2.4 مؤشر حجم السيولة: يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، وعنصر السيولة أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع البنوك في مشكلات فشلها في الوفاء بالتزاماتها، فإذا واجه البنك مشكلات معقدة في تدني جودة أصوله فإنه يصاب بالخسائر مما ينعكس بدوره على المؤشرات العامة للسلامة المصرفية، خصوصا أنه أثبتت الدراسات الاقتصادية على أن معظم الأزمات المصرفية سببها الرئيسي في السيولة (بوخلخال، 2012، صفحة 12)، والجدول 3 والشكل 3 (انظر الملاحق) يوضّحان تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012-2017):

حيث يشير الجدول والشكل السابقين الى أن حدوث انخفاض محسوس في حجم السيولة مع انخفاض فائض حجم الودائع من طرف البنوك مقارنة بالقروض الموزعة، لا سيما مع نهاية سنة 2014 حيث انتقل حجم السيولة لهذه الاخيرة من 2614.6 مليار دينار جزائري إلى 16865.5 مليار دينار

جزائري في نهاية سنة 2015، لتبلغ 848.5 مليار دينار جزائري في نهاية 2016، لتستقر حجم السيولة في السداسي الأول من سنة 2017 وتعرف تحسنا نوعيا حيث بلغت 1273 مليار دينار جزائري نهاية شهر جوان لهذه السنة.

وإذا كانت حجم السيولة البنكية قد انخفضت خلال سنتي 2015 و2016 متأثرة بالعجز المرتفع لميزان المدفوعات وبالتالي انخفاض الودائع البنكية، فإن استقرارها خلال السداسي الأول من 2017 يتوافق مع عودة عمليات إعادة تمويل البنوك من طرف بنك الجزائر والمتمثلة في عمليات إعادة الخصم (أوت 2016)، وعمليات السوق المفتوحة ذات آجال استحقاق مختلفة ابتداء من مارس 2017. (بنك الجزائر، 2017، صفحة 7)

3.4 مؤشر مردودية البنوك:

لمعرفة مردودية وهامش الربح للبنوك الجزائرية سيتم الاعتماد على تطور نسب المؤشرات التي يوضحهما الجدول 4 والشكل 4 (انظر الملاحق).

من خلال الجدول والشكلين السابقين يتبين بقاء نسبة مردودية المصارف جيدة لسنة 2020، بالرغم من الانخفاض الطفيف لمردودية الأموال الخاصة لذات السنة مقارنة بالمعدلات المسجلة في سنتي 2018 و2019 على التوالي، حيث في سنة 2020 بلغ معدل مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) نسبة 18,04% في حين بلغ نفس المعدل نسبة 20,38% و23,55% لسنتي 2019 و2018 على التوالي، اما مردودية الأصول (العائد على الأصول) فقد بلغت النسبة 1,83% لسنتي 2020 و2019 في مقابل نسبة 1,98% لسنة 2018.

ويرجع التراجع في معدل مردودية الأموال الخاصة للمصارف العمومية عن الارتفاع الأقوى لمتوسط الأموال الخاصة مقارنة بارتفاع النتائج بسبب تكلفة إعادة التمويل المعدومة من قبل والتي تضاف إلى تكاليف المصارف، ويُفسر ارتفاع النتائج الذي يتماشى مع ارتفاع الأصول للاستقرار النسبي لعائدها على الأصول، وفي المقابل بقيت معدلات مردودية الأموال الخاصة ومردودية أصول المصارف الخاصة مستقرة نسبيا خلال السنتين الأخيرتين لتتخفض في سنة 2017 بسبب ارتفاع متوسط أصولها الخاصة بـ 6,1% وارتفاع متوسط أصولها بـ 6%. (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 22)

4.4 مؤشرا نجاعة السياسة الائتمانية: من اجل ضبط حجم السيولة وتفاذي انعكاساتها التضخمية على الاقتصاد وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني عوض الإفراط في منح قروض غير مجدية للاقتصاد،

فانه لابد من دراسة مؤشري نجاعة السياسة الائتمانية والتي يمكن تلخيصهما وفق الجدول 5 والشكل 5 (انظر الملاحق).

فمن خلال الجدول والشكل السابقين، يُترجم الاتجاه التصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل بانخفاض نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول إلى 24.08% لسنة 2016 مقارنة بـ 27.17% و 37.96% لسنتي 2015 و 2014 على التوالي، وكذا انخفاض نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل والتي انتقلت بـ 59,84% لسنة 2016 مقارنة بـ 61.64% و 82.06% لسنتي 2015 و 2014 على التوالي، والذي يمثل مؤشر حجم الودائع لأجل على حجم القروض والذي يبيّن مدى اعتماد البنوك على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة منها لتمويل نشاطها الائتماني بحيث اذا سجلت هذه النسبة معدلا أقل من (01) فانه يظهر لجوء البنوك إلى الودائع الجارية في منح الائتمان.

لكن ونظرا لهيمنة البنوك العمومية على المنظومة البنكية في الجزائر بنسبة تفوق 90% فلا يمكن الحكم على نجاعة السياسة الائتمانية في الجزائر من عدمها.

5. خاتمة:

نظرا لتطور السوق المصرفية العالمية وكذا التأثير بما أصدرته لجنة بازل من قرارات في اطار متطلبات تطبيق الحوكمة المصرفية كنتيجة لتزايد الأزمات المالية في العديد من الدول وما رافقها من انهيار لمؤسسات مصرفية دولية، فقد جاءت هذه الدراسة لتبيان مدى اهتمام بنك الجزائر بمتطلبات تطبيق الحوكمة المصرفية للجنة بازل من اجل المحافظة على سلامة وصلابة القطاع المصرفي لا سيما مع بداية سنة 2016 اين تم ادخال معدلات التنظيم الاحترازي وكذا برامج نموذجية من اجل عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي على البنوك، فضلا عن تقييم هذا الاخير من خلال تحليل اهم المؤشرات والنسب المالية المطبقة فيه من اجل تشخيص الوضعية المالية والاقتصادية للقطاع المصرفي في الجزائر.

وعليه فان نتائج هذه الدراسة والتي يمكن من خلالها الاجابة على اشكالية الموضوع، فيمكن القول عموما ان مؤشرات النسب المالية للقطاع المصرفي في الجزائر مقبولة، بدليل ان القطاع المصرفي باقٍ على متانته عموما بحكم انه لم يتضرر كثيرا بالأزمات المالية الراهنة بدءا بالأزمة المالية العالمية ومرورا بالأزمة النفطية، ولكن مازال يفتقر هذا القطاع الى جودة الاصول من خلال عوائد هذا الاخير باعتبار ان البنوك العمومية تهيمن على القطاع المصرفي بنسبة كبيرة، مما قد ينجّر الى سوء تطبيق الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري بصفة عامة، وايضا سوء تطبيق متطلبات الحوكمة

المصرفية التي ميّزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر بصفة خاصة بصفته المشرف والرقيب على البنوك الأخرى.

ومن خلال ما جاء في هذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها، ومن اجل تطوير عوامل تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري لتتوافق مع متطلبات لجنة بازل للحوكمة المصرفية، وذلك من خلال ضرورة إيجاد بيئة داعمة للحوكمة بإعداد ميثاق خاص بالحوكمة في البنوك الجزائرية، لهذا يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذا البحث على النحو التالي:

- ضرورة تحلّي سلطة الرقابة لبنك الجزائر في الجزائر بنوع من الصرامة والحزم في إخضاع البنوك إلى متطلبات تطبيق الحوكمة المصرفية للجنة بازل، فصياغة الأحكام لا يُسقط المسؤولية وإنما تمام أدائها والامتثال الكامل لها، لذلك ينبغي منح صلاحيات أوسع للسلطات الرقابية لمكافحة التجاوزات دون عرقلة كفاءة الجهاز المصرفي؛
- يجب أن يكون هناك إصلاح مستمر للنظام المصرفي الجزائري لاسيما نظام الرقابة المصرفية لبنك الجزائر من أجل مساندة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، خاصة وأن القطاع المصرفي شديد التقلّب مما يزيد من توقعات تعرّض البنوك لمختلف المخاطر؛
- ضرورة توفير نظام متطور للاتصالات لجمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت الملائم وتحليلها لاتخاذ قرارات سليمة ووضع تصور شامل للأوضاع داخل الجهاز المصرفي، فالتكنولوجيا المتطورة تعتبر محورا حاسما في نجاح العمل المصرفي ككل للتكيف مع متطلبات لجنة بازل للحوكمة المصرفية؛
- ضرورة استناد البنوك التجارية في الجزائر على تصنيفات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية المعترف بها دوليا حتى تتمكن من التكيف مع معايير اتفاقية بازل الداعمة للحوكمة المصرفية؛
- العمل على تشجيع البنوك التجارية في الجزائر على عقد دورات تدريبية منتظمة بهدف تعريف المحاسبين بطرق قياس المخاطر التي وردت في لجنة بازل، وكيفية استخدامها لتقدير الخسائر المتوقعة لمخاطر الائتمان من اجل تحقيق فعال للحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري.

Bibliographie

1. *Banque d'Algérie. (Juillet 2010). Rapport annuel 2009: Evolution Economique et Monetaire en Algerie. Alger.*
2. *Fonds Monétaire International (FMI). (2006). Indicateurs de solidité financière: guide d'établissement. Washington: Financial institutions.*
3. *Sebastian, M. (22-23 may 2007). International and Mena wide trends and developments in bank acorporategovernance. Riyadh: The institute of banking- IFC: Corporate governance for banks in Saudi Arabia forum.*
4. *بنك الاسكندرية. (2003). دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي. مصر: النشرة الاقتصادية.*
5. *بنك الجزائر. (04 نوفمبر 2018). المادتين 71-72 من النظام رقم 03-18. المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. الجزائر.*
6. *بنك الجزائر. (14 04, 1990). المادة 44 قانون 90-10. المتعلق بالقرض والنقد. الجزائر.*
7. *بنك الجزائر. (2017). التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017. الجزائر. تاريخ الاسترداد 20 09, 2022، من:*
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletindeconjoncture_1ersemestre2017ar.pdf
8. *بنك الجزائر. (23 ديسمبر 2012). النظام رقم 04-08، المادة 02 الفقرة أ. الجزائر.*
9. *بنك الجزائر. ديسمبر 2019. (التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017. Consulté le 09 15, 2022, sur <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf>*
10. *بنك الجزائر. (سبتمبر 2017). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر. تاريخ الاسترداد 02 03, 2022، من التقرير السنوي: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf>*
11. *جعفر الخطاب. (2009). إعادة هيكلة المصارف -دراسة تطبيقية. (Vol. 01)-الاردن: دار دجلة ناشرون وموزعون.*
12. *حاكم محسن الربيعي، و عبد الحسين راضي حمد. (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر. والإيداع.*

13. رابح خوني، ونسرین فکرون. (07-06 ماي 2012). دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسل الأموال. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (صفحة 08). بسكرة: جامعة محمد خيضر.
14. رشيد دريس. (2006/2007). إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق (اطروحة دكتوراه علوم). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة دالي ابراهيم.
15. سليمان محمد مصطفى. (2009). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة". الإسكندرية: الدار الجامعية.
16. هوارى معراج ، و آدم حديدي. (07-06 ماي 2012). نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (صفحة 12). بسكرة: جامعة محمد خيضر.
17. يوسف بوخلخال. (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك CAMELS-. مجلة الباحث(10)، 12.

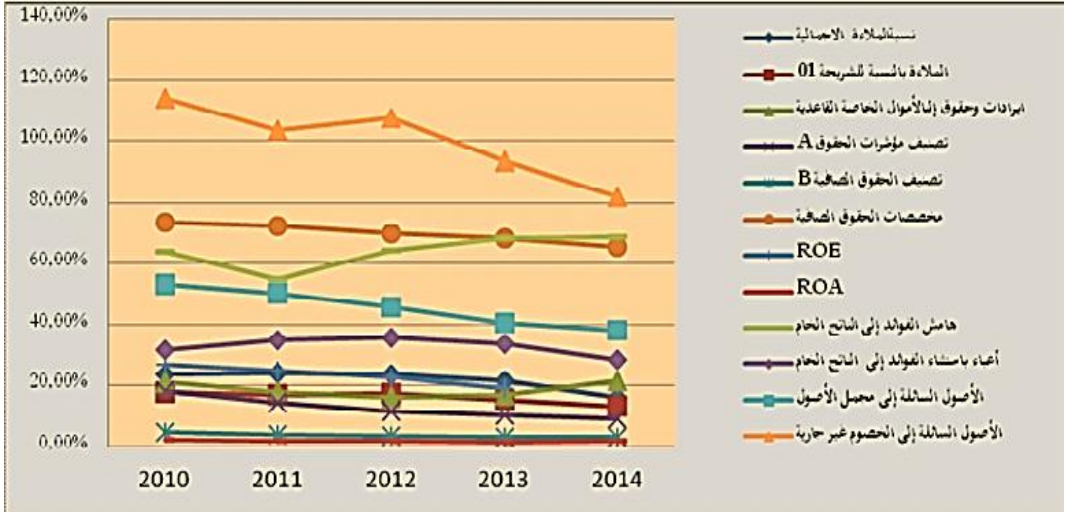
7. ملاحق:

جدول 1: ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية

صنف الخطر	طبيعة المدين	نسبة الخطر المقابل
خطر ضعيف	إدارات مركزية، إدارات محلية، بنك الجزائر، الحساب البريدي الجاري والخزينة العمومية.	0 %
خطر معتدل	البنوك والمؤسسات المالية المقيمة في الجزائر	20 %
خطر متوسط	مؤسسات القرض المقيمة في الخارج	50 %
خطر مرتفع	العملاء والمستخدمون	100 %

Source: Bank of Algeria, Juin 2022, Bulletin Les Statistiques de la Balance des Paiements, 1992 – 2020, Site: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf, (consulté le 14/06/2022), pp : 91-96.

الشكل 1: مؤشرات النسب المالية التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في تحليل القطاع المصرفي.



Source: Banque d'Algérie, Juillet 2015,

Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie,

Site: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/rapportannuel_ba2014.pdf,

(Consulté le 05/05/2022), p: 163

جدول 2: تطور نسبة الملاءة الإجمالية للبنوك الجزائرية للفترة (2016-2020)

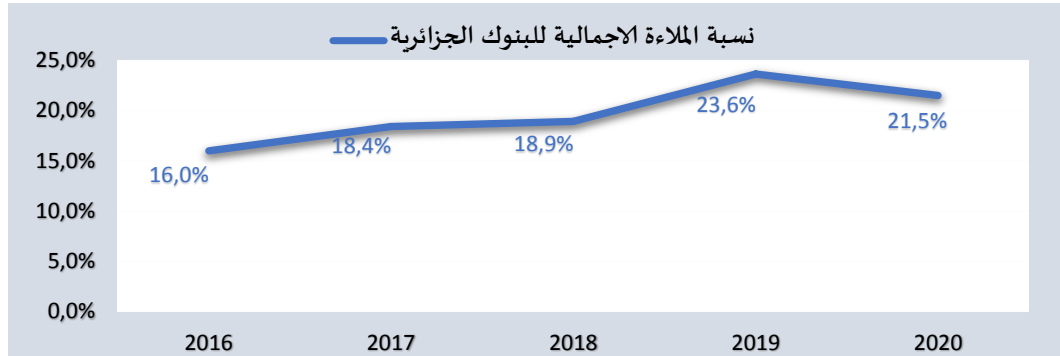
2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
%21,50	%23,62	%18,90	%18,39	%15,98	نسبة الملاءة الإجمالية للبنوك الجزائرية

المصدر: بنك الجزائر، ديسمبر 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2020،

الصادر في الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2020ar_site.pdf

تاريخ التحميل: 2022/06/04.

الشكل 2: منحى بياني يبين تطور نسبة الملاءة الإجمالية للبنوك الجزائرية للفترة (2016-2020)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول 2.

جدول 3: تطور حجم السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012-2017)

السنوات	حجم الودائع (1)	حجم القروض (2)	فائض السيولة (1) – (2)
2012	7 235 ,8	4 287,6	2939.4
2013	7787,4	5 156,3	2632.9
2014	9117,5	6 504,6	2614.6
2015	9 596,4	7 277,2	1686 .5
2016	9 319 ,1	7 909,9	848.5
2017	9 743,9	8 470,6	1273 .3

الوحدة: مليار دينار جزائري

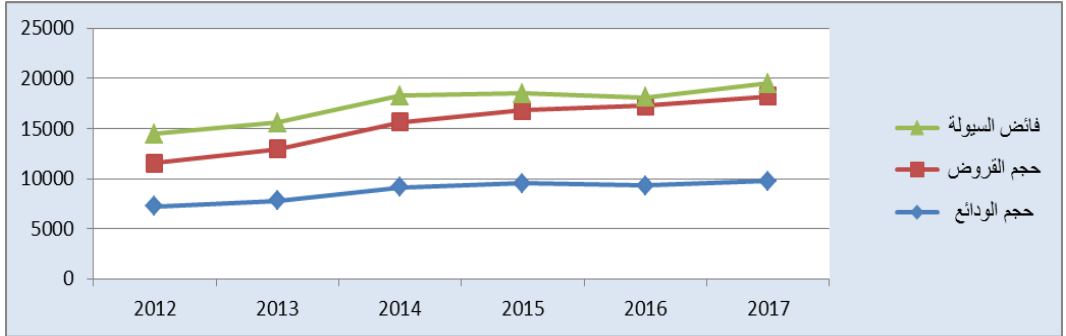
المصدر: بنك الجزائر، 2017، نشرة الوضع الاقتصادي، التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي

الأول من سنة 2017، ص ص : 11-14، الصادر في الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletindeconjoncture_1ersemestre2017ar.pdf

تاريخ التحميل: 2022/04/25.

الشكل 3: منحى بياني يبيّن تطور حجم السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول 3

جدول 4: تطور نسب مؤشر مردودية البنوك للفترة (2016-2020)

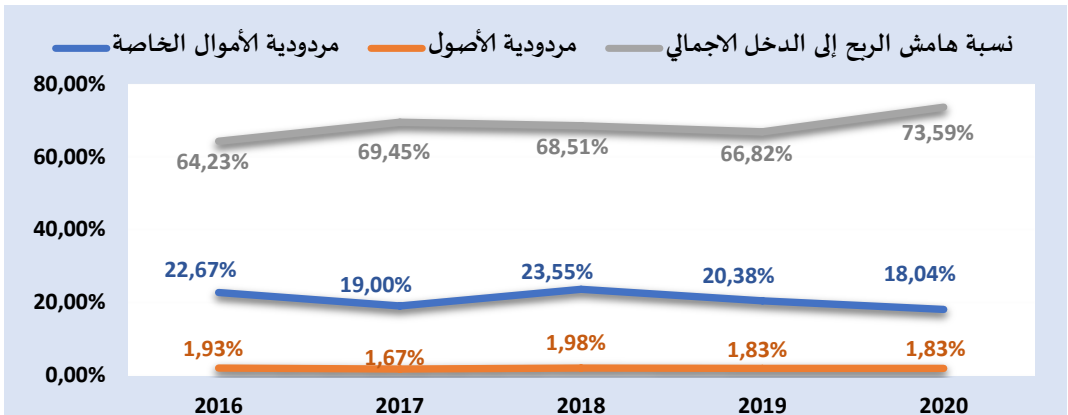
السنوات	2020	2019	2018	2017	2016
مردودية الأموال الخاصة	%18,04	%20,38	%23,55	%19,00	%22,67
مردودية الأصول	%1,83	%1,83	%1,98	%1,67	%1,93
نسبة هامش الربح إلى الدخل الاجمالي	%73,59	%66,82	%68,51	%69,45	%64,23

المصدر: بنك الجزائر، ديسمبر 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2020،

الصادر في الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2020ar_site.pdf،

تاريخ التحميل: 2022/06/04.

الشكل 4: منحى بياني يبيّن تطور نسب مؤشر مردودية البنوك للفترة (2016-2020)



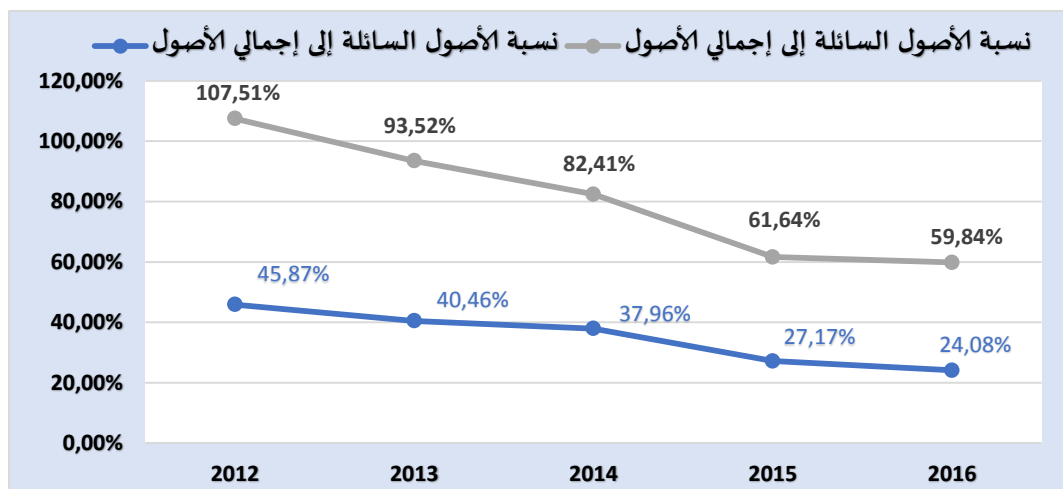
المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول 4

جدول 5: تطور نسب مؤشرا نجاعة السياسة الائتمانية للفترة (2016-2012)

2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
%24,08	%27,17	%37,96	% 40,46	%45,87	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
%59,84	%61,64	%82,40	%93,52	%107,51	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل

المصدر: بنك الجزائر، سبتمبر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016،
الصادر في الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
تاريخ التحميل: 2022/09/02.

الشكل 5: منحى بياني يبين تطور نسب مؤشرا نجاعة السياسة الائتمانية للفترة (2016-2012)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول 5

جودة تقارير محافظ الحسابات في ظل تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700-

دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لولايات الجنوب الجزائري -

The quality of the auditor's reports according to the Algerian Standard if auditing n°700. - An empirical study of a sample of personnel in the Algerian Southern provinces -

ط.د شوراب خليفة^{1*}، أ.د عجيلة محمد²

¹ جامعة غرداية (الجزائر)، مخبر التطبيقات الكمية والتنوعية للإرتقاء الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي بالمؤسسات

الجزائرية، chaourab.khalifa@univ-ghardaia.dz

² جامعة غرداية (الجزائر)، مخبر السياحة الإقليم والمؤسسات، adjila_78@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/20

تاريخ الاستلام: 2022/07/22

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 على جودة تقارير محافظ الحسابات، وذلك بإعتماد على عينة من آراء المهنيين لولايات الجنوب الجزائري. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق عناصر التقرير وفقا لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 إضافة إلى الخصائص التي يجب أن يتحلى بها ساهمت في زيادة جودة تقارير محافظ الحسابات.

الكلمات المفتاحية: تدقيق الخارجي؛ تقرير؛ جودة؛ معيار الجزائري للتدقيق رقم 700.

تصنيف JEL: L15، M40، M42.

Abstract:

The study aimed to know the impact of the applying the Algerian Standard of auditing n°700 on the quality of the auditor's reports, relying on the opinions of a sample of personnel in the Algerian Southern provinces.

The study found a group of results. The most important of them is that the implementation of the report's elements according to the Algerian Standard of auditing n°700, in addition to the characteristics that it must have, has taken part in improving the auditor's reports quality.

Keywords: External auditing; Report; Quality; Algerian Standard of auditing n°700

Jel Classification Codes: L15، M40، M42

*المؤلف المرسل

1. المقدمة:

لقد كان لظهور الثورة الصناعية أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها بحيث يظهر هذا جليا من خلال إنفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان عليه سابقا وبالتالي لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة الاقتصادية من ناحية تسييرها ومراقبتها، بحيث جعله لا يتطلع بشكل مباشر وكافي على واقعها الحقيقي وكذا وجهة رأس ماله المساهم به، ومنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة الاقتصادية يطلع من خلالها المتعاملين على حالها وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث وهذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة المعنية بالاعتماد على وسائل وإجراءات خاصة. لذا تعتبر مهنة التدقيق الخارجي من أهم المهن التي لها دور كبير في التطوير الاقتصادي لأي بلد، وترتبط ارتباطا وثيقا بنوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، شركات القطاع العام وكافة المستفيدين من خدمات التدقيق، وهذا يتطلب من المدقق الخارجي أن يقدم خدمات ذات جودة عالية.

ويعتبر التقرير النهائي الذي يقدمه المدقق الخارجي عبارة عن مجموعة من المعلومات التي تمكن المدقق الخارجي من الوصول إليها، بعد القيام بمهمة التدقيق لمؤسسة ما، فكلما كانت المعلومات المتضمنة في التقرير ذات جودة كلما زاد ذلك من قيمته وأهميته، وعليه يكتسي تقرير المدقق أهمية كبيرة في عملية التدقيق، لذا أصبح على المدقق أن يتبع المعايير المضبوطة لذلك والعمل بطريقة تكون سهلة الفهم للأطراف الأخرى، وفقا للمعايير الخاصة بإعداده والمتعلقة بمحتوياته.

هذا وقد أصدر المشرع الجزائري معيار يتعلق جزء منه بمحتوى تقارير محافظ الحسابات، وهو معيار التدقيق الجزائري رقم 700 الذي يكون من المحتمل قد زاد في جودة تقاريره.

1.1. الإشكالية:

تعتبر مهنة التدقيق الخارجي مهنة حساسة لأنه يعتبر تطبيق أخلاقياتها وقواعد سلوكها شرط أساسي لإمتنانها من أجل الوصول إلى تقرير نهائي ذو جودة، وعليه يكون السؤال الرئيسي كالتالي:

ما مدى تأثير تطبيق معيار التدقيق الجزائري رقم 700 على جودة تقارير محافظ الحسابات؟

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

• هل تطبيق عناصر التقرير وفق معيار التدقيق الجزائري للتدقيق رقم 700 ساهمت في زيادة

جودة تقارير محافظ الحسابات؟

- هل هناك أثر لتطبيق خصائص تقرير على جودة تقارير محافظ الحسابات؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- ساهم تطبيق عناصر التقرير وفق لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 في زيادة جودة تقارير محافظ الحسابات.

- هناك أثر لتطبيق خصائص التقرير على جودة تقارير محافظ الحسابات.

3.1. أهداف الدراسة:

- التعرف على معيار التدقيق الجزائري رقم 700 الممتد من معيار التدقيق الدولي رقم 700؛
- التعرف على أهم العناصر الأساسية الموجودة في تقرير محافظ الحسابات وفقا لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700؛

- التعرف على أهم الخصائص الأساسية التي يجب أن تتصف بها تقارير محافظ الحسابات؛
- التعرف على أثر العمل بمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 على تقارير محافظ الحسابات.

4.1. منهجية الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بموضوع البحث أعمد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الكتب العلمية والمراجع والأبحاث، إضافة إلى الدراسة الميدانية لعينة من آراء محافظي والحسابات والخبراء المحاسبين من ولايات الجنوب الجزائري.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. التدقيق الخارجي

ينظر إلى وظيفة التدقيق الخارجي في الحياة الاقتصادية بأنها الوظيفة التي تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، بما تقوم به من تلبية تلك الحاجات، من خلال رأي في محاييد ومستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة المؤسسة.

1.1.2. مفهوم التدقيق الخارجي:

تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق الخارجي وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها نأتي على أهم هذه التعاريف.

يعرف إتحاد المحاسبين الأمريكيين "التدقيق الخارجي على أنه إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات بمقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين". (طواهر، 2003، صفحة 07)

وعرف التدقيق الخارجي على أنه "الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ما هي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة موضوع المراجعة". (السرايا، 2002، صفحة 41)

أما تعريف kh Spencer Pickett للمدقق الخارجي بأنه "يقوم بفحص البيانات المحاسبية، وإعطاء الرأي للمالكين حول دقة وموثوقية هذه البيانات". (k h Spencer , 2005, p. 04)

من خلال إستعراض التعاريف السابقة فإننا نخلص إلى أن التدقيق الخارجي يعني التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الإقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة، ومطابقتها مع الأهداف المرجوة وتبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج التدقيق.

2.1.2. أهداف التدقيق الخارجي : (هيري، 2018، الصفحات 08-09)

- الوجود والتحقق، وذلك بالتأكد من أن جميع الأصول والخصوم والعناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية موجودة فعلا؛
- الشمولية وهي تعني أن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون إستثناءات، وحتى يتأكد المدقق من ذلك عليه الإطلاع على كل الدفاتر والسجلات، (وهي من الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية)؛
- الملكية والمديونية ويتم ذلك بالتأكد من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية وأن الديون مستحقة فعلا لأطراف أخرى؛
- التقييم أي التأكد من كون أن كل العمليات المحاسبية تم تقييمها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الإهلاك؛

- العرض والإفصاح، حيث تسعى الأطراف الطالبة للمعلومة المحاسبية إلى الحصول على معلومة معبرة وذات مصداقية تعطي صورة وافية لوضعية المؤسسة؛
- إبداء رأي فني وهو الهدف الأساسي لمدقق الحسابات أي إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات حول عدالة تمثيل القوائم المالية المحددة للمركز المالي ونتيجة الأعمال.

2.2. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700

أصدرت الجزائر في هذا الشأن معيار التدقيق رقم 700 الوحيد المستمد من المعيار الدولي للتدقيق رقم 700 وسوف نحاول في هذه الدراسة عرض أهم ما جاء فيهما بشكل مختصر.

1.2.2. عرض للمعيار الدولي للتدقيق الخارجي رقم 700 (تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية)

يتطلب معيار المراجعة الدولي رقم 700 أن يوفر تقرير مدقق الحسابات تفسيرات واضحة لمسؤوليات مراجع الحسابات والمسؤوليات الإدارية إلى جانب شرح لطبيعة ونطاق ومحددات المراجعة وذلك بهدف تحسين فهم المستخدمين للمراجعة وملائمة توقعات المستخدمين مع المسؤوليات الفعلية لمراجع الحسابات والإدارة وازدياد ثقة القوائم.

1.1.2.2. نطاق المعيار:

يتناول هذا المعيار مسؤولية المراجع المتعلقة بتكوين رأي حول البيانات المالية، كما يتناول شكل ومحتوى تقرير المراجع الذي يتم إصداره نتيجة لعملية مراجعة للبيانات المالية.

إذ يؤثر هذا المعيار على فجوة التوقعات من خلال تناوله لكل ما يتعلق بتقرير مراقب الحسابات الذي يمثل الناتج النهائي لعملية المراجعة، ويعتمد عليه المستفيدون بصفة كبيرة في اتخاذ قراراتهم الإقتصادية كما يوضح المعيار مسؤولية وواجب مراجع الحسابات تجاه جمهور المستفيدين. (بلقاضي وبن موسى، 2018، الصفحات 128-129)

2.1.2.2. الغرض من المعيار:

إن الغرض من معيار التدقيق الدولي رقم 700 هو وضع معايير وتوفير الإرشادات بشأن تقرير مدقق الحسابات المستقل الصادر نتيجة لتدقيق مجموعة كاملة من البيانات ذات الغرض العام، التي أعدت حسب إطار إعداد التقارير المالية مصمم لتحقيق العرض العادل ولتلبية الإحتياجات المشتركة لسلسلة واسعة من المستخدمين وأصحاب المصالح، كما أنها توفر الإرشادات بشأن الأمور التي يأخذها

مدقق الحسابات بعين الإعتبار عند تكوين رأي حول هذه البيانات المالية. (عمروش و دواح، 2019، صفحة 56)

2.2.2. عرض للمعيار الجزائري للتدقيق الخارجي رقم 700 (تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية)

1.2.2.2. يعالج المعيار ما يلي:

- التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية؛
 - شكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل.
- 2.2.2.2. أهداف المعيار: تتمثل أهداف المدقق فيما يلي:

- تشكيل رأي حول الكشوف المالية قائم على أساس تقييم الإستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجمعة؛
- التعبير بوضوح عن هذا الرأي في تقرير كتابي يصف أساس ذلك التقرير. (عبد الصمد، 2018، صفحة 102)

3.2.2.2. أشكال الرأي: يمكن أن يأخذ الرأي الأشكال التالية: (بسباس، 2021، صفحة 94)

أ- رأي غير معدل:

التأكد أن الكشوف المالية تم إعدادها في جميع جوانبها، وفق المرجع المحاسبي المطبق.

ب- رأي معدل:

وفق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 705 الذي لم يصدر بعد، في حالة إستنتاج أن الكشوف المالية تتضمن إختلالات معتبرة (معلومات خاطئة، ناقصة أو تهريب) وفي حالة عدم جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة تسمح بإستنتاج أن الكشوف المالية لا تتضمن إختلالات معتبرة في مجملها.

3.2. جودة تقرير مدقق الحسابات

يرتكز دور المراجع بالأساس على إبداء الرأي حول القوائم المالية عن طريق إصدار تقريره، بمختلف أنواعه ومعاييره. ولهذا لا بد من التأكيد على جودة المعلومة ومدى صدقيتها وثقتها حتى تلي حاجة مستخدميها، وتكون لها دور فيما استخدمت من أجله.

1.3.2. تعريف تقرير مدقق الحسابات: تقرير مدقق الحسابات أو المراجع الخارجي "هو التقرير الذي ينشر في التقرير السنوي بالاقتران مع القوائم المالية، يشرح ما إذا كانت القوائم المالية للشركة تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. وهو عبارة عن خطاب مكتوب يرفق بالقوائم المالية للشركة ويعبر عن رأيه في إمتثال الشركة للممارسات المحاسبية الصحيحة. ويتبع التقرير شكلاً موحداً، على النحو الذي تحدده معايير المحاسبية المعترف بها". (الكنهل، 2022)

كما يعرف على أنه "ملخص مكتوب يبدي فيه المراجع رأيه الفني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية والتي يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات ويوجه هذا التقرير إلى الأطراف ذوي العلاقة بمثل هذه البيانات". (المطارنة، 2006، صفحة 113)

وعليه يمكن تعريف تقرير مدقق الحسابات عبارة عن وسيلة يختتم بها المدقق مهمته في التدقيق لتوصيل معلومة أو مجموعة من المعلومات لمستحقيها تتمثل في الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية والذي يخرج به المدقق بعد إتمام إجراءات الفحص والتدقيق التي كلف بها. من أجل إستخدامها من طرف أصحاب المصالح.

2.3.2. أهمية تقرير مدقق الحسابات:

تكمن أهمية تقرير مدقق الحسابات في كونه الوسيلة التي يعبر من خلالها المراجع عن رأيه حول صدق وشرعية البيانات والقوائم المالية كما يحدد مسؤوليته عن هذا الرأي ويتم الإعتماد عليه من طرف فئات مختلفة من أجل إتخاذ قراراتهم ورسم السياسات الحالية والمستقبلية ويمكن تحديد أهمية تقرير مدقق الحسابات في العناصر التالية: (المطارنة، 2006، صفحة 113)

- يعتبر خلاصة ما توصل إليه المراجع في نهاية المهمة فهو بمثابة كشف عن التصرفات والأعمال والنتائج يقدم إلى الملاك والأطراف الأخرى؛
- يعتبر وثيقة مكتوبة تحدد مسؤولية المراجع المهنية والجنائية عن كل تقصير أو إهمال في إبداء الرأي؛
- تزايد الطلب على الرأي الفني المحايد للمراجع بإعتباره المنتج النهائي للمراجعة.

3.3.2. خصائص تقرير مدقق الحسابات: عندما تكون جميع العبارات الواردة في التقرير حقيقية ومدعومة بأوراق عمل التي يحتفظ بها المدقق، ومعروضة بطريقة تمنع التأويل وتحريف فهنا يمكننا

القول إن هذا التقرير جيد وذا جودة عالية، حيث تتصف تقارير التدقيق الخارجي بجملة من الخصائص أهمها: (تمار، 2017، صفحة 54)

- يمثل تقرير مدقق الحسابات وسيلة إتصال رئيسية بينه وبين المستخدمين للمعلومة من أصحاب المؤسسة ومحتاجي المعلومة؛
- يشترط إعداد التقرير بعد إقفال المؤسسة لحساباتها مباشرة لتجنب أي تلاعب في معلوماتها وكلما كان إعداد التقرير أسرع كلما كان ذلك محبذ؛
- يجب أن يكون التقرير منظم ومكتوب بطريقة سليمة، وينطوي على حقائق هامة ومفيدة؛
- الإيجاز: يجب أن لا يكون التقرير مطولا وأن لا يحتوي على كلمات متكررة، وعبارات غير مترابطة وبعيدة عن الفهم، وكذلك عدم الإكثار من المعلومات الغير مفيدة لتجنب تشتيت وتركيز المستفيد؛
- الوضوح: يجب توصيل المعلومة في التقرير بشكل واضح بعيدة عن الغموض لتعطي أكثر مصداقية؛
- الأهمية: على التقرير أن يعطي معلومات ذات أهمية لطرف المستفيد منها، ويجب الإبتعاد عن المعلومات التي ليس لها أهمية؛
- الصحة والدقة: يجب أن تكون المعلومات المقدمة في التقرير دقيقة وصحيحة وذات جودة عالية للإستفادة منها؛
- الترابط: يجب أن يحتوي التقرير على جمل مترابطة ومتسلسلة لتسهيل فهمها؛
- الصدق والأمانة: يجب أن لا يتحيز المدقق في تقريره إلى طرف على طرف آخر، وأن يوضح النتائج المتوصل إليها بصدق وأمانة.

4.3.2. عناصر تقارير مدقق الحسابات حسب معيار التدقيق الجزائري رقم 700:

أوضح المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 (تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية) العناصر الأساسية لتقرير محافظ الحسابات على النحو التالي: (مقرر 150، 2016، صفحة 04)

- عنوان يشير بوضوح أن التقرير لمدقق مستقل.
- المرسل إليه.

- **فقرة تمهيدية تذكر:**
 - تعريف الكيان الذي تمت مراجعة كشوفه المالية؛
 - الكشوف المالية التي تمت مراجعتها؛
 - ملخص لأهم الطرق المحاسبية المستعملة من طرف الكيان الذي تمت مراجعته وكذلك معلومات توضيحية اخرى؛
 - تاريخ الإقفال أو الفترات التي تغطيها كل من الكشوف المالية التي تمت مراجعتها.
 - شرح لمسؤولية المسيرين الاجتماعيين المتعلقة بإعداد الكشوف المالية وفق المرجع المحاسبي المطبق؛ كذلك المراقبة الداخلية التي تعتبر ضرورية للإعداد الكشوف المالية خالية من الإختلالات المعتبرة، سواء صدرت عن غش أو نتجت عن أخطاء.
 - شرح لمسؤولية المدقق المتعلقة بالتعبير عن الرأي حول الكشوف المالية على أساس تدقيقه وأن هذا الأخير قد تم وفق المعايير الجزائرية للتدقيق. كما يجب أن يشير إلى أن هذه المعايير تستوجب على المدقق إحترام القواعد الأخلاقية؛ تخطيط وأداء التدقيق قصد الحصول على الضمان المعقول أن الكشوف المالية لا تتضمن إختلالات معتبرة.
 - **شرح التدقيق ويشير إلى أن:**
 - التدقيق هو وضع حيز التنفيذ إجراءات قصد تحصيل وجمع العناصر المقنعة المتعلقة بالمبالغ والمعلومات المتضمنة في الكشوف المالية؛
 - إختيار الإجراءات الموضوعية حيز التنفيذ؛ بما فيها تقييمه للمخاطر التي تندرج ضمن الحكم الخاص للمدقق.
 - **تاريخ تقرير المدقق**
 - على المدقق تأريخ تقرير التدقيق بوضع تاريخ لا يكون سابقا لتاريخ جمعه العناصر المقنعة الكافية والملائمة لتأسيس رأيه حول الكشوف المالية.
 - **عنوان المدقق يجب أن يشير تقرير المدقق إلى العنوان الذي يمارس فيه المدقق نشاطه.**
3. **الدراسة الميدانية:**

تهدف الدراسة الميدانية في دراسة وتحليل "جودة تقارير محافظ الحسابات في ظل تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700" وذلك من خلال دراسة لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات

من الجنوب الجزائري، حيث أعتد على إستمارة مصممة من أجل جمع البيانات من عينة الدراسة، وتحليلها باستخدام برنامج (spss)النسخة 20.

1.3. منهجية الدراسة الميدانية

1.1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، وقد تم توزيع (45) إستمارة موزعة بين الإستبيان العادي والإستبيان الإلكتروني، حيث تم جمع (42) إجابة أي ما نسبته 93.33%. (41) إستمارة منها صالحة للتحليل وإستمارة واحدة غير صالحة. وبالتالي تم الإعتماد على (41) إستمارة للتحليل الإحصائي وهو ما يعادل 91.11%. من حجم عينة الاستبيان الكلي الموزع.

2.1.3. مقياس الدراسة:

مقياس ليكارت الخماسي من أكثر المقاييس إستخداما لقياس الآراء لتوازن درجاته، بتحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب:

• المدى = أكبر قيمة - أصغر قيمة. المدى = 5-1، المدى = 4. حيث تمثل 5 عدد الفئات، و 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة الأولى، من 2 إلى 3 مسافة ثانية، من 3 إلى 4 مسافة ثالثة، من 4 إلى 5 مسافة رابعة).

• طول الفئة = المدى / عدد الفئات، طول الفئة = 4 / 5، طول الفئة = 0.8.

ثم إضافة قيمة 0.8 الى أقل قيمة في المقياس (1) لتحديد المتوسط الحسابي الأول، وبالتالي يصبح التوزيع كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 1: توزيع الإتجاهات وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: من إعداد الباحثين

2.3. تحليل نتائج الدراسة الميدانية

1.2.3. إختبار درجة ثبات وصدق الدراسة:

جدول 2: ألفا كرو نباخ ومعامل الصدق

عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرو نباخ	معامل الصدق
22	0.744	0.862

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على مخرجات (spss) النسخة 20

حيث معامل الصدق = الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرو نباخ

من خلال نتائج الجدول (02) نلاحظ أنه تم إستخدام إختبار ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) لقياس الثبات وهو مقياس شائع الإستخدام لسهولة ووضوح دلالاته. ويكون معدل الثبات مقبولا إذا تراوح ما بين (60%) إلى (100%) حيث تحصلنا على قيمة إجمالية 74.4%، وهذا ما يدل على أن عبارات الإستمارات تتصف بثبات النتائج، كما بلغ معامل الصدق 86.2%. وهو ما يؤكد صدق الإستبيان وأن معلوماته ذات ثقة وهي صالحة للتحليل والإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها.

2.2.3. تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة: بعد تفرغ البيانات وتحليلها بإستخدام برنامج (spss) النسخة 20 قمنا بحساب النسب المئوية للمتغيرات للدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3: وصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	ليسانس	8	19.5 %
	ماستر	13	31.7 %
	ماجستير	11	26.8 %
	دكتوراه	9	22 %
المسمى الوظيفي	خبير محاسبي	3	7.3 %
	محافظ حسابات	38	92.7 %
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	9	22 %
	من 5 إلى 9 سنوات	6	14.6 %
	من 10 إلى 19 سنة	16	39 %
	20 سنة فما فوق	10	24.4 %

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على مخرجات (spss) النسخة 20

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (03) أن كل أفراد العينة من حاملي الشهادات العليا حيث أن أكبر نسبة وجه لها الاستبيان هم حملة شهادة الماستر بما يعادل 31.7% تليها حملة شهادة الماجستير بنسبة 26.8% ثم تليها حملة شهادة الدكتوراه بنسبة 22% وفي الأخير حملة شهادة الليسانس بنسبة 19.5% ، الأمر الذي يدل على أن الجهة المستهدفة من الإستبيان تتمتع بالتأهيل العلمي المناسب مما يدل على إستيعابهم الجيد لمحتواه والرد عليه بطريقة علمية.

كما يوضح الجدول رقم (03) أن أغلب أفراد العينة هم من محافظي الحسابات بنسبة 92.7% من إجمالي أفراد العينة، كما بلغت نسبة الخبراء المحاسبين 7.3%، وهذا راجع لنقص عددهم في الميدان بالنسبة للجهة الجنوبية للوطن.

ويبين الجدول رقم (03) أن غالبية عينة الدراسة هم ممن تزيد خبرتهم العملية عن خمس (05) سنوات، حيث بلغت نسبتهم 78%، هذا ما يدل على أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة عالية في مجال أسئلة الدراسة وهو ما يعكس قيمة أجوبة الدراسة ويعطها أهمية أكبر.

3.2.3. تحديد الإتجاه العام لمحاور الدراسة:

جدول 4: بين مختصرات محاور الدراسة

المحاور	المتغير	التسمية
عناصر تقرير المساهمة في جودة تقرير محافظ الحسابات وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق رقم 700	مستقل	عناصر التقرير (X1)
تأثير خصائص التقرير على جودة تقرير محافظ الحسابات	مستقل	خصائص التقرير (X2)
جودة تقرير محافظ الحسابات	تابع	جودة تقرير محافظ الحسابات (Y)

المصدر: من إعداد الباحثين

1.3.2.3. عرض وتحليل نتائج المحور الأول: عناصر تقرير المساهمة في جودة تقرير محافظ الحسابات وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق رقم 700.

جدول5: يوضح نتائج أفراد العينة بالنسبة للمحاور الدراسة

الإتجاه العام	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
موافق بشدة	0.26481	4.4543	عناصر التقرير (X1)
موافق	0.35431	4.1045	خصائص التقرير (X2)
موافق بشدة	0.27660	4.3693	جودة تقرير محافظ الحسابات (Y)

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات (spss) النسخة 20.

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (05) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة والمرتبطة بالمحور الأول بلغت 4.45 بإنحراف معياري بلغ 0.265 أي بتشتت منخفض في متوسط الإجابات على فقرات هذا المحور وبإتجاه عام موافق بشدة، ما يدل على أن هناك إتفاق وبشدة على مساهمة عناصر التقرير وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 في زيادة جودة تقرير محافظ الحسابات.

2.3.2.3. عرض وتحليل نتائج المحور الثاني: تأثير خصائص التقرير على جودة تقرير محافظ الحسابات : من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (05) نلاحظ أن المتوسط العام لأجابات أفراد العينة والمرتبطة بالمحور الثاني بلغت 4.10 وتشتت منخفض لمتوسط الإجابات نتيجة لإنحراف معياري بلغ 0.354 وبإتجاه عام موافق، ما يبرز موافقة أفراد العينة على وجود تأثير لخصائص التقرير على جودة تقرير محافظ الحسابات.

3.3.2.3. عرض وتحليل نتائج المحور الثالث: جودة تقرير محافظ الحسابات

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (05) نلاحظ أن المتوسط العام لأجابات أفراد العينة والمرتبطة بالمحور الثالث بلغت بالتقريب 4.37 وتشتت منخفض لمتوسط الإجابات نتيجة لإنحراف معياري بلغ 0.276 وبإتجاه عام موافق بشدة، ما يدل على أن هناك إتفاق وبشدة على أهمية جودة تقرير محافظ الحسابات.

4.2.3. إختبار وتحليل الفرضيات

1.4.2.3. إختبار الفرضية الأولى: ساهم تطبيق عناصر التقرير وفق لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 في زيادة جودة تقارير محافظ الحسابات.

جدول 6: الإرتباط بين تطبيق عناصر تقرير وفقا لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 وجودة تقرير محافظ الحسابات

نموذج	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R ²	مستوى الدلالة	حجم العينة
1	0.541	0.293	0.000	41

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss) النسخة 20

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (06) نلاحظ أنه توجد علاقة إرتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما تدل على وجود إرتباط بين تطبيق عناصر تقرير محافظ الحسابات وفق لمعيار التدقيق الجزائري وجودته حيث كان معامل الإرتباط = 0.541 وهو دال إحصائيا على وجود علاقة إرتباط طردية تبين أنه كلما زاد تطبيق عناصر تقرير محافظ الحسابات وفق معيار التدقيق الجزائري 700 إزدادت جودته والعكس، وبالتالي يمكن قبول صحة الفرضية الأولى: ساهم تطبيق عناصر التقرير وفق لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 في زيادة جودة تقارير محافظ الحسابات. وتشير قيمة $R^2 = 0.293$ إلى أن تطبيق عناصر تقرير محافظ الحسابات وفق لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 تفسر التغير في جودته بنسبة 29.3% وتبقى نسبة 70.7% تفسرها عوامل أخرى بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن دقة إختيار العينة ودقة وحدات القياس وغيرها.

جدول 7: إختبار جودة النموذج بين تطبيق عناصر تقرير وفقا لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700

وجودة تقرير محافظ الحسابات

المتغير المستقل	مصدر التغير	مجموع المربعات	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات	قيمة F محسوبة	مستوى الدلالة
عناصر التقرير (X1)	الانحدار	0.896	1	0.896	16.148	0.000
	الخطأ	2.164	39	0.055		
	المجموع	3.060	40			
جودة تقرير محافظ الحسابات (Y)						المتغير التابع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss) النسخة 20

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (07) كانت قيمة إختبار "F" ($F= 16.148$) دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما تدل على جودة نموذج العلاقة بين تطبيق عناصر تقرير محافظ الحسابات وفق لمعيار التدقيق الجزائري 700 وجودته وصحة الإعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء.

جدول 8: إختبار التأثير T-test لتطبيق عناصر تقرير وفقا لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 وجودة تقرير محافظ الحسابات

مستوى الدلالة	T	معاملات		النموذج	
		معاملات قياسية	الخاطئ المعياري		
		Bêta	B		
0.005	2.950		0.628	1.852	متغير مستقل
0.000	4.018	0.541	0.141	0.565	عناصر التقرير (X1)
جودة تقرير محافظ الحسابات (Y)				متغير التابع	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss) النسخة 20

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (08) كانت قيمة إختبار "T" ($T=4.018$) دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما تدل إلى أن تطبيق عناصر تقرير وفق لمعيار التدقيق الجزائري ساهمت في زيادة جودة تقرير محافظ الحسابات.

أما نموذج العلاقة: $Y=1.852+0.565 (X1)$. وبتفسير النموذج السابق يتضح أنه بقياس تطبيق عناصر تقرير محافظ الحسابات وفق لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 يمكن التنبؤ بدرجة جودته، كأن كل تغير قدره وحدة واحدة في تطبيق عناصر تقرير وفق لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 يزيد درجة جودة تقارير محافظ الحسابات بمقدار 0.565.

2.4.2.3. إختبار الفرضية الثانية: هناك أثر لتطبيق خصائص التقرير على جودة تقارير محافظ الحسابات.

جدول 9: إرتباط بين تطبيق الخصائص الموجودة في تقرير وجودة تقرير محافظ الحسابات

نموذج	معامل الإرتباط R	معامل التحديد ²	مستوى الدلالة	حجم العينة
1	0.466	0.217	0.002	41

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss) النسخة 20

جودة تقارير محافظ الحسابات في ظل تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لولايات الجنوب الجزائري-

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (09) نلاحظ أنه توجد علاقة إرتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة sig تساوي (0.002) وهي أقل من (0.05) مما تدل وجود إرتباط بين تطبيق الخصائص الموجودة في تقرير محافظ الحسابات وجودته حيث كان معامل الإرتباط = 0.466 وهو دال إحصائيا على وجود علاقة إرتباط طردية تبين أنه كلما زاد تطبيق الخصائص الموجودة في تقرير محافظ الحسابات أثناء إعدادة إزدادت جودته والعكس، وبالتالي يمكن قبول صحة الفرضية الثانية: هناك أثر لتطبيق خصائص التقرير على جودة تقارير محافظ الحسابات

وتشير قيمة $R^2 = 0.217$ إلى أن تطبيق الخصائص الموجودة في تقرير محافظ الحسابات تفسر التغير في جودته بنسبة 21.7% وتبقى نسبة 78.3% تفسرها عوامل أخرى بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن دقة إختيار العينة ودقة وحدات القياس وغيرها.

جدول 10: إختبار جودة النموذج بين تطبيق الخصائص موجودة في تقرير وجودة تقرير محافظ الحسابات

المتغير المستقل	مصدر التغير	مجموع المربعات	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات	قيمة F محسوبة	مستوى الدلالة
خصائص التقرير (X2)	الانحدار	0.663	1	0.663	10.796	0.002
	الخطأ	2.397	39	0.061		
	المجموع	3.060	40			
المتغير التابع					جودة تقرير محافظ الحسابات (Y)	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss) النسخة 20

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (10) كانت قيمة إختبار "F" (F=10.796) دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة sig تساوي (0.002) وهي أقل من (0.05) مما تدل على وجود نموذج العلاقة بين تطبيق خصائص تقرير محافظ الحسابات وجودته وصحة الإعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء.

جدول 11: اختبار التأثير T-test بين تطبيق الخصائص الموجودة في تقرير وجودة تقرير

محافظ الحسابات

مستوى الدلالة	T	معاملات		النموذج	
		معاملات قياسية Bêta	الخطأ المعياري B		
0.000	6.314		0.456	2.877	متغير مستقل
0.002	3.286	0.466	0.111	0.364	خصائص التقرير (X2)
جودة تقرير محافظ الحسابات (Y)					متغير التابع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss) النسخة 20

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (11) كانت قيمة إختبار "T" (T=3.286) دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة sig تساوي (0.002) وهي أقل من (0.05) مما تدل إلى أن تطبيق الخصائص الموجودة في تقرير محافظ الحسابات لها تأثير على جودته.

أما نموذج العلاقة: $Y=2.877+0.364 (X2)$

وبتفسير النموذج السابق يتضح أنه بقياس تطبيق الخصائص الموجودة في تقرير محافظ الحسابات يمكن التنبؤ بدرجة جودته، كأن كل تغير قدره وحدة واحدة في تطبيق خصائص تقرير يزيد درجة جودة تقارير محافظ الحسابات بمقدار 0.364.

4. الخاتمة:

بعد عرض دراستنا النظرية لموضوع جودة تقارير محافظ الحسابات في ظل تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 ودراستنا الميدانية في الجنوب الجزائري من وجهة نظر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، ومن أجل المساهمة في رفع جودة تقارير محافظ الحسابات في الجزائر والوصول بها للمستوى المطلوب فقد تم التوصل إلى النتائج والمقترحات التالية:

1.4. النتائج:

- تعمل تقارير التدقيق على التوصل الفعال لنتائج عملية التدقيق لمستخدمي القوائم المالية؛
- تقوم معايير التدقيق الدولية على تحديد مجموعة من القواعد والمعايير التي تساهم في إعداد تقارير ذات جودة عالية؛
- تحسن في الإطار النظري للمراجعة في الجزائر، يتجسد من خلال القوانين والمراسيم الصادرة في سبيل تنظيم المهنة؛

جودة تقارير محافظ الحسابات في ظل تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لولايات الجنوب الجزائري-

- محافظي الحسابات لديهم الدراية الكافية بمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 والذي هو مستمد من معيار التدقيق الدولي رقم 700؛
- عمل معيار التدقيق الجزائري رقم 700 على تبسط صياغة التقرير ومحتواه من أجل تسهيل الأمر على مستخدمي المعلومة المالية من فهمه؛
- تساهم جودة تقارير محافظ الحسابات في زياد ثقة الأطراف التي تهتم بالتعرف على الأداء المالي للمؤسسة؛
- أثر تطبيق معيار التدقيق الجزائري 700 على زيادة جودة تقارير محافظ الحسابات مما يساعد على إتخاذ القرار بكل ثقة وإطمئنان؛
- ساهم تطبيق عناصر التقرير الموجودة في معيار التدقيق الجزائري 700 في زيادة جودة تقارير محافظ الحسابات؛
- ساهم تطبيق الخصائص الموجودة في تقرير على زيادة جودة تقارير محافظ الحسابات.

2.4. التوصيات:

- إصدار المعايير المكملة لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700؛
- زيادة التدريب للمدقق والتأهيل واستمراريته لدعم جودة تقارير المدقق الخارجي؛
- ضرورة تحسين المحتوى المعلوماتي لتقارير محافظ الحسابات باستمرار؛
- ضرورة تفعيل لجنة مراقبة النوعية لمراقبة جودة التقارير وطريقة عمل المدققين؛
- ضرورة ربط المناهج الدراسية للتعليم العالي وكفاءتها بالهيئات المكلفة بإصدار المعايير وتنظيم المهنة؛
- متابعة أعمال المدققين وإلزامهم بالإطلاع على معايير التدقيق الدولية لمواكبة التطورات المؤثرة على المهنة.

5. قائمة المراجع:

- 1- k h Spencer , P. (2005). *the essential handbook of internal auditing*. England: john Wiley and sons ltd.
- 2- عمر علي عبد الصمد. (2018)، *التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي*، الجزء الأول، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
- 3- غسان فلاح المطارنة. (2006)، *تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية النظرية الطبعة الأولى*، عمان، الأردن: دار المسيرة.
- 4- محمد التهامي طواهر. (2003)، *المراجعة وتدقيق الحسابات*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 5- محمد السيد السرايا. (2002)، *أصول وقواعد المراجعة والتدقيق*، الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- 6- آسيا هيري. (2018)، *فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر: جامعة أحمد دراية
- 7- خديجة تمار. (2017)، *تقارير التدقيق الخارجي في ظل إلزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية – دراسة حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس
- 8- سيد أحمد بسباس. (2021)، *إتجاهات تطور مهنة محافظة الحسابات في إطار المراجعة الوطنية*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس، الجزائر: جامعة جيلالي اليابس
- 9- صبرينة عمروش، و بلقاسم دواج. (2019)، *دور المعايير الدولية في العرض العادل للقوائم المالية- دراسة المعيار الدولي للتدقيق 700*، *مجلة الدراسات المالية المعمقة*، المجلد4، العدد3
- 10- طاهرلمين بلقاضي، وكمال بن موسى. (2018)، *رأي وتقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية وفق معيار المراجعة الدولي رقم - 700- دراسة حالة الجزائر*، المديبر، المجلد5، العدد7
- 11- مقرر 150. (2016)، *المعيار الجزائري للتدقيق 700*، وزارة المالية، المؤرخ في 11 أكتوبر 2016،
- 12- عبد العزيز الكهل. (2022)، *تقرير مدقق الحسابات*، تاريخ الاسترداد 12 07 2022، من مفاهيم:

دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي والمؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق
السعودي للفترة (2018-2022)

*An econometric study of the relationship between financial market performance
determinants and the general stock price index in the Saudi market For the
(period (2018-2022*

روينة مصعب^{1*}، بلحبيب عبد الكامل²، ريمي عقبة³

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، rouina-moussab@univ-eloued.dz

مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

² جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، abdelkamel-belahbib@univ-eloued.dz

³ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي Okba-rimi@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/15

تاريخ الاستلام: 2023/02/22

ملخص:

تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين محددات أداء السوق المالي في دولة السعودية والمؤشر العام للأسعار *TASI* للفترة ما بين 2018-2022 بيانات شهرية. حيث تم تحديد مؤشر السوق المالي السعودي وكمغغير تابع والمتغيرات المستقلة على النحو الآتي سعر الصرف ، سعر الفائدة ، التضخم ، عرض النقد 1 ، عرض النقد 2 ، سعر البترول وذلك باستخدام نموذج *ARDL* الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموسعة ، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمؤشر *TASI* وكذا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمؤشر *TASI* إلا أنها معنوية فقد بين المؤشر وسعر البترول أي أن كل متغيرات الدراسة المستقلة.

الكلمات المفتاحية: محددات الأداء المالي ، مؤشر *TASI* ، *ARDL*

Abstract:

The study aims to clarify the relationship between the financial market performance determinants in the State of Saudi Arabia and the general price index (*TASI*) for the period between 2018-2022, monthly data. Where the Saudi financial market index was determined as a dependent variable and the independent variables as follows: exchange rate, interest rate, inflation, money supply 1, money supply 2, oil price, using the *ARDL* model of self-regressive distributed slowing periods, the results of the study concluded that there is a co-integration between the independent variables and the *TASI* indicator.

Keywords: *determinants of financial performance, TASI index, ARDL*

تتوجه مؤخرا الدول ذات الاقتصاديات الناشئة للاستثمار في الأسواق المالية و الاهتمام بها نظرا لما تحققه من زيادة في النمو و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و كذا إعطاء وتيرة لحركة الأموال و النقود داخل الحيز الاقتصادي المحدد ، تجلى ذلك في البلدان المتطورة التي لها سابقة في تفعيل و تنشيط أسواقها المالية و جعلها قناة فعالة لتحقيق التوازنات الاقتصادية و المالية ، و متابعة كل مؤثرات و محددات أدائها على الصعيد الكلي (الخارجي) أو الجزئي (الداخلي) و لذلك يرى الكثير من الباحثين انه بات من الضروري الالتفات إلى الأسواق المالية في الدول النامية و الاهتمام بدراستها و بكل المحددات الاقتصادية و المالية و السياسية التي لها دور في التأثير على أدائها و لان متابعة أداء السوق المالي السعودي يعتبر أمرا جوهريا بالنسبة للقائمين عليه و المهتمين و المتابعين استلزم أيضا دراسة أثر بعض محددات و مؤثرات الأداء المالي للسوق و المتمثلة في سعر الصرف، سعر الفائدة ، التضخم ، عرض النقد 01 ، عرض النقد 02 ، البترول ، و بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية

ما هي أهم المحددات التي تؤثر على المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي ؟

تقوم فرضية الدراسة على

وجود علاقة معنوية سلبية بين سعر الصرف و المؤشر العام TASI

وجود علاقة معنوية سلبية بين سعر الفائدة و المؤشر العام TASI

وجود علاقة معنوية سلبية بين التضخم و المؤشر العام TASI

وجود علاقة معنوية ايجابية بين عرض النقد و المؤشر العام TASI

وجود علاقة معنوية ايجابية بين سعر البترول و المؤشر العام TASI.

1- محددات أداء السوق المالي

1-1 سعر الصرف

سعر الصرف هو أداة مبادلة و وسيلة لتسوية المبادلات الدولية و يعتبر أيضا همزة وصل بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصادات الدولية و كذلك يعتبر أداة ربط بين اقتصاد مفتوح و باقي اقتصاديات العالم عن طريق معرفة التكاليف و الأسعار الدولية و منه يسهل المعاملات الدولية المختلفة و طرق تسويقها و تخضع أسعار الصرف لقوى العرض و الطلب في الأسواق ، كما يعبر عنه بمعدل (نسبة) مقابلة عملة بعملة أخرى أي عدد العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية و لسعر الصرف شكلان ، اسمي وهو

دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي والمؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي
للفترة (2018 - 2022)

سعر عملة اجنبية بدلالة وحدات عملة محلية او العكس ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي نظرا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وينقسم الى سعر الصرف الرسمي الذي يخص المبادلات الجارية الرسمية . وسعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية مما يعني انه يمكن أن يكون أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة ونفس البلد . وينقسم سعر الصرف إلى ثابت تحده السلطات النقدية المختصة و سعر صرف مرن يتحدد في السوق من خلال تفاعل الميكانيزمات الاقتصادية العالمية و تدفقات رؤوس الأموال ، اغلب الدراسات السابقة أثبتت أن العلاقة بين سعر الصرف و المؤشر العام لسوق الأسهم عكسية(antoine,avril 2005 , p 24)

2-1 سعر الفائدة

هو السعر الذي يدفع مقابل استخدام الأموال المقترضة بشروط محددة سلفا المدة الزمنية و معدل الفائدة فهو لا يشبه أسعار السلع والخدمات لأنه يساوي حاصل نسبة التكلفة النقدية للاقتراض مقسومة على المبلغ المقترض ، كما يعرف على انه السعر المفروض على استخدام الأموال وهو عبارة عن نسبة مئوية من رأس المال ويؤثر في القوة الشرائية وقرارات الاستهلاك الخاصة بكل من القطاعين الخاص والعام و ينقسم سعر الفائدة إلى سعر فائدة اسمي يطبقه البنك المركزي بمستويات مختلفة حسب طبيعة المؤسسة انطلاقا من المؤسسة ذات الأداء مالي الجيد إلى المؤسسات الصغيرة الناشئة ، وسعر فائدة حقيقي الذي يحسب بمستوى التضخم فسعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الاسمي مطروح منه التضخم ، و أوضحت النظريات الاقتصادية انه كلما ارتفع سعر الفائدة على الودائع توجه الجمهور إلى استثمار الأموال في البنوك و الابتعاد عن شراء الأسهم و تداولها فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة و المؤشر العام لسوق الأسهم (stefan , p265)

3-1 التضخم

يعتبر التضخم من أهم المؤشرات التي تقيس الوضعية التوازنية المالية والنقدية فهي تعبر على الكثير من القرارات الاقتصادية ، فالتضخم هو الارتفاع العام والمستمر للأسعار مأخوذة بسعر المستهلك يؤثر على القدرة الشرائية للفرد ، أي أن النقود تفقد بعض خصائصها و وظائفها فيزيد بذلك خطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم يعزف المستثمر على تداول الأسهم وللتضخم علاقة سلبية بينه وبين المؤشر العام للسوق المالية (ceyda,2015 p44)

4-1 عرض النقد

يعرف بكمية النقود المطروحة او المعروضة في فترة زمنية محددة في مكان (دولة) محدد وله ثلاث أوعية فعرض النقد يعبر عن المبادلات والمخزون (الثروة) إضافة إلى السيولة لها علاقة بتداول الأسهم فالعلاقة بين عرض النقد والمؤشر العام لسوق الأسهم علاقة طردية اي كلما كان عرض النقد أكثر زاد او ارتفع المؤشر العام لسوق الاسهم لكن هناك فرق بين عرض النقد 01 وعرض النقد 02 في الودائع الادخارية والودائع الاجلة التي تكون مرتبطة اكثر بالسوق المالي من خلال طريقة تداول هذه الاخيرة (نورة ، ص 29 ، 2013)

5-1 سعر البترول

يعتبر سعر البترول مؤشرا مهما في اقتصاد البلدان المصدرة والمنتج للنفط لانه يمثل الايرادات التي تعتمد عليها الدولة في تنشيط اقتصادها سواء كانت في تحسين الصناعة والتجارة والخدمات اما الاستثمار في الاصول المالية فيكون بدرجة اقل لان حكومة البلد توجه الايرادات الى مجالات محددة كالصناعة والزراعة والاشغال والخدمات ام الفوائد والارباح التي تنتج خلال دوران نقود والاموال فتستثمر في مجالات البورصة والعقار ، فعلاقة سعر البترول بمؤشر العام لسوق الاسهم هي علاقة ايجابية طردية حيث تثبت النظرية الاقتصادية بالنسبة للدول المصدرة ان زيادة اسعار البترول يؤدي الى ارتفاع المؤشر العام لسوق الاسهم وزيادة تداولها وقد اثبتت بعض الدراسات السابقة ذلك (احمد 2011 ، ص 4)

2- السوق السعودي للأوراق المالية

إن وظيفة السوق المالي بالدرجة الأولى استعمال الأموال الفائضة الموجهة للاستثمار من طرف المدخرين حيث بدأ سوق الأوراق المالية السعودي بشكل غير رسمي سنة 1932 إلى غاية 1984 حيث اصدر القرار (1230/8) الذي وضع الإطار الرسمي للسوق المعنية تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي بعد ما كانت هناك شركة تسجل الأسهم ، واقتصرت الوساطة في تداول الأسهم عند البنوك التجارية ، وفي سنة 1990 استحدثت النظام الآلي لتداول الأسهم وعمليات التسوية الى ان حمل النظام اسم "تداول " سنة 2001 مما زاد حجم التداول وتأسست سنة 2003 هيئة السوق المالية اي يتمحور دورها في حماية المستثمرين عن طريق أسس وقواعد الى ان فتحت باب الاستثمار الاجنبي والدخول الى سوق المال السعودي وفق شروط وتحفيزات معينة . ويعتبر السوق المال السعودي سوقا ناشئا حسب تصنيف الشركات العالمية للمؤشرات فوتسي راسل و S&P dow.JonesMsci ، كما أصبح سوق الأوراق المالية السعودي حاليا اكثر عمقا وتنوعا في المنتجات المالية و الأدوات الاستثمارية لذلك

دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي والمؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي
للفترة (2018 - 2022)

أتيح له الانضمام إلى المؤشرات العالمية وتحقيق التكامل مع الأسواق العالمية المتقدمة والوصول إلى درجة إفصاح وشفافية أفضل خاصة فيما يتعلق بتماثل المعلومات ويسمى المؤشر العام للسوق المالي السعودي TASI للتداول حيث يضم القيمة السوقية لكل الشركات المدرجة التي بلغ عددها 212 شركة يوزعها في شكل أسهم قابلة للتداول (منشذ 2017 ص 09)

2-1 مفهوم مؤشرات السوق المالي

مؤشر السوق المالي هو مقياس لاتجاه السوق فهو المسؤول عن الاتجاه العام لحركة أسعار الأسهم، وهو أداة لقياس تطور الأسعار وحجم الأوراق المالية المتداولة في السوق الأوراق المالية وغرضه معرفة أداء السوق بصفة عامة ، كما انه معيار يعكس حالة سوق رأس المال المستهدف.(لعصامي ، ص 169 ، 2018)

2-2 العلاقة بين محددات الاداء ومؤشر السوق المالي

تقلبات محددات الاداء تعد من المخاطر التي تواجه المؤسسات والشركات المدرجة في البورصة والعاملية في المجال الدولي في نفس الوقت ، التغيير في المحددات يؤثر على أسعار الأسهم وبالتالي يؤثر على مؤشر السوق المالي و من الضروري تحقيق التوازنات في الأسواق المالية لذلك وجب التحوط من كل المخاطر والصدمات التي يسببها كل متغير اقتصادي يوتر في السوق سواء كان داخليا أو متعلق بسياسة الاقتصاد الكلي

3- الدراسات السابقة

1) Gurmeet singh Relation ship between exchange rate and stock price in india an Empirical study

تطرقت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين سعر الصرف والمؤشر العام لسوق الهند NIFTY توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين متغيرات الدراسة بالاستعانة بمنهجية Johansen للتكامل المشترك وكذا وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل

2) Mila Novita dynamic analysis of the stock price Index and the Exchange rate using vector autoregressino (VAR) an Empirical study of the jakarta stock Exchange 2001 – 2004

تطرقت الدراسة إلى ما إذا توجد علاقة سببية بين مؤشر أسعار الأسهم لسوق جاكرتا المالي و سعر الصرف الروبية بيانات يومية ابتداء من 24 جانفي 2001 إلى غاية جوان 2004 ، توصلت إلى أن

سعر الصرف يتأثر بسعر الصرف السابق و مؤشر أسعار الأسهم أما مؤشر أسعار الأسهم يتأثر بحركات المؤشر السابقة

3) *Kudagewashe zvitarisre Javangwe and Oliver.Exchange rate movement and stock market performance An application of the ARDL Model*

تناولت الدراسة العلاقة بين سوق الأوراق المالية لجنوب إفريقيا و سعر الصرف الفترة 1980 – 2020 بيانات فصلية 80 مشاهدة بطريقة ARDL حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ايجابية بين سوق الأوراق المالية و سعر الصرف في الأجل القصير و علاقة معنوية سلبية بين سوق الأوراق المالية و سعر الفائدة و التضخم في الأجل الطويل و علاقة سلبية بين سعر الفائدة و سوق الأوراق المالية

4) دراسة (زهرة دريش وآخرون) دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية ماليزيا (2013-2019) نموذجاً عالجت الباحثة موضوع تقلبات سعر الصرف وعلاقته بالمؤشر العام لأسعار ماليزيا أي سعر صرف الرينغيت الماليزي .وصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة متجهة من سعر الصرف الى مؤشر كولاالمبور . الفترة ما بين 2013-2019 بالأشهر.

5) دراسة (كاظم المعموري واخرون) دراسة اثر التقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الاسهم في العراق توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متغيرات الدراسة وهذا ما تم طرحه في البحث حول معرفة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف و المؤشر العام لأسعار أسهم سوق العراق

6) دراسة د. صلاح ابو نصر العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم في السوق المال السعودي دراسة قياسية .من اجل معرفة العوامل المؤثرة في سوق المال السعودي للفترة 2001 و 2015 بيانات ربع سنوية 59 مشاهدة حيث توصلت الدراسة الى ان العائد على الاسهم ومضاعف الربحية . معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم لها دلالة معنوية على اسعار السوق المالي السعودي بينما سعر الفائدة على الودائع وعرض للنقود ونسبة المديونية بالشركات المتداولة ليس لها دلالة معنوية إحصائية

ان اغلب الدراسات السابقة المختارة استخدمت نماذج قياس مختلفة و بمتغيرين احدهما تابع و الاخر مستقل لدراسة العلاقة التوازنية بينهما وكذا اتجاه التأثير ، اما دراستنا فقد ركزت على المتغيرات التي يمكن اعتبارها محددات لاداء السوق المالي فاختيرت مجموعة متغيرات على اساس انها محددات لاداء السوق المالي السعودي و اختبار العلاقة في الاجلين القصير و الطويل باستخدام منهجية ARDL الذي

دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي والمؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي
للفترة (2018 - 2022)

يعطي احسن النتائج في الاجل الطويل ، اضافة الى فترة الدراسة المحددة بالاشهر خلافا مع الدراسات السابقة اغلها استعملت بيانات سنوية.

4. الطريقة والأدوات

1-4 منهج الدراسة لاختبار العلاقة الإحصائية بين محددات الأداء ومؤشر السوق المالي تم استخدام المنهج القياسي وباستخدام نموذج ARDL (نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة) لان نموذج ARDL يعطي افضل النتائج للمعلومات في المدى الطويل ، إضافة إلى أن هذه المنهجية تجعل المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير في نفس المعادلة التي تحدد العلاقة التكاملية بينهما ، لهذا يعتبر نموذج ARDL اكثر النماذج ملائمة فيمثل هكذا دراسة .

2-4 التعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL

تم تطوير منهجية ARDL من قبل كل من PESARAN and all (2001) حيث يتميز هذا الاختبار عن بقية الاختبارات في انه لا يشترط تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة ، إضافة إلى ذلك فان منهجية ARDL لها عدة مميزات في حالة الدراسات ذات المشاهدات القليلة حيث يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي ويتميز ARDL بانه يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة بيانات و يطبق في حال اذا كانت السلاسل ساكنة أي متكاملة من الرتبة I(0) او متكاملة من الرتبة I(1) او من الرتبة نفسها كما يمكن ARDL من فصل تغيرات الأجل الطويل عن الأجل القصير حيث نستطيع من هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة (jhonas , p 8,april 2018)

3-4 التعريف بمتغيرات الدراسة

لتحديد أثر محددات الأداء على مؤشر السوق المالي تم الاعتماد في النموذج على المتغيرات الاتية

المتغيرات	المفهوم	المصدر	اشارته
المؤشر-LNDICE-G-M-F	متغير تابعا للمؤشر العام لسوق الاسهم السعودي TASI يحتوي على 218 شركة في مجالات مختلفة الصناعة و الخدمات و البنوك و هو يعبر على النشاط المالي للسعودية ويعكس صورة اقتصادية على الصعيد الأكاديمي والمهني	هيئة سوق المال السعودي	

روينة مصعب ، بلحييب عبد الكامل ، ريمي عقبة

سالبية		وهو سعر صرف الريال السعودي مع الدولار الأمريكي	سعر الصرف TAUX DE CHANGE
سالبية		سعر الفائدة على الودائع المحدد من طرف البنك المركزي بالسعودي	سعر الفائدة TAUX D INTERET
سالبية	البنك المركزي السعودي	يقيس المستوى العام للأسعار المستهلكين في السعودية المواد الاستهلاكية	معدل التضخم INFLATION
موجبة	البنك المركزي السعودي	النقد في التداول مضافا اليه الودائع تحت الطلب	عرض النقد 01 MASSE MONETAIRE
موجبة	البنك المركزي السعودي	01 M مضاف إليه الودائع الآجلة و الودائع بالعملات الأجنبية	عرض النقد 02 MASSE MONETAIRE
موجبة	Investing.com	سعر البترول الخام الذي تحدده السوق العالمية نتيجة قوى العرض و الطلب	سعر البترول PRICE OIL

النتائج ومناقشتها

(1) اختبار جذر الوحدة ان الغاية من هذا الاختبار هو تجنب الانحدار الزائف فلو تطرق الباحث الى دراسة المتغيرات من دون اجراء اختبار استقرارية السلاسل لتحصل على نتائج مغلوطة ، ومن اجل تحديد سكون السلسلة الزمنية لكل متغير تم الاستعانة باختبار (ديكي ، فولر) فيليب وبيرون . انظر الجدول رقم (1).

وبمقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة الجدولية عند درجة مستوى دلالية 5% كل المتغيرات غير ساكنة عند المستوى (0) اي تحتوي على جذر الوحدة لكن عند اخذ الفروق الاولى (1) أصبحت السلسلة لكل متغيرات الدراسة مستقرة اي ساكنة عند مستوى دلالة 5% ، ومنه يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة. (bouchra , p 11, nov 2021)

(2) تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة

(أ) اختبار فترات الإبطاء

دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي و المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي
للفترة (2018 - 2022)

يهدف هذا الاختبار إلى اختيار أفضل فترات الإبطاء الزمنية باستخدام معيار AKaike انظر الشكل (1) والذي يبين ان النموذج المناسب هو (2.4.4.4.3.3.1) ARDL اي ان المتغير التابع IND له فترتي ابطاء اما بالنسبة لمتغير سعر الصرف و سعر الفائدة ، التضخم فان لهم اربع فترات ابطاء . اما متغير الكتلة النقدية M01 والكتلة النقدية M02 فلها ثلاث فترات ابطاء و فترة ابطاء واحدة بالنسبة لسعر البترول ومنه يمكن صياغة معادلة الدراسة بالكيفية الاتية

$$d(IND_t)=c+$$

$$\alpha IND_{t-1} + \beta_1 Exch_{t-1} + \beta_2 INT_{t-1} + \beta_3 INF_{t-1} + \beta_4 MM1_{t-1} + \beta_5 MM2_{t-1} + \beta_6 PP_{t-1} + \sum_{c=1}^2 \gamma_1 d(IND_{t-1}) + \sum_{c=1}^4 \gamma_2 d(Exch_{t-1}) + \sum_{c=1}^4 \gamma_3 d(INT_{t-1}) + \sum_{c=1}^4 \gamma_4 d(INF_{t-1}) + \sum_{c=1}^3 \gamma_5 d(MM1_{t-1}) + \sum_{c=1}^3 \gamma_6 d(MM2_{t-1}) + \sum_{c=1}^1 \gamma_7 d(PP_{t-1})$$

d الفروق من الدرجة الاولى

C الحد الثابت

T متجه الزمن

($\alpha, \hat{\alpha}_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$) معاملات الاجل الطويل

($\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \gamma_4, \gamma_5, \gamma_6, \gamma_7$) معاملات الاجل القصير

(ب) اختبار التكامل المشترك

يظهر ذلك من خلال معادلة ARDL اي اختبار العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين المتغيرات

حيث لم تم صياغة الفرضية الاتية

H0 فرضية العدم =0 =..... = $\alpha_3 = \alpha_2 = \alpha_1$ يعني لا وجود لعلاقة في الامد الطويل

H1 فرضية البديل $\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \dots \neq 0$ يعني يوجد علاقة في المدى القصير

وإجراء اختبار باوندتاست Bound test حيث يظهر الجدول رقم (2) F= 7.183997 القيمة المحسوبة

اكبر من القيم الجدولية العليا و الدنيا (2.94 / 3.99) عند مستوى دلالة 10% و 5% و 1% على

الترتيب

وهذا دليل على وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يعني قبول الفرض البديل الذي يؤكد على وجود العلاقة بين المتغيرات في الأمد البعيد

ج - تقدير العلاقة في الاجل الطويل

بعد اثبات وجود علاقة طويلة الاجل يتم تقدير المعلمات طويلة الاجل انظر الجدول رقم (3) يظهر معامل التحديد $R=0.98$ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع ب 98% والباقي 2% يعود لحدود الخطأ وقيمة فيشر المحسوبة تساوي 100% اكبر من القيمة الجدولية وقيمة الاحتمال 0.0000 وهذا يعني ان للنموذج قدرة عالية للتفسير و ذو دلالة معنوية وان كل المتغيرات المستقلة المختارة يمكن ان نعتبرها محددات لأداء السوق المالي ونلاحظ أن اغلب معاملات المتغيرات المستقلة تتصف بإشارة سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينها وبين المؤشر العام لأسعار الأسهم في السعودية TASI فاشارة كل من صعر الصرف و عرض النقد 01 و سعر البترول سالبة و كل من سعر الفائدة و التضخم و عرض النقد 02 موجبة اي انه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بحيث لا تؤثر المتغيرات المستقلة في الاجل الطويل ، ماعدا سعر البترول فله اثر ذو دلالة معنوية في الأجل الطويل على المؤشر العام لأسعار أسهم السوق السعودي وهذا منطقي و يتماشى مع طبيعة الاقتصاد السعودي .

د- تقدير العلاقة في الاجل القصير

نلاحظ ان كل المتغيرات المستقلة (سعر الصرف ، سعر الفائدة ، التضخم ، الكتلة النقدية 1 ، الكتلة النقدية 2 ، سعر البترول) لها علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية لان الاحتمالات عند الفروق اقل من 5% لكن باشارات مختلفة للمقدرات فسعر البترول اشارته موجبة حيث تربطه علاقة طردية بالمؤشر العام لسوق الأسهم السعودي فاشارة معلمة سعر الصرف سالبة و اشارة معلمة سعر الفائدة موجبة و اشارة معلمة التضخم موجبة و اشارة معلمة عرض النقد 01 و 02 سالبة اي مايدل على وجود علاقة عكسية في الاجل القصير للمتغيرات التي تحمل معلمتها اشارة سالبة و المؤشر العام للاسعار ، في حين هناك علاقة طردية للمتغيرات التي تحمل معلمتها اشارة موجبة

1- اختبار جودة النموذج

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يتبع النموذج المختار توزيعا طبيعيا حسب اختبار Normality Test of Residuals حيث لدينا jarque-bera تساوي 32% والاحتمال يساوي 82.9% اي اكبر من 5% يعني ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي والمؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي
للفترة (2018 - 2022)

2- اختبار LM الهدف من هذا الاختبار هو تحديد مشكلة الارتباط الذاتي حيث ومن خلال قيمة الاحتمال 0.4335 اي اكبر من 0.05 وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
3- اختبار ARCH يهدف هذا الاختبار لاكتشاف مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي ، حيث تظهر قيمة الاحتمال لـ $hetreskidasticity\ test\ arch$ 0.7919 اكبر من 0.05 هذا يعني قبول فرضية العدم لا وجود لارتباط ذاتي بين البواقي

4- اختبار Breusch-Godfrey يهدف هذا الاختبار لمعاينة عدم ثبات التباين ونلاحظ ان قيمة Prob $chi\ -\ squire$ اكبر من 5% اي $1.000 > 0.05$ وهذا ما اكده فرض العدم وهو عدم وجود مشكلة (عدم ثبات تباين) .

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

يهدف هذا الاختبار الى التحقق و التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن ولتحقق من ذلك يتم استخدام الاختبارين (اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of square) وتبين لنا ان المعاملات المقدرة بصيغة Ucem لنموذج ARDL تقع داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبذلك وجود انسجام بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير ومنه لا يوجد اي تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى إثبات أن المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في النموذج القياسي يمكن أن نعتبرها محددات أداء السوق المالي السعودي من خلال دراسة الأثر لهذه المحددات على المؤشر العام لسوق الأسهم السعودي TASI الذي يعكس صورة أداء السوق الفترة (2018-2022) بيانات شهرية 58 مشاهدة ، إحصائياً كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول أثبتتها نتائج اختبار ADF و PP إضافة إلى أن النموذج المطبق يتميز بجودة عالية وقدرة تفسيرية عالية من خلال نتائج قيمة معامل التحديد 98% للمتغيرات المستقلة سعر الصرف، سعر الفائدة ، التضخم ، عرض النقد 01 ، عرض النقد 02 ، البترول ، لها قدرة تفسيرية عالية للمؤشر TASI.

وأوضح اختبار BOUND TEST ان هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة المختارة اي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لكنها معنوية فقط مع متغير سعر البترول كما أثبتت الدراسة وجود علاقة

ذات دلالة معنوية في الأجل القصير ايجابية معنوية بين كل من عرض النقد و سعر البترول و المؤشر العام TASI و سلبية معنوية بين كل من سعر الصرف و سعر الفائدة و التضخم و المؤشر TASI كما ان نموذج تصحيح الخطأ يثبت ان هناك تصحيح للتوازنات بنسبة 45 % تنطلق من الأجل القريب إلى الأجل الطويل

توصيات

- لنرجع الى كل ما سبق دراسته وانجازته في هذه الورقة البحثية نجده انطلق من توصيات الباحثين و الاكاديميين في مجال التخصص ، لذلك انطلقا من النتائج المتوصل اليه اوصي بـ
- اعتماد سياسة سعر صرف رشيدة لكي تحسن اداء سوق المال
 - اتباع سياسة مالية و نقدية شاملة لتقليل خطر التضخم على اداء سوق المال
 - تحرير تبعية السوق المالي من سعر البترول و خطورة انهياره
 - توسيع عينة الدراسة الى بلدان اخرى نامية كدول BRICSA مثلا
 - استخدام بيانات يومية لكي تعطى نتائج اقضل و اذق

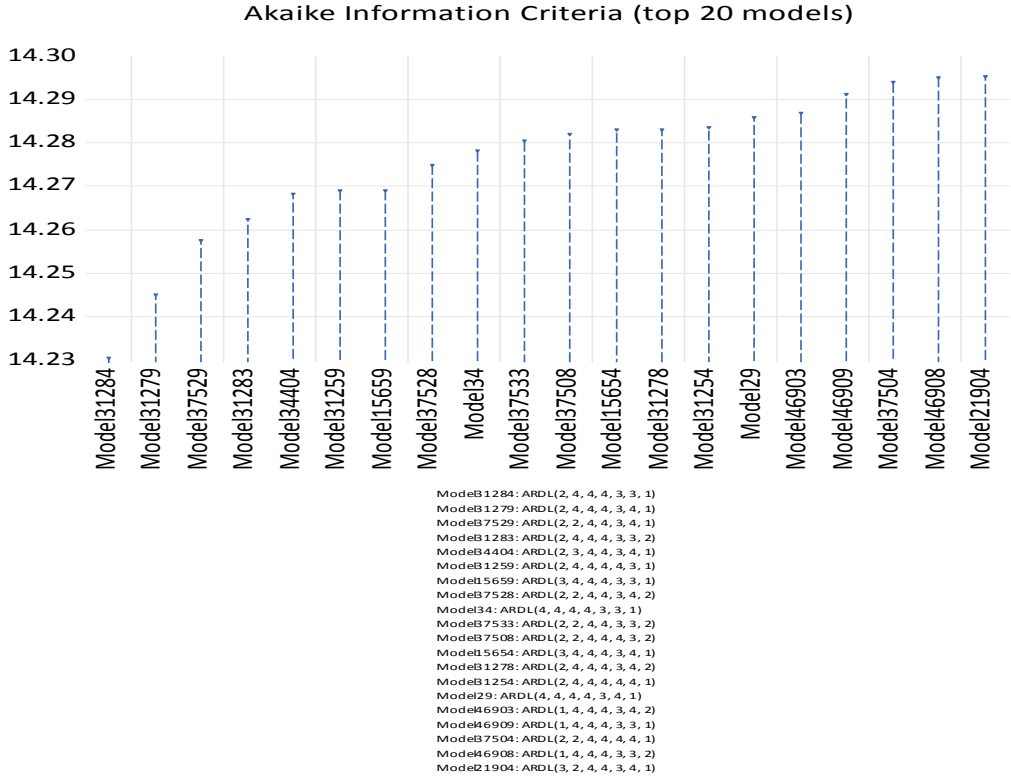
جدول 1: نتائج اختبار ADF واختبار PP

دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي و المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي
للفترة (2018 - 2022)

الفرق الاول		عند المستوى		الحد الثابت	ADE	IND
PROB	T.S	PROB	T.S			
0.0000	-7.016416	0.8990	-0.414945	الحد الثابت	ADE	IND
0.0000	-6.999651	0.7628	-1.642707	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-7.018865	0.8990	-0.414945	الحد الثابت	PP	IND
0.0000	-6.992344	0.7413	-1.692660	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-8.909010	0.0121	-3485535	الحد الثابت	ADE	EXC
0.0000	-8.878008	0.0363	-3.630443	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-10.13547	0.0094	-3.576293	الحد الثابت	PP	EXC
0.0000	-10.11031	0.0286	-3.728003	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-7.205709	0.3379	-1.882689	الحد الثابت	ADE	INF
0.0000	-7.160173	0.5436	-2.082752	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-7.209178	0.3379	-1.882689	الحد الثابت	PP	INF
0.0000	-7.161490	0.5436	-2.082752	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0008	-4.405410	0.7532	-0.982755	الحد الثابت	ADE	INT
0.0035	-4.507748	0.9994	0.609164	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0005	-4.542513	0.7265	-1.056546	الحد الثابت	PP	INT
0.0029	-4.573843	0.9848	-0.411054	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-9.499312	0.5456	-1.461216	الحد الثابت	ADE	MM1
0.0000	-9.422789	0.5352	-2.098288	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-9.688984	0.6063	-1.336607	الحد الثابت	PP	MM1
0.0000	-9.695800	0.6632	-1.856665	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-5.837725	0.7678	-0.940548	الحد الثابت	ADE	PP
0.0000	-5.813681	0.8639	-1.351927	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-7.725949	0.7032	-1.116452	الحد الثابت	PP	PP
0.0001	-5.629968	0.8194	-1.495315	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-10.28365	0.9853	0.500326	الحد الثابت	ADE	MM2
0.0000	-10.30598	0.0388	-3.598659	الحد الثابت مع اتجاه		
0.0000	-10.28365	0.9885	0.595937	الحد الثابت	PP	MM2
0.0000	-10.73343	0.0499	-3.491507	الحد الثابت مع اتجاه		

2EVIEW51 | المصدر مخرجات برنامج

الشكل 2 :اختبار فترات الابطاء الملائمة للنموذج



المصدر مخرجات برنامج 12EViews

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	7.183997 6	Asymptotic: n=1000		
		10%	1.99	2.94
		5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Actual Sample Size 52		Finite Sample: n=55		
		10%	2.139	3.204
		5%	2.49	3.658
		1%	3.33	4.708
		Finite Sample: n=50		
		10%	2.17	3.22
		5%	2.55	3.708
		1%	3.424	4.88

المصدر مخرجات برنامج 12EViews

دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي و المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي
للفترة (2018 - 2022)

الشكل 4: اختبار التكامل المشترك ARDL

Dependent Variable: LNDICE_G_M_F
Method: ARDL
Date: 11/12/22 Time: 07:36
Sample (adjusted): 5 56
Included observations: 52 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TAUX_DE_CHANGE
TAUX_D_INTERET INFLATION MASSE_MONETAIRE
MASSE_MONETAIRE_02 PRICE_OIL
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 62500
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4, 3, 3, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNDICE_G_M_F(-1)	0.722190	0.139678	5.170388	0.0000
LNDICE_G_M_F(-2)	-0.174829	0.110652	-1.579995	0.1272
TAUX_DE_CHANGE	18409.46	33915.14	0.542809	0.5923
TAUX_DE_CHANGE(-1)	47153.49	37396.36	1.260911	0.2195
TAUX_DE_CHANGE(-2)	-140997.1	39869.27	-3.536486	0.0017
TAUX_DE_CHANGE(-3)	-78653.92	40393.05	-1.947214	0.0633
TAUX_DE_CHANGE(-4)	65373.81	35338.96	1.849908	0.0767
TAUX_D_INTERET	634.8485	470.0307	1.350653	0.1894
TAUX_D_INTERET(-1)	910.6211	651.6741	1.397357	0.1751
TAUX_D_INTERET(-2)	-1881.911	747.8929	-2.516284	0.0190
TAUX_D_INTERET(-3)	-938.8404	800.1568	-1.173321	0.2522
TAUX_D_INTERET(-4)	1717.738	535.4329	3.208129	0.0038
INFLATION	-17.93942	48.65626	-0.368697	0.7156
INFLATION(-1)	-20.73577	47.92337	-0.432686	0.6691
INFLATION(-2)	-26.25173	44.75068	-0.586622	0.5629
INFLATION(-3)	-36.21628	40.99769	-0.883374	0.3858
INFLATION(-4)	115.7733	33.68645	3.436793	0.0022
MASSE_MONETAIRE	-90.75118	41.19983	-2.202708	0.0375
MASSE_MONETAIRE(-1)	25.36458	47.70948	0.531647	0.5999
MASSE_MONETAIRE(-2)	-79.45266	61.53089	-1.291265	0.2089
MASSE_MONETAIRE(-3)	-244.9055	56.20052	-4.357709	0.0002
MASSE_MONETAIRE_02	2.24E-05	0.003313	0.006768	0.9947
MASSE_MONETAIRE_02(-1)	0.002802	0.003319	0.844427	0.4068
MASSE_MONETAIRE_02(-2)	0.000987	0.003383	0.291911	0.7729
MASSE_MONETAIRE_02(-3)	0.010368	0.003310	3.131923	0.0045
PRICE_OIL	27.73442	11.48568	2.414696	0.0237
PRICE_OIL(-1)	-58.47487	13.00804	-4.495287	0.0001
C	314684.5	174676.0	1.801532	0.0842
R-squared	0.991200	Mean dependent var	9356.740	
Adjusted R-squared	0.981300	S.D. dependent var	1870.915	
S.E. of regression	255.8413	Akaike info criterion	14.23073	
Sum squared resid	1570915.	Schwarz criterion	15.28139	
Log likelihood	-341.9989	Hannan-Quinn criter.	14.63353	
F-statistic	100.1232	Durbin-Watson stat	1.846723	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر مخرجات برنامج EViews12

الشكل 5: علاقة قصيرة الاجل

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LNDICE_G_M_F)
 Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4, 3, 3, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/12/22 Time: 05:24
 Sample: 1 58
 Included observations: 52

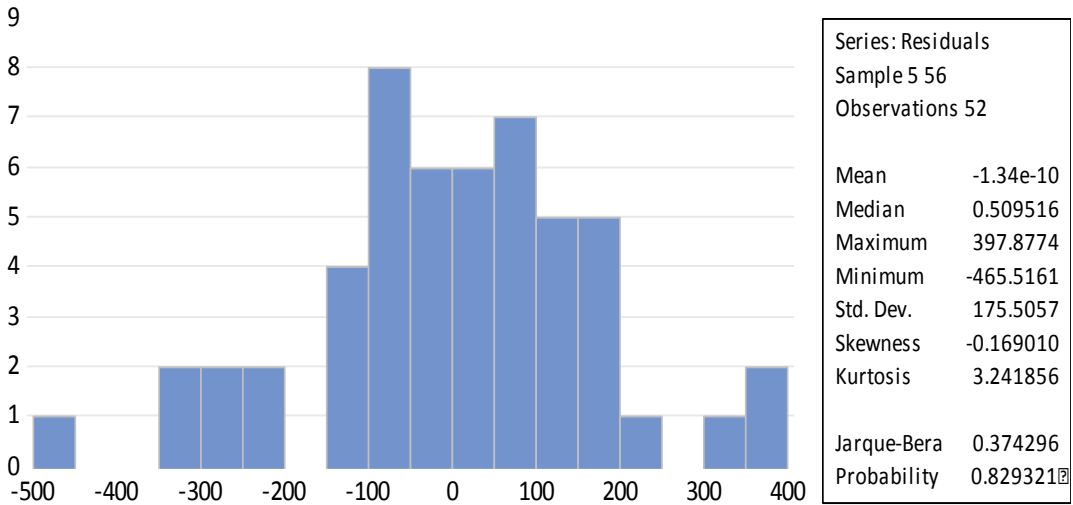
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDICE_G_M_F(-1))	0.174829	0.083131	2.103056	0.0461
D(TAUX_DE_CHANGE)	18409.46	25652.34	0.717652	0.4799
D(TAUX_DE_CHANGE(...	154277.2	25888.51	5.959293	0.0000
D(TAUX_DE_CHANGE(...	13280.11	23221.30	0.571893	0.5727
D(TAUX_DE_CHANGE(...	-65373.81	20195.71	-3.237015	0.0035
D(TAUX_D_INTERET)	634.8484	329.5332	1.926508	0.0660
D(TAUX_D_INTERET(-1))	1103.013	330.6869	3.335522	0.0028
D(TAUX_D_INTERET(-2))	-778.8975	383.4422	-2.031330	0.0534
D(TAUX_D_INTERET(-3))	-1717.738	388.3143	-4.423576	0.0002
D(INFLATION)	-17.93942	29.76131	-0.602777	0.5523
D(INFLATION(-1))	-53.30532	26.13604	-2.039533	0.0526
D(INFLATION(-2))	-79.55705	27.29794	-2.914398	0.0076
D(INFLATION(-3))	-115.7733	25.70106	-4.504614	0.0001
D(MASSE_MONETAIRE)	-90.75118	32.07409	-2.829423	0.0093
D(MASSE_MONETAIRE(...	324.3582	45.38031	7.147554	0.0000
D(MASSE_MONETAIRE(...	244.9055	38.91631	6.293134	0.0000
D(MASSE_MONETAIRE...)	2.24E-05	0.001889	0.011871	0.9906
D(MASSE_MONETAIRE...)	-0.011355	0.002385	-4.760976	0.0001
D(MASSE_MONETAIRE...)	-0.010368	0.002138	-4.848483	0.0001
D(PRICE_OIL)	27.73442	7.285388	3.806856	0.0009
CointEq(-1)*	-0.452639	0.052535	-8.615953	0.0000
R-squared	0.880780	Mean dependent var	81.66885	
Adjusted R-squared	0.803864	S.D. dependent var	508.2964	
S.E. of regression	225.1103	Akaike info criterion	13.96149	
Sum squared resid	1570915.	Schwarz criterion	14.74950	
Log likelihood	-341.9989	Hannan-Quinn criter.	14.26360	
Durbin-Watson stat	1.846723			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر مخرجات برنامج EViews1

دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي والمؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي
للفترة (2018 - 2022)

الشكل 6: اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر مخرجات برنامج EViews1

الشكل 08: اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.274529	Prob. F(1,23)	0.6053
Obs*R-squared	0.613353	Prob. Chi-Square(1)	0.4335

المصدر مخرجات برنامج EViews1

الشكل 9 اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.422006	Prob. F(4,43)	0.7919
Obs*R-squared	1.813128	Prob. Chi-Square(4)	0.7701

المصدر مخرجات برنامج EViews1

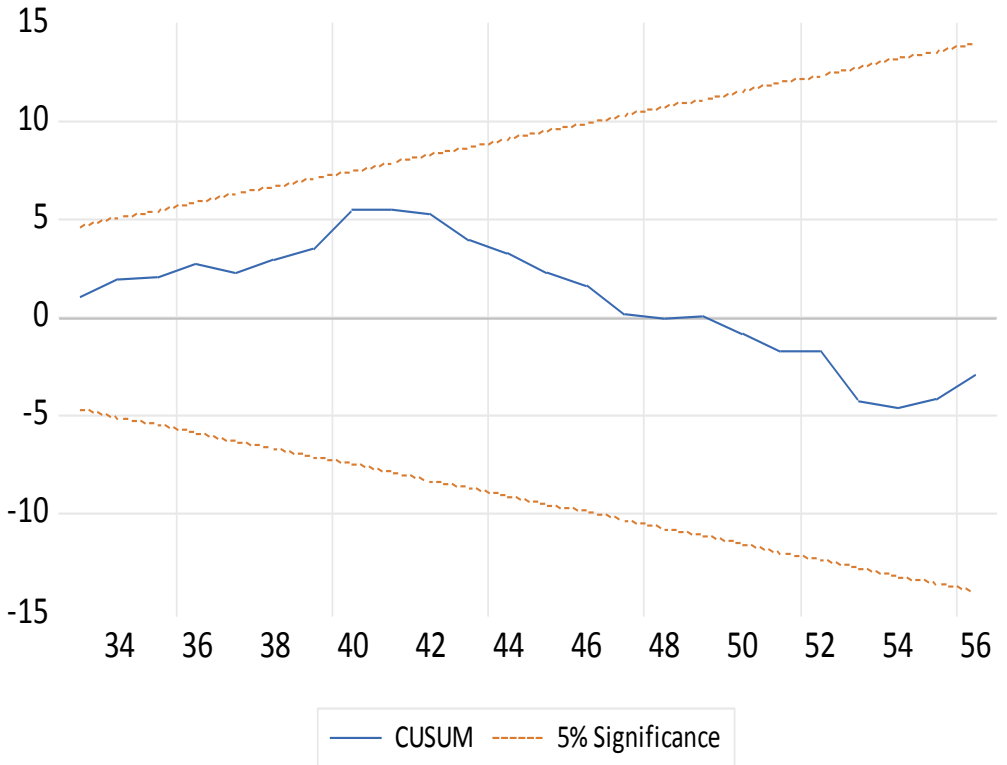
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

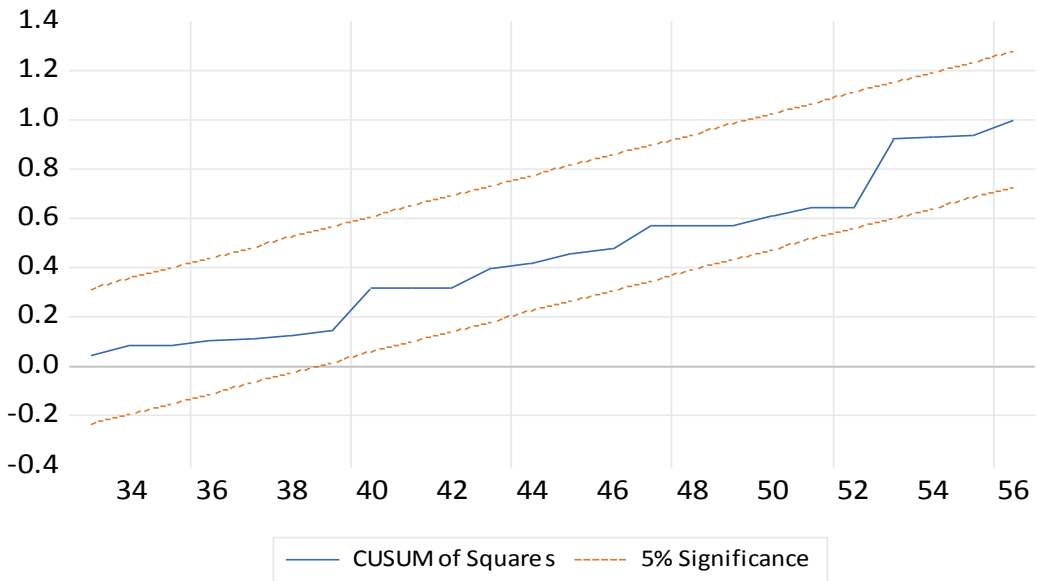
F-statistic	0.959090	Prob. F(27,24)	0.5446
Obs*R-squared	26.98769	Prob. Chi-Square(27)	0.4645
Scaled explained SS	6.444055	Prob. Chi-Square(27)	1.0000

المصدر مخرجات برنامج EViews12

الشكل 11: اختبار المجموع التراكمي للبقايا CUSUM



دراسة قياسية للعلاقة بين محددات أداء السوق المالي والمؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق السعودي
للفترة (2018 - 2022)



المصدر مخرجات برنامج EViews1

المصادر والمراجع

طلحة محمد قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية سعر الصرف ، النمو الاقتصادي بالجزائر الفترة 1970-2017 اطروحة دكتوراه جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2021.

نصر الدين بوعمامة محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه دراسة حالة الجزائر اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3 الجزائر ماي 2017

بسبع عبد القادر اثر المتغيرات الكلية على أداء سوق الاسهم السعودي للفترة (2005-2013) باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطا مجلة العلوم الاقتصادية .المجلد 10 العدد 10 جوان 2015

لهادي امنة تاثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات الاسواق المالية العربية دراسة حالة سوق المالية السعودية وبورصة عمان خلال الفترة (2000-2018) اطروحة دكتوراه جامعة فرحات عباس سطيف 1. 2021

جميل نجار قياس اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على عوائد مؤشرات السوق المالي دليل من فلسطين . مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية) المجلد 36 (1) 2022

Christian kratzer .impact of macroeconomic variables on stock prices in Austria . master of business administration movation Vienna . 23 jone 2021

Mila novita. nachrowi djalal . dynamic analysis of the stock prices index and the exchang rate using vector actor egression (var) : an empirical study of the Jakarta stock exchange . 2001-2004 . economic and fnance in Indonesia vol 53, (3) page 263-278. 2005 .

Jones kibala koma , modlisation ARDL , test decontegration aux bovrnes et aproche de toda –yamamoto : elements de therie et pratique cum logiciels . licence congo – kinshasa 2018apre

Shabbaz mohamed , macroeconomic determinants of etock market capitalization in pakistan : fresh evidence from contegation with unknwn struck toral breaks . MPRA. University of Malaya kuala por , malysia decembre 2013

Abbas alavirad , macroeconomic variables and stock market evidence from iran , international journal of economic and finances studio vol 3 nov 1 . 2011 azad university iran .

Didier marteau , les marches de capitaux , 3 edition , DUNOD.

دور التكوين الجامعي السياحي في الإستجابة لمتطلبات سوق العمل السياحي- دراسة تحليلية بطريقة DEMATEL-

The role of university education in tourism in meeting the demands of the tourism labor market -Analytical study method DEMATEL-

مصطفى بوفاتح^{1*}، حسين شنيبي²

¹ جامعة غرداية (الجزائر)- كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر: التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية boufateh.mustapha@univ-ghardaia.dz

² جامعة غرداية (الجزائر)- كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر: التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية Chenini.hocine@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/03

تاريخ الاستلام: 2022/12/29

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة درجة الملاءمة بين التكوين الجامعي السياحي ومتطلبات سوق العمل السياحي في الجزائر والتعرف على مواقع الخلل والقصور التي تحول دون تحقيق ذلك التوافق وإقتراح بعض التوصيات المفيدة في معالجة نواحي الخلل والإخفاق، وللوصول للنتائج المرجوة قمنا بإستخدام الطريقة التحليلية معمل تجريبي لصناعة القرار والتقييم (DEMATEL)، وعليه تم التوصل إلى ضرورة الإهتمام باللغات الأجنبية أثناء عملية التكوين الجامعي مع ربط البرامج والمناهج السياحية بحاجات سوق العمل السياحي. الكلمات المفتاحية: تكوين جامعي؛ برامج التكوين الجامعي السياحي؛ سوق العمل السياحي؛ كوادربشرية؛

تصنيف JEL: M31، L83

Abstract: This research aims to study the degree of compatibility between tourism university training and the requirements of the tourism labor market in Algeria and to identify the shortcomings and shortcomings that prevent the achievement of this compatibility and to propose some useful recommendations to remedy the shortcomings and shortcomings. failures, and to achieve the desired results, we used the analytical method and an experimental laboratory for decision-making and evaluation (DEMATEL), and accordingly, it was concluded that it is necessary to pay attention to foreign languages during the university training process, while linking tourism programs and curricula to the needs of the tourism labor market.

Keywords: University formation; Tourism university training programmes; tourism labor market; Human cadres.

Jel Classification Codes: M31, L83

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

العلم هو الركن الأول للحضارة، فبالعلم تبنى الأوطان وبالعلوم التخصصية يبني المجتمع السليم، فكلما زادت قدرة الإنسان على التعلم والتأهيل بأحدث الإكتشافات العلمية، كلما زادت إفادته لمجتمعه والمساهمة في تقدمه والإرتقاء به، ويُعدّ التكوين الجامعي هو أساس التقدّم العلمي وأحد المراحل التعليمية المتميّزة في أي مجتمع إنطلاقاً من كونه يحتل قمة السلم التعليمي.

يمثل التكوين الجامعي السياحي أحد أنماط التكوين الجامعي وحجر الأساس والنقطة الأولى في إعداد الكوادر البشرية العلمية والفنية المؤهّلة والمدربّة وفق المعايير الدولية التي تلبي متطلبات السوق السياحية، حيث تختلف هذه المتطلّبات من فترة إلى أخرى حسب المتغيّرات السريعة التي تحدث في المجتمع الدولي، وهذا يتطلّب دراسة متجدّدة لمتطلّبات السوق السياحية والبحث المستمر عن التوافق بين قدرات الخريجين وهذه المتطلّبات.

1.1. إشكالية البحث:

يُعدّ التكوين الجامعي السياحي المحدّد الأساسي لتحقيق جودة الخدمة التي أصبحت أهم مجالات التنافس في صناعة السياحة بين الدول، وأنّ مستقبل جودة الخدمة السياحية مرتبط بمدى توافر أيادي عاملة مؤهّلة وذات كفاءة تلبي متطلبات السوق السياحية، غير أنّ التكوين الجامعي السياحي في الجزائر وبالرغم من التوسّع الكميّ في مؤسسات التكوين الجامعي يواجه العديد من التحديات، الأمر الذي يستدعي تطبيق برامج شاملة للتطوير ومن ثمّ توفير العنصر البشري المؤهّل لسوق العمل في مجال السياحة، وضمن هذا السياق يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما- مدى إستجابة التكوين الجامعي السياحي لمتطلّبات سوق العمل السياحي في الجزائر؟

2.1. فرضيات البحث:

على ضوء الإشكالية الرئيسية تمّ بناء الفرضيات التالية:

- هناك دور للتكوين الجامعي السياحي في الإستجابة لمتطلّبات سوق العمل السياحي.
- ليس هناك دور للتكوين الجامعي السياحي في الإستجابة لمتطلّبات سوق العمل السياحي.
- هناك تغيّرات في متطلّبات السوق السياحية الحالية.

— هناك وسائل يمكن من خلالها زيادة دور إستجابة التكوين الجامعي السياحي لمتطلبات سوق العمل السياحي.

3.1. أهداف البحث: تتحدّد أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعريف بالتكوين الجامعي السياحي.
- إلقاء الضوء على نظام التكوين الجامعي السياحي في الجزائر.
- دراسة مدى إستجابة التكوين الجامعي السياحي لمتطلبات سوق العمل السياحي في الجزائر.
- دراسة المشكلات والصعوبات التي تحدّد من كفاءة التكوين الجامعي السياحي في الإستجابة لمتطلبات سوق العمل السياحي في الجزائر.
- وضع رؤية مقترحة لتطوير التكوين الجامعي السياحي في الجزائر.

4.1. منهجية البحث:

يعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، وعلى ذلك تمّ الإعتماد عليه في رصد الدراسة وتحليلها وتفسيرها عن طريق إستخدام طريقة معمل تجريبي لصناعة القرار والتقييم "DEMATEL".

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. تعريف التكوين الجامعي:

يعد التكوين الجامعي أساس التقدم العلمي وأهميته في التقدم والتطور نحو إعداد الكوادر العلمية والتقنية والتنظيمية والإدارية في المجتمعات الحديثة انطلاقاً من كونه يحتل قمة السلم التعليمي (العبادي و آخرون، 2008، صفحة 23)، ويعتبر من أهم المراحل التعليمية نظرا لقرب الخريجين من الجامعات لدخول سوق العمل (شبرو وعبدالجبار، 2018، صفحة 43).

يعرّفه مراد بن أشهب بأنه "التكوين التدريجي الذي يتضمن حجماً من المعلومات التي تتناسب مع الدروس العلمية المختلفة التي يستوعبها الطالب، وتهدف هذه المجموعة من المعلومات إلى منحه القدرة على إتقان قطاع علمي أو تقني جزئياً، ويتم تقسيم هذا التكوين عند الاقتضاء إلى برامج وطرق تعليمية" (أشهب، 1981، صفحة 08)، ركز هذا التعريف على الجانب الأكاديمي أو المعرفي الذي يتلقاه الطالب في هذه المرحلة من خلال تزويده بدروس وبرامج تعليمية محددة، كما أهمل الدور الحقيقي للتكوين الجامعي المتمثل في إعداد كوادر مؤهلة ومتخصصة تلي متطلبات سوق العمل.

يقصد بالتكوين الجامعي " تقديم برامج تعليمية في مختلف التخصصات للطلاب بهدف إعدادهم وتأهيلهم حتى يتمكنوا من التكيف مع الحياة والبيئة العملية والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم، وهذه المهمة تأتي ضمن أولويات الجامعة، لذا فإن إعداد الأجيال القادمة وتهيئتها للعمل والمشاركة في التنمية المستدامة يعتبر عنصر أساسي لتقدم المجتمع والنهوض به في المجالات الأخرى (إبراهيمي، 2012-2013، صفحة 81)، قام هذا التعريف بإلقاء الضوء على مهام الجامعة والتركيز على ربط التكوين الجامعي بالحياة العملية وتنمية المجتمع من خلال ترجمة الجانب المعرفي الذي يكتسبه الفرد من هذه العملية التعليمية بالممارسة.

من خلال التعريفين السابقين يمكن صياغة التعريف الإجرائي التالي:

"التكوين الجامعي هو عملية تعليمية متخصصة تتمثل في مجموعة من الوسائل النظرية والبرامج التطبيقية التي يقدمها الأستاذ للطلاب أثناء تعليمه الجامعي، بهدف الحصول على شهادة جامعية تسمح له بتحقيق طموحاته وتكسبه مهارات جديدة لتحسين أدائه في العمل".

2.2. أهمية التكوين الجامعي:

بحكم أن للجامعة مهام في التكوين والبحث والتوعية في المجتمع، وأنها تستثمر مكتسبات وتراكمات المعارف ونتائج البحث العلمي والتقني من خلال برامج نقل المعارف والخبرات، وأن أداة هذا النقل هو التكوين الجامعي المستمر، ويشكل التكوين المستمر حاليًا مهمة منفصلة من بين جميع المهام الأخرى في المؤسسات الجامعية، ولكنه يزدهر بشكل خاص في المؤسسات العلمية والتقنية المتخصصة في تطوير التعليم التطبيقي والتكنولوجي، وبناء على ذلك فإنه ينظر إلى التكوين الجامعي على أساس الدور البارز الذي يلعبه في تقدم المجتمعات وتطورها وتنميتها، وذلك من خلال إعداد الكوادر وتنمية القدرات البشرية الفنية والعلمية والثقافية والمهنية من خلال التكوين، وعليه ينبغي على التكوين المستمر أولاً أن يستجيب لأهداف متعددة ولكنها محددة بدقة، ثانياً يجب أن يكون متاحاً من خلال طرق التدريس الخاصة، ثالثاً يجب أن يستجيب للإحتياجات المتعددة للمكونين المستهدفين، رابعاً يجب أن يكون له تنظيم مناسب وتسليماً بأهمية التكوين الجامعي لأن الجامعات تجعله وسيلة لتنمية الموارد البشرية، ويحظى باهتمام كبير في جميع عمليات تسيير الموارد البشرية المتوازية والمتداخلة مع أهدافه الإقتصادية (فضلون، 2019، الصفحات 1121-1122).

3.2. العلاقة بين التكوين الجامعي وسوق العمل:

قبل التطرق إلى العلاقة بين التكوين الجامعي وسوق العمل، قد يكون من المناسب الإشارة إلى مفهوم سوق العمل والذي يقصد به "تلبية إحتياجات المؤسسات التنظيمية الإقتصادية في القطاعات المختلفة - الحكومية والخاصة - بالكوادر المؤهلة علمياً، مهارياً وفنياً وتشغيلهم فيما يتوافق مع تخصصاتهم ويتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة" (الدلو، 2016، صفحة 60).

إن علاقة التكوين الجامعي بسوق العمل لها جوانبها العملية والإقتصادية والإجتماعية، حيث أن هذه العلاقة مترابطة ومتكاملة تحددها الخطط والسياسات والتوجهات الإقتصادية تحدد بناءاً عليها مجالات الأعمال والمهن والتقنيات والتكنولوجيا المطلوبة لسوق العمل وفق متطلبات التنمية وفي هذه العلاقة تحدد التخصصات المطلوبة للمهن في منظومة التكوين الجامعي من خلال برامج وخطط ومناهج دراسية علمية وتطبيقية، تتمثل مهمة التكوين الجامعي في إعداد قوة عاملة ذات قدرات عالية وتخصصات مختلفة مؤهلة وقادرة على شغل مناصب متقدمة و متميزة في النشاط الإقتصادي، في حين مهمة سوق العمل تكمن قدرته على إستيعاب تلك القوى البشرية وتوفير الظروف المناسبة لإحتوائها والإستفادة منها بما يحقق زيادة في الإنتاج والدخل ورفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع.

وعليه فإن مزايا العلاقة بين التكوين الجامعي وسوق العمل تعتمد على قدرة مخرجات التكوين الجامعي على تلبية إحتياجات النشاط الإقتصادي من حيث كمية ونوعية العمالة المطلوبة (يحياوي و فور، 2020، صفحة 117).

4.2. تعريف التكوين الجامعي السياحي:

يُعتبر التكوين الجامعي السياحي هو المحدد الأساسي لتحقيق جودة الخدمة التي أصبحت أهمّ مجالات التنافس في صناعة السياحة بين الدول، وأنّ مستقبل جودة الخدمة السياحية مرتبط بمدى توفر كوادر بشرية مؤهلة ومدربة وفق المعايير العالمية التي تلبيّ متطلّبات السوق الحالية والمستقبلية.

يعرّف التعليم السياحي بأنه "تخصص بجميع أنواعه (المهني والفني والعالي) لأنه يزود الأفراد بالمعلومات والمعارف المفيدة لصناعة السياحة والفندقة والتي من خلالها تضع الأساس لتكوين مهارات سياحية وفندقية من خلال تدريب المتخصصين والفنيين لتأهيلهم للعمل في المنشآت السياحية والفندقية" (النعيبي، 2008، صفحة 219).

ويرى الباحث أن التكوين الجامعي في السياحة يشير إلى "مجموعة من البرامج الأكاديمية المتخصصة التي تدرس لطلبة الجامعة من أجل الحصول على شهادة جامعية وتركز معظم هذه

البرامج على المهارات الإدارية في صناعة الفنادق والسياحة، بالإضافة إلى مهارات تدريبية عملية في مجال الفنادق لمدة فصل دراسي واحد".

5.2. أهداف التكوين الجامعي السياحي:

يهدف التكوين الجامعي السياحي إلى جملة من الأهداف من أهمها:

(<http://lagh-univ.dz/economie-departement-commerciale-formations-master>، 2022)

- إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لشغل المناصب الفنية والإدارية في القطاعين العام والخاص في مجال السياحة والفندقة.
- إعداد كوادر مؤهلة للعمل في مكاتب السفر والسياحة.
- إعداد كوادر مؤهلة للعمل في مختلف مجالات التسويق السياحي والفندقي.
- إعداد كوادر مؤهلة للعمل في الإدارة الفندقية.
- خدمة المجتمع والتعليم المستمر من خلال تنظيم المؤتمرات العلمية.
- إتقان المجالات المتعلقة بالمالية والتسويق السياحي.
- إتقان المجالات المتعلقة بالإتصالات التسويقية السياحية سواءً باللغة العربية أو الإنجليزية.
- القدرة على إتقان تقنيات التسويق الحديثة لاسيما فيما يتعلق بدراسة آراء السوّاح المختلفة وإجراء المسوحات والحصول على المعلومات المختلفة.
- تنمية روح المبادرة وروح المسؤولية.
- القدرة على تأطير وتوجيه فرق العمل التنفيذية.

6.2. واقع التكوين السياحي في الجزائر:

أخذ قطاع التكوين السياحي موقعا كبيرا في الكثير من البلدان وظل جزءا رئيسيا من التعليم على المستويات المهنية والفنية، حيث يتطلب خلق صناعة سياحية متطورة وإيجاد كوادر سياحية قادرة على العمل في هذا القطاع وتطويره والنهوض به.

يبقى القطاع السياحي في الجزائر يعاني عجزا كبيرا في تكوين وأداء اليد العاملة في القطاع السياحي، حيث غالبا ما تعقد المؤسسات والمنشآت السياحية في تقديم خدماتها على عمال ذوي مهارات مهنية متدنية نظرا للنقص في التكوين والتدريب المتخصصين، إذ تشير دراسات المنظمة العالمية للسياحة أن نسبة العمالة الغير المؤهلة في القطاع السياحي الجزائري تقدر ب 66% من

مجموع المشغلين، في حين تسمح المقاييس العالمية ما نسبة 20% لهذا الصنف من العمالة (صحراوي و نصرالدين، 2016، صفحة 236)، وقصد الإستجابة لأهداف المخطط التوجيهي للهيئة السياحية، أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين أفاق 2025 هي ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، تأهيل المؤطرين بمدارس السياحة، إعداد مقاييس الإمتياز للتربية والتكوين السياحي، و الإبتكار واستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال في مخطط الجودة السياحية (يحياوي خ.، 2017-2016، صفحة 213).

3. الجانب التطبيقي للدراسة

1.3. مفهوم طريقة "DEMATEL":

هي مصطلح مركب من سبعة مفردات، حيث يمثل (DE) القرار "Decision"، و (MA) إتخاذ وصناعة "Making"، (E) تعني تقييم "evaluation"، (T) تعني التجربة "trial"، و (L) تعني معمل "Laboratory"، تهدف هذه الطريقة إلى تحديد السبب والنتيجة بين متطلبات السوق السياحية مع مراعاة برامج التكوين الجامعي السياحي وتحديد العلاقة الترابطية، وذلك من خلال الرسم البياني السبي (Tyagi و al، 2014، صفحة 19).

2.3. معطيات الدراسة وتحديد المعايير:

في دراستنا الحالية ولمعرفة أبرز أو أفضل متطلب من متطلبات السوق السياحية تم تحديد خمسة متطلبات تعود بتفعيل السوق السياحية، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول 01: متطلبات السوق السياحية

الرقم	رمز العامل	التعريف "Definition"
1	F1	تطوير برامج ومناهج التكوين الجامعي السياحي
2	F2	الإهتمام باللغة الأجنبية
3	F3	الإهتمام بتكنولوجيا المعلومات والإتصال
4	F4	القيام بالتربصات الميدانية
5	F5	التركيز على الجانب العملي والتطبيقي

المصدر: من إعداد الباحثين

3.3. خطوات طريقة "DEMATEL":

يتم إستخدام الخطوات التالية:

1.3.3. الخطوة الأولى:

في هذه الخطوة يتم الحصول على الرأي المشترك بين الخبراء الثلاثة، وهذا باستخدام طريقة "DEMATEL" من خلال حساب مصفوفة "Mode" والتي يرمز لها بالرمز "M"، فقد لوحظ أنّ التصورات أو الآراء البشرية على العوامل المدروسة ذاتية في معظم الحالات مما تتسم بعدم اليقين والغموض في التفضيلات، ولتغطية عدم اليقين والغموض في الأحكام، فمن الضروري إشراك المنطق الضبابي "The fuzzy logic" في مرحلة جمع البيانات من الخبراء الميدانيين وذلك باستخدام مقياس ضبابي وفق المعايير الآتية: (0) لا تأثير، (1) تأثير، (2) تأثير متوسط، (3) تأثير مرتفع، (4) تأثير مرتفع جداً (https://www.mdpi.com/journal/sustainability)، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول 02: رأي الخبراء الثلاثة لمتطلبات السوق السياحية

الخبير 01	العامل	F1	F2	F3	F4	F5
	F1	0	1	2	1	2
	F2	2	0	1	1	1
	F3	1	2	0	1	1
	F4	3	1	1	0	3
	F5	1	1	2	1	0
الخبير 02	العامل	F1	F2	F3	F4	F5
	F1	0	4	3	1	2
	F2	3	0	2	3	4
	F3	2	4	0	2	1
	F4	4	3	4	0	3
	F5	2	1	2	1	0
الخبير 03	العامل	F1	F2	F3	F4	F5
	F1	0	4	3	1	4
	F2	4	0	3	3	4
	F3	3	4	0	2	2
	F4	4	3	4	0	4
	F5	3	2	2	3	0

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على إستجابة الخبراء

بعد جمع آراء الخبراء حول تقييم متطلبات السوق السياحية، وجب العمل على إيجاد رأي مشترك للخبراء الثلاثة، وهذا بإتباع عدة طرق من بينهما طريقة جمع قيم الصف على عدد العوامل، أي: (Hodgett، 2015، صفحة 189)

$$\sum F_1^{row} = \frac{i_{F_{11}} + i_{F_{12}} + \dots + i_{F_{1n}}}{N_{Fi}} \sum F_1^{col} = \frac{j_{F_{11}} + j_{F_{12}} + \dots + j_{F_{1n}}}{N_{Fj}}$$

$$X = \begin{bmatrix} 0 & \dots & x_{n1} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ x_{1n} & \dots & 0 \end{bmatrix}$$

وعليه الجدول الموالي يبين مصفوفة "M"، كالآتي:

جدول 03: مصفوفة "Mode"

		F1	F2	F3	F4	F5
M	F1	0	4	3	1	2
	F2	3	0	2	3	4
	F3	2	4	0	2	1
	F4	4	3	4	0	3
	F5	2	1	2	1	0

المصدر: من إعداد الباحثين

2.3.3. الخطوة الثانية: يتم حساب مجموع كل صف من الصفوف وعمود من كل أعمدة المصفوفة، وذلك من خلال إفادة الخبراء بخبرتهم وتقييمهم وفق المعايير الآتية: (0) لا تأثير، (1) تأثير، (2) تأثير متوسط، (3) تأثير مرتفع، (4) تأثير مرتفع جداً.

جدول 04: متوسط المصفوفة لمتطلبات السوق السياحية

	F1	F2	F3	F4	F5	المجموع
F1	0	4	3	1	2	10
F2	3	0	2	3	4	12
F3	2	4	0	2	1	9
F4	4	3	4	0	3	14
F5	2	1	2	1	0	6
المجموع	11	12	11	7	10	51

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أنَّ أكبر قيمة لمجموع العامل من بين عوامل الصفوف "Max row" هي (14)، وأكبر قيمة لمجموع العامل من بين عوامل الأعمدة "Max col" هي (12).

3.3.3. الخطوة الثالثة:

حساب مصفوفة العلاقة المباشرة الأولية الطبيعية باستخدام متوسط المصفوفة (A) حيث: $D = m * A$ ، وبالتالي يمكن حساب (m) وفق المعادلة التالية: (PrakashGarg، 2020، صفحة 223)

$$m = \min \left[\frac{1}{\max_j \sum_{j=1}^n a_{ij}}, \frac{1}{\max_i \sum_{i=1}^n a_{ij}} \right],$$

$$i, j = \{1, 2, 3, \dots, n\}$$

من خلال حساب المعادلة (m)، تحصلنا على المصفوفة الطبيعية "Normalized matrix" لثمانية عوامل لجودة الخدمة الصحية، والجدول الموالية يبين ذلك:

جدول 05: المصفوفة الطبيعية لمتطلبات السوق السياحية

		F1	F2	F3	F4	F5
$m = \frac{1}{14} * \hat{M}$	F1	0	4/14	3/14	1/14	2/14
	F2	3/14	0	2/14	3/14	4/14
	F3	2/14	4/14	0	2/14	1/14
	F4	4/14	3/14	4/14	0	3/14
	F5	2/14	1/14	2/14	1/14	0

المصدر: من إعداد الباحثين

4.3.3. الخطوة الرابعة:

حساب مصفوفة القطرية والتي يرمز لها (I)، وتدل المصفوفة الهوية أو القطرية "Identity matrix" بأنَّ عناصرها صفر والمركز واحد، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول 06: المصفوفة القطرية "Identity matrix"

		F1	F2	F3	F4	F5
I	F1	1	0	0	0	0
	F2	0	1	0	0	0
	F3	0	0	1	0	0
	F4	0	0	0	1	0
	F5	0	0	0	0	1

المصدر: من إعداد الباحثين

ومنه يتم عملية الطرح بين المصفوفة القطرية والتي يرمز لها بالرمز "I" و المصفوفة "m".

جدول 07: طرح المصفوفة القطرية من المصفوفة "m"، "I-m"

		F1	F2	F3	F4	F5
I-m	F1	1	-4/14	-3/14	-1/14	-2/14
	F2	-3/14	1	-2/14	-3/14	-4/14
	F3	-2/14	-4/14	1	-2/14	-1/14
	F4	-4/14	-3/14	-4/14	1	-3/14
	F5	-2/14	-1/14	-2/14	-1/14	1

المصدر: من إعداد الباحثين

ومنه يتم إيجاد معكوس المصفوفة "Inverse of (I-m)"، والتي يرمز لها بالرمز: $(I - m)^{-1}$.

ومن خلال الجدول السابق تحقق شرط معكوس المصفوفة أي لا يمكن أن يكون محدد المصفوفة "determinant Matrix" يساوي الصفر، ولحساب معكوس المصفوفة نتطرق لحساب محدد هذه

المصفوفة من خلال العملية الآتية: (VIVEKAgrawal و al، 2020، صفحة 18)

$$\det(A) = \sum_{\sigma \in S_n} \text{sgn}(\sigma) \prod_{i=1}^n a_{\sigma(i)}$$

ومن ثم البحث عن المكملات الجبرية لجميع عناصرها ومن ثم القيام بتكوين مصفوفة جديدة منها، وبالتالي نقل هذه المصفوفة "transfer Matrix" أي عكس المصفوفة حول العناصر القطرية وثمة طريقة بديلة للتفكير في هذه العملية وهي أن مدور المصفوفة "transpose Matrix" والذي يرمز له بالرمز "A" يبديل الصفوف والأعمدة مع الإحتفاظ بترتيب مواضع العناصر، وفي الأخير

تقسيم كل عنصر من عناصر المصفوفة الجديدة على محدد المصفوفة الأصلية، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول 08: المصفوفة العكسية "Inverse of (I-m)"

		F1	F2	F3	F4	F5
Inverse I-m	F1	0.515	0.366	0.577	0.682	0.407
	F2	0.675	0.504	0.595	0.512	0.649
	F3	0.453	0.411	0.39	0.667	0.524
	F4	0.686	0.383	0.771	0.786	0.772
	F5	0.236	0.246	0.379	0.357	0.377

المصدر: من إعداد الباحثين

5.3.3. الخطوة الخامسة:

حساب مصفوفة العلاقة الكلية "Total relation matrix" والتي يرمز لها (T̃). ويتم

حسابها وفق المعادلة الآتية:

$$\check{T} = D(I - D)^{-1}$$

حيث الرمز (I) يدل على مصفوفة الهوية أو الوحدة "Identity matrix" أو المصفوفة القطرية

"Diagonal Matrix" وهي المصفوفة التي جميع إدخالات خارج القطر الرئيسي كلها الصفر، ويتم تحديد

(c) و (r) عندما تكون (n*1) و (1*n) قيم تمثل مجموع الصفوف ومجموع الأعمدة للمصفوفة (T̃).

والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول 09: مصفوفة العلاقة الكلية "Total relation matrix"

		F1	F2	F3	F4	F5
T̃	F1	0	0	0.577	0.682	0
	F2	0.675	0	0.595	0	0.649
	F3	0	0	0	0.667	0.524
	F4	0.686	0	0.771	0.786	0.772
	F5	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين

يتبين من نتائج الجدول السابق أنّ هنالك القيم الداكنة "Bold values" هي القيم الأعلى من قيم الحد أو العتبة "threshold values"، حيث يتم حساب قيمة العتبة "threshold values" والتي يرمز لها بالرمز (\bar{a}) ، من خلال المعادلة الآتية: (PARTHA Protim Das, 2019, p. 19)

$$\bar{a} = \frac{\sum_{i=1}^n t_{ij} \sum_{j=1}^n t_{ij}}{N}$$

حيث (N) تمثل العدد الإجمالي للعناصر في المصفوفة، وبعد التعويض في العملية تحصلنا على قيمة \bar{a} تساوي 0.517، هذه القيمة هي الحد أو العتبة التي يمكن أن تبين القيم الأكبر منها والقيم الأقل منها في الجدول السابق، وذلك لإيجاد مصفوفة التفاعل لمتطلبات السوق السياحية بإعتبار قيمة العتبة ($\bar{a}=0.517$).

جدول 10: مصفوفة التفاعل "Interaction matrix" لمتطلبات السوق السياحية وفق قيمة العتبة

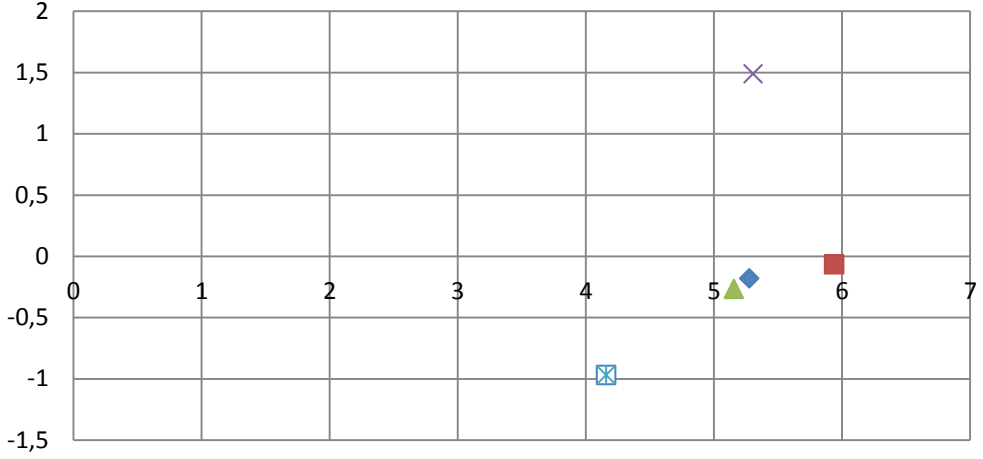
		F1	F2	F3	F4	F5
IM	F1			#	#	
	F2	#		#		#
	F3				#	#
	F4	#		#	#	#
	F5					

المصدر: من إعداد الباحثين

6.3.3. الخطوة السادسة:

يتم رسم العلاقة المباشرة والغير المباشرة (السبب والنتيجة) لمتطلبات السوق السياحية، بناءً على نتائج الجدول المتعلق بمصفوفة العلاقة الكلية "Total relation matrix"، فالشكل يبين خريطة العلاقة الشبكية "Network relationship map"، والتي يرمز لها بالرمز "NRM"، فيما يلي:

مخطط السبب والنتيجة لمتطلبات السوق السياحية



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل السابق تبين ان طريقة "DEMATEL" هي طريقة شاملة لبناء وتحليل

العلاقة بين السبب والنتيجة للعوامل المعقدة.

7.3.3 الخطوة السابعة: تحديد أهمية العوامل لجودة الخدمة الصحية بإستخدام (r+c) بواسطة

"DEMATEL"، في الجدول الموالي:

$$T = [t_{ij}]_{m \times m} R = \left[\sum_{j=1}^m t_{ij} \right]_{m \times 1} = [t_i]_{m \times 1} C = \left[\sum_{i=1}^m t_{ij} \right]_{1 \times m} = [t_j]_{1 \times m}$$

جدول 11: أهمية متطلبات السوق السياحية

	r _i	C _i	r + c	r - c	r +) Rank(c)	السبب والنتيجة
F1	2.729	2.547	5.276	-0.181	3	نتيجة "Effect"
F2	3.004	2.936	5.939	-0.068	1	نتيجة "Effect"
F3	2.711	2.445	5.156	-0.267	4	نتيجة "Effect"
F4	1.909	3.397	5.306	1.488	2	سبب "Cause"
F5	2.565	1.594	4.159	-0.971	5	نتيجة "Effect"

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ الرمز "r_i" يمثل مجموع كل صف من صفوف مصفوفة العلاقة الكلية "Total relation matrix"، ويمثل الرمز "C_i" مجموع كل عمود من أعمدة مصفوفة العلاقة الكلية "Total relation matrix"، كما تم تحديد أهمية المتطلبات للسوق السياحية بواسطة "DEMATEL" باستخدام قيمة "r+c" الجمع بين قيمة كل صف "r_i" مع كل عمود "C_i" المتعلقة بكل عامل "F" على حدى، وبناءً على علاقة السبب والنتيجة، تعد "اللغة الأجنبية" من أهم المتطلبات في سوق العمل السياحي وأهم منظور للتقييم مع أكبر قيمة (5.939). في حين أنّ "الجانب العملي والتطبيقي" هو المنظور الأقل أهمية بقيمة تقدر (4.159)، وفيما يتعلق بترتيب المتطلبات حسب الأولوية هي: الإهتمام باللغة الأجنبية، القيام بالتريصات الميدانية، تطوير برامج ومناهج التكوين الجامعي السياحي، الإهتمام بتكنولوجيا المعلومات والإتصال وأخيرا التركيز على الجانب العملي والتطبيقي، هذا التحليل يوضح لإطارات ومسؤولي القطاع السياحي الجزائري بإتخاذ القرار الأنسب المتعلق بالإهتمام بشكل كبير لعامل "F2" لما له من تأثير إيجابي على العوامل الأخرى لمتطلبات السوق السياحي، ويمكن تقسيم متطلبات السوق السياحي إلى مجموعتين مجموعة السبب "Cause group" ومجموعة الأثر "effect group".

إذا كانت قيمة (r - c) موجبة في هذه الحالة يتم تصنيف المنظور أو العامل في مجموعة السبب ويؤثر على الآخرين مباشرة (تأثير مباشر) والأكبر قيمة هي الأكثر تأثير على الآخرين، حيث يتم تصنيف عامل "F4" في مجموعة السبب والتي لها قيمة (1.488).

إذا كانت قيمة (r - c) سالبة في هذه الحالة يتم تصنيف هذه العوامل على أنّها مجموعة التأثير أو الأثر، ففي دراستنا الحالية تعد كل من "F1"، و"F2"، و"F5"، و"F3"، عوامل من مجموعة الأثر، حيث يؤثر عامل "F5" على جميع العوامل الأخرى والتي كانت قيمته (-0.971) يليه عامل "F3" بقيمة (-0.267)، ومن ثم عامل "F1" بقيمة (-0.181)، و عامل "F2" بقيمة (-0.068)، ففي هذه الحالة يمكن لصناع القرار السياحي التركيز على هذه العوامل إذا أراد جذب المزيد من العملاء (المستفيدين)، كل هذا يمكن الإدارة العليا للقطاع السياحي وضع إستراتيجيات وفقاً لمبدأ السبب والأثر.

في دراستنا تم استخدام طريقة "DEMATEL" لتجنب الغموض وعدم دقة الأحكام، والتقليل من تعقيد المشكلة وإتخاذ القرار السليم والدقيق كل هذا مبني على استخدام طريقة "CFCS" لتحويل

البيانات الغير واضحة إلى درجات واضحة، كما تم تصنيف متطلبات السوق السياحية إلى مجموعة السبب ومجموعة التأثير.

4. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق لواقع التكوين الجامعي السياحي في الجزائر ومشكلة عدم مواءمته لسوق العمل السياحي، وإنتهت إلى تأكيد وجود خلل في طبيعة العلاقة الكائنة بين مخرجات التكوين الجامعي وسوق العمل والإرتباط بينهما. ولعل من نافلة القول التأكيد على أن مستوى الأيدي العاملة الذين تلقوا تأهيلا جامعيا في مجال السياحة في تزايد، مما يدل على إتساع الفجوة بين سياسة التكوين وسوق العمل ليؤكد لنا أن التحولات التي عرفتها الجامعة الجزائرية من الإستقلال إلى يومنا هذا، قد خلقت إختلالات بين مواصفات العرض والطلب على المستوى الكمي والنوعي.

ويكفي لتعزيز الملاءمة بين سياسة التكوين الجامعي السياحي وسوق العمل السياحي إتباع الإقتراحات التالية:

- إعادة النظر في البرامج التعليمية والتكوينية القائمة بحيث تستجيب مخرجاتها لإحتياجات سوق العمل السياحي.
- التطوير المستمر للبرامج والمناهج السياحية ومستويات الأداء المبرني وفقا لإحتياجات سوق العمل السياحي وتطوراته التقنية.
- الإستعانة بأصحاب الخبرة والإختصاص في سوق العمل السياحي كمحاضرين في بعض الجوانب التطبيقية.
- الإهتمام بإعداد الطلاب إعدادا عاليا من حيث اللغات لأن اللغات تعتبر أهم أداة يتعامل بها الخريجين في مجال وظيفتهم.
- تنمية الوعي السياحي لدى الطلاب الجامعة من خلال المقررات الدراسية والأنشطة وأعضاء هيئة التدريس والدعاية والتسويق.
- إنشاء مدن سياحية أو شركات سياحية قرب الجامعات ومراكز البحث لتدريب طلبة هذه الكليات وضمان جدية التدريب.
- ربط التدريب بحاجات سوق العمل السياحي.
- الإهتمام بالتدريب المستمر لخريجي الجامعات من حيث فن التعامل مع العملاء.

5. قائمة المراجع:

- CHANDRA PrakashGarg .(2020) *A robust hybrid decision model to evaluate critical factors of reverse logistics implementation using Grey-DEMATEL framework* OPSEARECH, Springer.
- <http://lagh-univ.dz/economie-departement-commerciale-formations-master> (2022) <http://lagh-univ.dz/economie-departement-commerciale-formations-master> ديسمبر 2022 <http://lagh-univ.dz/economie-departement-commerciale-formations-master/>
- <https://www.mdpi.com/journal/sustainability> <https://www.mdpi.com/journal/sustainability> .MDPI.
- MOHTI Tyagi و el al .(2014) *Assessment of critical Enablers for Flexible Supply Chain Performance Measurement System Using Fuzzy DEMATEL Approach* .Global Journal of Flexible Management. 19 صفحة
- RICHARD Edgar Hodgett .(2015) *Comparison of multi-criteria decision-making methods for equipment selection* .Springer-Verlag London.
- Shankar Chakraborty PARTHA Protim Das .(2019) *Parametric analysis of a green electrical discharge machining process using DEMATEL and SIR methods* .
- VIVEKAgrawal و el al .(2020) *A Combined AHP-TOPSIS-DEMATEL approach for evaluating success factors of e-service qualityan experience from indian banking industry* .Electronic Commerce Research, Springer.
- الزهراء فضلون. (2019). مدى إستجابة برامج التكوين الجامعي لمتطلبات الشغل في عصر مجتمع المعرفة من وجهة نظر الطلبة. مجلة المعيار ، 23 (45).
- إلهام خضر شبر، و مها عبدالستار عبدالجبار. (2018). تنمية رأس المال البشري وتأثيره على مخرجات التعليم السياحي الجامعي. مجلة الطريق للتربية والعلوم الإجتماعية ، 05 (07).
- حمدي أسعد الدلو. (2016). إستراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي بإحتياجات سوق العمل في فلسطين. فلسطين.
- خديجة يحياوي. (2016-2017). دور تنمية الموارد البشرية في تطوير الخدمات في المنظمات السياحية. بومرداس، الجزائر.
- فاطمة يحياوي، و خديجة فور. (2020). مواءمة مخرجات التعليم العالي لإحتياجات سوق العمل في الجزائر. المجلة الجزائرية للمالية العامة ، 10 (02).

- محمد أحمد منتهى النعيمي. (2008). التعليم السياحي في العراق. مجلة الإدارة والإقتصاد (73).
- مراد بن أشهيو. (1981). نحو الجامعة الجزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مروان صحراوي، و شريف نصرالدين. (2016). دور تكوين الموارد البشرية في تحقيق تنافسية الوجهة السياحية. مجلة المعيار (16).
- نادية إبراهيمي. (2012-2013). دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة. 81. سطيف، الجزائر.
- هاشم فوزي دباس العبادي، و آخرون. (2008). إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر (الإصدار الطبعة الأولى). مصر: الوراق للنشر والتوزيع.

دور اليات الذكاء الإقتصادي في تعزيز أمن المعلومة للمؤسسات الإقتصادية

*The role of economic intelligence mechanisms in enhancing information security in economic institutions*ط.د. جوادي عبد القادر^{1*}، د زاوي عيسى²¹المركز الجامعي افلو الشريف بوشوشة (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصاديةa.djouadi@cu-aflou.edu.dz²المركز الجامعي افلو الشريف بوشوشة (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصاديةa.zaoui@cu-aflou.edu.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/03/28

تاريخ الاستلام: 2022/12/29

ملخص:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على مختلف اليات الذكاء الإقتصادي من خلال ابراز الدور الذي يلعبه في تعزيز امن المعلومات داخل المؤسسة وحمايتها من التهديدات والمخاطر التي قد تحدث صعوبات وعراقيل من شأنها تحد من فعالية أداؤها.

خلص هذا البحث الى مساهمة المؤسسة الاقتصادية للتطورات التكنولوجية الحديثة وحسن استخدامها من طرف كوادر بشرية مؤهلة كفيل بتعزيز امن المعلومة وحماية المؤسسة الاقتصادية من اثر التهديدات والمخاطر.

الكلمات المفتاحية: ذكاء اقتصادي؛ مؤسسة؛ أمن المعلومات؛ أمن مادي؛ أمن تقني.

تصنيف O32،M15 ، L86:JEL

Abstract:

Through this study, the various mechanisms of economic intelligence were highlighted by highlighting the role they play in enhancing information security within the institution and protecting it from threats and risks that may cause difficulties and obstacles that would limit its performance.

This research concluded that the economic institution keeps pace with modern technological developments and their good use by qualified human cadres to enhance information security and protect the institution from the impact of threats and risks.

Keywords: *Economic intelligence, enterprise, information security, physical security, technical security.*

Jel Classification Codes: L86 ،M15 ، O32.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد فرض التطور المتزايد لوسائل لاتصال على المؤسسات الاقتصادية الخاصة او العامة محاكاته ومسيرته عن طريق التخلي التدريجي او الكلي عن التسيير التقليدي لأنظمة معلوماته الذي يرتكز على رقمنة كل العمليات الداخلية والخارجية ومس حتى موارد المؤسسة البشرية واتصالاتها بمحيطها.

ان للمعلومات دور فعال في إنجاح وتطوير الكثير من المؤسسات وفي جميع المجالات الانجاحها مرهون بمدى تسييرها وتوفر بيئة امنة وحماية كافية لأنظمتها المعلوماتية التي تسمح بتبادل وتخزين وتعديل البيانات والمعطيات لأنه أي اختراق او سرقة او اتلاف للمعلومة قد يشكل خطرا كبيرا على قدرتها الإنتاجية او التسويقية وحتى على سمعتها وفقدان الثقة مع الأطراف الفاعلة معها في السوق.

1.1 الإشكالية

ان الذكاء الاقتصادي مرتبط ارتباطا مباشرا بحماية المعلومة كونها (الحماية) احدى مكوناته فان وجود نظم حماية متطور يساعد على بناء حاجز حمائي لصد التهديدات والمخاطر في ظل التطور التكنولوجي الهائل ولعل الذكاء الاقتصادي أحد المناهج الحديثة في إدارة ومسايرة هذا التطور. من خلال ما سبق تتضح ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: هل ان استخدام المؤسسة الاقتصادية لأليات الذكاء الاقتصادي ان يساهم في تعزيز امن معلوماتها وحمايتها من خطر التهديدات والمخاطر؟

2.1 فرضية البحث

للإجابة عن إشكالية البحث تم وضع الفرضية التالية كإجابة أولية والتي تم صياغتها على النحو التالي: يتعزز امن المعلومة وحمايتها من خلال مسايرة المؤسسة الاقتصادية للتطورات التكنولوجية الحديثة وحسن استخدامها لأليات الذكاء الاقتصادي.

3.1 أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته في كون المؤسسة الاقتصادية تعيش تحديات استراتيجية وتنافسية قوية في ظل التطور التكنولوجي وتطور وسائل الاعلام والاتصال هذا الأخير اجبر المؤسسات الاقتصادية على التحول من التسيير التقليدي الى التسيير الحديث الذي يركز أساسا على المعلومة وكيفية الحصول عليها وحمايتها وبثها كون المعلومة الاستراتيجية أساس التنافسية والبقاء في السوق بالإضافة الى الذكاء الاقتصادي ورغم حداثة الا ان أهميته وتطبيقاته بدت جلية على مستوى

المؤسسات الاقتصادية المعاصرة كونه احد المداخل في تحقيق التنافسية. كما يعالج هذا البحث دور الذكاء الاقتصادي في تفعيل حماية المعلومة والارث المعلوماتي للمؤسسة من خطر التهديدات والمخاطر الذي يعيشه عالم اليوم .

4.1 اهداف البحث

يمكن ان نلخص اهداف البحث في النقاط التالية

- تسليط الضوء على جانب موضوع الذكاء الاقتصادي الذي يعتبر من المواضيع الحديثة واهتمام الباحثين والمؤلفين المختصين في هذا المجال لما يكتسيه من أهمية والتطور التكنولوجي الهائل.
- ابراز أهمية عصرنة نظم المعلومات وحماية الإرث المعلوماتي في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة.
- ابراز دور المعلومة خاصة الاستراتيجية ووسائل حمايتها من أنواع التهديدات والمخاطر ودور الذكاء الاقتصادي في ذلك بتفعيل ادواته ومنهج وطرق حماية المعلومة.
- كيفية حماية المعلومة من السرقة والتلف والإهمال بالاستعانة بوسائل تقنية وبشرية في ذلك.

5.1 منهج البحث

في اطار معالجة وتحليل الإشكالية الرئيسية ومحاولة الالمام بحيثيات الموضوع من خلال التطرق الى المفاهيم والاسس النظرية ,اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى تحديد الوضع الحالي للظاهرة ووصفها بدقة .

6.1 الدراسات السابقة

دراسة منصف مقايوب الذكاء الاقتصادي ودور أنظمة المعلومات في اتخاذ القرارات أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة الجزائر 2011.

هدفت الدراسة الى تعريف الذكاء الاقتصادي ومفهومه وطرق ممارسته وركزت على دور أنظمة المعلومات في تعزيز عملية اتخاذ القرارات. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته الميدانية وكان مجتمع الدراسة مكون من إطارات المؤسسات العامة في القطاع الصناعي بسطيف حيث استخدم الاستبيان لجمع البيانات وتم توزيعه على 15 مؤسسة منها 13 مؤسسة خاصة.

خلصت الدراسة الى ان اتمت التحكم في المعلومات ضرورة حتمية في ظل الرهانات الحالية وان الحاجة للمعلومة أصبح أكثر من ضرورة كما توصلت الدراسة الى ان الذكاء الاقتصادي يقوم على منهج لإدارة المعلومة بأبعاده الدفاعية والهجومية. قدمت الدراسة عدة توصيات منها وضع خلايا

للذكاء الاقتصادى على مستوى الوزارات المعنية كوزارة الخارجية والمالية والتعليم العالى والبحث العلمى وربطها عبر نظام وطنى شامل للمعلومات يدعم الليات التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية. دراسة صونيه بتغة الذكاء الاقتصادى كألية للتحكم فى المعلومة الاستراتيجية ودوره فى صناعة تنافسية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فى العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر 2016-2017 .

دراسة ميدانية حول عينة من المؤسسات الاقتصادية ركزت فيها الباحثة على دور المعلومة الاستراتيجية كركيزة أساسية لتنافسيتهما كما ركزت على مدى ممارسة تقنيات الذكاء الاقتصادى فى المؤسسات الاقتصادية كألية للتحكم فى المعلومة الاستراتيجية وتوصلت الدراسة الى ان هذه المؤسسات لا تعي مفهوم حقيقة الذكاء الاقتصادى واهميته كأسلوب حديث ضمن الاستراتيجية العامة وعلاقة تقنيات الذكاء الاقتصادى والسيطرة على المعلومة الاستراتيجية وان تطبيق الذكاء الاقتصادى فى هذه المؤسسات ما هو الا ممارسة تلقائية وعمل روتينى. قدمت الباحثة جملة من التوصيات أهمها ضرورة ادماج الذكاء الاقتصادى ضمن استراتيجية المؤسسة والعمل على الجانب القيمى والأخلاقي وتفعيل مسؤوليتها الاجتماعية كذلك اللجوء الى الخبراء والمختصين فى مجال اليقظة وحماية المعلومة بالتزود بأدوات التحكم فى المعلومة الاستراتيجية وتصميم قسم او خلية متخصصة فى اليقظة يشرف عليها مختصون.

2. الإطار المفاهيمى للذكاء الاقتصادى

1.2 ماهية الذكاء الاقتصادى:

يعتبر موضوع الذكاء الاقتصادى أحد المواضيع الحديثة التى شكلت جدلا كبيرا ورؤى مختلفة لدى الباحثين وذلك من خلال تعاريفه سواء فى جانبه النظرى او التطبيقى و من خلال التعاريف نجد ان مفهوم الذكاء الاقتصادى قد تطور مع مرور الوقت من نظام جمع المعلومة التنافسية الى مفهوم اليقظة الاستراتيجية ومنه الى ذكاء المعرفة او ذكاء الاعمال حتى وصل الى مفهومه الحالى ذكاء اقتصادى. فعرّفه (PH. BOUMARD) سنة 1991 "لا يقتصر الذكاء الاقتصادى على فن الملاحظة بل كان تطبيقا دفاعيا وهجوميا للمعلومات المصممة لربط العديد من المجالات لتحقيق اهداف تكتيكية واستراتيجية وكان وسيلة بين العمل والمعرفة." (Briciu, Vrîncianu, Mihai, & others, 2009, p. 23)

اما (HENRY MARTE) 1994 " هو معالجة وبحث ونشر المعلومة المفيدة للفاعلين الاقتصاديين وفقا للإجراءات القانونية علاوة على ذلك الحرص على الحفاظ على ارث المؤسسة التي يعمل بها " (Briciu, Vrîncianu, Mihai, & others, 2009, p. 23)

ام تعريف (H.LESCA) 1995 "لم يقتصر الامر على نشر المعلومات بل يتطلب ترجمتها الى أفعال تحقق قيمة مضافة وعملية إعلامية للوكالة لتوقع نقاط الضعف ودراستها لتحديد الفرص وتقليل المخاطر المرتبطة بالشك " (Elshamy, 2012, p. 1154)

وفي عام 2000 عرفه المعهد الفرنسي (IHEDN) "تنظيم الخدمات الاستراتيجية للشركات لتعزيز قدرتها التنافسية من خلال تركيز المنظمات على الشبكات الداخلية والخارجية للمؤسسة في جمع المعلومات ومعالجتها ونشر المعرفة المفيدة وتحديد الفرص والتحديات باستخدام أدوات خاصة للمساعدة في عملية دعم القرار". (الحنابي والزبيدي، 2018، صفحة 32)

ومن التعاريف السابقة يمكن ان نعبر عن الذكاء الاقتصادي انه نظام يقوم بجمع المعلومات بطريقة قانونية ويحللها ويعالجها وينشرها من خلال الوسائل البشرية والتكنولوجية والتي من خلالها اكتساب القدرة التنافسية واتخاذ القرارات المناسبة وضمان الحماية وحماية أملاك المؤسسة.

2.2 عناصر الذكاء الاقتصادي

يركز الذكاء الاقتصادي وفقا لعدة دراسات على العناصر التالية:

1.2.2 اليقظة: هي أحد المكونات الرئيسية للذكاء الاقتصادي اذ تعتبر نشاط اجتماعي نشط وحركي ومستمر لجمع المعلومات وتحليلها لأهميتها الاستراتيجية والمتعلقة بالبيئة الداخلية او الخارجية للمؤسسة. حيث تستخدم لاتخاذ القرارات المهمة وتهدف الى اكتشاف التغيرات المحتملة مبكرا لتتمكن منها سواء من ناحية اقتناص الفرص او تجنب التهديدات والتقليل من حالات عدم اليقين (وقانوني و عبد الكريم، 2020، صفحة 37).

كما يمكن ان تكون بمعنى ادق مصدر المعرفة من خلال تحويل المعلومات الى معرفة وعليه تسعى المؤسسة ان تكون أكثر دراية من منافسيها والسباقه دوما في إدراك المعرفة. تعمل اليقظة دورا مهما في الذكاء الاقتصادي من خلال الوظائف الأساسية التالية: (خوالد أبوبكر، 2017، صفحة 40)

-التوقع: توقع نشاطات المنافسين وتغيرات البيئة من خلال استنادها على دراسة البيانات التاريخية والانماط السابقة وذلك باستخدام أنظمة برمجية لتحليل الكم الهائل من البيانات التي تم جمعها

عبر الوقت ثم تبدأ البرامج بتحديد الاحتياجات المستقبلية لمساعدة المدراء فى المؤسسات على اتخاذ القرارات المالية والتسويقية والتنفيذية أكثر دقة.

- الاكتشاف: من خلال اكتشاف الفرص الجديدة والمنافسين الجدد وذلك بجمع المعلومات حول جميع او جل المنافسين المتواجدين او المحتملين فى السوق فهمى عملية تحليلية تحدد من خلالها نقاط ضعف او قوة المؤسسة المنافسة تقوم عملية الاكتشاف على مساعدة متخذي القرار فى تقييم وضعية عمل المؤسسة وتعديله وفقا لذلك وكذلك تحديد الميزة التنافسية للسلع او الخدمات التى تقدمها المؤسسة واستخدامها فى العملية التسويقية.

- المراقبة: مراقبة المحيط وتطورات منتجات السوق الجديدة والتطورات التكنولوجية وطرق انتاج المنظمات المنافسة.

- التعلم: من خلال الاستفادة من الأخطاء السابقة وتجنب الوقوع فيها وكذلك التعلم من نجاحات المؤسسات المنافسة وكيف وصلت الى أهدافها والتعلم كذلك من الأسواق وطرق تعاملها.

2.2.2 الحماية والامن: أى ضمان الحماية المادية للمعلومات وتفحص التهديدات من خلال اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة بما يتماشى مع قدرة واستراتيجية المؤسسة وتحديد المخاطر التى تتعرض لها أنظمة المعلومات والعمل على حمايتها.

كما يعمل الذكاء الاقتصادى على حماية الإرث المعلوماتى للمؤسسة من القرصنة وسرقة او تلف المعلومات وحماية أنظمة المعلومات من التخريب واهم هذه الإجراءات الأمنية أهمية: (رقامى، 2015، صفحة 20)

- منع فقدان البيانات: وذلك بتوفير أنظمة اسناد تقوم على إعادة نسخ وتخزين البيانات فى أماكن سرية يمكن الرجوع اليها عند الحاجة.

- منع تدمير البيانات: الذى يصعب الكشف عنه فى حالة فقدان الجزئى اما فى حالة الضياع الكلى يكلف المؤسسة أموال باهضة ووقت طويل لمعالجته.

- منع الحصول على المعلومات الاستراتيجية: والذى قد ينتج عن تسرب المعلومات الاستراتيجية اثار سلبية أكثر من تدميرها او تخريبها منها معلومات الاسرار التجارية او الخطط المستقبلية او بيانات حالية او بيانات شخصية لذى فان الذكاء الاقتصادى يقتصر دوره على حماية المعلومة الاستراتيجية بتعزيز أنظمة حماية متطورة فى ظل التطور التكنولوجى السريع وكذلك حماية الافراد من تسرب المعلومات وذلك بتوعيتهم وتدريبهم وتفهمهم سياسة اهداف المؤسسة.

3.2.2 التأثير: عامل التأثير أحد الركائز الأساسية للذكاء الاقتصادي الذي يمكن المؤسسة من الضغط على بيئتها لجعلها أكثر ملائمة لفرض سياستها واستخدام المعلومة كإحدى الطرق لذلك وتوجيه الضغط حسب رغبة المؤسسة في ظل التشريعات والقوانين باستشارة المختصين دون اللحاق الأذى بالأخرين. للتأثير عدة وسائل أهمها: (عبد الله حسين و ستار لفتة، 2019، صفحة 7)

-التأثير عن طريق الاتصالات يستهدف فيه المستهلك.

-التأثير باستخدام التفكير ويطلق عليه التأثير على قادة الرأي.

-التأثير باستخدام الضغط ويعرف بالعمل الضغطي.

3.2 مراحل الذكاء الاقتصادي :

يعتمد الذكاء الاقتصادي في جوهره على المعلومة بحيث هدفه جمعها وتحليلها ومعالجتها وبنائها

فالذكاء الاقتصادي يعمل كمرحلة أولى على جمع وحيازة تلك المعلومات من مصادر مختلفة وبطرق قانونية لغرض توظيفها في اتخاذ القرارات السليمة ولتوضيح أكثر لعمل الذكاء الاقتصادي سنعرض اهم مراحلها وهي كالآتي:

1.3.2 مرحلة تحديد الحاجة للمعلومة :

تعد المرحلة الأولى لعمل الذكاء الاقتصادي وتحديد الحاجة للمعلومة بشري أكثر منه تقني

يستلزم دراسة معمقة وتحديد المعلومة المناسبة لذي وجب الاستعانة بمختصين في مجال المعرفة واختيار نوع المعلومة ومصدرها وكيفية جمعها لغرض تحليلها وإعادة استعمالها وبنائها لاحقاً. (بن دنيدينة، 2020، صفحة 10)

2.3.2 مرحلة جمع المعلومة :

ويقصد بها بداية وحدة الذكاء الاقتصادي بجمع المعلومات بعدما تم تحديد الحاجة اليها في

المرحلة السابقة وتتم عملية جمع المعلومة اعتماداً على مصادر مختلفة منها الرسمية كوسائل الاعلام والاتصال، الكتب الصحف، بنوك المعطيات، الأقراص المضغوطة، ووسائل غير رسمية والتي تعتمد على جهد الافراد العاملين في هذا المجال عن طريق اخذ المعلومة والتقصي عنها خاصة الخاصة بالمنافسين مثلاً (الموردين الزبائن، نوعية المتوج ..) كما يمكن الحصول عليها من المنشورات الإحصائية والمنشورات التجارية ووسائل السفارات والقنصليات (حمداني محمد، 2012، صفحة 13).

3.3.2 مرحلة معالجة المعلومة :

تعتبر معالجة المعلومة أساس الذكاء الاقتصادي لأن هذه المرحلة تعتمد بشكل كبير على قيمة

المعلومة المجمعة، وتعنى المعالجة جمع كل المعطيات من اجل تحليلها بشكل متجانس لان غالبا ما

تكون قيمة المعلومة مختلفة في طيات المعلومة المجمعة .

يواجه افراد المؤسسة مشكلة في هذه المرحلة ليس في ندرة المعلومة كما كان سابقا وانما لكثرتها وتنوع

مصادرها ويرجع ذلك للتطور الهائل في وسائل الاعلام والاتصال والتطور التكنولوجي ومعالجة المعلومة

يتطلب العمليات التالية: (خليل و بوعبدلي، 2005، صفحة 12)

-تقييم المعلومة

-فرز المفيد منها من غير المفيد

-تحليل المعلومة

-تحويل المعلومة الى الشكل المناسب

4.3.2 مرحلة بث المعلومة :

هي عملية نشر المعلومة بعد جمعها وتحليلها ومعالجتها واعطائها قيمة مضافة .ان جميع

العمليات السابقة غير مجدية ما لم يتم نقل هذه المعلومات لمتخذي القرار بالشكل المناسب والوقت

المناسب والشخص المناسب لان عملية جمع ومعالجة ونشر المعلومة مكلفة ومهمة في الذكاء

الاقتصادي واستخدامها والمحافظة عليها يتطلبان الحكمة والحذر. لا يكفي نشر المعلومة في المؤسسة

ما لم تترجم الى افعال لتحقيق القيمة المضافة لذى وجب على المختصين في الذكاء الاقتصادي التميز

بالقدرة على الاقتناع في بث المعلومة وتوفير التقنيات اللازمة لذلك. (خليل و بوعبدلي، 2005، صفحة

13)

3. ماهية الإطار المفاهيمي لأمن المعلومة

1.3 تعريف أمن المعلومات:

يعرف أمن المعلومات بأنه حماية كل المعلومات ونظم المعلومات من الأعمال غير المصرح بها

كالوصول أو الإفشاء أو الاخلال أو التعديل أو التدمير وذلك لضمان التكامل والخصوصية والجاهزية.

(مانيش، اليكس، وايرك ، 2018، صفحة 44)

وحسب تعريف معهد sans يشير أمن المعلومة الى العمليات والبرمجيات التي تم تصميمها وتنفيذها

لحماية المعلومة المطبوعة أو الالكترونية أو أي شكل آخر من المعلومات أو البيانات السرية والخاصة

والحساسية من الوصول غير المصرح به أو الاستخدام أو سوء الاستخدام أو الافشاء أو التدمير أو التعديل أو عدم توفرها عند الحاجة. (Launius, 2018, pp. 3-4) ومنه يمكن أن يعرف بحماية المعلومات من المخاطر التي تهددها و من أنشطة الاعتداء أو دخول الأشخاص غير المصرح لهم.

فأمن المعلومة يمكن تعريفه بشكل أكاديمي: هو العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها. أما من الناحية التقنية: هي الوسائل والأدوات والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات الداخلية والخارجية. (سليم برشيد وزياد، 2022، صفحة 103)

2.3 الحاجة الى أمن المعلومات :

تعتمد المنظمة على أصول معلوماتية حرجة يجب حمايتها والحفاظ عليها والسهر على بقائها واستمرارية توافرها في جميع الأوقات. ومن أمثلة على الأصول المعلوماتية الحرجة نذكر ما يلي:

- مراكز البيانات (DATA CENTRES).
- قواعد البيانات (DATA BASES).
- شبكات المعلومات المحلية(LAN) والواسعة ((WAN).
- أنظمة التشغيل (OPERATING SYSTEMS).
- البرامج التطبيقية (APPLICATION PROGRAMS).
- أجهزة تخزين المعلومات (STORGE DEVICES).
- المواقع والبوابات الالكترونية سواء داخلية أو على شبكة الانترنت (Whitman & Mattord, 2021, pp. 35-38)

- حاجة المنظمة وأنشطتها.
- حاجة المستخدمين من الخدمات الالكترونية الى ذلك.
- انتشار الخدمات الالكترونية عن بعد.
- كثرة التهديدات المعلوماتية وتنوعها.
- انتشار الهجمات الالكترونية. (القحطاني، 2015، صفحة 63)

3.3 عناصر أمن المعلومة : CIA

1.3.3 الخصوصية : CONFIDENTIALITY

وضع كلمة مرور خاصة بالمستخدم تسمح له بالولوج الى البيانات الحساسة وتمكنه من حذف أو إضافة معلومات او تعديل بيانات. تم تصميم هذه الأنظمة لتطبيق السرية بحيث يمكن للأفراد المصرح لهم بالاطلاع على المعلومات الخاصة وفق الأساليب القائمة على الأمان. (البغدادي، 2022)

2.3.3 التكامل : INTEGRITY

تعني التأكد من ان محتوى المعلومات صحيح ولم يتعرض الى تدمير او تعديل او تم العبث به في أي مرحلة من مراحل المعالجة او الارسال او الاستقبال. ويشمل ذلك عدم انكار المعلومات ومصداقيتها. (مانيش، اليكس، وايرك ، 2018، صفحة 44)

3.3.3 الجاهزية : AVAILABILITY

وتعني التأكد من استمرارية النظام المعلوماتي واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وصلاحيه البيانات والقدرة للوصول اليها في كل وقت. (قدايفة ، 2016، صفحة 166)

4.3 أهم الاختراقات لأمنية المعلومات :

1.4.3 الهندسة الاجتماعية :

تعد أسهل الطرق وأكثرها فاعلية باعتبارها تركز على العنصر البشري الذي يعتبر أضعف نقطة في منظومة أمن المعلومة وتعرف على انها: " استخدام الحيل النفسية لخداع مستخدمي الانترنت ليتمكنوا المهاجم من الوصول الى المعلومات المخزنة في الحاسوب ". (الغثيرو القحطاني، 2009، صفحة 24)

كما تعرف على أنها: " أي عمل يؤثر على الشخص لاتخاذ إجراء قد يكون أو لا يكون في مصلحتهم عن طريق مجموعة من التقنيات المستخدمة لجعل الناس يقومون بعمل أو يفضون بمعلومات سرية أو شخصية عنه". (فايز عبد الحي، 2020، صفحة 601)

وعليه فان الهندسة الاجتماعية هي فن الوصول الى المباني أو الأنظمة أو البيانات عن طريق استغلال علم النفس البشري بدلا من اختراق او استخدام تقنيات القرصنة التقنية. (العمارات، فارس محمد، 2022)

2.4.3 البرمجيات الخبيثة :

مهمتها تعطيل العمليات الخاصة وتخريب البيانات و المعلومات الحاسوبية , الهدف منها كسب المال بطرق غير شرعية تعمل على حذف و تشفير البيانات مما يعرقل عمل المستخدم من الوصول الى بياناته الا بعد دفع مال مقابل ذلك ومن اهم البرمجيات الخبيثة نذكر :

-ADWARE: برنامج مختص بإظهار الإعلانات

-SPYWARE: برمجيات خاصة بالتجسس على الحاسوب ومراقبته

-VIRUS: برنامج خبيث يرتبط ببرنامج آخر عند تحميله و يكرر نفسه و يصيب البرمجيات الأخرى.

-WORMS: برامج تكرر نفسها وتتميز بالتنقل لأجهزة أخرى تتسبب في تلف الملفات.

-TROGAN : تعتبر أكثر البرمجيات الخبيثة خطورة كونها تتغلغل بشكل غير قانوني لجهاز الحاسوب و

تجمع البيانات المالية و الخاصة و تسمح بتثبيت برامج فدية.

-RANSOMWORK: برامج خبيثة ذكية تظهر امامك الملفات القابلة للتخريب حيث يتوجب على

صاحبها دفع الفدية او التخريب. (Kaspersky، 2022)

3.4.3 التجسس الصناعي:

يُعرّف التجسس الصناعي على أنه محاولة للوصول إلى معلومات الشركة وسرقتها، بما في ذلك

الأسرار التجارية أو التصنيعية وصيغ التركيب أو عمليات الإنتاج أو طرق التصميم أو الأدوات أو المخططات أو مجموعة من المعلومات التي لا يمكن الوصول إليها الا من قبل خبير الشركة والتي تمكن المؤسسة من التفوق على منافسيها.

غالبا ما يتم الخلط بين تعريفات التجسس الصناعي وتعريفات الذكاء الاقتصادي، في اشتقاق لهذه الشروط، استخدم أيضا أفكارا في التعريفات الحالية لذكاء الاصطناعي هذه الميزات الأربعة مع شروطها هي: (Hou & Wang, 2020, p. 5)

-الطريقة: إنها عملية جمع وتحليل وإدارة المعلومات الحساسة بشكل منهجي ، بما في ذلك الأسرار

التجارية والمعلومات التشغيلية والملكية الفكرية وما إلى ذلك ، دون إذن من مالك المعلومات.

-النية: نيتها هي استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من أجل اكتساب ميزة تنافسية ؛ أو البيع للأفراد أو المجموعات المهتمة.

-الفاعل: عادة ما يتم إجراؤه من قبل فرد أو منظمة.

- الطبيعة: تعتبر نشاطا غير قانوني وغير أخلاقي

4.4.3 التجسس الالكتروني :

هو الوصول الى الملفات الرئيسية في أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الذكية وزرع برامج تجسس

وتسجيل بيانات ثم رفعها الى الشخص القائم بعملية القرصنة ليتم استخدامها في الوقت المناسب

وذلك باستخدام نوع من الفيروسات او البرامج الالكترونية بحيث لا يشعر صاحب الكمبيوتر

بالتجسس عليه الا بعد فترة معينة. (تلعب ، 2013 ، صفحة 278)

5.3 آليات الذكاء الاقتصادي في حماية المعلومات :

أمن المعلومة سيرورة تطبق على جميع جوانب الأمان و الحماية و الضمان لصياغة المعطيات

مهما كان نوعها , و عليه يتطلب أمن المعلومة سياسة أمنية قوية فعالة و مراقبة . فهي عبارة عن مجموعة من القوانين والقواعد والممارسات التي تنظم الطريقة التي يتم بها إدارة المعلومات الحساسة والمصادر الأخرى و حمايتها و توزيعها في النظام لذى و جب التخصص في السياسة الأمنية و عدم تداخل المهام لحساسة التنظيم , و يمكن تقسيم أنواع الحماية الى:

-مادي: تقييد الدخول الى الموارد حيث توضع حواجز و خزائن و مفاتيح ... الخ

-اداري: تنظيمي بوضع إجراءات صارمة لتعزيز الامن ,تحقيقات ,تدقيق ,لتمكن المسؤولية الجيدة..

-منطقي: تفيد الدخول الى أجهزة الاعلام الالي , تديرها برمجيات و معدات كالتصديق , التحقق التشفير , وتنظيم الحقوق (سليم برشيد وزياد, 2022, صفحة 107).

1.5.3 التدابير الواجب تطبيقها من أجل سلامة المعلومة :

-إجراء بسيط ولكن مهم إزالة الأوراق بعد مغادرة قاعة الاجتماعات.

- الوثائق الأمنية: يجب ان تبقى الوثائق الحساسة او التقنية كالثائق المتعلقة ببراءة الاختراع يجب ان تكون سرية ولا يمكن الاطلاع عليها في الأماكن المفتوحة للجمهور كذلك ملفات العملاء واسعارهم لأنها الأكثر تتبعا من طرف المنافسين.

- تنظيم البيانات الصحفية : يجب مراجعتها جيدا قبل نشرها لأنها تعتبر مصدر معلومة للمنافسين يستطيعون بفضل خبراتهم في مجال الذكاء الاقتصادي استخلاص وتحليل المعلومة المنشورة.

- تطبيق متدرج على الملفات وتحديد مستوى أهميتها الاستراتيجية وتحديد الفئة المخولة لاستعمالها وذلك حسب تصنيف أهمية المعلومات الآتي :

-تصنيف 1: معلومات عامة ليست سرية.

تصنيف 2: معلومات قد تسبب ضررا عند الكشف عنها (معلومات متعلقة بالموظفين مثلا)

تصنيف 3: معلومات التي تسبب حقا ضررا كبيرا على المؤسسة عند الكشف عنها (استراتيجية العمل ,براءة الاختراع ..)

ومنه يجب توعية جميع الموظفين بمسائل أمن تكنولوجيا المعلومات وتدريبهم على مبادئ تشغيل تطبيق المعلومات وتحميلهم جزء من المسؤولية في كتم أسرار المؤسسة مهما كانت قيمتها ونوعيتها على

عدم وصول المعلومات خاصة الى المنافسين. (MENÉNDEZ, et al., 2003, p. 91)

2.5.3. أمن الافراد: لقد أثبتت بعض الدراسات ان الموظفين هم انفسهم من يقومون بتسريب المعلومات سواء عن قصد او غير قصد و ذلك بسبب الإهمال او الحقد او عدم الاهتمام او عدم فهم سياسة المؤسسة لان المعلومة بطبيعتها ليست دائما مادية و ليست كتابية فقط بل أيضا كلامية شفوية كالحوار و الحديث مع الموظفين الخارجيين المنافسين , و ذلك من خلال قراءة أفكارهم و استخلاص المعلومات بطريقة ذكية منهم. (MENÉNDEZ, et al., 2003, p. 92)

3.5.3 الامن التقني: يعتبر أمن البرمجيات من اعقد الأمور لدى المؤسسة كون هذه الأخيرة مجبرة على تفعيلها وتجديدها في ظل التطور التكنولوجي و وسائل الاتصال العالمية. ان المؤسسة تعيش في محيط مليء بالمخاطر والتهديدات وعليه فان لكل مؤسسة مقاييس لحماية ممتلكاتها المعلوماتية حسب قدرتها المادية والتكنولوجية وقوة تنافسيها، الا ان هناك بعض العناصر المشتركة في امن المعلومة منها:
-التصديق و مراقبة الولوج: استعمال رقم سري للمرور لا يعرفه الا المخول له بالدخول في حدود صلاحيته و غالبا ما يكون ماديًا كبطاقة مغناطيسية او علامة خصوصية بيولوجية كالصوت او البصمات , وفي بعض الأحيان التصديق على المستعمل يرافقه التعريف بنظم النظام. (سليم برشيد و زياد، 2022، صفحة 108)

-وسائل حماية سرية المعلومات: متمثلة في عملية التشفير , حيث هو عبارة عن ممارسة حماية المعلومات مستخدما خوارزميات مشفرة و علامات التجزئة و التوقعات , و تعتبر خوارزمية RSA من أشهر الخوارزميات و التي تعتمد على مفتاحين اساسين لفك الرسائل المشفرة. بالإضافة الى إعادة النسخ و حماية (إعادة النسخ) من البيانات في أماكن يمكن الرجوع اليها و قت الحاجة. (حسن رضا، 2017، الصفحات 223-224)

-برامج كشف ومقاومة الفيروسات: هي عبارة عن برامج صممت خصيصا لمعالجة أجهزة الحاسوب فهي مضادة للفيروسات، ومع التطور التكنولوجي المستمر يمكن كشف هذه الفيروسات. (بتغة، 2016-2017، صفحة 163)

-الجدار الناري: هو جدار حماية (FIRE WALL) عبارة عن صمام امان يرافق حركة المرور الصادرة والواردة بناء على قواعد معينة لمنع الهجمات الالكترونية. (م. د. فالح حمزة عيدان، 2016، صفحة 221)

تمتلك اغلبية المؤسسات والمنظمات معلومات مهمة الواجب حمايتها بطريقة او بأخرى هذه المعلومات ضياعها قد يعرض المؤسسة فقدان سمعتها ومكانتها في السوق في ظل تطور التجارة الإلكترونية والاستخدام الهائل وغير المحدود لوسائل الاتصال والمشاركة القوية للمعلومات من قبل شركات الاعمال حيث زاد الخطر والتهديد ليمس نظم المعلومات وسرية المعلومة خاصة منها الابتكارات غير المحمية ببراءة الاختراع او تسجيلات العلامات التجارية مما يستوجب على المؤسسات وضع إجراءات السرية المادية والتقنية كخطوة استراتيجية استباقية كمرحلة أولى.

اهم النتائج المستخلصة من البحث:

-امن المعلومة أصبح من الصعب التحكم فيه من خلال طرق الحماية التقليدية في ظل التطور المستمر للتهديدات التي تطاله.

-التهديدات الأكثر خطورة التي تمس امن المعلومة هي التهديدات التي تأتي من داخل المؤسسة والمتسبب فيها بنسبة كبيرة العامل البشري.

-حماية المعلومة هي منظومة متكاملة تشمل حماية المكونات المادية والتقنية والبشرية.

-امن المعلومة في المؤسسة صمام امان لبقاء المؤسسة في بنّتها التنافسية.

كما نتج عن هذا البحث جملة من التوصيات أهمها:

-مراعاة معايير الامن والسلامة عند بناء المؤسسة.

-تخصيص خلية متخصصة في الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة.

-تشجيع ونشر مفهوم الذكاء الاقتصادي وذلك من خلال تطوير ثقافة الاستعلام وتقاسم المعلومة في اطار القوانين والتشريعات المسموح بها.

-توعية افراد المؤسسة بمدى أهمية المعلومة وسريتها وتأمينها واستخدامها والتحلي بأخلاقيات المهنة والمسؤولية الاجتماعية وذلك لأنه اثبتت الدراسات ان العامل البشري عن طريق احتكاكه بالمحيط هو مصدر تفضي المعلومة سواء عن قصد او غير قصد.

اما حماية المعلومة من الناحية التقنية فيجب توفر البرمجيات التقنية الحديثة والمتجددة على الرغم من تكلفتها الا انها أكثر من ضرورة للمؤسسة في ظل الرهانات التكنولوجية المعاصرة ولعل اهم هذه البرمجيات:

-برمجيات مضادة للفيروسات مع اقتناء التحسين المستمر.

-توفير التشفير للأجهزة مع الأشخاص غير المصرح لهم بالولوج للجهاز.

-توفير برامج الحواجز النارية.

-توفير برمجيات إدارة الولوج والهوية.

5. قائمة المراجع:

1. Briciu, S., Vrîncianu, M., Mihai, F., & others. (2009). Towards a new approach of the economic intelligence process: Basic concepts, analysis methods and informational tools. *Theoretical and Applied Economics*, 4, 21-34.
2. Elshamy, H. (2012). ECONOMIC INTELLIGENCE: THEORY AND APPLICATIONS. *PROCEEDINGS OF BUSINESS INTELLIGENCE AND KNOWLEDGE ECONOMY*, 2, 1151-1159.
3. Hou, T., & Wang, V. (2020). Industrial espionage – A systematic literature review (SLR). *Computers & Security*, 98, 1-12.
doi:https://doi.org/10.1016/j.cose.2020.102019
4. Kaspersky (2022, 12 03). كيف تتخلص من البرمجيات الخبيثة؟ تم الاسترداد من me.kaspersky.com: https://me.kaspersky.com/resource-center/threats/malware-protection
5. Launius, S. (2018). Evaluation of Comprehensive Taxonomies for Information Technology Threats. *SANS Institute*, 1-39.
6. MENÉNDEZ, A., ATANES, E., ALONSO, J., MERINO, C., BOURGOGNE, P., & GEFFROY, P. (2003). intelligence economique guide integral. *idetra*.
7. Whitman, M. E., & Mattord, H. J. (2021). *Principles of information security* (Vol. 7). Cengage learning.
8. العمارات، فارس محمد. (2022, 12 07). الهندسة الاجتماعية واختراق عقول البشر. تم الاسترداد من new-educ: https://www.new-educ.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3%D8%A9-
9. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. أمن المعلومات. (2015). القحطاني، ذ.
10. أمينة قدايفة . (2016). استراتيجية أمن المعلومات. أبعاد إقتصادية، 6، 160–178. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31120

11. أغروال مانيش، كامبو اليكس، و بيرس ايرك . (2018). *أمن المعلومات وإدارة مخاطر تقنية المعلومات (الإصدار 1)*. مركز البحوث والدراسات - معهد الإدارة العامة.
12. باية وقنوني، و نادية عبد الكريم. (2020). (واقع اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات جزائرية. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، 35-50.
13. بن دنيدينة، س. (2020). دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الاداء المستدام بمنظمات الاعمال : دراسة ميدانية. *اطروحة دكتوراه*. جامعة زيان عشور الجلفة.
14. حسام فايز عبد العي. (2020). مشاركة الجمهور في تقنيات الهندسة الاجتماعية عبر موقع فيس بوك وعلاقتها بالخصوصية والتعويض النفسي لديهم. *مجلة البحوث الإعلامية*، 55، 589-640.
15. حمداني محمد. (2012). أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، 1، 11-29. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10034>
16. خالد بن سليمان الغثير، و محمد بن عبد الله القحطاني. (2009). *امن المعلومة بلغة الميسرة (المجلد 1)*. مكتبة الملك فهد الوطنية.
17. خوالد أبوبكر. (2017). الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الاقتصاديات والدول: قراءة في التجربة اليابانية. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 3، 34-54. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28929>
18. اثراليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي على تحسين الادارة في . (2015). *رقامي*، م 18. جامعة باجي مختار عنابة. *اطروحة دكتوراه في علوم التسيير*. المؤسسات الاقتصادية
19. سيد صابر ثلعب . (2013). *نظم المعلومات الادارية*. (1، المحرر) دار الفكر.
20. صونية بتغة. (2016-2017). الذكاء الاقتصادي كالية للتحكم في المعلومة الاستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية دراسة حالة عينة المؤسسات الاقتصادية. *اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية*.
21. عبد الرزاق خليل، و احلام بوعبدلي. (4، 2005). الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال. *المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بعنوان: اردن*.
22. عبد القادر سليم برشيد، و العكروت زياد. (May, 2022). الذكاء الاقتصادي ودوره في حماية الأملاك المعلوماتية. *International Journal on Humanities and Social Sciences*، 32، 101-120. doi:10.33193/ijohss.32.2022.395

23. فارس حسن رضا. (2017). توليد مفاتيح أنظمة التشفير اللامتائل باستخدام الخوارزمية الجهمية لتشفير وفك الشفرة أسئلة الامتحانات الوزارية والكتب الرسمية. *DIRASAT TARBAWIYA*, 10, 240-221.
24. م. د. فالح حمزة عيدان. (2016). إنشاء جدار ناري لحماية الانترنت من الاختراق. *wasit journal for humanities*, 11, 240-219.
25. محمد البغدادي. (2022, 12 08). مفهوم أمن المعلومات وعناصره. تم الاسترداد من mqaall: [/https://mqaall.com/concept-information-security](https://mqaall.com/concept-information-security)
26. نبيل مهدي الحناي، و محمد نعمة محمد الزبيدي. (2018). الذكاء الاقتصادي المدخل الحديث للاقتصاد المعرفي. دار غيداء للنشر والتوزيع.
27. وصال عبد الله حسين، و بيداء ستار لفتة. (June, 2019). عناصر الذكاء الاقتصادي للمنظمة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 14، 1-14. doi:10.34093/jafs.v14i47.418

اثر الاستجابة لمعيار رقابة الجودة ومتطلباته على الاداء المهني لمكاتب التدقيق بالجزائر

*The effect of responding to the quality control standard and its requirements on the professional performance of audit offices in Algeria*ط.د خليف رشيد*، ا.د طيبي حمزة²¹ جامعة غرداية (الجزائر)، khzlif.rachid@univ-ghardaia.dz² جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)، thtaibi.hamza@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/23

تاريخ الاستلام: 2022/12/29

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول مدى الاستجابة لإجراءات الرقابة على جودة الاداء المهني للمدقق والتزامه بمتطلباتها، ومدى تأثيرها على تحسين فعالية الممارسة المهنية للمدقق، وبناءا على هذا تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على الاستبانة حيث تم توزيعها على الفئة المستهدفة والمتمثلة في المدققين الخارجين ، المكون عددهم من 60 مدقق ، وقد تم تحليل البيانات المسترجعة باستخدام الاسلوب الاحصائي، وتم التوصل الى انه يوجد استجابة جزئية على مستوى مكاتب التدقيق لمتطلبات المعيار الدولي المتعلق برقابة الجودة على التدقيق، مما ينعكس سلبا او ايجابا حسب مدى الاستجابة على الاداء المهني لمكاتب التدقيق .

الكلمات المفتاحية: رقابة الجودة، الأداء المهني، معايير التدقيق.

تصنيف JEL: M42 M49

Abstract:

This study aims to shed light on the extent of response to control procedures on the quality of the professional performance of the auditor and his commitment to its requirements, and the extent of their impact on improving the effectiveness of the professional practice of the auditor. Their number is 60 auditors, and the retrieved data was analyzed using the statistical method, and it was concluded that there is a partial response at the level of audit offices to the requirements of the international standard related to quality control of auditing, which is reflected negatively or positively, depending on the extent of the response on the professional performance of the audit offices.

Keywords Quality control, professional performance, auditing standards.**Jel Classification Codes:** M42 M49

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد كان المهنة التدقيق دورا مهما وضروريا في ظل التطور الذي ظهر في مجال المال والاقتصاد عبر التاريخ، وخاصة في الفترات الاخيرة ، وبرزت اهمية المهنة من خلال دور المهنة في الحفاظ على مصالح جميع الأطراف المختلفة في المجتمع المالي وغيرهم من له صلة بهذا المجال، وكذا كون التدقيق الخارجي عملية ضرورية وتكون منظمة وممنهجة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، وذلك فيما يخص الأحداث الاقتصادية، وتهدف بذلك إلى إبداء رأي فني محايد من قبل مراجع خارجي مستقل حول عدالة عرض القوائم المالية و البيانات بصورة جوهرية، ومن جميع النواحي وذلك فوق معايير محددة تهتم بتحديد الجوانب و الأسس اللازمة للمراجعة السليمة والصحيحة، وتخص أيضا سلوكيات وأخلاق المهنة، وكذا معايير تخص المدقق في حد ذاته عند ممارسة المهنة ،وتوضح كل ما يتعلق بمجال التدقيق ، حيث تم تخصيص معيار خاص بها وهو معيار جودة المراجعة. IAS 220 .

1.1 اشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما سيتم التطرق اليه في هذه الدراسة قمنا بصياغة الاشكالية على النحو التالي:

-ما مدى التزام المدققين الخارجيين في الجزائر بمتطلبات معيار رقابة الجودة واثرها على الاداء المهني ؟

2.1 فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

✓ الفرضية 01 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى الاستجابة لمتطلبات معيار الرقابة على الجودة والاداء المهني للمدقق.

✓ الفرضية 02: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أثر الاستجابة لمتطلبات معيار الرقابة على الجودة والاداء المهني للمدقق.

3.1 أهداف الدراسة:

✓ تسليط الضوء حول المفاهيم المرتبطة بالدراسة على غرار الرقابة على جودة التدقيق و الاداء المهني للمدقق.

✓ التطرق الى ما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق بخصوص عنصر رقابة الجودة.

✓ الوقوف على مدى استجابة مكاتب التدقيق لمتطلبات رقابة الجودة على الأداء المهني ،

✓ التعرف على مدى تأثير الاستجابة على تحسين اداء المدقق.

4.1 هيكل الدراسة : لقد قمنا بتقسيم موضوع دراستنا الى ثلاث محاور:

المحور الاول :الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

المحور الثاني :يتعلق بالأداء المهني للمدقق الخارجي (تعريفه ،اهميته واهدافه ومعايير)

المحور الثالث :يتعلق بمعيار رقابة الجودة (تعريفه ،اهدافه ،اهميته وعناصره وعلاقته بالأداء المهني للمدقق الخارجي)

2. الدراسات السابقة :

1.2 دراسة: (أحمد ، 2017م): تأثير المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني في اليمن هدفت الدراسة لمناقشة الإطار النظري لجودة المراجعة ودراسة المتغيرات على جودة الأداء المهني في الجمهورية اليمنية، كما تضمنت الدراسة مناقشة واقع مهنة المراجعة في الجمهورية اليمنية ، فرضيات الدراسة منها توجد علاقة بين التعليم المحاسبي المهني المستمر في معرفة واكتشاف المخالفات والأخطاء، توجد علاقة بين التعليم المحاسبي المهني المستمر ومخاطر المراجعة.

منهجية الدراسة اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة وفرضيات الدراسة ، المنهج الاستقرائي في الدراسة الميدانية، المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها أن مختلف الأطراف ذات الصلة بعملية المراجعة تسعى للوصول لتحقيق مستويات مرتفعة من جودة المراجعة حيث تسعى المنشآت محل المراجعة للحصول علي خدمات مراجعة بمستوي مرتفع من جودة الأداء المهني.

2.2 دراسة عبد الله(2018م):

تمثلت مشكلة الدراسة في حالات ضعف الأداء المهني للمراجع الخارجي والذي يكون له أثر في عدم دقة البيانات الواردة بالقوائم المالية والتي تؤدي بدورها إلى فقدان الثقة بمخرجات مهنة المراجعة وسمعة المهنة ، هدف البحث الي التعرف على مفهوم رقابة الجودة على المراجعة الخارجية وتوضيح أهميتها وأهدافها. بيان دور مراجعة النظير في تطوير برامج رقابة الجودة على أعمال المراجعة الخارجية داخل مكتب المراجعة

وذلك من خلال الفحص والتأكد من وجود تطبيق رقابة الجودة لدى مكاتب والذي يؤدي بدوره إلى رفع الكفاءة المهنية للمراجعين. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب دراسة الحالة لمعرفة دور رقابة الجودة على المراجعة الخارجية في تحسين جودة الأداء المهني للمراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها الإشراف على إنجاز الأعمال ساعد على تجويد الأداء وزيادة الكفاءة لدى المراجع الخارجي، التطبيق السليم لبرنامج مراجعة النظير

ساعد على زيادة الكفاءة المهنية لدى المراجع الخارجي ، كما قادت الدراسة عدة توصيات منها العمل على وضع السياسات و الإجراءات التنظيمية والاهتمام بالمعايير المهنية للمراجعة الخارجية. السعي في تطوير المهنية و المحافظة عليها .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها تناولت رقابة الجودة على المراجعة وأثرها في كفاءة الأداء المهني للمراجعة الخارجية (دراسة ميدانية بالتطبيق علي مكاتب المراجعة بولاية الخرطوم ، بينما تناولت دراسة الباحث معايير الأداء المهني ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

3.2 دراسة أمير جمال القيق (2011-2012) بعنوان: مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة؛

الدراسة هي عبارة عن مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مفهوم رقابة جودة أعمال التدقيق وضوابطها وأهدافها وأهمية الالتزام بها، فضلاً عن العوامل المؤثرة فيها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة في قطاع غزة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- لا يتوفر لدى مكاتب التدقيق العاملة بقطاع غزة التنظيم المهني الداخلي إلا أنه غير كافي لتحقيق رقابة الجودة، كما أظهرت الحاجة إلى تطوير المطلبات المهنية للقائمين على مهنة التدقيق.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة ايلاء المزيد من العناية اللازمة لمهنة التدقيق ووجوب اتباع وتطبيق الضوابط العامة لرقابة الجودة.

4.2 دراسة خليدة عابي (2016) بعنوان اطار البحوث في رقابة الجودة للمراجعة الخارجية دراسة المفاهيم، الانظمة، البرامج والمعايير المهنية؛

الدراسة هي عبارة دراسة نظرية في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، في المجلد 7 العدد (7) بجامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على اطار البحوث والدراسات في مجال الرقابة على جودة المراجعة الخارجية للحسابات على مستوى مكاتب وشركات المراجعة، حيث ركزت على استعراض مختلف محددات البحوث في انظمة وبرامج رقابة الجودة، وهذا من خلال دراسة تحليلية لرقابة جودة المراجعة توصلت نتائج هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

ان اعتماد رقابة جودة المراجعة من طرف جهات خارجية على مهنة المراجعة، يطرح اشكالية فقدان السيطرة على تنظيمها، اضافة الى ان البحوث والدراسات في رقابة الجودة للمراجعة الخارجية، تنطلق اساسا من المفاهيم العامة للرقابة على جود المراجعة والطلب على مخرجاتها.

3. الأداء المهني لمكاتب التدقيق

شهدت الآونة الاخيرة اهتماما متزايدا من قبل المنظمات المهنية المهتمة على الصعيد الدولي برقابة الأداء المهني للمدققين. وذلك للتحقق من جودة عمليات التدقيق، اذ طالب (Grumet ، 2002) بضرورة وضع مجموعة من الإجراءات الصارمة التي يجب أن تتخذ بحق مدقي الحسابات غير الملتزمين بمتطلبات رقابة الجودة في الولايات المتحدة، مشيرا الى أن برامج مراجعة الجودة قد ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين الأداء المهني للمدققين، مما حقق إنجازا للأعمال بجودة أعلى على الرغم من أن المعايير المهنية التي يجب الالتزام بها قد أصبحت أكثر تعقيدا. كما تعد قضية جودة الاداء المهني في المراجعة قضية اساسية بالنسبة لممارسي مهنة التدقيق والاكاديميين والباحثين والمهتمين بهذا المجال باعتبارها عنصر مهما ومؤثرا على سمعة وتطور المهنة وترقيتها.

ومن هذا المنطلق فقد سعت المنظمات والهيئات المهنية المرتبطة بمهن التدقيق والمحاسبة إلى تنظيم المهنتين والارتقاء بمستوى أدائهما، ومن أجل هذا فقد م إصدار العديد من الإرشادات والمعايير التي تقدم توجيهات عملية من أجل القيام بالأعمال والممارسات المختلفة داخل مكتب التدقيق بشكل كفاء، بما يسمح بأداء مختلف الأعمال وفقا لأعلى مستويات الجودة وبما يتلاءم مع تطلعات المستخدمين والمحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة (سمير، 2019)

حيث تم اصدار معايير للرقابة على الجودة قصد مراقبة اعمال المراجعين وادائهم المهني بهدف تحسين اداء مهمة التدقيق وبالتالي تحقيق جودة التدقيق.

1.3 تعريف الاداء المهني لممارسي مهنة التدقيق

تعددت تعريفات الأداء المهني لمحافظ الحسابات والتي اصطلح عليها بمعايير مراجعة الحسابات من قبل الباحثين الكتاب وسنقوم باستعراض عدداً منها كما يلي:

1.1.3 يعرف على أنه مستويات للأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية المراجعة وتحدد نوعا من الإطار الذي يعمل ضمنه

محافظ الحسابات (عبدالذنيبات،، 2003، صفحة 23)

2.1.3 أنه نموذج يوضح قواعد أداء مراجع الحسابات من قبل المنظمات المهنية لمراجعة الحسابات أوالاتفاق العام بين أعضاء المهنة كمقياس لمدى كفاية الأداء (الوقاد، سامي محمد الوديان، لؤي، 2010، صفحة 69)

وفي تعريف اخر عرف الاداء في المراجعة على انه نفس المعنى مع جودة المراجعة ، باعتبار ان الاداء المهني للمراجع يعتبر جزءا من عملية التدقيق ككل؛ وان جودة اداء المراجع في عملية التدقيق هي جزء من جودة التدقيق ككل ، وكذ تعتبر جودة اداء المراجع محددًا ومؤشرا من مؤشرات جودة التدقيق بحيث تعرف جودة المراجعة على أنها أداء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية وفقاً لمعايير المراجعة مع اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تحويها القوائم المالية محل المراجعة والعمل على تلبية الاحتياجات والتوقعات المعقولة للمستفيدين من خدمات المراجعة. ويقصد بكفاءة المراجعة هنا مدى قدرة المراجع على استخدام الموارد المتاحة له أفضل استغلال وتقاس كفاءة المراجعة بالعلاقة بين أتعاب المراجعة وكمية الموارد المستخدمة في أداءها. أما فعالية المراجعة فيقصد بها مدى قدرة المراجع على تحقيق أهداف المراجعة وتقاس بمستوى الجودة التي تؤدي بها عملية المراجعة. (صالح ميلود خلاط ، 2018)

ولقد عرف الاداء على انه ممارسه المراجع الخارجي لعمله المهني في ضوء تأهيله العلمي وخبرته العملية وحصوله على قدر كبير من الاستقلال والأمانة والموضوعية بالإضافة الى بذله العناية المهنية اللازمة وذلك في اطار المعايير التي تصورها المنظمات المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما (جربوع يوسف محمود، 2012، الصفحات 150-183)

مما سبق يمكن تعرف الاداء المهني للمراجع على انه عبارة عن مستويات ومعايير وضوابط وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف الى توفير مستوى معقول من الاداء الجيد لمهنة التدقيق.

2.3 أهمية واهداف الاداء المهني

توجد أهداف عديدة أهمها توفير الإرشادات الخاصة بالإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المراجع من أجل الالتزام لكسب ثقة العملاء من خلال زيادة المبادئ الأساسية للمساعدة في مهمة المراجعة ، المساهمة في الجهد الوطني بمستوى المهنة ، الدقة والانتباه للتفاصيل أثناء العمل ، تساهم في الحد من تعرض المراجع وتجنبه الاتهام بالتقصير في أداء الواجب المهني. (أحمد عوض محمد ، 2008)

1.2.3 أهمية جودة الأداء المهني :

- تعتبر من الركائز الأساسية التي تهتم بها مكاتب المراجعة ، حيث أنها تلعب دوراً رئيسياً ومهما في مختلف خطوات ومراحل عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع أحد العناصر الهامة في عملية

المراجعة والتي تنعكس من خلال التأهيل العلمي والخبرات والكفاءة المهنية للمراجع واستخدامه للأساليب الكمية في اداء عملية التدقيق؛

- حيث أن ممارسة مهنة المراجعة تحتاج لقيام المراجع ببذل العناية المهنية المطلوبة في كافة مراحل اداء عملية المراجعة بداية من مرحلة التخطيط ثم تنفيذ هذه الأعمال واداء المهمة ونهاية بمرحلة التقرير الذي يوضح فيه المراجع نتيجة أعمال المراجعة في شكل تقرير نهائي يحتوي رأيه الفني المحاييد والمستقل حول صحة وسلامة القوائم المالية.

ومنه فإن جودة الأداء المهني تمثل مطلباً مهماً وضرورياً ومصالحةً مشتركة لجميع الأطراف المستفيدين من عملية المراجعة وتبرز أهميتها من خلال مايلى (ناظم، محمد شعلان ، 2010)

✓ -تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية ؛

✓ الالتزام بالمعايير المهنية يوفر جودة عالية وأيضاً الأداء بمستوي جودة ملائم يؤكد تمسك المراجع بالمعايير المهنية .

✓ تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية .:

✓ اداة تنافسية جيدة .

2.2.3 معايير الاداء المهني:

مقسمة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي (داداي عدون، ناصر. بابنات، عبد الرحمان، 2008):

✓ معايير عامة: وهي مجموعة من المعايير تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي لمن سيزاولون مهنة التدقيق، ومن هنا اطلق عليها البعض معايير شخصية.

✓ معايير العمل الميداني: وهي مجموعة من المعايير المتعلقة بإجراءات تنفيذ عملية المراجعة.

✓ معايير إعداد التقرير: وهي مجموعة من المعايير المتعلقة بإعداد التقرير النهائي وشروط ذلك التقرير.

3.3اهمية معايير الأداء المهني لمراجع الحسابات:

تعتبر معايير الاداء المهني لمراجع الحسابات مهمة وضرورية لأداء عملية او مهمة التدقيق باعتبارها الاطار والمنهج والمتطلبات التي يلتزم بها المراجع عند قيامه بعملية التدقيق وتظهر أهميتها من خلال تحقيق بعض المزايا حيث ان لمعايير التدقيق الدولية العديد من المزايا والمنافع لمكاتب التدقيق ولستخدمي القوائم المالية أو المحاسبة بشكل عام، حيث (ابو نصار، محمد، 2011، صفحة 3)

بالنسبة لمكاتب التدقيق التي تبني المعايير فإن المنفعة الأساسية تتمثل في تسهيل المجال لهذه المكاتب بالعمل على المستوى الدولي، والتي تشترط شروط معينة توفرها المعايير الدولية ، كما أن تبني المعايير من قبل المكاتب يجعل الطلب على أسهمها أكثر وخاصة من قبل المستثمرين الأجانب.

✓ -أما بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فإن المزايا تتمثل في توفير تقارير تدقيق ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع المؤسسات الأخرى في دول أخرى؛

✓ وجود هذه المعايير يوفر حد أدنى من الافصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، كما تعتبر تقارير التدقيق المعدة بناء على تلك المعايير أكثر سهولة للفهم والاستيعاب من قبل المستخدمين الاجانب لتقارير التدقيق؛

✓ أما بالنسبة لمهنة المحاسبة والتدقيق، فإن المعايير الدولية تساعد على الارتقاء في المهنة من حيث توفير محاسبين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في معظم دول العالم، كما يساعد على توحيد العديد من اجراءات التدقيق والمصطلحات المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق بين الدول المختلفة؛

✓ يساعد تبني المعايير الدولية على النهوض بمهنة المحاسبة والتدقيق في الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية وتدقيق خاصة بها، حيث تتميز المعايير الدولية بأنها وضعت بناء على ظروف واحتياجات معظم الدول ولم تكن موجهة إلى دول محددة، كما انها تمتاز بقبولها من قبل العديد من دول العالم، مما يسهل بالتالي مقارنة تقارير التدقيق بناء عليها لمؤسسات من دول مختلفة.

1.3.3 اهداف معايير الأداء المهني لمراجع الحسابات:

يتم تطبيق معايير التدقيق الدولية عند تدقيق القوائم المالية وعند تدقيق المعلومات والخدمات ذات العلاقة، والهدف الأساسي من إصدارها ايجاد مستويات وارشادات مهنية لتدقيق الحسابات، وما يرتبط بها من خدمات، قابلة للتطبيق عالميا (القاضي، دحدوح. حسين يوسف، حسين أحمد ، 2009، صفحة 65) كما ان للمعايير وظيفتين أساسيتين على الاقل ، هما (صبح، داود يوسف ، 1999، صفحة 34)

✓ أداة اتصال وتوضيح لطبيعة متطلبات التدقيق لمختلف الفئات؛

✓ وسيلة لتقييم الأداء المهني للمدقق بعد القيام بعملية التدقيق.

بالإضافة الى :

•تهذيب التقدير الشخصي للمدقق الجسبات القانوني دون الغائه ، بحيث ان عملية تدقيق الحسابات تعتمد على المجهود الذهني بصفة اساسية ويترتب على ذلك خضوع عملية التدقيق لقدر كبير من التقدير الشخصي يلجأ اليه مدقق الحسابات في عمله ويصدر حكمه بناءا عليه وان كان هذا في حد ذاته له مميزاته من حيث المرونة واتاحة الفرصة لابراز الكفايات وتحمل مسؤولية العمل كاملة. (الوقاد، سامي محمد الوديان، لؤي، 2010، صفحة 137)

وبالتالي تهدف معايير التدقيق الدولية إلى زيادة فعالية عمل المدقق ، كما أن نطاقها واسع، فهو يشمل كل الخدمات التي يقوم بها المدقق، ومن ذلك عمليات الفحص والتأكيد والخدمات ذات العلاقة. 2.3.3 الصفات والمتطلبات الواجب توفرها والتي تعكس جودة الاداء المهني لمراجع الحسابات: من هنا يمكن تحديد اهم السمات او الخصائص التي يجبان يتمتع بها المدقق الخارجي والتي تعكس مستوى جودة الأداء المهني (مسعد ، محمد فضل ، الخطيب ، خالد راغب ، ، 2009، صفحة 61)

- ✓ أن يكون المدقق مؤهل من الناحية العلمية والأكاديمية والعملية.
- ✓ ان يمتلك القدرة على دراسة وفهم طبيعة عمل الجهات الخاضعة للتدقيق قبل ابداء الموافقة بممارسة المهنة
- ✓ ان يمتلك روح المبادرة في المشاركة المستمرة في الدورات والورش التطويرية في مهنة المحاسبة والتدقيق.
- ✓ ان يمتلك سمة الموثوقية و يكون محافظا على أسرار الجهة الخاضعة للتدقيق ، وأن لا يقوم بالإفصاح عن معلومات يطلع عليها خلال عمله.
- ✓ أن يكون عمليا ومواكبا لما هو جديد في القوانين والتشريعات في مجال المحاسبة والتدقيق كما يجب ان يكون قادر على فهم وتطبيق كامل نص معايير التدقيق الدولية وكما اكدت عليها الفقرات – 19 – 18 – 20 من المعيار الدولي للتدقيق رقم، 200 على كيفية امتثال المدقق الخارجي للمعايير الدولية للتدقيق عند تبنيها.
- ✓ ان يتمتع بالاستقلالية اي غير خاضع لأي ضغوطات ولأي جهة كانت ويمتلك سمة الحيادية في إبداء الرأي المهني

✓ أن يكون أميناً وواقعياً ، وأن يكون قادراً على التعبير والافصاح عن نتيجة التدقيق بكل وضوح..

4. معيار رقابة الجودة:

1.4 تعريف الرقابة الجودة على اعمال التدقيق

يقصد بالرقابة على جوده اعمال التدقيق ان مكاتب التدقيق يجب ان تقوم بالرقابة المطلوبة التي تمنحها قناعه بانها تلتزم بمسؤولياتها لعملائها والمجتمع (رياض العبد وهيب الضلعي، 2007، صفحة 38)

وتعرف رقابه الجودة على اعمال التطبيق التدقيق بأنها تشمل السياسات والاجراءات التي ينبغي على مكاتب او مكتب التدقيق ان يقوم بها سواء فيما يتعلق بالمكتب بشكل عام او بمهمات التدقيق الخاصة اي على مستوى المكتب ككل وعلى مستوى كل عمليه تدقيق من اجل ضمان ايام قيام مكتب التدقيق بخدمه الاطراف ذات العلاقة بشكل مناسب وبما يتفق مع معايير التدقيق (علي عبدالقادر الذنبيات، 2015)

2.4 تعريف لجنه معايير المراجعة الدولية في المعيار الدولي 220:

"انه يجب تنفيذ سياسات واجراءات رقابه الجودة على شركه المراجعة وعلى مستوى المراجع الفردي" كما نص المعيار انه " على شركه المراجعة تنفيذ سياسات واجراءات رقابه الجودة التي صممت للتأكد بان كفاءه اداء المراجعة قد تمت حسب معايير المراجعة الدولية او المعايير والممارسات الوطنية المناسبه" (تليلى طارق ، 2021)

وفي تعريف اخر على ان الرقابة على الجودة هي إجراءات وسياسات موضوعة من قبل مكاتب وشركات التدقيق نفسها للتأكد من ان هذه الإجراءات طبقت لأجل الوصول لمستوى الحد الأدنى لضمان جودة التدقيق الا وهو تطبيق المعايير المهنية المطلوبة (التميمي، هادي، 2006، صفحة 68)

5. اهداف رقابه الجوده:

ان وجود نظام للرقابة على جودة امال المراجعة داخل المكتب يساعد بالتأكيد على تحسين اداء محافظي الحسابات ويساعد على زيادة الثقة في الخدمات المقدمة ومهنة المراجعة بشكل عام، وعلى العموم وذلك من تحقيق رقابة الجودة للأهداف التاليه (. خيراني العيد ، 2013، صفحة 36)

✓ -يساعد على تصميم نظام لرقابه الجودة داخل المكتب

✓ توثيق سياسات واجراءات مكتب المراجعة

✓ زياده الكفاءة المهنية لمحافظي الحسابات

✓ زياده المصداقية والموضوعية

✓ تحفيز المساعدين

✓ يعزز استقلال اعضاء مكتب المراجعة

✓ يعتبر وسيلة لتسويق خدمات المكتب

✓ ضبط المشكلات والاطخاء المتوقع حدوثها

✓ يساعد التنظيم وضمان استمرار العمل وفق القوانين المنظمة للمهنة.

تعتبر معايير رقباه الجودة مرجع للفريق المكلف بتنفيذ الفحص الخاضع له مكتب المراجع له لتقويم رقباه الجوده وتحديد ملائمتها وكفاياتها وفعاليتها.

1.5 أهمية رقابة الجودة على أعمال التدقيق:

إن تطبيق رقابة الجودة على أعمال التدقيق بالنسبة لمتخذ القرارات في بيئة الأعمال على المستويين المحلي والدولي له أهمية كبرى في قرارات الاستثمار فلم يعد تقرير المدقق مقتصرًا على استخدامه من إدارة الشركة أو ملاكها للحكم على كفاءة إدارتها لموارد المنشأة بل تعدى ذلك وصولاً لاعتماد كثير من متخذي القرار على تقارير التدقيق من مستثمرين أجانب ومستثمرين مرتقبين على جودة عمليات التدقيق، فهو أمر مهم يجب الاهتمام به لما له من أثر كبير على قرارات الاستثمار وتأكيداً لدور مدقق الحسابات في بيئة الأعمال.

2.5 علاقة الرقابة على جودة مراجعة الحسابات بجودة الأداء المهني للمدقق:

ان العلاقة بين الرقابة على جودة التدقيق وجودة الاداء المهني لممارسي مهنة التدقيق علاقة وثيقة بين إجراءات المراجعة ومعايير المراجعة من طرف وبين الأداء المهني لمراقب الحسابات من طرف آخر، فكما أن الإجراءات تتعلق بالأعمال والوسائل التي يستخدمها المراجع بأدائها فان معايير التدقيق تختص بعرض مقاييس عن نوعية أداء أعمال التدقيق والأهداف التي يمكن أن تحققها عن طريق ما يتبع من إجراءات. لذلك فإن معايير التدقيق لا تختص بالصفات المهنية للمدقق الخارجي أو جوانب التأهيل والخبرة الخاصة به ولكنها توضح أيضا الأحكام التي يصدرها المدقق أثناء تأديته لعمله وخلال فحصه وكذلك كيفية إبداء رأيه في تقرير أعمال التدقيق (محمد متولي محمد ابراهيم بركات، 2018)

3.5 متطلبات وعناصر رقابة الجودة:

تتم الرقابة على الجودة من خلال مجموعة من عناصر الرقابة على جودة مكاتب المراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وفقا لما جاء بمعيار المراجعة الدولي 220 المعاد صياغته سنة 2018 ، ويمكن تلخيص العناصر الخاصة برقابة الجودة وفقا لمعايير التدقيق الدولية كما يلي (نجوى عبد الصمد، بن أزواو ليلي، 2022، الصفحات 334-350):

ا- مسؤوليات القيادة عن الجودة في عمليات التدقيق : يتحمل الشريك المسؤول عن العملية مسؤولية الجودة العامة لكل عملية تدقيق يكلف بها:

✓ ينبغي أن يضع المكتب سياسات واجراءات مصممة لتعزيز وجود ثقافة داخلية تقرر بأن الجودة عنصر اساسي في اداء عمليات التدقيق ؛

✓ كما ينبغي على مسؤول القيادة داخل المكتب تحمل مسؤولية القيادة ووضع استراتيجية عمل تعزز ثقافة الجودة داخل المكتب تتضمن ما يلي :

- 1- أن الجودة امر ضروري يجب تحقيقه اثناء اداء عملية التدقيق؛
- 2- الامتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي وكذا المتطلبات القانونية والمهنية؛
- 3- الامتثال لسياسات واجراءات رقابة الجودة؛
- 4- تقييم اداء موظفي المكتب وتحفيزهم ؛
- 5- تفويض المسؤوليات بحيث لا تغطي على جودة العمل السياسات واجراءات رقابة الجودة .

ب - متطلبات السلوك الأخلاقي:(المتطلبات الأخلاقية لرقابة الجودة في كل مراحل ارتباط المراجعة): حيث يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط أن يبقي متيقظا بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وقد حدد الميثاق العام لأداب وسلوكيات المهنة الخاص بالاتحاد الدولي للمحاسبين المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة والتي تشمل النزاهة والاستقلالية والموضوعية، الكفاءة، العناية المهنية اللازمة، السرية والسلوك المهني. فإذا علم الشريك المسؤول عن الارتباط بعدم التزام فريق الارتباط بالمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة، فإنه يجب عليه تحديد التصرف المناسب بالتشاور مع الأطراف الآخرين، (خملول خليل بودريالة حدة سارة، (2021)، الصفحات 154-173)

ج- قبول العملاء الجدد والاستمرار مع القدامى:

د- الموارد البشرية: وتتضمن هذه السياسات والإجراءات (التوظيف: تقييم الاداء، قدرات الموظفين، الكفاءات، التطور الوظيفي: الترقية، التعويض احتياجات الموظفين)
هـ- اداء تنفيذ العملية باعلام فريق العملية بمسؤولياتهم وطبيعة عمل المكتب والمسائل التي لها علاقة بالمخاطر والصعوبات التي تنشأ والاسلوب المفضل لأداء العملية، ويشمل الاداء (الاشراف، التشاور ، حل الخلافات ، الرقابة).

6. خاتمة:

من خلال ما تم عرضه تبين أن تطبيق معيار رقابة الجودة والالتزام بمتطلباته، واتباع سياساته واجراءاته ، يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الأداء المهني لمكاتب التدقيق بالجزائر والارتقاء بها، مما يبين لنا ومن خلال دراستنا ان تطبيق معيار رقابة الجودة وعناصره له اثر ايجابي على الاداء المهني للمدقق وعلى جودة التدقيق ككل ، وذلك من خلال ضمان مدى التزام مكاتب التدقيق وممارسي المهنة بمعايير رقابة الجودة، بهدف الاطمئنان على أن المراجعين يتصرفون بطريقة صحيحة. ونظرا لأهمية الرقابة على مهنة التدقيق الخارجي وضعت الهيئات الدولية المنظمة للمهنة وكذا المنظمات المهنية المحلية مجموعة من المعايير لرقابة الجودة على المهنة، حيث ركزت في اغلبها على ما يلي:

- ✓ تعد الإدارة مسؤولة عن وضع مجموعة من السياسات والإجراءات متعلقة بالجودة في مكتب التدقيق؛
 - ✓ يجب على أعضاء مكتب التدقيق الامتثال للمبادئ الأساسية للسلوك الأخلاقي والمهني؛
 - ✓ يعد توفر مكتب التدقيق على الموارد البشرية الكافية وتمتعهم بالكفاءة اللازمة لأداء مهامها امرا ضروريا؛
 - ✓ على مكاتب التدقيق بالجزائر وضع سياسات وإجراءات لقبول العلاقة مع عملاء جدد واستمرار العلاقة مع العملاء الحاليين؛
 - ✓ على ممارسي المهنة بالجزائر أداء وتنفيذ مهمة التدقيق وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والمهنية المعمول بها؛
 - ✓ وعلى الهيئات المشرفة والمنظمة للمهنة بالجزائر وضع إجراءات خاصة بمراقبة سياسات وإجراءات المكتب المتعلقة بالرقابة على الجودة ومعالجة وتصحيح حالت القصور.
- ففي الجزائر لم ترتق بعد مهنة التدقيق إلى المستوى الذي تعرفه المهنة في الدول المتقدمة. نظرا لوجود استجابة جزئية وقليلة نسبيا لتطبيق معيار رقابة الجودة والالتزام بمتطلباتها مما اثر ذلك على الاداء المهني لممارسي المهنة بالجزائر.، وهذا ما اثبتته الدراسة التطبيقية من خلال تحليل نتائج الاستبيان.

1.6 نتائج الدراسة

✓ لم تصدر الهيئات المنظمة للمهنة لحد الساعة معيارا خاصا برقابة الجودة لتدقيق القوائم المالية أو معيار يتعلق بنظم رقابة الجودة على عمليات مكاتب التدقيق ؛
✓ لجنة المراقبة والنوعية اصدرت دليلين خاصين بالرقابة على جودة التدقيق بالجزائر، دليل برقابة الجودة لتدقيق القوائم المالية ؛ودليل بنظم رقابة الجودة على عمليات مكاتب التدقيق ؛

✓ توفر معايير مراقبة الجودة حافزا لتحسين وتطوير أداء مكاتب التدقيق الخارجي بالجزائر و بالتالي تحسين جودة المراجعة الخارجية ؛

✓ تتمثل أهمية جودة التدقيق الخارجي في كون مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مخرجات عملية التدقيق المتمثلة في تقرير المدقق الخارجي أعلى مستويات الجودة لأنهم يعتمدون على تلك التقارير في عملية اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم.

2.6 التوصيات :

✓ تفعيل دور لجان مراقبة الجودة على مهنة التدقيق الخارجي من خلال وضع برامج لمراقبة الجودة وإلزام المدققين بتطبيقها ومراقبة تطبيق هذه البرامج، وفرض عقوبات صارمة على اي مدقق يخالف مبادئ العمل المتعارف عليها أو أي تقصير مهني منه ؛

✓ تشجيع ممارسي مهنة التدقيق الخارجي وتدريبهم المستمر على تطبيق معايير التدقيق المحلية- الوطنية -الجزائرية NAA ؛

✓ منح الوقت لمكاتب التدقيق بالجزائر وتهيئتهم لفهم والتكيف مع معايير مراقبة الجودة ومتطلباتها؛ كما يستحسن إصدار وتطبيق معايير مراقبة الجودة في أقرب وقت خلال هذه السنة،

✓ ضرورة التدريب والتكوين المتواصل وكذا التكوين المستمر لممارسي مهنة التدقيق بالجزائر بهدف الرفع من كفاءة محافظي الحسابات بالجزائر وتحسين ادائهم المهني و لمسايرة التغيرات والتطورات التي تطرأ على مهنة التدقيق ؛

✓ تشجيع مكاتب التدقيق الخارجي بالجزائر على ضرورة الاحتكاك بمكاتب التدقيق العالمية للاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على كل ما هو جديد يخص المهنة.

7. المراجع:

1- Grumet. (2002). 2002 المدير التنفيذي لبرامج جودة التدقيق ب. امريكا: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين .

- 2- نجوى عبد الصمد، بن أزواو ليلي. (2022). ، متطلبات الرقابة على جودة التدقيق في الجزائر: مراجعة أولية . الجزائر: مجلة دفاتر.اقتصادية المجلد: 13 - العدد: (01).
- 3- . خيراني العيد . (2013). مدى مساهمه عوامل جودة الاداء المني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة . الجزائر: جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 4- ابونصار، محمد. (2011). ملتقى دولي حول :النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، . الجزائر: جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية.
- 5- أحمد عوض محمد . (2008). أثر ممارسة المراجعة على جودة الأداء المني للمراجعة مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، . مصر: جامعة الإسكندرية، العدد (2) المجلد 45، .
- 6- التميمي، هادي. (2006). مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ،" . الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط، 13الأردن-عمان.
- 7- القاضي، دحدوح. حسين يوسف، حسين أحمد . (2009). "مراجعة الحسابات المتقدمة- الإطار النظري والاجراءات العملية"، . الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الأول.
- 8- الوقاد، سامي محمد الوديان، لؤي. (2010). ، تدقيق الحسابات .، الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان..
- 9- تليلي طارق . (2021). تقييم جودة خدمة التدقيق الخارجي وقياس رضا أطراف بيئة التدقيق عن أداء محافظي الحسابات في الجزائر- دراسة ميدانية . الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييرق.
- 10- جربوع يوسف محمود. (2012). المعايير المهنية لمراجعة الحسابات مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق. فلسطين: مكتبة الطالب الجامعي العدد 3 جامعة فلسطين بغزة.
- 11- خملول خليل بودريالة حدة سارة. (2021)). مدى استجابة مكاتب التدقيق الجزائرية لمتطلبات رقابة الجودة وفقا لمعايير التدقيق الدولية . الجزائر: مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية المجلد : 5/ العدد: 2.
- 12- دادي عدون، ناصر. بابنات، عبد الرحمان. (2008). التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،. الجزائر: دارالمحمدي العامة، الجزائر.
- 13- رياض العبد وهيب الضليحي. (2007). رقابة جودة اعمال التدقيق للمكاتب اليمنية دراسة ميدانية . السعودية: مجلة البحوث المحاسبية الجمعية السعودية للمحاسبة المجلد الثامن العدد الأول فيفري .

- 14- صالح ميلود خلاط . (2018). مقال أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي ودوره في تحسين جودة عملية المراجعة (دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين في مدينة طرابلس) . ليبيا: مجلة جامعة صبراتة العلمية.
- 15- صبح, داود يوسف . (1999). "تدقيق البيانات المالية- تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية-. لبنان: لمنشورات الحقوقية صادر, بيروت, الجزء الأول .
- 16- علي عبدالذنيبات, . (2003). ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق ، . عمان الاردن: دار وائل للنشر؛ ط3 ، عمان.
- 17- علي عبدالقادر الذنيبات. (2015). تدقيق للحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق . الاردن: دار وائل عمان ط5.
- 18- لقويورة سمير. (2019). مساهمة معايير أدلة الإثبات في تحسين جودة التدقيق الخارجي"دراسة ميدانية آراء عينة من المدققين الخارجيين في الشرق الجزائري . الجزائر: جامعة باتنة .
- 19- محمد متولي محمد ابراهيم بركات. (2018). مقال أثر جهود المنظمات المهنية في مجال رقابة جودة المراجعة على جودة الأداء المهني. مصر: المجلد التاسع العدد الثاني - الجزء الثاني .
- 20- مسعد ، محمد فضل ، الخطيب ، خالد راغب ، . (2009). دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات ، . الاردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، .
- 21- ناظم، محمد شعلان . (2010). واقع التعليم المحاسبي في العراق ومدى انسجامه مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، . العراق: كلية الاقتصاد والإدارة جامعة القادسية.

معوقات تحقيق الاقتصاد الأخضر كآلية لدعم التنمية المستدامة
Obstacles to achieving the green economy as a mechanism to support sustainable development

د. بن عيسى أمينة¹

amibenaissa@yahoo.fr (الجزائر).¹ جامعة تلمسان

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/11

تاريخ الاستلام: 2023/01/12

ملخص:

عرفت مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة الكثير من التغيرات و المعوقات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي أضحت لا تتعلق بطبيعة النظرية الاقتصادية التقليدية مثل دراسة السوق و تقليص تكاليف الإنتاج، و لكن أصبحت مرتبطة بمتغيرات البيئة الخارجية أهمها تقلبات المناخ (الجفاف، زيادة نسبة الانبعاثات الغازية)، الأوبئة والفيروسات كجائحة كورونا و الأزمات الجيوسياسية كالحرب الاكرانية. تهدف دراساتنا إلى إمكانية المضي نحو الاقتصاد الأخضر و تحقيق تنمية مستدامة في ظل تحديات كبرى يواجهها العالم وهي التغيرات المناخية و الأزمات الجيوسياسية. يصعب تغير المناخ والصراعات تحقيق التنمية المستدامة في القسم الثاني من القرن، قياساً بنسبة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية في منتصف القرن .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر – التنمية المستدامة – التغيرات المناخية – البيئة – الصراعات.

تصنيف JEL: Q553 ; Q226 / Q556 . Q220

Abstract:

In recent years, various countries of the world have known many economic, political and environmental changes and obstacles that have become unrelated to the nature of traditional economic theory such as studying the market and reducing production costs. Epidemics and viruses, such as the Corona pandemic, and geopolitical crises, such as the Ukrainian war. Our studies aim at the possibility of moving towards a green economy and achieving sustainable development in light of the major challenges facing the world, namely climate changes and geopolitical crises. Climate change and conflicts make it difficult to achieve sustainable development in the second part of the century, compared to the rate of progress towards achieving development goals in the middle of the century.

Keywords: gree economy-sustainable development-climate change-environment-conflicts.

Jel Classification Codes: Q220 . Q556 /Q226 ; Q553.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يضمن الاقتصاد الأخضر نموًا اقتصاديًا مستدامًا محايدًا للكربون مع معالجة قضايا العدالة الاجتماعية بشكل شامل، لا ينبغي أن يكون الاقتصاد الأخضر فعالاً فحسب ، بل يجب أن يكون عادلاً أيضاً. الاقتصاد المستدام (الاقتصاد الأخضر) هو نموذج للتنمية الاقتصادية يفترض موقفاً مسؤولاً للإنسان تجاه موارد الأرض، ويهدف إلى إيجاد حل وسط معقول بين زيادة النمو والحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من انبعاثات الكربون وتدهور النظام البيئي.

تمت صياغة مصطلح "الاقتصاد الأخضر" لأول مرة في عام 1989 في تقرير رائد لحكومة المملكة المتحدة من قبل مجموعة من الاقتصاديين البيئيين البارزين (David Pearce, Edouard Barbier, and Anil Markandia) بعنوان "مخطط للاقتصاد الأخضر"، حيث تم إعداد تقرير لمشاورات الحكومة البريطانية حول مصطلح التنمية المستدامة، كما ظهر المصطلح بقوة خلال قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 ، ومع ذلك لم يحظ مفهوم الاقتصاد الأخضر بقبول واسع إلا مع اندلاع الأزمة المالية العالمية 2007-2008، وفشل معظم البلدان في الانتقال إلى مسار التنمية المستدامة، وبالتالي أصبح من الواضح أن نموذج التنمية الحالي لا يحقق النتائج المرجوة على جميع الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أصبح الاقتصاد الأخضر ذا أهمية متزايدة بسبب الاحتباس الحراري وتغير المناخ وله العديد من التطبيقات ، بما في ذلك التنمية المستدامة ، وخفض انبعاثات الغاز ، ومعالجة التصحر ، والاعتماد على مصادر للطاقة بديلة "متجددة" مثل الشمس والرياح، إلا أن هذا المفهوم واجه في الآونة الأخيرة عدة معوقات (اقتصادية ، بيئية ، سياسية ، صحية ، اجتماعية و تقنية) جعلت تطبيقه في مختلف دول العالم صعب و بطيء . من هذا المنطلق سوف تتجه دراساتنا حول إمكانية المضي نحو الاقتصاد الأخضر في ظل تحديات كبرى يواجهها العالم وهي التغيرات المناخية ، الأوبئة ، والأزمات الجيوسياسية. إشكالية الدراسة : ما مدى تأثير التغيرات المناخية و الأزمات الجيوسياسية على آلية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ؟ ويمكن تدعيم هذه الإشكالية بالأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الاقتصاد الأخضر؟ وما هي مبادئه و اتجاهات تطبيقه ؟
- ما هي التنمية المستدامة ؟ وما هي أهدافها الإنمائية المخططة ؟
- ما هو أثر التغيرات المناخية على تحقيق الاقتصاد الأخضر ؟
- ما هو أثر الأزمات الجيوسياسية على تحقيق الاقتصاد الأخضر ؟

فرضيات الدراسة :

- تأثر التغيرات المناخية على آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟

- تأثر الأزمات الجيوسياسية على آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الآثار التي خلفتها والتي من الممكن أن تخلفها التغيرات المناخية والأزمات الجيوسياسية على الموارد و القطاعات المختلفة في العالم وتبيان تأثير ذلك على التنمية المستدامة، ومدى وعي الدولة، المؤسسات والأفراد بالمخاطر والبدايل لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة ، وكذا تبيان مدى إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في ظل وجود عامل التغيرات المناخية والأزمات الجيوسياسية.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في :

-أهمية الاقتصاد الأخضر باعتباره نشاطا اقتصاديا صديقا للبيئة وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة

- تشكل التغيرات المناخية التي يواجهها العالم اليوم تحديا مهما، نظرا لما صاحب ظاهرة الاحتباس

الحراري من انعكاسات طالت مختلف المجالات والأبعاد الإنسانية، كما أن مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية وتدهور البيئة أصبحت لها أثر واضح على إضعاف التنمية المستدامة .

- أهمية تأثير الأزمات السياسية والحروب والصراعات على جميع الأبعاد في العالم مما يجعلها محل دراسة وتحليل من قبل الخبراء والمختصين العالميين .

المنهج المستخدم : اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والمنهج التحليلي وذلك بتحليل آثار الأزمات (المناخية و السياسية) على تحقيق الاقتصاد الأخضر كآلية لدعم التنمية المستدامة بالاعتماد على تقارير المنظمات والهيئات الدولية وكذا الاستعانة بمواقع الإنترنت وبعض المقالات العلمية الحديثة ، وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية كالتالي :

1- الإطار النظري للدراسة .

2- الدراسات والأبحاث السابقة .

3- تحديات تحقيق اقتصاد اخضر كآلية لدعم أهداف التنمية المستدامة .

2. الإطار النظري للدراسة

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عام 1989، في أحد البحوث المعدة من قبل "مركز لندن للاقتصاد البيئي" تحت عنوان «مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر»، رُبط فيه بين الاقتصاد والبيئة باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأدوات الاقتصادية والمالية، ومع ذلك لم يحظَ مفهوم الاقتصاد الأخضر بالاهتمام إلا مع فشل معظم البلدان في الانتقال إلى مسار التنمية المستدامة، وبالتالي أصبح من الواضح أن نموذج التنمية الحالي لا يحقق النتائج المرجوة على جميع الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و ضرورة وجود نموذج بديل يقوم على دراسة وتحليل ومعالجة العلاقة التبادلية بين الإنسان والنظام الطبيعي(البيئي) ، و بالتالي تحديد الآثار السلبية الناتجة عن هذه العلاقة والأطراف المتضررة ومحاولة إيجاد حلول للأزمات البيئية على وجه الخصوص .

وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور فعّال في جذب الاهتمام العالمي مجددًا بالاقتصاد الأخضر من خلال ترويجه لمصطلح «الصفقة الخضراء العالمية الجديدة»، وتُوّج هذا الجهد بإطلاق برنامج البيئة لمبادرة شاملة بشأن الاقتصاد الأخضر في عام 2008، ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى إلى مواجهة الأزمات العالمية (الأزمة المالية 2008 ، الأزمة الغذائية لعام 2007 ، أزمة المناخ) التي أثرت في المجتمع الدولي، كان الهدف من هذه المبادرة وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة، وقد حثَّ البرنامج على النمو الأخضر الذي يراعي الاحتياجات البيئية، كما أشار إلى ضرورة أن يتضمن بعض الإنفاق اللازم لإنعاش الاقتصاد بعض الاستثمارات البيئية ،بالإضافة إلى خلق وظائف كثيرة تقوم على مراعاة البيئة(Karakul, 2016).

1.2 مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر

تتضمن نظرية الاقتصاد الأخضر مجموعة واسعة من الأفكار ، جوهرها العلاقة المترابطة بين الناس والبيئة ، وأن أساس جميع القرارات الاقتصادية مرتبط بالنظام البيئي ، وأن رأس المال الطبيعي والخدمات البيئية لها قيمة اقتصادية واجتماعية

1.1.2 تعريف الاقتصاد الأخضر

هو الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع تقليل المخاطر البيئية وندرة الموارد ، وهو اقتصاد منخفض الكربون ، فعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيًا . في الاقتصاد الأخضر يتحدد النمو والدخل والعمالة من خلال الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل من انبعاثات الكربون و التلوث ، وتعزز كفاءة الطاقة والموارد ، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي

وخدمات النظام الأيكولوجي. و يعني الاقتصاد الأخضر الاستثمارات في الطاقة المتجددة ، مثل الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح البرية والبحرية ، والهيدروجين ، والمركبات الكهربائية ، والمنازل الموفرة للطاقة. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 2011 ، UNEP).

وقد تطور مؤخرا مفهوم الاقتصاد الأخضر ليصبح أكثر شمولاً ، حيث تضمن الاستثمارات و الإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية كافة ، أي لم يعد يقتصر على تغير المناخ و خفض انبعاثات الكربون ، إضافة إلى ذلك توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير إلى وضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في المدى الطويل (BINA, 2013).

2.1.2 مبادئ الاقتصاد الأخضر

تمت صياغة مبادئ الاقتصاد الأخضر في عام 2012 في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي ما يجب أن يكون عليه الاقتصاد نتيجة مناقشة عالمية (HUSSIEN, 2016):

- مبدأ الاستدامة: الاقتصاد الأخضر هو وسيلة للاستدامة وليست بديلاً عنها، يحتضن جميع أهداف التنمية المستدامة (البيئية، الاجتماعية والاقتصادية) ويطور استراتيجيات مختلطة لتحقيق أفضل الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتقليل أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والقضاء عليها ، مثل إعادة استخدام المواد المعاد تدويرها، الاعتراف بندرة موارد الأرض وتنفيذ التدابير المناسبة.
- مبدأ الكفاءة والاكتفاء: يقتصر استغلال موارد الأرض على مستوى غير ضار لاستعادة النظم الطبيعية، وتطبيق تقنيات منخفضة الكربون وموفرة للموارد ويهدف إلى عدم وجود انبعاثات ، وتكاليف صفرية ، وكفاءة استخدام الموارد والاستخدام الأمثل للمياه. يشجع الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.
- مبدأ الرفاهية: يعزز الاقتصاد الأخضر ازدهار الحقيقي والرفاهية للجميع ويحد من الفقر للسكان. إنه يضمن مستوى عالٍ من التنمية البشرية في جميع البلدان ، والأمن الغذائي والوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية والتعليم والصرف الصحي والمياه والطاقة وغيرها من الخدمات الأساسية. يساهم هذا المبدأ في تمكين المرأة.
- مبدأ الحكم الرشيد والمساءلة: الاقتصاد الأخضر قابل للقياس ويتسم بالشفافية. يوفر إطاراً للتحكم السليم في الأسواق والصناعات ، ويمكن قياس نتائج التقدم على المستويين الجزئي والكلّي.

يعزز التعاون الدولي ويشارك في المسؤولية الدولية ويلزم الجميع بالامتثال للمعايير والاتفاقيات البيئية الدولية وتوزيع المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة بين البلدان بما يتناسب مع تأثيرها.

• مبدأ العدل: يدعم الاقتصاد الأخضر العدالة والإنصاف بين البلدان، ويعزز احترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والمساواة بين الجنسين ويعترف بمهارات وخبرات ومساهمات كل فرد، واحترام حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد، وتقليل التفاوتات بين الأغنياء والفقراء ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ضمن حصة مستدامة وعادلة من موارد العالم ، مما يترك مساحة كافية للحياة البرية، والحفاظ على التنوع الطبيعي.

• مبدأ كوكب صحي: يستعيد الاقتصاد الأخضر التنوع البيولوجي المفقود ، إن مثل هذا الاقتصاد لا ينتهك أو يتجاوز الحدود البيئية ويلزم الجميع بالتعاون داخل هذه الحدود ، بما في ذلك الحد من التلوث، و يقوم الاقتصاد الأخضر بتقييم الأثر المحتمل للتكنولوجيات والابتكارات الجديدة قبل إصدارها واستخدامها ، وتقييم الأثر البيئي للسياسات الاقتصادية ، ويسعى إلى إيجاد الحلول الأقل اضطرابًا مع أكبر فائدة إيجابية للبيئة والناس.

• مبدأ المشاركة: الاقتصاد الأخضر شمولي قائم على الشفافية والبحث العلمي ومشاركة جميع أصحاب المصلحة. إنه يمكن المواطنين ويعزز المشاركة الكاملة والفعالة على جميع المستويات.

• مبدأ الأجيال. يستثمر الاقتصاد الأخضر في الحاضر والمستقبل، إنه يضمن المساواة بين الأجيال ، ويعزز الحفاظ على الموارد وجودة الحياة على المدى الطويل ، وشعار النظام الجديد هو: "لم نرث الأرض من آبائنا ، بل اقترضناها من أبنائنا". وبالتالي إدارة الموارد البيئية وحمايتها بعناية من أجل زيادة قيمة الأصول البيئية للأجيال القادمة.

• مبدأ المرونة: يساهم الاقتصاد الأخضر في تطوير أنظمة الحماية البيئية ويؤثر على القطاع المالي للاستثمار في التقنيات الخضراء والقطاعات الاقتصادية، ويعزز التأهب للأحداث المتطرفة والكوارث المناخية ، فضلاً عن التكيف معها. يمكن تكييف نموذج الاقتصاد الأخضر مع الخصائص الثقافية والاجتماعية والبيئية المختلفة لأي بلد.

3.1.2 اتجاهات الاقتصاد الأخضر

من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ، تعمل البلدان المتقدمة بالفعل في جميع اتجاهات

الاقتصاد الأخضر. وللاقتصاد الأخضر ستة مجالات رئيسية: (صبري، 2008)

- طاقة متجددة: توجد فرص لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم ، بينما تتركز مصادر الطاقة الأخرى في عدد محدود من البلدان. كما أنها فعالة من حيث التكلفة.

- البناء المستدام: المباني المستدامة هي جزء من الاقتصاد الأخضر. يعد الاستخدام الفعال والمسؤول بيئيًا للموارد طوال دورة حياة المبنى أمرًا بالغ الأهمية ، من التخطيط إلى التصميم والبناء والتشغيل والصيانة والإصلاح ، وأخيرًا الهدم . يتطلب ذلك تعاونًا وثيقًا بين الماوق والمهندسين المعماريين والمهندسين الميدانيين والعميل في جميع مراحل المشروع. توسع ممارسة البناء المستدام تقلص من مشاكل تصميم المباني الكلاسيكية.

- النقل المستدام: يشمل اتجاه النقل المستدام النقل والبنية التحتية، فأنظمة النقل لها تأثير بيئي كبير وتمثل 20٪ إلى 25٪ من استهلاك الطاقة العالمي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. تأتي معظم الانبعاثات ما يقرب من 97٪ ، من الاحتراق المباشر للوقود الأحفوري كما تتزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من وسائل النقل بمعدل أسرع من انبعاثات الأنشطة البشرية الأخرى. يعد النقل البري أيضًا أحد الأسباب الرئيسية لتلوث الهواء المحلي والضباب الدخاني.

- إدارة موارد المياه: تهدف إدارة الموارد المائية إلى التخطيط الفعال والتطوير والنشر والاستخدام الأمثل لموارد المياه. يسعى تخطيط إدارة المياه إلى تخصيص المياه بطريقة عادلة لتلبية جميع الاستخدامات والمتطلبات، كما هو الحال في مجالات إدارة الموارد الأخرى.

- إدارة المخلفات: إدارة النفايات من لحظة إنشائها وجمعها ونقلها ومعالجتها والتخلص منها كما يغطي الإطار القانوني والتنظيمي ، مما يتسبب في الحد الأدنى من الضرر للطبيعة.

- إدارة الأراضي والمدن المستدام: هي عملية إدارة لاستخدام وتطوير موارد الأراضي الحضرية والريفية. تستخدم موارد الأرض لمجموعة متنوعة من الأغراض التي تشمل الزراعة العضوية والسياحة البيئية "السياحة الريفية".

2.2 مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ، وفي 1987 جاء مفهوم التنمية المستدامة في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بدعوة من الأمم المتحدة من أجل اقتراح "برنامج شامل للتغيير" فيما يتعلق بمفهوم وممارسة التنمية، وإعادة التفكير في طريقة العيش والحكم ، والاستجابة لأهداف وتطلعات البشرية ، ثم تطور هذا المفهوم عام 1991 في برنامج الأمم

المتحدة للبيئة و التنمية ، كما تبنى مؤتمر وزراء البيئة العرب هذا المفهوم في الاجتماع الذي عقد في القاهرة عام 1991 تمهيدا للمشاركة في قمة الأرض في "ريو دي جانيرو" البرازيل عام 1992 ، وقد كان مؤتمر "ريو" الذي شاركت فيه 178 دولة، وانتهى بإعلان "ريو" بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة؛ حيث أصبح هذا المفهوم منذ عقد هذا المؤتمر مرجعا لكل المؤتمرات الدولية المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة ، و تم تحديد أولويات التنمية المستدامة في 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ.

2.2.1 تعريف التنمية المستدامة :

عرف تقرير برونديتلاند (Brundtland,1987) التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها) ". وعُرفت بأنها : "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي (PAUGAM, 2015).

ولقد خرج مؤتمر منظمة الزراعة والأغذية العالمية (FAO) بتعريف أوسع للتنمية المستدامة بأنها "إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول" (AKPAROVA.A, 2014).

2.2.2 أهداف التنمية المستدامة :

تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سبعة عشر 17 هدفا للتنمية المستدامة (SDG) ترمي إلى توجيه العمل على الصعيد العالمي لتحقيق مجموعة مشتركة من الأهداف الإنمائية خلال فترة الخمسة عشر عاما القادمة، ولازالت هذه الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة معتمدة عالميا لحد الساعة (NATIONS UNIES, 2015) ، وهذه الأهداف هي :

- القضاء على الفقر - القضاء التام على الجوع - الصحة الجيدة والرفاهية - التعليم الجيد - المساواة بين الجنسين - الحد من أوجه عدم المساواة - توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية - توفير الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة - العمل اللائق ونمو الاقتصاد - ترقية الصناعة والابتكار والبنية الأساسية - صيانة المدن وبناء مجتمعات محلية مستدامة - تطبيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة - معالجة قضية التغير المناخي - الحياة تحت الماء (الحفاظ على البحار) - الحياة في البر (المحافظة على الغابات) - تعزيز السلام والمؤسسات القوية - عقد الشراكات لتحقيق هذه الأهداف (UN, 2015) .

3. الدراسات والأبحاث السابقة :

1.3 دراسة بحثية قامت بها " جامعتي ستانفورد ووبركلي الأمريكيتين " والتي غطت فيها 611 دولة خلال الفترة (1960- 2010) عبر تحديد درجة الحرارة السنوية المثلثي التي تتزامن مع أعلى مستويات الإنتاجية في العمل والمحاصيل الغذائية . توصلت الدراسة إلى أن التغيرات المناخية من الممكن أن تلحق أضرارًا بالاقتصاد العالمي تزيد بمعدل عشر مرات عن التقديرات السابقة، مما سيقلص الإنتاج العالمي بنسبة % 32 بحلول نهاية القرن الحالي، ووجد الباحثون أن 13 درجة سليزوس تمثل درجة الحرارة المثلثي أو ما يعادل الظروف المناخية السائدة في منطقة خليج سان فرانسيسكو، وأظهرت الدراسة أن الدول المتواجدة في المناطق الاستوائية والتي تشهد درجات حرارة أعلى بالفعل من تلك الدرجة المثلثي ستواجه الضرر الاقتصادي الأكثر دراماتيكية جراء الاحتباس الحراري.

وأشارت الدراسة إلى أن الدول التي يبلغ متوسط درجة الحرارة السنوية بها 55 أو أكثر مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان ربما تتعرض وعلى نحو متزايد لخسائر اقتصادية فادحة جراء ارتفاع درجات الحرارة، وأن البلدان الواقعة شمالي الكرة الأرضية والتي تقل درجات الحرارة فيها عن متوسط الدرجة المثلثي قد تحصد فوائد عديدة مع ازدياد فرص الزراعة والصناعة فيها (السيد، 2021).

2.3 دراسة " Strzepak K.M.; D.N.Yates and D.E.El Quosy; 1996 " عن الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية على نهر النيل، حيث توصلت الدراسة إلى تسعة سيناريوهات مختلفة تبين أثر التغيرات المناخية على نهر النيل، وتشير هذه السيناريوهات جميعاً إلى حدوث ت ارجع في معدل تدفق المياه في نهر النيل بنحو 20 ٪ حتى في عام 2040 ، بينما يتنبأ سيناريو واحد بحدوث ارتفاع في معدل التدفق لمياه النهر بعد عام 2045 ، أما بقية السيناريوهات فتشير إلى انخفاض معدل التدفقات بدرجات متفاوتة (K.M. & Quosy, 1996- p89).

4. تحديات تحقيق اقتصاد اخضر كآلية لدعم أهداف التنمية المستدامة :

تعاني الاقتصاديات النامية و المتقدمة على حد سواء من تداعيات "عاصفة كاملة" من الأزمات المتتالية ، تتمثل في الحرب الروسية الأوكرانية وتغير المناخ وجائحة كورونا ، ما أخرج أهداف التنمية المستدامة عن مسارها الصحيح، وأدت ضربة مزدوجة من الصدمات الخارجية (في غضون عامين فقط) إلى خروج التنمية العالمية عن مسارها، وغرق طموحات خطة عام 2030 في عدم اليقين ، حيث أوضحت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع

في سبتمبر 2015، أن أهدافها المنشود (تحويل العالم) لا يمكن أن تتحقق دون توفر السلام و كوكب صحي خالي من الأزمات.

1.4 التغيرات المناخية والتنمية المستدامة :

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ وفي فقرتها الأولى التغيرات المناخية على أنها " تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ ، على مدى فترات زمنية متماثلة" (سليمان، 2015).

أما فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC)، فقد اعتبر التغيرات المناخية" كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والنتيجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية" (خرقان، 2009-ص33).

يعد تغير المناخ مشكلة عالمية طويلة المدى تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية و بين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية ، وقد ظهرت التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ بفعل النشاطات البشرية في عدة أشكال أبرزها :

- التغيرات في متوسط درجات الحرارة ، وما ارتبط بذلك من التغيرات في أوقات الفصول وتزايد كثافة أحداث الطقس المتطرفة .

- تدني رطوبة التربة . وازدياد التبخر و النتج .

- التحولات في أنماط سقوط الأمطار من حيث التوزيع الزمني والجغرافي ، والتقلب السنوي و الموسمي الشديد للظواهر الجوية ، وازدياد موجات الجفاف والفيضانات.

- تقلص الغطاء الثلجي على المرتفعات (كالمناطق الجبلية في سوريا ولبنان) .

- ارتفاع منسوب سطح البحر وتداخله في الخزانات الجوفية الساحلية للمياه العذبة ، كذلك يتوقع أن يؤثر تغير المناخ سلبا في نوعية المياه من خلال تلوث المياه الجوفية وزيادة نسبة ملوحتها.

هذه التأثيرات تحدث حاليا وستتفاقم في المستقبل (IPCC, 2013)، مما يعرض ملايين السكان (خاصة في البلدان النامية) لنقص في المياه والموارد الغذائية ولمخاطر متزايدة على الصحة و بالتالي نجد أن هذه التغيرات تؤثر بشكل كبير على كلا النظامين البشري والطبيعي ، بالإضافة إلى ذلك تواجه العديد من النباتات ، الثدييات الصغيرة والكائنات البحرية خطورة الانقراض المتزايدة،

وتعتبر المستويات المتزايدة لغازات الاحتباس الحراري (الناجمة عن انبعاثات الغازات الدفيئة كغاز الميثان و غاز أكسيد النيتروز) السبب الرئيسي للتغير المناخي، حيث أن الأنشطة البشرية تنتج نسبة كبيرة تصل إلى نحو 78 ٪ من غاز ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود الحفري (الفحم والنفط والغاز) والاستخدامات الصناعية.

• أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة :

تشكل التغيرات المناخية إحدى أهم التهديدات للتنمية المستدامة على الدول الفقيرة أكثر منه على الدول الغنية، بالرغم من كونها لا تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ، ويعود ذلك إلى هشاشة اقتصاديات هذه الدول في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية من جهة وقدرات تكيف ضعيفة من جهة أخرى ، ولازالت العديد من اقتصاديات العالم تعتمد بصفة رئيسية على قطاعات رهينة بالظروف المناخية، كالزراعة والصيد البحري واستغلال الغابات وباقي الموارد الطبيعية والسياحة، حتى أن موارد الطاقة كالبترول وغيرها والتي تعتبر شريان الاقتصاد، هي معرضة وبشدة إلى التأثر بسبب التغيرات المناخية (السيد، 2021).

وتشير تقارير "البنك الدولي" إلى أن 15 سنة الأخيرة هي من أشد السنين حرارة منذ بدء تسجيل درجات الحرارة قبل 130 عاما، وأن درجة حرارة الأرض قد ترتفع أربع درجات مئوية في نهاية القرن الحالي ، الأمر الذي ستنج منه آثار مدمرة على الزراعة والموارد المائية وصحة البشر، وسيكون الفقراء أشد المتضررين من هذه الآثار، التي لن تستثني أيًا من مناطق العالم ، وتؤكد هذه التقارير انه إذا ارتفعت حرارة العالم درجتين مئويتين فقط، وهذا ما يمكن أن يحصل خلال 20 إلى 30 عاماً، فقد نشهد نقصاً في الأغذية على نطاق واسع، وموجات حرارة غير مسبوقه، وعواصف أكثر شدة (MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE ET DE L'ENVIRONNEMENT, 2012).

حيث ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بنسبة ستة في المائة العام الماضي، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق ، مما قضي تماماً على الانخفاضات المرتبطة بجائحة كورونا، ولتجنب أسوأ آثار تغير المناخ ، يجب أن تبلغ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ذروتها قبل عام 2025 ثم تنخفض بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030، لتصل إلى صافي الصفر بحلول عام 2050 ، و بموجب الالتزامات الوطنية الطوعية الحالية للعمل المناخي، من المتوقع أن ترتفع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 14 في المائة تقريباً خلال العقد المقبل قمة المناخ (COP27 ، 2022) .

وفي تقرير عن تأثير التغيرات المناخية على البشرية ، قالت وكالة "فرانس برس": إن نحو 166 مليون شخص في إفريقيا وأميركا الوسطى، احتاجوا إلى المساعدة بين عامي 2015 و2019 بسبب حالات الطوارئ الغذائية المرتبطة بتغير المناخ. كذلك فإن هناك ما بين 8 و80 مليون شخص، أكثر عرضة لخطر المجاعة بحلول عام 2050. وفيما يتعلق بسوء التغذية، فهناك نحو 1.4 مليون طفل سيعانون من التقزم الشديد في إفريقيا بسبب المناخ في 2050. وانخفضت المحاصيل الزراعية بنسبة تتراوح بين 4 و10 في المائة على الصعيد العالمي خلال الثلاثين سنة الفائتة. وتراجعت كميات صيد الأسماك في المناطق الاستوائية بمعدل يتراوح بين 40 و70 في المائة، بظل ارتفاع الانبعاثات. وهناك 2.25 مليار شخص إضافي معرضون لخطر الإصابة بحمى الضنك في آسيا وإفريقيا وأوروبا، في ظل سيناريوهات الانبعاثات العالية المفزعة. (سليمان، 2015)

وفي هذا الصدد قدر البنك الدولي في عام 2015 ، أن تغير المناخ وحده يمكن أن يدفع أكثر من 100 مليون شخص إلى الفقر بحلول عام 2030 . ووفقاً لتقديراتهم، فإن أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا (وهما منطقتان تعانيان بالفعل من بعض أسوأ أشكال الفقر في العالم) ستكونان الأكثر تضرراً ، ويمكن أن تؤدي الأحداث المناخية الشديدة مثل الجفاف والفيضانات والعواصف الشديدة إلى شل المجتمعات التي تعاني من الفقر، فالفقر والجوع وجهان لعملة واحدة ، حيث يمنع الفقر من الحصول على غذاء جيد ومياه نظيفة بينما الجوع وما يرتبط به من مشاكل صحية بسبب نقص الغذاء والماء يجعل من الصعب الهروب من الفقر (البنك الدولي ، 2015).

وقد شهد عام 2022 العديد من الظواهر الطبيعية التي فرضت سيطرتها على العالم، أبرزها ظاهرة الجفاف على البحار والمحيطات والأراضي الزراعية والغابات في عدد كبير من دول العالم (تقرير موقع وكالة الأنباء الأوروبية صورا، 2022) ، حيث عرفت هذه السنة أكثر حالات الجفاف انتشاراً منذ عقود، وتُحطم الأرقام القياسية في بعض المناطق ، حيث أشارت وكالة ناشا أن "عام 2022 لافت للأنظار بالنسبة للجفاف في نصف الكرة الشمالي، مع حالات جفاف حارة قياسية أو شبه قياسية تؤثر في وقت واحد على أمريكا الشمالية وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط والصين." ، وتعد منطقة القرن الأفريقي من بين المناطق الأكثر تضرراً بسبب عدم سقوط الأمطار لأربعة مواسم متتالية ، وتعاني إفريقيا من الجفاف أكثر من أي قارة أخرى، وفقاً لتقرير صادر عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومن بين 134 حالة جفاف في القارة بين عامي 2000 و2019 كانت هناك 70 حالة في منطقة شرق إفريقيا.

و أعلنت الصين حالة طوارئ بسبب الجفاف هذا العام، حيث تسببت درجات الحرارة الشديدة في جفاف بعض الأنهار، بما في ذلك أجزاء من نهر اليانغتسي، ثالث أطول نهر في العالم. وكُسرت الأرقام القياسية المتعلقة بأدنى مستويات لهطول الأمطار في غرب أوروبا (حسب خدمة كوبرنيكوس لمراقبة التغير المناخي) ، في حين أن دول آسيا الوسطى مثل أفغانستان وإيران تعاني من ظروف جفاف قاسية منذ أكثر من عام حتى الآن.

كما قتل 62 شخصا، على الأقل، من جراء عواصف ثلجية قاسية تجتاح الولايات المتحدة وكندا في ديسمبر 2022 ، ولا يزال الآلاف يعانون من انقطاع الكهرباء بسبب العواصف التي ضربت مناطق واسعة في أمريكا الشمالية. ولقي 28 شخصا، على الأقل، مصرعهم في ولاية نيويورك، معظمهم في بافالو، مع تسجيل السلطات عشرات الوفيات في تسع ولايات أمريكية. وحذر خبراء الأرصاد الجوية من احتمال تساقط ثلوج أخرى، تصل إلى تسع بوصات (23 سنتيمترا)، في مناطق من الولاية. (البنك الدولي، 2022).

كما أن تغيّر المناخ يغدّي حالة الطوارئ الإنسانية في دول الساحل، الذي كان أكثر حدة وسرعة في جميع أنحاء إفريقيا من أي مكان آخر، وفقًا لتقرير الشهر الماضي الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ نزح أربعة ملايين شخص عبر منطقة الساحل حتى يومنا هذا (تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) ، فأُمسّت حالة الطوارئ الإنسانية "أزمة استثنائية"، وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. يعتبر التشرّد بسبب كارثة بيئية ظاهرة خطيرة لا سيّما في آسيا، حيث أفاد مركز رصد التشرّد الداخلي أن الصين وبنغلاديش والهند والفلبين شهدت في العام 2019 مزيدًا من التشرّد الناجم عن الكوارث أكثر من جميع البلدان الأخرى ، حيث بلغت نسبته 70 في المائة من الإجمالي العالمي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2020).

وتشكل الطوارئ المناخية تهديدا كبيرا على صحة الإنسان وخاصة في المناطق التي يعاني فيها الناس من صعوبة الحصول على الرعاية الأساسية أو المناطق المحرومة منها ، فعلى سبيل المثال يؤثر تغير أنماط تساقط الأمطار في النيجر على إنتاج الغذاء ويؤدي إلى انتشار الأمراض السارية على غرار الملاريا . ويأتي ذلك بالإضافة إلى الأوبئة المتكررة وانعدام الأمن الغذائي المرتبطين بالضغط الديموغرافي واستخدام الأرض، إلى جانب العنف و النزوح. كما يؤدي الاقتتان الفتاك للملاريا بسوء التغذية إلى خسائر فادحة في صفوف الأطفال دون سنّ الخامسة. (السيد، 2021)

رغم توقيع اتفاقية باريس للمناخ في 12 ديسمبر 2015 كأول اتفاقية عالمية ملزمة قانونيا بخفض الانبعاثات لإبقاء معدل درجة حرارة الكوكب دون درجتين منويتين مقارنة بقيم ما قبل العصر الصناعي إلا أن تخلي دول عدة عن التزاماتها مثل الولايات المتحدة الأمريكية و استمرار النشاطات اليومية المؤذية للإنسان جعلت الاحتباس الحراري يلوح بقتل الأرض مدفوعا بغازات ثاني اوكسيد الكربون كونه مسؤول عن أكثر من 65 % عن الاحترار الناجم عن الغازات الدفيئة (سليمان، 2015) ، وهناك أيضا غاز "الميثان" و "أكسيد النيتروز" التي تتراكم في الغلاف الجوي ، فغاز الميثان هو صاحب التأثير الأكبر على المناخ بعد ثاني اوكسيد الكربون و ينتج عن تحلل المواد العضوية في البيئة الخالية من الأوكسجين كما يتسبب ذوبان الجليد بإطلاق كميات كبيرة من الميثان و يتكون الميثان بنسبة 40 % تقريبا عن طريق العمليات الطبيعية فيما نسبة 60% المتبقية مصدرها العامل البشري بالأنشطة الزراعية خاصة تربية الماشية و معالجة النفايات و صناعة الفحم و النفط ، أما غاز ثاني اوكسيد النيتروز ينتج أساسا بفعل الزراعة المكثفة (التسميد) إضافة لاحتراق الوقود الاحفوري بالإضافة لبعض العمليات الصناعية و رغم أن تركيز الميثان و اوكسيد النيتروز اقل من ثاني أكسيد الكربون إلا أن أثارهما في الاحترار العالمي أعظم بكثير إذ أن طاقة التسخين لغاز الميثان أعلى 265 مرة من غاز ثاني اوكسيد الكربون كما أن تركيزات غازي النيتروز و الميثان في الغلاف الجوي في تزايد مستمر حيث ارتفع معدل تركيزهما بنسبة 26 % بالنسبة لغاز الميثان و 23 % بالنسبة لغاز النيتروز قياسا بحقبة ما قبل الثورة الصناعية . (خرفان، 2009-ص33)

2.4 الأزمات الجيوسياسية و التنمية المستدامة :

أوضحت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في سبتمبر 2015، أن أهدافها المنشود هو تحويل العالم. ويشير الإعلان إلى أنه " لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة" ويجب ألا تقلل واقعة أن هذا الهدف يحمل رقم 16 من أصل 17 هدفا، هي أهداف التنمية المستدامة، من أهمية تحول البلدان المعرضة للنزاعات إلى دول مسالمة ومشاركتهما في تحقيق التنمية المستدامة.

• أثر الحروب و الصراعات على التنمية المستدامة :

لقد تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية وهجرة ونزوح للاجئين واسعة النطاق، وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كورونا. وقد أدت الآثار المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات والآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار

المواد الغذائية والوقود والأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل. وكان عدد المهاجرين الدوليين قد تراجع خلال أزمة كورونا في الفترة 2020-2021، وهو اتجاه عكسته الأزمة الأوكرانية، حيث من المرجح أن يصل عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين، بما في ذلك اللاجئون من أوكرانيا، إلى نحو 286 مليوناً في عام 2022 (Alfred Kammer, 2022).

وستؤثر أزمة أوكرانيا على الحوكمة العالمية لأنظمة الهجرة في السنوات القادمة. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فقد غادر 5.5 ملايين أوكراني إلى بولندا وبلدان أخرى بنهاية أبريل 2022. وهناك عدد أكبر من ذلك بكثير نزحوا داخل أوكرانيا نفسها. وأدت سرعة وتيرة نزوح الأوكرانيين ونطاقه إلى تحويل اهتمام السياسات العالمية بعيداً عن المناطق والشعوب النامية الأخرى المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. كما أدت الأزمة إلى تحوّل في تركيز واضعي السياسات من معالجة الهجرة لأسباب اقتصادية إلى تلبية احتياجات اللاجئين. ومن المرجح أن يؤثر هذا التحول على إجراءات المنتدى القادم لاستعراض الهجرة الدولية والنتائج التي يخلص إليها.

لقد عززت الأزمة الأوكرانية دواعي إنشاء صندوق تمويل ميسر للهجرة لمساندة مجتمعات المقصد التي تعاني من تدفق كبير للمهاجرين، وأيضاً لمساندة المجتمعات الأصلية التي تشهد هجرة عائدة خلال أزمة كورونا. ومع بدء تكشف العواقب طويلة الأجل وقصيرة الأجل (Alfred Kammer, 2022).

وتسببت الحرب الدائرة في سوريا إلى وفاة أكثر من 400 ألف شخص وأجبرت أكثر من نصف السكان على الفرار من ديارهم بحثاً عن الأمان سواء داخل البلاد أو خارج حدودها، مما أدى إلى حدوث تدهور كبير في نوعية الحياة للمدنيين السوريين. وتشير التقديرات إلى أن 6 من بين كل 10 سوريين يعيشون الآن في فقر مدقع بسبب الحرب. وفي السنوات الأربع الأولى بعد اندلاع الصراع، تم فقدان حوالي 538 ألف وظيفة سنوياً مما نتج عنه وصول عدد السوريين الذين لا يعملون، أو غير المنخرطين في أي شكل من أشكال الدراسة أو التدريب، إلى 6.1 مليون شخص. وبلغ معدل البطالة بين الشباب 78% عام 2015. (BM، 2017)

إضافة إلى تفاقم الأضرار المادية، لاسيما في قطاع الرعاية الصحية نظراً لاستهداف المنشآت الطبية تحديداً. وتشير التقديرات إلى أن نحو 27% من مجموع الوحدات السكنية قد دُمرت أو تضررت جزئياً في مختلف، وقد تضرر نحو نصف مجموع المنشآت الطبية جزئياً، فيما دُمر نحو 16% منها، وأدت هذه الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية إلى تدهور عام في الأوضاع الصحية في مختلف أنحاء

البلاد وعودة ظهور الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال. وتشير التقديرات إلى أن الوفيات الناجمة عن انهيار نظام الرعاية الصحية تفوق عدد من يموتون في القتال مباشرةً. كما أدت الحرب إلى انهيار النشاط الاقتصادي. حيث قُدرت الخسائر التراكمية في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الصراع بنحو 226 مليار دولار، أي حوالي أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي السوري في عام 2010 (BM, 2017).

لقد دفع القتال الدائر في مناطق عفار وأمهرة وتيغراي في شمال إثيوبيا والجفاف في شرق وجنوب إثيوبيا العديد من المدنيين الأبرياء إلى حافة المجاعة، حيث بدأ الصراع في إقليم تيغراي بين الحكومة الفيدرالية والجمهورية الشعبية لتحرير تيغراي في شهر نوفمبر 2020 ثم امتد بعد ذلك إلى منطقتي عفار وأمهرة. يحتاج أكثر من 90٪ من سكان تيغراي إلى مساعدات إنسانية وقد فر ما يقرب من 2.5 مليون شخص في جميع المناطق الثلاث من منازلهم ويواجه أكثر من 9 ملايين إثيوبي في الشمال جوعاً شديداً، وفي جانفي أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنها قدمت أكثر من 668 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لإثيوبيا في السنة المالية 2022. (BM، 1، 2016) ويشمل ذلك تمويلاً لتوفير المكملات الغذائية لمساعدة 1.6 طفل يعانون من سوء التغذية و4.4 مليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب.

كذلك منذ عام 1991، يعاني الصومال من انعدام الأمن الغذائي المزمن، الجفاف، الفيضانات المتكررة والعنف الواسع النطاق من قبل حركة الشباب الإرهابية التي تستهدف المدنيين في الفنادق والمطاعم ممن يُعتقد أن لهم صلات بالحكومة، وتقدر الأمم المتحدة أن ما يقرب من 3 ملايين صومالي أُجبروا على ترك منازلهم ونزحوا داخلياً بسبب الصراع وأثار تغير المناخ. حتى الآن في السنة المالية 2022، قدمت حكومة الولايات المتحدة ما يقرب من 707 مليون دولار من المساعدات الإنسانية للصومال، مما يجعلها أكبر مانح للمساعدات الإنسانية لهذا البلد. (BM، 1، 2016).

وأيضاً ثمانين سنوات من الحرب بين القوات الموالية للحكومة والمتمردين الحوثيين عرّضت اليمن لواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، إذ أن الصراع والانهيار الاقتصادي الناتج عنها تركا أكثر من ثلثي سكان اليمن في حاجة إلى مساعدات إنسانية، بمن فيهم 19 مليوناً يواجهون الجوع (تقرير صادر عن الأمم المتحدة في العام 2021)، فقد لقي أكثر من 377 ألف يمني مصرعهم نتيجة الحرب الأهلية، وأدى الصراع إلى نزوح أكثر من 4 ملايين شخص معظمهم من النساء والأطفال، كما يواجه أكثر من مليوني طفل في اليمن سوء تغذية مميت، حيث يعتمد اليمن على الواردات في 90٪ من غذائه من الحبوب ومصادر الغذاء الأخرى. ووفقاً لبرنامج الغذاء العالمي، كانت 46٪ من واردات القمح من روسيا وأوكرانيا (Alfred Kammer, 2022).

هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية و الصحية و الأمنية للحروب والأزمات السياسية و الصراعات بين الدول تجعل عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تخضير الاقتصاد صعبة و بطيئة ، فكيف تتحقق التنمية العالمية دون مشاركة جميع دول العالم في وجود السلام و الأمن ؟
الخاتمة :

على الرغم من أن فيروس كوفيد-19 قد أدى إلى انخفاض مؤقت في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إلا أن هذا لا يحل محل العمل المناخي المستدام ، ولا تزال تركيزات ثاني أكسيد الكربون (CO2) في محطات الإبلاغ الرئيسية عند مستويات قياسية (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية) و لا يمكن إيقاف التغير المناخي ولكن يمكن الحد منه ، وقد يحتاج هذا إلى تحقيق انخفاضات كبيرة ومستدامة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، ولتحقيق ذلك ، يجب أن يغير الأفراد من أسلوب حياتهم بشكل ملحوظ خلاف ما يتم بالفعل وذلك لتقليل الاعتماد على أنواع الوقود الحفري، الذي يعد المصدر الرئيسي لغازات الاحتباس الحراري.

إن التحدي الذي يواجهه هيكل التمويل الدولي اليوم هو أنه بُني في المقام الأول لحماية الاقتصاد العالمي من الأزمات على مستوى كل دولة على حدة، إلا أنه في مواجهة "العاصفة الكاملة" المتمثلة في الأزمات المتتالية -بما في ذلك تغير المناخ والأوبئة والحرب- التي تضرب العديد من الدول في آن واحد، فإن النظام محدود في كيفية تقديم استجابة منهجية وعالمية تدعم جميع الدول من كل الأبعاد. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن التغيرات المناخية لها تأثير سلبي و بدرجات متفاوتة و غير مؤكدة في بعض الأحيان على قدرة الدول على تحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ، وأن الاحتباس الحراري بمعدلاته الحالية قد يفاقم من التحديات الاقتصادية و الاجتماعية القائمة و خاصة بالنسبة للمجتمعات التي تعتمد على الموارد الحساسة للتغيرات المناخية .

- تؤثر الحروب و الأزمات الجيوسياسية سلبي و بدرجات متفاوتة على آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر و تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فلا يمكن تحقيق التنمية العالمية دون تحقيق سلام و معالجة مختلف الصراعات العالقة (الهدف 16).

-ومن المحتمل أن يصعب تغيير المناخ والصراعات و الحروب تحقيق الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة في القسم الثاني من القرن، قياساً بنسبة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية في منتصف القرن، وستقوّض هذه الأزمات قدرات الدول على تحقيق الأهداف التي تقاس بتقليص

الفقر، تعزيز الإنصاف ، القضاء على الجوع ، تحقيق الصحة و الرفاه البشري ، الحفاظ على الموارد و كفاءة استغلالها ، توفير المياه النظيفة للجميع ، استخدام مصادر الطاقة النظيفة ، حماية الفئات الضعيفة كالمشردين ، تحقيق المساواة و تمكين المرأة مع حلول العام 2050 في أفريقيا وأجزاء من آسيا على وجه الخصوص.

-تستطيع التنمية المستدامة تقليص سرعة التأثير بتغير المناخ من خلال تشجيع التكيف وتعزيز القدرة على التكيف وزيادة المرونة ومن جهة أخرى يستطيع تغير المناخ أن يبطئ التقدم نحو التنمية المستدامة إما بطريقة مباشرة من خلال ازدياد التعرض للتأثير الضار أو بطريقة غير مباشرة من خلال تآكل القدرة على التكيف.

التوصيات :

- يجب على جميع الدول العمل معًا للحدّ من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة التي حفّزتها الحرب الروسية الأوكرانية، والتأكد من تسليم البضائع الأساسية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها أولاً، وليس أولئك الأكثر استعدادًا لدفع السعر الأعلى.

- يجب العمل على تخفيض انبعاثات أكسيد الكربون العالمية بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030 من خلال استخدام الطاقة النظيفة ، والحفاظ على سقف ارتفاع درجة حرارة الأرض في حدود 1.5 درجة مئوية بهدف التصدي إلى التغير المناخي و أثاره المختلفة ، وذلك ما أقرته نتائج مؤتمر المناخ COP 27 بشرم الشيخ 2022.

- يتطلب تحقيق تحول نحو اقتصاد اخضر المزيد من العمل من طرف جميع الدول و على جميع الأصعدة المناخية، الأمنية والوبائية خاصة الدول المتقدمة بالإضافة إلى تفعيل قرارات قمم المناخ المنعقدة.

- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره من خلال مساهمة الدول خاصة المتقدمة في تنفيذ وعودها المالية .

-العمل على نشر ثقافة التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس كخيار بل كضرورة لتحقيق التنمية المستدامة .

- التحول إلى الاقتصاد الأخضر من شأنه أن يحقق الكثير من أهداف التنمية المستدامة عكس العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن لا تمس تحقيق اقتصاد اخضر .

المراجع :

- تقرير البنك الدولي ، (2016) ، الآثار الاقتصادية للحرب و السلام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، واشنطن .
- تقرير البنك الدولي ، (2017) ، خسائر الحرب ، تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا ، واشنطن .
- السيد حسن خالد ،(2021) ، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة ، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، دار الكتب للوثائق القومية .
- خرفان سعد الدين ،(2009)، تغير المناخ ومستقبل الطاقة : المشاكل و الحلول ، منشورات وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا .
- سليمان سرحان ،(2015)، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية و آثارها ، مصر
- الأمم المتحدة،(2020) ، تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019 ، مطبوعات منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة.
- البنك الدولي،(2020) ، التقديرات المحدثة لتأثير جائحة كورونا، مطبوعات البنك الدولي، واشنطن..
- البنك الدولي ، (2021) ، آفاق الاقتصاد العالمي، مطبوعات البنك الدولي، واشنطن.
- صندوق النقد الدولي،(2020) ، آفاق الاقتصاد العالمي، مطبوعات صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- ساندي صبري و آخرون ، (2008) ، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة : دراسة حالة مصر ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية و المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ، الاقتصادية و السياسية ، مصر .
- خضراء شاملة ، (2022) ، محمد أحمد بن فهد ، رئيس اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة- تم إعداد هذه المطبوعة من أجل معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا من 28 أكتوبر إلى الأول من نوفمبر ، الفصل الأول مدخل عام للاقتصاد الأخضر، الطاقات المتجددة و التنمية المستدامة.
- *Olivia Bina , (2013) , The green economy and sustainable development: an uneasy balance? Environment and Planning C: Government and Policy , volume 31, pages 1023–1047.*
 - *Nada Denona Bogovic (2010), and Zvonimira Sverko Grdic , Transitioning to a Green Economy-Possible Effects on the Croatian Economy.*
 - *Gaëll Mainguy (2010), Paul-Marie Boulanger , Three strategies for sustainable consumption..*

- *Paddy Dolan ,(2002), DIT centre for consumption , & leisure studies Articles Dublin Institute of Technology Year ‘The Sustainability of Sustainable Consumption. Paddy Dolan*
- *Alexandros .Gasparatos AND ALL . (2017). Renewable energy and biodiversity Implications for transitioning to a Green Economy*
- *AygülenKayahan. Karakul ,(2016), Educating labour force for a green economy and renewable energy jobs in Turkey: A quantitative approach.*
- *Lingyun .He .(2019) and green economy development: Empirical analysis based on 150 listed companies of China*
- *Green Economy and Renewable Energy Focusing on the Biomass Energy Source. 2016. Mohammed Hussien .*
- *PAUGAM, A., RIBEIRA, T., TUBIANA, L., & PACHAURI, K. (2015). Regards sur la Terre. Construire un monde durable. Paris: Armand Colin .*
- *Alfred Kammer, Jihad Azour, Abebe Amru Selassie ,2022, the war in ukraine and its repercussions across the world , ilan goldfein and chang yong rhee.*
- *MINISTERE DE L'AMENAGEMENTDU TERRHTOIRE ET DE L'ENVIRONNEMEN2012 , OBSERVATOIR NATIONAL DE L'ENVIRONNEMENTET DU DEVELOPPEMENT DURABLE, RAPPORT DE L'AGENCE EUROPEENNE POUR L'ENVIRONNEMENT.*
- *K.M., Strzepak; Quosy, D.N.Yates and D.E.El ,1996 , Vulnerability assessment of water resources in Egypt of climate change in Nile basin , climate research,*
- *UNITED NATION,(2015) , Sustainable Development Goals;17 goals to transform our world,*
- *United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (2011). «Fact sheet: Climate change science - the status of climate change science today». February 2011.*

متغيرات السياسة النقدية وأثرها على استقرار دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1980-2021)

Monetary policy variables and their impact on the stability of the money demand function in Algeria during the period (1980-2021)

ط د زرقون فيصل^{1*}، د سهلي رقية²

¹ جامعة تيسمسيلت، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية ولاية عين

الدفلى (الجزائر)، fayssal.zegoun@univ-tissemsilt.dz

2 جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، sehlinawala@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/18

تاريخ الاستلام: 2022/12/29

ملخص:

تهدف من خلال دراستنا هذه الى بحث مدى تأثر دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري بالصدمات الموجبة والسالبة لمتغيرات السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من 1980 الى غاية سنة 2021، بواسطة استخدام نماذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة الغير خطية (NARDL). حيث خلصت الدراسة بعد توصيف النموذج وإجراء الاختبارات الإحصائية الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الطلب على النقود والمتغيرات المفسرة له، إضافة الى إمكانية تصحيح الاختلالات الناتجة عن الصدمات في الأجل القصير. أما الاختبارات القبلية والبعدي للنموذج فقد جاءت كلها معنوية من الناحية الإحصائية.

الكلمات المفتاحية: الطلب على النقود؛ السياسة النقدية؛ سعر صرف؛ الجزائر.

تصنيف E43;E41 ;C1;JEL.

Abstract:

Through our study, we aim to search for the extent to which the demand for money in the Algerian economy is affected by the shocks of monetary policy variables during the period from 1980 to 2021, by using the NARDL model

The main results of the empirical study revealed that the equilibrium relationship between the variables in addition with the possibility of correcting imbalances resulting from shocks in the independent variables in the long run. As for the tribal and dimensional tests of the model, they were all positive.

Keywords: Money demand; Monetary policy; Exchange rate; Algeria.

Jel Classification Codes : C1 ; E41 ; E43.

1. مقدمة:

يعد الطلب على النقود قاعدة قوية يستند عليها صناع القرار في الدول المختلفة سواء المتقدمة منها أو النامية في وضع سياساتهم الاقتصادية من خلال صياغة سياسة نقدية ملائمة حسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد، حيث تعتبر العلاقة بينه وبين ومحدداته او ما يصطلح عليه بدالة الطلب على النقود الخلفية الأساسية لذلك، حيث يعد استقرار هذه الأخيرة مطلباً أساسياً حتى يتمكن البنك المركزي من وضع السياسة النقدية المناسبة لبلوغ الأهداف المسطرة. والجزائر وكغيرها من الدول النامية تسعى الى تحقيق استقرارها الاقتصادي خصوصا في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الدولة في سعيها للتنوع وازديادها وخروجها من التبعية لقطاع المحروقات، خصوصا في ظل توفرها على الإمكانيات اللازمة لذلك وهو ما يستوجب تبني قرارات صائبة ومن خلال سياساتها المالية والنقدية ومن هنا تبرز اشكالية

الى أي مدى تتأثر دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري بالصدمات في متغيرات

السياسة النقدية خلال الفترة 1980-2021؟

1.1. أهداف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا الى التعريف بكل من السياسة والنقدية وكذا الطلب على النقود ومحاولة بناء نموذج لدالة الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري بغية دراسة مدى استقرارها من خلال الاستعانة بالطرق القياسية.

1.2. أهمية الدراسة: نظرا للدور الذي تلعبه دالة الطلب على النقود في صياغة وتنفيذ السياسات النقدية، جاءت دراستنا كإسهام لمعرفة مدى استقرار دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وهو ما من شأنه توفير قاعدة لصناع القرار من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

1.3. فرضيات الدراسة:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الطلب على النقود ومتغيرات السياسة النقدية.
- تتسم دالة الطلب على النقود في الجزائر بالاستقرار خلال الفترة 1980-2021.
- الطلب على النقود يتأثر بصورة لا متماثلة مع محددهاته في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

1.4.1. منهج الدراسة: لتحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته، اعتمدنا خلال دراستنا على كل من المنهج الوصفي وكذا القياسي، المستند على قياس أثر التغيرات اللامتماثلة في متغيرات السياسة النقدية على استقرار دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2021، باستعمال النماذج القياسية من خلال برنامج التحليل الاحصائي (EViews 10)

1.5.1. حدود الدراسة: شملت الاقتصاد الجزائري الدراسة الفترة 1980-2021

1.6.1. اقسام الدراسة: تم تقسيم الدراسة بعد المقدمة الى ثلاثة أجزاء تم خلال الشق الأول التعريف بالسياسة النقدية في حين خصص الجزء الثاني للطلب على النقود، اما اشق الأخير فقد خصص لإجراء للدراسة قياسية.

2. الإطار النظري للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم الآليات التي يستند عليها صناع القرار في وضعهم للسياسات الاقتصادية، وعليه فإننا سندستعرض في هذا الجزء كل من مفهومها، أهدافها، أدواتها وكذا أنواعها.

2.1. مفهوم السياسة النقدية أهدافها واتجاهاتها

خصص هذا الجانب من الدراسة الى التعريف بالسياسة النقدية إضافة الى التطرق الى مختلف أهدافها وكذا اتجاهاتها.

2.1.1. تعريف السياسة النقدية

ورد العديد من التعاريف للسياسة النقدية حيث عرفها حسين بن هاني (2002) على أنها " تلك التدابير والإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية من أجل إدارة كمية النقود، وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سهولة وسرعة تداولها، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة" (صفحة 142). في حين عرفت أيضا بأنها "الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي، عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول الى الاستقرار النسبي للأسعار، وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي" (مفتاح، 2005، صفحة 98). أما بوعزور عمار (2008) فقد عرفها " على أنها السياسة التي يستهدف إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم" (صفحة 66) كما يمكن تعريفها على أنها " معيار مصمم للتأثير على حجم واتجاه النقود و الإعتمادات لتحقيق الأهداف الاقتصادية، والتي يمكن التعبير عنها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: التضخم والناتج الحقيقي والبطالة" (Abaenewe &

(Ndugbu, 2012, p. 141) وبصفة عامة يمكن تعريفها على أنها تلك القرارات التي تتخذها الدولة من خلال سلطتها النقدية ممثلة ببنكها المركزي قصد التحكم في حجم النقود المتداولة في الاقتصاد.

2.1.2. أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية من دولة لأخرى باختلاف مستوى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي إضافة الى اختلاف الظروف السائدة والنظم المطبقة ، ويمكن حصر أهدافها في :

2.1.2.1. الأهداف الأولية:

تعتبر هي نقطة الانطلاقة لتحقيق السياسة النقدية، حيث تمثل المتغيرات التي من خلالها تسعى السلطة النقدية الى تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة وكذا النهائية وهي (مفتاح، 2005، صفحة 124):

- **مجمعات الاحتياطات النقدية:** وتتضمن القاعدة النقدية، مرجوع احتياطات البنوك، احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة.

- **ظروف سوق النقد:** وتحتوي على الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

2.1.2.2. الأهداف الوسيطة:

والمقصود بها هي تلك المتغيرات النقدية التي تمكن السلطة النقدية من بلوغ أهدافها النهائية او على الأقل جزء منها والتي لا بد لها وان تستجيب ل: (صاري، 2016، صفحة 469)

- وجود علاقة بينها وبين الأهداف النهائية

- إمكانية مراقبتها بما للسلطة النقدية من أدوات (أدوات السياسة النقدية)

وتتمثل في ثلاثة أنواع تستهدف متغيرات قياسية كمية أو سعرية وهي: المجموع النقدي ومعدلات

الفائدة و معدلات الصرف (Dominique, 2013, p. 88)، إلا أنه يوجد نوع رابع ظهر حديثا وهو استهداف التضخم. (بركاني، 2019، صفحة 7)

2.1.2.3. الأهداف النهائية:

هي تلك الأهداف التي تسعى السلطة النقدية الى تحقيقها من خلال الاستعانة بالأهداف الأولية

والوسيطة و نحصرها في: (شلوان، 2013، صفحة 6) تحقيق الاستقرار في المستوى العام

للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2.1.3. إتهاهات السياسة النقدية:

يتحدد نوع السياسة النقدية المستعملة وفقا لحالة الاقتصاد وعليه فانه يمكن تقسيمها الى:

2.1.3.1. السياسة النقدية التوسعية:

يتم اللجوء الى استخدام هذا النوع من السياسات في حالة وجود ركود في الاقتصاد وهي تتمثل " في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشتريا في سوق الأوراق المالية. هذه الأدوات تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد". (مقلد و الفيل ، 2012، صفحة 276)

2.1.3.2. السياسة النقدية الإنكماشية:

يتم اللجوء الى تطبيق هذه السياسة من أجل خفض معدلات التضخم و القضاء على الفجوة التضخمية في الاقتصاد من خلال من الحد من المعروض النقدي المتداول بغية كبح الطلب الكلي، وهذا من خلال التأثير العكسي على مكونات عرض النقود.

2.2. أدوات السياسة النقدية

تنقسم الأدوات المستخدمة من طرف البنوك المركزية خلال تنفيذها لسياساتها النقدية الى أدوات تقليدية وأخرى غير تقليدية ظهرت بظهور الأزمات المالية.

2.2.1. الأدوات التقليدية للسياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية من دولة لأخرى باختلاف مستوى التقدم والتطور الاقتصادي

والاجتماعي

2.2.1.1. الأدوات الكمية:

هي مجموعة من الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثر على حجم النقود المتداولة في

الاقتصاد بصورة غير مباشرة و تتمثل في:

- سعر إعادة الخصم: بصفته معدل الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نظير خصمه للأوراق التجارية لذلك فإنه في حال رغب " في زيادة المعروض النقدي فإنه يخفض من معدل إعادة الخصم " (الدوري و السامرائي، 2006) مما يحفز البنوك التجارية على إعادة خصم

الأوراق التجارية التي بحوزتها بغية إعادة استثمارها من خلال اقراضها بمعدلات فائدة أكبر وهذا في حالة سياسة نقدية توسعية، في حين يحدث العكس في حالة سياسة انكماشية وهذا لارتفاع تكلفة خصمها.

- نسبة الإحتياطي القانوني: هي تلك النسبة التي يحتفظ بها البنك المركزي وبشكل قانوني من إجمالي ودائع البنوك التجارية في صورة سائلة.

- سياسة السوق المفتوحة: تعد أحد ابرز أدوات السياسة النقدية الكمية في تحقيق أهدافها، حيث يستعملها البنك من أجل الزيادة او الخفض في المعروض النقدي المتداول، وهذا من خلال دخوله بائعا او مشتريا للأوراق المالية حسب الحالة العامة للإقتصاد، غير ان نجاح هذه السياسة مقرون بمدى تطور كل من السوق النقدي و المالي.

2.2.1.2. الأدوات الكيفية:

هي تلك الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية لتأثير بشكل مباشر على حجم الإئتمان وكيفيته وهذا اتجاهه وهي: (قدي، 2003، الصفحات 80-81)

- تأطير الإئتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وفق نسب محدد خلال السنة، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الاخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك الى عقوبات.

- النسبة الدنيا للسيولة: يجبر البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المنسوبة الى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوفه من خطر الإفراط في منح القروض بسبب الأصول المرتفعة السيولة، حيث يتم تجميد بعضها في محافظ البنوك التجارية.

- الودائع المشروطة من أجل الإسترداد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة.

- الإقناع الأدبي: وسيلة يستخدمها البنك المركزي وذلك بطلبه بطرق ودية و غير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الإئتمان . وتتوقف فعالية نجاعة هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته.

3. الإطار النظري الطلب على النقود

يعبر الطلب على النقود عن تلك الكميات من النقود التي يرغب كل من الأفراد والمؤسسات في حيازتها بشكلها السائل، حيث شهد هذا المفهوم العديد من التطورات على يد العديد من الاقتصاديين وهذا لاختلاف مدارسهم.

3.1. الطلب على النقود عند الكلاسيك

ركز هذا التحليل على العوامل المحددة لقيمة النقود، لذلك انحصر اغلب اهتمامه في دراسة جانب العرض النقدي كونه هو من يحدد قيمة النقود. حيث افترض هذا الطرح على "أن النقود تؤدي وظيفة واحدة في الاقتصاد، وهي كأداة وسيطة في التبادل تسمح الحصول على السلع والخدمات من خلال نقلها للقيم المتبادلة بين الأفراد دون أن تكون لغرض الاكتناز" (السيد، 2010، صفحة 96)

3.1.1. معادلة التبادل لفيشر

ظهر هذا الطرح من قبل الاقتصادي الأمريكي آرثر فيشر في كتابه "القوة الشرائية للنقود" الذي درس فيه العوامل المحددة للقوة الشرائية للنقود حيث "إعتبر أن قيمة النقود (معكوس المستوى العام للأسعار) تتحدد بكمية السلع التي تستطيع كمية معينة من النقود شرائها في ذلك الوقت، فحاول صياغة أفكاره النقدية التي تدور حول كمية النقود المتداولة والأسعار في شكل معادلة رياضية، تقوم على المساواة بين التدفقات النقدية المدفوعة وقيمة المبادلات من السلع والخدمات" (وادة، 2017، صفحة 5)

$$PT = P_1X_1 + P_2X_2 + \dots + P_nX_n = \sum_{i=1}^n P_iX_i \dots\dots\dots(01)$$

وباعتبار ان النقود ماهي الى وسيط للتبادل حسب الكلاسيك، وان الوحدة النقدية تتبادل عدة مرات من أجل إتمام المعاملات، فقد أدرج فيشر سرعة تداول النقود التي تمثل حاصل قسمة اجمالي المعاملات على كمية النقود المتداولة لتصبح المعادلة السابقة من الشكل:

$$P Y = M V \dots\dots\dots(02)$$

حيث يمثل PT الجانب السلعي (قيمة الإنتاج من السلع والخدمات) في حين تمثل MV الجانب النقدي المعبر عن حجم الانفاق الكلي.

3.1.2. نظرية الأرصدة النقدية الحاضرة: ان الانتقادات التي طالت معادلة التبادل لفيشر دفعت اقتصاديو المدرسة النيو كلاسيكية و على رأسهم كل من مارشال و بيجو الى إدخال تعديلات عليها،

تختلف صيغتها عن الأولى في أنها " تركز كذلك على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلا من تركيزها فقط على النقود كوسيلة مبادلة لأنها توفر لحاملها منافع كثيرة مثل الملائمة و الأمان. وبهذا يرتكز تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها" (جمعي ، 2018، صفحة 39) وكون هذه العوامل تمتاز بالثبات على المدى القصير وعليه فقد اعتبر رواد هذا الفكر أن الطلب على النقود هو دالة في الدخل من خلال إستبدال "المتغير T (حجم المعاملات) بالمتغير Y (الدخل الوطني)" (جمعي ، 2018، صفحة 39) وعليه يتحول شكل معادلة فيشر الى :

$$PY=MV.....(03)$$

وانطلاقا من فكر أنصار هذه المدرسة فهم يرون أن الافراد يحتفظون بجزء من دخولهم قصد انفاقها مستقبلا وعليه يصبح شكل المعادة كما يلي: (جمعي ، 2018)

$$M_d=KPY.....(04)$$

$$K=1/V$$

حيث أن: M_d : الطلب على النقود Y : الدخل الحقيقي. P : المستوى العام للأسعار.

K : النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية من أجل الانفاق، ويعرف

كذلك بالفضيل النقدي.

3.2. الطلب على النقود عند كينز

لقد ركز جون مينارد كينز من خلال كتابه "النظرية العامة لاستخدام الفائدة والنقود" على الأهمية التي تكتسبها النقود بالنسبة للأعوان الاقتصاديين والأسباب التي تدفعهم للاحتفاظ بها من خلال نظريته (نظرية تفضيل السيولة)، حيث يرى انهم يحتفظون بها للدوافع التالية:

دافع المعاملات: "يقصد بالمعاملات كافة الصفقات أو المعاملات التي تتم على مستوى الإقتصاد القومي، سواء تلك التي يقوم بها الأفراد المستهلكون بهدف الحصول على السلع والخدمات لتلبية احتياجاتهم، أو التي يقوم بها أصحاب المشاريع بهدف الحصول على عناصر الإنتاج ومستلزمات العملية الإنتاجية". (يسري، 2004، صفحة 140) ومن هنا فإن الطلب على النقود بغرض المعاملات هو الأرصدة النقدية المحتفظ بها بغرض القيام بتلك المبادلات. وهو دالة طردية للدخل يمكن كتابتها من الشكل:

$$M_d^t=f(Y).....(5)$$

حيث: M_d^t : الطلب على النقود بغرض المعاملات. Y : الدخل النقدي.

دافع الاحتياط: ويقصد به " رغبة الأفراد في الإحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة" (بلعزوز، 2004، صفحة 52) وهو الآخر يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل النقدي ويمكن كتابة معادلته من الشكل:

$$M_d^P=f(Y).....(6)$$

حيث: M_d^P : الطلب على النقود بغرض التحوط. Y : الدخل النقدي.

دافع المضاربة: من المعرف أن المضاربة "هي عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في الأسواق المالية" (جمعي ، 2018، صفحة 46) ، من هنا قام كينز بإدخال معد الفائدة في نظريته وهذا من أجل المقارنة بين النقود والأصول المالية (السندات) من جهة أخرى وهو يمثل التجديد في نظرية كينز مقارنة بالنظرية الكلاسيكية، حيث يرى ان النقود يمكن ان تطلب لذاتها كونها مخزنا للقيمة، وهو ما يجعلها أصلا بديلا للاحتفاظ بالثروة. ونظرا للعلاقة العكسية التي تربط بين أسعار الأصول المالية ومعدلات الفائدة فإن المضارب إذا توقع ارتفاعا في أسعار الفائدة فانه يسعى الى التخلص من السندات التي بحوزته مفضلا للاحتفاظ بالنقود بدلا عنها والعكس صحيح، ومنه يمكن صياغة هذه العلاقة بالشكل الرياضي التالي:

$$M_d^S=f(R).....(7)$$

حيث: M_d^S : الطلب على النقود بغرض التحوط. R : معدل الفائدة.

وعليه فانه من خلال المعادلات 4،6 و7 فانه يمكن صياغة معادلة الطلب على النقود عند كينز كما يلي:

$$M_d=f(Y, R).....(8)$$

حيث: M_d : الطلب على النقود بغرض التحوط. Y : الدخل النقدي. R : معدل الفائدة.

3.3. النظرية النقدية المعاصرة للطلب على النقود

تعد هذه النظرية من أبرز اسهامات الفكر الاقتصادي المعاصر، والتي قامت على احياء النظرية الكمية للنقود بمنظور جديد من خلال الاعتماد على الأدوات تحليل أكثر واقعية للمتغيرات الاقتصادية ، بغية تصويب الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، حيث اعتمد فريدمان في دراسته على الفرضيات التالية: (بلعزوز، 2004، صفحة 66)

- استقلالية كمية النقود عن الطلب على النقود: والذي يعني أن العوامل التي تحدد العرض النقدي مستقلة تماما عن العوامل التي تحدد الطلب النقدي، وذلك لاعتبار أن العرض النقدي تتحكم فيه السلطات النقدية في حين الطلب النقدي يترجم سلوك الوحدات الاقتصادية وتسعى السلطات النقدية للتحكم فيه عن طريق التأثير على العوامل المحددة له.

- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها: اعتبر فريدمان أن دالة الطلب على النقود تشهد استقرار وثبات نوعا ما مما يفضي بإمكانية استخدامها في التنبؤ.

- كما رفض فكرة مصيدة السيولة عند بنائه لدالة الطلب على النقود: والتي تمثل الوضع الذي حكم عليه

- كينز بعدم نجاعة السياسة النقدية، في حين بنى فريدمان تحليله على أساس إيجاد نوع من أنواع السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

- يتوقف الطلب على النقود على الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، وذلك على اعتبار أن العوامل التي تحدد الطلب على النقود هي نفسها العوامل التي تحدد الطلب على أي أصل من الأصول.

لينتهي فريدمان الى أن العوامل التي تحدد الطلب على النقود هي: (الموسوي، 2005، صفحة 139)

- الثروة الكلية لدى الوحدات الاقتصادية التي تطلب النقود.
- الأثمان والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة على شكل سائل.
- الأذواق والتي أطلق عليها فريدمان بترتيب الأفضليات

وبصفة عامة يمكن كتابة دالة الطلب على النقود لفريدمان من الشكل:

$$M_d = f(Y_p, P, R_b, R_e, 1/p, dp/dt, W, U) \dots\dots\dots(9)$$

ويمكن كتابتها من الشكل:

$$M_d/P = f(Y_p/P, R_b, R_e, 1/p, dp/dt, W, U) \dots\dots\dots(10)$$

حيث أن:

M_d/P : الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية. Y_p/P : الدخل الدائم الحقيقي. R_b : العائد على السندات (سعر الفائدة على السندات). R_e : العائد على الأسهم. $1/p, dp/dt$: معدل التغير في الأسعار

W: النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية U : الأذواق و التفضيلات.

4. الدراسة القياسية لإثر الصدمات في متغيرات السياسة النقدية على استقرار دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري للفترة 1981-2021.

بغية دراسة تأثير متغيرات السياسة النقدية على استقرار دالة الطلب على النقود في الجزائر سنستخدم بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2021، وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطة الأخطية (NARDL).

4.1. نموذج وبيانات الدراسة

نظرا للأهمية التي تفتضحها مرحلة توصيف النموذج وكذا طبيعة البيانات سنتطرق في هذا الجزء الى كل من بناء النموذج والقيام بالدراسة الوصفية لبيانات الدراسة.

4.1.1. نموذج الدراسة

سنستخدم في هذه الدراسة نموذج لا خطي يربط بين الطلب على النقود معبرا عنها بالمعروض النقدي بمعناه الواسع بالعملة المحلية (M2) كمتغير تابع من جهة ومجموعة من المتغيرات المفسرة (المستقلة) متمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (GDP)، سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري (EX) بالإضافة الى معدل التضخم (INF) معبرا عنه بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك (ICP) كمتغيرات مستقلة، وذلك وفق النموذج التالي:

$$M2 = f(GDP, EX, INF, \mu) \dots \dots \dots (11)$$

4.1.2. البيانات ومعالجتها

لقد اعتمدت دراستنا على مجموعة من البيانات السنوية الخاصة بالاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2021 تم جمعها من موقع البنك الدولي إضافة الى تقارير البنك المركزي الجزائري.

4.2. الدراسة القياسية

بعد توصيف النموذج سنتطرق خلال هذا الجزء الى الشق المتعلق بالدراسة القياسية .

4.2.1. اختبار سكون (استقراره) السلاسل الزمنية

من اجل تجنب الوقوع في الأخطاء القياسية ومن ضمنها الانحراف الزائف قمنا كمرحلة أولية بدراسة مدى سكون السلاسل الزمنية من اختبار ديكي فولير الموسع واختبار فليبس بيرون كما يلي:

جدول 1: اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات بواسطة اختبار ديكي فولير الموسع

LINF	LEX	LGDP	LM2	السلسلة
في المستوى				النموذج
0.0626 (*)	0.3594	0.8525	0.2487	النموذج الأول
0.1121	0.9669	0.8599	0.9955	النموذج الثاني
0.1844	0.8072	0.9720	0.9990	النموذج الثالث
في الفرق الأول				
0.0000 (***)	0.0023 (***)	0.0000 (***)	0.0004 (***)	النموذج الأول
0.0000 (***)	0.0077 (***)	0.0002 (***)	0.0008 (***)	النموذج الثاني
0.0000 (***)	0.1437	0.0000 (***)	0.0330 (**)	النموذج الثالث
I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	درجة التكامل

(***) معنوي عند 1% (***) معنوي عند 5% (*) معنوي عند 10%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

جدول 2: اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات بواسطة اختبار فليبس بيرون

LINF	LEX	LGDP	LM2	السلسلة
في المستوى				النموذج
0.0644 (*)	0.5041	0.8155	0.3214	النموذج الأول
0.1013	0.9098	0.7542	0.9919	النموذج الثاني
0.1844	0.9708	0.9518	1.0000	النموذج الثالث
في الفرق الأول				
0.0000 (***)	0.0014 (***)	0.0000 (***)	0.0004 (***)	النموذج الأول
0.0000 (***)	0.0053 (***)	0.0001 (***)	0.0008 (***)	النموذج الثاني
0.0000 (***)	0.0008 (***)	0.0000 (***)	0.0741 (*)	النموذج الثالث
I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	درجة التكامل

(***) معنوي عند 1% (***) معنوي عند 5% (*) معنوي عند 10%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

يتضح من خلال مخرجات الجدولين (1) و(2) أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت

غير ساكنة عند المستوى غير أنها استقرت عند اخذ الفروق الأولى لها. أي أنها كلها متكاملة من الرتبة 1

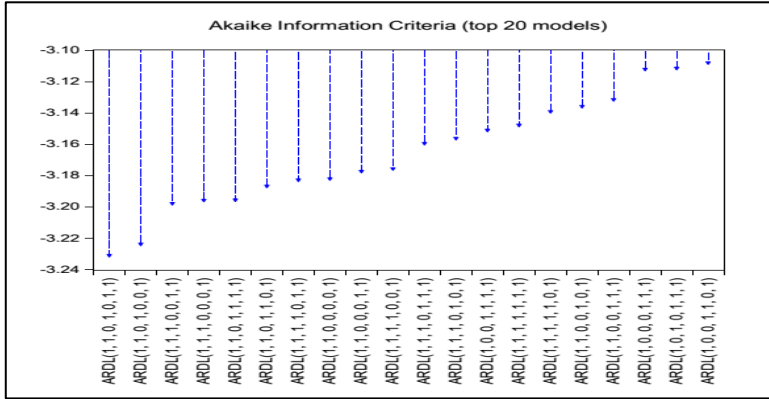
(1) وهو ما يوفر شروط استخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة.

4.2.2. تحديد فترات الإبطاء المثلى (تقدير النموذج)

قبل تقدير النموذج لابد أولاً من تحديد فترة الإبطاء المثلى والتي تعطي أدنى قيمة حسب

معيَار (AIC) وقد كانت النتائج كما يلي:

الشكل 1: نتائج معيار (AIC) لاختبار درجة الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

تعتمد هذه الطريقة على تقدير نموذج مقترح ل NARDL استناداً على عدد الإبطاءات الممكنة لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن ضمن 256 نموذج مقدر تشير نتائج الاختبار حسب معيار (AIC) الذي حقق أدنى قيمة له والمقدرة ب -3.230862 في نموذج (ARDL (1.1.0.1.0.1.1) والذي هو النموذج الأمثل.

4.2.3. اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود BoundsTest)

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات المفسرة والمتغير التابع قمنا

بإجراء اختبار الحدود (BoundsTest) والذي أظهر النتائج التالية:

جدول 4: نتائج اختبار الحدود (BoundsTest)

القيمة الحرجة		مستوى	القيمة المحسوبة	الاختبار
I(1)	I(0)			
2.94	1.99	%1	12.85253	F-statistic
3.28	2.27	% 2.5		
3.61	2.55	%5		
3.99	2.88	%10		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

بما أن القيمة المحسوبة لإحصائية F-statistic (12.85253) أكبر من القيمة الحرجة لكل الحدود وعند كل مستويات المعنوية فهذا يدفعنا إلى رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

4.2.4. تقدير نموذج NARDL وفق طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise Regression)

جدول 5: نموذج المقدر NARDL وفق طريقة الانحدار التدريجي

Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob	
C	C(1)	2.860454	0.433410	6.599885	0.0000
LM2(-1)	C(2)	-0.572887	0.090190	-6.351967	0.0000
LGDP_POS(-1)	C(3)	0.426267	0.109954	3.876768	0.0006
LGDP_NEG	C(4)	0.318818	0.095110	3.352117	0.0022
LEX_POS(-1)	C(5)	0.302849	0.043719	6.927118	0.0000
LEX_NEG	C(6)	0.280811	0.501312	0.560153	0.5797
LINF_POS(-1)	C(7)	0.022341	0.021219	1.052897	0.3011
LINF_NEG(-1)	C(8)	-0.070411	0.017818	-3.951591	0.0005
D(LINF_POS)	C(9)	0.049290	0.021892	2.251541	0.0321
D(LEX_POS)	C(10)	0.177775	0.076692	2.318040	0.0277
D(LGDP_POS)	C(11)	0.122022	0.149809	0.814517	0.4220
R-squared	0.788926				
Adjusted R-squared	0.716142				
F-statistic	10.83926				
Prob(F-statistic)	0.000000				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن قيمة R-squared تساوي 0.788926 أي ان المتغيرات التفسيرية تمكنت من تفسير 78.89% من المتغير التابع وهي نسبة مقبولة للقيام بالتحليل والدراسة إضافة إلى أن كل من قيمة اختبار F-statistic=10.83926 وكذا احتمالته المساوية ل 00.00000 تدل على قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

4.2.5. اختبار التكامل المتزامن (اختبار Wald Test)

يقوم هذا الإختبار على فرضيتين وهما

- الفرضية الصفرية (H0): $C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=0$ لا يوجد تكامل مشترك

- الفرضية البديلة (H1): $C(2) \neq C(3) \neq C(4) \neq C(5) \neq C(6) \neq C(7) \neq C(8) \neq 0$ لا يوجد تكامل مشترك

جدول 6 : نتائج اختبار Wald Test

Test Statistic	Value	df	Probabilit
F-statistic	9.360050	(7, 28)	0.0000
Chi-square	65.52035	7	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10.

وبناء على الجدول أعالها نلاحظ أن الاحتمال المرافق إحصائية اختبار فيشر يساوي 0.0000 وهو اقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية البديلة والإقرار بوجود تكامل مشترك المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الجزائر خلال الفترة المدروسة وهذا ما يتوافق مع اختبار الحدود.

4.2.6. تقدير العلاقة طويلة ومنهجية تصحيح الخطأ

اعتمادا على مخرجات اختبار Wald test ونظرا لوجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإننا مطالبين بالتقدير بنماذج NARDL لأن العلاقة هنا غير متناظرة وهذا راجع لعدم تساوي معالم الأجل الطويل وقبولنا للفرضية البديلة وبالتالي عدم خطية العلاقة بين المتغيرات.

- تقدير معالم الأجل الطويل: استنادا الى مخرجات نموذج NARDL المقدر وفق طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise Regression) يمكن تقدير نموذج العلاقة طويلة الأجل كما يلي :

جدول 7 : تقدير معالم الأجل الطويل

القيمة	طريقة التقدير	المتغير
0.74	-C(3)/ C(2)=-0.426267/-0.572887	LGDP_POS(-1)
0.55	-C(4)/ C(2)=-0.426267/-0.572887	LGDP_NEG
0.53	-C(5)/ C(2)=-0.426267/-0.572887	LEX_POS(-1)
0.49	-C(6)/ C(2)=-0.426267/-0.572887	LEX_NEG
0.4	-C(7)/ C(2)=-0.426267/-0.572887	LINF_POS(-1)
-0.12	-C(8)/ C(2)=-0.426267/-0.572887	LINF_NEG(-1)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

وعليه يصبح نموذج الأجل الطويل كما يلي:

$$LM2=2.860454 + 0.74LGDP_POS(-1) + 0.55LGDP_NEG + 0.53LEX_POS(-1) + 0.49LEX_NEG + 0.4LINF_POS(-1) - 0.12LINF_NEG(-1)$$

- منهجية تصحيح الخطأ : جاء معامل تصحيح الخطأ ($\lambda = -0.574681 = 57.47\%$) بإشارة سالبة ومعنوي إحصائيا (Prob=0.0000) وهذا يعني أن الاختلالات في الأجل القصير يمكن تعديله في الأجل الطويل من أجل الوصول الى الوضع التوازني خلال 57.47 % من الزمن (السنة).

4.2.7. إختبار التماثل

قمنا بذلك اعتمادا على اختبار Wald test الذي تنص فرضيته المدومة على أن القيم الموجبة والسالبة لها تأثير مماثل على المتغير التابع في الأجل الطويل حيث يعبر عنها كما يلي:

$$H0: -C(3)/C(2)=-C(4)/C(2)=-C(5)/C(2)=-C(6)/C(2)=-C(7)/C(2)=-C(8)/C(2)$$

جدول 7 : نتائج اختبار التماثل Wald Test

Test Statistic	Value	df	Probabilit
F-statistic	697.1014	(5, 29)	0.0000
Chi-square	3485.507	5	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول أعلاه تبين أن الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة لفيشر هو 0000.0 وهو أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية المدومة، أي أن التغيرات الموجبة والسالبة للمتغيرات المفسرة لها تأثير غير مماثل على الطلب طلب على النقود في الجزائر.

4.3. الاختبارات البعدية للتأكد من سلامة النموذج

من أجل الموافقة على النموذج فإنه يترتب أولا اجراء بعض الاختبارات على البواقي وكذا اجراء

اختبار ملاءمة الشكل الدالي للنموذج:

- اختبار ملاءمة الشكل الدالي للنموذج (Ramsey RESET Test)

جدول 8 : نتائج اختبار ملاءمة الشكل الدالي للنموذج

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	1.411211	27	0.1696
F-statistic	1.991515	(1,27)	0.1696

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

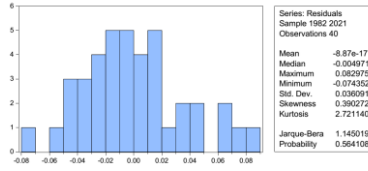
من خلال نتائج الموضحة في الشكل أعلاه نلاحظ ان قيمة F-statistic=1.991515 وباحتمال

مرافق يساوي 16960. وهي أكبر من 0.05 وعليه قبول الفرضية الصفرية لاختبار Ramsey RESET Test

القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل 3: اختبار التوزيع الطبيعي للبواق



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

تظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera هي 56.41% (0.564108Prob=)، وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواق تتوزع توزيعاً طبيعياً.

- اختبار الارتباط الذاتي وتجانس التباين للبواق

الجدول 4: نتائج اختبار الارتباط الذاتي وتجانس التباين للبواق

الاختبار	نوع الاختبار	F-statistic	الاحتمال
اختبار تجانس التباين للبواق	ARCH	0.556251	0.4605
	Breusch-Pagan-Godfrey	0.134083	0.9994
اختبار الارتباط الذاتي للبواق	LM Test	1.607421	0.2197

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

- نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواق (Serial Correlation LM Test) دفعتنا إلى قبول الفرضية

الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للبواق بما أن القيمة الاحتمالية ل F-statistic= 1.607421 مساوية ل 0.2197 أكبر من 05%.

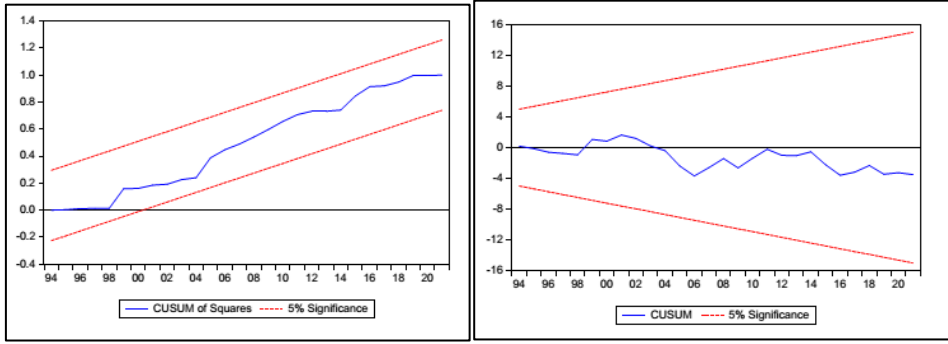
- نتائج اختبار تجانس التباين للبواق (Heteroskedasticity Test) دفعتنا إلى قبول الفرضية الصفرية

القائلة بتجانس تباين الأخطاء وذلك لأن كل من القيمة الاحتمالية لاختبار ARCH و Breusch-Pagan-Godfrey كانت على التوالي 0.4605 و 0.9994 وهما أكبر من 05%، ومنه نظراً لأن جميع الاختبارات كانت نتائجها مقبولة من الناحية الإحصائية فإنه يمكن قبول النموذج وذلك لخلو البواق من جميع المشاكل التي قد تؤثر على تقديره.

4.4. اختبار السكون لنموذج المقدر (استقراره المعلمات) : إن اختبار مدى سكون نموذج الانحدار

الذاتي وتوزيع الإبطاءات يمر من خلال التأكد من أن بيانات الدراسة لا تحتوي على أي تغيرات هيكلية، وأن المعلمات قصيرة الأجل مستقرة ومنسجمة مع المعلمات طويلة الأجل، وهذا من خلال:

الشكل 5: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة ولمربعات للبواقي المعاودة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الشكل 5 يتضح أن هناك انسجام في النموذج المقدر بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير وذلك كون أن الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05 % وهو ما يدل على استقرار المعلمات قصيرة وطويلة الأجل للنموذج المقدر. كما أن الرسم البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05 % وهو ما يدل على استقرار المعلمات قصيرة وطويلة الأجل للنموذج المقدر، أي

أنه هناك انسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

4. خاتمة:

من خلال هذه دراستنا هذه حاولنا بيان تأثير متغيرات السياسة النقدية على استقرار دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1980-2021، اعتمادا على نماذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطأة غير الخطية بغية معرفة مدى التناظر في تأثير كل من التغيرات الموجبة والسالبة للمتغيرات المفسرة على دالة الطلب على النقود، حيث وبعد استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والطلب على النقود، ومن ثم إجراء الدراسة القياسية والقيام بجميع الاختبارات للتأكد من صحة وسلامة النموذج المقدر. فقد توصلت هذه الدراسة التطبيقية الى جملة من النتائج يمكن حصرها في النقاط التالية:

- اضيفت اختبارات الحدود (Bounds Test) الى وجود علاقة منطقية توازنية طويلة الأجل بين كل من الطلب على النقود والعوامل المفسرة له.

- يتأثر الطلب على النقود في الجزائر بكل من التغيرات الموجبة لسعر صرف بالإضافة الى الصدمات السالبة لمعدل التضخم وكما يتأثر بالتغيرات السالبة والموجبة للناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.
- في المدى القصير يتأثر الطلب على النقود في الجزائر بالتغيرات الموجبة في كل من معدل التضخم وسعر الصرف.
- قامت الدراسة بتقدير العلاقة بين الطلب على النقود كمتغير تابع متغيرات السياسة النقدية كمتغيرات مفسرة في كل من الأجلين القصير والطويل من خلال نموذج قياسي، افضت اختباره الى قبوله من الناحيتين الاحصائية والاقتصادية.
- النتائج المتوصل اليها من خلال دراسة استقراره النموذج القياسي كانت معنوية ومقبولة وهو ما يفسر باستقرار دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- قيمة حد تصحيح الخطأ كانت معنوية وبإشارة سالبة وهو ما يعني أن الاختلالات في الأجل القصير يمكن تعديلها في الأجل الطويل من أجل الوصول الى الوضع التوازني خلال 57.47 % من الزمن (السنة) أي خلال سنة وتسعة أشهر تقريبا.

اختبار الفرضيات:

- من خلال معلمات الأجل الطويل للنموذج المقدر، تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الطلب على النقود ومتغيرات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى للدراسة.
- أكدت الاختبارات البعدية لكل من المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة ولربعات للبواقي المعاوذة استقرار النموذج المقدر مما يعني استقرار دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1980-2021 وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة.
- أظهرت نتائج اختبار التماثل أن للتغيرات الموجبة والسالبة لمتغيرات الدراسة تأثير على الطلب على النقود بصورة غير متماثلة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

التوصيات:

- لابد على السلطة النقدية من إعطاء أهمية بالغة لدالة الطلب على النقود والحرص على دراسة مدى استقرارها قصد اتخاذ السياسيات المناسبة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

Abaenewe, Z., & Ndugbu, M. (2012, December). Analysis of the Effect of Monetary Policy Development on Equity Prices in Nigeria. *West African Journal of Industrial and Academic Research*, 5(1), pp. 140-155.

Dominique, P. (2013). *la monnaie et ses mécanisées* (éd. 6e). Paris: La Découverte.

بن علي بلعزوز. (2004). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. حسين بن هاني. (2002). *اقتصاديات النقود والبنوك*. عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع.

راضية وادة. (2017). قياس أثر التحرير المالي على الطلب على النقود في الجزائر (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس . رمضان محمد مقلد، و اسامة احمد الفيل . (2012). *النظرية الاقتصادية الكلية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

زكريا مطلق الدوري، و يسري السامرائي. (2006). *البنوك المركزية والسياسات النقدية*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

سميرة جمعي . (2018). محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي خلال الفترة (1970-2016) (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

سهام شاوش اخوان، لطفي شعباني، و حيزية هادف. (30 أكتوبر، 2020). *التيسير الكمي كأداة للسياسة النقدية غير التقليدية في الجزائر - بين النظرية والتطبيق*. مجلة *أبحاث اقتصادية معاصر*، 3(6)، 137-153.

سوسن بركاني. (2019). أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

صالح مفتاح. (2005). *النقود والسياسة النقدية*. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع. ضياء مجيد الموسوي. (2005). *النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد الرحمان يسري. (2004). *اقتصاديات النقود والبنوك*. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. عبد المجيد قدي. (2003). *المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- عصام شلوان. (2013). السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2010-1990 (رسالة ماجستير). الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- علي صاري. (31 ديسمبر، 2013). السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات و الأهداف. *المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية*، 4(1)، الصفحات 51-78.
- علي صاري. (31 ديسمبر، 2016). السياسات النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة وانعكاساتها على أعمال البنوك المركزية في الدول النامية. *أبعاد إقتصادية*، 6(2)، الصفحات 465-482.
- عمار بوزعور. (2008). السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الإقتصادية الكلية : حالة الجزائر 2005-1990 (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
- عمر عبو، وكمال قسول. (20 جانفي، 2019). دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد-عرض تجارب دولية. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، 5(1)، الصفحات 47-61.
- متولي عبد القادر السيد. (2010). *إقتصاديات النقود و البنوك*. الأردن: دار الفكر للنشر و التوزيع.

شهادة المطابقة إيزو 9001 مدخل لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الإقتصادية " مع الإشارة إلى حالة الجزائر "

THE ISO 9001 CONFORMITY CERTIFICATE IS AN ENTRY POINT FOR ACHIEVING COMPETITIVE ADVANTAGE IN ECONOMIC INSTITUTIONS " WITH REFERENCE TO THE CASE OF ALGERIA "

عبد الهادي مختار*¹

¹ جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، E-mail: mokhtar.abdelhadi@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/03/28

تاريخ الاستلام: 2022/12/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى فعالية الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001. في تطوير وتحسين الأداء في المؤسسات، وكذا تشجيعها في تقييم جودة المنتوجات، بالإضافة إلى أهميته الحصول على شهادة المطابقة في تحقيق عديد المكاسب سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وبينت الدراسة تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 في العالم وهو ما يوحي على أنها أصبحت مطلبا تجاريا وشرطا للمنافسة وجواز سفر للمنتجات المعدة للتصدير في ظل اتفاقيات التجارة العالمية، كما أنها تعطي الثقة والضمان بدرجة كافية للمستهلك في نظم جودة تلك المؤسسات

الكلمات المفتاحية: إيزو 9001، الميزة التنافسية، المواصفة، التقييس، الجودة.

تصنيف JEL: M11, M53, L15

Abstract:

The research aims to highlight the effectiveness of obtaining the ISO 9001 conformity certificate, in developing and improving performance in institutions, as well as encouraging them in assessing the quality of products, in addition to the importance of obtaining a certificate of conformity in achieving many gains, whether at the local or global level, and the study showed the development of conformity certificates ISO 9001 in the world, which suggests that it has become a commercial requirement, a condition for competition, and a passport for products intended for export in light of international trade agreements. It also gives sufficient confidence and assurance to the consumer in the quality systems of those institutions.

Keywords: :ISO 9001, competitive advantage, specification, standardization, quality

Jel Classification Codes: M11, M53, L15

1. مقدمة:

إن أهم ما ميز النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر، وهو وقوعها تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، فالحوازز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وغيرها، أخذت بالتلاشي، وبدأت زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة، ولعل الجودة تعد أهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية، وعليه فإن الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 من خلال تطبيق نظم إدارة الجودة جاءت لتجمع كافة الممارسات المطبقة في مجال الجودة على الصعيد العالمي، من أجل تشجيع تبادل السلع والخدمات على المستوى العالمي، وإعطاء حرية التجارة فرصاً أفضل بإزالة العوائق التجارية بين الدول، وتبعاً لذلك فإن الحصول على شهادة المطابقة عبارة عن آلية لضمان جودة السلع والخدمات، كما تمثل قاسماً مشتركاً للجودة المقبولة عالمياً، إذ أصبحت هذه الأخيرة أي شهادة المطابقة مطلباً تجارياً وشرطاً للمنافسة وجواز سفر للمنتجات المعدة للتصدير في ظل اتفاقيات التجارة العالمية، كما أنها تعطي الثقة والضمان بدرجة كافية للمستهلك في نظم جودة تلك المؤسسات. وعلى هذا الأساس أصبح تطبيق مواصفات إيزو والحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 هدفاً لكل المؤسسات الطموحة التي تنظر إلى المستقبل بمنظور العصر وديناميكية الاقتصاد العالمي الحديث، وقد أثبتت الواقع والتجربة أن ذلك هو الخيار الذي يمكن التعامل بواسطته مع مستجدات العصر وتطوراتها، والذي ساعد المؤسسات العالمية الكبرى في كسب السبق وكسب المنافسة والحصول على مكانة في السوق العالمية.

1.1 الإشكالية : و من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 في تحقيق الميزة التنافسية

للمؤسسات الاقتصادية؟

وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الميزة التنافسية وما هي مصادرها ؟
- ما المقصود بشهادة المطابقة للمواصفات الدولية؟
- كيف يمكن للمؤسسات إحداث تغييرات بما يتوافق ومتطلبات الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001؟
- ماهو واقع تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 ؟

2.1 فرضيات الدراسة : تقوم الدراسة على فرضية أساسية هي:

إن لحصول المؤسسات على شهادة المطابقة إيزو 9001 دور أساسي في كفاءة العمل الإداري، فهي المعيار للحكم على نتائج العمل الذي يقاس به مدى رضا العملاء، عما يقدم لهم من خدمات ومنتجات، كما أنها جهد متواصل من أجل التجديد المستمر والتطوير من خلال نشر ثقافة الجودة بالمؤسسة، وتعد ميزة تنافسية تساهم في حصول المؤسسة على حصص سوقية وبالتالي زيادة الربحية.

3.1 أهداف الدراسة: تلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز دور الحصول على شهادة المطابقة في تحسين الجودة وتحقيق الميزة التنافسية.
- التعرف على مفهوم الجودة حيث أصبح تبنيها إلزامية لضمان الاستمرارية والبقاء وكذا التعرف على متطلبات نظم إدارة الجودة للحصول على شهادة المطابقة (إيزو 9001).
- التطرق إلى تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 في العالم والجزائر.
- مقارنة حصول المؤسسات الجزائرية على شهادة المطابقة إيزو 9001 بنظيراتها في العالم والدول العربية.

4.1 أهمية الدراسة: تكمن الأهمية الرئيسية للدراسة من خلال إبراز الدور الذي يلعبه الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 في تنمية المؤسسات وتنمية الاقتصاد الوطني لأية دولة ما، خاصة وأن ربط الجودة بالتنمية الاقتصادية لم يأت بمحض الصدفة، فالدول المتقدمة لم تحقق نموها إلا من خلال قدرتها على تسويق منتجاتها في الأسواق العالمية، والتركيز على جودة منتجاتها.

5.1 منهجية الدراسة: أما عن منهجية الدراسة وبناء على ما سبق ذكره، وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية أو عدم صحتها، اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التحليلي الوصفي بغية الإلمام بجوانب الموضوع، من خلال شرح وتحليل وإيضاح طبيعة العلاقة بين كل من الجودة والحصول على شهادة المطابقة إيزو 9000 والميزة التنافسية وذلك بالإعتماد على أسلوبيين: المنهج الإستقرائي للإلمام بجوانب الدراسة بالإعتماد على الكتب والمجلات وأطروحات الدكتوراه وبعض المواقع الإلكترونية، والمنهج التحليلي بجمع البيانات والمعطيات من هيئات مختلفة بالمنظمة الدولية للتقييس ISO والمعهد الجزائري للتقييس IANOR.

6.1 الدراسات السابقة: وبالنسبة للدراسات السابقة فقد تناولت العديد من الدراسات والأبحاث موضوع نظم إدارة الجودة إيزو 9000 نذكر منها:

دراسة بربوشة مريم (2021) "أثر تبني نظام إدارة الجودة إيزو 9000 على تحسين مؤشر المردودية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" وهدفت الدراسة إلى قياس وتحليل قدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تحقيق مؤشر مردودية موجب قبل وبعد تبني نظام إيزو 9000 وتوصلت الدراسة أن

معظم مؤسسات عينة الدراسة قادرة على تحقيق المردودية الإقتصادية، غير أنها عرفت تدهورا بعد تبنيها لنظم إدارة الجودة إيزو 9000.

دراسة عبد الهادي مختار (2007) "تطبيق المواصفات الدولية إيزو 9000 أداة في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الإقتصادية" وبينت الدراسة مراحل تطبيق نظم إدارة الجودة إيزو 9000 في المؤسسات الإقتصادية وأن الحصول على شهادة المطابقة يعد ميزة تنافسية. بناء على ما سبق ذكره، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا في دراستنا هذه على المحاور التالية كمايلي:

2. مفاهيم الميزة التنافسية. الجودة، شهادات المطابقة، والمواصفات الدولية إيزو 9000

1.2 مفاهيم الميزة التنافسية:

يعد مفهوم الميزة التنافسية ذو أهمية كبيرة، حيث أنها تقدم للمؤسسات فرصا لتحقيق ربحية متواصلة مقارنة مع منافسها.

وتعرف الميزة التنافسية على أنها " قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط. وتحقق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية والمعلوماتية، بالإضافة إلى القدرات والكفاءات وغيرها من الإمكانيات التي تتمتع بها المنظمة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجياتها التنافسية، ويرتبط تحقيق الميزة التنافسية ببعدين أساسيين هما القيمة المدركة لدى العميل وقدرة المنظمة على تحقيق التميز" (معالي فهمي، 2002، صفحة 8).

وتنشأ الميزة التنافسية " بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع" (بوشناف، 2002، صفحة 16).

1.1.2 أنواع الميزة التنافسية:

اعتمد الاقتصادي Porter في تصنيفه للميزة التنافسية على القيمة التي تحققها للمشتري، والتي تتمثل في ميزة التميز وميزة التكلفة المنخفضة.

فبالنسبة لميزة التميز: " فهي أن تتميز المؤسسة عن منافسها عندما يكون بمقدورها الحيازة على خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها".

أما ميزة التكلفة المنخفضة فيمكن للمؤسسة الحيازة عليها، إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيراتها لدى المنافسين (بوشناف، 2002، الصفحات 17-18-19).

2.2 مفاهيم الجودة : تباينت التعاريف وتعددت في إعطاء المعنى الحقيقي لهذه الكلمة نجد منها: تعريف الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة " عبارة عن مجموعة الخصائص و الخصائص المتوفرة في المنتج والتي تعطي الكفاءة لتلبية الحاجيات" (Robert & Johenson, 1992, p. 15) . وعرفتها المواصفة العالمية إيزو 9000 إصدار 2000 على أنها " حالة خدمة أو سلعة موجهة لتلبية حاجات المستعملين ". (Alain, 2001, p. 319) .

وقد عرفت المنظمة الدولية للتقييس إيزو (ISO) الجودة على أنها " الدرجة التي تشبع فيها الحاجات والتوقعات الظاهرية والضمنية من خلال جملة من الخصائص الرئيسية المحددة مسبقا " . ويشير هذا التعريف على أن الجودة لا تعني بالضرورة التميز، وإنما المطابقة للمواصفات ولحاجات الزبائن وتوقعاتهم. (محمد عبد الوهاب، 2002، صفحة 19) من التعاريف السابقة يتضح بأن الجودة مرتبطة أساسا بمدى إرضاء العميل وعليه يمكننا القول أن الجودة هي مدى قدرة أي منتج أو خدمة على تحقيق مستوى معين من الإشباع لدى المستعملين، الذين يعتبرون الحكم النهائي على المنتج أو الخدمة، فهم يقررون فيما إذا كان المنتج محققا لرغباتهم وملبيا لحاجاتهم أم لا.

3.2 شهادة المطابقة: هي اعتراف صادر عن جهة اعتماد مستقلة، يقر بموجبهما بأن مؤسسة ما قد حققت المتطلبات التي تتضمنها المواصفة المطبقة (حميد عبد النبي، 2003، صفحة 145). ويمكن تعريفها بأنها وثيقة تثبت أن المتطلبات الخصوصية المتعلقة بمنتج أو نظام أو خدمة أو شخص أو عملية تلي المتطلبات المعنية. من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن المطابقة هي اعتراف رسمي من جهة معتمدة ومستقلة، وهي ضمان مكتوب على المنتج أو الخدمة أو النظام أو الفرد أو العملية متوافقة مع المتطلبات. 1.3.2 أنواع شهادات المطابقة: هناك ثلاث أنواع لشهادات المطابقة.

- مطابقة خاصة بالأفراد: وتهدف إلى الاعتراف بالكفاءة المهنية لفرد ما في أداءه لعمله وفقا لمعايير محددة مسبقا.

- مطابقة خاصة بالمؤسسات: وتهدف إلى إثبات أن المؤسسات تطبق نظام جودة مطابق لمواصفات مرجعية إيزو 9001.

- مطابقة خاصة بالمنتجات والخدمات: وتهدف إلى إثبات أن المنتج أو الخدمة مطابق لمواصفات أو مقاييس تقنية محددة مسبقا وخاضعا لمراقبة صارمة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2005، صفحة 9)

4.2 المواصفات الدولية للتقييس إيزو 9000: الإيزو 9000: هو مصطلح عام لسلسلة من المعايير التي تم وضعها من قبل الهيئة الدولية للمواصفات القياسية (**International Standardisation Organisation ISO**) لتحديد أنظمة الجودة التي ينبغي تطبيقها على القطاعات الصناعية والخدمية المختلفة . (www.jeddahedu.gov.sa) مستويات الجودة (2006 ,

ويعرف أيضا بأنه" عبارة عن مجموعة من المواصفات والمعايير التي تم اعتبارها متطلبات لأنظمة الجودة من قبل المنظمة الدولية للتقييس ". (محفوظ أحمد، 2004،.، صفحة 307)

والإيزو(ISO) جاءت اختصارا للمنظمة الدولية للتقييس(Internation alStandardisation Organisation) اعتمادا على الكلمة اليونانية" ISOS " والتي تعني "EGUAL" متساوي. (حسن، 2007)، والمنظمة الدولية للمواصفات"ISO" هي اتحاد عالمي معني بإصدار المواصفات تأسست بعد الحرب العالمية الثانية بعد لقاء ضم 25 دولة سنة 1946 وبأشرت عملها في 1947/02/23 حيث تتخذ من جنيف (سويسرا) مقرا لها. وتضم في عضويتها هيئات وأجهزة المواصفات والمقاييس لمختلف دول العالم، حيث أن لكل جهاز مقعدا دائما في الجمعية العامة، كما أنها تضم أعضاء مراسلين من بعض الدول التي لا تمتلك أجهزة للمواصفات بصفة مراقبين.

1.4.2 تعريف المواصفات القياسية إيزو 9000: يعبر الرقم 9000 عن سلسلة المواصفات التي تختص بإدارة الجودة في التنظيمات المتعددة وتطبق هذه المواصفات على العمليات التشغيلية وليس على المنتج أو الخدمة. (علي، 2001، صفحة 258)

2.4.2 الدولية للتقييس إيزو 9000 إصدار 2015: قامت اللجان الفنية التابعة للمنظمة الدولية للتقييس بإجراء تعديلات في بنية سلسلة المواصفات إذ أصبحت مواصفات إيزو 9000 إصدار سنة 2015 تتألف من:

- إيزو 9001 (2015): أنظمة إدارة الجودة/المتطلبات: وقد سميت هذه المواصفات بمواصفات المطابقة ولعل هذه التسمية تنطلق من المتطلبات الواجب توفرها في أنظمة الجودة.
 - إيزو 9000 (2015): أنظمة إدارة الجودة/الأسس والمصطلحات
 - إيزو 9004 (2009): أنظمة إدارة الجودة/الإدارة من أجل النجاح المستمر
 - إيزو 19011 (2011): إرشادات لتدقيق أنظمة إدارة الجودة
3. شهادة المطابقة إيزو 9001 ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات.
- 1.3 مراحل الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001: إن تأهيل المؤسسة للحصول على شهادة المطابقة للمواصفة العالمية إيزو 9001 تمر بمجموعة من المراحل كمايلي:

- ✓ **مرحلة التحضير:** وتعد المرحلة الأساسية التي تبنى عليها باقي المراحل حيث يتم فيها وضع الخطة المستهدفة لتطبيق المواصفة العالمية إيزو 9000، وعليه فلا بد من أن تبدأ قوية بدعم الإدارة العليا وتنتهي بالقناعة التامة لدى العاملين بأهمية إنشاء وتطبيق نظام الجودة 9000.
- ✓ **مرحلة التقييم:** وفيها يتم تقييم أداء المؤسسة من قبل لجنة الإدارة ويكون التقييم بتوفير المعلومات عن توافق نظام الجودة القائم في المؤسسة مع متطلبات المواصفة الدولية إيزو 9001-2015 من خلال المقارنة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى التحسين والتطوير اللازم للتوافق مع المتطلبات الواردة في المواصفة والتي سيتم إنشاء نظام الجودة وفقا لها (محمد حسن، 2005، الصفحات 15-16).
- ✓ **مرحلة التوثيق:** وتعد من المراحل الأساسية في عملية تطبيق نظام إدارة الجودة، حيث أن المواصفات تشترط المقدره على إثبات نظام مقبول لإدارة الجودة، ولعل أنسب طريقة لإثبات ذلك تكون من خلال أنشطة التوثيق (محمد رضا، 1996، صفحة 297). وعليه فإن التوثيق يعتبر بمثابة الدليل المادي ويعد إلزاميا وذلك بالتحقق من تطبيق نظام إدارة الجودة المعمول به في المؤسسة، ويكون ذلك بكتابة وتوثيق إجراءات المؤسسة وتعليمات العمل والإجراءات التصحيحية والوقائية (محفوظ أحمد، 2004،، صفحة 315).
- ✓ **مرحلة التطبيق:** يتم بموجبها تطبيق ما تم توثيقه من إجراءات في المرحلة السابقة.
- ✓ **مرحلة التدقيق والمراجعة:** تعد عملية التدقيق والمراجعة أحد المتطلبات الأساسية لنظام إدارة الجودة إيزو 9001 حيث يعرف تدقيق الجودة بأنه "تقييم مستقل لجودة الخدمة أو المنتج لغرض تحديد ملاءمته للاستخدام ومطابقته للمعايير المحددة". ولعل الغرض من التدقيق والمراجعة لنظام الجودة السائد هو محاولة التغلب أو السيطرة على المشاكل أو العيوب التي قد تظهر خلال عملية الإنتاج (حميد عبد النبي، 2003، صفحة 83)، وتتضمن عملية المراجعة على ما يلي (محمد حسن، 2005، صفحة 20):
- **مراجعة الكفاية:** ويقصد بها مدى كفاية إجراءات ووثائق نظام الجودة المتبع بالمؤسسة لتحقيق متطلبات المواصفة الدولية إيزو 9001.
- **مراجعة الإذعان:** وهي مقياس مدى التزام العاملين بالمؤسسة لتطبيق وثائق المواصفة الدولية إيزو 9001.
- ✓ **مرحلة التسجيل للحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001:** تعتبر عملية تسجيل نظام الجودة والحصول على شهادة المطابقة، مرحلة هامة بالنسبة للمؤسسة، تأتي عقب انتهائها من توثيق النظام وتطبيقه، وتظهر المؤسسة من خلال هذه المرحلة لعملائها وللجهة المانحة للشهادة بعد إختيارها وطلب التسجيل لديها للحصول على شهادة المطابقة بأنها تطبق نظام جودة يتوافق مع متطلبات المواصفة إيزو 9001.

✓ مرحلة الصيانة: بعد حصول المؤسسة على شهادة المطابقة، فإن عليها صيانة هذه الشهادة، وذلك بالحفاظ على نفس المستوى الذي حققته عند حصولها على هذه الشهادة، من أجل ضمان استمرارية التوافق مع المواصفة إيزو 9001. وعليه فإن الجهة المانحة للشهادة (المسجل) تقوم بفحص نظام إدارة الجودة من خلال نوعين من الزيارات: زيارات دورية مجدولة: وتتم كل ستة أشهر وزيارات مفاجئة: وتكون في حالة ورود شكاوي عن عيوب في منتجات المؤسسة (محفوظ أحمد، 2004،، صفحة 317).

2.3 شهادة المطابقة إيزو 9001 وتحقيق الميزة التنافسية:

أصبحت شهادة المطابقة مع مواصفات إيزو 9001 مطلباً تجارياً وشرطاً للمنافسة، في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وملحقاتها، حيث يؤكد ذلك رائد الجودة جوران " Juran " بقوله "أنت لست مجبراً على تطبيق الإيزو 9000 لكن بقاءك غير مضمون" (محمد عبد الوهاب، 2002، صفحة 15) .

لذا تتسابق المؤسسات على تحسين مركزها التنافسي من خلال تحقيق عوامل المنافسة المتمثلة أساساً في الجودة، خفض التكلفة، خفض أزمدة العمليات، الالتزام بمواعيد التسليم، نوع وتوفر الخدمة أو المنتج في الأسواق، ولا شك أن إنشاء وتطبيق نظام فعال لإدارة الجودة (معايير إيزو 9000) يؤدي إلى تحقيق جميع عوامل المنافسة حيث تعد الجودة أحد أهم عوامل المنافسة تؤدي إلى زيادة العائد على المبيعات من خلال تحقيق خصائص تفي احتياجات العميل وهو ما يزيد في رضاه، زيادة الحصص السوقية وبالتالي زيادة المبيعات، كما تؤدي أيضاً إلى تخفيض التكلفة من خلال التخلص من العيوب، خفض المعاد تشغيله، خفض الفحوص والاختبارات وبالتالي خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية (محمد حسن، 2005، صفحة 5).

تطبق المؤسسات مواصفات إيزو 9000 من أجل تحسين أوضاعها، وذلك بالرفع من مستوى جودة منتجاتها وخدماتها التي تقدمها، وهو ما يساعدها على بناء وتعزيز ميزة تنافسية قوية لها تواجه بها حدة المنافسة وتستغلها في زيادة حصتها السوقية وبالتالي زيادة ربحيتها، كما أن تطبيق مواصفات إيزو 9000 والحصول على شهادة المطابقة لا تعني نهاية المطاف بل أنها أساس لتطوير عناصر التكنولوجيا / الصناعة وعناصر المنافسة من خلال إطار تكاملي يصل بالمؤسسة إلى تحقيق التميز والبقاء في السوق

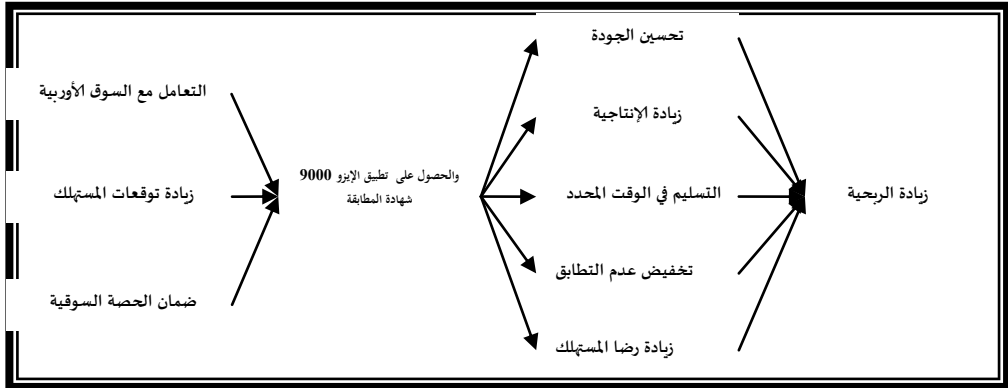
إن الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 يعتبر وجهاً من الوجوه الجودة، فهو وسيلة منهجية العمل وضبطه وتطويره والتقليل من المعيب والحد من تكلفة الإنتاج.

3.3 فوائد تطبيق مواصفات إيزو 9000 والحصول على شهادة المطابقة: تلجأ المؤسسات إلى تبني مواصفات إيزو 9000 رغبة منها في زيادة حصتها السوقية محليا ودوليا وهو ما يؤدي إلى تعظيم ربحيتها ويمكننا تصنيف فوائد ومميزات تطبيق الإيزو 9000 إلى ثلاث فئات وهي كما يلي :

☒ الزبائن: وتتجلى الفوائد من خلال:

- حصولهم على مستوى الجودة الذي يريدونه بشكل دائم ومستمر وبالتالي زيادة ثقة الزبون في المنتجات وخدمات المؤسسة.
 - وسيلة للاختبار بين المؤسسات المتنافسة عند دراسة العروض.
 - وسيلة لتحديد مقدرة نظام الجودة في المؤسسة على تصنيع منتجات تفي بالمطلبات.
- إن العديد من المؤسسات وجدت أن تطبيق مواصفات إيزو 9000 أدى إلى تحسين أوضاعها من خلال تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وخفض من عدم التطابق وزاد من التسليم في الوقت المحدد وزاد من رضا العملاء وأدى كل هذا إلى تحسين الأرباح وكل هذه الفوائد يتم تخفيضها من خلال الحصول على شهادة المطابقة للإيزو ويوضح الشكل التالي فوائد تطبيق معايير إيزو 9000. (سونيا، 2002، صفحة 362).

الشكل 1: فوائد تطبيق معايير إيزو 9000 والحصول على شهادة المطابقة



المصدر: (سونيا، 2002، صفحة 362)

- ☒ المؤسسات: يترتب على تطبيق مواصفات إيزو 9000 من قبل المؤسسات تحقيق فوائد عديدة منها: (مأمون و سهيلا، 1999، صفحة 35)
- تجانس جودة الوحدات المنتجة من خلال تحسين الجودة، تخفيض التكاليف نتيجة الحد من المرفوضات، ومن أعمال التفتيش والاختبار، ومن إصلاح الوحدات المعيبة أي نتيجة الحد من هدر الوقت والمواد والتركيز على متطلبات الزبائن، وتسليمهم المنتجات في الوقت المحدد نتيجة تحسين إنتاجية المؤسسة، وزيادة فاعلية الأنشطة التي يتم تنفيذها فيها وكذا التقرب من الزبائن والمحافظة عليهم، وذلك بتلبية حاجاتهم بشكل مستمر، تحسين جودة المواد الأولية المشتراة من

قبل المؤسسة، من خلال التركيز على عملية تقييم الموردین الفرعيين، واختبارهم بناء على مقدرتهم على تلبية متطلبات المؤسسة وتحسين حجم المبيعات المؤسسة.

استخدام شهادة المطابقة المتحصل عليها من جراء تطبيق مواصفات إيزو 9000 في الحصول على زبائن جدد إضافة إلى ولوج أسواق جديدة وخلق جو من التفاهم بين أفراد المؤسسة وهو ما يخلق جو عمل أفضل ويعزز التواصل بين أقسام المؤسسة.

العاملون في المؤسسة. يوضح الجدول أدناه فوائد تطبيق مواصفات إيزو 9000 بالنسبة للعاملين في المؤسسة مع كيفية الحصول على هذه الفوائد من خلال متطلبات إيزو 9000:

جدول 1: منافع تطبيق إيزو 9000 والحصول على شهادة المطابقة للعاملين

ت	المنافع	كيفية الحصول عليها من خلال متطلبات ISO 9000
1	يزود العاملین بالوسائل التي تمكنهم من أداء مهامهم بالشكل الصحيح ومن المرة الأولى.	من خلال توفير الموارد المناسبة والتدريب وتعليمات العمل والبيئة الصحية والدافعية.
2	يوفر الوسائل اللازمة لتعريف المهام الصحيحة وتحديدها بطريقة تؤدي إلى إعطاء نتائج صحيحة.	من خلال تخطيط الجودة ووضع الإجراءات والمواصفات والإرشادات التي تساعد العاملين على اختيار الشيء الصحيح لكي يقوموا بأدائه.
3	يوفر وسيلة لتوثيق خبرة المنظمة بطريقة مهيكلة وهذا يؤسس قاعدة لتدريب وتثقيف العاملين وبالتالي تحسين أداءهم.	من خلال توفير مجموعة من الممارسات الرسمية الموثقة دليل الجودة والإجراءات وتعليمات العمل التي ينبغي إعادة النظر فيها بصورة مستمرة وإدامتها وإبقاؤها قيد التنفيذ.
4	يوفر دليل موضوعي يمكن استخدامه لإثبات جودة منتجات وخدمات المنظمة وأن عملياتها هي تحت ضبط المقيمين والزبائن أو من يمثلهم	من خلال تحديد وتعريف وإدامة سجلات جودة لكل عملية.
5	تخفيض حالات التوتر من خلال تحرير المدراء من التدخل المستمر في عمليات المستويات الأدنى.	من خلال تزويد العاملين بالوسائل التي تمكنهم من ضبط عملياتهم.
6	المحافظة على جودة ثابتة للمنتجات أو الخدمات.	من خلال تحديد أي حالة لعدم التطابق أو الانحراف واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية المناسبة.

المصدر: (محمد عبد الوهاب، 2002، صفحة 64)

4.3 تحديات تطبيق مفاهيم الجودة ومواصفات إيزو 9000: من بين أهم المعوقات التي تحول دون نجاح المؤسسات في تطبيق مفاهيم الجودة نجد:

شهادة المطابقة إيزو 9001 مدخل لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الإقتصادية

* ضعف المتابعة الإدارية على الإدارات والأقسام ونقص الخبرة الإدارية لدى المسؤولين وعدم قدرة بعض الرؤساء والأقسام على اتخاذ القرارات وعدم وجود العامل المناسب في المكان المناسب (محمد بن علي، 2005).

* التسرع إلى تحقيق نتائج سريعة بتقليد تجارب مؤسسات أخرى وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للموارد البشرية، عدم القدرة على توفير المعلومات عن الأعمال المنجزة وضعف الاهتمام بالعملاء والموردين وإتباع أنظمة وسياسات وممارسات لا تتوافق مع مدخل الجودة (فريد عبد الفتاح، 1996، صفحة 87).

4. تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 في العالم: تسعى المؤسسات بشتى أنواعها في مختلف دول العالم إلى التسابق للحصول على شهادة المطابقة لنظم إدارة الجودة إيزو 9001 وذلك بتطبيق نظام جودة عالمي يساعدها على تحسين أداءها وبالتالي زيادة القدرة التنافسية والريادة في الأسواق.

1.4 التطور العالمي لتبني لشهادات المطابقة إيزو 9001: وقد عرف تزايداً مستمراً، حيث وصل المجموع العالمي لشهادات المطابقة إيزو 9001/2015 إلى ما يقارب 878664 شهادة سنة 2018 في حين تطور عدد الشهادات الموزعة سنة 2019 لتصل إلى 883521 شهادة موزعة، أما سنة 2020 فوصل عدد شهادات المطابقة إيزو 9001 الممنوحة إلى 916842 شهادة ويمكننا التطرق إلى إنتشار وتطور شهادات المطابقة في العالم للفترة 2015-2020 من خلال الجدول أدناه:

جدول 2: تطور عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة المطابقة إيزو 9001 في مختلف دول العالم 2015-

2020

النمو السنوي في عدد الشهادات	تطور عدد المؤسسات الحاصلة على الشهادة	السنوات
-2141	1034180	2015
71757	1105937	2016
50909	1055028	2017
-176364	878664	2018
4857	883521	2019
33321	916842	2020

Source: (The ISO Survey of Management System Standard Certifications(Data per contry and sector), (1999-2017)(ISO9001 Africa)(2018/2019/2020))

ويمكننا توضيح الإنتشار الجغرافي لتطور شهادات المطابقة إيزو 9001 على مستوى العالم فيما يلي

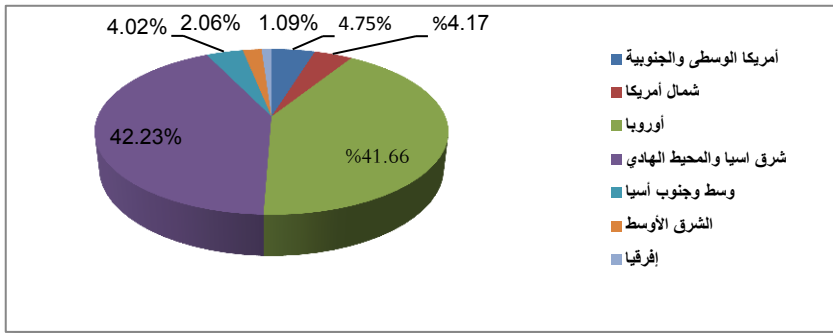
جدول 3: الإنتشار الجغرافي لتطور شهادات المطابقة إيزو 9001 على مستوى العالم (2013-2017)

المجموع	الشرق الأوسط	وسط وجنوب آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادي	أوروبا	شمال أمريكا	أمريكا الوسطى والجنوبية	إفريقيا	المنطقة / السنوات
1022877	20812	44847	387543	458814	48579	52466	9816	2013
1036321	21335	44790	414801	453628	41459	50165	10143	2014
1034180	22761	40822	422519	439477	46938	49509	12154	2015
1105937	22983	41370	480445	451415	44252	52094	13378	2016
1055028	20421	39887	513742	386009	38218	45541	11210	2017
5254343	108312	211716	2219050	2189343	219446	249775	56701	المجموع

Source: (The ISO Survey of Management System Standard Certifications(Data per contry and sector), (1999-2017)(ISO9001 Africa)(2018/2019/2020))

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر المناطق الجغرافية حصولا على شهادة المطابقة للفترة (2017-2013) نجد منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الأولى والتي تضم الدول الأكثر اعتمادا على نظم إدارة الجودة (الصين والهند) تليها المنطقة الثانية أوروبا والتي تضم دولا تدرج ضمن العشر الأوائل الأكثر تطبيقا للإيزو (إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا وفرنسا)، بينما تبقى إفريقيا من بين المناطق الأقل إهتماما بنظم إدارة الجودة إيزو 9000 والشكل يوضح نسبة اعتماد هذه المناطق على نظم إدارة الجودة من مجموع الشهادات الموزعة لفترة الدراسة 2017-2013.

الشكل 2: نسب مختلف مناطق العالم من شهادات المطابقة إيزو 9001 الموزعة للفترة (2017-2013)



المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 3

5. مقارنة إهتمام المؤسسات الجزائرية بنظم إيزو 9000 بنظيراتها في العالم، إفريقيا والدول العربية: ما يجب الإشارة إليه هو أنه على المؤسسات الجزائرية أن تتسلح بتطبيق نظم إدارة الجودة الإيزو 9000، ليس

شهادة المطابقة إيزو 9001 مدخل لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية

فقط باعتباره شهادة أو جواز سفر للمنتجات لتخطي الحدود الدولية، بل لكونها آلية تساعد المؤسسات على إصلاح نفسها وتطوير أدائها وتحقيق أهدافها ومسايرة التطورات الراهنة. 1.5 تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 في الجزائر: بدأت المؤسسات الجزائرية تولي اهتماما كبيرا لشهادة المطابقة إيزو 9001، باعتبارها معيارا للمنافسة في التجارة الدولية، وتمكن المؤسسة من كسب مكانة في السوق الداخلي والخارجي، غير أن تطبيق المؤسسات الجزائرية لمعايير الإيزو والحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 مازال ضعيفا وبعيد عن التطلعات وهو ما سنستعرضه في الجدول التالي والذي يبين لنا تطور عدد شهادات المطابقة إيزو 9001 خلال (2015-2020):

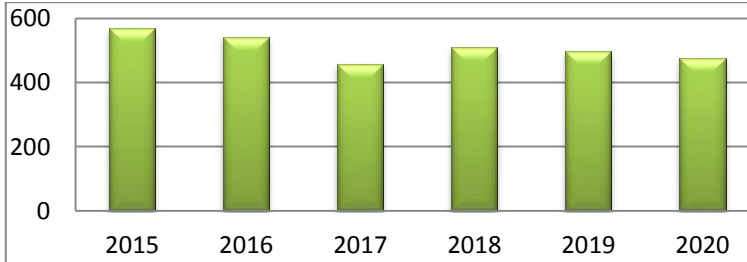
جدول 4: تطور عدد شهادات المطابقة إيزو 9001 في الجزائر للفترة (2015-2020)

السنوات	تطور عدد المؤسسات الحاصلة على الشهادة	التمو السنوي في عدد الشهادات
2015	569	197
2016	543	-26
2017	458	-85
2018	509	51
2019	499	-10
2020	477	-22

Source: (The ISO Survey of Management System Standard Certifications(Data per contry and sector), (1999-2017)(ISO9001 -Africa)&(2018-2019-2020))

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سنة 2015 سجلت أكبر عدد من المؤسسات الحاصلة على شهادة المطابقة بـ 569 مؤسسة حاصلة على شهادة المطابقة إيزو 9001/2015 تليها سنة 2016، والشكل أدناه يوضح تطور عدد شهادات المطابقة إيزو 9001:

الشكل 3: تطور عدد شهادات المطابقة إيزو 9001 في الجزائر للفترة (2015-2020)



المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الجدول 4

2.5 تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 في الجزائر مقارنة بدول العالم: وفقا لتقارير السنوات الأخيرة لمنظمة إيزو ISO، تم إحصاء المجموع العالمي لشهادات المطابقة إيزو 9001/2015 حيث بلغ عدد

شهادات المطابقة الموزعة لسنة 2020 حوالي 916842 شهادة، وهو ما يقابله 477 شهادة من نصيب المؤسسات الجزائرية بنسبة مئوية تكاد تكون منعدمة 0.05% من إجمالي عدد الشهادات الممنوحة عالميا لسنة 2020، ولتوضيح حصة شهادات المطابقة الموزعة في الجزائر من الشهادات الممنوحة على المستوى العالمي نستعين بالجدول التالي الذي يبين تطور نسبة شهادات المطابقة في الجزائر من إجمالي نمو وتطور عدد شهادات المطابقة إيزو 9001 في العالم للفترة 2015-2020 جدول 5: تطور نسبة شهادات المطابقة إيزو 9001 في الجزائر من إجمالي عددها في العالم للفترة 2015-

2020

السنوات	تطور عدد الشهادات في العالم	تطور عدد المؤسسات الجزائرية الحاصلة على الشهادة	نسبة شهادات المطابقة المحصلة في الجزائر إلى عدد الشهادات المحصلة في العالم
2015	1034180	569	0.05%
2016	1105937	543	0.05%
2017	1055028	458	0.04%
2018	878664	509	0.05%
2019	883521	499	0.06%
2020	916842	477	0.05%

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الجدول 2 و 4

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 في الجزائر مقارنة بدول العالم هي نسب ضئيلة أو شبه منعدمة، ولعل السبب في ذلك يعود كون الجزائر من بين الدول النامية ولاوجود لمؤسسات إقتصادية كثيرة. وهذا بالرغم من الجهود المنتهجة في الجزائر في سبيل ذلك كإنشاء المعهد الجزائري للتقييس IANOR وإستحداث الجائزة الجزائرية للجودة. 3.5 تطور شهادات المطابقة في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية: إن تبني نظم إدارة الجودة إيزو 9000 في الدول العربية تكاد تكون ضئيلة مقارنة بمثيلاتها في دول العالم فهي متأخرة في مجال تبني نظم إدارة الجودة إيزو 9000 وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

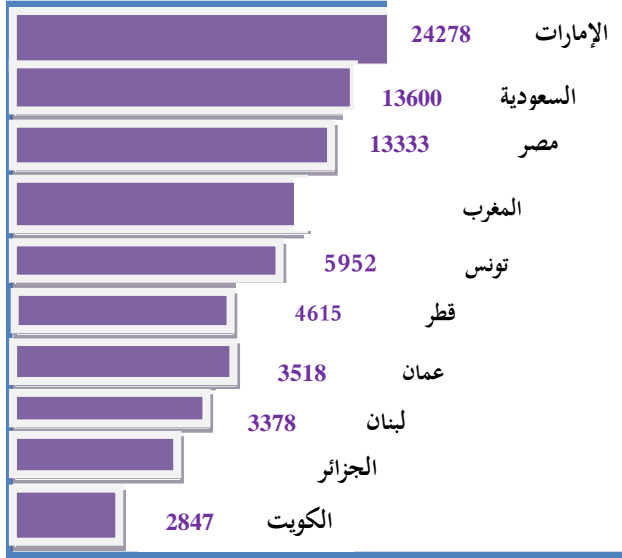
جدول 6: تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 في الدول العربية للفترة 2015-2020

الإجمالي	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات الدولة
3055	477	499	509	458	543	569	الجزائر
13333	1839	2271	1936	2116	2687	2484	مصر
6436	1099	1066	921	857	1524	969	المغرب
5952	1077	1105	938	811	1023	998	تونس
4615	887	827	625	785	809	682	قطر
13600	1988	2206	1796	2233	2353	3024	السعودية
24278	3625	3839	3311	3876	4682	4945	الإمارات
2847	584	587	498	427	407	344	الكويت
3378	529	576	621	539	482	631	لبنان
3518	587	636	511	667	579	538	عمان
81012	12692	13612	11666	12769	15089	15184	الإجمالي

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على: (The ISO Survey of Management System Standard Certifications(Data: per contry and sector), (1999-2017)(ISO9001 -Africa)&(2018-2019-2020))

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تأتي في صدارة الدول العربية حصولا على شهادة المطابقة إيزو 9001 خلال الفترة 2015-2020 تليها السعودية و مصر في المرتبة الثانية والثالثة تواليا أما الجزائر فجاءت في المرتبة التاسعة عربيا من حيث أكثر الدول حصولا على شهادة المطابقة إيزو 9001 والملاحظ أن الدول العربية متأخرة في مجال تبني شهادة مطابقة الجودة إيزو 9001 بالمقارنة مع الدول المتقدمة، فمثلا سنة 2020 بلغ عدد شهادات المطابقة المحصل عليها في مؤسسات وهيئات الدول العربية مجتمعة بـ 14113 شهادة من إجمالي الشهادات الممنوحة بالعالم لسنة 2020 والمقدرة بـ 916842 شهادة، إذ لا يتعدى ذلك نسبة (1.54%) وهي نسبة قليلة جدا تعكس عدم إهتمام مؤسسات الدول العربية بنظم إدارة الجودة إيزو. وفي مايلي ترتيب العشر دول الأوائل عربيا في الحصول على شهادات المطابقة إيزو 9000

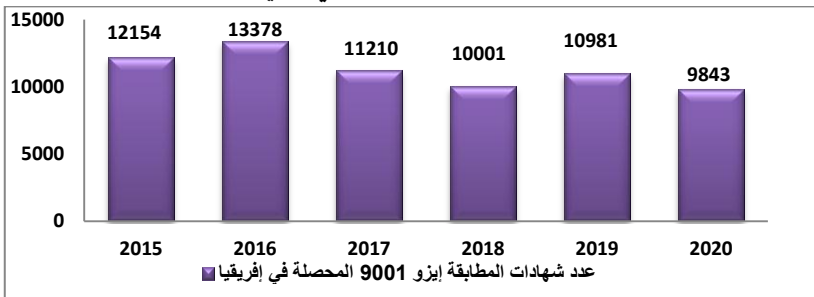
جدول 7: الدول العشر الأوائل عربيًا في الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 للفترة 2015-2020.



المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الجدول 6

4.5 تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 في الجزائر مقارنة بالدول الإفريقية: كما سبق وشرنا إليه تبقى إفريقيا من أضعف المناطق حصولًا على شهادة المطابقة إيزو 9001 مقارنة بمناطق أخرى في العالم بالرغم من أن شهادات المطابقة عرفت تطورًا وتزايدًا في بعض الفترات، حيث كان أعلى عدد شهادات مطابقة محصل ذلك المسجل سنة 2016 بـ 13378 شهادة ويمكننا التطرق إلى نمو شهادات المطابقة في إفريقيا من خلال الشكل:

الشكل 4: تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 في إفريقيا للفترة 2015-2020



المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على تقارير المنظمة الدولية للتقييس (1993-2017) (2018-2019-2020)

إن ما يمكن الإشارة إليه هو أن تطبيق الدول الإفريقية لمعايير الإيزو 9000 تعد ضعيفة مقارنة بدون العالم غير أننا ومن خلال نمو شهادات المطابقة إيزو 9001 يمكننا الإشارة إلى تزايدها في أفضل عشرة دول إفريقية بما فيها الجزائر للفترة 2015-2020

شهادة المطابقة إيزو 9001 مدخل لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية

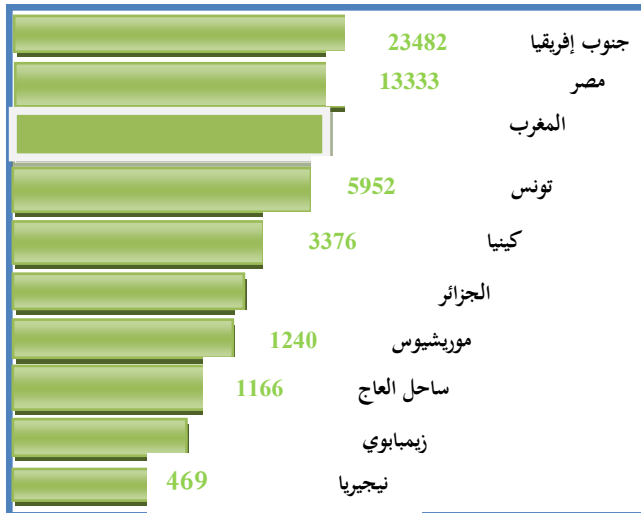
جدول 8: الدول العشر الأوائل إفريقيا في الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 للفترة 2015-2020

الدول السنوات	إفريقيا أفريقيا	مصر	تونس	المغرب	كينيا	الجزائر	موريشوس	نيجيريا	العاج ساحل	زيمبابوي
2015	4346	2484	998	969	656	569	239	59	162	130
2016	4761	2687	1023	1524	675	543	237	79	174	140
2017	4255	2116	811	857	593	458	203	92	206	149
2018	3257	1936	938	921	554	509	185	85	179	128
2019	3464	2271	1105	1066	442	499	198	77	218	155
2020	3399	1839	1077	1099	456	477	178	77	227	6
المجموع	23482	13333	5952	6436	3376	3055	1240	469	1166	708

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد: (The ISO Survey of Management System Standard Certifications(Data per country and sector), (1999-2017)(ISO9001 Africa)(2018/2019/2020))

بالتطرق إلى معطيات الجدول أعلاه والذي تضمن ترتيب أفضل عشر دول إفريقية من حيث الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 للفترة من 2015-2020، نلاحظ أن جنوب إفريقيا تصدر الدول الإفريقية الأكثر حصولا على شهادة المطابقة إيزو 9001 بـ 23482 شهادة مطابقة تليها مصر، المغرب، تونس وكينيا تواليا لتأتي الجزائر في المرتبة السادسة إفريقيا من حيث المؤسسات الحاصلة على شهادة المطابقة إيزو 9001 بـ 3055 مؤسسة حاصلة على شهادة المطابقة إيزو 9001 ونستطيع القول أن الجزائر والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مازال إقبالها ضعيفا في تبني نظم إدارة الجودة مقارنة بالدول الإفريقية.

جدول 9: الدول العشر الأوائل إفريقيا في الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 لسنة 2015-2020.



المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الجدول 9

5.5 تطور شهادات المطابقة في الجزائر نسبة إلى تطور شهادات المطابقة إيزو 9001 عربيا وإفريقيا: لتوضيح نسبة شهادات المطابقة في الجزائر من إجمالي نمو وتطور عدد شهادات المطابقة إيزو 9001 في العالم العربي وإفريقيا نستعين بالجدول التالي الذي يوضح ذلك خلال فترة الدراسة 2015-2020:

جدول 10: النسب المئوية للمؤسسات الجزائرية من شهادات المطابقة إيزو 9001 المحصلة إفريقيا والوطن العربي للفترة 2015-2020

السنوات	نسبة شهادات المطابقة المحصلة في الجزائر إلى عدد الشهادات المحصلة في الوطن العربي	نسبة شهادات المطابقة المحصلة في الجزائر إلى عدد الشهادات المحصلة في إفريقيا
2015	% 3.25	% 4.68
2016	% 3.34	% 4.05
2017	% 3.32	% 4.08
2018	% 3.97	% 5.08
2019	% 3.33	% 4.54
2020	% 3.37	% 4.84

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الشكل 03، الجدول 7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب الحصول على شهادات المطابقة إيزو 9001 في الجزائر هي نسب متواضعة وضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية والإفريقية وبالتالي المؤسسات الجزائرية مازالت بعيدة عن تطبيق وإرساء نظم إدارة الجودة إيزو 9000 مقارنة بنظيراتها في إفريقيا أو حتى في الدول العربية وهذا بالرغم من أن جهود الإصلاحات المنتهجة في الجزائر بسن القوانين والتشريعات وإستحداث الهيئات ساهمت في تزايد المؤسسات الحاصلة على شهادة المطابقة ولوبنسب ضئيلة، إلا أن جهودا كثيرة يجب أن تبذل في سبيل التوعية بضرورة تبني نظم إدارة الجودة من قبل المؤسسات الجزائرية لما لها من فوائد جراء تطبيقها.

6. خاتمة:

أصبح لمفهوم الجودة في الآونة الأخيرة دلالات إستراتيجية، وأصبح تبنيها في المؤسسات إلزامية لضمان الاستمرارية والبقاء، ولعل السرعة التي انتشر بها هذا المفهوم توجي إلى ما ينتظر المؤسسات من تنافس حاد وسباق محفوف بالمخاطر، لاسيما في ظل التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسات وهو ما يدعو إلى التفكير في الآليات والتقنيات التي من شأنها تحسين الجودة وتحقيق التميز والبقاء وعليه فإنه لا مفر للمؤسسات إلا بتهيئة نفسها للتصدي لما يجري من تغيرات،

وطبعا كل ذلك على أن يكون تحسين الجودة من خلال تطبيق مواصفات إيزو والحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 هو الخيار في هذه المواجهة.

نتائج إختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية التي تم إقتراحها في بداية الدراسة فقد توصلنا إلى تأكيد: أن الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية إيزو 9001 تعطي الثقة والضمان للمستهلك في نظام جودة المؤسسة، كما أنها تعتبر ميزة تنافسية تستطيع المؤسسات من خلالها الحصول على حصص سوقية وغزو الأسواق العالمية والتي أصبح يشترط فيها الحصول على شهادة المطابقة، كما أن لها دور أساسي في كفاءة العمل الإداري، فهي المعيار للحكم على نتائج العمل الذي يقاس به مدى رضا العملاء، عما يقدم لهم من خدمات ومنتجات، كما أنها جهد متواصل من أجل التجديد المستمر والتطوير من خلال نشر ثقافة الجودة بالمؤسسة وتنمية الوعي بها بغرض بناء سمعة طيبة تجعلها تحضى بالتقدير والاحترام المحلي والاعتراف العالمي، وتمكنها من ولوج الأسواق العالمية، كما أنها تعد ميزة تنافسية .

نتائج الدراسة: و من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 يوفر الضمان للعملاء بأن السلعة أو الخدمة قد أنتجت بطريقة تلي متطلباته.
- الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 يعد ميزة تنافسية وهي وجه من وجوه الجودة.
- إن ضعف تطور شهادات المطابقة 9001 وعدم الإهتمام بها في الجزائر راجع إلى غياب الوعي والفهم غير الصحيح لمتطلبات الإيزو 9000.
- إن الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 يمكن المؤسسات من غزو أسواق يشترط فيها الحصول على شهادة المطابقة وهي بذلك تساهم في الحصول على حصص سوقية أكبر.
- توصيات الدراسة: على ضوء النتائج السابقة فإنه على المؤسسات أن تدرك بأن تطبيق الإيزو و الحصول على شهادة المطابقة إيزو 9001 ما هو إلا مرحلة لتهيئة المؤسسة وتأهيلها لبرامج أخرى كإدارة الجودة الشاملة. وأن لا تعتبر شهادة المطابقة هو طموحها النهائي، حيث أن الشهادة لا تمثل النجاح النهائي وضرورة تقصي رغبات الزبائن وتطلعاتهم مع تلبيةها حاضرا ومستقبلا.

7. قائمة المراجع:

1.7 المراجع باللغة العربية

- السلطي مأمون، وإلياس سهيلا. (1999). *دليل عملي لتطبيق أنظمة إدارة الجودة*. دار الفكر بيروت، لبنان.
- السلمي علي (2001). *تطور الفكر التنظيمي*، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر

- الطائي وآخرون، حميد عبد النبي. (2003). *إدارة الجودة الشاملة* (الطبعة الأولى)، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- العزاوي محمد عبد الوهاب. (2002). *أنظمة إدارة الجودة والبيئة، ISO9000,ISO14000* (الطبعة الأولى)، دار وائل للنشر، الأردن.
- جودة محفوظ أحمد، (2004) *إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات* (الطبعة الأولى) دار وائل للنشر، الأردن.
- حيدر معالي فهمي، (2002)، *نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية*، الدار الجامعية للنشر القاهرة، مصر.
- خليل نبيل مرسى (1996) *الميزة التنافسية في مجال الأعمال*، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، مصر.
- رياض محمد حسن، (2005) *دليل تأهيل المؤسسات العربية لتطبيق نظام إدارة الجودة: المواصفات العالمية إيزو 9000، إصدار 2000*، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- زين الدين فريد عبد الفتاح، (1996)، *إدارة الجودة الشاملة* (الطبعة الأولى)، دار الكتاب، كلية التجارة جامعة الزقازيق مصر.
- محمد البكري سونيا، (2002)، *إدارة الجودة الكلية*، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر.
- شندي محمد رضا. (1996) *الجودة الكلية الشاملة والإيزو 9000 بين النظرية والتطبيق* (الطبعة الأولى)، الناشر بيمكو مصر.

2.7 المؤلفات والرسائل

- عمار بوشناف، (2002) *الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها، تنميتها وتطويرها*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الخروبة.

3.7 الجرائد والدوريات:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2005)، *مرسوم تنفيذي رقم 05-465 المتعلق بتقييم المطابقة*. العدد (80)، الجزائر

4.7 مواقع الإنترنت:

- الغامدي محمد بن علي (2005). *مفاهيم الجودة أساس لتوحيد الجهود*. تاريخ الإسترداد 10 08, 2022 من <http://www.mmsec.com/m3-files/jawda3>
- *مستويات الجودة* (2006)، تاريخ الإسترداد www.jeddahedu.gov.sa/developer/iso 2022.10.02

- ماجد حسن (2007). بحث كامل عن إدارة الجودة الشاملة ومنظمة المعايير الدولية. تاريخ الاسترداد 14 08 2022، من [http://: www.tkne.net/vb/shothred.dhp](http://www.tkne.net/vb/shothred.dhp)

5.7 المراجع باللغة الأجنبية

- Alain,c.(2001).*gestion de production* (éd.11^{ème}).Paris: les édition d'organisation .
- Robert, h., & Johenson, M. (1992). *Conception de la qualité* (éd. 1ère édition). paris.
- *The ISO Survey of Management System Standard Certifications(Data per contry and sector)*. ISO.((1999-2017)(ISO9001 -Africa)&(2018-2019-2020)).

متطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر- الواقع والآفاق -

Requirements for the development of Islamic windows in Algeria - reality and prospects-د.بن قايد الشيخ ^{1*} ، د.جخيوة طاهر ²¹ بن قايد الشيخ ، جامعة غرداية (الجزائر)، cbengaid@yahoo.com² جخيوة طاهر، المركز الجامعي آفلو، مخبر الدراسات القانونية والإقتصادية، tahirdj37@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/03/28

تاريخ الاستلام: 2022/12/18

ملخص:

جاءت هاته الدراسة لتوضح مفهوم النوافذ الإسلامية و معرفة طريقة عملها وتطبيقها لصيغ التمويل الإسلامي، كما توصي هاته الدراسة بضرورة توعية القائمين على البنوك و المؤسسات المالية بتوعية المواطنين من اجل رفع معدل التوطن المصرفي و محاربة ظاهرة الاكتناز عن طريق المالية الإسلامية و ضرورة تحيين و مراجعة القوانين. كما خلصت الدراسة إلى أن إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر قد يساهم في تفكير البنوك التقليدية بنوع من الجدية بالتحول التدريجي و بالكامل إلى بنوك إسلامية في المستقبل و ذلك كون أن النوافذ الإسلامية تعد خطوة هامة للتحول المصرفي .

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية ، التمويل ، صيغ التمويل الاسلامي .

تصنيف JEL: G23، G21.

Abstract:

This study came to clarify the concept of Islamic windows and to know how they work and apply them to Islamic financing formulas, and this study also recommends the need to educate those in charge of banks and financial institutions to educate citizens in order to raise the rate of bank settlement and fight the phenomenon of hoarding through Islamic finance and the need to love and review laws .

The study also concluded that the establishment of Islamic windows in Algeria may contribute to the thinking of traditional banks with a kind of seriousness of gradual and completely transforming into Islamic banks in the future, because Islamic windows are an important step for banking transformation.

Key words : Islamic windows, finance, Islamic finance

Jel Classification Codes: G23 ,G21.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عرفت الصيرفة الإسلامية تطوراً متسارعاً ما جعل الكثير من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي تقدم على الولوع إلى عالم المصرفية الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها، فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت جنباً إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة، ومنها من أنشأ فروعاً إسلامية في العمل المصرفي الإسلامي، ومنها من رغبت في التحول التدريجي إلى المصرفية الإسلامية، ومنها من رغبت في التحول مرة واحدة.

إن توجه الكثير من البنوك التقليدية إلى آلية النوافذ الإسلامية يعتبر اعترافاً ضمناً لاستقرار وتطور المصرفية الإسلامية، لكن مع هذا تعتبر مسألة تطوير النوافذ إلى فروع مستقلة و الفروع إلى مصارف إسلامية وصولاً إلى نظام مصرفي إسلامي يستوجب على الباحث إبراز كفاءة العمل بالصيغ الإسلامية وتوضيح القواعد والأسس التي تضبط سيرورة عمل هاته النوافذ مع توفير كل التسهيلات من المسؤولين والجهات المعنية

1.1- إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية

التالية: ما هو واقع ومتطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر ومبرراتها؟

- ما هي متطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر؟

2.1- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال البحث والمساهمة بقدر كاف في نشر التوعية المصرفية الإسلامية في الجزائر والأخذ بالمبادرة من أجل لفت الأنظار لشرائح المجتمع الجزائري من أجل التحول إلى التعامل بالصيرفة الإسلامية والتخلي عن التعاملات الربوية كون النزعة الدينية هي الغالب في المجتمع الجزائري والتخلي عن الربا المحرم من قبل الديانات السماوية هذا بالنسبة للإفراد أما فيما يتعلق بالبنوك التقليدية للإشارة فان النوافذ الإسلامية تعد أداة جد فعالة من أجل التعرف على ما يتيح الصيرفة الإسلامية من فرص للربح والاستثمار وزيادة على الرفع من أداء البنوك والابتعاد عن المخاطر والتي تعد ميزة تنافسية للبنوك الإسلامية عنها للبنوك التقليدية ولان البنوك الإسلامية قائمة في منهجها وفلسفتها على عدم التعامل بالربا أخذاً و عطاءً و بالتالي النوافذ الإسلامية هي تعد فرصة كبيرة للبنوك التقليدية لاستغلالها بشكل جيد من جهة وتحدي كبير في ظل غياب الثقافة البنكية في بلادنا.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الصيرفة الإسلامية خاصة النوافذ الإسلامية والتعرف عليها وعلى مختلف أعمالها، وتحديد الصيغ الشرعية؛ وفق المشرع الجزائري الذي اتخذ موقف إزاء الطلب المتزايد على منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك بسن قواعد الصيرفة الإسلامية بموجب النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 لبنك الجزائر.

3.1- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- معرفة أهم عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- معرفة صيغ التمويل عن طريق النوافذ الإسلامية :
- الفرص التي تتيحها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية؛
- دراسة أهم التحديات التي تعيق عمل تطور النوافذ الإسلامية في بلادنا .

4.1- منهجية الدراسة:

وقد تم إتباع المنهج الوصفي للتعرف على مفهوم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و مناقشة أبرز التحديات التي تواجهها من جهة و التعرف على واقعها وافاق تطورها من خلال بيان موقف المشرع في موضوع الصيرفة التي تراعي أحكام الشريعة الإسلامية، وبيان صيغها المعتمدة والشائعة في المؤسسات البنكية التجارية.

5.1- أقسام الدراسة :

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعياً منا للإجابة على الإشكالية ارتأينا تقديم هذه الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية هي :

- المحور الأول : الخلفية التاريخية لنشأة الصيرفة الإسلامية؛
- المحور الثاني : الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية ونشأتها؛
- المحور الثالث : واقع وتحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر.

2- الخلفية التاريخية لنشأة الصيرفة الإسلامية

1-2. نشأة المصرفية الإسلامية: في حقيقة الأمر يرجع تاريخ إنشاء بنك إسلامي بالجزائر الى عام 1347هـ الموافق لـ1928 تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تمّ إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي من قبل بعض كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته، وكتبت مقالة في هذا الصدد تحت عنوان " حاجة الجزائر إلى

مصرف أهلي"، من قبل الشيخ إبراهيم أبو اليقظان (1888-1973)، ونشرت في صحيفة "وادي ميزاب" بتاريخ 29 يونيو 1928 م، وهذا يتطلب إعادة النظر في الأطروحة القائلة بأن فكرة المصرفية الإسلامية انبثقت عن مصطلح الاقتصاد الإسلامي، حيث استدعى قاضي فرنسي الشيخ إبراهيم أبو اليقظان فأجرى معه تحقيقاً دقيقاً دام يومين كاملين (عبد الرزاق بلعباس ، 2018 ، الصفحة : 15)

الا أن بعض الأكاديميين والمتخصصين يرجعون في تاريخ نشأة البنوك الإسلامية إلى :

روى ابن سعد في الطبقات الكبرى عن عبد الله ابن الزبير أن الرجل كان يأتي أباه بالمال ليستودعه إياه فيقول: " لا، ولكن هو سلف إني أخشى عليه الضيعة" أي انه كان يقرض المال المستودع من جديد، وكان من نتيجة ذلك أن تجمع لدى الزبير بن العوام ألفا ألف ومائتا درهم، أي مليونان ومائتا ألف درهم في وقت كانت تباع فيه الشاة بدرهمين، (رحي محمد ، 2014 ، الصفحة : 4) من هنا بدأ التفكير المنهجي في بعض الدول الإسلامية لإنشاء البنوك الإسلامية وذلك منذ الأربعينيات من القرن العشرين، حيث أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار بدون فائدة (حيدر يونس ، 2011 ، الصفحة : 23)، وأخذت باكستان الفكرة عام 1950 م، تلت هذه المحاولات تجربة البنوك الإسلامية التي أقيمت في مصر سنة 1963 م تحت اسم " بنوك الادخار المحلية " حيث عرفت هذه التجربة نجاحا باهرا، وفي سنة 1971 م حملت إنشاء " بنك ناصر الاجتماعي " بمصر (عائشة الشرقاوي ، 2000 ، الصفحة : 67) ، لتلها سنة 1975 م تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" بالمملكة العربية السعودية وذلك بمشاركة 55 دولة مسلمة من هنا بدأ عدد هذا النوع من البنوك بالانتشار، في عام 1975 أنشئ أول مصرف إسلامي يقدم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو بنك دبي الإسلامي، ولعل هذه هي البداية الحقيقية للمصارف الإسلامية بصورتها المتكاملة.

وفي سنة 1977 أنشئ بنك فيصل الإسلامي السوداني، ونظيره المصري، وكذا بيت التمويل الكويتي. وهي السنة التي أنشئ فيها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية باتفاق رؤساء البنوك الإسلامية القائمة وقتها، وتم الاعتراف به دوليا في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بدكار سنة 1978 (عدي البشير ، 2018 ، الصفحة : 3)، وفي الثمانينات شملت المبادرة القارة الآسيوية حيث تقرر إنشاء " بنك ماليزيا الإسلامي"، ومنذ التسعينات انتشرت البنوك الإسلامية في سائر أنحاء العالم. (رينمار باهم هندي ، 2006 ، الصفحة : 112)

لقد تأسس أول بنك إسلامي في الغرب عام 1978 م تحت اسم " المصرف الإسلامي الدولي" لوكسمبورغ، فكانت أهم أعماله خدمة الجاليات الإسلامية في الغرب، ثم تعثر هذا البنك وأعيد

افتتاحه مرة أخرى في الدنمرك سنة 1983 م أما عقد الثمانينات فاعتبر عقد إثبات مكانة تلك المصارف وجدارتها.

وفي العقد الثالث لتأسيسها، انتشرت المصارف الإسلامية شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، حيث توالى في الانتشار في باقي الدول العربية والإسلامية من أقصى شرق آسيا وأستراليا مرورا بإفريقيا وأوروبا وانتهاء بأمريكا مثل: city banc ، Barclays banc ، البنك المتحد السويسريUBS، golden Sachs في أوروبا (عبد العليم محمد ، 2005 ، الصفحة : 54)

في عام 2012 بلغ عدد البنوك الإسلامية أكثر من 400 بنك إسلامي في أكثر من 75 دولة و 100 مليون عميل، يتجاوز مجموع أصولها 250 مليار دولار، وهو يزيد بنسبة 15٪ سنويا

2-2. المدخل المفاهيمي للمصرفية الإسلامية

لا يوجد تعريف محدد للبنوك الإسلامية متفق عليه، بل توجد عدة تعاريف لها، تشير إلى مضامين أساسية منها ما يلي:

- تعرف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية على أنها أجهزة تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة المال في المجتمع ، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف تسيير المعاملات ، وتنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية فيه و تقوم بترشيد أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع، من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى التنمية الذاتية للأفراد وتدريبهم على ترشيد الإنفاق وعلى الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة ، هذا فضلا عن الإسهام في تحقيق التكامل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية (فرجي محمد ، 2003 ، الصفحة : 85) .

- تعرف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية على أنها مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفاً فعالاً، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصادياتها(محمد بوحديدة ، 2011 ، الصفحة : 209)

- تعرف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية : على أنها مؤسسة مالية تساهم في تطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية في انه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات (شهاب أحمد ، 2012 ، الصفحة : 11)

- تعرف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية: هي كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناّب الفائدة الربوية بوصفها تعاملًا محرّمًا شرعًا (عصام بوزيد ، 2016 ، الصفحة : 23)
نستخلص مما سبق أن المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية هو: المؤسسة الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

3-2 أسس المصرفية الإسلامية: القاعدتين الأساسيتين في استثمار وتشغيل أموال المسلمين اللتان يلتزم بهما البنك هما:

- قاعدة الغنم بالغرم: أي أن الحق في الحصول على الربح (أو العائد) يكون بقدر محمل المشقة (كالمخاطر أو الخسائر) وباعتبار أن عميل البنك هو شريك في أعماله، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم).

وتعتبر هذه القاعدة الأساس الفكري لكل المعاملات القائمة على المشاركة أو المعاوضة، فالمتعامل مع البنك يكون شريكًا في الربح وفي الخسارة أيضًا.

- قاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل شيء جازله أن يحصل على ما تولد عنه من عائد ، فمثلا يقوم البنك الإسلامي بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانة تحت الطلب و يكون الخراج المتولد عن هذا المال جائز الإنتفاع لمن ضمن لأنه يكون ملزما بإستكمال النقصان الذي يحتمل حدوثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها ، أي أن الخراج غنم و الضمان غرم (محمود حسن ، 2001 ، الصفحة : 95)

3- الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية ونشأتها .

1-3 تعريف النوافذ الإسلامية:

أ- النوافذ الإسلامية لغة:

• **نافذة من نفذ:** النفاذ الجواز وفي المحكم جواز الشيء والخلوص منه، نقول نفذت أي جازت، وقد نفذ ينفذ نفاذا ونفوذاً. ورجل نافذ في أمره ونفوذ ونفاذ: ماض في جميع أمره، وأمره نافذ أي مطاع.

وفي الحديث: {... بر الوالدين الاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما...}* ، أي إمضاء وصيتهما وما عهد إليه قبل موتهما، ومنه حديث المحرم: {...إذا أصاب أهله وهو محرم بالحج؟ فقالوا: ينفذان لوجهما...}* ، أي يمضيان على حالهما ولا يبطلان حجهما.

يقال رجل نافذ في أمره أي ماض، ونفذ السهم الرمية ونفذ فيها ينفذها نفذا ونفاذا: خاط جوفها ثم خرج طرفه من الشق الآخر وسائره فيه. يقال نفذ السهم الرمية ينفذ نفاذاً، ونفذ الكتاب إلى فلان نفاذاً ونفوذاً، وأنفذته أنا، والتنفيذ مثله، وطعنة نافذة: منتظمة الشقين. ونفذ السهم من الرمية ونفذ الكتاب إلى فلان وبأمره دخل، ونفاذاً أيضاً وأنفذه هو نفذه أيضاً بالتشديد وأمرنا نافذ أي مطاع.

• **الإسلامية:**

والإسلام لغة يعني: الاستسلام والانقياد والخضوع. يقال أسلم واستسلم، أي إنقاد ومنه قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ الصافات:103، أي استسلموا لأمر الله وانقادا له. (شعبان)

ب- النوافذ الإسلامية اصطلاحاً:

تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها " جزء من مؤسسة الخدمات المالية التقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (قمومية وبلعوز، 2017، صفحة 59)

ويقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام " قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية". (روان، 2021، صفحة 164)

إن الامام بمفهوم النوافذ الإسلامية يوجب التعرف على المعنى اللغوي لها ثم الاصطلاحي، كما يلي: (الدخيل، 2013، الصفحات 49-49)

لقد تعددت الآراء حول مفهوم الفروع أو النوافذ الإسلامية، فبعض الاقتصاديين يعرفها بأنها:

*أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في بر الوالدين، (4/ 336)، رقم: (5142)، وضعفه الألباني في المشكاة، رقم: (4936).
*بلاغاً: أخرجه مالك (الموطأ) 879 في الحج، باب هدي المحرم إذا أصاب أهله، فذكره.

الفروع التي تنتهي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. (الشريف، صفحة 09).

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها: كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله.

2-3 خصائص النوافذ الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي: (الشريف، 2004، الصفحات 14-15)

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أنت تكون متفقة مع أحكام الشريعة، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساساً على الفائدة الربوية؛
- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية؛
- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في الفروع الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوي؛
- حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين؛
- عند حاجة الفرع الإسلامي إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع ودیعة استثمارية لدية، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

3-3 النظام 02-20

صدر ثاني نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في البلاد، وهو النظام رقم 02-20 في 02/03/2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، ليحل محل النظام السابق 18-02 المتعلقة بالصيرفة التشاركية وبلغيه، حيث يعتبر نسخة معدلة عن

هذا النظام السابق ويشبهه في نقاط كثيرة ويختلف معه في بعض النقاط الأخرى. (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 90)

- سعي هذا النظام في مادته الأولى "تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات الدالية"، والملاحظ استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل الصيرفة التشاركية الواردة في النظام السابق 18-02

- يشترط هذا النظام الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتضمن هذا- الترخيص الحصول على شهادة المطابقة الشرعية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي بمثابة الهيئة العليا أو المركزية وقد سماها الوطنية، والتي من مهامها مطابقة طلبات ترخيص المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية قبل الرفع لبنك الجزائر؛

- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية مثل باقي البنوك الأخرى العاملة في الجزائر؛

- حصر هذا النظام عمليات الصيرفة الإسلامية في تمانية وعرف كل منتج بالتفصيل وهي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، حسابات الاستثمار؛

- يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك، ويتعلق الأمر هنا أكثر بالبنوك التقليدية التي ترغب في فتح نوافذ إسلامية، لأن البنوك الإسلامية لها هيئة رقابة شرعية خاصة بها؛

- نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية والإدارية للنوافذ الإسلامية عن الهياكل الأخرى للبنك من خلال الفصل المالي والمحاسبي عن باقي أنشطة البنك من حيث إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الإسلامية، والفصل الإداري من خلال وجود هيكل تنظيمي مستقل وموظفين متخصصين في الصيرفة الإسلامية. (خطوي و بن موسى، 2021، الصفحة : 92)

4-3 متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

تقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية تحقيق المتطلبات التالية: (صالح و معارفي، 2014، الصفحات 153-154)

أ- متطلبات قانونية:

تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة على العقوبات القانونية المحتملة.

ب- متطلبات شرعية:

تنحصر المتطلبات الشرعية في النقاط التالية:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- إلغاء المعاملات المخالفة للشرعية في جميع صورها وأشكالها؛
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة، والغير مشروعة.

- متطلبات إدارية:

بعد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي، يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية المتمثلة في النقاط التالية: (جعفرهني، 2018، صفحة 105)

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعاً؛
- تعيين لجنة الإدارة عملية التحول؛
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامي.

3-5 مبررات إنشاء النوافذ الإسلامية

تتلخص مبررات فتح البنوك التجارية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية:

أ- مبررات عقائدية:

ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك التجارية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة

الإسلامية، وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية (صالح و معارفي، 2014، الصفحة : 270)

هناك مبررات أخرى دعت العديد من المصارف ومؤسسات التمويل التقليدية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ويمكن حصر تلك الدوافع في ما يلي: (العبيد، 2009، صفحة 08)

ب- مبررات شرعية:

يعتبر سعر الفوائد كعامل ديني هو الدافع المباشر في تنمية الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول أعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق والشريعة الإسلامية (صالح و معارفي، 2014، الصفحة : 153)

ج- مبررات اقتصادية:

تتمثل المبررات الاقتصادية في النقاط التالية: (صالح و معارفي، 2014، الصفحة : 270)

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية؛

- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وان العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي؛

- ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية وعجزها من مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير.

4 . واقع وتحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر

1.4 واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر:

تعد العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية: " كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة في عمليات تلقي الاموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد"، والمحددة في اطار المواد 66 و69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

وتخص هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات التالية : "المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار".

ويتعين على المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة الراغبة في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم بطاقة وصفية للمنتج ورأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية، والتي تدعم طلب الترخيص المسبق الموجه إلى بنك الجزائر.

يعتمد تطبيق عمليات النوافذ الإسلامية على المواد من 9 - 4 في النظام 20 - 01 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 بالجريدة الرسمية رقم م 16 ، أين تم التأكيد على ضرورة خضوع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري والراغبة في تبني منتج جديد بالالتزام بالشروط المحددة ضمن النظام 2 - 02

كما سمحت السلطات النقدية والإشرافية في الجزائر لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تقديمها لخدمات مصرفية تقليدية، ومن أبرز هذه البنوك: (منير خطوي،، 2020)

1.1.4 بنك باريبا الجزائر:

تم تأسيس بنك بي إن بي باريبا في الجزائر خلال عام 2002؛ بهدف التوسع وبناء شبكة واسعة من الوكالات فيها، فيما بات اليوم يمثل واحداً من أهم وأكبر البنوك المتواجدة على الأراضي الجزائرية، حيث استطاع خلال ثلاثة عشر عاماً بأن يصبح يصنف من ضمن أفضل البنوك التي تنتهي للقطاع الخاص في البلاد، ويعود ذلك بفضل ما يتميز بتقديمه من خدمات ومنتجات وحلول مالية ومصرفية على مستوى عالي من الجودة والكفاءة، حيث يعمل على خدمة شريحة واسعة من العملاء؛ والذين يصنفون بدورهم كأفراد وشركات ومؤسسات.

أعلن البنك عن تقديم منتجات إسلامية من خلال عرض الإجارة وحساب "البديل"، وذلك في انتظار موافقة بنك الجزائر خصوصاً بعد صدور النظام رقم 02 - 18 المتعلق قواعد ممارسة العمليات الصيرفة التشاركية،

وتشكيل اللجنة الشرعية من طرف إدارة البنك.

2.1.4 بنك تراست الجزائر

تم تأسيس ترست بنك في الجزائر بتاريخ 30 ديسمبر 2002 على أنه شركة مساهمة، برأس مال يبلغ حوالي 750 مليون دينار جزائري، فيما يمثل في وقتنا الحالي واحداً من أهم المؤسسات المصرفية

ءاءعة للقانون الجزائري في البلاد، ءفء فءمفء بءءمة شرفءة ءبفرة من العماء؛ من ءلال ءوففر ءءوءة واسة وءنوعة من ءءءاء واءءءءاء المصرففة، إلى ءانب باقة شاملة من ءءسهفلاء وءلءول المالفة، الأمر الءف ءءعله الشرفء المصرفف المءالف للمءءاملفن معه، نظرأ إلى أنه فءمن ءلبفة ءافة اءءفءاءهم وءءطلباءهم المالفة والمصرففة.

أءلق بنء ءرسء الجزائر نوافء إسلامفة ءوفر لعملاءه ءلولا ءمولففة وفق أحكام الشرففة الاسلامفة مءل صففة المرابءة وءساب ءءوففر ءءشارءف الءف فسمء للبنء بمشاركة أرباءه مع عملاءه، وف 17 ماف 2018أءلق صففة الإءارة وفقأ لمبادئ الشرففة من ءلال مءءءءا الءفء TRUST IJAR

3.1.4 بنء الوطنف الجزائري

بافر البنء الوطنف الجزائري فف ءبف مءءءاء الصفرفة السلامفة ءبناء على ءصوله على رءصة ءسوفق مءءءاء الصفرفة السلامفة بءارء 30 ءوفلفة 2020 من طرف الهفئة الوطنفة الشرففة للإفاء للصناعة المالفة الإسلامفة، لفبءأ رسمفا فف هذا النشاء ابءءاء من 04أوء 2020 لفءون بءلك أول بنء عمومف فمارس هذا النشاء وفقأ لأءام الشرففة الإسلامفة ءءضمن عملفاء الصفرفة السلامفة لءف البنء الوطنف الجزائري، عملفاء ءمول للأفراف ، المأسساء والمهنفن وهف ءالءالف:

-ءساب ءءوففر السلامف للشباب القصر

-الإءارة المءهفة بالءملك (عءاء)

-ءساب ءءوففر الإسلامف

-ءساب الءارف الاسلامف

-ءساب الاسءءمار ءفر مقفء

- المرابءة (للسفارات ، العقارف ولاءءهفءاء)

-ءساب وءائف ءءء الطلب

4.1.4 بنء الءلفء الجزائري: بنء الءلفء الجزائري GULF BANK ALGERIA وفءم اءءصاره بالرمز AGB، وهو بنء ءءارف أءنفف ءأسس بموءب القانون الجزائري عام 2004، مقره الرئفسف فف الجزائر العاصمة، وهو شركة ءابعة لمءوءة بنء برقان وعضو فف واءءة من أبرز مءوءاء الأعمال فف منءقة الشرق الأوسط، وهف شركة مءاربع الءوفء (ءفبءو)، وفءء أءء أكبر 3 بنوك ءاصة فف

الجزائر، ويقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة تلبي احتياجات العملاء من الشركات والأفراد، وبما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائري.

إلى جانب تقديمه لبعض الخدمات المصرفية الإسلامية على غرار صيغة المراجعة، السلم والإجارة عبر إنشاء نوافذ إسلامية متخصصة لذلك.

2.4 تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر

يواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات والتي تلخص فيما يلي: (منير خطوي،، 2020)

1.2.4- البيئة القانونية:

تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي، وهو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير ملائمة لنشاط هذه المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية وهذا بالرغم من صدور النظام 02 - 18 المتعلق بالصيرفة التشاركية، إذ يبقى هذا التنظيم غير كاف في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيماً أكبر وأعمق للصيرفة الإسلامية. ومن بين أهم معيقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عموماً القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار المعاملات المصرفية الإسلامية.

2.2.4- نقص في كفاءة الموارد البشرية:

تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر مشكلة نقص في العنصر البشري المؤهل والمتخصص في مجال العمل المصرفي الإسلامي لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي والذين تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية مما يصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.

3.2.4- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التقليدية التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية فيما جنباً إلى جنب مع المصرفية التقليدية لا تعطي انتباهاً كافياً لأمرين هامين:
- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛

- التباطؤ احياناً في تلبية احتياجات العمل المصرفي الإسلامي من نظم واجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الاجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

4.2.4- علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة للبنك:

ويشمل ذلك العلاقات مع الادارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الادارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي:

5.2.4- التبعية وعدم الاستقلال التام :

من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الاسلامية، أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الاسلامية.

6.2.4- اختلاط الأموال:

من ضمن الأمور التي تشوب عمل النوافذ الاسلامية والتي تقلق كثيراً الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الاسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الاخرى التقليدية، إذ غالباً ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الاسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الاسلامية إليه.

الخاتمة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

- هناك مجموعة من الأسس ترتكز عليها المصرفية الإسلامية تُؤدّي بمجملها إلى ظهور فروق أساسية وجوهرية بينها وبين المصرفية التقليدية، وتتمثل هذه الأسس في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تجربة ناجحة؛ لما تترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي، وفي التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم.
- يتطلب الأمر أيضاً ضرورة التمسك الواضح بتوفر مجموعة من الضوابط الشرعية أولاً ثم مجموعة أخرى من الضوابط العملية التي تحقق النجاح والاستمرار، وتتمثل هذه الشروط والضوابط في ضرورة الالتزام الكامل والتام بالتطبيق الشرعي لكل المعاملات والعمليات

المصرفية التي تتم من خلال المصرف ، مع ضرورة تشكيل هيئة للرقابة الشرعية من علماء الشريعة تشرف على هذه العمليات وتراقب تنفيذها.

التوصيات :

- تعديل النظام 20- 02 الصادر بتاريخ 24 مارس 2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية لمواكبة أكثر منتجات المالية الإسلامية؛
- على المشرفين على إدارة النوافذ الإسلامية تأهيل موظفيها تأهيلا شرعيا وفنيا، بما يجنبها الوقوع في مخالفات شرعية، مع حرصها على تعميم الثقة لدى متعاملها ؛
- تكوين هيئة وطنية عليا للفتوى والرقابة الشرعية للمصارف، مكونة من المجلس الإسلامي الأعلى وفقهاء وخبراء اقتصاديين لتوفير الأطر العملية للنهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، والسعي مع الدول الإسلامية إلى توحيد الفتاوى المتعلقة بالعمل المصرفي والمالي الإسلامي.
- ضرورة تشكيل لجنة متخصصة داخل البنك للدراسة مشروع تحوله للعمل المصرفي الإسلامي من مختلف جوانبه القانونية، الشرعية والإدارية عبر مدخل النوافذ الإسلامية؛
- التأكد من خلو المعاملات من الشبهات الربا ضمانا لشرعية الأموال والإستثمارات ؛
- توفير مستندات ونماذج وعقود ومراجعتها شرعيا وقانونيا معا يتلاءم وعمل النافذة أو الشباك ؛
- القيام بأيام دراسية وملتقيات ومنتديات حول النوافذ والشبابيك الإسلامية خصوصا والمصارف الإسلامية عموما من أجل زيادة الوعي .

قائمة المراجع المعتمدة :

1. -احمد خلف الدخيل. (2013). النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. دراسات اقتصادية اسلامية، 19 (02)، 48-49.
2. -روان ع، (2021). جوان (الفروع والنوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية من منظور الاقتصاد الاسلامي. حوليات جامعة الجزائر، 1، المجلد 35 العدد. pp. 160-183، 02).
3. -سفيان قمومية، و بن علي بلعزوز. (جوان، 2017). تجربة بنك "المشرق الإماراتي" في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 09 (العدد 02)، الصفحات 58-69.
4. -ضرارالمحي العبيد. (2009). الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمبررات والتحديات. مجلة الجزيرة، 10 (01)، 08.

5. -فهد الشريف. (2004). الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية في ضوء الاقتصاد الاسلامي. مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (الصفحات 04-59). مكة المكرمة: جامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
6. -فهد الشريف. (بلا تاريخ). الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي (صفحة 09). جامعة أم القرى.
7. -مبارك لسوس منير خطوي،. (2020). النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات. مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، 922-943.
8. -محمد جعفرهني. (4, 8, 2018). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07 (العدد1)، الصفحات 91-112.
9. -محمد طه شعبان. (بلا تاريخ). تعريف الاسلام. تاريخ الاسترداد 23 03, 2020، من <https://www.alukah.net/sharia/0/107745> .
10. -مفتاح صالح، و فريدة معارفي. (مارس، 2014). الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري. مجلة العلوم الانسانية، المجلد 14 (العدد 02)، الصفحات 149-163.
11. -منير خطوي، و أعمار بن موسى. (2021). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الصفحات 88-89.
12. جمال لعامرة، (1996)، المصارف الاسلامية، دار النبأ، الجزائر.
13. عدنان محمد يوسف ربابعة، زكرياء سلامة عيسى شطناوي، (2011) المخالفات الشرعية لصيغ التمويل في المصاريف الاسلامية، المؤتمر الدولي حول : صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الاسلامي، المعهد العالي للدراسات الاسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، 5 جوان.
14. محمد بوزيان، خديجة خالدي، (2003)، التمويل الاسلامي فرص وتحديات، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25. 28 ماي
15. محمود المرسي لاشين،(2003)، من أساليب التمويل الاسلامي التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25. 28 ماي

16. المهندس انس الحسنوي , (2003) التمويل الاسلامي كبدل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر , 25 . 28 ماي
17. محمود حسين الوادي , حسين محمد سمحان , (2003) المصارف الاسلامية , دار المسيرة للنشر والتوزيع , عمان , الأردن ,
18. محمد عبد الحليم عمر , (2003) صيغ التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة على أسلوب الدين التجاري والإعانات , الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية , جامعة فرحات , سطيف , الجزائر , 25 . 28 ماي
19. بن إبراهيم الغالي , (2012) أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية , دار النفائس , عمان الأردن ,
20. سليمان ناصر , تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية
21. فادي محمد الرفاعي , المصاريف الاسلامية , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت , لبنان
22. موسى عمر مبارك أبو محييميد , (2008) مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصاريف الاسلامية من خلال معيار بازل 2 , أطروحة دكتوراه , (غير منشورة) , كلية العلوم المالية والمصرفية , الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية , الأردن. على الموقع : www.kantakji.com/media/174894/file3057
23. صالح صالح , (2003), مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة , الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر , 25 . 28 ماي 2003
24. بلقاسم ماضي (2011) , التمويل بالإجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري , الملتقى الدولي : الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهونات المستقبل , جامعة غرداية , الجزائر , 23 . 24 فيفري
25. كمال رزيق , فارس مسدور , (2003) صيغ التمويل بلا فائدة للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة , الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر , 25 . 28 ماي 2003 .

دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري " دراسة تحليلية لعينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر "

The role of investigative forensic accounting techniques in reducing financial and administrative corruption practices

"An analytical study of a sample of professionals and academics in Algeria

عبد القادر حيرش*¹

abdelkader.hireche@univ-tiaret.dz، جامعة ابن خلدون تيارت(الجزائر)،¹

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/08

تاريخ الاستلام: 2023/01/06

ملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري، فضلا عن الإجراءات وأنشطة الرقابة القضائية التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتياطية. وأسفرت نتائج الدراسة التطبيقية عن قبول فرضية الدراسة، وأشارت نتائج البحث إلى ظهور الحاجة إلى المحاسبة القضائية التحقيقية نتيجة تشعب العمليات المالية بين الشركات، لعل أهمها مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال والفساد المالي والإداري على القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية؛ الاحتيال المالي؛ الفساد المالي والإداري؛ المحاسبة الاحتياطية.

تصنيف JEL: M40؛ D73؛ M41.

Abstract:

The study aimed to know the reality of the application of investigative forensic accounting techniques in reducing financial and administrative corruption practices, as well as the procedures and judicial oversight activities that the forensic accountant can perform in reducing fraudulent accounting practices. The results of the applied study resulted in the acceptance of the hypothesis of the study, and the results of the research indicated the emergence of the need for investigative forensic accounting as a result of the complexity of financial operations between companies, perhaps the most important of which is the contribution of forensic accounting in reducing the methods of fraud and financial and administrative corruption on the financial statements.

Keywords: *Forensic accounting; financial fraud; financial and administrative corruption; fraudulent accounting.*

Jel Classification Codes: M41 ;D73 ;M40.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

الأزمات المالية التي مرت بها اقتصاديات العالم أدت إلى ظهور أزمة ثقة كبيرة بين مهنة المحاسبة والمؤسسات المالية، لذلك فقد ازدادت الحاجة إلى المحاسبة القضائية التي أصبحت شيئاً أساسياً التي يمكن الاستغناء عنه في شتى المجالات، فهي مهنة تسعى للبحث عما وراء الأرقام والفصل في المنازعات وتقديم الدعم في القضايا المالية.

تعد المحاسبة القضائية التحقيقية من الآليات الحديثة والمهمة في منع واكتشاف والحد من ممارسات الفساد وذلك بعد انهيار العديد من الشركات العالمية مثل شركة وورلد كوم، فالأزمة المالية العالمية الأخيرة كان من أسبابها ضعف آليات الرقابة المحاسبية والمراجعة، ويعتبر الفساد المالي أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول بعد الفضائح المالية والانهيارات التي شهدتها معظم الدول. ومن هنا تبلورت هذه الدراسة في محاولة إظهار أهمية ودور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية كآلية في الحد من ممارسات أساليب الاحتيال المالي والمحاسبة الاحتياطية وذلك من خلال وجهة نظر المحاسبين المعتمدين والأكاديميين في الجزائر.

1.1. إشكالية الدراسة:

يهدف الإلمام جوانب المداخلة، سنحاول الإجابة حول الإشكالية الرئيسية التالية:
إلى أي مدى يمكن أن تساهم تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية كآلية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري على القوائم المالية للشركات في الجزائر؟

2.1. أهداف الدراسة:

- يهدف الإجابة على إشكالية الدراسة، سندسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:
- ✓ تسليط الضوء على مجال المحاسبة القضائية التحقيقية كونه مجالاً جديداً في المحاسبة جرى الاهتمام به بسبب حالات الغش والاحتيال في بيئة الأعمال؛
 - ✓ التعرف على أشكال وممارسات المحاسبة الاحتياطية؛
 - ✓ البحث في دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية كآلية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري على القوائم المالية للشركات من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين في الجزائر.
- ### 3.1. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية المحاسبة القضائية التحقيقية في كونها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصا عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي، وأنها تمثل إطارا متكاملًا للمحاسبة والقانون يمكن أن تساهم في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري على القوائم المالية للشركات.

4.1. فرضية الدراسة:

إن اعتماد مجال المحاسبة القضائية التحقيقية يؤدي إلى الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري على القوائم المالية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين في الجزائر.

5.1. منهجية الدراسة:

حيث سنعتمد في هذه الدراسة على المزج بين الاستقرائي والاستنباطي أي المنهج العلمي المعاصر، وذلك من خلال استقراء ما جاء في الدراسات الرائدة والمراجع العلمية والدوريات المتعلقة بالمحاسبة القضائية التحقيقية والفساد المالي والإداري، بقصد استنباط ما يلائم الدراسة، ثم القيام بدراسة ميدانية للوصول إلى نتائج مرجوة بشأن مدى الحاجة إلى وضع إطار علمي لمهنة المحاسبة القضائية التحقيقية بالنسبة لممارسي المهنة في الجزائر بصفة عامة والذي يساعد في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري على القوائم المالية للشركات.

2. عموميات حول المحاسبة القضائية التحقيقية

يتناول هذا المبحث مفهوم ونشأة وأهمية وأهداف المحاسبة القضائية وذلك على النحو التالي:

1.2. مفهوم المحاسبة القضائية التحقيقية:

عرفت المحاسبة القضائية التحقيقية بأنها: "تطبيق معرفه متخصصة، أو مهارة محددة للعثور على أدلة من المعاملات الاقتصادية" (محمد نور وموسى بشير، ص: 08)، كما عرفت أيضا بأنها: "مجال أو حقل من حقول المعرفة المحاسبية والمتخصصة في توضيح الالتزامات التي تنجم عن النزاعات الفعلية أو المتوقعة بين الأطراف المتنازعة للمحكمة، وكلمة (القضائية) تعني آلية استخدام المحاسبة في المحاكم، كما تسعى أيضا بالتدقيق القضائي أو المراجعين القضائيين أو المحققين مع أنه هنالك اختلاف في هذه المصطلحات، ومن المهم هنا إلى أن المحاسب القضائي في نهاية المطاف تبرز مهمته الرئيسية في الإدلاء بشهادته أمام المحكمة مستندا إلى خبرته العلمية والعملية في القضية محل التحقيق (صديق محمد أبكر، 2022، ص: 868).

ويقول آخر أن المحاسبة القضائية التحقيقية مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية التقارير المالية (محمد عبد المنعم الشواربي، 2018، ص: 207).

مما سبق يعرف الباحث المحاسبة القضائية التحقيقية بأنها مجال من مجالات المعرفة المحاسبية المتخصصة التي تسعى للتحقيق في المنازعات القانونية والمالية والكشف عن الفساد والاحتيال وتقديم الأدلة الكافية التي تساعد القضاء في الحكم.

2.2. أهمية المحاسبة القضائية التحقيقية:

تستمد المحاسبة القضائية التحقيقية أهميتها من أنها تساهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء وظيفة المراجعة الخارجية وطمأننة مستخدمي القوائم المالية حول شكوهم بوجود غش بالقوائم المالية، وتبحث في الماضي وتذهب فيما وراء الأرقام لكشف الحقائق وتفتح الأبواب للمزيد من الدراسات والبحوث العلمية في مجال المحاسبة. تتضح أهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصا عديدة لاحتياجات المستقبل وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي وتعمل على إعداد محاسب قضائي قادرا لكي يكون خبيرا وفاحصا ومستشاراً فعلا يقوم بإجراءات تحريات على أقصى دقة وشمولا وعمقا من المراجعة الخارجية، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوي القضائية وتنوير القضاة ومساعدتهم على إقرار الحق وتحقيق العدالة (الزين عبدالله وعادل صلاح الدين، 2018، ص: 95).

3. أهداف المحاسبة القضائية التحقيقية:

إن الأهداف التي تخدمها المحاسبة القضائية التحقيقية تعود على الأفراد والمجتمعات بالفائدة والإيجابية حيث أنها تأخذ فاعلا في حل النزاعات المالية القضائية، وسببا في ردع من يحاولون الاحتيال وخيانة الثقة والأمانة. ومن أهداف المحاسبة القضائية التحقيقية:

- جمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن أري في محايد للمساعدة في تأييد الدعاوي القضائية؛
- إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة والخبرة، والمهارة بالمحاسبة والمراجعة ومهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوي القضائية ومساعدة القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة؛
- حماية المال العام من أعمال الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في رفع كفاءة وفعالية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية (الزين عبدالله وعادل صلاح الدين، 2018، ص: 95)؛
- تقييم الأضرار الناتجة عن إهمال المراجع الخارجي؛

— اكتشاف الاختلاس، تحديد كميته والإجراءات الجنائية التي تتخذ بشأنه (محمد عبد المنعم الشواربي، 2018، ص: 207).

4.2. إجراءات المحاسبة القضائية التحقيقية: تتلخص إجراءات المحاسبة القضائية التحقيقية فيما يلي:

- الالتقاء بالعميل لتحديد ماهية المشكلة وأبعادها والدوافع التي أدت الى حدوث المشكلة؛
- دراسة المشكلة لتحديد الأطراف المعنية والعناصر الأساسية فيها؛
- التحقيق الأولي قبل وضع الخطة المفصلة لإتاحة المجال للخطة التفصيلية اللاحقة (نجوى أحمد السيسبي، 2006، ص: 53)؛
- وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي تستخدم لحل المشكلة؛
- جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات باستخدام الأساليب والتقنيات المناسبة (سامح محمد لطفي سعودي، 2015، ص: 763)؛
- تحليل الأضرار وقيمتها الحالية باستخدام التقنيات المناسبة؛
- إعداد التقرير النهائي مبينا فيه نطاق العمل، والمنهج المستخدم، وأي قيود موجودة، إضافة الى رأى المحاسب القضائي وما يعززه من أدلة (Durkin, Ronald L, et al, 2014, p: 22).

3. الإطار النظري للفساد المالي والإداري:

إن الفساد (**Corruption**) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته. والفساد موجود في كافة القطاعات العامة منها والخاصة، فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مهيمنة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى.

1.3. تعريف الفساد المالي والإداري:

تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب، الفساد المالي والإداري أو سوء العرض، ولقد تعددت تعاريف الفساد المالي والإداري أهمها نجد:

تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية: (الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص.

أما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو: (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص)

أما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد) (مدرس علي سكر، 2010، ص: 121).

أشارت بعض الدراسات السابقة الى أن الفساد الإداري هو الفساد المالي، فالرشوة والاختلاس وسرقة المال العام مثال على الفساد الإداري وهي فساد مالي أيضاً، ففي بعض النواحي يكون الهدف من الفساد الإداري هو الحصول على الأموال وقد يكون في نواحي أخرى ليس الحصول على الأموال إنما لغرض آخر مثل المحسوبية في تعيين الموظفين وفق القرابة، أو الولاءات السياسية أو الحزبية أو القبلية، أو التسبب في العمل بالتأخير والانصراف قبل مواعيد العمل (شيماء محمد سمير، 2013، ص: 126).

وهكذا فالفساد في الإدارة يأتي نتيجة التسبب والإهمال واللامبالاة والمغالطة في المفاهيم والانحدار في السلوك الإنساني وغياب الوازع الديني، فتحدث عملية فوضوية تقود إلى التوجه على غير هدى، دون ضوابط تحكم وأسس يُعمل بها وخطط تستهدف، فينجم عن ذلك نشوء بيئة مناسبة لولادة المرض الذي هو الفساد (مهدي عطية موحى، 2015، ص: 102).

2.3. خصائص الفساد الإداري والمالي: يتميز الفساد الإداري بعدد من الخصائص الآتية:

1.2.3. السرية: إذ تعد السرية من أهم خصائص الفساد الإداري، بسبب ما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة من وجهة النظر القانونية أو المجتمعية أو ربما الاثنين معاً، وهي سمة مرافقة للفساد الإداري في أغلب الأحيان إلا أنه من الممكن أن تصبح ممارسة الفساد مألوفة في حالة استئراء بعض مظاهر الفساد الإداري في المجتمع وتعايشه معها حتى تصبح شيئاً عادياً غير مستهجن وهذه المرحلة تعد من أخطر المراحل على المجتمع (عادل عبدالعزيز السن، 2007، ص: 87).

2.2.3. يتضمن أكثر من شخص واحد: إن الفساد الإداري في الغالب يتضمن أكثر من شخص واحد، كما تكون هناك علاقة تبادلية للمنافع والالتزامات بين أطراف العملية (الأمم المتحدة، 1994، ص: 55).

3.2.3. سريع الانتشار: يتميز الفساد الإداري بهذه الخاصية فهو كالسرطان ينخر أعضاء الجهاز الإداري تدريجياً إذا وجد البيئة الملائمة، حيث يزداد نفوذ الفاسدين وسلطتهم مما يعطيهم القوة

للضغط على سائر الجهاز الإداري، كما أن هذه الخاصية لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري بل لها سمة عالمية أي انه قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصاً في ظل العولمة (مهدي عطية موي، 2015، ص:102).

4.2.3. مرتبط بمظاهر التخلف الإداري: يترافق وجوده بأحيان كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل تأخير المعاملات، وسوء استغلال الوقت وغيرها من المشاكل التي تشكل أرضية خصبة للفساد الإداري، مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في الجهاز الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز للعمل الجاد وخوفهم من أذى العناصر الفاسدة خاصة في ما إذا كانوا من أصحاب القرار، وهذا ما يؤدي إلى حماية المنحرفين وعدم كشف انحرافاتهم أو التقليل من خطورتها والآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب من جراء ممارساتهم الفاسدة، التي يمكن أن تمتد إلى خارج الجهاز الإداري لتؤثر على المجتمع ككل (مهدي عطية موي، 2015، ص:102).

4. دور المحاسبة القضائية التحقيقية في مواجهة الفساد المالي والإداري:

مع زيادة وتنوع الفساد زادت الحاجة إلى دراسة متعمقة في الدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية التحقيقية للكشف عن ومواجهة هذه الصور من الغش والاحتيال والفساد وغيرهم، وكيفية تطوير هذا الدور لتجنب حدوث مثل هذه الأعمال الإجرامية مستقبلاً. خاصة وأن المحاسبة القضائية التحقيقية تسعى إلى التحقيق في الغش بهدف جمع أدلة الإثبات التي يمكن تقديمها للمحكمة، وكذلك منع هذا الغش من خلال تحديد وتصحيح الأحداث التي يمكن أن تتسبب في حدوثه.

تعتبر المحاسبة القضائية التحقيقية كما ذكرنا سابقاً مجالاً من مجالات المحاسبة تقوم على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والمراجعة ومهارة التحريات في ضوء المعرفة بالأمور القانونية، إذ تركز على فحص الماضي لإلقاء نظرة على المستقبل، وتزداد الحاجة إليها عند وجود شكوك مهنية ودعاوى قضائية تتطلب الإدلاء برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساعد على تأييد الدعاوى القضائية وتنوير ومعاونة المحكمة على إقرار الحق وتحقيق العدالة.

ويرى الباحث أنه من الأفضل أن يطلق عليها المراجعة الاستقصائية القضائية ذلك أنها تحتوي على نوعين من الخدمات هما؛ خدمات التقاضي، وخدمات البحث والتحقيق (التقصي)، لذلك نفضل إطلاق اسم المراجعة الاستقصائية القضائية على مصطلح (Auditing Forensic) حيث تحتوي على شقين من الخدمات والتي من خلالهما يقوم المراجع الاستقصائي القضائي بكشف الغش ومرتكبيه في القوائم المالية وملاحقة المفسدين في الشركات الذين يرتكبون جرائم فساد فيها مثل؛ السرقة، الرشاوى، الاختلاس، الابتزاز، الاستخدام السيئ للسلطة وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية.

- 1.4. أساليب المراجعة الاستقصائية القضائية (نجوى محمود احمد أبو جيل، 2019، ص:36):
- 1.1.4. المراجعة التفاعلية: وتهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.
- 2.1.4. المراجعة التشريعية: وتقوم على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة.
- 3.1.4. الالتزام المنظم: ويستخدم في حالة المراجعة الحكومية حيث يتم التأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وثبات المدفوعات الحكومية.
- 4.1.4. الأداة التشخيصية: وتستخدم لإجراء فحوص بهدف تحديد المخاطر الناتجة عن الغش، والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.
- 2.4. دور المحاسب الاستقصائي القضائي في خدمات التقاضي:
وتشمل المساعدة للحصول على التوثيق الضروري لتدعيم أو رفض الدعوى، مراجعة الوثائق الضرورية لعمل تقرير أولي للحالة وتحديد مناطق الخسارة، المساعدة على البحث والتحقيق لكشف متضمنات صيغ الأسئلة التي يتم توجيهها بالنظر للدليل المالي، حضور التحقيق وفهم القضايا المالية وصياغة أسئلة إضافية يتم توجيهها، مراجعة وفحص تقرير خبير الخصم، المساعدة على المناقشات وحضور المحاكمات لسماع شهادة خبير الخصم وتقديم المساعدة للفحص المتبادل (نجوى محمود احمد أبو جيل، 2019، ص:32).
- 3.4. دور المحاسب الاستقصائي القضائي في الخدمات الاستقصائية:
وذلك من خلال مراجعة الموقف الحقيقي والفعلي وتحديد الاقتراحات، المساعدة على حماية الأصول واستعادتها، التعاون مع الخبراء الآخرين، والمساعدة على استعادة الأصول من خلال الأحداث المدنية أو الملاحقة الجنائية. (نعمة حرب مشابط، 2010، ص: 95).
- ويمكن تصنيف خدمات المراجعة الاستقصائية القضائية إلى:
- 1.3.4. خدمات لاحقة أو علاجية (Services Reactive): وذلك للتقصي عن العمليات والأنشطة المشتبه فيها، وتقديم خدمات الشاهد الخبير وخدمات الدعم القانوني.
- 2.3.4. خدمات سابقة أو وقائية (Services Proactive): وتهتم بفحص عناصر نظام الرقابة الداخلية وتحديد أكثر الأنشطة تعرضاً للغش، وبالتالي المساعدة في منع حدوث الجرائم وضمان تطبيق القوانين ذات العلاقة. وبناء على ما سبق نجد أن آليات المحاسبة القضائية التحقيقية لمكافحة حالات الغش والفساد المالي والإداري تتمثل في:

- توافر مهارات تقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الغش والفساد؛
 - توافر المهارات التفاوضية لحل النزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد؛
 - توافر المهارات المتخصصة في فحص غسيل الأموال، جرائم قرصنة الإنترنت، والجريمة المنظمة؛
 - توافر المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في منع حالات الغش، تقليل حالات الغش، اكتشاف حالات الغش، الفحص والتحقيق في حالات الغش، الإفصاح والتقرير عن حالات الغش، استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية؛
 - توافر المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأساليب الاحتيالية للفساد، وتوافر مهارات فحص وحل الخلافات والنزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد.
5. الدراسة الميدانية لاختبار أثر تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري في الجزائر

استكمالا للفائدة المرجوة من البحث سنسعى في هذا المحور من خلال إجراء دراسة ميدانية لاختبار أثر تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية لربط الدراسة النظرية بالواقع العملي من خلال تصميم استمارة استقصاء لتوفير المعلومات والبيانات التي تخدم أهداف البحث وتحقيقاً لصحة فروض الدراسة.

1.5. أسلوب الدراسة الميدانية:

تتناول هذه الدراسة اختبار فرضية البحث، وذلك من خلال تحليل البيانات التي قمنا بجمعها خلال قائمة الاستقصاء، حيث تم إعداد هذه القائمة في شكل أسئلة يمكن من خلالها دراسة وتحليل الردود عليها لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته، وشملت القائمة على ثلاث أجزاء، كما تم صياغة الأسئلة والإجابة عنها لكل جزء باستخدام مقياس "ليكرت" الخماسي، حيث كانت الأوزان لهذه الأسئلة كالتالي:

الرأي	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الوزن النسبي	5	4	3	2	1

2.5. مجتمع وعينة الدراسة:

دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري
" دراسة تحليلية لعينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر "

يوضح الجدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة، ومعدلات الإجابة الصالحة للتحليل بين كل عينة. ونظراً لأن طبقات المجتمع موضوع الدراسة تعتبر كبيرة وغير محددة نسبياً، وتتألف من عدد من الطوائف غير المتجانسة، حيث يمكن أن تختلف درجات الاستجابة فيما بين كل طائفة وغيرها، لذا فإنه لأغراض الدراسة لا يمكن أخذ عينة عشوائية واحدة لتمثل الكل تمثيلاً مقبولاً من الناحية الإحصائية، الأمر الذي يستوجب معه الأخذ بما ينصح به الأخصائيون في مثل هذه الحالات، وهو الاتجاه نحو ما يسمى "بالعينة العشوائية التطبيقية البسيطة"، حيث يتم أخذ عينة من كل طائفة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار تناسب حجم العينات مع طبيعة الطبقات المجتمعية المختلفة التي أخذت منها، وكذلك التباين داخل كل طبقة في تركيب المجتمع (عبد الحميد البلداوي، 2007، ص:25).
وتم إرسال استمارات الاستقصاء إلى جميع الأفراد المختارين في العينة، من خلال رابط إلكتروني، ويلخص الجدول التالي نسبة الردود الصحيحة في كل فئة من فئات الدراسة:

جدول 1: عينة الدراسة

النسبة	عدد الردود الصالحة للتحليل	حجم العينة	فئات الدراسة
80%	16	20	محافظ حسابات
76.47%	13	17	خبير محاسبي
66.67%	08	12	محاسب
86.67%	26	30	أكاديميين
79.74%	63	79	المجموع

ومن الجدول السابق نجد أن نسبة الردود الصحيحة الإجمالية بلغت 79.74%، وهي نسبة كافية لإجراء التحليل الإحصائي واستنباط المقاييس الإحصائية اللازمة لقبول أو رفض الفرض العدم أو الفرض البديل.

3.5. التحليل الإحصائي للبيانات:

بعد تجميع الردود على استمارات الاستبيان الموزعة على مفردات العينة وتفرغ إجابات المستقصي منهم، تم تحليل تلك البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) حيث تم استخدام المعاملات والاختبارات التالية:

1.3.5. معامل الثبات (كرونباخ ألفا) (Corn Bachs Alpha): لقياس اتساق (ثبات وصدق)

إجابات عينة الدراسة بأن الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء.

2.3.3.5. الإحصاء الوصفي والتحليلي الإحصائي: من خلال المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لوصف الاتجاهات العامة حول دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية في الجزائر في مجتمع الدراسة من خلال عينة الدراسة.
3.3.5. اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-test): لاختبار فرضيات الدراسة المستقلة، وذلك على النحو التالي:

1.3.3.5. معامل الثبات كرونباخ ألفا: يهدف معامل الثبات إلى معرفة "هل تناولت استمارة الاستقصاء الجوانب الأساسية التي تهم المستقصي منهم أم لا"، وأنها تعطى نفس النتائج عند تكرار استخدامها، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء أربع محاور، ويوضح الجدول رقم (2) التالي معامل الثبات لكل محور من محاور قائمة الاستقصاء الموجه لفئات الدراسة المختلفة كما يلي:

جدول 2: معامل الثبات

معامل الثبات	محاور الدراسة
0.967	مبررات الاتجاه نحو استخدام تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر.
0.987	معوقات تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر.
0.988	الفساد المالي والإداري في الجزائر.
0.987	آليات تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والاداري في الجزائر
0.993	الإجمالي

من الجدول السابق يتبين أنه نسبة جميع محاور الدراسة وفقاً لمعامل الثبات تفوق 60% وهي المقبولة إحصائياً، ويمكن القول أنّ أداة الدراسة موثوقة ويمكن الاعتماد عليها لأغراض تحليل البيانات واختبار الفروض.

2.3.3.5. الإحصاء الوصفي والتحليل الإحصائي لنتائج فروض الدراسة: حيث تم تحليل نتائج الدراسة باستخدام التكرارات والنسب المئوية لكل محور من محاور الدراسة لمعرفة مدى اتفاق أو اختلاف فئات الدراسة حول الأسئلة الواردة لكل محور بقائمة الاستقصاء كما يلي:

أ. عرض نتائج استجابة أفراد العينة على أسئلة المحور الأول:

يعرض الجدول رقم (3) الإحصاء الوصفي والتكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول أسئلة المحور الأول والذي ينص على أنه لا توجد دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على مبررات الاتجاه نحو استخدام تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر.

دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري
" دراسة تحليلية لعينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر "

جدول 3: ملخص آراء عينة الدراسة حول أسئلة المحور الأول

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات					التكرار النسبة	مبررات الاتجاه نحو استخدام تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
0.649	3.89	01	03	04	50	05	(ت)	ظهور المحاسبة القضائية كمجال وتخصص جديد في بيئة الأعمال وحاجته إلى متخصصين بمواصفات ومهارات معينة يؤدي إلى توسيع سوق مهنة المحاسبة والمراجعة وزيادة الطلب على خدماتها من جانب المجتمع.
		01.59	04.76	06.35	79.36	07.93	%	
0.842	3.74	02	04	07	44	06	(ت)	ارتفاع معدل الدعاوى والمنازعات القضائية وحاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين يدلون بأرائهم ويقدمون تقاريرهم حول المخالفات المالية.
		03.17	06.35	11.11	69.84	09.52	%	
1.002	3.51	03	10	08	38	04	(ت)	تطبيق المحاسبة القضائية يُساهم في دفع عجلة الاقتصاد خاصة في ظل المتغيرات المعاصرة مثل جائحة كورونا Covid19.
		04.76	15.87	12.70	60.31	06.35	%	
0.821	3.75	01	05	06	47	04	(ت)	اهتزاز ثقة المستثمرون وأصحاب المصالح في أداء المراجعين الخارجيين لفشلهم في اكتشاف العديد من حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية.
		01.59	07.93	09.52	76.20	06.35	%	
0.634	3.88	02	04	09	41	07	(ت)	تُساهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء المراجعة الخارجية، وطمأنة مستخدمي القوائم المالية بعدم وجود ممارسات لإدارة الربح أو غش بالقوائم المالية.
		03.17	06.35	14.29	65.08	11.11	%	
0.754	3.75	المتوسط العام						

ويتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن اتجاهات غالبية عينة الدراسة كانت إيجابية نحو مبررات الاتجاه نحو استخدام تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر، حيث كانت

المتوسطات الحسابية لها أكبر من قيمة الوسط الحسابي لأداة القياس الذي يساوي (3). وأن السؤال الأول والمتمثل في " ظهور المحاسبة القضائية كمجال وتخصص جديد في بيئة الأعمال وحاجته إلى متخصصين بمواصفات ومهارات معينة يؤدي إلى توسيع سوق مهنة المحاسبة والمراجعة وزيادة الطلب على خدماتها من جانب المجتمع "، هو أكثر الأسئلة من حيث الموافقة من وجهة نظر غالبية فئات الدراسة، حيث حصل على أعلى متوسط (3.89) وانحراف معياري (0.649)، ويشير الانحراف إلى مدى تشتت قيم هذا الفرض عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، ويدل الانحراف المعياري على درجة الاتفاق داخل كل فئة من فئات الدراسة، بمعنى أن غالبية مفردات فئات العينة توافق على مبررات الاتجاه نحو استخدام تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر.

ب. عرض نتائج استجابة أفراد العينة على أسئلة المحور الثاني: يبين الجدول رقم (4) التالي الإحصاءات الوصفية والتكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة بالنسبة لأسئلة المحور الثاني والذي ينص على أنه لا توجد دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر.

جدول 4: ملخص آراء عينة الدراسة حول أسئلة المحور الثاني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات					التكرار النسبة	معوقات تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
0.952	3.61	03	07	08	40	05	(ت)	غياب التشريعات القانونية المنظمة لعمل المحاسبة القضائية واجراءاتها.
		04.76	11.11	12.70	63.50	07.94	%	
1.014	3.48	05	08	06	41	03	(ت)	عدم وجود جمعية مهنية رسمية مستقلة للمحاسبة القضائية.
		07.94	12.70	09.52	65.07	04.76	%	
0.949	3.66	02	06	07	42	06	(ت)	نقص الكوادر البشرية المؤهلة علميًا وعمليًا لتطبيق المحاسبة القضائية.
		03.17	09.52	11.11	66.67	09.52	%	
0.909	3.76	03	05	03	43	09	(ت)	عدم اهتمام المنظمات المهنية بهذا المجال، والعمل على تأهيل المحاسب القضائي بالقدر الكافي.
		04.76	07.94	04.76	68.25	14.29	%	
0.959	3.62	05	07	08	37	06	(ت)	عزوف الجامعات لاعتماد مقرر يتعلق بالمحاسبة القضائية يؤثر سلبيًا على تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.
		07.94	11.11	12.70	58.73	09.52	%	
0.933		3.62						المتوسط العام

دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري
" دراسة تحليلية لعينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر "

ويتضح من الجدول السابق أن اتجاهات غالبية عينة الدراسة كانت موجبة بشأن معوقات تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر. حيث كانت المتوسطات الحسابية لها أكبر من قيمة الوسط الحسابي لأداة القياس الذي يساوي (3). وأن السؤال رقم (4) والمتمثل في " عدم اهتمام المنظمات المهنية بهذا المجال، والعمل على تأهيل المحاسب القضائي بالقدر الكافي"، وهو أكثر الأسئلة موافقة من وجهة نظر غالبية فئات الدراسة، حيث حصل على أعلى متوسط (3.76)، وانحراف معياري (0.909)، بمعنى أن غالبية فئات العينة توافق على أنه هناك معوقات تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر.

ج. عرض نتائج استجابة أفراد العينة على أسئلة المحور الثالث: يعرض الجدول رقم (5) التالي الإحصاءات الوصفية والتكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة بالنسبة لأسئلة المحور الثالث والذي ينص على أنه لا توجد دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على الفساد المالي والإداري في الجزائر. جدول 5: ملخص آراء عينة الدراسة حول أسئلة المحور الثالث

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات					التكرار النسبة	الفساد المالي والإداري في الجزائر
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
0.971	3.62	03	06	13	33	08	(ت)	يعد ضعف الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي من أسباب الفساد المالي والاداري.
		04.76	09.52	20.63	52.38	12.70	%	
0.930	3.61	02	08	11	35	07	(ت)	إن غياب الأشخاص المؤهلين في مراكز القرار في الدوائر الحكومية يساعد على الإسراف والتبذير للمال العام.
		03.17	12.70	17.46	55.55	11.11	%	
0.992	3.58	04	08	06	40	05	(ت)	الضغوطات التي تتعرض لها الجهات التحقيقية ساعد على ضعفها وبالتالي تفشي الفساد وازدياده.
		06.35	12.70	09.52	63.49	7.94	%	
0.906	3.55	03	08	09	39	04	(ت)	الرقابة غير الفعالة على استخدام موارد وممتلكات الدوائر الحكومية أحد أوجه الفساد المالي والاداري.
		04.76	12.70	14.29	61.90	06.35	%	
0.947	3.62	04	06	08	40	05	(ت)	هنالك ضغوطات سياسية تمارس على الموظفين في مراكز القرار وهي تؤدي الى توسع الفساد المالي والاداري.
		06.35	09.52	12.70	63.49	07.94	%	
0.927	3.59							المتوسط العام

ويتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن اتجاهات غالبية عينة الدراسة كانت موجبة نحو " الفساد المالي والإداري في الجزائر"، حيث كانت المتوسطات الحسابية لها أكبر من قيمة الوسط الحسابي لأداة القياس الذي يساوي (3)، وأن السؤال رقم (1) والمتمثل في " يعد ضعف الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي من أسباب الفساد المالي والإداري"، والسؤال رقم (5) والمتمثل في " هنالك ضغوطات سياسية تمارس على الموظفين في مراكز القرار وهي تؤدي الى توسع الفساد المالي والإداري"، هما من أكثر الأسئلة من حيث الموافقة من وجهة نظر غالبية فئات الدراسة، حيث حصلتا على أعلى متوسط، ويدل انخفاض الانحراف المعياري على أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما، بمعنى أن غالبية مفردات فئات الدراسة توافق على أن هناك فساد مالي وإداري في الجزائر.

د. عرض نتائج استجابة أفراد العينة على أسئلة المحور الرابع:

يعرض الجدول رقم (6) التالي الإحصاءات الوصفية والتكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة بالنسبة لأسئلة المحور الرابع والذي ينص على أنه لا توجد دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على آليات تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتياطية في الجزائر.

جدول 6: ملخص آراء عينة الدراسة حول أسئلة المحور الرابع

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات					التكرار النسبة	آليات تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري في الجزائر
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
0.649	3.89	01	03	04	50	05	(ت)	قيام المحاسب القضائي بتحليل المعلومات المالية بغرض استخدامها في المحاكم والنزاعات المالية يساهم في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري.
		01.59	04.76	06.35	79.36	07.93	%	
1.014	3.48	05	08	06	41	03	(ت)	ممارسة المحاسب القضائي للشك المهني Professional Skepticism يُساعده في الكشف عن ممارسات الفساد المالي والإداري.
		07.94	12.70	09.52	65.07	04.76	%	
0.992	3.58	04	08	06	40	05	(ت)	إدراك المحاسب القضائي بأشكال الغش والتلاعب ونماذج التنبؤ والكشف عن ممارسات الفساد المالي والإداري يُقلل ويُحد من تلك الممارسات.
		06.35	12.70	09.52	63.49	7.94	%	

دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري
" دراسة تحليلية لعينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر "

0.909	3.76	03	05	03	43	09	(ت)	تقديم معلومات للقضاء عن الغش والأخطاء والتلاعب في القوائم المالية يساعد على إقرار الحق والعدالة ويحد من ممارسات الفساد المالي والإداري.
		04.76	07.94	04.76	68.25	14.29	%	
0.947	3.62	04	06	08	40	05	(ت)	تُساهم المحاسبة القضائية في رفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية، كما تُساعد القضاء في سرعة الفصل والبت في الدعاوى والمنازعات القضائية.
		06.35	09.52	12.70	63.49	07.94	%	
0.927	3.59	المتوسط العام						

ويتضح من الجدول السابق أن اتجاهات غالبية عينة الدراسة كانت موجبة بشأن آليات تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتمالية في الجزائر. حيث كانت المتوسطات الحسابية لها أكبر من قيمة الوسط الحسابي لأداة القياس الذي يساوي (3). وأن السؤال رقم (4) والمتمثل في " تقديم معلومات للقضاء عن الغش والأخطاء والتلاعب في القوائم المالية يساعد على إقرار الحق والعدالة ويحد من ممارسات المحاسبة الاحتمالية "، وهو أكثر الأسئلة موافقة من وجهة نظر غالبية فئات الدراسة، حيث حصل على أعلى متوسط (3.76)، وانحراف معياري (0.909)، بمعنى أن غالبية فئات العينة توافق على أنه هناك معوقات تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر.

4.3.5. اختبارات فروض الدراسة: حيث يتم استخدام اختبار T لعينة واحدة (One Sample

(T-test) لاختبار فروض الدراسة كما يلي:

1.4.3.5. نتائج اختبار الفرض الأول: والذي ينص على أنه: "لا توجد دلالة إحصائية بين فئات

عينة الدراسة على "مبررات الاتجاه نحو استخدام تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر". ويوضح الجدول رقم (7) نتيجة اختبار (T) للفرض الأول:

جدول 7: نتائج اختبار الفرض الأول للدراسة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig
3.75	0.754	15.884	1.960	0.000

حيث أن قيمة T الجدولية عند درجة حرية (252) ومستوى معنوي (0.05) تساوي (1.960)، وأن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وبذلك فإن مفردات هذا الفرض تقع خارج منطقة قبول الفرض العدم (الصفري)، ويؤكد هذه النتيجة بأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، وعليه يتم رفض فرض العدم أي رفض الفرض الأول، ومن ثم توجد

دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على "مبهررات الاتجاه نحو استخدام تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر".

2.4.3.5. نتائج اختبار الفرض الثاني: والذي ينص على أنه: "لا توجد دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على معوقات تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر". ويوضح الجدول رقم (8) نتيجة اختبار (T) للفرض الثاني:

جدول 8: نتائج اختبار الفرض الثاني للدراسة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig
3.62	0.933	10.644	1.960	0.000

حيث أن قيمة T الجدولية عند درجة حرية (252) ومستوى معنوي (0.05) تساوي (1.960)، وأن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وبذلك فإن مفردات هذا الفرض تقع خارج منطقة قبول الفرض العدم (الصفري)، ويؤكد هذه النتيجة بأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، وعليه يتم رفض فرض العدم أي رفض الفرض الثاني، ومن ثم توجد دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على معوقات تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر.

3.4.3.5. نتائج اختبار الفرض الثالث: والذي ينص على أنه: "لا توجد دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على الفساد المالي والإداري في الجزائر". ويوضح الجدول رقم (9) نتيجة اختبار (T) للفرض الثالث:

جدول 9: نتائج اختبار الفرض الثالث للدراسة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig
3.59	0.927	10.185	1.960	0.000

حيث أن قيمة T الجدولية عند درجة حرية (252) ومستوى معنوي (0.05) تساوي (1.960)، وأن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وبذلك فإن مفردات هذا الفرض تقع خارج منطقة قبول الفرض العدم (الصفري)، ويؤكد هذه النتيجة بأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، وعليه يتم رفض فرض العدم أي رفض الفرض الثالث، ومن ثم توجد دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن هناك فساد مالي وإداري في الجزائر.

دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري
"دراسة تحليلية لعينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر"

4.4.3.5. نتائج اختبار الفرض الرابع: والذي ينص على أنه: "لا توجد دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على آليات تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري في الجزائر". ويوضح الجدول رقم (9) نتيجة اختبار (T) للفرض الثاني:

جدول 10: نتائج اختبار الفرض الرابع للدراسة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig
3.62	0.933	10.644	1.960	0.000

حيث أن قيمة T الجدولية عند درجة حرية (252) ومستوى معنوي (0.05) تساوي (1.960)، وأن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وبذلك فإن مفردات هذا الفرض تقع خارج منطقة قبول الفرض العدم (الصفري)، ويؤكد هذه النتيجة بأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، وعليه يتم رفض فرض العدم أي رفض الفرض الثاني، ومن ثم توجد دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على آليات تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري في الجزائر.

وبناءً على ما تقدم، نرى أن اختبارات فروض الدراسة الأربع، جاءت بما يتوافق مع الدراسة والتحليل النظري للبحث، حيث أكدت على أن:

1. هناك اتفاقاً بين آراء فئات عينة الدراسة على مبررات الاتجاه نحو استخدام تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر، وذلك للأسباب التالية:

— أن المحاسبة القضائية تتصف بضيق نطاقها في الجزائر وتدني جودة أساليبها وانخفاض كفاءتها وفعاليتها؛

— عدم توافر معايير مرشدة وملزمة للمحاسبة القضائية في الواقع الحالي؛

— أن التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية للمحاسب القضائي في الوقت الحالي لا تتيح له فرصة اكتشاف حالات الغش والفساد المالي.

2. اتجاه غالبية عينة الدراسة كانت موجبة نحو معوقات تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الجزائر، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

— غياب التشريعات القانونية المنظمة لعمل المحاسبة القضائية واجراءاتها؛

— عدم اهتمام المنظمات المهنية بهذا المجال، والعمل على تأهيل المحاسب القضائي بالقدر الكافي؛

- عدم وجود قواعد السلوك المهني أو قانون أخلاق المهنة أو معايير أو إرشادات ملزمة تحكم أداء القائمين بعمليات التقصي عن الغش.
- 3. اتجاه غالبية عينة الدراسة كانت موجبة نحو الفساد المالي والإداري في الجزائر، تتمثل في الآتي حسب أهميتها ودرجة الموافقة عليها:
 - يعد ضعف الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي من أسباب الفساد المالي والاداري؛
 - الرقابة غير الفعالة على استخدام موارد وممتلكات الدوائر الحكومية أحد أوجه الفساد المالي والاداري؛
 - هنالك ضغوطات سياسية تمارس على الموظفين في مراكز القرار وهي تؤدي الى توسع الفساد المالي والاداري.
- 4. اتجاه غالبية عينة الدراسة كانت موجبة نحو آليات تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري في الجزائر، تتمثل في الآتي حسب أهميتها ودرجة الموافقة عليها:
 - تقديم معلومات للقضاء عن الغش والأخطاء والتلاعب في القوائم المالية يساعد على إقرار الحق والعدالة ويحد من ممارسات الفساد المالي والإداري في الجزائر؛
 - توفير المحاسب القضائي للخدمات الاستشارية القانونية والجنائية في القضاء ذات الطابع المالي قد يحد من ممارسات المحاسبة الاحتياطية؛
 - تقديم معلومات مالية ومحاسبية للقضاء تساعد في تعقب الصفقات الخاطئة مما يحد من ممارسات المحاسبة الاحتياطية.
- 6. خاتمة:

في ضوء الدراسة النظرية، وما اشتملت عليه من أدبيات ودراسات سابقة حول المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي والاداري بالإضافة الى التحليل الإحصائي، فان هذه الخاتمة تتناول عرضا للنتائج التي توصل إليها الباحث كإجابة على الأسئلة التي تم طرحها والتي مثلت مشكلة الدراسة وكذلك التحقق من الفرضيات التي بنيت عليها.

1.6. النتائج

- من خلال الدراسة النظرية والعملية لهذا البحث يمكن التوصل إلى النتائج التالية:
- أن المحاسبة القضائية تمثل تطوراً متكاملاً للمحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحريات أكثر عمقاً وارتباطاً بالدعاوى القضائية وكشف الفساد المالي.
 - أن أساليب المحاسبة القضائية يمكن تقسيمها إلى شقين شق محاسبي وآخر قانوني يتمثل في إجراء التحريات اللازمة لإثبات الغش والفساد المالي.
 - أن من أهم أسباب الغش والفساد المالي عدم الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، حيث تجعل من السهل القيام بمخالفات بدون اكتشافها لأن المراقب هو الذي قام بالمخالفة.
 - أن وجود المراجعين القضائيين ساعد في إمكانية الحصول على معلومات مفيدة ودقيقة، من خلال قيامهم بعمليات التقصي عن الجريمة وهو ما عجز عنه المراجعين الداخليين في ضبط ومراقبة عمليات الفساد.
 - أن أهم متطلبات المحاسبة القضائية للكشف عن الفساد المالي تطوير التشريعات المنظمة للوحدات المحلية ومراجعتها، وتطوير النظم المحاسبية بها، وتطوير أنظمة المحاسبة الداخلية وتطبيق مبادئ الحوكمة.
 - عدم الاتفاق على المفاهيم والآليات للعمل بين المراجعين الداخليين فيما يخص المهام التي يتوجب القيام بها حيث أن بعضهم يقوم بالرقابة قبل الصرف وهو ما يشبه عمل المراقب المالي بوزارة المالية والبعض الآخر يقوم بالتدقيق الشامل على كافة المستندات في حين أن هناك من يقوم بأخذ عينات للفحص.
 - تُعد ممارسات الفساد المالي والإداري من أهم القضايا التي ساعدت على انهيار العديد من الشركات في مختلف البلدان، والتي تمارسها الإدارة لإظهار نتائج الأداء الاقتصادي للشركة على خلاف الحقيقة، ولذلك زاد الاهتمام بدراسة وتحليل تلك الظاهرة لما لها من تأثير مهم على مصداقية القوائم والتقارير المالية وبالتالي على القرارات الاستثمارية.
 - اتفقت الدراسة النظرية مع الدراسة الميدانية على أن تطبيق أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية يحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري لما تضيفه هذه الأساليب من تأكيد ونزاهة المعلومات المالية، والارتقاء بجودة الأداء المهني للمراجع وتوفير أساليب محاسبية وقانونية يمكن الاعتماد عليها في كشف الفساد المالي.

- اتفقت الدراسة النظرية مع الدراسة الميدانية على ضرورة توافر متطلبات للمحاسبة القضائية لتحقيق دور فعال في الحد من الفساد المالي من اهمها تطوير التشريعات المنظمة للوحدات الحكومية وتفعيل آليات الرقابة والحوكمة بها وتطوير النظم المحاسبية ونظم الأداء.
 - 2.6. التوصيات. في ضوء النتائج السابقة يمكن استخلاص التوصيات التالية:
 - إعادة هيكلة وتطوير مهنة المحاسبة الداخلية وزيادة السلطات الممنوحة لفريق المحاسبة القضائية لسرعة مجابهة التصرفات التي تقوم بها الإدارة وممارسة الغش والخداع والفساد المالي بها.
 - التكامل بين عمل المراجع القضائي وعمل مراقب الحسابات المعين من الجهاز المركزي للمحاسبات بقطاع المحليات كمرحلة انتقالية حيث يتم التأهيل العلمي والعملية لمراقب الحسابات كي يتمكن من القيام بعمل المراجع القضائي بصفة مستقلة.
 - إضافة خدمة المحاسبة القضائية ضمن تشكيلة الخدمات التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة في الجزائر، مسيطرة للتوجه الحالي في القضاء على الغش والفساد المالي في الشركات في الجزائر.
 - إصدار دليل أو إرشاد بإجراءات وأساليب المحاسبة القضائية الحكومية.
 - عمل برامج تدريبية للمراجعين الداخليين الحكوميين تجعل لديهم القدرة والمعرفة الكافية لإتمام عمل المحاسبة القضائية يتناسب مع تحقيق أهداف المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي بقطاع المحليات.
 - إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة للمحاسبة القضائية في الجزائر.
 - التنسيق على إلزام مكاتب المحاسبة في الجزائر بإدخال المفاهيم الجديدة لفريق عمل المحاسبة مثل العصف الذهني لفريق عمل المحاسبة والاعتماد على الشك المهني في افتراض الوجود المسبق للشك، واستخدام الوسائل الحديثة لفحص ومنع الفساد المالي والاداري.
 - ضرورة تدريس منهج مستقل للمحاسبة القضائية كأحد فروع المحاسبة بالجامعات الجزائرية، مع توجيه الاهتمام المناسب لأعضاء هيئة التدريس لمناقشة الحالات العملية التي تتناول حالات الغش والفساد المالي داخل الشركات والوحدات الحكومية والمحلية.
7. قائمة المراجع:

1. الزين عبد الله وعادل صلاح الدين، (2018)، مدى شمولية مجالات المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي، مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين، المجلد 11، العدد41، الخرطوم (السودان).

دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري
" دراسة تحليلية لعينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر "

2. سامح محمد لطفي سعودي، (2015)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال، مجلة الفكر المحاسبي، السنة التاسعة عشر، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة (مصر).
3. شيماء محمد سمير، (2013)، التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي، مجلة بحوث مستقبلية، العدد الحادي والأربعون، كلية الحدباء الجامعية، جامعة الموصل (العراق).
4. صديق محمد أبكر، (2022)، واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية، المجلة العربية للنشر والتوزيع، العدد 42، عمان (الأردن).
5. عادل عبدالعزيز السن، نماذج مكافحة الفساد، ندوة أساليب تطوير النظام المحاسبي الحكومي، 2007، المنظمة العربية للتنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، القاهرة (مصر).
6. محمد عبد المنعم الشواربي، (2018)، أثر إدماج أساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية على كفاءة المراجع الداخلي، المجلد 22، العدد 7، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، القاهرة (مصر).
7. محمد نور وموسى بشير، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
8. مدرس علي سكر، (2010)، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية (الكويت).
9. مهدي عطية موحى، (2015)، استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد الرابع عشر، العدد 208، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل (العراق).
10. نجوى أحمد السيبي، (2006)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة (مصر).
11. نعمة حرب مشابط، (2010)، إطار مقترح لدور المراجعة الاستقصائية في تفعيل حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع دراسة تطبيقية في بيئة الممارسة المهنية في مصر.

أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية-
فرع دمنهور (مصر).

12. *Durkin, Ronald L, et al, (2014), Discussion paper: using forensic procedures and specialists in financial statement audits - www.aicpa.org .*

تقييم الأداء المالي في ظل جائحة كورونا باستخدام نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي

دراسة حالة شركة بيوفارم (2016-2021)

EVALUATING FINANCIAL PERFORMANCE DURING THE CORONA PANDEMIC USING PREDICTING FINANCIAL FAILURE MODEL OF CONAN AND HOLDER ETUDE BIOPHARM COMPANY 2016-2021

بوعزة عبيد مريم^{1*}، عبيرات مقدم²

m.bouazzaabid@lagh-univ.dz

1 جامعة عمارثليجي الأغواط، (الجزائر)، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير

m.abirate@lagh-univ.dz

2 جامعة عمارثليجي الأغواط، (الجزائر)، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية،

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/03/28

تاريخ الاستلام: 2022/12/28

ملخص: هدفت هذه الدراسة لتقييم الأداء المالي خلال فترة انتشار جائحة كورونا باستخدام نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي، باعتباره أحد النماذج الكمية التي تعتمد على البيانات المحاسبية وهذا بغرض تحديد انعكاس الجائحة على المؤسسة الاقتصادية للصناعة وتسويق الأدوية بيوفارم. من خلال تطبيق النموذج على بيانات شركة بيوفارم استنتجنا أن الجائحة كان لها تأثير سلبي وانخفض الأداء المالي بشكل ملحوظ، ولكن بالرغم من هذا إلا أن وضع الشركة جيد لكن مع استمرار الجائحة وجب عليها اتخاذ كافة التدابير الوقائية لاستدراك التدهور الناجم عن الجائحة. الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، أداء مالي، نسب مالية، نماذج التنبؤ بالفشل المالي، نموذج كونان وهولدر.

تصنيفات G33 ; G17; JEL

Abstract : *The purpose of this study is to evaluate the financial performance by employing the predicting financial failure model of Conan and Holder, during the corona pandemic period. this model is primary based on a set of financial ratios, that make up the indicator which be guided to evaluate the future possibility of financial failure.*

Through the application of Conan and Holder model and analysis the output of financial reports of BIOPHARME company we concluded that the pandemic had a negative affect on financial performance of the BIOPHARM company, but despite the negative effect of corona virus, the general situation is healthy. However, as the outbreaking of the pandemic continues, the company had to take all the preventive measures to reverse the deterioration caused by this pandemic.

Key Words: *Corona pandemic, financial performance, financial ratios, financial bankrutbcty models, Conan and Holder Model.*

Jel Classification Codes: G33 ; G17.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عادة ما تكون المتغيرات الخارجية أحد التحديات التي تواجه المؤسسة ومن الصعب التحكم بها، وعليه كان القيام بالتقييم المالي الدوري والمتكرر لإدراك مدى تأثير المحيط الخارجي امرا ضروريا، حيث تساهم عملية تقييم الأداء المالي للشركات في الحكم على نجاعة تسيير وكفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية المتاحة فضلا عن تقديمها لمعلومات الهامة التي تبنى على أساسها قرارات سليمة، ونظرا للظروف التي يعايشها الاقتصاد العالمي بسبب تفشي وباء كورونا منذ نهاية عام 2019، كان على المسيرين اختيار وتطبيق المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المالي وتساهم في ترجمة محتوى القوائم المالية بغرض كشف الاختلالات المالية المؤثرة سلبا على الوضعية المالية، كما ألحت الضرورة على أن تكون هذه المؤشرات قادرة على بالتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للكيان الاقتصادي وهذا حتى يتسنى للمسير المالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية والتدابير الوقائية اللازمة لتجنب الوقوع في الفشل المالي، وضمان استمرارية المؤسسة.

بالبحث والاطلاع في الأدبيات العلمية في مجال التسيير المالي نجد العديد من النماذج الكمية الحديثة التي تساهم في التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه وتستند هذه النماذج على النسب المالية الكلاسيكية في صياغتها وكذا البيانات المالية والمحاسبية لفترات سابقة، حيث عمل الباحثون في مجال المالية على صياغة جمل من المعادلات الرياضية لمعرفة الوضع المستقبلي، ونركز في دراستنا هذه على أحد هذه النماذج ألا وهو نموذج كونان وهولدر لمعرفة ما إذا كان لجائحة كورونا التأثير على الوضعية المالية لشركة بيوفارم من خلال تطبيق نموذج المذكور أنفا على مخرجات النظام المالي المحاسبي لذات الشركة بالإضافة لمعرفة مدى قدرته على تقديم معلومات مالية من شأنها المساهمة في اتخاذ القرارات العقلانية. ومن خلال ما تم عرضه نطرح الإشكالية التالية:

1.1 الإشكالية الرئيسية: ما مدى مساهمة نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي في تقييم الأداء المالي

خلال فترة انتشار فيروس كورونا؟

2.1 الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثر المؤسسة الاقتصادية بجائحة كورونا؟
- ما مدى قابلية تطبيق نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

3.1 فرضيات الدراسة: كان لإجراءات الحجر الصحي وغلقي الحدود التي اعتمدها الدول لتقليص وتيرة

انتشار الفيروس بين شعوبها تأثيرا سلبيا على حركة انتقال السلع والخدمات وعمليات التصدير والاستيراد، كما انعكس سلبا على نشاط المؤسسة الاقتصادية وعلى وضعها المالي بشكل خاص.

- الفرضية الأولى: باعتبار أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تنشط في بيئة تأثرت بجائحة كورونا فمن المحتمل أن تتأثر المؤسسة بسبب انتشار الوباء.
- الفرضية الثانية: لا يمكن تطبيق نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية باعتبار هذه الأخيرة تنشط في بيئة مغايرة عن البيئة التي طبق فيها هذا النموذج من قبل.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة وهذا معرفة مواطن القوة والضعف، وكذا أهمية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الكشف المبكر عن الإفلاس الذي بات وقوعه محتملا مع الظروف السائدة، فضلا عن تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومدى تأثرها بالجائحة العالمية التي يشهدها العالم حاليا.

5.1 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا الموضوع لبلوغ جملة من الأهداف أبرزها:

- معرفة قابلية تطبيق نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- التأكيد على أهمية التقييم المالي الدوري ومدى اسهامه في ترجمة بيانات التقارير المالية السنوية ومساهمته في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة؛
- معرفة الآثار السلبية لانتشار فيروس كورونا في الجزائر وانعكاسها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال من خلال تطبيق نموذج كونان وهولدر.

6.1 منهجية الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي حيث قمنا بالتطرق إلى جملة من المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة، كما اعتمدنا منهج دراسة الحالة لمعرفة مدى تأثير المؤسسة محل الدراسة بفيروس كورونا، وهذا بتطبيق نموذج كونان وهولدر على البيانات المالية للشركة الأدوية بيو فارم.

7.1 الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية متغيرات الدراسة فان الباحثين في المجال المالي قدموا العديد من الدراسات سواء تلك التي تتمحور حول الأداء المالي بشكل عام وكيفية قياسه، وكذا التي تطرقت إلى النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، كما نشرت العديدة من الدراسات في الآونة الأخيرة حول فيروس كورونا، وفيما يلي نتطرق للجملة من الدراسات المقدمة المتوافقة لحد ما مع المتغيرات محل الدراسة.

• دراسة وردة شيان وسامية مقعاش: انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر-دراسة اقتصادية تحليلية:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل البيانات الاقتصادية وتحديد مدى تأثيرها بانتشار الوباء كما تم تسليط الضوء على السياسات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لتقليل من اضرار الوباء، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها التأثير السلبي على المؤشرات الاقتصادية القومية وأكدت الباحثتان على ضرورة النظر في مصادر الإيرادات الإجمالية ومحاولة إيجاد بدائل لتنويع المداويل.

• دراسة اندري أندري، دسي سوسانتي لامينار عوتابارات، تقييم الأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات الصيدلانية الإندونيسية:

هدفت هذه الدراسة لتقييم الأداء المالي لشركات الأدوية المدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة الممتدة 2014-2018 وهذا عن طريق استخدام النسب المالية من نسب النشاط، الربحية، السيولة وغيرها. توصل الباحثون لعدد من النتائج أبرزها: أن الشركات الصيدلانية لها كفاءة عالية في استخدام أصولها، كما أن الشركات الصيدلانية تعتمد على المصادر الخارجية في تمويل استخداماتها مما يجعلها معرضة لمخاطر عديدة.

• دراسة درودر أسماء استخدام التحليل التمييزي للتنبؤ بالفشل المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي خلال الفترة 2014-2016:

حاولت الباحثة من خلال هذا البحث لتحديد طريقة علمية تسمح بالكشف المبكر للمخاطر المالية باستخدام التحليل التمييزي على عينة مكونة من 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة 13 منها تعاني من مشاكل مالية و17 مؤسسة وضعها المالي مستقر وتوصلت الباحثة إلى أن كل من معدل دوران إجمالي الأصول ومعدل دوران الأصول المتداولة من أصل 9 نسب قادرتان على التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة.

• دراسة جعفر عبد النور وكمال بن موسى بعنوان: استخدام نموذج SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية -دراسة تطبيقية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر:

تمحورت الدراسة في تحليل واختبار النسب المالية وقدرتها على التنبؤ بالفشل المالي، حيث تم تطبيق نموذج SHERROD على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: تقييم والحكم على الوضعية المالية من خلال استخدام النماذج التنبؤ بالفشل المالي.

✓ تختلف الدراسة الحالية عن مجموعة الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها في جملة من النقاط:

تعنى هذه الدراسة بتطبيق نموذج كونان وهولدر، المشار إليه سابقا وهذا بغية قياس الأداء المالي، كما تختلف من حيث فترة الدراسة، حيث تعتبر أحد أهم الاختلافات البارزة التي تميز هذه الدراسة عن سابقتها حيث

حاولنا تسليط الضوء على فترة انتشار وباء كورونا ومقارنته مع أربع السنوات الأخيرة التي سبقت فترة تفشي هذه الجائحة.

الجانب النظري للدراسة:

نحاول من خلال هذا الجزء لتقديم شرح موجز لمتغيرات الدراسة، بالاعتماد على الأدبيات العلمية في مجال التسيير المالي، التي تطرقت إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وكذا نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

2. الأثار المترتبة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19):

تعريف فيروس كورونا:

يعتبر فيروس كورونا الذي ظهر في مدينة أوهان الصينية في نهاية عام 2019 حسب ما صرح به المدير العام للمنظمة العالمية للصحة طارئة صحية دولية تثير قلقا دوليا (فريد، 2022، صفحة 313)، والاسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي "CO" : هما أول حرفي من كلمة كورونا "corona"، و"VI" هما أول حرفي من كلمة فيروس "virus"، و"D" هو أول حرف من كلمة مرض "Disease"، ويشير رقم 19 للسنة التي ظهر فيها الفيروس أول مرة 2019. (الزروق، 2022، صفحة 1039)

وهو مرض معد يسببه فيروس تاجي جديد حيث تنتهي فيروسات كورونا الى فصيلة كبيرة من الفيروسات حيوانية المصدر ونعني بهذا أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر، وتشمل الأعراض الشائعة للعدوى أعراضا تنفسية، الحمى، السعال وفي الحالات الأكثر وخامة قد تسبب العدوى الالتهاب الرئوي، متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم، الفشل الكلوي وحتى الوفاة. (المنظمة العالمية للصحة. عن مرض كوفيد-19، 2022)

2.2 الأثار المترتبة عن انتشار الوباء:

وفقا لتقرير أفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ أكتوبر 2021، فإن النمو الاقتصادي العالمي سجل انكماشا حيث انخفض إلى معدل -3.2% سنة 2020، مع توقع انتعاش هذا الأخير بمعدل 5.9% لسنة 2021. كما أشير في ذات التقرير إلى أن الاقتصاديات المتقدمة ستواجه تحديات مستمرة بسبب نقص الإمدادات. (Global Economic Effects of COVID-19، 2022، صفحة 04)

كما جاء في التقرير الصادر عن صندوق النقد العربي أن انتشار الوباء انعكس على مستويات الطلب المحلي والخارجي، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة 4.4 % خلال عام 2020، وكان المتضرر الأكبر من هذه الأزمة الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات والطاقة حيث سجل اقتصادها انكماشا بنسبة 5.3%.

3. الأداء المالي وتقييم الأداء المالي:

1.3 الأداء المالي:

1.1.3 مفهوم الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي على أنه تقديم حكم ذو قيمة حو التسيير العام للمختلف الموارد المتاحة للمؤسسة ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منتفع ورغبات أطرافها المختلفة. (زرقون،، 2015، صفحة 243) وحسب SERGE EVRAERT يعني الأداء المالي تسليط الضوء وتشخيص المحاور التالية: (بوحفص، 2020، صفحة 257)

- العوامل المؤثرة على المردودية المالية:
- أثر السياسات المتبعة من قبل مسيري الشركة على مردودية الأموال الخاصة:
- مساهمة معدل النمو في إنجاح السياسة المالية المنتهجة وتحقيق الفوائد:
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

2.1.3 أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي في مراقبة أعمال الشركات من خلال تفحص سلوكها كما أنه يساعد في إجراء عملية التحليل وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرارات الملائمة. (سنوسي، 2020، صفحة 326)

3.1.3 أهداف الأداء المالي:

- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة ووضع الحلول المناسبة:
- الوقوف على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة بأسلوب عقلاني؛ (عماري، جامعة قاصدي مرباح الجزائر 2015، الصفحات 30-31)
- قياس مدى نجاح المؤسسة في بلوغ أهدافها؛
- يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها من خلق منافسة بين أقسامها وإداراتها المختلفة؛
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات ذات أهمية بالغة تساهم في اتخاذ القرارات في مختلف المستويات الإدارية. (مهري، 2014، صفحة 140)

4.1.3 النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أحد أهم أدوات التحليل المالي الجزئي التي تقوم على دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام لإضفاء دلالات على محتويات الكشوف والتقارير المالية . (سكينة، جوان 2021، صفحة 501)وعليه من الضروري أن تتوفر هذه النسب على الخصائص التالية:

- قدرة النسب المالية على قياس وتحديد مواطن القوة ونقاط الضعف؛
- أن تتسم النسب المالية بدلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بنسب مالية قياسية في مجال ما. (الاعوات، 2014-2015، صفحة 20)

2.3 تقييم الأداء المالي:

1.2.3 مفهوم تقييم الأداء وأهميته:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه تقييم النتائج التي توصلت إليها الوحدة الاقتصادية في نهاية فترة مالية محددة، وهي تهتم بمدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، ومدى كفاءة المؤسسة الاقتصادية في استخدام مختلف الموارد المتاحة لها، (عشي، 2002، صفحة 27) وكما يقصد بتقييم الأداء تقديم حكم حول مدى نجاعة تسيير مختلف الموارد المتاحة للمؤسسة. (قتال، جوان 2020، صفحة 713) وتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- يوفر للمديرين مختلف المعلومات التي من شأنها المساهمة في تبني القرارات الصائبة سواء فيما يتعلق بقرارات الاستثمار أو التطوير وكذا تلك المتعلقة بتغيير السياسات؛
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة من خلال رفع قيمتها والمساهمة في التحكم بالتكاليف وخفضها لأدنى مستوى؛
- يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة عليها. (بومصباح، 2021، صفحة 222)

2.2.3 خصائص التقييم الجيد للأداء المالي:

- إن نظام التقييم الجيد للأداء المالي يتميز بجملة من الخصائص المرتبطة بمؤشرات التقييم والمتمثلة في الصدق، الثبات، الحساسية والكفاية:
- الصدق: وهو مدى قدرة أداة القياس في إعطاء صورة صادقة عن الوضع المالي؛
 - الثبات: تعني بالثبات الحصول على نفس النتائج عند قياس شيء ما لعدة فترات وتكون هذه الخاصية محققة دائماً عندما يكون المؤشر كمي عكس المؤشرات النوعية؛
 - الحساسية: وتعني بالحساسية القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء المالي، وهذا من خلال المؤشر الذي يدرك الاختلافات إن وجدت؛
 - الكفاية: وتعني الإمكانية على إسقاط التقييم على جميع جوانب الأداء المالي. (هزلة، 2018، صفحة

4. نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي:

1.4 مفهوم الفشل المالي وأسبابه:

ارتبط موضوع الفشل المالي بالباحث في مجال المالية (Beaver) بيفر سنة 1966 حيث قام بإجراء دراسة هدفت لإبراز دور النسب المالية في تحديد المخاطر المالية قبل وقوعها ثم صدرت بعدها دراسات أخرى بنفس المجال في الساحة الدولية خاصة في الدول المتقدمة مثل بريطانيا وكندا. (حفصي، 2020، صفحة 90)

1.1.4 تعريف الفشل المالي:

ويعرف الفشل المالي على أنه عجز المؤسسة عن تغطية الالتزامات المالية التي على ذمتها بالكامل ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، وعجز الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب مع حجم المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات. (بن.موسى، 2018، صفحة 11)

2.1.4 أسباب الفشل المالي: هنالك العديد من العوامل المسببة للفشل المالي نذكر منها:

- الصرعات الداخلية بين مستويات التنظيم وتغلب المصالح الخاصة للمسامين بالإضافة لانعدام نظام رقابة فعال؛
- الاختلالات في هيكل تمويل المؤسسة الناجمة عن تراكم الخسائر وارتفاع تكاليف القروض؛
- أسباب فنية ونتاجية نلجمه عن عدم مساندة المؤسسة للتطورات التكنولوجية مما يؤدي إلى ضعف جودة منتجاتها مقارنة بتلك المعروضة في السوق. (مولود، 2022، صفحة 174)

3.1.4 التنبؤ بالفشل المالي:

هو عبارة عن استنباط تقديرات مستقبلية يتم إعدادها على أسس علمية وإحصائية باستخدام بيانات مالية لفترات سابقة بغرض الوصول إلى معلومات تساعد في معالجة أحداث وتجنب مشاكل الإفلاس والتعثر المالي في المستقبل. (حسن، 2019، صفحة 67)

4.1.4 أهمية التنبؤ بالفشل المالي:

نظرا للأثار الخطيرة الناجمة عن تعثر وإفلاس المؤسسات على الاقتصاد بصفة عامة، فإن إيجاد آلية يمكن من خلالها التنبؤ بتعثر المؤسسة قبل حدوثه بفترات زمنية معتبرة أمر ضروريا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لتفادي مشاكل الإفلاس عموما.

كما يتيح أمام المستثمرين فرصة المفاضلة بين البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات التي يكون توقع إفلاسها مرتفعا نسبيا، كذلك يهتم المقرضون والدائنون بها لأسباب عديدة منها اتخاذ قرار منح القروض من

عدمه، وتحديد معدلات الفائدة وشروط الإقراض بناء على حجم الخطر المتوقع. (قصري، 2015، صفحة 134)

2.4 نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي:

قام كل من كونان وهولدر بتطبيق جمل من المعادلات الرياضية على 190 مؤسسة اقتصادية تنشط في قطاعات مختلفة في الفترة بين 1970 إلى 1975 واستخدما في بناء النموذج 50 نسبة مالية للتنبؤ بالفشل المالي المبكر وما ميز عمل الباحثين هو صياغة دوال تنقيط لكل قطاع على حدى. (الرؤوف، 2020، صفحة 453) وقد قدم الباحثان عدة معادلات ترتبط كل واحدة بقطاع معين نعرضها في ما يلي: (خالد، 2009، الصفحات 61-62)

1.2.4 المؤسسات الصناعية: قام ببناء النموذج الخاص بالقطاع الصناعي بناء على نسب مالية الأكثر دلالة على ملاءة المؤسسات الصناعية وهي:

X_1 : فائض الاستغلال الإجمالي/ مجموع الديون.

X_2 : أموال الدائمة/ مجموع الأصول.

X_3 : قيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة/ مجموع الأصول.

X_4 : مصاريف المالية/ رقم الأعمال خارج الرسم.

X_5 : مصاريف العمال/ رقم الأعمال خارج الرسم.

وتم تشكيل دالة التنقيط كالآتي:

$$Z = 0,24 * X_1 + 0,22 * X_2 + 0,16 * X_3 - 0,84 * X_4 - 0,1 * X_5$$

2.2.4 المؤسسات التجارية: فيما يخص المؤسسات التابعة للقطاع التجاري فقد أضافا الباحثان النسب التالية:

X_6 : أموال الخاصة/ مجموع الميزانية.

X_7 : فائض الاستغلال الإجمالي/ مجموع الميزانية.

X_8 : احتياجات رأس المال العامل/ المبيعات.

$$Z = 0,136 * X_2 + 0,197 * X_3 + 0,034 * X_6 + 0,0185 * X_7 - 0,0185 * X_8 - 0,0122$$

3.2.4 مؤسسات الأشغال العمومية: يتكون النموذج الخاص بهذا المجال من النسب التالية:

X_9 : النتيجة الصافية / مجموع الميزانية.

X_{10} : الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل.

X_{11} : موردون/ المشتريات.

X_{12} : الفائض الإجمالي للاستغلال- المصاريف المالية/ مجموع الديون.

X_{13} : زبائن / المبيعات خارج الرسم.

X_{14} : مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم.

وكان النموذج المطبق كالاتي:

$$Z = 0,35 * X_9 + 0,00014 * X_{10} + 0,0186 * X_{11} + 0,0012 * X_{12} - 0,0238 * X_{13} - 0,1074 * X_{14} - 0,0092$$

4.2.4 مؤسسات النقل:

X_{15} : مصاريف مالية القيمة المضافة.

والنموذج المتحصل عليه:

$$Z = 0,0177 * X_2 + 0,0098 * X_3 + 0,0496 * X_4 - 0,0012 * X_{12} - 0,1735 * X_{15} - 0,0062$$

5. تطبيق نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي على بيانات شركة بيو فارم :

سنقوم في هذه الجزئية بتقييم الأداء المالي للشركة بيو فارم الناشطة في القطاع الصناعي وهذا من خلال دراسة النسب المالية التي وضعها كونان وهولدر للتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للشركات الصناعية لفترة الممتدة من 2016 إلى غاية سنة 2021 وكذا تحديد الأثار المترتبة عن انتشار فيروس كوفيد 19 على نشاط الشركة المذكورة أنفا.

1.5 تقييم الأداء المالي لشركة بيو فارم الجزائرية:

نسعى من خلال هذا الجزء من الدراسة لتقديم لمحة عن شركة بيو فارم وكذا لتقييم الأداء المالي للسنوات الستة الأخيرة وهذا حتى نتمكن من معرفة مدى تأثير انتشار الفيروس على مجمل وضعيتها المالية.

1.1.5 لمحة تعريفية لشركة بيو فارم:تعتبر شركة بيو فارم أحد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر والتي تنشط في المجال الصيدلاني، تختص في انتاج الأدوية وتوزيعها بالإضافة للمعدات الطبية بشتى أنواعها، تأسست هذه الشركة في بداية التسعينات، وتوظف حاليا أزيد من 1700 عامل.

جدول 1 : يبين بيانات مستخرجة من التقارير المالية لشركة بيوفارم:

2021	2020	2019	2018	2017	2016	
27 331	21 486	19 408	14 997	12 421	11 478	مجموع الميزانية
15 926	15 162	16 585	12 382	10 477	9 679	الأموال الدائمة
15 479	9 799	6 342	2 853	2 293	2 018	مجموع الديون
14 797	10 079	9 735	6 369	3 078	2 328	القيم المتحققة والنقدية
11 852	11 687	13 066	12 144	10 128	9 460	الأموال الخاصة
4 074	3 475	3 519	238	349	219	الديون طويلة الأجل
11 405	6 324	2 823	2 615	1 944	1 799	الديون قصيرة الأجل
15 665	7 624	10 525	9 699	6 658	5 599	رقم الأعمال خارج الرسم
3 562	1 621	3 416	3 667	2 446	1 356	الفائض الإجمالي للاستغلال
5 319	3 317	4 815	4 928	3 317	2 198	القيمة المضافة
1 735	1 675	1 372	1 226	849	811	مصاريف المستخدمين
127	123	35	40	106	105	المصاريف المالية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات التقارير المالية لشركة بيوفارم للسنوات 2016-

2017-2018-2019-2020-2021. (المبالغ المالية بملايين د ج)

2.1.5 تحليل نتائج الجدول رقم (1):

تساعد تحليل المعطيات الموضحة في الجدول في تبلور حكم مبدئي حول أساليب التسيير والإجراءات

المتبعة لتوسيع نشاط المؤسسة محل الدراسة.

- مجموع الميزانية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع في إجمالي أصول المؤسسة طوال سنوات الدراسة فبمقارنة مجموع الميزانية لسنة 2016 مع غيره لسنة 2021 نلاحظ ارتفاع تجاوز الضعف وعليه يمكن القول إن المؤسسة تسعى لتوسيع نطاق أعمالها.

– الأموال الخاصة: من خلال تتبعنا للتغيرات المتعلقة في هذا البند الذي شهد ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأربعة الأولى للدراسة ثم تراجعته قيمه خلال السنتين 2020 و2021 بالرغم من أن المجموع الكلي للميزانية كان متزايد وعليه نستنتج أن المؤسسة أصبحت تعتمد على المصادر الخارجية في سياسة توسعها.

– إجمالي الديون: وهي تلك الأموال التي تقتربها المؤسسة من الغير بهدف تمويل أصولها بالإضافة للمستحقات مختلفة الواجبة السداد في أجال معينة ونلاحظ ارتفاع في قيم الديون الإجمالية بالإضافة للمصاريف المالية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة للدراسة.

– رقم الأعمال خارج الرسم: وهو أحد أهم البيانات في المجال المالي والمحاسبي حيث عادة ما يتخذ مقياسا للمقارنة مع بنود أخرى من الميزانية أو جدول حسابات النتائج. ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في قيم هذا البند خلال سنوات الدراسة ماعدا سنة 2020 حيث شوهد انخفاضا محسوسا مقارنة بسنة 2019 ومن المؤكد أن هذا ناتج عن انتشار فيروس كورونا حيث سجلت أول حالة في الجزائر في فبراير من السنة ذاتها وتم الإشارة إلى هذه النقطة من خلال التقارير المالية الصادرة عن بيوفارم.

– القيمة المضافة: هي أحد النتائج الوسيطة التي يتم الحصول عليها بطرح استهلاكات السنة المالية من انتاج السنة المالية، ونلاحظ أن قيمها أخذت نفس اتجاه تغير رقم الأعمال.

– الفائض الإجمالي للاستغلال: يعتبر أحد مؤشرات قياس الأداء في المؤسسات الصناعية ويتم الحصول عليه بطرح مصاريف المستخدمين وأعباء الضرائب والرسوم من القيمة المضافة، ونلاحظ من خلال بيانات الشركة محل الدراسة أن الفائض الإجمالي للاستغلال في تزايد خلال السنوات الأربعة الأولى وفي عام انتشار الوباء لوحظ انخفاض في قيمته راجع إلى انخفاض القيمة المضافة لنفس السنة ثم ارتفع في السنة الأخيرة.

2.5 تطبيق نموذج كونان وهولدر الخاص بالقطاع الصناعي باستخدام البيانات المالية لشركة بيوفارم:

بعد تطبيق المعادلة على القيم الموضحة في الجدول رقم (1):

$$Z = 0,24 * X_1 + 0,22 * X_2 + 0,16 * X_3 - 0,84 * X_4 - 0,1 * X_5$$

تم الحصول على نتائج Zscore حيث تمثل:

X₁: فائض الاستغلال الإجمالي / مجموع الديون.

تقييم الأداء المالي في ظل جائحة كورونا باستخدام نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي

X_2 : أموال الدائمة/ مجموع الأصول.

X_3 : قيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة/ مجموع الأصول.

X_4 : مصاريف المالية/ رقم الأعمال خارج الرسم.

X_5 : مصاريف العمال/ رقم الأعمال خارج الرسم.

جدول 2: يبين قيم Zscore المتحصل عليها بعد تطبيق معادلة التنبؤ بالفشل المالي لكونان وهولدر :

السنوات	X1	X1*0.24	X2	X2*0.22	X3	X3*0.16	X4	X4*0.84	X5	X5*0.1	Zscore
2016	0,6720	0,1613	0,8433	0,1855	0,2028	0,0324	0,0188	0,0158	0,3687	0,0369	0,3266
2017	1,0669	0,2561	0,8435	0,1856	0,2478	0,0396	0,0160	0,0134	0,2559	0,0256	0,4423
2018	1,2853	0,3085	0,8256	0,1816	0,4247	0,0679	0,0041	0,0035	0,2488	0,0249	0,5297
2019	0,5386	0,1293	0,8545	0,1880	0,5016	0,0803	0,0033	0,0028	0,2849	0,0285	0,3662
2020	0,1654	0,0397	0,7057	0,1552	0,4691	0,0751	0,0161	0,0136	0,5050	0,0505	0,2060
2021	0,2301	0,0552	0,5827	0,1282	0,5414	0,0866	0,0081	0,0068	0,3262	0,0326	0,2306

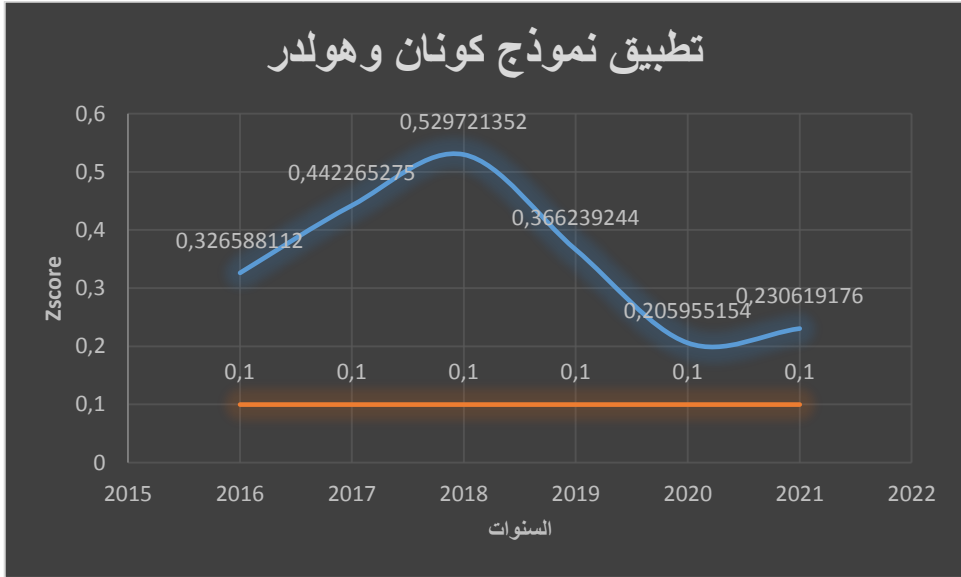
المصدر: من اعداد الباحثين بعد تطبيق معادلة التنبؤ بالفشل المالي لكونان وهولدر

مع أن المدلول يختلف حسب قيمة Z:

- المنطقة الأولى: حيث إذا كانت قيمة Z المتحصل عليها أقل من أو تساوي -0.05 فإن احتمال افلاس المؤسسة وتعاثرها يكون محتمل بنسبة تتجاوز 90% خلال السنوات الثلاثة القادمة؛
- المنطقة الثانية: هنا تنخفض درجة الخطر مقارنة بالمنطقة الأولى، حيث يقدر احتمال الفشل ب 65% إذا كانت Z أكبر تماما من -0.05 وأقل أو تساوي 0.04، وعليه وجب على القائمين على المؤسسة اتخاذ القرارات المناسبة للتفادي سيناريوهات العسر المالي.
- المنطقة الثالثة: وهي منطقة بداية الخطر ويعتبر المليون هذه المنطقة نقطة محورية التي من خلالها ترجع المؤسسة إلى ما كانت عليه سابقا وعليه ينصح بالتحرك والقيام بالإجراءات اللازمة قبل الولوج في مشاكل مالية مستقبلا وتكون قيمة Z المحسوبة أكبر تماما من 0.04 وأقل أو تساوي 0.1 أما احتمال الخطر فيكون في حدود 30%.

– المنطقة الرابعة: وهي المنطقة المفضلة بالنسبة للقائمين على الوضع المالي وتعتبر عن الوضعية الحسنة والاستمرارية وتكون مخاوف الفشل المالي ضئيلة جدا وباحتمال لا يتجاوز 30 % وتكون قيمة Z أكبر تماما من 0.1. (سمير، 2018، صفحة 211)

الشكل 1: يبين تغير قيم Zscore بتطبيق معادلة التنبؤ بالفشل المالي لكونان وهولدر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (2) أعلاه

3.5 التعليق على نتائج الشكل اعلاه:

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن قيم Z المتحصل عليها بعد تطبيق نموذج كونان وهولدر على بيانات شركة بيوفارم تجاوزت 0.1 أي تقع في المنطقة الرابعة، وكما ذكرنا أن هذه المنطقة هي المفضلة بالنسبة للمحللين والقائمين على الوضع المالي واحتمال إفلاس الشركة لا يتجاوز 30%. وكما يظهر من خلال الشكل أعلاه تزايد في قيم Z خلال ثلاث سنوات الأولى (2016-2017-2018) ثم انخفضت في سنة 2019 لتبلغ قيمة Z المحسوبة ذروة الانخفاض في عام 2020 وهذا ناتج عن انخفاض المؤشرات المستعملة في بناء النموذج، وعلى الرغم من هذا التراجع الناجم عن انتشار الفيروس إلا أن الوضع العام للشركة كان جيد واحتمال افلاسها خلال دورتي 2019-2020 كان مستبعد لحد كبير، وفي ما يخص السنة الأخيرة 2021 فهناك ارتفاع في قيمة Z المحسوبة مقارنة بسنة 2020 وهذا راجع بالأساس لارتفاع المؤشرات، خاصة تلك المتعلقة بالتسيير من رقم الأعمال، القيمة المضافة وفائض الإجمالي للاستغلال وهنا يمكن القول أن المؤسسة

تمكنت من التأقلم مع الظروف الخارجية وتداركت النقائص من خلال انتهاجها لجملة من السياسات أثرت بشكل إيجابي على نشاطها وأدائها بشكل عام.

6. خاتمة:

إن استخدام النسب المالية لغاية تقييم الأداء المالي للمؤسسة موضوع في غاية الأهمية في ظل بيئة تمتاز بديناميكية ويسودها التوتر خاصة بعد تفشي الوباء العالمي كوفيد 19 غير أن هذه المؤشرات غير قادرة على التنبؤ بوقائع مستقبلية وعليه حرص الباحثون على صياغة نماذج رياضية من شأنها التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي، كما تعتبر هذه النماذج أحد الأساليب المساهمة في تقييم الأداء المالي. حيث تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لمعرفة مدى تأثير المؤسسة بصفة عامة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع.

1.6 اختبار الفرضيات:

✓ بعد تشخيصنا للوضع المالي لشركة بيو فارم من خلال تحليلنا لمجموعة من البنود المستخرجة من التقارير السنوية، نستنتج أن فيروس كورونا كان له أثر سلبي على نشاط الشركة حيث وبالرغم من سعي الشركة لتوسيع نشاطها عن طريق زيادة أصولها إلا أن النتائج السنوية كانت عكسية، كما كان للحجر الصحي الذي فرضته الحكومة الجزائرية كغيرها من دول العالم بعد انتشار الوباء تأثير على الإمداد بالمواد الأولية ما أدى إلى ارتفاع أسعارها، وعليه فإن الفرضية الأولى مقبولة.

✓ بعد اطلاعنا على دراسات سابقة وفهم كيفية تطبيق نموذج كونان وهولدر، وبما أن جميع المعلومات المالية المعتمدة في بناء النموذج متوفرة ويمكننا استخراجها من القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيمكننا القول إن البيئة الجزائرية ملائمة لتطبيق هذا النموذج وعليه فإن الفرضية الثانية مرفوضة بشكل كلي.

2.6 نتائج الدراسة:

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات دول العالم سلبا بسبب حالة الفزع والذعر الذي سادت في العالم مع بداية انتشار الفيروس، كما تأثر نشاط المؤسسة محل الدراسة وهذا بعد فرض إجراءات الحجر الصحي وتسريح جزء كبير من اليد العاملة، وتأثر عمليات الإمداد مما أدى الى انخفاض الأداء المالي لشركة بيو فارم خلال عام 2020 بشكل ملحوظ مقارنة مع السنوات السابقة، ونلخص نتائج الدراسة فيما يلي:

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي وظيفة إدارية هامة وجب القيام بها دوريا للكشف عن الاختلالات إن وجدت واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان استمرارية نشاط المؤسسة الاقتصادية خلال الظروف

الصعبة التي يعايشها الاقتصاد العالمي، وهذا بسبب أهمية المؤسسة الاقتصادية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؛

— يعتمد نموذج كونان وهولدر على مجموعة من البيانات المالية والنتائج الوسيطة للتسيير في صياغته، حيث بمجرد الاطلاع ومقارنة هذه البيانات خلال فترات زمنية مختلفة يمكن إبداء حكم مبدئي عن الوضع المالي للمؤسسة، حيث لوحظ ارتفاع قيمة الأصول طيلة السنوات المدروسة إلا أنه في مقابل هذا كان هناك انخفاض في قيمة رقم الأعمال السنوي بعد انتشار الوباء سنة 2020، في حين تداركت شركة بيوفارم الموقف وتعايشت مع الوضع وتجلى هذا من خلال ارتفاع مبيعاتها السنوية خلال سنة 2021؛

— من خلال تطبيقنا لنموذج كونان وهولدر على شركة بيوفارم استنتجنا أن وضعية المؤسسة المالية مستقرة واحتمالية افلاسها مستبعدة تماما رغم تأثرها بجائحة كورونا، وهذا ناتج عن عدة عوامل منها اعتماد المؤسسة سياسة توسعية ساهمت في تطور رقم أعمالها.

— من خلال تصفحنا لبيانات المحاسبية نلاحظ ارتفاع في كل من القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال في السنة الأخيرة للدراسة مقارنة بسنة 2020 وهنا يمكن القول إن المؤسسة اتخذت القرارات المناسبة لتتدارك التراجع الذي شهدته نتائج الشركة بسبب انتشار الوباء.

3.6 التوصيات:

على ضوء ما تم طرحه في النتائج أعلاه، فإننا نوصي بما يلي:

— إعادة النظر في توليفة الموارد الدائمة ومراجعة سياستها المنتهجة في الافتراض حتى لا تفقد المؤسسة استقلاليتها المالية؛

— تخصيص جزء من الأرباح للمواجهة الظروف غير المتوقعة والتهديدات الخارجية وهذا للتعايش مع الظروف التي يمر بها العالم بسبب انتشار الوباء المستجد؛

— العمل على تقييم الأداء المالي بشكل دوري وهذا حتى تتجنب الشركة الوقوع في حالة العسر المالي الذي سيؤدي إلى تآكل رأسمالها وبالتالي حتمية لجوئها للمصادر التمويل لتضمن استمراريتها؛

— محاولة إبتكار نماذج كمية للتنبؤ بالأوضاع المستقبلية للوضع المالي ملائمة للشركة محل الدراسة وهذا بتسخير كفاءات علمية، والموارد المالية اللازمة.

7. قائمة المصادر:

- التقرير السنوي لشركة بيوفارم (2016-2021)

8. قائمة المراجع:

- Edon Ramdani). June 2020 .(FINANCIAL DISTRESS ANALYSIS USING THE ZMIJEWSKI METHOD .JIMFE (Jurnal Ilmiah Manajemen Fakultas Ekonomi) Vol. 6 No. 1. 73 ،
- Ghazali Syamni, Shabri Abd Majid .(2018) .Bankruptcy Prediction Models and Stock Prices of the Coal Mining .Etikonomi, volume 17, NO 1.،
- Global Economic Effects of COVID-19 من الاسترداد (10 09 ,2022) . Congressional Research Service: <https://crsreports.congress.gov>
- M. Shabri Abd Majid M. Shabri Abd. Majid Ghazali Syamni .(2018) . Bankruptcy Prediction Models and Stock Prices of the Coal Mining Industry in Indonesia .Etikonomi, volume 17, NO 1.،
- أحمد زربية، فاطمة الزهراء الزروق. (2022). الالتزام الصحي لدى مرضى الربو خلال جائحة كورونا . مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، .،
- أسماء بوزاغو، بن عومر سنوسي. (2020). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز معسكر. المجلد 06، مجلة مجاميع المعرفة، عدد 01، 326.
- المنظمة العالمية للصحة. عن مرض كوفيد-19. (9 09 ,2022). تم الاسترداد من <http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html>
- براهيم حاكمي، فتحي مولود. (2022). استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المحاسبي المالي - حالة مؤسسة AOM INVEST. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، .،
- بن عمر خالد. (2009). تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة بنك الجزائر المركزي. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 13، ص ص 61-62.
- توفيق سميح محمد الاغوات. (2014-2015). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية. كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء، عمان الأردن..
- حجاج مصطفى بن عمور سمير. (2018). مدى فاعلية التحليل المالي في تقييم الأداء و التنبؤ بالوضع المالي دراسة حالة مجمع صادال وشركة أليانس للتأمينات. مجلة الاقتصاد والتنمية البصرية، المجلد 09، العدد 03.
- حسان الدباس. (2013-2014). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الانتماني في المصارف العاملة في سورية. 58. دمشق، سوريا، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا.
- حمزة رملي، نسرين عروس. (2018). تقييم الأداء المالي لمؤسسات صناعة الأدوية بالاعتماد على معدلي العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA- دراسة مقارنة بين مؤسسة صيدال ومؤسسة بيوفارم. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية.

د. محمد يزيد صالح، د. عبد العزيز قتال. (جوان 2020). تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية لسهم أليانس للتأمينات خلال الفترة، 2018-2012. مجلة العلوم الإنسانية أم البواقي، المجلد 7 العدد 2.

رشيد حفصي. (2020). استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة 2017-2019. مجلة التنظيم والعمل المجلد 9، العدد 1، . رضوان العمار، حسين قصيري. (2015). دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37 العدد 5.

سليم عماري. (جامعة قاصدي مرباح الجزائر 2015). 2، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012. رسالة ماجستير ف العلوم التجارية.

شريف غياط، عبد المالك مهري. (2014). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية دراسة حالة مؤسسة البناء والاشغال العمومية خلال الفترة 2011-2013. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي.

صافية بومصباح. (2021). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس . مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02.

صندوق النقد العربي. (2021). تقرير آفاق الاقتصاد العربي. الإمارات العربية: صندوق النقد العربي. عادل عشي. (2002). لأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة 2000-2002. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر..

عباس فريد. (2022). مصير حقوق ركاب النقل الجوي العمومي في ظل تدابير مواجهة وباء فيروس كورونا - كوفيد 19-. مجلة القانن المجتمع السلطة، المجلد 11، العدد 02.

عبد الغني خلادي، أنيس هزلة. (2018). مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الميادين الاقتصادية المجلد 01، العدد 01،

عبد النور جعفر، كمال بن موسى. (2018). توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة: 2013-2016 بتطبيق نموذج SHERROD, KIDA, ALTMAN. المدير، العدد 7

عبد النور شنين، محمد زرقون.. (2015). دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة- دراسة حالة بورصة الجزائر (200-2013). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 01.

عزالدين عبد الرؤوف. (2020). أدوات تشخيص القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في توفير معلومات للتنبؤ بالتعثر المالي مع تطبيق لنموذج كونا و هولدر في مؤسسة بريماتك المسيلة 2018-2020. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 01،

- عماد صالح نعمة، مصطفى سعيد حسن. (2019). أثر مقاييس جودة الأرباح المحاسبية في فاعلية نموذج Z-Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15 العدد 48، ج2.
- قنيع أحمد، بن أودينة بوحفص. (2020). تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للشركات، دراسة حالة شركة المراعي السعودية. مجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة. (2006). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان الأردن
- ميلود تومي، رحمة سكيينة. (جوان 2021). استخدام النسب المالية لاتخاذ القرارات المالية بمؤسسة (GSM) بسكرة. مجلة إقتصاد المال والأعمال المجلد 06، العدد 01.

محددات الصادرات الجزائرية مع دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2019 باستعمال نموذج الجاذبية

Determinants of Algerian exports with AMU's countries during the period 2000-2019 using the gravity model

عائشة زيد المال عفان*¹، شهرزاد مجدوبي²

المركز الجامعي نور البشير (البيض)/ مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية،

affane@cu-elbayadh.dz

المركز الجامعي نور البشير (البيض)/ مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية،²

medjdoubi.medjdoubi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/25

تاريخ الاستلام: 2023/01/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد اهم محددات الصادرات الجزائرية نحو دول المغرب العربي وذلك راجع للدور الهام لهذا القطاع في زيادة حجم التجارة الخارجية للدولة والتعريف بالمنتوج المحلي الجزائري وذلك من خلال سياسة التنوع الاقتصادي المتبعة حاليا من طرف الحكومة الجزائرية مما يجعل قطاع الصادرات المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية للبلاد. وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على نموذج الجاذبية لقياس محددات الصادرات الجزائرية نحو الدول المغاربية باستخدام منهج تحليل البانل *Panel data* خلال الفترة 2000-2019 الكلمات المفتاحية: نموذج الجاذبية - صادرات جزائرية-بيانات البانل-المغرب العربي -تجارة بينية

تصنيف JEL: F15-F17-C23-C33

Abstract:

This study aims to identify the most important determinants of Algerian exports to the Arab Maghreb countries, due to the important role of this sector in increasing the volume of foreign trade of the country and introducing the Algerian domestic product through the economic diversification policy currently pursued by the Algerian government, which makes the export sector the main engine for the economy development of the country . To this end, the gravity model was relied on to measure the determinants of Algerian exports to the Maghreb countries using the Panel data analysis method during the period 2000-2019.

Keywords: Gravity model - Algerian exports - Panel data - Maghreb - intra-trade
Jel Classification Codes: F15-F17-C23-C33

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تسعى الدول في ظل تطور مظاهر واليات العولمة ومن خلال التكامل الاقتصادي الإقليمي الى تعزيز تجارتها البينية خاصة مع الدول المجاورة لتحقيق التعاون الاقتصادي الإقليمي وما ينتج عنه من مزايا يمن للدول الاستفادة منها على غرار تطوير القدرة التنافسية للمنتوج المحلي.

عرفت الدول العربية مجموعة من التكتلات الاقتصادية تختلف من حيث الافاق والاستراتيجيات التنموية حيث يشكل اتحاد المغرب العربي واحد من اهم التكتلات الاقتصادية العربية والافريقية التي تم تأسيسها بهدف تعزيز التجارة البينة وتنميتها بين الدول المجاورة والمتتبع لتطور التجارة البينة العربية يلاحظ انه بالرغم من ان تجمع دول الاتحاد المغرب العربي يضم في عضويته دول تتصف بالتنوع الاقتصادي مثل المغرب وتونس الا ان الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الاجمالية العربية لا تزال منخفضة مقارنة بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية وهذا ما يتفق أيضا مع ضعف التبادل التجاري بين دول المغرب العربي بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف حكومات الدول والاتفاقيات التي تم توقيعها في مجال تحرير التجارة بها.

تحاول الجزائر في السنوات الأخيرة تحت استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تتبعها وكونها أحد اعضاء دول الاتحاد المغربي تعزيز صادراتها البينية نحو هذه الدول باعتبارها دول عربية من جهة ودول افريقية من جهة أخرى. ولهذا يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي اهم العوامل المؤثرة على الصادرات الجزائرية نحو دول المغرب العربي وفق نموذج الجاذبية خلال الفترة (2000-2019)؟

1.1 فرضيات الدراسة:

- يعتبر حجم سوق الدول المغربية من العوامل المؤثرة على صادرات الجزائر.
- تؤثر المسافة بشكل سلبي على حجم المبادلات التجارية مع الدول المغربية.

1.2 اهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف درجة التكامل الاقتصادي المغربي وتحديد اهم محددات الصادرات الجزائرية نحو دول المغرب العربي وذلك من اجل محاولة تشكيل السياسات التي تمكن من تطوير اتجاه التجارة الخارجية للجزائر نحو هذه الدول بالإضافة الى صياغة وتقدير نماذج قياسية خاصة للتبادل الثنائي بين الجزائر والأقطار المغربية.

1.3 منهج الدراسة:

اعتمد البحث على الأسلوب الإحصائي الوصفي، وذلك بتحليل بيانات الصادرات الجزائرية نحو دول المغرب العربي، كما اعتمد على الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي، وذلك بتقدير نموذج الجاذبية باستخدام بيانات بانل Data Panel لدول المغرب العربي.

1.4 الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات موضوع التكتلات الاقتصادية والتجارة البينة لها من خلال تقديرات نموذج الجاذبية فنجد:

- دراسة (حشمة ، 2022): تحت عنوان واقع التجارة الخارجية العربية وتنافسيتها - الفرص والافاق- دراسة تحليلية للفترة 2015-2019 بالإشارة إلى حالة الجزائر، وهدفت الدراسة الى التعرف على فرص التبادل التجاري العربي وافاق تطويره لتنمية التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية. توصلت الدراسة الى ان حجم التجارة العربية البينية وتنافسية الصادرات في تطور ملحوظ ومتباين لمختلف الدول العربية كما ان تأثير حجم التجارة العربية في التجارة الدولية يبقى ضعيفا ولكن الأسواق العربية تفتح افاقا وفرصا تصديرية لابد من استغلالها خاصة السوق الجزائرية.

- دراسة (بن يونس و صافي، 2021): تحت عنوان محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة 2004-2018، هدفت هذه الدراسة الى تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية خلال فترة الدراسة وتم الاعتماد على نماذج البانل الساكنة لتقدير العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في حجم الصادرات والواردات للتعبير عن التجارة البينية بين الدول العربية والمتغيرات المستقلة المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي درجة الانفتاح التجاري عدد السكان معدل التضخم وسعر الصرف الاسمي خلصت هذه ان كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي وحجم السوق (عدد السكان) ودرجة الانفتاح التجاري بشكل إيجابي وبمرونة عالية على حجم التجارة البينية العربية عكس سعر الصرف يؤثر بشكل سلبي على حجم المبادلات العربية.

- دراسة (ياسمين و باسم ، 2017): تحت عنوان تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية: حالة تطبيقية عن الجلود في العراق للمدة (1990-2014)، هدفت الدراسة الى تحديد اهم العوامل المؤثرة في تصدير الجلود العراقية الى الأسواق الدولية باستعمال نموذج الجاذبية وتوصلت الدراسة ان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي وكمية السلعية للجلود لها علاقة

طرية بصادرات العراق من الجلود حيث تمثل 53% من محددات انسياب الصادرات العراقية من الجلود الى السوق العالمية.

- دراسة (عابد، 2010): تحت عنوان محددات التجارة البينية للدول الإسلامية، هدفت هذه الدراسة الى تقدير محددات التجارة البينية للدول الإسلامية -أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي- خلال الفترة 1970-2007 لعينة من الدول الإسلامية، وعددها 18 دولة، وظفت الدراسة منهج تحليل البنائ لتقدير محددات التجارة البينية للدول الإسلامية، في إطار التحليل الساكن باستخدام نماذج المربعات الصغرى المدمجة، ونماذج الآثار الثابتة والعشوائية، تم التوصل إلى المحددات المعنوية للتجارة البينية، معبراً عنها بإجمالي الصادرات والواردات البينية، وهي: معدل التضخم، ومعدل تذبذب أسعار الصرف، والنتائج المحلي الإجمالي، والصادرات إلى العالم الخارجي، والواردات من العالم الخارجي.

- دراسة (Rizaudin Sahlan و Aznin Abu Bakar'Nor ، Irwan Shah Zainal Abidin) (2013) تحت عنوان The Determinants of Exports between Malaysia and the OIC Member Countries: A Gravity Model Approach، تبحث هذه الورقة في تأثير العوامل الاقتصادية على الصادرات البينية بين ماليزيا والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة 1997-2009، وتوصلت الدراسة الى ان المحددات الرئيسية للتجارة البينية لماليزيا ودول الاتحاد الإسلامي هي حجم الاقتصادات، مستوى انفتاح الاقتصاد، التضخم وأسعار الصرف وان المسافة والمؤسسات لهما دور كبير في تعزيز الصادرات بين ماليزيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي كما يجب استغلال السوق الهائل لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي كالتركيز على المنطقة الأفريقية، وتسريع الجهود لإنشاء السوق الإسلامية المشتركة (ICM)، وتحرير الاقتصاد بشكل أكبر لتعزيز من الصادرات الماليزية.

- دراسة (Rafika ، Sid Ahmed ، kamel ، و Hind) (2015): تحت عنوان Determinants of Bilateral Trade Flows in Arab Maghreb Union (AMU)، تهدف الدراسة إلى قياس أهم محددات التدفقات التجارية بين مجموعة اتحاد المغرب العربي خلال الفترة من 1995 إلى 2011 باستخدام نموذج الجاذبية توصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي لإجمالي الناتج المحلي وتأثيرا سلبيا للمسافة الجغرافية على تدفقات التجارة البنية لدول المغرب

العربي بينما معدلات سعر الصرف والتعريفات الجمركية ليس لها تأثير كبير على تدفقات الصادرات. في المقابل، لم تحقق هذه البلدان بعد أهدافها وينبغي لها بذل جهود من قبل صانعي السياسات لتعزيز التجارة البينية بين اتحاد المغرب العربي.

2. واقع التجارة الخارجية للدول المغرب العربي:

تعرف الاقتصاديات المغربية انها اقتصاديات تبادلية أي قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة فمثلا بالنسبة لموريتانيا تمثل التجارة لها نسبة 87% (مجدوب، 2020) من ناتجها الداخلي كما تتميز بمحدودية تنوعها الاقتصادي مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية خاصة الدول النفطية منها كالجزائر وليبيا فهي تعتمد في تجارتها على المواد الأولية كالمحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن والفوسفات بالنسبة للمغرب. الجدول الموالي يوضح التبادل التجاري لدول المغرب العربي.

جدول 1: التبادل التجاري خارج منطقة اتحاد المغرب العربي خلال الفترة 2012-2019 (المليون دولار)

السنوات	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا	
2012	الصادرات	71866	17009	21445	61030	2623.71
	الواردات	50376	24443	44871	22000	2970.52
2013	الصادرات	64974	17061	21972	46020	2685.22
	الواردات	55028	24315	45191	27000	3975.12
2014	الصادرات	60062	16756	23921	20830	2328.21
	الواردات	51701	20220	46281	18990	3621.83
2015	الصادرات	34668	14072	22334	11390	1630.41
	الواردات	47089	19461	38101	16430	3657.16
2016	الصادرات	30027	13572	22661	9450	1637.29
	الواردات	46059	19461	41389	8670	2113.29
2017	الصادرات	35191	14203	25273	18860	1944.8
	الواردات	46330	20656	44490	10560	3241.03
2018	الصادرات	41797	15536	28609	29830	2176.77
	الواردات	41934	22698	51039	13790	3174.54
2019	الصادرات	35824	14933	29131	25730	2812.41
	الواردات	34392	21563	50736	16540	3425.23

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان دول المغرب العربي لا تتفاوت كثيرا من حيث حجم التجارة الخارجية لها فلجزائر تونس والمغرب يحتلون المراكز الأولى تليهم ليبيا وموريتانيا وهاذا راجع لطبيعة وحجم اقتصاديات هذه الدول فالمغرب العربي يضم في عضويته دول نفطية كالجزائر والتي يمثل النفط معظم صادراتها ودول غير نفطية كالمغرب وتونس التي تتميز بدرجة محدودة من التنوع كما يمكن ان نلاحظ من حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد المغاربي انها دول اقل اندماجا في الأسواق العالمية مقارنة بالأسواق الناشئة كماليزيا وسنغافورة وهذا شئنا شئنا شئنا معظم الدول العربية .

كما نلاحظ ان في عام 2019 احتلت الجزائر المركز الأول لدول الاتحاد تصديرا بقيمة 35.8 مليار دولار اغلها صادرات نفطية تليها المغرب ب 29 مليار دولار محتلين بذلك المكانة 7 و8 على التوالي من حيث الدول العربية المصدرة في العالم اما من حيث الاستيراد احتلت المغرب المركز الأول لدول الاتحاد و4 عربيا بقيمة 50.7 مليار دولار تليها الجزائر بقيمة 41 مليار دولار ثم تونس 21 مليار دولار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021).

جدول 2: مساهمة دول اتحاد المغرب العربي في التجارة الاجمالية العربية خلال الفترة 2012-2019

(بالمليون دولار)

التجمعات العربية	المساهمة في التجارة البيئية العربية %	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اتحاد المغرب العربي	المساهمة في اجمالي الصادرات (%)	2.5	3.1	4.2	4.8	3.8	2.9	2.1	2.7
	المساهمة في اجمالي الواردات (%)	2.5	2.5	3.0	2.3	2.2	1.9	2.5	2.7
منطقة التجارة الحرة العربية	المساهمة في اجمالي الصادرات (%)	8.3	8.4	9.5	12.3	15.5	16	14	10.8
	المساهمة في اجمالي الواردات (%)	12.7	12.8	12.8	12.6	13.2	13.7	13.5	13.1
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	المساهمة في اجمالي الصادرات (%)	5.5	5.6	6.2	5.8	7.7	1.3	1.2	7.6
	المساهمة في اجمالي الواردات (%)	0.2	0.1	9	9.4	11.4	10.2	11.7	11.9

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على صندوق النقد العربي

يحتل تجمع اتحاد المغرب العربي مكانة متراجعة في مدى مساهمته في حجم المبادلات التجارية البينية للدول العربي مقارنة بالتجمعات الأخرى العربية فهو يساهم بنسبة لا تفوق 5% بينما نلاحظ ان منطقة التجارة العربية تحتل المكانة الأولى يليها تجمع دول الخليج العربي وهذا راجع لعدد الأعضاء وحجم اقتصاداتها وعلى الرغم من ان تجمع اتحاد المغرب العربي يضم في عضويته دول تتصف بالتنوع الاقتصادي في أنشطتها الإنتاجية على غرار تونس والمغرب الى انه لا يزال يحتل مكانة متراجعة في التجارة البينية مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى للدول النامية وهذا راجع الى كون تجارة دول الاتحاد المغربي تتجه اغلبتها نحو الاتحاد الأوروبي لعوامل عديدة كالعامل التاريخي وتوقيع اتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة التي تهدف الى إقامة منطقة التبادل الحر.

جدول 3: حصة التبادل التجاري لدول اتحاد المغرب العربي مقارنة بالتجمعات الإفريقية لسنة 2019

التجمعات الإفريقية	نسبة التبادل التجاري
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (CEEAC)	1.5%
اتحاد المغرب العربي (AMU)	2.8%
السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)	10%
مجموعة شرق أفريقيا (EAC)	15%
مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC)	20%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2019

على الموقع، <https://unctad.org/fr>، تاريخ الاطلاع 2022/03/10

من خلال الجدول نلاحظ ان اتحاد المغرب العربي يحتل ثاني ادنى نسبة تبادل تجاري داخل القارة الإفريقية فتعتبر معدلات التبادل التجاري في منطقة المغرب العربي من بين ادنى معدلات التبادل في العالم حيث بلغت 2.8% سنة 2019 ما يقابلها تبادل بنسبة 57% مع باقي افريقيا و 97% مع باقي العالم يمثل منها 70% للاتحاد الأوروبي (UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT، 2019) وهذا يدل على ضعف التبادل التجاري لدول الاتحاد المغربي الذي ليس وليد اليوم وهذا يعود لأسباب مختلفة كغياب السياسة التجارية الموحدة بين الدول الأعضاء؛ ارتفاع تكاليف التبادل بين هذه الدول بسبب القيود الجمركية وتطبيق السياسة الحمائية إضافة الى العراقيل اللوجستكية بسبب ضعف البنى التحتية خاصة منشآت النقل الرابطة بينها كما تؤثر قلة تنوع اقتصاديات وتشابه الإنتاجية بينها على التبادل التجاري بنها زد على ذلك أسباب أخرى كالعوامل السياسية وغياب التصور الاستراتيجي الواضح الموحد سياسا واقتصاديا للدول المغربية .

2. واقع التجارة البينية لدول المغرب العربي:

يقصد بالتبادل البيني هو ذلك التبادل في السلع المتشابهة الصنع والتكوين، ولكنه يختلف من حيث الأفضلية والتنوعية، أي أنه تبادل ذو اتجاهين للمنتجات الأفقية والرأسية، والتبادل البيني لدول اتحاد المغرب العربي يعكس لنا حجم التعاون التجاري بين هذه الدول منذ تأسيس الاتحاد (كبور، 2014).

يمكن أن نتعرف على واقع التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي من خلال معرفة تطور حجم الصادرات والواردات داخل المنطقة خلال الفترة 2013-2019.

جدول 04: التبادل التجاري داخل منطقة اتحاد المغرب العربي خلال الفترة 2012-2019 (المليون دولار)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
2.847	2.415	2.731	2.962	4.024	5.053	4.345	4.082	الصادرات البينية
3.468	3.436	2.456	2.674	2.856	4.368	3.785	3.543	الواردات البينية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد العربي

يوضح الجدول في علاه التطورات الحاصلة في الصادرات والواردات البينية لدول الاتحاد المغرب العربي، ومع تبيان إجمالي الصادرات البينية للدول المغربية نجد ان صادرات الاتحاد عرفت تطورا من 2012 الى 2014 حيث انتقلت من 4.082 مليون دولار الى 5.053 مليون دولار ثم تناقصت تدريجيا الى ان تصل سنة 2019 الى 2.847 مليون دولار وهي تمثل نصيب ضئيل مقارنة بما تتبادله الدول المغربية مع باقي دول العالم.

اما عن الواردات البينية المغربية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال الفترة 2012 الى 2014

فسجلت اعلى قيمة 4.368 مليون دولار سنة 2014 ثم انخفضت الى 2.856 مليون دولار سنة 2015

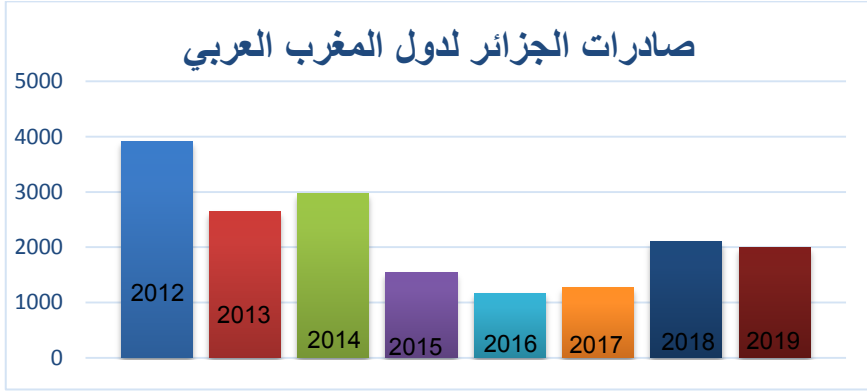
واستمرت بالانخفاض التدريجي سنة 2016 و2017 ثم عادت لترتفع الى غاية 3.468 سنة 2019 وهذا

التذبذب راجع لتباطؤ النشاط الاقتصادي داخل الدول المغربية.

4. دراسة تحليلية لصادرات الجزائر نحو دول المغرب العربي

تمثل الجزائر أحد محركات اتحاد المغرب العربي وذلك لموقعها الجغرافي الذي يتوسط جميع أعضاء الاتحاد مما يجعلها ذات علاقات تجارية مع جميع الدول المغربية فهي المورد الأول للمحروقات بما في ذلك الغاز الطبيعي ومشتقات البترول إضافة الى الحديد والصلب وبعض المواد الغذائية.

الشكل 1: تطور الصادرات الجزائرية لدول المغرب العربي (مليون دولار امريكي) خلال الفترة (2012-2019)

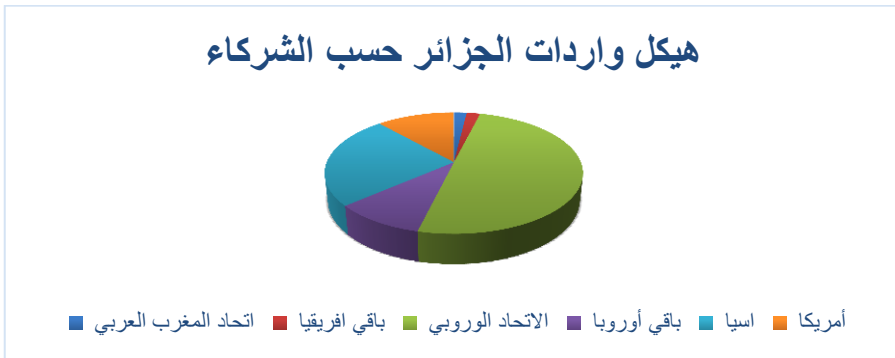


المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات اتحاد المغرب العربي على الموقع <http://maghrebarabe.org> تاريخ الاطلاع 2022/03/10

بلغت صادرات الجزائر سنة 2012 حوالي 3922 مليون دولار محتلة بذلك المركز الأول بالنسبة لصادرات البينية المغاربية حيث شكلت تونس العميل الأول للجزائر تليها المغرب ثم ليبيا ثم موريتانيا بقيت الجزائر في المرتبة الأولى الى غاية 2016 لتتصدر تونس الصادرات البينية لدول الاتحاد بـ 1200 مليون دولار مقابل 1100 مليون دولار للجزائر.

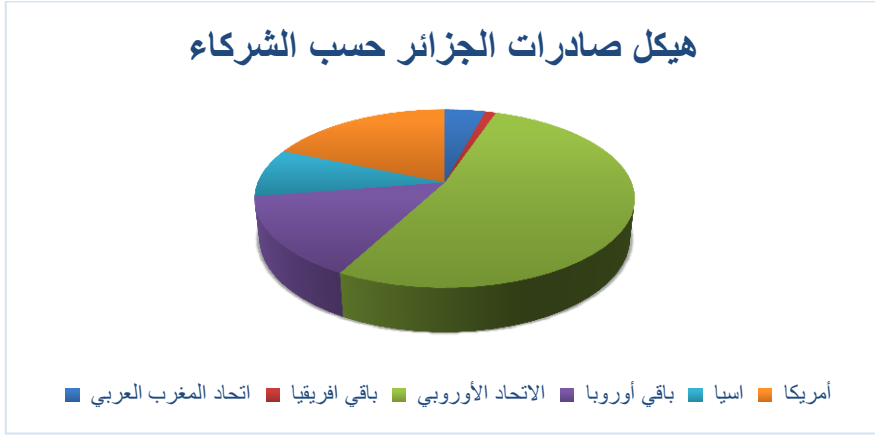
ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول المغرب العربي سنة 2018 و 2019 ارتفاعا بقيمة 2100 مليون دولار و 2000 مليون دولار على التوالي وهذا راجع لفتح المعبر الحدودي مع موريتانيا للتضاعف الصادرات الجزائرية البرية نحوها مع بقاء تونس والمغرب اهم عملاء المنطقة للجزائر خلال الفترة.

الشكل 2: التبادل التجاري للجزائر حسب الشركاء (الواردات / المليون دولار)



المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات اتحاد المغرب العربي على الموقع <https://maghrebarabe.org> تاريخ الاطلاع 2022/04/01

الشكل 3: التبادل التجاري للجزائر حسب الشركاء (الصادرات /المليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات اتحاد المغرب العربي على الموقع

<https://maghrebarabe.org> / تاريخ الاطلاع 2022/04/01

من خلال الشكلين البيانيين الممثلان للحجم المبادلات التجارية للجزائر حسب الشركاء نلاحظ ان الاتحاد الأوروبي يمثل اهم الشركاء للجزائر بنسبة تفوق 52% صادرات و50% واردات تمثل (فرنسا إيطاليا اسبانيا وبريطانيا) اهم الدول الشركاء الأوروبيين للجزائر فيما تحتل بلدان اسيا المرتبة الثانية بنسبة تفوق 9% صادرات و25% واردات تمثل (الصين الهند السعودية كوريا) اهم الدول الشركاء الاسيويين للجزائر.

من جهة أخرى احتلت المنطقة الامريكية المرتبة الثالثة من حيث المبادلات التجارية مع الجزائر بنسبة 19% صادرات و11% واردات تمثل (الارجننتين الولايات المتحدة الامريكية البرازيل كوبا) اهم شركاء المنطقة الامريكية للجزائر.

أما المبادلات التجارية مع القارة الافريقية لاتزال ضعيفة على الرغم من الجهود المبذولة والتحسين الملحوظ في السنوات الأخيرة 2018 و2019 حيث يمثل اتحاد المغرب العربي نسبة 4% صادرات و2% واردات تمثل تونس اهم شريك مغربي للجزائر.

أما المبادلات التجارية مع باقي القارة الافريقية في ضعيفة جدا تمثل مصر اهم شريك افريقي للجزائر ومنه فاهم الزبائن للجزائر من الاتحاد الأوروبي (فرنسا-اسبانيا-إيطاليا) بالإضافة الى الولايات المتحدة الامريكية وتركيا اما اهم مموني الجزائر هم (الصين فرنسا اسبانيا المانيا وتركيا) ومنه نستنتج من خلال هيكل التبادل التجاري للجزائر ان حجم المبادلات التجارية للجزائر مع دول المغرب العربي قيد الدراسة ضعيف جدا.

5. تقدير نموذج الجاذبية لدراسة محددات الصادرات الجزائرية لدول المغرب العربي للفترة 2000-

2019:

1.5 توصيف النموذج القياسي:

يهدف الإحاطة بكل جوانب الإشكالية المطروحة من خلال هذه الدراسة والتي تتمحور بشكل رئيسي حول تحديد المتغيرات المؤثرة على حجم المتغيرات الخارجية من الجزائر باتجاه دول المغرب العربي وذلك خلال الفترة (1990-2019)، وقد تم توصيف النموذج القياسي في هذه الدراسة بالاعتماد على ما جاء في الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع البحث وفق منهجية التقدير الخاصة بنماذج الجاذبية ويمكن كتابة الصياغة العامة لنماذج الدراسة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \ln EXPO_{it} = & \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \ln GDP_j_t + \hat{\beta}_2 \ln GDP_{i_t} + \hat{\beta}_3 \ln P_j_t + \hat{\beta}_4 \ln P_{i_t} + \hat{\beta}_5 \ln Dist_{ij_t} \\ & + \hat{\beta}_6 \ln INS_j_t + \hat{\beta}_7 \ln INS_{i_t} + \hat{\beta}_8 \ln ER_j_t + \hat{\beta}_9 \ln ER_{i_t} + \hat{\beta}_{10} \ln TRGDP_j_t \\ & + \hat{\beta}_{11} \ln TRGDP_{i_t} + \hat{\beta}_{12} \ln INF_{i_t} + \hat{\beta}_{13} \ln INF_j_t + \hat{\beta}_{14} \ln FDI_{ii_t} \\ & + \hat{\beta}_{15} \ln FDI_{ij_t} + \hat{\beta}_{16} \text{Dum7AGADIR}_{ij_t} + \hat{\beta}_{17} \text{Dum9OPEC}_{ij_t} \\ & + \varepsilon_{it} \quad (n: 1 \dots N)(t = 1 \dots T) \end{aligned}$$

المعلمة ($\hat{\beta}_0$)، تمثل الثابت، ($\hat{\beta}_1; \hat{\beta}_2; \hat{\beta}_3 \dots \dots \hat{\beta}_{17}$) فهي المعلمات المقدره لمتغيرات الدراسة، أما (i) يمثل الجزائر و(j) دول المغرب العربي و(t) تمثل السنوات.

2.5 مصادر البيانات:

- البيانات المستخدمة هي امتداد سنوي للفترة 2000-2019 بيانات الناتج المحلي الإجمالي؛ الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛ عدد السكان؛ تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية (WDI) للبنك الدولي وأيضًا من الإحصاء المالي الدولي (IFS).

- بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر: سعر الصرف الحقيقي؛ مؤشر أسعار المستهلك (CPI)؛ يتم التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (T/GDP) تم الحصول عليها من موقع (كلية الآداب والعلوم الإنسانية بكلية السياسة التطبيقية بجامعة شيربروك ، كيبك ، كندا) وتم استرجاعها من قاعدة

البيانات على <https://perspective.usherbrooke.ca>

- تم الحصول على بيانات عن المسافة (بالكيلومتر) بين الجزائر العاصمة (عاصمة الجزائر) والعواصم

الأخرى في البلد z من الموقع : <http://www.indo.com/distance>

- لقياس مستوى الجودة المؤسسية التي تم قياسها بمؤشر الفساد الذي تم الحصول عليه من منظمة

الشفافية الدولية (TI) من قاعدة البيانات على الموقع <https://www.transparency.org>

- بيانات عن صادرات الجزائر إلى جميع البلدان الأخرى (تونس-المغرب-ليبيا-موريتانيا)؛ من Word Integrated Trade Solution (WITS) من قاعدة البيانات على الموقع : <https://wits.worldbank.org>

كما أسلفنا الذكر فقد تم الاعتماد على منهجية نماذج الجاذبية التي تقيس محددات التجارة الخارجية بين الجزائر من جهة و دول المغرب العربي من جهة ثانية (تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا)؛ ونظرا لطبيعة البيانات المعتمدة في هذه الدراسة والتي تمثل مزيجا بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية فقد تم استخدام طرق التقدير لبيانات بانل (نماذج بانل الساكنة في هذه الدراسة)، في نفس السياق وفيما يخص اختيار عينه الدول المستهدفة من هذه الدراسة (دول المغرب العربي) فقد تم على أساس التقارب الإقليمي والقواسم المشتركة الكثيرة بين الجزائر وهذه الدول.

3.5 التحليل الوصفي للبيانات:

قبل البدء في عملية التقدير وجب أولا عرض أهم الخصائص الإحصائية للبيانات المعتمدة في هذا البحث وذلك من خلال التركيز على أهم إحصاءات النزعة المركزية بالنسبة للمتغيرات الرئيسية في هذه الدراسة بالإضافة الى محاولة معرفه اتجاه العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة المعتمدة فيها.

يهدف إعطاء تصور مبدئي حول البيانات المعتمدة في الدراسة سيتم فيما يلي محاولة عرض أهم الخصائص الإحصائية لهذه البيانات من خلال عرض مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية للمتغيرات الرئيسية في هذه الدراسة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 5: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

VARIABLE	OBS	MEAN	STD. DEV.	MIN	MAX
EXPO	80	1225234	2551827	183.575	1.16E+07
INFJ	80	3.821618	5.201157	-9.797647	28.047
INSJ	80	35.3625	18.99916	1	68
INFI	80	3.933785	1.919475	0.3391632	8.891451
INSI	80	30.7	5.790433	18	40
GDPJ	80	43.82588	33.21648	1.74	119.7
GDPI	80	140.8389	53.10936	54.745	213.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال استنطاق الارقام الموضحة الجدول أعلاه يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

بلغ المتوسط الحسابي لصادرات الجزائر الى دول المغرب العربي (1225234 الف دولار امريكي) وفي حين بلغ المتوسط الحسابي للنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر والمتوسط لدول المغرب العربي على التوالي (43.82؛ 140.83). من جهة أخرى فقد بلغت أعلى قيمة لصادرات الجزائر الى دول المغرب العربي (E+1.16 ألف دولار امريكي) وذلك خلال سنة 2012 وأدنى قيمة لصادرات الجزائر الى دول المغرب العربي قدرت ب (183.57 ألف دولار امريكي) وذلك بليبيا خلال سنة 2000.

فيما يخص الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة فيظهر وجود تباين كبير في قيمه بين المتغيرات حيث سجلت أعلى قيم الانحراف المعياري في متغير الصادرات (EXPO) أما أدنى قيم الانحراف المعياري فقد سجلت في متغيري (INSI:INFI) ويرجع هذا التباين إلى عدة اعتبارات أولها اختلاف الوحدات الخاصة بمتغيرات الدراسة والذي تم تجاوزه من خلال إدخال اللوغاريتم الطبيعي على كل هذه المتغيرات بما يضمن تجانس الوحدات وخطية العلاقة بين هذه الأخيرة، بالإضافة إلى وجود تباين بين دول المغرب العربي في المتغيرات المدرجة في هذه الدراسة وبالتالي يمكن الحكم بناءً على نتائج الانحراف المعياري إلى وجود تشتت واضح في مشاهدات متغيرات الدراسة بين المقاطع (الدول) وذلك خلال كل فترة الدراسة.

4.5 دراسة الارتباط: من أجل تحديد طبيعة واتجاهات علاقات الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة نستعين بالمصفوفة التالية:

جدول 6: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	المتغيرات		lnEXPO
	lnEXPO		
		lnERj	-0.0191
lnEXPO	1	lnERi	0.4467
lnGDPj	0.1809	lnTRGDPj	0.2311
lnGDPi	0.5022	lnTRGDPi	-0.1799
lnGDPPj	-0.1453	lnINFi	0.2696
lnGDPPi	0.4702	lnINFj	0.1481
lnDistij	-0.482	lnFDIii	-0.2136
lnINSj	0.3379	lnFDIj	0.0092
lnINSi	0.2658		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

بالرجوع الى الجدول السابق يتبين وجود علاقة ارتباط ضعيفة نسبيا بين كل من صادرات الجزائر مع دول المغرب العربي وباقي المتغيرات المفسرة في النموذج المعتمد في هذه الدراسة وتباينت اتجاه العلاقة الارتباطية بين السلب والإيجاب حيث يظهر جليا من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط سلبية بين كل من الصادرات من جهة ومتغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LNGDPPI) ومتغير المسافة (LNDISTII) والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر(LNFDII).

5.5 نتائج اختبار التجانس (HSIAO Test):

يعتبر هذا الاختبار مرحلة أساسية وضرورية قبل تقدير نماذج Panel حيث يتم من خلاله الحكم على المنهجية المستخدمة في عملية التقدير في النموذج الذين يقيس محددات الصادرات الجزائرية الى دول المغرب العربي، وتم من خلاله تحديد مدى تجانس المعلمات المقدر (المقاطع والميول)، وبالتالي تحديد نوع الآثار الفردية بين مقاطع الدراسة (الدول) وذلك حسب الاستراتيجية المقترحة من طرف (HSIAO 1986) وبالاعتماد على برنامج EViews12 تم التحصل على النتائج الموالية:

جدول 7: نتائج اختبار (HSIAO Test)

الفرضيات	النموذج	
	F-Stat	P-Value
H1	25.57498	4.76E-16
H2	7.653173	0.000165
H3	34.35421	4.44E-14

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

بالرجوع الى الجدول السابق رقم (05) يظهر أن قيمة فيشر المحسوبة في الخطوة الأولى لاستراتيجية HASIO والتي تساوي (F-Stat=25.57 ; 29.84) لنموذجي الصادرات على الترتيب باحتمال (P-value) أقل من 0.05 وبالتالي يمكن نرفض فرضية العدم H_0^1 القائلة بتجانس القواطع والثوابت (التجانس الكلي) بين المقاطع ، ونفس القرار بالنسبة للخطوتين الثانية والثالثة والخاصة بتجانس الثوابت والميول كل على حدا، بالنسبة لنموذج الصادرات أي تم رفض فرضية العدم أي عدم تجانس الميول والقواطع بشكل مفرد في بنية Panel للنموذج محل الدراسة، وعليه نموذج الدراسة يحتوي على آثار فردية ثابتة وعشوائية وفق استراتيجية HASIO للتجانس، وفي ما يلي سيتم التأكد من هذه النتيجة بالاعتماد على اختبار Hausman والمفاضلة بين الآثار الثابتة والعشوائية.

6.5 اختبار (Hausman test):

بناء على نتائج اختبار (HSIAO) والذي أكد وجود آثار فردية بين كل مفردة وأخرى (دولة)، وجب تحديد نوع هذه الآثار (ثابتة أو عشوائية) وبالتالي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابت (FEM) ونموذج التأثير العشوائي (REM) لاعتماده في عملية التحليل، وذلك باستخدام (Hausman test)

- نموذج الآثار العشوائية هو الملائم..... H_0
- نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم..... H_1

جدول 08: نتائج اختبار (Hausman test)

CORRELATED RANDOM EFFECTS - HAUSMAN TEST			
TEST CROSS-SECTION RANDOM EFFECTS			
الصادرات LNEXPO			
TEST SUMMARY	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
CROSS-SECTION RANDOM	3.299975	11	0.1599

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال مقارنة القيم الإحصائية χ^2 المحسوبة (عند درجة حرية 11 ومستوى معنوية 5%) مع القيمة الجدولية نجد أن القيم المحسوبة (3.29) أقل من القيم الجدولية المقابلة، وهو ما يؤكد القيم الاحتمالية للنموذج (0.15) فهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية الصفرية وعليه فان النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية والذي سيتم اعتماده في عمليات التحليل الاحصائي والاقتصادي.

6. التحليل الاحصائي والاقتصادي لنموذج الدراسة:

من خلال الاختبارات السابقة التي أكدت أن النموذج الأنسب لبيانات الدراسة هو نموذج

التأثيرات العشوائية.

جدول 09: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Number of obs		(4*20) = 80				period	
Number of groups		4				(2000-2019)	
		المتغير التابع : لوغاريتم صادرات الجزائر الى دول المغرب العربي (Ln EXPO)				T=20 N=4	
	Coef.	z	P>z		Coef.	z	P>z
Dum7AGADIR	169.3478	5.79	0	lnEri	1.740627	0.66	0.509
Dum9OPEC	-37.69686	6.13	0	lnTRGDPj	1.262275	0.88	0.381
lnGDPj	-1.660415	1.51	0.131	lnTRGDPi	-6.396909	1.29	0.199
lnGDPi	1.988628	0.6	0.547	lnINFi	-0.0636556	0.22	0.824
LnPj	26.10498	5.84	0	lnINFj	-0.0704447	0.21	0.837
LnPi	-18.84771	1.86	0.063	lnFDIii	-0.1408108	0.25	0.801
lnDistij	493.9596	5.84	0	lnFDIj	0.5528323	1.32	0.187
lnINSj	0.640076	1.66	0.096	_cons	-3554.551	5.78	0
lnINSi	-0.723169	0.5	0.62	R-sq		0.7973	
lnERj	0.487438	0.3	0.762	Wald-chi2(17)		243.81	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

بالنسبة للمعنوية الجزئية لنموذج التأثيرات العشوائية المقدر أعلاه نجد أن غالبية المعلمات المقدرة غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة أقل من 5%، حيث المعلمات المرتبطة بالمتغيرات الوهمية (Dum9OPEC; Dum7AGADIR) معنوية إحصائيا عند مستوى المعنوية 5%، حيث أن قيمة إحصائية student لهذه المعلمات بلغت على التوالي وهي دالة إحصائية على اعتبار أن قيمتها الاحتمالية بالإضافة الى ان المعلمات المرتبطة بمتغيرات اجمالي السكان في دول المغرب العربي (lnPj) والمسافة بين الجزائر وكل دولة (lnDistij) كانت دالة من الناحية الإحصائية أيضا عند مستوى المعنوية 5%، حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية student للمعلمات سالفة أقل من القيمة الحرجة (0.05).

ظهرت معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 10%، لان القيمة الاحتمالية لإحصائية student المرتبطة بالمتغيرات سالفة الذكر (0.09) اقل من القيمة الحرجة (0.10)؛ في المقابل فان بقية المتغيرات لم تقدم أي مدلول من الناحية الإحصائية.

من خلال النموذج المقدر أعلاه نجد أن قيمة (Wald-chi2) المحسوبة بلغت (243.81) بقيمة احتمالية حرجة ($Prop_{Wald(17)} = 0.00 < 0.05$) أي أن النموذج كليا معنوي؛ فيما

يخص القدرة التفسيرية للنموذج فقد بلغت جودة التوفيق التي يعبر عنها معامل التحديد ($R^2=0.79$) أي المتغيرات المستقلة تفسر تغيرات حجم صادرات الجزائر الى دول المغرب العربي بنسبة تفوق 79%. وهي نسبة مرتفعة تعكس قدرة المتغيرات المدرجة في هذا النموذج على تفسير تغيرات حجم صادرات الجزائر الى دول المغرب العربي، اما النسبة المتبقية 21% فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم ادراجها بالنموذج. أو الى أخطاء التوصيف ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

من الناحية الاقتصادية يظهر ان إشارة المعلمة المرتبطة باجمالي السكان بدول المغرب العربي ($\ln P_j$) موجبة وبالتالي فان حجم السوق المحلي بدول المغرب أثر إيجابا على صادرات الجزائر اليها، حيث أن زيادة حجم السوق المحلي بدول المغرب بنسبة 100% تزيد حجم الجزائر منها بنسبة 0.64%. تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير المسافة الى الأثر الإيجابي الذي يلعبه هذا الأخير على حجم صادرات الجزائر الى دول المغرب العربي، حيث أن زيادة المسافة بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الواردات من دول العينة بنسبة (394%).

وفي الأخير فان المتغير الوهمي الذي يعبر عن انضمام الدولة الى منظمة الأوبك من عدمه ($Dum9OPEC$) كان له أثر سلبي على صادرات الجزائر الى دول المغرب العربي والمتغير الثاني ($Dum7AGADIR$) اثر إيجابا على حجم صادرات الجزائر.

من خلال النتائج الخاصة بتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يمكن قبول النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية، باعتبار ان النظرية الاقتصادية تتوافق والنتائج المتحصل عليها؛ كما أن مصدر الاختلاف بين مفردات عينة الدراسة في محددات صادرات الجزائر الى دول المغرب العربي هو العنصر العشوائي، والذي تفرضه مجموعة من العوامل كالاختلافات الهيكلية بين اقتصاديات دول المغرب العربي، ومدى الاستقرار السياسي والأمني بها وغيرها من العوامل.

7. خاتمة:

حاولنا من خلال الدراسة تحليل التجارة البينية المغاربية عامة والجزائرية منها خاصة وأيضاً تحديد اهم العوامل المؤثرة على حجم الصادرات الجزائرية نحو الدول المغاربية خلال الفترة (2000-2019) عن طريق دراسة قياسية لمتغير التابع يتمثل في حجم الصادرات البينية والمتغيرات المستقلة تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي؛ عدد السكان؛ المسافة؛ الاستثمار الأجنبي المباشر. سعر الصرف الحقيقي؛ مؤشر أسعار المستهلك (CPI)؛ نسبة التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ومؤشرة جودة

المؤسسات مستخدمين نموذج الجاذبية ومنهج بيانات البائل وبعد تقدير النموذج توصلت الدراسة الى النتائج والتوصيات التالية:

1.7 النتائج:

- التجارة البينية لدول المغرب العربي هي الأضعف عربيا وافريقيا، رغم الإمكانيات التي تتمتع بها المنطقة.

- نموذج الاثار العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة وهذا راجع لتمييز كل بلد عن الاخر بخصوصيات الكثافة السكانية والاختلافات الهيكلية بين اقتصاديات دول المغرب العربي

- أثر الناتج الإجمالي المحلي للجزائر ودول المغرب العربي خلال فترة الدراسة بشكل إيجابي على تطور حجم الصادرات نحو دول المغرب العربي

- أثر حجم السوق المحلي بدول المغرب العربي ممثلا بعدد السكان إيجابا على صادرات الجزائر اليها، حيث أن زيادة حجم السوق المحلي بدول المغرب بنسبة 100% تزيد حجم الجزائر منها بنسبة 0.64% وهذا يتوافق مع الفرضية الاولى للدراسة.

- اثرت المسافة بشكل إيجابي حجم صادرات الجزائر الى دول المغرب العربي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بناء على حجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الجوار فبمراجعة النتائج يظهر ان الدول الأبعد تبادلت الجزائر معها أكبر وهذا راجع لارتفاع تكاليف النقل مع الدول الأقرب كالمغرب وتونس

2.7. التوصيات:

- لا بد من استراتيجية للتكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية وتعزيز التعاون البيني بينها من اجل خلق مشاريع إنتاجية مشتركة، تكون بمثابة مصادر مستدامة لدخول الدول الخمس وتوفير فرص العمل ضخمة.

- خلق بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص من اجل تحفيز الابتكار، وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين البنية التحتية، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، وزيادة تحسين مناخ الأعمال، والحدّ من دور الشركات المملوكة للدولة في الاقتصاد.

معالجة مواطن الضعف المالية المتزايدة، وهذا يتطلب التوحيد والدمج المالي للحد من التزامات الديون المفرطة وإعادة بناء المخازن المالية.

- تشجيع الانفتاح على جميع دول المنطقة من خلال تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير، أين تستحوذ أوروبا على حوالي 56% من صادرات المصانع التونسية و التي يشكل قطاع النسيج و الملابس الجاهزة 26 % منها، حيث يجدر أن تتوجه نحو الداخل لخدمة التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي من أجل تنمية حقيقية.

- إنشاء بنوك ومؤسسات وطنية لتمويل التجارة وضمان ائتمان الصادرات داخل المنطقة المغاربية من أجل إنعاش التبادل التجاري بداخلها.

8. قائمة المراجع:

Irwan Shah Zainal Abidin ،Nor'Azmin Abu Bakar و Rizaudin Sahlan .
(2013) *The Determinants of Exports between Malaysia and the OIC Member Countries: A Gravity Model Approach* .

International Conference On Applied Economics (ICOAE) ،(5)
.19-12

Sebbagh Rafika ،Zenagui Sid Ahmed ،Si Mohammed kamel و ،
mehdaoui Hind .(2015) .*Determinants of Bilateral Trade Flows in Arab Maghreb Union (AMU)* .*International Research Journal of Social Sciences* .23-19 ،(5)4 ،

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT .(2019) .*HANDBOOK OF STATISTICS* .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .(2021) . اتجاهات التجارة الخارجية في العالم والدول العربية .

تغالي بن يونس ، و احمد صافي .(2021) . محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة 2004-2018 . *مجلة المالية والاسواق* ،8(1) ،445-465 .

سمير عبد الجبوري ياسمين ، و حازم حميد البدري باسم . (2017) . تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية - حالة تطبيقية عن الجلود في العراق 1990-2014 . *مجلة العلوم الزراعية العراقية* ،48(4) .
عابد العبدلي عابد .(2010) . محددات التجارة البينية للدول الاسلامية باستخدام منهج تحليل البائل . *مجلة دراسات اقتصادية اسلامية* ،12(1) .

عبد الحميد حشمة . (2022) . واقع التجارة الخارجية العربية وتنافسيتها - الفرص والافاق - دراسة تحليلية للفترة 2015-2019 بالاشارة الى حالة الجزائر . *مجلة المقرني للدراسات الاقتصادية والمالية* ،6(2) ،
.234-215

نعيمة كبور .(2014) . معوقات التبادل التجاري لدول إتحاد المغرب العربي و سبل مواجهتها . *Revue Economie et de Statistique Appliquée d'* 11(2) ،169 .

الملحق 01: نتائج اختبار HASIO

نتائج اختبار HASIO

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
 H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
 H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	25.57498	4.76E-16
H2	7.653173	0.000165
H3	34.35421	4.44E-14

This program has developed by Brahim KHOULID
University of Ouargla, Algeria

الملحق 02: نتائج تقدير نماذج البانل

نموذج الإندثار التجميعي

Source	SS	df	MS	Number of obs =	F(17, 62)	Prob > F
Model	588.86427	17	34.5928159	=	17.32	= 0.0000
Residual	123.831441	62	1.9972813	=	0.8261	= 0.8261
Total	711.89571	79	9.01133811	=	1.4133	= 1.4133

	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Dum7AGADIR	106.1269	31.75416	3.34	0.001	42.65124 169.6026
Dum9OPEC	-35.87731	6.681203	-5.37	0.000	-49.23285 -22.52178
lnGDPj	3.064164	1.195954	2.56	0.013	.6734859 5.454842
lnGDPi	-2.235919	3.589778	-0.62	0.535	-9.406186 4.934248
lnPj	12.75545	4.855393	2.63	0.011	3.049652 22.46124
lnPi	-17.6447	11.01984	-1.60	0.114	-39.67305 4.383649
lnD14I15	328.201	91.87319	3.49	0.001	136.5491 503.8529
lnI15	-3336383	4188016	-0.80	0.428	-1.160204 581943
lnINS1	1.192576	1.585716	0.75	0.455	-1.977226 4.362377
lnERj	73953	1.746412	0.42	0.673	-2.751497 4.238557
lnEr1	3.695295	2.869064	1.29	0.201	-2.023642 9.414232
lnTRGDPj	1.84387	1.564925	1.18	0.243	-1.28437 -1.28437
lnTRGDPi	-10.93898	5.486	-2.02	0.048	-21.73702 -1.241398
lnINSi	1914825	3107564	0.62	0.540	-4297186 8125756
lnINFj	-1.184379	0.3711791	-2.98	0.004	-1.846356 -0.3624029
lnFDI1	-1.565226	0.08182	-2.57	0.012	-2.788965 -0.3484777
lnFDIi	3774574	4556387	0.83	0.411	-5333134 1.288266
_cons	-2255.781	667.9226	-3.38	0.001	-3590.939 -928.6225

نموذج التأثيرات الثابتة

Fixed-effects (within) regression

Group variable: code

Number of obs = 80
 Number of groups = 4
 Obs per group: min = 20
 max = 20
 avg = 20.0
 R-sq: within = 0.8815
 between = 0.8815
 overall = 0.8815

corr(u_i, Xb) = -0.9795

F(14,62) = 31.09
 Prob > F = 0.0000

	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lnDMP0	0	(omitted)			
Dum7AGADIR	0	(omitted)			
Dum9OPEC	3.064164	1.195954	2.56	0.013	.6734859 5.454842
lnGDPj	-2.235919	3.589778	-0.62	0.535	-9.406186 4.934248
lnPj	12.75545	4.855393	2.63	0.011	3.049652 22.46124
lnPi	17.6447	11.01984	1.60	0.114	-39.67305 4.383649
lnD14I15	0	(omitted)			
lnI15	-3336383	4188016	-0.80	0.428	-1.160204 581943
lnINS1	1.192576	1.585716	0.75	0.455	-1.977226 4.362377
lnERj	73953	1.746412	0.42	0.673	-2.751497 4.238557
lnEr1	3.695295	2.869064	1.29	0.201	-2.023642 9.414232
lnTRGDPj	1.84387	1.564925	1.18	0.243	-1.28437 -1.28437
lnTRGDPi	-10.93898	5.486	-2.02	0.048	-21.73702 -1.241398
lnINSi	1914825	3107564	0.62	0.540	-4297186 8125756
lnINFj	-1.184379	0.3711791	-2.98	0.004	-1.846356 -0.3624029
lnFDI1	-1.565226	0.08182	-2.57	0.012	-2.788965 -0.3484777
lnFDIi	3774574	4556387	0.83	0.411	-5333134 1.288266
_cons	66.29233	51.19223	1.28	0.208	-45.16143 166.7661

sigma_u = 15.48877
 sigma_e = 1.41252
 rho = 0.926198 (fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(14, 62) = 20.01 Prob > F = 0.0000

علاقة سعر الصرف بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 باستخدام نموذج

ARDL

The relationship of the exchange rate with the inflation rate in Algeria during the period 1990-2021 using the ARDL model

براهم إسماعيل^{*1}، بوعلاق نورة²، بوعمره حسن³

¹ جامعة أدرار (الجزائر)، Sma.Bra94@univ-adrar.dz

² جامعة تبسة (الجزائر)، noura.boualleg@univ-tebessa.dz

³ جامعة أدرار (الجزائر)، Hacene.bouamra@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/01

تاريخ الاستلام: 2022/12/12

ملخص:

هدفت الدراسة لمحاولة البحث في العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2021، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل شرح العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة، بالإضافة الى المنهج التجريبي والذي تجلى استخدامه في البحث عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *ARDL*، ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود علاقة عكسية ذات أثر سلبي لتغيرات سعر الصرف على معدل التضخم.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف؛ معدل التضخم؛ الجزائر؛ نموذج *ARDL*.

تصنيف JEL: E31، C51، O55، F21.

Abstract:

The study aimed at trying to investigate the relationship between the exchange rate and the inflation rate in Algeria during the period between 1990 and 2021, using the descriptive analytical approach in order to explain the theoretical relationship between the variables of the study, in addition to the experimental approach, which was used to search for the nature of the relationship between the variables of the study, using the ARDL model. One of the most important reached results and inverse relationship with a negative impact of exchange rate changes on the inflation rate.

Keywords: exchange rate; Inflation rate; Algeria; ARDL model.

Jel Classification Codes: E31, C51, O55, F21.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يحتل موضوع سعر الصرف مكانة جد مهمة لدى الباحثين سواء على الصعيد العربي أو الأجنبي وهذا يعود إلى الدور الذي يلعبه على مستوى إدارة السياسة الاقتصادية للدولة، باعتباره مؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية الذي يتميز بحساسية جد عالية، مقابل التقلبات أو التذبذبات التي من شأنها أن تخلق مضاعفات ومشاكل اقتصادية، كمستوى الأسعار والتجارة الخارجية الدولية والاستثمار الأجنبي ويؤدي هذا إلى عدم الاستقرار الداخلي والخارجي، مما يعرض الاقتصاد الوطني إلى أزمات منها أزمة التضخم وتآكل القدرة الشرائية، إذ ينتج عنه اختلال ميزان المدفوعات، ولحل هذا المشكل لا بد من تقييم سعر الصرف تقييماً منطقياً لأنه يعكس قيمة السلع والمواد.

من هنا تظهر أهمية تحديد العلاقة القائمة بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وقياس الأثر الناتج عن تقلبات سعر الصرف على التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر، وعليه تمثل العلاقة التي تجمع بين سعر الصرف والتضخم من أهم المواضيع التي تشكل فضاء مهماً في مجال الاقتصاد والتي تحدث جدلاً كبيراً من خلال التأثير الذي ينشأ بين سعر الصرف والتضخم.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

هل هناك علاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

فرضيات الدراسة: للتمكن من الإجابة على الإشكالات المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين سعر الصرف ومعدل التضخم خلال الفترة 1990-2021.

- هناك تأثير سلبي لسعر الصرف على معدل التضخم خلال الفترة 1990-2021.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة بالأساس في البحث عن العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، من خلال البحث عن العلاقة في الأجل الطويل والقصير بين المتغيرات والمتمثلة في سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم على الترتيب، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله معالجة موضوع الدراسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع ذو أهمية بالغة لدى الاقتصاديين، بحيث تتمثل الأهمية في التركيز على إظهار العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر، وإبراز مدى استجابة معدل التضخم لحدوث تغيرات على مستوى أسعار الصرف، ومدى إمكانية تأثر معدل سعر الصرف بالتغيرات التي تطرأ على معدل التضخم خلال الفترة المحددة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال وصف الأدبيات النظرية وتحليل الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب القياسي ممثلاً بالأساس في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في كل من الإطار المكاني حيث تم اختيار دولة الجزائر، بينما الإطار الزمني فقد تمثل في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 2021 في حدود توفر المعطيات الخاصة بكل من متغيرات الدراسة، وقد تم الاستعانة ببرنامج Eviews. الدراسات السابقة:

توجد العديد من الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة أو على الأقل عالجت جانب منها، ومن بين تلك الأدبيات التطبيقية مثلاً: دراسة (Sanam Shojaeipour & Fetullah, 2017) هدفت لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم باستخدام بيانات سنوية غطت الفترة 1976-2012، وذلك بالاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين سعر الصرف والتضخم، بالإضافة إلى أن كل من عرض النقود وسعر الصرف يؤثران بشكل إيجابي على التضخم. بينما دراسة (Onuoha Ijeoma, 2014) هدفت لفحص تأثير سعر الصرف والتضخم على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية امتدت من 1980 إلى 2010، وقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS. توصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين التضخم وسعر الصرف، ذلك أن الزيادة في تقلب سعر الصرف ستؤدي إلى زيادة التضخم، كما سجل النمو الاقتصادي علاقة سلبية، حيث أن ارتفاع معدل التضخم وأسعار الصرف غير المتسقة يضر بالنمو الاقتصادي. كما أن دراسة (Belhachem & Ghazi, 2018) سعت للبحث عن العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في السوق السوداء في الجزائر خلال الفترة 1989-2014، وقد تم الاعتماد على نموذج ARDL. وقد خرجت الدراسة بنتيجة مفادها وجود علاقة ارتباط طویل المدى بين التضخم وسعر الصرف في السوق السوداء وأكد اختبار Cusum et Cusumsq على استقرار العلاقة طويلة الأجل خلال فترة الدراسة، بينما يوجد خلل في المدى القصير. وبحثت دراسة (Sebastian, 2006) تحليل العلاقة بين استهداف التضخم وأسعار الصرف، من خلال التطرق لثلاث نقاط مهمة، أولاً، تحليل فعالية أسعار الصرف الاسمية كمتص للصدمات في البلدان التي تستهدف التضخم، حيث ترتبط هذه المسألة ارتباطاً وثيقاً بحجم معامل التمرير. ثانياً، التحقق ما إذا كان تقلب سعر الصرف مختلفاً في البلدان ذات نظام استهداف التضخم عن البلدان التي لديها ترتيبات سياسية نقدية بديلة. وثالثاً، مناقشة ما إذا كان سعر الصرف يلعب دوراً هاماً في تحديد موقف السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم. للتوصل للدراسة إلى أن سعر الصرف أحد

أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان الناشئة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ويؤثر على التضخم والصادرات والواردات والنشاط الاقتصادي، فضلا عن ذلك فقد توصلت الدراسة أيضا أن البلدان التي اعتمدت على تكنولوجيا المعلومات عرفت انخفاضا في المرور من تغيرات سعر الصرف إلى التضخم، وقد كان هذا الانخفاض مختلفا عن تضخم مؤشر أسعار المستهلكين عن تضخم مؤشر أسعار المنتجين. أكدت دراسة (حمريط، 2012) والتي هدفت لدراسة العلاقة قصيرة الأجل بين التضخم ومستويات سعر الصرف الاسمي الفعال في الجزائر، وذلك باستخدام على بيانات سنوية امتدت من سنة 1980 إلى غاية سنة 2014 وقد اعتمد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR. وقد خرجت الدراسة بنتيجة مفادها أنه توجد علاقة سببية قصيرة الأجل حسب غرانجر تتجه من سعر الصرف الاسمي الفعال إلى مستوى التضخم عند مستوى معنوية 5%، كما أنه توجد العلاقة في الاتجاه المعاكس. ووجد (بن البازو سنوسي، 2019) في دراستهم التي سعت لتحليل وقياس أثر تقلبات سعر الصرف الاسمي على معدل التضخم في الجزائر، وذلك بالاستعانة ببيانات سنوية غطت الفترة 1985-2017، وذلك بالاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR لتتوصل الدراسة أن سعر الصرف الاسمي في الجزائر يؤثر على معدل التضخم سلبا. في حين دراسة (بوساق و برارة، 2021) هدفت لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الاسمي والتضخم الشهري في الجزائر خلال الفترة 1980-2020، وذلك بتطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM. توصلت إلى أنه توجد علاقة سببية تتجه من سعر الصرف الفعلي الاسمي نحو معدل التضخم، بالإضافة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. من جهة أخرى دراسة (شلوفي و سببوا، 2021) سعت لتوضيح أثر سعر الصرف على التضخم وما مدى قدرته على امتصاص الصدمات في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاستعانة ببيانات سنوية غطت الفترة 1980-2018، ونموذج ARDL. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والتضخم. بينما دراسة (قلي، بن عباس، و الصديق إيمان، 2022) فقد سعت لتحليل أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019، وذلك بالاعتماد على نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECM. لتخرج الدراسة بنتيجة مفادها أن هناك علاقة طويلة الأجل بين محددات سياسة الصرف ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، كما أنه في المدى القصير سياسة سعر الصرف غير فعالة في تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، والسبب في ذلك ضعف مرونة الصادرات والواردات، وارتباطها بتقلبات أسعار النفط. في حين دراسة (Cherief , 2020) هدفت لتحديد تأثير معدلات التضخم وسعر الصرف على حجم تدفقات الاستثمار في الجزائر، وذلك بالاعتماد على نموذج ARDL، وبيانات سنوية غطت الفترة 1997-2001. توصلت أن تدفقات الاستثمار في الاقتصاد الجزائري متقلبة وتأثرت بانخفاض أسعار النفط، وذلك بسبب ضعف الاقتصاد الجزائري، بالإضافة أنه كلما ارتفع معدل

التضخم في الجزائر زاد حجم الاستثمارات في القطاعات الخدمية، ويتوجه المستثمرون إلى القطاعات الأقل إنتاجية على المدى الطويل، غير أنه على المدى القصير لا يؤثر التضخم على جاذبية الاستثمار. ما يمكن استخلاصه من الدراسات السابقة، أن الهدف من توظيف هذه الدراسات هو محاولة الوقوف على بعض الدراسات التي عالجت نفس موضوع الدراسة ألا وهو علاقة سعر الصرف بمعدل التضخم، بالإضافة إلى معرفة مدى تطابق نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة. ما يميز دراستنا عن الدراسات التي سبقتها اختلاف فترات الدراسة، حيث استعنا في دراستنا على نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2021 على عكس دراسة (شلوفي و سببوا، 2021) التي هي الأخرى اعتمدت على نموذج ARDL إلا أن الفترة تختلف حيث امتدت من 1980 إلى غاية سنة 2018، بينما باقي الدراسات فتمتها من اعتمدت على نموذج VECM وأخرى اعتمدت على نموذج VAR ، فضلا عن ذلك كل دراسة اعتمدت على فترة تختلف عن الأخرى، أما فيما تعلق بالدراسات الأجنبية فقد اختلفت عن دراستنا من حيث الحدود الزمانية والمكانية.

2. ماهية سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف من بين أحد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي يمكن التعرف على ماهيته من خلال ما يلي:

1.2 مفهوم سعر الصرف:

يحظى سعر الصرف بالعديد من التعاريف، ويمكن ذكر البعض منها فيما يلي: عرف (صرارمة و بعلول، 2017، صفحة 397) سعر الصرف على أنه: "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"، كما يعرف بأنه "عدد وحدات من عملة تسمى (عملة التسعير) مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر تسمى (العملة الأساسية)"، أي أنه عبارة عن المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات، مع أنه من المتعارف عليه في سوق العملات الأجنبية أنه دوما تكون العملة الضعيفة هي عملة التسعير والعمللة القوية هي عملة الأساس، وذلك لأجل أن يكون سعر الصرف أكثر من الواحد (مساعدة و غياط، 2019، صفحة 19). وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات هما (زغودي و بدرابي، 2018، صفحة 297):

- التسعير المباشر:

هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية وفي الوقت الراهن قليل من الدول التي تستعمل هذه الطريقة وأهمها بريطانيا العظمى.

- التسعير غير المباشر:

فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة بما فيها الجزائر.

2.2 أهمية سعر الصرف: يساهم سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في التوازن الداخلي والخارجي، إذ إن التوازن الخارجي يقصد به ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي أي التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخارجيتين، وينحصر الهدف الأساسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر عمل ما مقابل العملات الأخرى، وعلى الرغم من أن ذلك شيء مرغوب فيه إلا أنه بعيد المنال نظرا لخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات وأن سعر الصرف شأنه شأن أي سعر سلعة في سوق حرة يتحدد بتفاعل قوى الطلب والعرض (مراد وقويدري، 2020، صفحة 111).

كما تكمن أهمية سعر الصرف في وظائفه التي يمكن حصرها فيما يلي:

- وظيفة قياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لمقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية (خضير وحميداتو، 2017، صفحة 202).

- الوظيفة التوزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين الدول وبالتالي فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة (التغير في سعر الصرف) ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجودة لدى البنك المركزي لدول أخرى (صرامة وبعلول، 2017، صفحة 398).

- الوظيفة التطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع الصادرات، كما تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، كما يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع الواردات وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية (مراد وقويدري، 2020، صفحة 112).

3. العلاقة بين سعر الصرف والتضخم: لعل من بين المدارس التي شرحت العلاقة بين التضخم وسعر الصرف هي المدرسة الكلاسيكية، إذ أن من بين فرضياتها أن التضخم وسعر الصرف ظاهرتان نقديتان تتأثران بشكل رئيسي بمعدل نمو رصيد النقد في الاقتصاد، حيث أخذ الاقتصادي فريدمان على عاتقه أن يرجع الحياة لنظرية كمية النقود التي تمت صياغتها من طرف الاقتصادي فيشر.

- رأى فريدمان بأن حركات الأسعار عكس التغيرات في كمية النقود، أنه توجد علاقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الإنتاج وحركات الأسعار، حيث قال فريدمان "ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس، حيث أشار لما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من وحدات الناتج وتغيرات الأسعار وجود عاملين هما (بودالي وبشيكور، 2021، صفحة 11):
- تغيرات الإنتاج والتي تمثل متغيراً مستقلاً، ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف الإنتاج فإن الأسعار ستؤول إلى الانخفاض، والسبب راجع إلى انخفاض كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.
 - تغيرات كمية النقود التي يريد الأفراد الاحتفاظ بها بالنسبة لدخولها والتي تعتمد على:
 - مستوى الدخل الحقيقي للفرد، حيث ترتفع بارتفاع الدخل وتنخفض بانخفاضه؛
 - تكلفة الاحتفاظ بالنقود، إذ تتحدد بسعر الفائدة على الأصول الأخرى غير النقود كصورة من صور الثروة التي يتم الاستغناء عنها بسبب الاحتفاظ بالنقود.
- تظل العلاقة بين كل من التضخم وسعر الصرف من أهم المواضيع، فقد ظهرت العديد من الدراسات التي أكدت على وجود علاقة منها: Deme and fayissa (1995), Rehman and Aftab (2015)، إذ أن التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف تؤثر بشكل كبير على المستوى العام للأسعار، فالتقلب في سعر الصرف أحد الأسباب المؤثرة بصورة كبيرة على معدل التضخم، حيث يظهر تأثير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار والسلع والخدمات في الاقتصاد عن طريق تأثيره على الطلب والعرض، فيما تعلق بالطلب الكلي ينجر عن انخفاض سعر الصرف ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية وهذا بدوره يقلل من الطلب الكلي بفعل تدهور القدرة الشرائية للعملة المحلية، كما أن تزايد أسعار السلع الرأسمالية والمستوردة، بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج المستوردة، ينتج عنها ارتفاع التكاليف، مما ينعكس على ارتفاع المستوى العام لأسعار المنتجات المحلية ويتأثر العرض الكلي، إن أول من قدم شرح للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم هو (Dornbusch 1987)، وقد ذكر أربع آليات لكيفية التأثير وهي (شقرق وقحام ، 2019 ، صفحة 364):
- يتم التأثير على صانعي الأسعار المحليين وزيادة الأسعار المحلية، بسبب تقلبات سعر الصرف والشكوك في أسعار العملات الأجنبية الأخرى؛
 - يؤثر الاقتصاد المفتوح بشكل مباشر على أسعار السلع المستوردة والسلع التجارية؛
 - يستطيع سعر السلع النهائية أن يزيد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق أسعار المدخلات المستوردة.

- يمكن أن ترتفع الأسعار من خلال سياسات الأجور تبعا لميكانيزم تحول السياسة النقدية، وهذا عبر ثلاث قنوات، من جهة تغيرات سعر الصرف في الاقتصاد المفتوح تؤثر على الأسعار النسبية بين السلع المحلية والأجنبية، ومن جهة أخرى التغيرات في سعر الصرف تؤثر مباشرة على أسعار السلع النهائية المستوردة بالعملة المحلية، ومنه تؤثر مباشرة على أسعار المستهلك، وأخيرا التغيرات في سعر الصرف تؤثر على الأجور الاسمية عن طريق تأثير الأسعار المتوسطة المستوردة بالعملة المحلية على أسعار المستهلك فعندما يجتمع هذان الأثرين يتأثر معدل التضخم من تكلفة المنتجات المحلية.

كما يمكن القول أن ارتفاع معدات التضخم ينجر عنه انخفاض في الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، وبالتالي ينخفض الطلب على العملة الأجنبية بسبب تراجع العملة الأجنبية، وهذا ينجر عنه انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

4. قياس العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021:

من أجل تحديد العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم تم اختيار دولة الجزائر، وذلك بالاعتماد على المتغيرات الآتية (سعر الصرف الاسمي، ومعدل التضخم) وفقا لمدى توفر البيانات الخاصة بالمتغيرات المستعملة في الدراسة للفترة الممتدة 1990 إلى غاية 2021، (T= 31)، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من البنك الدولي، حيث تم الترميز لمتغيرات الدراسة كالآتي:

-سعر الصرف الرسمي: real exchange rate، ويرمز له بالرمز (RER)؛

-معدل التضخم: Inflation rate، يرمز له بالرمز (INF).

1.4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: في هذه المرحلة سيتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، منها اختبار Augmented dickey – fuller، واختبار Phillips-Perron والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول 1: اختبار ADF، PP

D (RER)	RER	المعلومات
---------	-----	-----------

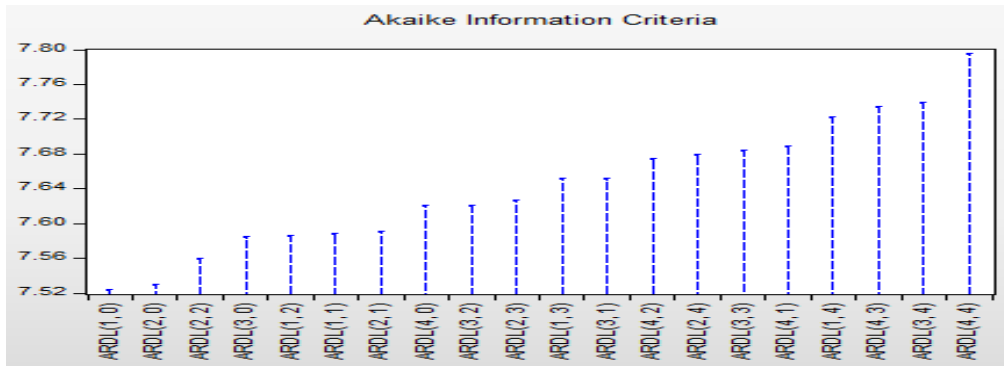
عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)			
t-tab	t-cal	t-tab	t-cal		
1.95	2.97	1.95	3.35	ADF	بدون ثابت وبدون اتجاه عام
1.95	2.86	1.95	2.47	PP	
3.56	3.80	3.60	3.53	ADF	بوجود ثابت واتجاه عام
3.56	3.75	3.56	1.67	PP	
2.96	3.89	2.96	0.63	ADF	الثابت (c)
2.96	3.86	2.96	0.73	PP	
INF				المعلومات	
عند المستوى I(0)					
t-tab		t-cal			
1.95		2.64		ADF	بدون ثابت وبدون اتجاه عام
1.95		2.37		PP	
3.56		5.009		ADF	بوجود ثابت واتجاه عام
3.56		4.07		PP	
2.96		4.38		ADF	الثابت (c)
2.96		3.31		PP	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

يظهر جليا من الجدول أعلاه أن القيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة $t^t < t^c$ في ما تعلق بسلسلة سعر الصرف (RER) وذلك عند المستوى وهذا يدل على عدم استقرار السلسلة، ومن أجل جعل السلسلة مستقرة كان لابد من إدخال الفروقات من الدرجة الأولى، وبعد إدخال الفرق الأول استقرت السلسلة فيما تعلق بالنماذج الثلاث (بوجود الثابت واتجاه العام، الثابت، بدون ثابت وبدون اتجاه عام) وفي هذه الحالة يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، أي أن السلسلة مستقرة، أما في ما تعلق بسلسلة التضخم (INF) يتضح أن السلسلة مستقرة عند المستوى وهذا ما دلت عليه النتائج $t^t < t^c$ ، وعليه يمكن القول أن السلاسل مستقرة عند درجة التكامل $I(0)$, $I(1)$.

3.4 تحديد فترات الإبطاء المثلى: بما أن نموذج ARDL حساس لعدد فترات الإبطاء، في هذه الحالة لابد من تحديد فترة الإبطاء الخاصة بالمتغيرات المتأخرة زمنيا وتحديد التأخيرات المثلى، ووفقا للنتائج الموضحة في الشكل 1 تم اختيار النموذج عند $ARDL(1.0)$ وهذا تبعا لمعيار AIC.

الشكل 1: نتائج معيار AIC لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

4.4 تشخيص النموذج:

بعد تحديد درجات التأخير المثلى ومعرفة النموذج الأمثل للدراسة، سوف يتم في هذه الخطوة التأكد من مدى صلاحية النموذج وما إذا كان يمكن الاعتماد عليه لإجراء الدراسة أم لا، بحيث يمكن القول أنه صالح للدراسة في حالة خلوه من مشاكل القياس، وذلك بالاستعانة بعدة اختبارات والتي سيتم عرض النتائج المتعلقة بها في النقاط الآتية:

- تشير نتائج اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء Heteroskedasticity Tests الموضحة في الجدول 2 أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $f = 0.439$ أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم (عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء).

جدول 2: نتائج اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.439282	Prob. F(2,28)	0.6489
Obs*R-squared	0.943103	Prob. Chi-Square(2)	0.6240
Scaled explained SS	1.044977	Prob. Chi-Square(2)	0.5930

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

- كما تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، أن القيمة الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة عند 5% ($Prob = 0.06 > 0.05$)، وقد بلغت القيمة الإحصائية $f = 3.044$ ، وعليه يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (أنظر الجدول 3).

جدول 3: يوضح اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

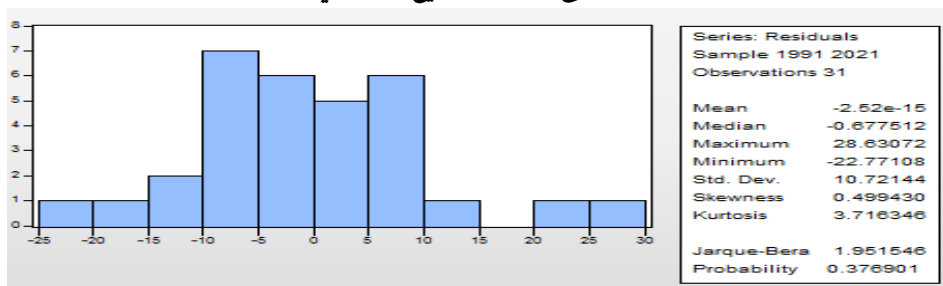
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.044460	Prob. F(2,26)	0.0649
Obs*R-squared	5.882297	Prob. Chi-Square(2)	0.0528

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

- كما يتضح جليا من نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء الموضحة في الشكل 2 أن القيمة لإحصائية Jarque bera قدرت ب1.95، وبلغت القيمة الاحتمالية $(Prob = 0.376 > 0.05)$ ، وهذا ما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بالنسبة للنموذج.

الشكل 2: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

5.4 اختبار الحدود bounds test:

يتم الاعتماد على هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث يتضح جليا بالرجوع للنتائج الموضحة في الملحق 1 أن القيمة الإحصائية F المحسوبة لاختبار الحدود والتي قدرت ب(6.343) أكبر من الحدود العليا والدنيا عند مختلف مستويات المعنوية 5% 10% 2.5%، هذا إن دل على شيء إنما يدل قبول الفرضية البديلة (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من القيمة سعر الصرف نحو معدل التضخم).

6.4 تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل والأجل القصير:

بعد تقدير النموذج تم الحصول على نتائج معلومات النموذج في الأجل الطويل والأجل القصير

كما هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول 4: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GNE)				
Selected Model: ARDL(1 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/01/22 Time: 08:01				
Sample: 1990 2021				
Included observations: 31				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.888493	0.196767	-4.515451	0.0001
R-squared	0.404203	Mean dependent var	-0.368274	
Adjusted R-squared	0.404203	S.D. dependent var	13.89006	
S.E. of regression	10.72144	Akaike info criterion	7.614094	
Sum squared resid	3448.477	Schwarz criterion	7.660351	
Log likelihood	-117.0185	Hannan-Quinn criter.	7.629173	
Durbin-Watson stat	1.651953			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

-تفسير معاملات الأجل القصير:

بالنظر للنتائج الموضحة في الجدول 4، يتبين أن معلمة حد تصحيح الخطأ لنموذج ARDL $CointEq(-1)=-0.888$ سالبة ومعنوية $P=0.001$ ، مما يشير إلى أن النموذج صالح في التقدير، وهو ما يزيد من دقة وصحة الفرضية التي تدل على وجود علاقة تكاملية في الأجل الطويل بين القيمة سعر الصرف ومعدل التضخم، إذ تدل القيمة السالبة على سرعة استعادة حالة التوازن في النموذج، بعبارة أخرى عند حدوث صدمة أو تغيرات تطراً على مستوى سعر الصرف بوحدة واحدة، فإن تأثيرها سيستغرق $(1/0.888=1.12)$ تقريبا سنة وشهر حتى ترجع إلى وضعها التوازني، ومنه يتم معالجة الاختلالات التي طرأت في الأجل القصير وهي سريعة جدا خلال فترة الدراسة (30 سنة). ومن الملاحظ أيضا أن قيمة معامل التحديد بلغت 40% وهي نسبة ضعيفة تدل على هشاشة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم، يمكن ارجاع السبب في ذلك إلى أنه يمكن أن يؤثر سعر الصرف على التضخم من خلال ثلاث قنوات مختلفة (Sanam Shojaeipour & Fetullah, 2017, p. 330):

- التغيرات في أسعار الصرف التي يشهدها الاقتصاد المفتوح تؤثر على الأسعار النسبية بين السلع المحلية والأجنبية، مما تسبب في الطلب المحلي والأجنبي على البضائع المحلية، نتيجة لذلك يتأثر إجمالي الطلب ومعدل التضخم غير المباشر:

- من ناحية أخرى تؤثر التغيرات في سعر الصرف بشكل مباشر على أسعار السلع النهائية المستوردة من حيث العملات الوطنية، وبالتالي فهي تؤثر بشكل مباشر على مؤشر أسعار المستهلك في النهاية، ويتأثر معدل التضخم بأسعار السلع النهائية المستوردة، وعادة ما يتحقق هذا التأثير في فترة أقصر من التأثير غير المباشر لصالح الصادرات؛

- أخيرا تؤثر التغيرات في سعر الصرف على الأجور الاسمية من خلال تأثير الأسعار المتوسطة المستوردة من حيث العملة الوطنية على مؤشر أسعار المستهلك، عندما يتم الجمع بين هاتين التأثيرين يتأثر معدل التضخم بتكلفة المنتجات المحلية.

واستنادا لنظرية تعادل القوة الشرائية (قانون السعر الواحد)، فإنه تنعكس التغيرات في سعر الصرف لسعر سلعة مستوردة مباشرة في الأسعار المحلية يتم التعبير عن القناة غير المباشرة كقناة طلب إجمالي، تؤدي الزيادة في سعر الصرف الأجنبي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية للمستهلكين الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وإجمالي الطلب والأسعار. وتؤدي الزيادة في سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع التضخم ونتيجة لهذه الزيادة تؤدي الزيادة في أسعار السلع المستوردة إلى زيادة تكلفة الإنتاج والتضخم لأن هذه السلع إما سلع للاستهلاك أو سلع وسيطية، إذا كانت الزيادات في المستوى العام للأسعار ناتجة عن زيادة حجم الأموال، سيرتفع سعر الصرف بشكل مناسب (خاصة إذا كانت عائدات النفط ثابتة). في هذه الحالة تؤدي الزيادات في سعر الصرف الاسمي إلى رفع المستوى العام

للأسعار. بينما يرتفع سعر الصرف الاسمي سيظل سعر الصرف الحقيقي ثابتا لكن بعض العوامل، مثل انخفاض عائدات النفط تؤدي إلى ارتفاع أسرع في سعر الصرف من التضخم، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يرتفع سعر السلع المستوردة يؤثر على التضخم، ولكن بما أن سعر الصرف الحقيقي لا يرتفع باستمرار فإن هذا التأثير يكون مؤقت (Sanam Shojaeipour & Fetullah, 2017, p. 331).

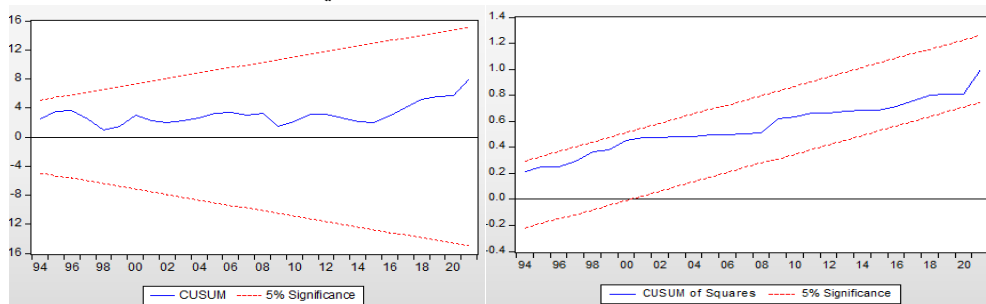
-تفسير معلمات الأجل الطويل:

تأخذ معادلة تقدير نموذج في الأجل الطويل الصيغة الآتية (أنظر الملحق 2):

$$inf_t = -0.2468exr_t + 29.0775$$

ما تم ملاحظته أنه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، أي أن سعر الصرف له أثر سلبي على معدل التضخم في الأجل الطويل، وهذا ما يدل أن كل من سعر الصرف ومعدل التضخم لهما علاقة تأثير وتأثر وهو ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية، بحيث تؤدي الارتفاع في سعر الصرف بوحدة واحدة إلى أحداث انخفاض معدل التضخم بـ 0.24%. حيث أن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف تؤثر مباشرة على أسعار السلع النهائية المستوردة بالعملة المحلية، وعليه تؤثر بشكل مباشر على أسعار المستهلك، كما أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على الأجور الاسمية عن طريق تأثير الأسعار المتوسطة المستوردة بالعملة الوطنية على أسعار المستهلك، حيث ما إن يجتمع هذان الأثرين يتأثر معدل التضخم من تكلفة المنتجات الوطنية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن سعر الصرف له علاقة عكسية مع معدل التضخم في الأجل الطويل وذلك أن ارتفاع سعر الصرف ينجر عنه انخفاض في المستوى العام للأسعار، وهذا حسب مرونة الجهاز الإنتاجي (شقرق و قحام ، 2019 ، صفحة 364).
7.4 اختبار صلاحية النموذج: يمكن الحكم على صلاحية النموذج من خلال اختبارات الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل 3: اختبار الاستقرار الهيكلية



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

من خلال الشكل 3 يتضح أن المعاملات المقدره للنموذج مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، إذ من الملاحظ أن منحى التباين لإحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي (cusum)، للنموذج يقع داخل الحدود الحرجة في حدود مجال الثقة عند مستوى المعنوية 5%، وعليه هناك انسجام واستقرار لمعالم المدى القصير والطويل للنموذج، كما أكد اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (cusum of Squares) على مدى استقرار تباين النموذج، وعليه يمكن الحكم على استقرارية النموذج إجمالاً.

خاتمة:

بعد إجراء دراسة العلاقة سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، وتقدير نتائجها ومناقشتها، من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتي تمحورت حول "هل هناك علاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟"، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

- أكدت نتائج اختبار الحدود bounnds test أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وهذا ما يدل على صحة الفرضية الأولى "توجد علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين سعر الصرف ومعدل التضخم خلال الفترة 1990-2021";

- وجود علاقة عكسية ذات أثر سلبي لتغيرات سعر الصرف على معدل التضخم، أي أنه عند حدوث الارتفاع في سعر الصرف 1% بوحدة واحدة يؤدي إلى احداث انخفاض معدل التضخم ب0.24% وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، والتي نصت على " هناك تأثير سلبي لسعر الصرف على معدل التضخم خلال الفترة 1990-2021";

- عند حدوث أثر صدمة على مستوى النموذج بسبب التغير في أسعار الصرف فإن معدل التضخم يستغرق حوالي (1.112=1/0.888) سنة وشهر حتى يتم تصحيح الاختلال في المدى القصير، ويعود إلى قيمته التوازنية؛

-أوضحت نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج أن هناك انسجام واستقرار العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الأجل الطويل والقصير؛

- أشارت نتائج اختبارات الكشف عن مشاكل القياس أن النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل قياس، ومنه النموذج صالح للدراسة.

الاقتراحات والتوصيات:

- السعي لبقاء سعر الصرف في حالة التوازن بما يضمن فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

- تركيز السياسة النقدية بالاستعانة بسعر الصرف على استهداف تخفيض معدلات التضخم، على اعتباره أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع:

- Belhachem , M., & Ghazi, N. (2018). La Relation Empirique entre l'Inflation et le Taux de Change Parallèle: Approche de Cointegration ARDL Bound Test. *Revue finance et marchés*, 4(8), pp. 332-352.
- Cherief , D. (2020). L'effet de L'inflation et du taux de change sur les flux des IDE dans les services en Algérie. *Revue Alderienne des Sciences Humaines et Sociales*, 8(2), pp. 721-736.
- Onuoha Ijeoma , P. (2014). Impact of Exchange Rate Variation and Inflation on the Economic Growth of Negeria: An Empirical Approach. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5(22), pp. 106-176.
- Sanam Shojaeipour, M., & Fetullah, A. (2017). The Relationship Between Exchange Rates and Inflation: the Case of Iran. *European Journal of Sustainable Development*, 6(4), pp. 329-340.
- Sebastian, E. (2006, April). The Relationchip Between Exchange Rates and Inflation Targeting Revisited. *NBER Working Paper No. 12163*. Récupéré sur <http://www.nber.org/papers/w12163>
- أحمد زغودي، و شهينار بدرأوي. (2018). العوامل المؤثرة على تذبذب سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري-دراسة قياسية حالة الجزائر- من 1970 الى 2012. *مجلة العلوم الانسانية* (04)، الصفحات 317-295.
- أسماء مغاليف، و ديلي لخضر. (2013). العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-*، 8(1)، الصفحات 102-115.
- امحمد بن الباز، و علي سنوسي. (2019). تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1985-2017). *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 6(30)، الصفحات 181-156.
- جمال مساعدي، و شريف غياط. (2019). العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية". *مجلة دراسات*، 10(02)، الصفحات 38-15.
- حيزية هادف. (2019). مواجهة الأزمات المالية من خلال الإختيار الصحيح لنظام سعر الصرف (دراسة واقع نظام سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية). *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد*، 02(02)، الصفحات 52-30.
- رانيا الشيخ طه. (2021). التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته. *سلسلة كتيبات تعريفية* (18)، الصفحات 4-32.

- سفيان خضير، و صالح حميداتو. (2017). تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 01(02)، الصفحات 198-223.
- سليمان بودالي، و عابد بشيكر. (2021). تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة (1990-2019). مجلة إضافات اقتصادية، 5(1)، الصفحات 8-25.
- سمير شرقق، و وهيبة قحام . (سبتمبر، 2019). تحليل وقياس العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة 1973-2017. مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، 25(3)، الصفحات 362-374.
- سهام محمد، و هيبه طوال. (2021). دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر دراسة تحليلية للفترة (2010-2018). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 5(1)، الصفحات 345-359.
- عبد المجيد بوساق، و فريد بارة. (2021). تطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الاسمي ومعدل التضخم الشهري في الجزائر خلال الفترة 1980-2020. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 15(1)، الصفحات 333-352.
- عبد الوحيد صرامة، و نوفل بعلول. (2017). أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2014. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 05، الصفحات 395-420.
- عمير شلوفي، و زينب سببوا. (2021). أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2018. مجلة التنظيم والعمل، 10(3)، الصفحات 169-186.
- فريحة مراد، و محمد قويدري. (2020). أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11(02)، الصفحات 109-124.
- كريم حمود فرج، و عبد القادر نايف. (2015). خيارات ممكنة في إدارة سعر صرف العملة العراقية في ظل ظروف الاقتصاد الحالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 10(31).
- محسن حمريط. (2012). دراسة العلاقة السببية قصيرة الأجل بين التضخم ومستويات سعر الصرف الاسمي الفعال في الجزائر من خلال نموذج أشعة الانحدار الذاتي. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 27(1)، الصفحات 104-118.

محمد قلي، أمينة بن عباس، و رانيا الصديق إيمان. (2022). سياسة الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECM للفترة 2000-2019. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 7(1)، الصفحات 612-630.

قائمة الملاحق:

ملحق 1: اختبار الحدود (Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
F-statistic	6.343338	10%	3.02	3.51	
k	1	5%	3.62	4.16	
		2.5%	4.18	4.79	
		1%	4.94	5.58	
		Asymptotic: n=1000			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

ملحق 2: تقدير النموذج في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 1/1/01/22 Time: 08:00
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.83519	9.212765	2.804282	0.0091
INF(-1)*	-0.888493	0.208939	-4.25413	0.0002
EXR**	-0.215319	0.095713	-2.257738	0.0313

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	-0.246844	0.080230	-3.076682	0.0045
C	29.07752	6.435068	4.518590	0.0001

EC = INF - (-0.2468*EXR + 29.0775)

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

ملحق 3: استقرارية سلسلتي معدل التضخم وسعر باستخدام اختبار ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		INF	RER
With Constant	t-Statistic	-3.4816	-0.6304
	Prob.	0.0154	0.8495
		**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0099	-3.5322
	Prob.	0.0018	0.0575
		***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.6455	3.3535
	Prob.	0.0099	0.9995
		***	n0
At First Difference			
		d(INF)	d(RER)

With Constant	t-Statistic	/	-3.8923
	Prob.	/	0.0058
		/	***
With Constant & Trend	t-Statistic	/	-3.8002
	Prob.	/	0.0306
		/	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	/	-2.9794
	Prob.	/	0.0042
		/	***

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

ملحق 4: استقرارية سلسلي معدل التضخم وسعر باستخدام اختبار PP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	<u>At Level</u>		
		INF	RER
With Constant	t-Statistic	-3.3126	-0.7360
	Prob.	0.0229	0.8229
		**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0777	-1.6791
	Prob.	0.0162	0.7364
		**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3782	2.4729
	Prob.	0.0191	0.9957
		**	n0
	<u>At First Difference</u>		
		d(INF)	d(RER)
With Constant	t-Statistic	/	-3.8571
	Prob.	/	0.0063
		/	***
With Constant & Trend	t-Statistic	/	-3.7594
	Prob.	/	0.0334
		/	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	/	-2.8665
	Prob.	/	0.0057
		/	***

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

دراسة وتحليل الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية

*Study and Analyzi of differences between the accounting result and the tax result*د. قطيب عبد القادر^{1*}، د. عنيشل عبد الله².¹ جامعة غرداية (الجزائر UN4701)، Guetib.abdelkader@univ-ghardaia.dz² جامعة غرداية (الجزائر UN4701)، anichel.abdallah@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/28

تاريخ الاستلام: 2022/12/10

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة وتحليل أهم الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، ومدى مساهمة القوانين والتشريعات التي تحكمهما في تقليص تلك الفجوة وتوافق النتيجتين، تم التطرق للمفاهيم المرتبطة بالنتيجة المحاسبية والجبائية، والقيام بدراسة تطبيقية بتحليل نتائج مؤسستين لفترة 05 سنوات. وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب الفروقات تمثلت في العناصر الواجب دمجها في الربح الخاضع للضريبة ك: عدم الإلتزام بالسقف القانوني لإحتساب إهلاك السيارات السياحية وإدراج الضرائب على الأرباح، وبنسبة أقل التخفيضات الواجب طرحها فكان أغلبها في عدم إدراج خسائر السنوات السابقة.

الكلمات المفتاحية: نتيجة محاسبية ، نتيجة جبائية ، إدماج ، تخفيض، فروقات.

تصنيف JEL: G41.

Abstract:

This study aims to identify and analyze the important the differences between the accounting result and the fiscal result ,identifying the laws that govern them in order to reduce that gap and reaching the compatibility of the two results,and an analytical study was conducted about the results of two institutions for a period of 05 years.

The study found that the most important reasons that causes some elements that must be incorporated into taxable profit, And at a lower percentage reductions from profit.

Keywords: Accounting result, fiscal result, combinations, cuts, differences.

Jel Classification Codes: G41.

1. مقدمة:

تحدد النتيجة الجبائية باعتبارها نظاما ضريبيا مهما إنطلاقا من النتيجة المحاسبية المعلن عنها في القوائم المالية وهي مخرجات النظام المحاسبي المالي، إلا أن النظام الجبائي له أهداف متعددة ومختلفة منها المالية بحكم أن أداة الضرائب تعتبر مصدرا للإيرادات العامة للدولة ومنها الاقتصادية بتحقيق النمو والإستقرار الاقتصادي وتكوين رأس المال ومنها الإجتماعية بإعادة توزيع الثروة. بينما النظام المحاسبي المالي فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة المستثمر بإعطاء صورة صادقة عن المؤسسة بالإضافة إلى أطراف أخرى منها إدارة الضرائب ولكن بأهمية أقل مقارنة مع المخطط المحاسبي السابق الذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة الضريبية.

وبالتالي فالترابط والتفاعل بين النتيجتين الجبائية والمحاسبية من جهة، وإختلاف واتساع الفجوة بين أهداف النظامين من جهة أخرى، سعى القائمين على هذين النظامين، وخلال قرابة عقد من الزمن من تطبيق النظام المحاسبي المالي، لمعرفة وتحليل أهم مسببات هذه الفجوة لزيادة التوافق بين مخرجاتهما وأهدافهما، ومما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كالتالي:

ما هي أهم مسببات إتساع الفجوة بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؟.

أهمية البحث: تتجلى أهمية الدراسة من خلال توضيح إعتقاد الإدارة الجبائية على مخرجات المحاسبة لتحديد الوعاء الضريبي، بالإضافة إلى مدى توافق تطبيق قوانين الأنظمة في الجزائر وإبراز العلاقة بين كل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي من خلال إرتباط مخرجاتهما والمتمثلة في النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية ودراسة وتحليل أهم مسببات اتساع الفجوة بينهما ، وكذا معرفة إجراءات ومراحل إعداد النتيجة الجبائية.

أهداف البحث: التعرف على كيفية تحديد النتيجة المحاسبية وفق مخرجات النظام المحاسبي المالي

- تقديم النظام الجبائي في الجزائر لمعرفة أنظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر.
- دراسة التعديلات الواجب القيام بها على النتيجة المحاسبية لتحديد النتيجة الجبائية .
- معرفة أهم مسببات اتساع الفجوة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية

منهج البحث المتبع : قصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والاجابة على الاشكالية ، سوف نعتمد على المنهج الوصفي في عرض مختلف جوانب البحث النظرية. واعتمدنا على أداة التحليل عندما تطرقنا لمراحل الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية من خلال دراسة تطبيقية على نتائج مؤسستين مختلفتين بعد تصريجهما الجبائي لدى مصلحة الضرائب، واستخراج النتيجتين وتحليل مسببات الإختلاف بينهما.

فرضيات البحث :

- تتحدد النتيجة الجبائية بعد القيام بتعديلات بسيطة على النتيجة المحاسبية.
- تساهم الإدماجات في الريح الخاضع للضريبة في زيادة الفجوة بين النتيجتين
- تساهم التخفيضات من الريح الخاضع للضريبة في زيادة الفجوة بين النتيجتين

2. النتيجة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المال

1.1. النظام المحاسبي المالي SCF.

يعتبر النظام المحاسبي المالي المحدد الرئيسي للسياسات والإجراءات المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، من أجل تقديم قوائم مالية تحتوي بعضها على النتيجة المحاسبية لمجموعة مختلفة من المستفيدين ، من بينها الإدارة الضريبية .

1.1.2. مفهوم النظام المحاسبي المالي .

تنص المادة الثالثة من القانون رقم: 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على ما يلي :

«المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، و تصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صور صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.» (القانون 07-11، المادة 03)

2.2. النتيجة المحاسبية وتحديدها .

بعد تعريف النتيجة المحاسبية نوضح طرق حسابها.

1.2.2. تعريف النتيجة المحاسبية

تتعلق النتيجة المحاسبية بالأحداث أو العمليات التي أنشئت من أجلها المؤسسة، ألا وهي الحصول على إيرادات مقابل تحملها لمجموعة من الأعباء (حنيفة، 2013، صفحة 425).

ومنه فالنتيجة المحاسبية هي الريح الصافي الناتج عن ممارسة المؤسسة نشاطا تجاريا معيناً ،

بعد مقابلة الإيرادات بالأعباء التي أدت للوصول إلى ذلك الريح .

وحسب المادة 28 من النظام المحاسبي المالي فالنتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية ، ويكون هذا الفارق مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها ، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو النواتج (قانون:11/07، المادة28).

2.2.2. طرق تحديد النتيجة المحاسبية :

يمكن تحديد النتيجة المحاسبية بطريقتين، إما عن طريق جدول حسابات النتائج (الإيرادات والأعباء) أو عن طريق الميزانية الختامية التي تحتوي على التغيرات الحاصلة في عناصر الأصول والخصوم خلال الدورة .

أولاً: تحديد النتيجة المحاسبية حسب جدول حسابات النتائج :

تمثل النتيجة المحاسبية في الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء الخاصة بالدورة ، وتكون ربحا إذا كان مجموع الإيرادات أكبر من مجموع الأعباء ، وتكون خسارة في حالة العكس.

▪ تعريف جدول حساب النتائج :

عرفه (ن.م.م) بأنه " بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (النواتج) المنجزة الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز(الفارق)النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة " كما بين (ن.م.م) أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسات (و إضافة إلى حساب النتيجة حسب الطبيعة) إعداد هذا الكشف (حساب النتائج) حسب الوظيفة (القرار:08/71، 2008).

▪ مكونات جدول حساب النتائج

يتكون جدول حسابات من نتائج وسيطة هي: (عبدالرحمان، 2009، صفحة 85)

- القيمة المضافة للاستغلال : وتمثل الفارق ما بين إنتاج السنة(أي مجموع الحسابات 70، 72، 73،

74، واستهلاكات السنة (أي مجموع الحسابات 60، 61، 62،

- إجمالي فائض الاستغلال : يساوي القيمة المضافة للاستغلال ناقص (ح/63 + ح/64)

- النتيجة العملياتية : تساوي فائض الاستغلال + ح/75 + ح/78 ناقص (ح/65 + ح/68)

- النتيجة المالية : تمثل الفرق ما بين النواتج المالية والأعباء المالية

- النتيجة العادية قبل الضريبة تساوي النتيجة التشغيلية زائد النتيجة المالية

- النتيجة الصافية للأنشطة العادية تساوي النتيجة العادية قبل الضريبة ناقص الضريبة
- النتيجة غير العادية تساوي الفارق بين النواتج غير العادية والأعباء غير العادية
- صافي النتيجة للسنة المالية هو مجموع النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

ثانيا: تحديد النتيجة حسب الميزانية:

حسب الميزانية تتمثل النتيجة المحاسبية في الفرق بين صافي الأصول في نهاية الدورة وصافي قيمتها في بداية الدورة ، وهذا بعد إعداد الميزانية في نهاية الدورة ، مع الأخذ في الحسبان المسحوبات والإضافات خلال هذه الدورة .

■ مكونات الميزانية الختامية :

من خلالها يمكن معرفة المركز المالي للمؤسسة وتحديد نتيجتها في نهاية الدورة ، لذا يجب أن تبين الميزانية الختامية العناصر التالية (صالح، 2012، صفحة 23) :

الأصول: التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مقيدة سلفا)، الخزينة الخصوم : رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة مع تمييز رأس المال الخاص والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة والعناصر الأخرى الخصوم غير الجارية الموردون والدائنون الآخرون خصوم الضريبة المؤونات للأعباء والخصوم المماثلة الخزينة السلبية.

3. النتيجة الجبائية وفق النظام الجبائي:

1.3. مفهوم النظام الجبائي الجزائري :

النظام الجبائي هو عبارة عن مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من لوائح تنفيذية تسعى لتحقيق أهداف السياسة الضريبية (حجازي، 1998، صفحة 07)

يتميز النظام الجبائي الجزائري بأنه نظام تصريحي يقوم على مبدأ الإيداع الإرادي للتصريحات الجبائية، حيث تعتبر تلك التصريحات مبدئيا صادقة وصحيحة ، ودليل عدم صحتها يقع على عاتق الإدارة الجبائية من خلال اللجوء إلى الرقابة الجبائية بأشكالها المختلفة (عيسى، 2019، صفحة 95) ومنه نستنتج أن النظام الجبائي نظام تصريحي يبين طريقة تحديد أوعية المكلف الخاضع للضريبة ، وطرق وأجال التسديد والتصريح، والإلتزامات المحاسبية للمكلف الخاضع للضريبة .

2.3. أنواع أنظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر:

يعتمد في تقدير المادة الخاضعة للضريبة في الجزائر على نظامين جبائيين هما:

1.2.3. نظام الضريبة الجزافية الوحيدة :

هو نظام أستحداث بموجب قانون المالية لسنة 2007، ويتميز هذا النظام بوجود ضريبة واحدة تسمى الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ، حيث حل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل و تعوض الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيم المضافة وكذا الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات (ق،ض،م،م،م، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة وتعديلاته، المادة282) . يخضع لهذا النظام صغار المكلفين بالضريبة سواء الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون بما فهم أصحاب المهن الحرة الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 30.000.000 دج .

يمكن للمكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الجدد إختيار فرض الضريبة حسب نظام الريج الحقيقي عند بداية الإستغلال ، حيث يودع طلب الإختيار لدى الإدارة الجبائية قبل 01 فيفري من السنة ، ويجب أن يجدد كل سنة لأن هذا الطلب صالح لسنة واحدة فقط ، وفي تعديلات قانون المالية 2017 أصبح الإختيار ساريا لمدة 03 سنوات (ق،إ،ج،2018، المادة03) عند عدم التجديد ويكون رقم الأعمال لم يصل إلى (30.000.000 دج)، فإن المكلف المعني يحول بطريقة تلقائية إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة . تسدد الضريبة الجزافية الوحيدة وفق طريقتين حسب إختيار المكلف: (قانون،مالي،ترقم:16/14، المادة14).

- التسديد الكلي للضريبة: ويكون عند إيداع التصريح من قبل المكلف بالضريبة (ما بين 01 و 30 جوان من سنة الخضوع للضريبة).

- التسديد الجزئي للضريبة : 50 % من المبلغ الواجب الدفع بين 01 و 30 جوان ، 25 % من المبلغ الواجب الدفع ما بين 01 و 15 سبتمبر ، 25 % المتبقية ما بين 01 و 15 ديسمبر .

2.2.3. النظام الحقيقي :

يخص هذا النظام فئة معينة وهي كبار المكلفين بالضريبة في النشاطات التجارية والصناعية ، من الأشخاص الطبيعية وكذا المعنوية (الشركات بمختلف أنواعها) الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 30.000.000 دج ، ويرتكز هذا النظام على مبدأ التصريح الجبائي من خلال قيام

المكلفين بالضريبة بإيداع تصريحات جبائية بالمادة الخاضعة للضريبة لدى إدارة الضرائب في آجال معينة (عيسى، 2019، صفحة 05).

يتطلب الخضوع لهذا النظام لإتزامات جبائية ومحاسبية ، حيث يلزم المكلفين بالضريبة التابعين له بمسك محاسبة منتظمة طبقاً لأحكام النظام المحاسبي المالي ، ما يخضع المكلفين بالضريبة التابعين له للرقابة الدورية لإدارة الضرائب من أجل التأكد من صحة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرفهم علاوة على تعرضهم لعقوبات جبائية وجزائية في حالة عدم مصداقيتها .

يحدد الربح الذي يدرج في وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي وجوباً حسب النظام الضريبي الحقيقي بإلزام المكلفين بهذه الضريبة التصريح بمبلغ ربحهم السنوي الصافي قبل 30 أفريل من كل سنة ، ويتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية بتطبيق الجدول التصاعدي السنوي التالي على الربح الخاضع للضريبة الذي يتحدد وفق طريقة التقدير الحقيقي وذلك بعد مسك محاسبة نظامية حسب شروط معينة ينص عليها القانون (ق،ض،م،ر،م، المواد 17-18).

كما يخضع الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات وجوباً لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق وفق محاسبة تمسك طبقاً للقوانين المعمول بها ، ويتم حساب الضريبة على أرباح الشركات بضرب معدل الضريبة على أرباح الشركات في الربح الجبائي المحقق من طرف الشركات ، وذلك وفق المعادلات يحددها قانون الضرائب المباشرة (ق،ض،م،ر،م، المادة 128، صفحة 39).

3.3. النتيجة الجبائية :

يتم تحديد النتيجة الجبائية على أساس النتيجة المحاسبية ، وبالتالي فهي تقوم على معطيات محاسبية ، وذلك بإدخال بعض التعديلات على النتيجة المحاسبية وفق القوانين والأنظمة الجبائية .

1.3.3. تعريف النتيجة الجبائية:

تنص نفس المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الفقرة 02 على أنه : يتشكل الربح الصافي من الفرق في قيم الأصول الصافية لدى اختتام وافتتاح الدورة التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها كأساس للضريبة المحسومة من الزيادات المالية ، تضاف إليها الإقتطاعات التي يقوم بها صاحب الإستغلال أو الشركاء خلال هذه الفترة (ق،ض،م،ر،م، المادة 140).

كما تنص نفس المادة في الفقرة 01 على أن : الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات أيا كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة بما في ذلك على وجه الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الإستغلال أو في نهايته (ق،ض،م،م،ر،م، المادة 140).

ومنه فالربح الجبائي هو عبارة عن ربح محاسبي ولكن بعد تعديله وتصحيحه وفقا لقواعد القانون الجبائي ، ويتم ذلك خارج إطار المحاسبة من خلال جدول رقم 09 من الحزمة الجبائية ، يمكن القول أن النتيجة الجبائية ما هي إلا عبارة عن نتيجة محاسبية معدلة لأغراض ضريبية، فالنتيجة الجبائية تساوي النتيجة المحاسبية مضافا إليها الاعباء غير قابلة للخصم ومخصوصا منها الإيرادات غير خاضعة للضريبة والخسائر المتكبدة خلال الدورات السابقة، ويمكن إيضاح ذلك وفق العلاقات التالية

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات - (التخفيضات + خسائر سابقة).

4. التعديلات الجبائية للنتيجة المحاسبية لتحديد النتيجة الجبائية :

بعد تحديد النتيجة المحاسبية يمكن للإدارة الجبائية تحديد النتيجة الجبائية من خلال إجراء بعض التصحيحات و التعديلات على النتيجة المحاسبية وفقا للقواعد والقوانين الجبائية ، كل هذه التعديلات المتمثلة في الإستردادات والتخفيضات تتم خارج اطار المحاسبة، ومنه سنبين ما هي الإستردادات (الإدماجات) الواجب إضافتها للنتيجة المحاسبية و التخفيضات (الخصومات) الواجب طرحها من النتيجة المحاسبية للوصول للنتيجة الجبائية (الربح الخاضع للضريبة):

1.4. الإستردادات :

تتمثل في العناصر غير قابلة للخصم من الربح الجبائي ، والتي أدرجت كتكاليف عند حساب النتيجة المحاسبية ، إلا أنها من الناحية الجبائية فهي مرفوضة إما لتجاوز الحد الأقصى المحدد في القانون الجبائي أو أنها مصاريف خارج الإستغلال ويتم معالجتها بإجراء بعض التسويات وطرحها من الربح الخاضع للضريبة (إضافتها للنتيجة المحاسبية) (إيمان، 2017، الصفحات 309-313).

2.4. التخفيضات :تتمثل في العناصر غير الخاضعة للضريبة ، وهي تلك الأعباء المطروحة من الربح الخاضع للضريبة ولكن وفق القوانين الجبائية لا تعتبر أعباء ، ويمكن معالجتها بإجراء بعض

التعديلات عليها تم خصمها من الربح الخاضع للضريبة ، وبمأنها جبائيا غير قابلة للخصم يجب إعادة دمجها في الربح الخاضع للضريبة (طرحها من النتيجة المحاسبية) (إيمان، 2017).

3.4. خسائر السنوات السابقة :

بالإضافة إلى التخفيضات السابقة سمح المشرع للمؤسسات إمكانية خصم خسائر السنوات السابقة ، والتي تتحقق لأسباب مختلفة منها بداية النشاط أو عدم التأقلم مع النشاط ، وفي حالة عدم تغطية العجز يمكن ترحيل العجز إلى أربع سنوات لاحقة ، ومنه يخفض هذا العجز من الربح الخاضع للضريبة وعند المعالجة يضاف إلى النتيجة المحاسبية (حنيفة، 2013، صفحة 287).

5. الدراسة التطبيقية

تحصلنا على معلومات مستخرجة من التصريح السنوي للأرباح المودعة لدى لمصلحة الضرائب من طرف مؤسستين إقتصاديتين في قطاعين مختلفين خلال فترة 05 سنوات (2014 / 2018)، وذلك لتحديد كل من النتيجة المحاسبية والمتمثلة في : الإيرادات - المصاريف، والنتيجة الجبائية المستمدة من النتيجة المحاسبية مضافا إليها الإستردادات مطروحا منها التخفيضات وفقا للقوانين الضريبية، وسنركز في دراستنا على عناصر الإختلاف في تحديد النتيجتين، ومن تم معرفة أهم مسببات الفجوة بين النتيجتين وتحديد مداها خلال فترة الدراسة :

ملاحظة : وحدة المبالغ الموجودة في التحليل هي الدينار الجزائري (دج).

جدول 1: البطاقة الفنية لمؤسستي الدراسة

تسمية المؤسسة	الشركة ذات المسؤولية المحدودة (القدس)	شركة التضامن (حبيب بلغيث)
طبيعة النشاط	عيادة المعالجة الطبية (خدمات)	إنتاج معدات الأشغال العمومية (إنتاجي)
الرقم الجبائي	0005447086280976	000347010754251
تاريخ بداية النشاط	2005/04/23	2004/03/22
نظام الإخضاع	حقيقي	حقيقي
المزايا الجبائية	مستفيد من الصندوق الوطني لدعم والإستثمار	مستفيد من الصندوق الوطني لدعم وتطوير الإستثمار
رأس المال	10 ملايين دينار جزائري	42 مليون دينار جزائري
عدد الشركاء	02	02

المصدر: من إعداد الباحثين.

1.5. تحليل الفروقات السنوية بين النتيجتين لمؤسسة القدس

1.1.5. تحديد النتيجة المحاسبية والجبائية وتحليل الفروقات بينهما للسنة المالية 2014

تحديد النتيجة المحاسبية والتي على أساسها يتم تحديد النتيجة الجبائية سنين في الجدول التالي:

جدول 2 : النتيجة المحاسبية والجبائية والفروقات بينهما للسنة المالية 2014

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات - التخفيضات		النتيجة المحاسبية = رقم الأعمال - المصاريف	
المبلغ	التعيين	المبالغ	التعيين
785533	النتيجة المحاسبية	320722498	رقم الأعمال
	الإستردادات		المصاريف
234639	الضريبة على الأرباح IBS	234639	الضريبة على الأرباح IBS
3814525	عقوبات التأخير	38145250	غرامات وعقوبات
18072630	إدراج إهلاك 05 سيارات	19072630	إهلاكات 05 سيارات
22121794	المجموع	0	مصاريف خارج الإستغلال
	التخفيضات	296815171	باقي المصاريف
189065	عجز سنة 2013		
360146	عجز سنة 2012		
1275000	مصاريف من الدورة السابقة		
1824211	المجموع	319936965	المجموع
21083116	النتيجة الجبائية	785533	النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الباحثين

تحليل عناصر الفروقات:

يتم حساب كل من النتيجة الجبائية لهذه السنة وفق الجدول السابق لتوضيح طريقة حسابها، أما باقي السنوات فنستعمل مباشرة المجاميع، ثم سنبين عناصر (مسببات) الفروقات بين النتيجة الجبائية وكيفية حسابها كالتالي:

الإستردادات

- تعتبر كل الضرائب المهنية عبء تتحمله المؤسسة ماعدا IBS والمقدرة ب 234639 فيجب أن يسترد حسب نص المادة (141 الفقرة 4 من ق ض م)
- المبلغ: 3814525 والمسترد هو: عقوبة التأخير للضرائب والرسوم 10 % من المبلغ المستحق 38145250 (المادة 141 الفقرة 6 من ق ض م)
- إسترداد مبلغ: 18072630 المحسوب كإهلاك ل 05 سيارات سياحية لأن الإهلاك المخصص هو 1000000 لإهلاك 05 سيارات سياحية (المادة 141 ف3 من ق ض م)، والمبلغ المسترد يحسب بالطريقة التالية: المبلغ المسترد : 19072630 - 1000000 (5*200000)

التخفيضات

- تأجيل العجز لسنة 2012 و2013 للسنة الثالثة من أجل الإستفادة من القانون ترحيل العجز للسنة الرابعة (المادة 10 من قانون المالية لسنة 2010)
- مصاريف خارج الإستغلال لم تحسب لعدم وجود فواتير (عمل غير مبرر) في الدورة السابقة 2013 يجب إدراجها بعد تبريرها ضمن مصاريف خارج الإستغلال للدورة 2014 (المادة 169 من ق ض م)
- باقي المصاريف المحسوبة في النتيجة المحاسبية والمتمثلة في (إستهلاكات ، مصاريف الكراء ، مصاريف الصيانة والإصلاح مصاريف التأمين ، مصاريف المستخدمين ، مصاريف أخرى ...) هي مصاريف متوافقة مع النتيجة الجبائية.

2.1.5. تحديد النتيجة المحاسبية والجبائية والفروقات بينهما للسنة المالية 2015.

النتيجة المحاسبية = رقم الأعمال - مجموع المصاريف

$$= 332415606 - 33353497 = 1118991.$$

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات - التخفيضات

$$= 1118991 + 2290128 - 00 = 3409119.$$

تحليل عناصر الفروقات .

الإستردادات

- إسترداد مبلغ: 800000 دج من تقديم الهبات الممنوحة لجمعيات ذات طابع إنساني الذي يفوق المبلغ المسموح : 1000000 سنويا (المادة 169 ف01 من ق ض م)، حيث كان المبلغ : 1800000
 - إسترداد مبلغ 500000 دج مصاريف المهمات والتنقلات غير المرتبطة بنشاط المؤسسة (تعليمة صادرة بنوع النشاط)
 - إدراج مصاريف خارج الإستغلال 856586 غير مبررة يجب إستردادها
 - معدل الرسم المطبق سنة 2014 هو 2% بينما انخفض في سنة 2015 إلى 1,5% (المادة 222 من الرسم على النشاط المهني)، مما يؤدي إلى إسترداد مبلغ: 133541,5 ، الذي يساوي 534166 *
- 0.25

التخفيضات: لا توجد عناصر تدخل ضمن التخفيضات في سنة 2015.

3.1.5. تحديد النتيجة المحاسبية والجبائية والفروقات بينهما للسنة المالية 2016.

النتيجة المحاسبية = رقم الأعمال - مجموع المصاريف

$$= 437978604 - 443739123 = 5760519.$$

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات - التخفيضات
= 5760519 + 2329440 - 00 = 8089959 .

تحليل عناصر الفروقات

الإستردادات

- إسترداد مبلغ: 2103389 الضرائب على الأرباح حيث تعتبر كل الضرائب المهنية عبء تتحمله المؤسسة ماعدا IBS فيجب أن يسترد حسب نص المادة (141 الفقرة 4 من ق ض م)
- المبلغ: 196051 والمسترد هو: عقوبة التأخير للضرائب والرسوم 10 % من المبلغ المستحق.
- مصاريف المهمات والتنقلات غير مرتبطة بنشاط المؤسسة بمبلغ: 30000 (تعلية صادرة بنوع النشاط)

التخفيضات: لا توجد عناصر تدخل ضمن التخفيضات

4.1.5. تحديد النتيجة المحاسبية والجبائية والفروقات بينهما للسنة المالية 2017.

النتيجة المحاسبية = رقم الأعمال - مجموع المصاريف
= 518264021 - 509865388 = 8398633 .

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات - التخفيضات
= 8398633 + 2971141 - 00 = 11369774 .

تحليل عناصر الفروقات

الإستردادات

- إسترداد مبلغ 15000 من تقديم الهبات الذي يفوق المبلغ المسموح : 1000000 سنويا (المادة 169 ف01 من ق ض م)، حيث إعتبرت المؤسسة مبلغ: 1015000 كمصاريف وهبات غير مسترجعة .

- إسترداد مبلغ: 2956141 كضرائب على الأرباح IBS إذ تعتبر كل الضرائب المهنية عبء تتحمله المؤسسة ماعدا IBS فيجب أن يسترد المادة (141 الفقرة 4 من ق ض م)

التخفيضات : لا توجد عناصر تدخل ضمن التخفيضات .

5.1.5. تحديد النتيجة المحاسبية والجبائية والفروقات بينهما للسنة المالية 2018.

النتيجة المحاسبية = رقم الأعمال - مجموع المصاريف
= 586321187 - 577314791 = 9006396 .

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات - التخفيضات

$$. 31230041 = 3877247 - 26100892 + 9006396 =$$

تحليل عناصر الفروقات

الإستردادات

- نفس الشيء إسترداد مبلغ : 3194721 كضرائب على الأرباح IBS يجب أن يسترد المادة (141 الفقرة 4 من ق ض م)
- وجود مصاريف بمجموع 16748428 مسددة نقدا تفوق قيمة الفاتورة بكل الرسوم 300000 دج (المادة 169 معدلة بقانون الضرائب المباشرة 2018 أو المادة 10 من قانون المالية 2018) يجب أن تسدد بشيك، وبالتالي يسترد الفارق والمقرب: 16448428.
- إسترداد مبلغ : 6457743 مصاريف المناولة :عدم وجود تفصيل للمناولين للأشغال (الجدول التفصيلي) لإتبات المناولة

التخفيضات

- دفع المبلغ المقرب: 3877247 كعمولات ومكافئات تعتبر كساعات إضافية للعمال ولم يدرج ضمن مصاريف الدورة , جدول تكميلي يوضح الساعات الإضافية .

2.5. تحليل الفروقات السنوية بين النتيجتين مؤسسة حبيب بلغيث

1.2.5.تحديد النتيجة المحاسبية والجبائية والفروقات بينهما للسنة المالية 2014.

النتيجة المحاسبية = رقم الأعمال - مجموع المصاريف

$$. 21750039 = 347061086 - 368811125 =$$

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات - التخفيضات

$$. 27527814 = 1360146 - 7137921 + 21750039 =$$

تحليل عناصر الفروقات

الإستردادات

- تعتبر كل الضرائب المهنية عبء تتحمله المؤسسة ماعدا IBS والمقدرة ب 1497390 فيجب أن يسترد حسب نص المادة (141 الفقرة 4 من ق ض م)
- إسترداد مبلغ : 1666531 الرسم على النشاط المني لأن المؤسسة معفاة من الدفع بموجب قرار الدخول في مرحلة الإستغلال (الصندوق الوطني لدعم وتطوير الإستثمار) ANDI المادة 11 من قانون رقم 12-13 قانون المالية 2013

- إسترداد مبلغ بقيمة 3974000 تحقيق نتائج خارج الدورة وجود كشف من البنك يفيد في حصول المؤسسة على فائدة بهذا المبلغ

التخفيضات

- تأجيل العجز للسنة الثالثة سنة 2013 بمبلغ: 1360146 من أجل الإستفاضة من القانون
ترحيل العجز للسنة الرابعة سنوات (المادة 147 من ق ض م)

- باقي المصاريف المحسوبة في النتيجة المحاسبية والمتمثلة في (إستهلاكات ، مصاريف الكراء ،
مصاريف الصيانة والإصلاح مصاريف التأمين ، مصاريف المستخدمين ، مصاريف أخرى /,,,,,
هي مصاريف متوافقة مع النتيجة الجبائية

2.2.5. تحديد النتيجة المحاسبية والجبائية والفروقات بينهما للسنة المالية 2015.

النتيجة المحاسبية = رقم الأعمال – مجموع المصاريف

$$338438820.56 = 280765383 - 314609203.6 =$$

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات – التخفيضات

$$. 38098470.6 = 00 - 4254650 + 338438820.56 =$$

تحليل عناصر الفروقات

الإستردادات

- تعتبر كل الضرائب المهنية عبء تتحمله المؤسسة ماعدا IBS فيجب أن يسترد المبلغ:
2657280

- المبلغ: 632869 والمسترد هو: عقوبة التأخير للضرائب والرسوم 10 % من المبلغ المستحق (المادة 141 الفقرة 6 من ق ض م)

- إسترداد مبلغ: 964501 المحسوب كإهلاك لسيارة سياحية لأن الإهلاك المخصص يحسب
على أساس 1000000 (المادة 141 ف03 من ق ض م). وتم حساب المبلغ المسترد كالتالي :

$$1164501 \text{ المبلغ المقدر كإهلاك ناقص } 200000 (1000000 * 20\%)$$

التخفيضات: لا توجد عناصر تدخل ضمن التخفيضات

3.2.5. تحديد النتيجة المحاسبية والجبائية والفروقات بينهما للسنة المالية 2016.

النتيجة المحاسبية = رقم الأعمال – مجموع المصاريف

$$42954517 = 370423598 - 413378115 =$$

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات – التخفيضات

$$. 50257812.8 = 00 - 7303295.78 + 42954517=$$

تحليل عناصر الفروقات

الإستردادات

- تعتبر كل الضرائب المهنية عبء تتحمله المؤسسة ماعدا IBS فيجب أن يسترد المبلغ:
2956680

- إسترداد مبلغ: 3501919,82 كمصاريف لمستخدمين غير مصرح بهم

- مصاريف المهمات والتنقلات غير مرتبطة بنشاط المؤسسة بمبلغ: 803927 .

- عدم إدراج إيرادات خارج الإستغلال بمبلغ: 40768.96 متعلقة بنتائج أسهم نشاطات خارج

الإستغلال

التخفيضات :لا توجد عناصر تدخل ضمن التخفيضات

4.2.5. تحديد النتيجة المحاسبية والجبائية والفروقات بينهما للسنة المالية 2017.

النتيجة المحاسبية = رقم الأعمال - مجموع المصاريف

$$27391169.56 = 337173537 - 364564706.6 =$$

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات - التخفيضات

$$. 40453669.6 = 200000 - 13262500 + 27391169.56=$$

تحليل عناصر الفروقات

الإستردادات

- إسترداد القيمة الزائدة وهي 10000000 المفروض لا يتجاوز 30 مليون مع 10 % من رقم

الأعمال (المادة 169 الفقرة 2 من ق ض م)، والمحسوبة كا: مصاريف الإشهار والرعاية الرياضية

- إسترداد مبلغ: 2512500 مصاريف التنقلات والمهمات غير مبررة نظرا لتضخيم المصاريف (

تعلية صادرة بنوع النشاط)

- تقديم 500 وحدة بسعر 2000 المفروض لا يتجاوز سعر الوحدة 500 وبالتالي إسترداد المبلغ

الزائد عن 500 دج في عدد الوحدات وهو 750000(المادة 169 الفقرة 1 من ق ض م)

التخفيضات :

- خصم المبلغ المقدرب: 200000 كساعات إضافية للعمال ولم يدرج ضمن مصاريف الدورة

5.2.5. تحديد النتيجة المحاسبية والجبائية والفروقات بينهما للسنة المالية 2018.

النتيجة المحاسبية = رقم الأعمال - مجموع المصاريف

$$9303706 = 205593083 - 214896789 =$$

$$\text{النتيجة الجبائية} = \text{النتيجة المحاسبية} + \text{الإستردادات} - \text{التخفيضات}$$

$$= 34334776.1 = 13376725 - 38407795.1 + 9303706$$

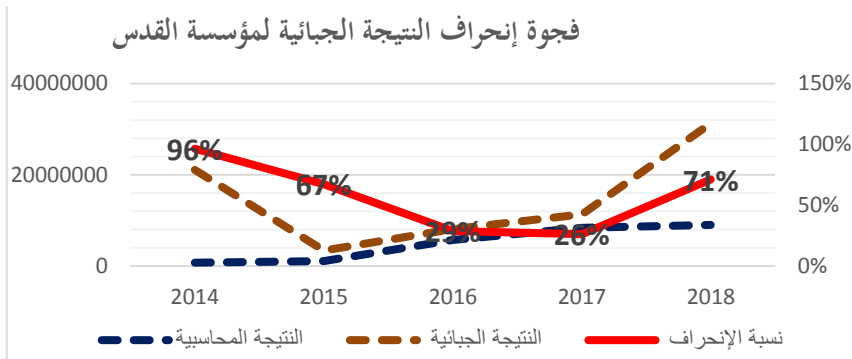
تحليل عناصر الفروقات

الإستردادات

- إسترداد مصاريف مناولة غير مبررة، بمبلغ: 15941176.1 حسب قانون المالية 2018 يجب ملأ جدول تفصيلي لعمال المناولة
 - وجود مصاريف بمبلغ: 20966619 تتجاوز قيمة فواتيرها 300000 دج مسددة نقدا (المادة 169 معدلة ق.ض.م 2018 أو المادة 10 من قانون المالية 2018) يجب أن تسدد بشيك
 - إسترداد مبلغ: 1500000 من تقديم الهبات الذي يفوق المبلغ المسموح : 1000000 سنويا (المادة 169 ف01 من ق ض م)
 - التخفيضات: فوائض القيمة : تنازل عن عتاد بمبلغ: 17000000 حسب المواد 173/172 من ق ض م بحيث يجب ان يدمج الفائض بنسبة 70 % في الربح الخاضع للضريبة وهو: 11900000
 - عدم إدراج مصاريف البريد والمواصلات بمبلغ: 12407,81، وهو ما زاد في قيمة النتيجة المحاسبية (الربح الخاضع للضريبة).
 - عدم إدراج مصاريف بنكية مقدرة ب: 1464317,2، نفس الشيء يجب تخفيض هذا المبلغ من الربح الخاضع للضريبة
- 3.5. تحليل نسبة الإنحراف بين النتيجتين

من خلال حساب نسبة الإنحراف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية لكلا المؤسستين خلال فترة الدراسة تبين ما يلي :

الشكل 1 : فجوة إنحراف النتيجة الجبائية عن النتيجة المحاسبية لمؤسسة القدس



المصدر: من إعداد الباحثين

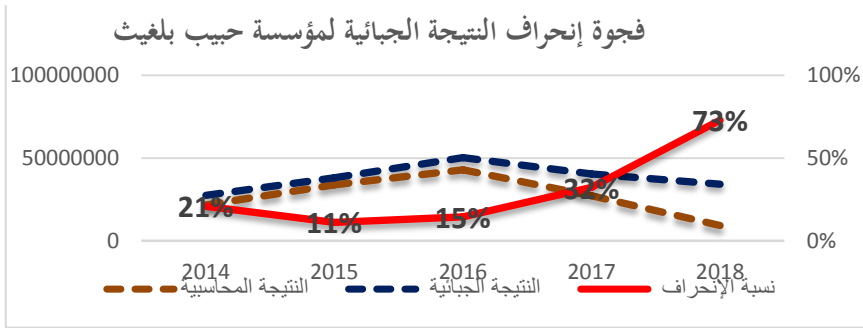
بلغت نسبة الإنحراف في سنة 2014 بالنسبة لمؤسسة القدس ذات النشاط الخدمي 96 % ويعود ذلك للمبلغ الكبير الخاص بإهلاك السيارات السياحية والمقرب 18072630 بالإضافة إلى عقوبة التأخير والضرائب على أرباح الشركات بالرغم من عدم إدراج عجز السنتين السابقتين للدورة وتبرير مصاريف الدورة السابقة .

بينما إنخفضت الفجوة إلى 67 % سنة 2015 لتدارك الخطأ في إهلاك السيارات السياحية ولكن أدرجت مصاريف أخرى متمثلة في الهبات والهدايا ومصاريف خارج الدورة وتغيير معدل الرسم على النشاط المني .

في سنة 2016 تقلصت الفجوة إلى 29% وتمثلت هذه النسبة في إدراج الضريبة على أرباح الشركات IBS وعقوبات التأخير ومصاريف المهمات والتنقلات ، نفس الشيء في سنة 2017 إدراج IBS مع هبات غير مسترجعة ، بفجوة نسبتها 26 % .

وفي سنة 2018 إرتفعت الفجوة إلى 71 % وذلك بسبب إدراج مصاريف مسددة نقدا تفوق قيمة الفاتورة 300000 دج ومصاريف مناوله غير مبررة بالرغم من عدم احتساب مصاريف الساعات الإضافية ضمن مصاريف الدورة .

الشكل 2 فجوة إنحراف النتيجة الجبائية عن النتيجة المحاسبية لمؤسسة حبيب بلغيث



المصدر: من إعداد الباحثين

في شركة التضامن حبيب بلغيث الإنتاجية بلغت نسبة الإنحراف 21 % وهي صغيرة مقارنة بالمؤسسة الأولى في سنة 2014 ويرجع ذلك للإدراج IBS كمصرف ، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسوم للإستفادة من الصندوق الوطني لدعم الإستثمار ANDI ، وفي سنة 2015 تقلصت الفجوة إلى 11 % متمثلة فقط في إدراج IBS وعقوبة التأخير مع إدراج إهلاك سيارة سياحية واحدة وهي نسبة قليلة ، أما في سنة 2016 فزادت الفجوة بنسبة 4 % مقارنة مع سنة 2015 وذلك لإدراج مصاريف مستخدمين ومصاريف مهمات غير مبررة .

في سنة 2017 إرتفعت الفجوة إلى 32 % بسبب تجاوز المصاريف المحددة قانونيا والمتمثلة في مصاريف الإشهار والرعاية الرياضية والهبات والهدايا ، بالإضافة إلى مصاريف تنقلات غير مبررة ، وفي سنة 2018 زيادة الفجوة إلى 73 % بإدراج مصاريف مسددة نقدا ومصاريف مناوله غير مبررة ومنح هبات تفوق قيمتها المصاريف المسموحة قانونيا كل هذه المصاريف

أثرت على زيادة الفجوة بالرغم من وجود تخفيضات متمثلة في عدم إدراج مصاريف البريد ومصاريف بنكية وفوائض القيمة للأصول المتنازل عليها .

6. النتائج :

بعد عرضنا لمكونات الدراسة الخاصة بالفجوة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية ، يمكننا حصر النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي :

- تحسب النتيجة المحاسبية بإجراء الفرق بين أصول وخصوم المؤسسة في نهاية الدورة المحاسبية أو بالفرق بين إيرادات ومصاريف نفس الدورة من خلال القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) وهي من مخرجات النظام المحاسبي المالي .
- النتيجة الجبائية هي عبارة عن نتيجة محاسبية معدلة وفق قوانين جبائية تهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية وفق نظام جبائي .
- إختلاف أهداف النظامين المحاسبي والجبائي يؤدي بالضرورة إلى وجود إختلاف في مخرجاتهما النتيجة المحاسبية والجبائية .
- تمثلت زيادة وتقليص الفجوة بين النتيجتين (المحاسبية والجبائية) خلال الدراسة في شقين هما الإستردادات والتخفيضات :

الإستردادات :

- عدم الإلتزام بالسقف القانوني لإحتساب إهلاك السيارات السياحية الذي حدده المشرع الجبائي.
- تكرار إدراج الضريبة على أرباح الشركات IBS كمصاريف تخصم من رقم الأعمال .
- تكرار إدراج عقوبة التأخير في عملية الخصم من رقم الأعمال
- في بعض الحالات إدراج مصاريف خارج الدورة بدون تبرير
- تكرار مصاريف المهمات والتنقلات بصفة مبالغ فيها وهو متعارض مع النشاط الممارس
- عدم الإلتزام بالتغيير الذي طرأ على إدراج المصاريف المخصومة من رقم الأعمال والمسددة نقدا
- عدم الإطلاع على القوانين التكميلية المتعلقة بمصاريف المناولة وتبريرها وفق الملحق رقم 12 في الميزانية
- تجاوز النسبة المسموح بها قانونيا في إدراج مصاريف الرعاية والتمويل الرياضي(10%) من رقم الأعمال .

التخفيضات :

- تغافل المحاسب عن إدراج عجز السنوات السابقة للإستفادة من قانون ترحيل العجز للسنة الرابعة .

- وصول فواتير مصاريف خارج الدورة متأخرة يتسبب في عدم إدراجها في دورتها الأصلية
- عدم إحتساب نسبة التخفيض المسموح محاسبيا 70 % من الأصل المتنازل عليه .

7. التوصيات :

- نظرا لركود القوانين المحاسبية مقارنة مع القوانين الجبائية والتي تعرف تغييرات في كل قانون مالية لكل سنة ، يجب سن قوانين تتماشى مع التغييرات الجبائية .
- إصدار تعليمات ومراسيم ومناشير تشرح وتتوافق مع التغييرات المستحدثة .
- إشراك الخبراء المحاسبين في عملية التحضير للقوانين الجبائية التي تصدر كل سنة تتوافق مع السياسة الاقتصادية .
- إنشاء شبكة ربط للمعلومات بين المصالح المالية والمحاسبية والجبائية .
- إنشاء مجلس وطني مشترك يدرس النقائص ويتابع المشاكل التي تعترض التوافق بين النظامين .
- منح نسبة مئوية معينة قانونيا في إدراج الضريبة على أرباح الشركات IBS في الميزانية لتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات .
- رفع سقف مبلغ السيارة السياحية المسموح به في حساب الإهلاك بالنسبة للمؤسسات ذات رقم الأعمال المرتفع .
- زيادة إدراج عجز السنوات السابقة في حساب النتيجة الجبائية إلى 06 سنوات للحفاظ على إستمرارية النشاط .
- إستبدال سقف مبلغ الهبات بنسبة مئوية من رقم الأعمال تتماشى مع النشاط الممارس من طرف المؤسسة ، مع وضع الحد الأقصى لكل نشاط .
- تنظيم أيام إعلامية ودراسية لمحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالتعديلات التي تطرأ على القوانين الجبائية كل سنة .

7. المراجع :

- المادة الثالثة من القانون رقم 11-07 (2007)، يتضمن النظام المحاسبي المالي في 2007/11/25،
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74
القرار رقم: 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، قواعد التقييم المحاسبي و مدونة الحسابات، الجريدة
الرسمية عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009
رضوان حلوة حنان(2006) ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر،
عمان
بن ربيع حنيفة وآخرون(2013) ، الواضح في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير
الدولية، الجزء الثاني ، منشورات كليك ، الجزائر،
المادة 28 من القانون 11-07 .
المرسي السيد حجازي(1998)، النظم الضريبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص :07.

سماعين عيسى(2019)، الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية على ضوء الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 05 ، العدد 02، ص: 95.

المادة 282 مكرر(2018)، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 03 (2018)، قانون الإجراءات الجبائية ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

المادة 14 (2017)، القانون رقم :16- 14 قانون المالية لسنة 2017، المؤرخ في 2016/12/28.

المواد 17 ، 18 (2018)، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

المادة 148 (2018)، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،

المادة 140، الفقرة 02 (2018)، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،

إيمان يخلف وآخرون وآخرون(2017)، نظرة النظام الجبائي الجزائري للنتيجة المحاسبية (آليات

وتعديلات) ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02 ، جامعة أم البواقي ،.

واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي (الجزائر) (نموذجا)

The reality of associations' contribution to sustainable development through the social economy

د. سفاصن سعيدة

¹ جامعة الجلفة (الجزائر). saidasefacene@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/06/03

تاريخ الاستلام: 2023/05/03

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى معرفة واقع مساهمة التنظيمات الجمعوية في عملية التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني الذي أصبح وسيلة هامة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتي هي مطلب الشعوب بعد استفحال ظاهرة الفقر والبطالة في العالم وغياب مبدأ المساواة في توزيع الثروة، والجزائر التي تركز على سياسة اقتصادية تعتمد بالدرجة الأولى على الطاقات الغير المتجددة والرهان على أسعارها التي تعرف تقلبات وفق متطلبات السوق العالمية، أصبح الاقتصاد الاجتماعي ضرورة ملحة لمواجهة تبعات هذه السياسة التي تترجم في تفاقم نسبة البطالة والفقر (13.4% في 2021)، وأهمية هذه الدراسة تكمن في معرفة حجم المساحة التي أعطيت للجمعيات في هذه المساهمة كشريك استراتيجي مع القطاعين الحكومي والخاص في تطبيق البرامج التنموية، أم هي مجرد صمام أمان تستغله الدولة في أوقات الأزمات لمواجهة الأوضاع.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات، التنمية المستدامة، الاقتصاد الاجتماعي، العدالة الاجتماعية

Abstract:

This paper aims to identify the reality of the contribution of collective organizations to the sustainable development process through the social or solidarity economy, which has become an important means of achieving social justice. This act is a demand of peoples after the phenomenon of poverty and unemployment has escalated in the world and the absence of the principle of equality in wealth distribution. Algeria, which relies primarily on an economic policy based on non-renewable energies and betting on their prices that are subject to fluctuations according to global market requirements. Social economy has become a pressing need to face the consequences of this policy that interprets into an increase in unemployment and poverty rates (13.4% in 2021). The importance of this study lies in knowing whether the area given to associations in this contribution as a strategic partner with the public and private sectors in implementing development programs is real or just a safety valve exploited by the state in times of crisis to face situations

Keywords: Associations, Sustainable Development, Social Economy, Social Justice

1. مقدمة:

لقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بسنوات الخمسينات والستينات من القرن العشرين مع استقلال الدول من قارات إفريقيا واسيا وبداية مرحلة البناء والتشييد بعد تبني خطط تنموية للخروج من مخلفات الاستعمار ، لكن هو أيضا مفهوم صنعته جهود دوائر الهيئات الدولية كالأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية التابعة لدول المتقدمة التي عملت على إيجاد سياسات تخفف من حدة النتائج التي تفرزها سياساتها الاقتصادية الرأسمالية والتي لها اثر مباشر على الكرة الأرضية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية .

والتنمية المستدامة هي عملية مجتمعية تشارك فيها كل القطاعات ، فلا تقتصر على الجهة الرسمية فقط مجسدة في الدولة ولا على القطاع الخاص وإنما يجب أن يفتح المجال كما تلح عليه الأمم المتحدة أمام القطاع الثالث الذي يمثله المجتمع المدني لما له من دور فعال من خلال تنظيماته المختلفة وبالخصوص الجمعيات التي تعمل على ترجمة الخطط التنموي إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى الحد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تترجم في ظاهرتي الفقر والبطالة من خلال ما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي أو التضامني الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتفعيل مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة .

بالنسبة للجزائر فإن توسيع المجال أمام جمعيات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية بات مفروضا بعد المطلب الدولي (صندوق النقد الدولي) الذي اشترط على الدولة إسهام هذه التنظيمات المدنية في التنمية المستدامة وبعد قصور الدولة و أجهزتها في مواجهة ظاهرة الفقر والبطالة وتلبية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعتبر حق من حقوق المواطنين و باتت تلبيتها شرط أساسي لتأمين الأمن الإنساني و الاستقرار الاجتماعي.

ومن هنا جاءت تساؤلات هذه الدراسة على النحو التالي :

كيف تساهم الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي؟

ماهي الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في السماح بظهور هذه

الجمعيات في الجزائر؟

ماهو واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

؟

أولا - الإطار المفاهيمي للدراسة

قبل الولوج في تحليل هذه العلاقة بين التنظيمات الجمعوية والتنمية المستدامة لابد كما يفرضه منهجية البحث الوقوف عند أهم المفاهيم التي سنتطرق إليها والتي وردت في مقدمة هذه الدراسة

1- مفهوم الجمعية

الجمعية لغة هي كلمة مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي "جمع" واسم الجمع يعطينا "جمعي" ومؤنثه "جمعية" وجمعها "جمعيات"، فنقول جمع الشيء المفترق وجمعه أو اجمعه فاجتمع. وكذلك تجمع واستجمع، والمجموع، الذي جمع من هنا وهناك. وان لم يجعل كالشيء الواحد، وجمعت الشيء إذا جئت به من هنا وهناك والجمع اسم لجماعة من الناس وللموضع الذي يجتمعون فيه.

أما اصطلاحا فيقابل كلمة جمعية في اللغة الفرنسية كلمة (Association)، وقد ترجمت هذه الكلمة في اللغة العربية إلى كلمات مختلفة في المبنى ومتقاربة في المعنى، فقد ترجمت إلى "رابطة" وتعني في هذا المعنى: "جماعة منظمة تقوم بهدف متخصّص ومحدّد وفق قواعد معينة ونسق للقيادة، كما توجد بين أعضائها مصالح مشتركة، وعلاقات غير شخصية، وثانوية. وتختلف الرابطة عن الجماعات الرسمية، في دقة الأهداف وخصوصية العلاقات وعندما تضاف إليها صفة "الطوعية" يصبح مضمونها: "جماعة متخصّصة ومنظمة تنظيما رسميا تقوم عضويتها على الاختيار الحرّ للأفراد، من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح".

كما ترجمت كلمة (Association) إلى منظمة ورابطة في آن واحد وعني بها "تنظيم رسمي يكتسب عضويته بالاشتراك وله أهداف مشتركة ومحددة نسبيا وتتكون العلاقات بين أفرادها من الاتصالات المتبادلة والاستجابات ذات الطبيعة الدائمة التي تختلف عن مجرد الاتصال المؤقت وعندما تضاف كلمة طوعية إلى المنظمة تصبح في معنى الجماعة الاختيارية ويصبح الهدف من نشاطها غير الحصول على الربح.

وترجمت كلمة (Association) بمعنى "جمعية"، وقصد بها "جماعة ذات صفة اختيارية مكونة من عدة أشخاص تعمل لغرض معين غير الحصول على الربح المادي. وتكون للجمعية شخصية اعتبارية بمجرد إنشائها، على أنه لا يحتجّ بهذه الشخصية اتجاه الغير إلا بعد أن يتم إشهار نظام الجمعية بالطريقة التي يقرّها القانون، وهناك من اعتبر الجمعية "مجرد اتفاقية بين شخصين أو

أكثر، يضعون وبصفة دائمة، معارفهم وقدراتهم من أجل تحقيق هدف معين بعيدا عن أي ربح شخصي".

أما من الناحية التشريعية فقد عرّف القانون الفرنسي 1901 الجمعية على أنها " اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم ونشاطاتهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم " ، وقد استلهم المشرع الجزائري تعريفه للجمعية من التعريف الفرنسي حيث عرف القانون الجزائري رقم 90-31 للجمعيات المؤرخ بتاريخ 4 ديسمبر 1990 الصادر في الجريدة الرسمية الجمعية بأنها " اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين على أساس تعاقدية ولغرض غير مريح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والترابي والثقافي والرياضي على الخصوص ."

وطبقا لهذه التعاريف فيمكن أن نحصر أهم خصائص التنظيمات الجمعوية في مايلي :

أ-الطوعية: تشير طبيعة المفهوم إلى الجوهر الفلسفي للعمل التطوعي وهو فكرة المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعاته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير في محيطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. وعليه فالانتماء لمنظمات المجتمع المدني هو انتماء قائم على الإرادة الحرة للأفراد وطبعا فان عنصر الطوعية يشمل عنصرين ضمنيّين هما الحرية والمواطنة.

ب- التنظيم: إن كل جماعة بشرية تربط بين أفرادها أفكار مشتركة وتسعى إلى تحقيقها أو

الدفاع عنها يجب أن تنتظم في إطار هيكل تنظيمي وفق المعايير التي تنص عليها القوانين .

ج- الأهداف والغايات: التنظيمات المشكلة للمجتمع المدني بتنوعها وعلى رأسها الجمعيات

تجتمع في نقطة مشتركة تتمثل أساسا في وجود غايات أو أهداف تسعى لتحقيقها، سواء كانت هذه الأهداف مرتبطة بالأعضاء أو بالأغلبية العظمى للمجتمع.

ح-الاستقلالية: كل الدراسات التي تناولت مفهوم الجمعيات، أدرجت عنصر الاستقلالية التي

تنسم بها هذه التنظيمات عن الدولة وأجهزتها الرسمية، وتتجسد هذه الاستقلالية في كافة النواحي المالية والإدارية والتنظيمية حتى تتفادى هذه المؤسسات التبعية للسلطة.

خ-عدم الربحية: إن جوهر عمل التنظيمات الجمعوية يكمن في عدم السعي إلى الربح الخاص

الذي يعود على فئة محددة أما إذا مارست المؤسسات أعمال اقتصادية بهدف تدوير الربح لصالح المؤسسة في خدمة النفع العام فهذا جائز في معظم تشريعات البلدان المتقدمة .

وتجدر الإشارة إلى أن للجمعية عدة تسميات مختلفة باختلاف البلدان وهذا وفق النظام السياسي المعتمد والنسق الثقافي والاجتماعي السائد فيها، ففي المشرق العربي تضاف كلمة الأهلية للجمعية لتصبح تسمية الجمعيات الأهلية وفي دول الخليج يطلق عليها تسمية الجمعيات ذات النفع العام وفي الولايات المتحدة الأمريكية أحيانا يطلق عليها القطاع الثالث على أساس أن الدولة هي القطاع الأول والقطاع الخاص هو القطاع الثاني كما نجد تسمية الجمعيات التطوعية الخاصة أو القطاع المستقل أو القطاع المعفى من الضرائب (مدحت محمد ، 2007 ، الصفحات : 81-82)

2- مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مصطلح أممي (صادر عن الأمم المتحدة) وظهره كان بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول دول عديدة على استقلالها السياسي، وكاجتهاد من المجتمع الدولي الذي حاول أن يجد لهذه الدول حلا للخروج من حالة التخلف وتقليص الهوة بينها وبين الدول المتقدمة ويقصد بهذا المفهوم كما جاء في التعريف الرسمي للأمم المتحدة سنة 1956 على انه "مجموعة من العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات المحلية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين إحداهما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدات الذاتية والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية".

لكن مع الانعكاسات السلبية الكثيرة لنظام الرأسمالي خاصة على البيئة لم يعد هذا المفهوم يخص فقط الدول النامية وإنما شمل حتى الدول المتقدمة التي عادت تهدد مصير الأجيال القادمة من خلال استغلالها المفرط للموارد الطبيعية والنفايات الصناعية التي باتت تهدد العيش في الأرض من خلال الاحتباس الحراري وكذا غياب العدالة الاجتماعية وظهور الجريمة وارتفاع نسبة البطالة ، هذا ما يشير إليه تعريف رئيسة وزراء النرويج براندرتلاند Brundtland التي ترأست اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 للتنمية المستدامة على أنها "عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبا في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم" (ريدة ديب ، 2009 ، الصفحة : 488)

3- أبعاد التنمية المستدامة

تشمل التنمية المستدامة عدة أبعاد حصرتها لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر قمة

الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992 في ثلاثة أبعاد :

أ- البعد الاقتصادي حيث تهدف التنمية إلى تحقيق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، ورفع معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يعكسه المؤشر الاقتصادي المعروف بمتوسط الدخل السنوي للفرد، وتبني سياسات اقتصادية جديدة تعمل على الاستثمار في الطاقات المتجددة والاستخدام العقلاني للموارد الآيلة للزوال .

ب- البعد الاجتماعي والذي يشمل مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية وهي تحقيق المساواة الاجتماعية من خلال تقليص الهوة بين الأغنياء والفقراء وانخفاض معدل البطالة الذي يعكس عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل (Saida HENNI,2004)، والمساواة في النوع الاجتماعي من خلال مساواة في أجور النساء والرجال علما أن مثل هذا المؤشر مازالت بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تجتهد في تحقيقه رغم تجسيده في بعض الدول النامية مثل الجزائر، إضافة إلى هذا نجد مؤشر التعليم من خلال الاستثمار في الرأس مال البشري عن طريق نظام تعليمي يعمل على تشجيع التعليم والبحث العلمي ويقاس هذا المؤشر من خلال نسبة المتدرسين في جميع الأطوار الابتدائي، المتوسط الثانوي والجامعي ونسبة الكبار المتعلمين في المجتمع أو ما يعرف بمحو الأمية ومن خلال الميزانية التي تخصصها كل دولة للبحث العلمي.

إلى ذلك نجد مؤشر الصحة العامة التي تقاس من خلال معدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة وأيضا من خلال الرعاية الصحية ونوعية الخدمات الصحية التي تقاس نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية . من مؤشرات التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي أيضا مدى تحقيق الأمن الاجتماعي والذي يتم قياسه من خلال عدد الجرائم المسجلة لكل 100 الف شخص من سكان الدولة ومكافحة الفساد . (مأمون احمد ، 2012 ، الصفحة : 61) .

من أهم المؤشرات أيضا في هذا البعد الاجتماعي لتنمية المستدامة، هو تنمية روح المشاركة لدى الأفراد في هذه المشاريع التنموية من خلال توليد الشعور بالانتماء للمجتمع أو ما يعرف بمبدأ المواطنة وهذا المؤشر جد مهم في معرفة مساحة الديمقراطية في أي مجتمع من خلال المساحة التي تمنحها الدولة لمواطنيها في إشراكهم في تطبيق المشاريع التنموية من خلال مساهمتهم في خلق مبادرات في إطار ما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي .

ج- البعد البيئي : تعمل مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا البيئية في تحقيق مبدأ العدالة بين الأجيال والمحافظة على مستقبل الأجيال القادمة من خلال الحفاظ على الأراضي الزراعية والحد من استخدام المبيدات والمخصبات الزراعية ، أيضا الحفاظ على المساحات الخضراء ومحاربة التصحر وقطع الأشجار وتحقيق الأمن الغذائي ، حيث يعمل الاقتصاد الاجتماعي عن طريق الجمعيات الزراعية المحلية مثلا على تنمية التجارة المحلية التي تقدم حولا بديلة للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير والحفاظ على الموارد غير المتجددة والابتكار في استخدام الموارد المتجددة .وباستطاعة الاقتصاد الاجتماعي أيضا تفعيل الاقتصاد المنزلي من خلال تقديم المساعدة المالية للفاعلين في هذا الاقتصاد كالنساء اللاتي يساهمن في تطوير الاقتصاد المحلي من خلال تطوير الحرف المهنية كالنسيج وصناعة الأواني الفخارية .

3 - مفهوم الاقتصاد الاجتماعي

لقد ظهر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي الذي يجمع في الحقيقية بين مجالين مختلفين هما المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي كمحاولة لمقاومة إفرازات السوق الحر لنظام الرأسمالي الذي يحتكم إلى منطق العرض والطلب وفق معيار الربحية والمردودية من خلال إيجاد منظمات تضامنية مهيكله كالتعاونيات والروابط والاتحادات وكلها تنظيمات أهلية تجعل من الاقتصاد التضامني أداة لتحسين الكفاءة الإنتاجية للفئات الاجتماعية الهشة والأسر ذات الدخل الضعيف (فتحي الجراي ، 2008 ، الصفحة : 50) ولهذا نجد تسميات أخرى مرادفة لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي مثل الاقتصاد التضامني أو الاقتصاد الشعبي ، وهي كلها مصطلحات تشير إلى الاقتصاد الذي محوره الناس ، حيث الهدف الأساسي منه يتمثل في إنتاج السلع والخدمات وتلبية احتياجات الناس من طرف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والمتمثلة في التعاونيات ومنظمات التجارة العادلة والجمعيات وليس تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي (الاسكوا ، 2014) .

وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي هو جامع لكل من المنشآت و المنظمات ولأسيما التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية " (منظمة العمل، 2011، الصفحة :02)

ويعرف المركز الفرنسي للتوثيق في الاقتصاد والمالية (CEDEF) الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على انه "ذلك القطاع المتكون من مجموعة المؤسسات الناشطة تحت الشكل القانوني للتعاضديات و

التعاونيات و الجمعيات و المؤسسات المانحة، تتميز بنظام داخلي و إجمالي نشاط يرتكز على مبدأ التضامن و الفعالية الاجتماعية

أربعة مبادئ يتميز بها الاقتصاد الاجتماعي ممكن استقراءها من هذه التعاريف الأخيرة وهي :

المبدأ الأول: الغرض من الخدمة هو خدمة الأعضاء أو الجماعة بدلاً من الربح، يعني الخدمة المقدمة هي التي تحفز النشاط.

المبدأ الثاني: استقلالية الإدارة أو التسيير، وهذه هي الخصوصية التي تميز الاقتصاد الاجتماعي عن إنتاج السلع والخدمات من قبل السلطات العامة.

المبدأ الثالث: عملية اتخاذ القرار ديمقراطي في إطار تسيير جماعي مبني على مبدأ أساسي هو "الرجل = صوت" وليس الفعل = الصوت"

المبدأ الرابع: الهدف من الاقتصاد الاجتماعي هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الأرباح (BrunoHautenne,2004)

ثانيا -التنظيمات التقليدية ومساهمتهما في الاقتصاد الاجتماعي في المجتمع الجزائري

ظهور التنظيمات التي تعمل في إطار مبادئ الاقتصاد الاجتماعي في المجتمع الجزائري لم يكن وليد الساعة، وإنما تعود الى حقبة التواجد العثماني ومرحلة الاحتلال الفرنسي أين التف الأهالي حول المرجعيات الدينية والثقافية لحمايتهم من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية القاهرة وكأمثلة على هذه التنظيمات نجد :

1- تنظيم ثاجماعت : وهو تنظيم تواجد على مستوى الأرياف الجزائرية خاصة في منطقة القبائل و يقوم أساسا على تسيير و تنظيم شؤون القرية عن طريق التوزيع، التي هي عبارة عن عمل تطوعي من أجل تبادل الجهود لأداء مهام ذات المصلحة الجماعية، كالتهيئة المعمارية (l'assainissement) للقرية أو تنقية آبار المياه وكذلك الحرث ، البذر ، الحصاد ، ولا يزال هذا الشكل للعمل التطوعي مستمر إلى يومنا هذا في مناطق عدة من الجزائر. و نجد نفس التنظيم عند الميزاب في غرداية تحت اسم " المجلس " و الذي يتمتع بسلطة قوية في تسيير المدينة و عند طوارق تندوف والطاسلي نجد تنظيم يسمى "المنقال " و الذي يتمتع بسلطة أخلاقية و روحية (Abdelkader lakjaa,2000)

2- مؤسسة الوقف : هي مؤسسة للنفع العام تقدم مجموعة من الخدمات الاجتماعية من مساعدات طبية وتعليم و بناء مستشفيات و مساكن و مطاعم شعبية، التي يوفر فيها الطعام للفقراء و المحتاجين،

وتقوم فكرة الوقف على مبدأ شرعي يجسده حديث الرسول(ص):"إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" و الصدقة الجارية فسرّها العلماء بالوقف وهو مبدأ يعبر أساسا عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وإحساسه بالتضامن مع مجتمعه. ويمكن القول أن معظم المؤسسات التي تأسست في هذه الفترة من مستشفيات وزوايا ومساجد، نشأت واستمرت بفعل الدعم الذي أمنتها لها مؤسسة الوقف، ومن بين المؤسسات المنبثقة عن مؤسسة الأوقاف نجد مؤسسة " سبل الخيرات " التي أنشئت سنة 1584 من طرف شعبان خوجة التركي، و كانت أموالها تساهم في بناء المساجد والزوايا و تتكفل بدفع مرتبات حوالي ثمانية و ثمانين طالبا أو قارنا ملتحقين بالمساجد التي تحت إدارتها، وكذا توزيع الصدقات على الفقراء والمساكين .

ساهمت أشكال التضامن هذه في تعزيز الروابط الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة ومكافحة جميع أشكال الفقر التي أفرزها الواقع الاقتصادي المزري لتلك الفترة وعملت على الحفاظ على التوازن المجتمعي وحماية هويته ووجوده ، وقد ساهم القانون الفرنسي للجمعيات سنة 1901والذي امتد إلى الجزائر بحكم أنها مقاطعة من المقاطعات الفرنسية في تشجيع الجزائريين لإنشاء جمعيات أغلبها مقامة في المجال الرياضي والفني وهو غطاء كانت تتخذه الجمعيات الأهلية لحماية نفسها حتى لا تتعرض للحل من طرف السلطات الفرنسية، وتحقق أهدافها الحقيقية والمتمثلة خاصة في تقوية الروابط الاجتماعية وبعث الروح الوطنية.

ثالثا - التطور العددي للجمعيات في الجزائر ودورها في مواجهة التغيرات الاقتصادية بعد الاستقلال انتهجت الجزائر في مرحلة الاستقلال سياسة اقتصادية، تعتمد أساسا على تحقيق معدل أقصى للتراكم الرأسمالي من خلال الثورة الصناعية و الثورة الزراعية، ومن ثم أصبح من الضروري أن يشارك الجميع في تحقيق هذا " المشروع الطموح " بما في ذلك التنظيمات الجمعوية ، ورغم تزايد عدد الجمعيات مقارنة بالفترة الاستعمارية حيث سجلت الإحصاءات الرسمية وجود 11000 جمعية ما بين 1962-1987 أي بمعدل 440 جمعية سنويا(Abdelkader lakjaa,2000) لكنها لم تعطي لها أية أهمية و بقيت أنشطتها محصورة في المجالات الهامشية و كانت مشاركتها محدثمة بسبب ذهنيات الحزب الواحد الذي يرى أن مجالات العمل الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و غيره مدمجة في طبيعة النظام السياسي نفسه، الذي وعد الشعب بمرحلة جديدة هي مرحلة الرخاء الاجتماعي الذي تجسد في بعض الامتيازات التي تقوم عليها الحياة الكريمة منها التغطية الصحية ،توفير مناصب الشغل ،الرفع في الأجور، التعليم المجاني، وتدعيم أسعار المواد الأولية ، و بالتالي أصبحت الدولة دولة الرعاية ،هذا

الوضع أخرج تنظيمات المجتمع المدني و شكلها الجمعي عن دورها كقوة للاقتراح والتصوير والمشاركة في عملية التنمية.

بعد أحداث 5 أكتوبر 1988* تم إدخال إصلاحات اقتصادية و سياسية واسعة و التي توجت بدستور 1989 الذي كرس لمرحلة جديدة من التاريخ السياسي والاقتصادي للبلاد ، حيث تبنت الجزائر خيارات اقتصادية جاءت بحزمة من الإصلاحات تمثلت في إعادة الهيكلة وخصخصة المؤسسات ، كانت من نتائجها زيادة مديونية البلاد ، بحيث انتقلت من 18,5 مليار دولار عام 1985 إلى 28,6 مليار دولار عام 1989، الأمر الذي دفع بالجزائر خلال التسعينات للجوء إلى صندوق النقد الدولي واعتماد ثلاثة برامج استقرار وتصحيح هيكلية، الأول في 1989 أو ما يعرف بـ"ستاندباي"، والثاني في 1991 والثالث في 1994 مع برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية، والتي تسببت بعدها في اعتماد إجراءات قاسية أملاها صندوق النقد الدولي ، منها تخفيض قيمة الدينار الذي فقد أكثر من 40% من قيمته، و تجميد آلة التوظيف ، فكان لهذه الإجراءات آثار وخيمة ترجمت في الواقع الاجتماعي من خلال تفاقم ظاهرة البطالة ، التي ارتفعت نسبتها من 9.1% سنة 1986 إلى 29.5% سنة 1997 بعد تسريح للعمال وغلق مؤسسات أو خصخصة بعضها، هذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة الفقر حيث بلغت نسبة 22% من مجموع السكان أي ما يقارب 6 ملايين من مجموع السكان إذا أخذنا بالتعريف الاستراتيجي لظاهرة الفقر "كشكل من أشكال النزح لوسائل العيش وفي مقدمتها العمل " (عروس، 2000، الصفحة : 81)

أمام هذه الأوضاع الصعبة ، برز دور التنظيمات الجموعية كضرورة اجتماعية لمواجهة إفرزات الأزمة الاقتصادية وعلى رأسها الفقر والبطالة وهو الدور الذي أصر صندوق النقد الدولي أن تلعبه هذه التنظيمات من خلال الشرط الذي وضعته هذه الهيئة لتقديم القروض والمساعدات ، فشهد الواقع الجزائري انتشار سريع لتنظيمات المجتمع المدني (بوكابوس ، 2000، الصفحة : 75) بحيث شكلت المادة (39) من دستور 1989 قاعدة عامة في إقرار حق المواطن في الاجتماع مع من يريد من الأفراد و كذلك الحق في تكوين و إنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة ، و بموجب هذه النصوص تم إقرار حق الممارسة النقابية و حرية إنشاء الأحزاب و إطلاق العمل التطوعي من خلال

* احتجاجات عارمة عمت الولايات الجزائرية استدعت تدخل الجيش لقمعها واهم أسبابها حسب المحللين الوضع المعيشي المتردي والبطالة المستشرية والاقتصاد المنهار وتفشي البيروقراطية

الجمعيات، وفق القانون الليبرالي الخاص بالجمعيات الأهلية 31/90 بتاريخ 4 ديسمبر 1990 ، الذي وسع فرصة تأسيس الجمعيات في مختلف المجالات الدفاعية و الحقوقية والخيرية و الفنية و الثقافية و الدينية و المهنية. كان لهذا القانون اثر كبير في الانتشار الواسع لمنظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات حيث ازداد عددها من سنة 1987 إلى سنة 2002 بـ 55231 و هي زيادة مذهلة إذ علمنا أن عدد الجمعيات في سنة 1987 قد بلغ 11000 جمعية في حين وصل العدد في 2002 إلى 66231 جمعية منها 890 جمعية وطنية

رابعا - واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر تؤكد آخر الإحصائيات حسب تصريحات المرصد الوطني لتنظيمات المجتمع المدني أن عدد الجمعيات في الجزائر يقارب 120 ألف جمعية ومنظمة معتمدة في ظل القانون الجديد للجمعيات 06/12 إلا انه تبقى هذه الأرقام مقارنة بتلك التي تعرفها أمريكا و أوروبا جد ضعيفة حسب ما تؤكد الإحصائيات ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يضم هذا القطاع ما يزيد عن 5.9 مليون منظمة خيرية تمكنت عام 2018 من جذب 889 بليون دولار تم توجيهها إلى تمويل مشروعات متنوعة من دور العبادة ومؤسسات تعليمية وصحية وقدمت العديد من المنح والخدمات الإنسانية ، أما فرنسا سنجد أن إحصائيات 2013 تؤكد على وجود حوالي 1.3 مليون جمعية و 68 ألف جمعية في طور النشأة، ويساهم المجال الجمعي في عالم الشغل في هذا البلد بنسبة 25% حيث نجد ما يقارب المليونين موظف . ، وفي أوروبا توجد حوالي 8 مليون منظمة، ويشغل قطاع الجمعيات بكل أصنافه حوالي 9,5 مليون مواطن، ويشكل ما يربو عن 90٪ من الناتج الإجمالي (LÉVESQU Benoît,1996)

بالنسبة للجزائر فان استمرار الأزمة الاقتصادية من خلال مؤشراتنا المتمثلة خاصة في ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت 13.4 في 2021، وأيضا ارتفاع نسبة الفقر حيث صرحت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان على لسان رئيسها أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي حوالي 38 بالمائة من الجزائريين تدهورت وضعيتهم الاجتماعية وأصبحوا غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة، أي أن كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش فقر مدقع وهو وضع مقلق يفضح السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال والتي تبنى على اقتصاد الربح الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الغير متجددة وعلى رأسها الذهب الأسود والغاز الطبيعي وعلى سعر البرميل الذي يعرف تقلبات مرتبطة باعتبارات اقتصادية تملها الأسواق العالمية .

والوضع كذلك فان الدولة في كل مرة تلجأ إلى حلول تحاول من خلالها تخفيف تبعات الأزمة ومن بينها إيجاد برامج تنموية تستهدف فئة الشباب لامتصاص البطالة بالشراكة مع التنظيمات المدنية وخاصة الجمعيات لكي تلعب دور الوسيط الذي يرسم البعد التشاركي في العملية التنموية الذي تريد الدولة أن تظهره خاصة أمام الهيآت الدولية كالاتحاد الأوروبي والمنظمات الغير حكومية التابعة للأمم المتحدة كدليل على التزامها أمام هذه الهيآت بتنفيذ شروطها المتمثلة أساسا في تفعيل دور المجتمع المدني مقابل المساعدات المالية التي تقدمها لتمويل المشاريع التنموية ومن بين الأمثلة على هذه البرامج نجد برنامج دعم تشغيل الشباب PAJE , الذي وضع تحت إشراف وزارة العمل بالتعاون مع 14 وزارة أخرى والذي مول من طرف الاتحاد الأوروبي والجزائر بقيمة 26 مليون أورو (23.5 مليون أورو مثلت المساهمة الأوروبية و 2.5 مليون أورو من الجانب الجزائري) بهدف رفع عتبة التمويل أمام المشاريع التنموية التي يطمح الشباب في إطلاقها وأيضا في تدعيم الجمعيات التي تعاني من أزمة التمويل لتجسيد أهداف تواجهها في الميدان خاصة تلك الموجهة لشباب الشريحة الواسعة في المجتمع.

هذا الدور الذي اسند للجمعيات في الحقيقة ، يتجسد من خلال توسطها بين الفرد والدولة ورفع انشغالات المواطنين للمسؤولين و بينها وبين الأفراد وذلك من منطلق تحفيز ثقافة التشارك على مستوى خلق المبادرات واقتراح مشاريع انطلاقا من الاحتكاك بالميدان وتقدير احتياجات الفئات المستهدفة .وعليه نجد أن هذه الجمعيات تنشط في مجالات ذات الطابع الاجتماعي التضامني والتي تتكفل بالفئات الهشة مثل المعاقين ، النساء ، الشباب والتي تقترح مشاريع لتخفيف من حدة البطالة بالتنسيق مع الجهات الرسمية المتمثلة في الوزارات المعنية ومديرياتها الفرعية وخاصة مديرية الحركة الجمعوية ، بحيث تقترح الجمعيات مشاريع والتي تطرح أمام المديريات الفرعية للنشاط الاجتماعي لكل ولاية التي تحقق في مدى مطابقة هذه المشاريع مع الأهداف المسطرة للجمعيات ثم ترفع إلى الوزارة الوصية لدعم المشروع أو رفضه وهذا حسب تقديرات الجهة الوصية مع إعطاء الأولوية للمشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي سيما تلك الموجهة منها لاستقطاب أكبر عدد من الشباب ، لكن رغم أهمية هذه السياسات والمشاريع التي تقترها الدولة إلا أن فعالية وانتعاش الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر يبقى محدود وذلك لعدة أسباب سنناقشها في العنصر التالي :

خامسا - معوقات العمل الجماعي في المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة

هناك جملة من العراقيل التي تقف أمام هذه التنظيمات الجمعوية لكي تكون قوة للاقتراح والتصور والمشاركة في عملية التنمية المستدامة من خلال إطلاق مبادرات ابتكاريه وريادية وتولي مسؤولية المبادرات وامتلاك زمامها وسنخزلها في النقاط التالية: (سفاصن سعيدة، 2015، الصفحات : 363-364)

طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالمنظمات المدنية وخاصة الجمعيات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا هي علاقات عرفت تجاذبا بين الشدة والرخاء بين القبول والرفض وكل هذه الحالات يمكن تفسيرها من خلال تخوف السلطة من الطابع الذي يتميز به المجتمع المدني و المتمثل في القدرة على التوغل وسرعة الانتشار، في حين لا تستطيع السلطة تركه ينتشر بهذه السرعة ، وبالتالي فهي تحاول أن تراقب هذه التنظيمات حتى لا تكتسح الساحة العمومية ومن ثم يصعب التحكم فيها.

ضالة التمويل المقدم للجمعيات :إن الخاصية التي تمتاز بها الجمعوية بحكم أنها منظمة غير ربحية تقف عائقا أمام التفكير في مشاريع تنموية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لا تمتلكها ،فالدعم المادي لمثل هذه المنظمات كما هو الحال في الجزائر وكما تنص عليه المادة 29 من قانون الجمعيات 06/12 يقتصر على اشتراكات الأعضاء و المداخل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية والهيئات النقديّة والعينية والوصايا ومداخل جمع التبرعات والإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

بالنسبة لتمويل الخارجي الذي تتلقاه هذه الجمعيات في إطار تمويل المشاريع التنموية التي تدعمه المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي أو اليونسكو أو الاسكوا ، فهو معرض أيضا للقيود التي تفرضها الدولة من خلال المادة 30من القانون 06/12 والتي تؤكد رفض كل المساعدات التي تقدمها هذه الجهات ما لم تكن في إطار التعاون والشراكة والتي تكون محل اتفاقيات بين حكومة الجمعوية الأجنبية وحكومة الجزائر.

الطابع التقليدي الخيري والمناسباتي الذي يتسم به العمل الجمعوي والذي ينحصر نشاطه في تلك المعونات التي تقدمها الجمعيات في المناسبات الدينية والمتمثلة في قفة رمضان أو كسوة العيد أو في المناسبات الاجتماعية كمشروع الزواج الجماعي أو الختان الجماعي ...الخ وهذا اعتمادا على ما يقدمه المحسنين والمتبرعين، وبانتهاء هذه المناسبات تخمد الجمعوية ولا نرى لها اثر في الميدان، ومن ثم غياب استراتيجيه تنموية تعتمد أفكار مبتكرة تطور الأسلوب التقليدي إلى أسلوب إنتاجي و تحول المستفيدين من تلك المعونات إلى فئات منتجة ،فتكرس بذلك الجمعوية فكرة التمكين الذي يرتكز عليها الاقتصاد الاجتماعي بدل تقديم المساعدات الخيرية .

غلبة الكم على الكيف : حسب الإحصائيات الأخيرة لمرصد المجتمع المدني تظم الساحة الجمعوية ما يقارب 120 ألف جمعية ومنظمة ، إلا أن نسبة الجمعيات الفاعلة لا تتعدى 3 % وهذا ما تؤكدته العديد من الدراسات الميدانية والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية وهذا ما يطعن في مصداقية هذه التنظيمات ويهدد الجمعيات الفاعلة في الميدان .

خاتمة

التنمية المستدامة هي عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها القطاعات الثلاث :القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الثالث الذي يجسده المجتمع المدني من خلال الجمعيات ، ومن خلال ماتم تناوله في هذه المداخلة فان موقع هذه التنظيمات في العملية التنموية في المجتمع الجزائري مازال هشاً رغم التصريحات الرسمية التي توحى بوجود إرادة سياسية في إشراك هذا القطاع الثالث في العملية التنموية إلا أن السلطة مازالت تعامل المجتمع المدني على انه الدرع الواقي في وقت الأزمات عوض أن تعامله على انه شريك اجتماعي ناضج ومسئول خاصة أمام التحديات الاقتصادية الراهنة للبلاد ، التي تفرض على التنظيمات الجمعوية أن تطور من إمكانياتها وتفعل دورها وتحين استراتيجياتها للوصول إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفاً وتهميشاً ، فالتجربة الجزائرية في الاقتصاد الاجتماعي لم تنجح في تطوير مبادرات كذلك التي حققت في بعض تجارب بلدان أخرى مثل بلدان أمريكا اللاتينية مثل الإكوادور الذي ساهم إلى حد كبير في تحويل القطاع غير المهيكل إلى قطاع مهيكّل، وفنزويلا التي شهدت زيادة كبيرة في عدد التعاونيات منذ صدور قانون عام 2001 الخاص بالجمعيات التعاونية الذي يسر إنشاء جمعيات جديدة وضمن حماية الدولة في حماية التعاونيات .

قائمة المراجع

- 1- ابن منصور، لسان العرب المحيط ، (1970) المجلد الأول ، دار لسان العرب ، بيروت ، لبنان
- 2- محمد عاطف غيث(1979)، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- 3- أحمد زكي بدوي ، (1982) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، بيروت
- 4- محمد زين العابدين، (2011) مؤسسات المجتمع المدني ، الواقع والطموح ، دار عالم الثقافة ، ط1، عمان الأردن
- 5- مدحت محمد ابو النصر، (2007) ادارة منظمات المجتمع المدني دراسة في الجمعيات الاهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية القيادة والتطوع والتشبيك والجودة ، ط1 ، ايترك للنشر والتوزيع

- 6- وريدة ديب سلمان مهنا ، (2009) التخطيط من اجل التنمية المستدامة ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،المجلد 25، العدد 1، سوريا
- 7- فتحي الجراي(2008) "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس " أشغال الندوة الدولية التي نظمها المعهد يومي 15-16 نوفمبر " الاقتصاد التضامني ، المكاسب والرهانات " المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية ، وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين ، بالخارج ، تونس ،
- 8- ناصر الدين سعيدوني،(1979)النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر.
- 9- عروس الزبير،"المجتمع المدني: الأداة ،الرأي و الفقراء الجدد"، في الحركة الجمعوية بالجزائر الواقع والافاق ،كراريس مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية ، رقم 53 2000
- 10 -بوكابوس أحمد، (2000)"التنظيم الجمعي و المجتمع المدني " في الحركة الجمعوية بالجزائر الواقع و الآفاق،كراريس مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، رقم 53 .
- 11- غنية بن حركو ،عبد الحليم مسيحي ،(2022)، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر دراسة حالة البرنامج الاقتصادي الاجتماعي التضامني PAJE، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية المجلد6 العدد 1 افريل
- 12- الاسكوا،(2014)" الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة "مجلة الأمم المتحدة ، سلسلة السياسات العامة العدد 4.
- 13- منظمة العمل الدولية (2011)،"مناقشة مواضيعية موازية :الخروج من السمة غير المنظمة " الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر، جوهانزبرغ جنوب افريقيا 11.14 اكتوبر
- 14- سفاصن سعيدة ، (2015)،.ماهية المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية للجمعيات بولاية الجلفة ، رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الثقافي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع جامعة زيا عاشور الجلفة
- 15- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (1990)العدد 53 ليوم الاربعاء ديسمبر
- 16- مأمون احمد محمد النور ،(2012) " التنمية المستدامة " مجلة الأمن والحياة ،العدد361 مايو
- في <https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/57767> تاريخ تصفح

- 17- الشروق اونلاين " 15 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر " 2019/02/15 في <https://www.echoroukonline.com> تاريخ التصفح 2023/04/14
- 18- Charles Débâche et Jaque Bourdon, *les associations*, PUF, collection *Que sais-je ?* paris .
- 19- Lakjaa Abdelkader ,(2000) *vie associative et urbanisation en Algérie, in le mouvement associatif en Algérie: réalité et perspectives, cahiers du CREAD №53, 3em trimestre, Alger,*
- 20- Solange Passaris, Guy Raffi, *les associations, édition la découverte, paris, 1984*
- 21- Saida HENNI,(2004) *Inégalités sociales, croissance et développement durable, Université de BORDEAUX IV, Université de Versailles Saint-Quentin En Yvelines « C3ED », septembre*
- 22- « *Qu'est-ce que l'économie sociale et solidaire ? (s.d.). Consulté le 29/04/2023, sur , économie.gow.f: <https://bit.ly/39xjcn5>*

أثر عوامل البيئة الداخلية للمنظمة على فعالية اتخاذ القرار: دراسة ميدانية في
مؤسسة مسعد للمياه المعدنية بولاية الجلفة (الجزائر)

*The effect of internal environment factors on the effectiveness of
decision-making: Field Research at Massad company of Mineral Water
in Djelfa (Algeria)*

ط.د حريزي ريمة عفاف¹ ، أ.د جوال محمد السعيد^{2*} ، أ.د رابحي مختار³

¹ جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، مخبر MQEMADD، ra.harizi@univ-djelfa.dz

² جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، مخبر MQEMADD، S.djoul@univ-djelfa.dz

³ جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، مخبر DEHALG، mo.rabhi@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/03

تاريخ الاستلام: 2022/12/30

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر عوامل البيئة الداخلية على فعالية اتخاذ القرار في مؤسسة مسعد للمياه المعدنية ولاية الجلفة، و لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من 47 عاملا، وتمت معالجة وتحليل البيانات اعتمادا على برنامج SPSS 22 . توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود اثر ذو دلالة معنوية للثقافة التنظيمية والقيادة الإدارية على فعالية اتخاذ القرارات .

الكلمات المفتاحية: بيئة داخلية، اتخاذ القرار، فعالية القرار، مؤسسة مسعد للمياه المعدنية.
تصنيف JEL: M54 ، L20.

Abstract:

This study aimed to find out the impact of the factors of the internal environment on the effectiveness of decision-making in Massad company of Mineral Water Djelfa . To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed to collect data from the study sample of 47 workers, The data was processed and analyzed based on SPSS 22 program .

The study reached the most important results: There is a significant effect of organizational culture and administrative leadership on the effectiveness of decision-making.

Keywords: internal environment, Decision Making, Decision Effectiveness, Massad company of Mineral Water.

Jel Classification Codes: M54, L20.

1. مقدمة:

تتضمن البيئة الداخلية للمنظمة مجموعة من العوامل التي تعتمد عليها في تشكيل توجهاتها بناء على ما تمتلكه من نقاط قوة وضعف وما يفرضه عليها البيئة الخارجية من تغييرات يستوجب ان تكون أكثر جاهزية لتبنيها. حيث تعتبر تلك العوامل إطار يوجه ويحفز سلوكيات الأفراد نحو الوصول إلى الأهداف والمرامي التي وجدت من أجلها المنظمة ويتم العمل من اجل تحقيقها في شكل نظام متكامل من القرارات الإدارية.

كما يتم النظر للإدارة باعتبارها آلية لاتخاذ القرارات في كافة المستويات، و من اجل ضمان استمرارية و تعظيم قيمة المنظمة وجب النظر لجميع العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالأفراد وبيئة العمل و مختلف العناصر التنظيمية. ووفقا لذلك يستلزم دراسة كل بعد من عوامل البيئة الداخلية كمتغير فعال نستخدمه على نحو يضمن تثبيت المؤسسة على المسارات المرغوب فيها التي وجدت لأجلها .

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين عوامل البيئة الداخلية وأثرها في تعزيز فعالية اتخاذ القرارات الإدارية في مؤسسة مسعد للمياه المعدنية بولاية الجلفة.

1.1 الإشكالية: بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

-ما مدى تأثير البيئة الداخلية على تحقيق فعالية اتخاذ القرار من وجهة نظر العاملين في مؤسسة مسعد للمياه المعدنية بولاية الجلفة ؟

2.1 فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة جملة من

الفرضيات متمثلة في فرضيتين رئيسيتين وفرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية الأولى:

-تؤثر البيئة التنظيمية بمختلف عواملها على فعالية اتخاذ القرار في مؤسسة مسعد للمياه

المعدنية بولاية الجلفة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

الفرضيات الفرعية:

- يؤثر الهيكل التنظيمي على فعالية اتخاذ القرار بمؤسسة مسعد للمياه المعدنية بولاية الجلفة

عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

- تؤثر القيادة الإدارية على فعالية اتخاذ القرار بمؤسسة مسعد للمياه المعدنية بولاية الجلفة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

- للثقافة التنظيمية تأثير على فعالية اتخاذ القرار بمؤسسة مسعد للمياه المعدنية بولاية الجلفة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

- تؤثر الاتصالات الإدارية على فعالية اتخاذ القرار بمؤسسة مسعد للمياه المعدنية بولاية الجلفة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

الفرضية الرئيسية الثانية:

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمستوى فعالية اتخاذ القرار تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، سنوات الأقدمية) عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في المؤسسة محل الدراسة .

3.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- محاولة الإلمام بأهم الجوانب النظرية لكل من متغيرات الدراسة المتمثلة في البيئة الداخلية للمنظمة وفعالية اتخاذ القرار.

- السعي إلى التعرف على اثر البيئة الداخلية بمختلف عواملها على مستوى فعالية اتخاذ القرار في مؤسسة مسعد للمياه المعدنية ولاية الجلفة.

- التوصل إلى نتائج توصيات يمكن الاستفادة منها .

4.1 منهجية الدراسة: لأجل معالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال اعتمادنا على أهم الدراسات محاولة منا الإحاطة بأهم الأبعاد للإجابة على الإشكالية المطروحة، أما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا فيه منهج دراسة حالة حيث تمت معالجته باستخدام استبيان الذي تم استنتاج فقراته حسب ما جاء في الجزء النظري وإسقاطه في المؤسسة محل الدراسة.

5.1 الدراسات السابقة:

دراسة) ناسوكوردو & موزكان, 2019) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اثر دور عوامل البيئة الداخلية في تحسين أداء العاملين دراسة تحليلية لأراء المديرين في منظمة إعادة التأهيل والتعليم و صحة المجتمع REACH فرع أربيل بالعراق . تم تصميم استبيان لجمع المعلومات و اختيار عينة

للدراصة الأولى من 35 مديرا، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية (الوصفية والتحليلية) لغرض الإجابة عن أسئلة الدراصة واختبار فرضياتها. وقد توصلت الدراصة إلى عدة نتائج أساسية، من أهمها وجود علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين عوامل البيئة الداخلية وأداء العاملين.

دراصة (سلامة, 2018) هدفت هذه الدراصة إلى تحديد اثر محددات تصميم الهيكل التنظيمي في فعالية اتخاذ القرارات في الفنادق المصرية تم تصميم استبيان لجمع المعلومات و اختيار عينة الدراصة عشوائيا و قدرت ب 232 عاملا، لتحليل و اختبار صحة الفرضيات استخدم برنامج spss 16 توصلت الدراصة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط بين قوة الثقافة التنظيمية وفاعلية اتخاذ القرار ترجع إلى مساهمتها في تشكيل الهيكل التنظيمي.

دراصة (مهديد, 2017) هدفت هذه الدراصة إلى معرفة اثر الثقافة التنظيمية على جودة القرارات الإدارية في عينة من المؤسسات الاقتصادية ببحر بوعريبيج، تم تصميم استبيان لجمع المعلومات و شملت العينة المختارة 66 عاملا من أربعة مؤسسات اقتصادية عاملا، لتحليل و اختبار صحة الفرضيات استخدم برنامج spss، توصلت الدراصة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود اثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الثقافة التنظيمية المتمثلة في القيم الأخلاقية التوجه الإبداعي والتمكين على جودة القرار الإداري .

دراصة (الابرو & كاظم, 2018) هدفت هذه الدراصة إلى تقديم إطار نظري وعملي لدور الهيكل التنظيمي كمتغير وسيط في العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وكل من صنع القرار والاتصالات التنظيمية بدراسة ميدانية في عدد من الوزارات في العراق، استخدمت الاستبانة والمقابلة الشخصية كأسلوب لجمع المعلومات كان حجم العينة المدروسة 131 مديرا استخدم برنامج Amos,v.20 لمعالجة البيانات، من بين نتائج الدراصة وجود علاقة ارتباط وتأثير موجبة لأبعاد الهيكل التنظيمي على عملية اتخاذ القرارات.

2. الإطار النظري لمتغيرات الدراصة

1.2 البيئة الداخلية للمنظمة :

1.1.2 مفهوم البيئة الداخلية للمنظمة

تعتبر عن مجموعة العوامل المادية والاجتماعية داخل حدود المنظمة التي يتم اتخاذها في الاعتبار خلال عملية صنع القرار. (Duncan, 1972)، كما تشير إلى جميع القوى العاملة داخل المنظمة نفسها،

مثل أهداف الشركة وطبيعة منتجات المنظمة وخدماتها وعمليات الاتصال داخل المنظمة، والخلفية التعليمية للموظفين.(Tung, 1979)، يتم تعريفها على أنها قوة الأصول الملموسة وغير الملموسة و القدرات التنظيمية التي من خلالها يتم الحصول على مدخلات من البيئة و الاستجابة لمطالبها. (Damanpour & Schneider, 2006) ويرى بأنها مجموعة من العوامل والقوى الداخلية التي تؤثر على التنظيم وتحديد نقاط القوة والضعف في المنظمات. (Sanjuq, 2013)، كما ذكر أن البيئة الداخلية تشمل العوامل الظرفية داخل المنظمة. حيث تعتبر تلك العوامل إلى حد كبير نتيجة لقرارات الإدارة. (Eruemegbe, 2015) وفي نفس الرأي البيئة الداخلية تمثل القوى الموجودة داخل المنظمة نفسها ولها خصائص يمكن أن تكون للإدارة سيطرة عليها. (Syntia & Mulya, 2018) وتمثل أهمية تحليل البيئة الداخلية في أن مخرجات عملية التحليل تظهر مدى قدرة المنظمة على اكتشاف الفرص في البيئة الخارجية من جهة واستثمارها من جهة أخرى، وتزيد من قدرتها على التعامل مع القيود والتهديدات التي تواجهها في بيئتها الخارجية.(Assi & Jassem, 2021) مما سبق نستنتج أن البيئة الداخلية تشير إلى مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على كيفية تنفيذ الأعمال المتعلقة بمختلف القرارات داخل المنظمة و ذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة.و تتمثل أهم تلك العوامل في: الهيكل التنظيمي، القيادة الإدارية، الثقافة التنظيمية، الاتصالات الإدارية.

2.1.2 عوامل البيئة الداخلية للمنظمة:

تتمثل عوامل البيئة الداخلية للمنظمة التي تم الاتفاق عليها من قبل الباحثين في :
-الهيكل التنظيمي :يتضمن نماذج من العلاقات الداخلية في المنظمة ويوضح قنوات الاتصال الرسمية ويحدد المسؤوليات، وسلطات تفويض صنع القرار(Akbari, Amirkhani, & Daraei, 2018)، يؤثر الهيكل التنظيمي أيضا على التنظيم العمل من خلال تحديد الأفراد الذين يشاركون بشكل خاص في عمليات صنع القرار.(Jacobides, 2007)، ويساعد الهيكل الفعال في التخطيط واتخاذ القرارات ويقلل من ازدواجية الأعمال و التعارض بين الإدارات والوظائف. (Shatrevich, 2014).
-القيادة الإدارية: يمكن اعتبار القيادة بمثابة عملية التأثير على أنشطة مجموعة من الأفراد نحو تحديد الأهداف وتحقيقها. من شروط القيادة وجود مجموعة من الأفراد تربطهم مهمة مشتركة تتطلب واجبات مختلفة (Stogdill, 1950) ، بما أن التنظيم يستوجب مرونة الاستجابة للبيئة هذا

يؤدي إلى التباين المناسب في الأدوار القيادية لتناسب الظروف البيئية. فكل موقف يختلف من حيث (توجيه المهام، توجيه الأفراد، الشخصية الحاسمة للقيادة). (Bassett & Carr, 1996)

-الثقافة التنظيمية: تمثل جوهر ما هو ضروري في المنظمات، تحتوي على ما يجوز القيام به لتنظيم سلوك الأفراد بحيث يمكن ذكره كمبدأ توجيهي مستخدم لتنفيذ الأنشطة. (Paais & Pattiruhu, 2020) ، و لكل منظمة ثقافتها الموروثة التي تميزها. (Chang & Lee, 2007)، كما أن الثقافة التنظيمية تتأثر بالعوامل الداخلية للتنظيم. (Warrick, 2017)، إضافة إلى أن عملية صنع القرار التي لا تأخذ في الاعتبار الثقافة التنظيمية قد تجلب عواقب غير مقصودة ، لأنها تؤثر على عملية القيادة وبالتالي على اتخاذ القرار. (Marchisotti, Domingos, & ALMEIDA, 2018)

-الاتصالات الإدارية: تعتبر شكل من أشكال القيادة الشخصية. (Bucata & Rizescu, 2017) وتمثل في شكل اجتماعات الموظفين والمناقشات الرسمية ومراجعات أداء الموظفين و الاتصالات غير الرسمية. (Sethi & Seth, 2009) للحفاظ على الروابط الاجتماعية وتحقيق أداء جيد. (Renani, Ghaderi, 2017) ، وفعاليتها تؤثر على مدى جودة وسرعة نقل المعلومات لصانعي القرار. (Van Riel, 2004) ، و عدم فعالية الاتصال من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الارتباك وسوء التخطيط في العديد من المنظمات. (Musheke & Phiri, 2021)

2.2 اتخاذ القرار وفعاليتها

تبدأ جميع الإجراءات التنظيمية بالقرارات، وجميع القرارات هي التزامات بالعمل. لذلك أفضل طريقة لتحليل سلوك المنظمة هي تحليل الهيكل وعمليات صنع القرار (Choo, 1996)، فالقرار عملية ديناميكية معقدة تتشابك فيه ظروف عدم اليقين والغموض والصراع. (Harrison, 1996)

1.2.2 مفهوم اتخاذ القرار: يعبر عن مجموعة خطوات وأنشطة منهجية محددة تؤدي إلى صياغة وتعريف مشكلة لاختيار الحل الأنسب لها. (Litvaj, Ponisciakova, Stancekova, Svobodova, & Mrazik, 2022)، كما يعرف باعتباره عملية فكرية لاختيار الخيار الأنسب من بين العديد من الخيارات البديلة. (Panpatte & Takale, 2019)

مراحل اتخاذ القرار رغم اختلاف الباحثين حول المراحل المتبعة إلا أنها تشترك في الغاية النهائية وهي إيجاد الحل المناسب للمشكلة المدروسة وتمثل المراحل وفقا ل: (Mintzberg, 2009, p. 58)

➤ تحديد وتشخيص المشكلة ؛

➤ تطوير مسارات العمل ؛

➤ اتخاذ القرار .

2.2.2 فعالية اتخاذ القرار: ينظر إليها من خلال معيار الدقة و الوقت ، يتم الاتفاق الباحثين

على معايير ومؤشرات تساهم في فعالية اتخاذ القرار وهي كالآتي: (Goś, 2015)

➤ أفضل تدفق المعلومات ؛

➤ تفويض عمليات صنع القرار ، هذا يسمح لكبار المديرين بالتركيز على القرارات الإستراتيجية؛

➤ زيادة الاتصال الأفقي بين الإدارات مما يسمح بزيادة سرعة صناعة القرار .

من بين أهم الأساليب المتفق عليها من قبل الباحثين التي تساهم في فعالية اتخاذ القرار نذكر:

-وقت اتخاذ القرار: يتم تخصيص الوقت في عملية اتخاذ القرار عبر استراتيجيات تنفذ عبر مراحلها المختلفة.(Kerstholt, 1994)، كما اثبت ان لضغط الوقت تأثيرات عديدة من بينها:تسريع معالجة المعلومات و التركيز بشكل انتقائي على مجموعة فرعية منها. (Payne, Bettman, & Johnson, 1988)، إضافة إلى الانغلاق على إستراتيجية واحدة و تقليل كفاءة إيجاد استراتيجيات بديلة في حل المشكلات. (Edland & Svenson, 1993) وبذلك الوقت مورد متميز يتوفر بنفس المقدار لكن الفرق يتمثل في كيفية تسييره .

- المشاركة في اتخاذ القرار:مع نمو المنظمات وتعقيدها لا يستطيع الفرد الواحد التعامل مع القرارات بمفرده. (Johnston, 2000) ، لذلك تم توسيع هيئة صنع القرار.(Chen et al., 2018)، حيث يعتبر قرار المجموعة تجميع تفضيلات فردية مختلفة من اجل اختيار تفضيل جماعي واحد. لتتضمن حالة القرار الجماعي العديد من الجهات الفاعلة (صناع القرار)، ولكل منهم مهارات مختلفة، ليتم بطريقة صحيحة تجميع قرارات المجموعة وتجسيد كفاءة الجهات الفاعلة. (Fülöp, 2005)

- الأساليب المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات:يجب أن يكون القادة على دراية بأفضل الأساليب المرتبطة باتخاذ القرارات في المنظمات. (Ejimabo, 2015)، فالقرار التنظيمي يتطلب كل من النهج النظامي وكذلك التفكير الإبداعي الذي كلاهما مهم لتحقيق قرارات عالية الجودة. لذلك يجب تحقيق التوازن بينهما، وبالتالي فإن بعض أعضاء المنظمة سيكونون أكثر ميلا للعمل في البيئة النظامية في حين أن البعض الآخر سيكون أكثر راحة مع بيئة صنع القرار التي تدعم وتعزز الإبداع.(Akdere, 2011)

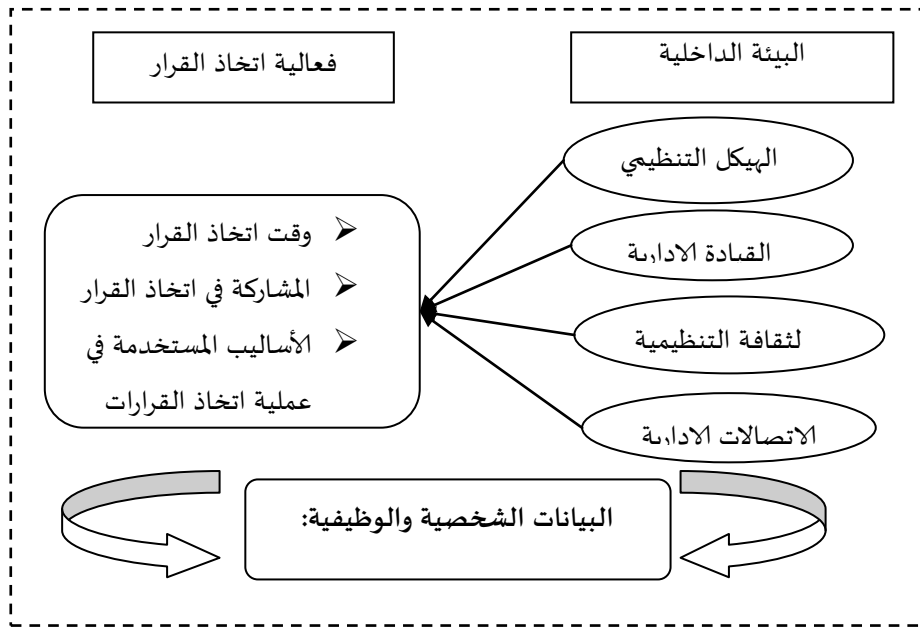
3. الدراسة الميدانية

1.3 أداة الدراسة:

بناء على المعلومات التي تتعلق بالبيئة الداخلية للمنظمة وفعالية اتخاذ القرار وجدنا أن الأداة الملائمة لتحقيق أهداف للدراسة هي الاستبيان، فقد تم تصميم الاستبيان بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة .

2.2 متغيرات الدراسة: الشكل التوضيحي 01 يوضح ذلك :

الشكل 1 : نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

وبناء على آراء المحكمين تم تعديل الأخطاء وصياغة بعض العبارات إلى صورتها النهائية بعدها تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 47 عاملا تم استرجاعها كاملة، وقد تم تصميم الاستبيان على النحو التالي :

- الجزء الأول: ويضم البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخدمة) .

الجزء الثاني: تم تقسيمه إلى محورين، المحور الأول يتعلق ببيانات البيئة الداخلية للمنظمة حيث تم وضع أربعة أبعاد وتخصيص مجموعة من العبارات تتعلق بكل بعد، أما فيما يخص المحور الثاني فيتعلق بفعالية اتخاذ القرار.

يهدف معرفة إجابات أفراد العينة على مختلف عبارات القياس الواردة في الاستمارات ثم استنتاج اتجاه العينة لكل عبارة من عبارات الدراسة، بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي الذي يقوم على 5 درجات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 1: جدول فئات الاتجاه العام

المجال	المستوى	المقياس
]1,80-1,00]	غير موافق بشدة	1
]2,60-1,81]	غير موافق	2
]3,40-2,61]	موافق بدرجة متوسطة	3
]4,20-3,41]	موافق	4
]5,00-4,21]	موافق بشدة	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقياس ليكارت

3.3 اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

إن إجراء الاختبارات الإحصائية يقتضي أن تكون متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام اختبار explore ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول:

جدول 2: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة المعنوية	المتغيرات
0.20	X

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن متغيرات الدراسة التي تم الرمز لها ب X أنها تتبع التوزيع الطبيعي وهذا لأن القيمة المعنوية Sig التي تساوي 0.20 الظاهرة في الجدول أكبر من مستوى الدلالة 0,05.

4.3 ثبات أداة الدراسة:

يعرف الثبات على أنه الاتساق في نتائج الأداة، ويقصد به إمكانية الحصول على نفس النتائج فيما لو أعيد استخدام نفس الأداة في نفس الظروف، وقد قمنا بقياس الثبات باستعمال المعامل (Alpha Cronbach)، وذلك باستخدام برنامج SPSS 22. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 3: معامل ألفا كرونباخ للدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	نسبة الصدق والثبات
محاور الاستبيان ككل	28	0.865	85.6%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

حيث قدرت محاور الإستبيان ككل ب 0.865 أي 85.6% وهي نسبة عالية وأعلى من النسبة المقبولة إحصائيا 60% وبذلك أداة القياس صالحة ويمكننا من خلالها الحصول على بيانات صادقة.

4. نتائج الدراسة والاختبارات الإحصائية

1.4 الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

ينعكس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال مدى ارتباط عبارات الاستمارة ككل ومدى ارتباط العبارات التي توضع في مجال واحد من محاور الدراسة، وللتأكد من مدى ترابط العبارات مع بعضها البعض تم الاعتماد على برنامج SPSS لحساب معامل بيرسون .

المحور الأول: البيئة التنظيمية

جدول 4: معاملات الارتباط بين درجات فقرات محور البيئة التنظيمية مع الدرجة الكلية لكل بعد

البعد الأول: الهيكل التنظيمي		البعد الثاني: أسلوب القيادة	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
01	0.810**	05	0.447**
02	0.761**	06	0.679**
03	0.664**	07	0.792**
04	0.808**	08	0.653**

البعد الثالث: الثقافة التنظيمية		البعد الرابع: الاتصالات الإدارية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
09	0.543**	13	0.661**
10	0.727**	14	0.766 **
11	0.733**	15	0.706**
12	0.738**	16	0.753**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

من خلال الجدول (04) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين جميع فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها، حيث تراوحت بين 0.810 فيحدها الأعلى أمام الفقرة 01، وبين 0.447 في حدها الأدنى أمام الفقرة 05، وأن جميع الفقرات دالة إحصائية عند مستوى معنوية $a < 0.01$.

المحور الثاني: فعالية اتخاذ القرار

جدول 5: معاملات الارتباط بين درجات فقرات محور فعالية اتخاذ القرار مع الدرجة الكلية لكل

بعد

البعد الأول: وقت اتخاذ القرار		البعد الثاني: المشاركة اتخاذ القرار		البعد الثالث: أساليب القرار	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
01	0,387**	05	0,498**	09	0,533**
02	0,585**	06	0.644**	10	0.709**
03	0,741**	07	0.655 **	11	0.617 **
04	0,598**	08	0.632**	12	0.632**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

من خلال الجدول (05) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين جميع فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها، حيث تراوحت بين 0.741 فيحدها الأعلى أمام الفقرة 03، وبين 0.387 في حدها الأدنى أمام الفقرة 01، وأن جميع الفقرات دالة إحصائية عند مستوى معنوية $a < 0.01$. وانطلاقاً من النتائج السابقة يمكننا القول بأن

أداة الدراسة تتمتع بمصدقية للتطبيق الميداني، وذلك بسبب قوة الارتباط الداخلي بين جميع فقراتها ومحاور انتمائها.

2.4 التحليل الإحصائي لأراء عينة الدراسة:

لاختبار مدى موافقة العاملين في المؤسسة محل الدراسة على محاور الاستبيان، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد .

جدول6:اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات بعد الهيكل التنظيمي

عبارات بعد الهيكل التنظيمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01. يتم اتخاذ القرارات وفقا للقوانين واللوائح المنظمة للعمل.	3,7660	1,00461	1	موافق
02. تفرض الإدارة العليا رقابة محكمة على القرارات التي تتخذ في المستويات الإدارية الدنيا.	3,7447	1,07275	2	موافق
03. يعمل رئيسي المباشر على إشراكي في اتخاذ القرارات	3,2553	1,16969	4	موافق بدرجة متوسطة
04. يتوافق تخصصي مع متطلبات المنصب الذي اشغله.	3,5532	1,11917	3	موافق
نتيجة المحور	3,5798	0,85514		موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

من خلال الجدول (06) المتوسط الحسابي العام لبعده الهيكل التنظيمي يساوي 3,5798 والانحراف المعياري 0,85514 باتجاه عام ضمن فئة موافق، استجابة عينة الدراسة كانت إيجابية على معظم العبارات حيث أن العبارة رقم 1 هي الأعلى ما بين المتوسطات وكان اتجاه العبارة موافق و يفسر بان المنظمة تقوم بإضفاء الطابع الرسمي من اجل توضيح الأدوار والتقليل من تضاربها وذلك لاتخاذ قرارات أسرع .

جدول7: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات بعد أسلوب القيادة

الاتجاه العام	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عبارات بعد أسلوب القيادة
موافق بدرجة متوسطة	4	1,22304	2,9362	05. يتم الاعتماد على الموظفين دون توجيه وتقديم المشورة لهم.
موافق بدرجة متوسطة	2	0,94237	3,3617	06. تتفهم القيادات الإدارية الفروقات الفردية و الاختلافات بين صفات وقدرات الموظفين.
موافق بدرجة متوسطة	3	1,12124	3,2979	07. تعتمد الإدارة أسلوب المشاركة في اتخاذ القرار.
موافق	1	1,13843	3,5532	08. يشجعني رئيسي المباشر على التعبير عن الأفكار حتى لو تعارضت مع أفكاره.
موافق بدرجة متوسطة		0,73348	3,2872	نتيجة المحور

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يتضح من الجدول (07) أن المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا البعد يساوي 3,2872 والانحراف المعياري 0,733480 حيث يميل أفراد عينة الدراسة إلى الموافقة بدرجة متوسطة لعبارات بعد أسلوب القيادة حيث أن العبارة رقم 8 هي الأعلى ما بين المتوسطات وكان اتجاه هذه العبارة موافق يفسر بان النمط الغالب في قيادة الأفراد في المنظمة هو الديمقراطي إلا أنه لا يمنع أفراد المنظمة للمساهمة في عملية صنع القرار .

جدول8: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات بعد الثقافة التنظيمية

الاتجاه العام	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عبارات بعد الثقافة التنظيمية
موافق	2	0,94335	3,7447	09. أحاول تطبيق أفكار جديدة خاصة عندما أقوم بحل مشكلة تخص العمل.
موافق	3	1,02377	3,6809	10. يوجد قناعات مشتركة لدى الموظفين بأهمية المشاركة في عملية اتخاذ القرار.
موافق	1	0,85053	4,1915	11. أحافظ على علاقات عمل طيبة تستند إلى مبدأ التعاون والتكامل في انجاز المهام.

أثر عوامل البيئة الداخلية للمنظمة على فعالية اتخاذ القرار: دراسة ميدانية في مؤسسة مسعد للمياه
المعدنية بولاية الجلفة (الجزائر)

موافق	4	1,05404	3,6170	12.تعمل الإدارة على تشجيع الممارسات الأفضل ونشرها كنموذج.
موافق		0,68209	3,8085	نتيجة المحور

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يتضح من خلال الجدول (08) أن المتوسط الحسابي العام لبعد الثقافة التنظيمية يساوي 3,8085 والانحراف المعياري 0,68209 باتجاه عام ضمن فئة موافق، واستجابة عينة الدراسة كانت إيجابية على معظم العبارات حيث أن العبارة رقم 3 هي الأعلى ما بين المتوسطات، يفسر هذا بوجود اتفاق بين أعضاء المنظمة على المبادئ وقيم الأخلاقية تشكل السلوكيات داخل المنظمة، ليتم العمل على تحقيق أهداف المنظمة وفقا لاتفاق وانسجام جماعي، مما ينعكس إيجابا على عمليات صنع

القرار. جدول 9: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات بعد الاتصالات الإدارية

الاتجاه العام	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عبارات بعد الاتصالات الإدارية
موافق	2	0,82961	3,9149	13. تسهم الاتصالات الواردة من المدراء إلى الموظفين في الحصول على المعلومات اللازمة .
موافق	1	0,79371	3,9787	14. أتواصل مع الموظفين في نفس المستوى الإداري لتبادل المعلومات .
موافق	4	1,11793	3,4255	15. لا أواجه صعوبة في الاتصال بالإدارة العليا .
موافق	3	1,12247	3,8511	16. تساهم وسائل الاتصال الالكتروني بين العاملين بتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات .
موافق		0,70772	3,7926	نتيجة المحور

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يتضح من خلال الجدول (09) أعلاه أن المتوسط الحسابي العام لبعد الاتصالات الإدارية يساوي 3,7926 باتجاه عام ضمن فئة موافق، وهذا يشير إلى أن استجابة عينة 70772، والانحراف المعياري 3,7926 الدراسة كانت إيجابية على معظم العبارات حيث أن العبارة رقم 2 الأعلى ما بين وكان اتجاه العبارة موافق. وهذا يعني أن المؤسسة تشجع على خلق العلاقات الاجتماعية وهذه النتيجة منطقية في ظل الطبيعة التفاعلية للأفراد في إطار التنظيم غير الرسمي

جدول 10: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات بعد فعالية اتخاذ القرار

الاتجاه العام	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عبارات بعد فعالية اتخاذ القرار
موافق	4	0,79137	3,9362	17.التزم بجدول زمنية محددة لتنفيذ قراراتي
موافق	2	0,70678	4,0213	18.أميز بين القرارات القابلة للتأجيل والقرارات المستعجلة.
موافق	7	0,83239	3,7872	19.هناك ملائمة بين زمن اتخاذ القرار والغاية المراد الوصول إليها .
موافق	9	0,94237	3,6383	20.لدي القدرة على اتخاذ قرارات سريعة لمواجهة المشكلات الطارئة .
موافق	8	0,98274	3,7660	21.تؤخذ بعين الاعتبار ردود فعل الرؤوسين عند اتخاذ القرارات.
موافق بدرجة متوسطة	10	0,98509	3,1702	22.تسمح الإدارة للعاملين في المشاركة في صنع القرارات الإدارية.
موافق	5	0,86562	3,8936	23.اشرح الأهداف لاتخاذ قرارات معين وأحاول إقناع فريق العمل بذلك.
موافق	1	0,84453	4,0638	24.أرى أن القرار الرشيد هو الذي يتم التوصل إليه بعد مناقشته مع فريق العمل .
موافق	2	0,87201	4,0213	25.استرشد بأراء و خبرات المختصين في الحصول على المعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرار.
موافق	6	0,82458	3,8085	26.اعتمد أسلوب التفكير الجماعي لتطوير أكبر عدد من البدائل.
موافق	3	0,78019	4,0000	27.اطلع على تجارب سابقة قبل اتخاذ أي قرار.
موافق	4	0,79137	3,9362	28.اعتمد على الوسائل الحديثة لتسهيل عملية نقل وتبادل المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرار.
موافق		0,54553	3,8279	نتيجة المحور

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يتضح من خلال الجدول (10) أن المتوسط الحسابي العام لبعدها فعالية اتخاذ القرار يساوي 3,8279 والانحراف المعياري 0,54553 باتجاه عام ضمن فئة موافق، وهذا يشير إلى أن استجابة عينة الدراسة كانت إيجابية على معظم العبارات حيث أن العبارة رقم 7 هي الأعلى ما بين كان اتجاه العبارة موافق تفسر بالاعتماد على المشاركة كأسلوب في اتخاذ القرار والتشجيع على العمل الجماعي.

3.4 : تحليل واختبار فرضيات الدراسة

اهتمت هذه الدراسة بمعرفة العلاقة بين البيئة التنظيمية وفعالية اتخاذ القرار، حيث تم طرح اشكالية انبثقت منها أربع فرضيات فرعية، ومن أجل اختبار فرضية الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد واختبار فيشر لاختبار الدلالة الإحصائية للمتغيرين المستقل والتابع.

1.3.4: صياغة النموذج الخطي

تقوم هذه الدراسة على معرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، نرسم لهذه المتغيرات كالتالي:

المتغيرات المستقلة: أبعاد البيئة التنظيمية

- الهيكل التنظيمي يرمز له X1

- أسلوب القيادة يرمز له X2

- الثقافة التنظيمية يرمز له X3

- الاتصالات الادارية يرمز له X4

المتغير التابع: ويتمثل في فعالية اتخاذ القرار ويرمز لها بالرمز Y

وبعد القيام بترميز المتغيرات المختلفة ثم تحديد الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج

بالاعتماد على أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد، والتي يعبر عنها كالتالي:

$$Y = A + B1X1 + B2X2 + B3X3 + B4X4 + Ei$$

انطلاقاً من بيانات الاستبيان والشكل الرياضي للنموذج وبالاعتماد على برنامج spss، ثم

تقدير معاملات النموذج، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

جدول 11: اختبار الإنحدار الخطي المتعدد

R deux	R	درجة المعنوية	T	الخطأ المعياري	قيم المعاملات	النموذج
0.708	0,841 ^a	0,007	2,834	0,305	0,864	الثابت
		0,874	0,160-	0,086	-0,014	X1
		0,007	2,832	0,077	0,217	X2
		0,000	4,610	0,100	0,460	X3
		0,101	1,678	0,086	0,144	X4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

وبناء على النتائج المبينة في الجدول أعلاه يمكن صياغة النموذج الخطي وفقاً للمعادلة التالية:

$$Y = 0.864 - 0.014X_1 + 0.217X_2 + 0.460X_3 - 0.144X_4$$

2.3.4. اختبار المعنوية المنطقية:

يجب أن تتماشى إشارة معامل المتغير مع طبيعة العلاقة المنطقية التي تربط بين المتغيرين المستقل والتابع، وهو ما ينطبق مع إشارة كل المتغيرات 2X و 3X و 4X وبالتالي نقبل هذه المتغيرات ونسقط المتغير 1X لأن إشارته سالبة.

4.3.4. درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

يظهر من خلال نتائج الجدول (11) أن R التي تقيس درجة قبول المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع بلغت 84.1 وهي نسبة عالية، وهو ما يؤكد عليه أيضاً المعامل R deux الذي يقيس التباين في المتغير التابع بمعنى أن 70.8% من التباينات في اتجاهات الأفراد نحو فعالية اتخاذ القرار نتيجة تأثير عوامل البيئة الداخلية.

لقبول متغيرات الدراسة يجب أن تكون قيمة sig لكل معامل T أصغر أو يساوي 5%، من خلال الجدول رقم (11) نقوم برفض المتغيرات X1، X4 من النموذج وهذا لأن قيمة المعامل T لكل متغير على التوالي كانت 1.678، (-0.160)، تقابلها قيمة Sig على التوالي 0.101، 0.874 وهي أكبر من 0.05 وهذا دليل أن المتغيرات X1، X4 لا تؤثر في المتغير التابع.

أثر عوامل البيئة الداخلية للمنظمة على فعالية اتخاذ القرار: دراسة ميدانية في مؤسسة مسعد للمياه
المعدنية بولاية الجلفة (الجزائر)

و نقوم بمتابعة المتغيرات X3,X2 من النموذج لان قيمة المعامل T لكل متغير على التوالي كانت 4,610,2,832 تقابلها قيمة Sig على التوالي 0.000, 0.007 وهي أصغر من 5%، هذا يدل على أن المتغيرات X3,X2 تؤثر في المتغير التابع .

نقوم بمتابعة المتغيرات X4,X3,X2,X1 مع باقي الاختبارات ستيودنت وفيشر ومعرفة ما إذا يتوفرون على كل الشروط أولا.

5.3.4 اختبار ستيودنت:

جدول 12: اختبار ستيودنت

درجة المعنوية	الجدولية T	المحسوبة T	المتغيرات
0,874	2.012	-,160	X1
0,007		2,832	X2
0,000		4,610	X3
0,101		1,678	X4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

6.3.4 اختبار فيشر:

يهدف هذا الاختبار إلى تأكيد المعنوية الكلية للنموذج وتكون حسب:

$$b_1=b_2=b_3=b_4=0 \quad H_0: \text{الفرضية العدمية}$$

قد تبين من خلال قيمة f المبينة في الجدول الخاص بفيشر التالي:

جدول 13: اختبار فيشر

Sig	F الجدولية	F المحسوبة	النموذج
00.00	2.18424	25,454	الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يظهر من الجدول أن قيمة Sig الدلالة المعنوية المساوية ل 0.000 اقل من 0,05 الدلالة المعنوية

المعتمدة في الدراسة، كما أن قيمة F المحسوبة للنموذج تساوي 25,454 وهي اكبر من F الجدولية.

وبالتالي النموذج معنوي ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة .

4.4: اختبار الفرضيات

1.4.4 الفرضية الرئيسية الأولى:

تؤثر البيئة التنظيمية على فعالية اتخاذ القرار في مؤسسة مسعد للمياه المعدنية ولاية الجلفة. من خلال نتائج الجدول رقم(11) تشير أن قيمة Sig تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 التي مفادها يوجد أثر للبيئة التنظيمية على فعالية اتخاذ القرار في مؤسسة مسعد للمياه المعدنية ولاية الجلفة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$. كما جاءت الفرضيات الفرعية كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولى: من خلال الجدول رقم (11) تشير نتائجه أن المتغير X_1 الذي يدل على الهيكل التنظيمي أن قيمة T المحسوبة الخاصة بها -0.160 أقل من قيمة T الجدولية 2.012 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 التي مفادها لا يوجد أثر لبعده الهيكل التنظيمي ذو دلالة إحصائية على فعالية اتخاذ القرار في مؤسسة مسعد للمياه المعدنية ولاية الجلفة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

الفرضية الفرعية الثانية: من خلال نتائج الجدول رقم (11) تشير نتائجه أن المتغير X_2 الذي يدل على القيادة الإدارية أن قيمة T المحسوبة الخاصة به 2,832 وهي اكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.012 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها يوجد أثر لبعده أسلوب القيادة ذو دلالة إحصائية على فعالية اتخاذ القرار في مؤسسة مسعد للمياه المعدنية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

الفرضية الفرعية الثالثة: من خلال نتائج الجدول رقم (11) تشير نتائجه أن المتغير X_3 الذي يدل على بعد الثقافة التنظيمية أن قيمة T المحسوبة الخاصة بها 4,610 وهي اكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.012 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها يوجد أثر لبعده الثقافة التنظيمية ذو دلالة إحصائية على فعالية اتخاذ القرار في مؤسسة مسعد للمياه المعدنية مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

الفرضية الفرعية الرابعة: من خلال نتائج الجدول رقم (11) تشير نتائجه أن المتغير X_1 الذي يدل على الاتصالات الإدارية أن قيمة T المحسوبة الخاصة بها 1,678 أقل من قيمة T الجدولية

2.012 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 التي مفادها لا يوجد أثر لبعد الاتصالات الإدارية ذو دلالة إحصائية على فعالية اتخاذ القرار في مؤسسة مسعد للمياه المعدنية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

2.4.4 اختبار الفرضيات الفرعية:

✓ اختبار الفرضية الفرعية الأولى

جدول 14: نتائج اختبار T لعينيتين مستقلتين لمتغير الجنس

فعالية اتخاذ القرار	قيمة f المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig	نتيجة الاختبار
الجنس	0.110	46	0.741	H_0 نقبل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Sig تساوي 0.741 وهي أكبر من 0.05 ، وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ، أي لا توجد فروق معنوية لفعالية اتخاذ القرار بالنسبة لمتغير الجنس عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

✓ اختبار باقي الفرضيات الفرعية:

جدول 15: التباين الأحادي لفعالية اتخاذ القرار بالنسبة للمتغيرات العمرية والوظيفية

المتغير	المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية Sig
العمر	بين المجموعات	0,775	2	0,387	1,320	0,277
	خلال المجموعات	12.915	44	0.294		
المستوى الوظيفي	بين المجموعات	1,258	2	,629	2,225	0,120
	خلال المجموعات	12.432	44	0.283		
المستوى التعليمي	بين المجموعات	0,247	2	0,124	0,405	0,670
	خلال المجموعات	13.433	44			
سنوات الأقدمية	بين المجموعات	0,275	2	0,137	0,451	0,640
	خلال المجموعات	13.415	44			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة المعنوية Sig أكبر من 0.05 بالنسبة لكل من المتغيرات: (العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، سنوات الأقدمية).

وبالتالي نقبل الفرضيات العدمية H0 أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول فعالية اتخاذ القرار لدى أفراد العينة بمؤسسة مسعد للمياه المعدنية تعزى للمتغيرات الشخصية .

5. خاتمة

تحتوي بيئة العمل الداخلية على عوامل أساسية ترتكز عليها فعالية اتخاذ القرارات حيث يستوجب وجود الهيكلة التنظيمية المناسبة التي توفر سياقاً داعماً ومحفزاً لسلوكيات وتوجهات الأفراد التي تنعكس إيجاباً نحو تحقيق الأهداف المخطط الوصول لها من قبل المنظمة ويتم تجسيدها استعانة بمختلف القرارات الإدارية.

من الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود اثر ذو دلالة معنوية للثقافة التنظيمية والقيادة الإدارية على فعالية اتخاذ القرارات .

توصيات الدراسة

- يجب تكييف الرسمية في المؤسسة وفقاً لطبيعة التخصصات والمهام لأن الرسمية العالية قد تعيق من الإبداع والتكيف المتبادل بين الأفراد .
- يستحسن تعاون القيادات الإدارية مع المرؤوسين وتقديم الدعم والنصح لهم والأخذ بآرائهم واقتراحاتهم ومحاولة الاستعانة بها ودمجها في عملية صنع القرار.
- على المؤسسة تشجيع السلوكيات الإيجابية ومكافئتها وذلك لبناء ثقافة قوية داعمة مما تنعكس إيجابياً على بيئة العمل ليتم حشد جهود الأفراد في شكل متكامل نحو تحقيق الأهداف .
- يستوجب الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين عملية الاتصالات لتسيير تبادل المعلومات والعمل بنائها عليها في اتخاذ القرارات .

6 قائمة المراجع :

1. الأبرو، ه. ع. ا.، & كاظم، و. ب. (2018). دور الهيكل التنظيمي كمتغير وسيط في العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وكل من صنع القرار والاتصالات التنظيمية دراسة ميدانية في عدد من الوزارات العراقية. المجلة العربية للإدارة، 38(1)، 81-108.
2. سلامة، و. م. (2018). دراسة تأثير تنوع الهياكل التنظيمية ومحددات تصميمها على الية اتخاذ القرار في الفنادق المصرية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، 15(2)، 86-96.

3. مهديد، ف. ا. (2017). قياس اثر عوامل الثقافة التنظيمية على جودة الثرار الاداري -دراسة حالة مجموعة من مؤسسات بن حماد ببرج بوغريج. مجلة رؤى الاقتصادية(12).
4. ناسوكوردو، ا.، & موزكان، ح. (2019). دور عوامل البيئة الداخلية في تحسين أداء العاملين دراسة تحليلية آراء المديرين في منظمة إعادة التأهيل، والتعليم وصحة المجتمع (REACH) فرع أربيل. مجلة قهلاي زانست العلمية، 4(4)، 1102-1071.

5. Akbari, F., Amirkhani, A., & Daraei, M. (2018). Studying The Effect Of Organizational Structure And Quality Of Work Life On Employees Loyalty. *Revista Publicando*, 5(15), 145-165 .

6. Akdere, M. (2011). An analysis of decision-making process in organizations :Implications for quality management and systematic practice. *Total Quality Management & Business Excellence*, 22(12), 1317-1330 .

7. Assi, N. A., & Jassem, H. (2021). Environmental analysis and its role in the success of the organization"" An analytical exploratory study in the Directorate of Water Resources/Babylon. *Journal of Contemporary Issues in Business and Government Vol*, 27(5) .(

8. Bassett, G., & Carr, A. (1996). Role sets and organization structure. *Leadership & organization development journal* .

9. Bucata, G., & Rizescu, A. M. (2017). The role of communication in enhancing work effectiveness of an organization. *Land Forces Academy Review*, 22(1), 49 .

10. Chang, S. C., & Lee, M. S. (2007). A study on relationship among leadership, organizational culture, the operation of learning organization and employees' job satisfaction. *The learning organization* .

11. Chen, G., Liu, Z., Sun, Y., Liu, W., Lv, Q., Song, Y., . . . Peng, W. (2018). Analysis of the impact of big data on enterprise decision making. Paper presented at the 2018 8th International Conference on Social science and Education Research (SSER 2018).(

12. Choo, C. W. (1996). The knowing organization: How organizations use information to construct meaning, create knowledge and make decisions. *International journal of information management*, 16(5), 329-340 .

13. Damanpour, F., & Schneider, M. (2006). Phases of the adoption of innovation in organizations: effects of environment, organization and top managers 1. *British Journal of Management*, 17(3), 215-236 .

14. Duncan, R .B. (1972). Characteristics of organizational environments and perceived environmental uncertainty. *Administrative Science Quarterly*, 313-327 .

15. Edland, A., & Svenson, O. (1993). Judgment and decision making under time pressure Time pressure and stress in human judgment and decision making (pp. 27-40): Springer.
16. Ejimabo, N. O. (2015). An approach to understanding leadership decision making in organization. *European Scientific Journal*, 11(11) .
17. Eruemegbe, G. O. (2015). Impact of business environment on organization performance in Nigeriaa study of union bank of Nigeria. *European Scientific Journal* .
18. Fülöp, J. (2005). Introduction to decision making methods. Paper presented at the BDEI-3 workshop, Washington.
19. Goś, K. (2015). The key advantages and disadvantages of matrix organizational structures. *Studia i Materiały*(2/2015 (19)), 66-83 .
20. Harrison, E. F. (1996). A process perspective on strategic decision making. *Management Decision* .
21. Jacobides, M. G. (2007). The Inherent Limits of Organizational Structure and the Unfulfilled Role of Hierarchy: Lessons from a Near-War. *Behavioral & Experimental Economics* .
22. Johnston, M. A. (2000). Delegation and organizational structure in small businesses: influences of manager's attachment patterns. *Group & Organization Management*, 25(1), 4-21 .
23. Kerstholt, J. (1994). The effect of time pressure on decision-making behaviour in a dynamic task environment. *Acta psychologica*, 86(1), 89-104 .
24. Litvaj, I., Ponisciakova, O., Stancekova, D., Svobodova, J., & Mrazik, J. (2022). Decision-Making Procedures and Their Relation to Knowledge Management and Quality Management. *Sustainability*, 14(1), 572 .
25. Marchisotti, G. G., Domingos, M. D. L., & ALMEIDA, R. L. (2018). Decision-making at the first management level: The interference of the organizational culture. *RAM. Revista de Administração Mackenzie*, 19 .
26. Mintzberg, H. (2009). *Managing*. San Francisco: Berrett-Koehler Publishers, Inc.
27. Paais, M., & Pattiruhu, J. R. (2020). Effect of motivation, leadership, and organizational culture on satisfaction and employee performance. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(8), 577-588 .
28. Panpatte, S., & Takale, V. (2019). To study the decision making process in an organization for its effectiveness. *The International Journal of Business Management and Technology*, 3(1), 73-78 .
29. Payne, J. W., Bettman, J. R., & Johnson, E. J. (1988). Adaptive strategy selection in decision making. *Journal of experimental psychology: Learning, Memory, and Cognition*, 14(3), 534 .
30. Renani, G. A., Ghaderi, B & ,Mahmoudi, O. (2017). The Impact of Organizational Structure on the Effectiveness of Communication from the

Perspective of Employees in the Department of Education. *International Journal of Management, Accounting and Economics*, 4(10), 989-1001 .

31. Sanjuq ,D. (2013). The Impact of Internal environment elements on organizational commitment applied study in Social Security Corporation in KSA. *European Journal of Business and Management*, 5(31), 204-214 .

32. Sethi, D., & Seth, M. (2009). Interpersonal communication: Lifeblood of an organization. *IUP Journal of Soft Skills*, 3 .

33. Shatreovich, V. (2014). Industrial structures as competitive factor in organization development. *Procedia Social and Behavioral Sciences*, 110, 871-878 .

34. Stogdill, R. M. (1950). Leadership, membership and organization. *Psychological bulletin*, 47(1), 1 .

35. Syntia, R., & Mulya, M. B. (2018). The Effects of Internal and External Environment on SMEs Empowerment-based Environmental Management. Paper presented at the International Conference on Multidisciplinary Research.

36. Tung, R. L. (1979). Dimensions of organizational environments: An exploratory study of their impact on organization structure. *Academy of Management Journal*, 22(4), 672-693 .

37. Van Riel, A. C., Lemmink, J., & Ouwersloot, H. (2004). High-technology service innovation success: a decision-making perspective. *Journal of Product Innovation Management*, 21(5), 348-359 .

38. Warrick, D. D. (2017). What leaders need to know about organizational culture. *Business Horizons*, 60(3), 395-404 .

39. Yahaya ,M., Al-khawlani, M. A. A., Suleiman, M. S., & Usman, U. M. Z. (2018). Organizational structure and an effective communication: The moderating effect of transformational leadership. *International Journal Of Scientific & Technology Research*, 7(11) .(

أثر تطبيق آليات الحوكمة والإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للشركات في الجزائر-
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز-

The impact of corporate mechanisms application and accounting disclosure in amelioration financial doing -Sonelgaz case study-

صغور مسعود*¹

¹ جامعة الجزائر3، (الجزائر)، saghour.messaoud@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/13

تاريخ الاستلام: 2023/02/20

ملخص:

جاء هذا البحث لبيّن ويوضح أهمية الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر كآلية هامة وفعالة في تقوية سوق أوراقها المالية وزيادة ثقة المستثمرين في شركاتها الاستثمارية.

ولقد وقفنا من خلال هذا البحث على أهمية الإفصاح المحاسبي في إرساء مبادئ الحوكمة، ودرسنا آليات الحوكمة المطبقة في شركة سونلغاز وهو ما أثر إيجاباً على حالتها المالية وزاد من ثقة المساهمين فيها. الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية؛ الإفصاح المحاسبي؛ حوكمة الشركات؛ التوازن المالي.

تصنيف JEL: H25, M41, G39

Abstract:

This research came to show and elucidate the importance of the role played by the quality of accounting information in supporting and establishing the principles of governance in Algeria.

We have identified through this research the importance of accounting disclosure in establishing the principles of governance, and we have studied the governance mechanisms applied in Sonelgaz Company.

Keywords: *Quality of accounting information; accounting disclosure; corporate governance; financial balance.*

Jel Classification Codes: *H25, M41, G39.*

1. مقدمة:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح وتأثيرهما في دعم وإرساء مبادئ حوكمة الشركات، بحيث أضحت العديد من المنظمات والجهات ذات المصلحة تعتمد - بشكل كبير - في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات محاسبية، حيث لا تملك هذه الجهات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة عن طريق مجالس إدارة الشركات، ومما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة وغير صادقة، وهو ما ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي بطريقة غير مباشرة إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية.

ويمكن القول أن إفلاس الشركات وانهيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام بالإفصاح والشفافية، وهذا ما جعل التزام الشركات بالإفصاح والشفافية ودورها في إرساء ودعم مبادئ حوكمة الشركات من أهم الموضوعات ذات الاهتمام المتزايد في وقتنا الحاضر.

أمام هذه الحقائق الجلية عن التأثير الإيجابي لجودة المعلومات المحاسبية والإفصاح والشفافية في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة، وجدنا حاجة ماسة لتناول موضوع دور جودة المعلومات المحاسبية في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر من خلال دراسة حالة شركة سونلغاز.

سنعمل من خلال هذه الدراسة على إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة، وتأثير ذلك على الأداء المالي للشركة سونلغاز، وذلك انطلاقاً من البحث عن الإجابة الملائمة للإشكالية التالية:

الإشكالية: كيف تسهم جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح والشفافية في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة؟ وكيف يؤثر ذلك على الأداء المالي لمؤسسة سونالغاز؟

وقصد التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح الفرضية التالية:

الفرضية: إن توفر المعلومة المحاسبية الصحيحة والصادقة والشفافة سيؤدي إلى دعم وإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر وهو ما سيؤثر على الأداء المالي للمؤسسات.

أهداف البحث: إن الهدف الأسمى لهذا البحث هو توضيح العلاقة بين جودة المعلومة المحاسبية وإرساء مبادئ الحوكمة وكيفية تأثيرهما على الأداء المالي للمؤسسات.

المنهج المتبع: تماشياً مع موضوع الدراسة وإشكالياتها المطروحة انتهجنا المنهج الوصفي لدراسة هذا الموضوع.

العرض:

لإنجاز هذا البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة في ظل الفرضية الموضوعية، ارتأينا تناول

المحاور التالية:

2. الإطار الفكري والمفاهيمي للإفصاح المحاسبي وقواعد الحوكمة

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات الجودة والكفاءة العاليتين من الوسائل وأدوات الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمساهمين والمنافسين من أجل دعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظرا للاهتمام المتزايد من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة بجدوى الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية، ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها من ناحية أخرى.

ويظهر كذلك دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة وذات الموثوقية والمصدقية التي من شأنها تحسين فهم أهمية الأدوات المالية وأدائها في الأسواق المالية وهذا من أجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة ، ويتجلى دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين المحتملين على اتخاذ قرار الاستثمار بناء على هذه المعلومات. ومما تقدم سنتناول بالتحليل والمناقشة الإفصاح المحاسبي، وعلاقته بقواعد حوكمة الشركات، وكذلك مفهوم جودة التقارير المالية والمحاسبية، وأخيرا آلية الربط بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التقارير المالية.

1.2 الإفصاح المحاسبي وتأثره بقواعد الحوكمة:

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشآت كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة وعلى المستوى الوطني للاقتصاد. (عمامرة و زرقاوي، 2018، صفحة 320)

وبما أن العلاقة أصبحت قوية بين الإفصاح المحاسبي وقواعد الحوكمة، فقد أضحت الحوكمة من مصطلحات قاموس الأعمال العالمي الحديث الأكثر شيوعا، وحتى يتسنى لنا فهم ماهية الحوكمة باختصار خصصنا الفقرة التالية للتعريف بأدبيات الحوكمة انطلاقا من نشأتها ووصولها إلى مبادئها.

1.1.2 أدبيات الحوكمة :

يعد مصطلح الحوكمة أو حوكمة الشركات (Corporate Governance) من بين أهم وأشمل المصطلحات التي زاد انتشارها على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين، فقد تعاطم الاهتمام بها لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في معظم الاقتصادات الناشئة والمتقدمة على حد سواء. وفيما يلي تعريف لمصطلح الحوكمة ونبذة عن مبادئها وأهدافها:

أولاً-تعريف الحوكمة:

لا يوجد تعريف موحد وشامل متفق عليه بين كافة الأكاديميين حول مفهوم الحوكمة، بل تتعدد التعاريف والمفاهيم حسب وجهات نظر هؤلاء الأكاديميين، فهناك من يعرفها بأنها مجموعة من القوانين والأطر والنظم التي تسعى إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري، عن طريق اختيار أنسب وأنجع الأساليب لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظموها من يعرفها بأنها: " مجموعة من القواعد الإدارية، تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف على الشركة لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين " (غادر، 2012، صفحة 13).

أما أهم الهيئات الدولية التي اهتمت بتعريف مصطلح الحوكمة، على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فقد عرفتها بأنها: "مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالشركة (أصحاب المصالح) " (غادر، 2012، صفحة 14).

و مما سبق يمكن تعريف الحوكمة بأنها مجمل القوانين والضوابط والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة، وبين أصحاب المصالح كحملة الأسهم والعمال والدائنين والموردين والمستهلكين. ثانيا-مبادئ الحوكمة:

رغم اختلاف بعض مبادئ الحوكمة من دولة لأخرى حسب قوانين وتشريعات ولوائح الدول، إلا أن هناك مبادئ عامة للحوكمة تصدرها منظمات وهيئات دولية متخصصة، على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الهيئات التي تعمل على دعم الدول في سعيها إلى وضع الأسس والقواعد الكفيلة بتحسين الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بالحوكمة، وعلى العموم يجب أن تركز حوكمة الشركات على المبادئ التالية: (سليمان، 2008، صفحة 24)

المساءلة والعدالة والشفافية والمسؤولية.

ثالثاً-أهداف الحوكمة:

هناك عدة أهداف لحوكمة الشركات يمكن أن نوجزها فيما يلي:

تحسين أداء الشركات، وضع أنظمة كفيلة بمحاربة الفساد والغش والممارسات المنافية للأعراف المعمول بها ، وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارتها، وضع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين مجلس الإدارة والمساهمين، وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لزيادة كفاءتها.

2.1.2 أدبيات الإفصاح المحاسبي: يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي

تستخدم لأغراض عدة، منها اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشآت، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة وعلى المستوى الوطني للاقتصاد. (عمامرة وزرقاوي، 2018، صفحة 310)

وستنطلق فيما يلي إلى ماهية الإفصاح المحاسبي، انطلاقاً من التعريف به ووصولاً إلى أهدافه ووظيفته في المؤسسة، مروراً بأشكال الإفصاح:
أولاً-تعريف الإفصاح المحاسبي:

اختلفت وجهات النظر حول مفهوم وتعريف الإفصاح المحاسبي وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة، لذا فقد عُرف الإفصاح المحاسبي بأنه روح أي سوق مالية وأساس نجاحها، فهو يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين (أشرف، 2010، صفحة 176).

كما عرف أيضاً بأنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار وأن تظهر المعلومات بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل (أشرف، 2010، صفحة 178).

استناداً إلى هذه التعاريف يمكن تعريف الإفصاح بأنه عملية توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل، بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، ويعد الإفصاح شرطاً أساسياً من شروط إنشاء وإدارة الأسواق المالية ذات الكفاءة والمصدقية، بحيث ترتبط حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات بأهمية الإفصاح ارتباطاً وثيقاً (معايير و شيخي، 2019، صفحة 35).

ثانياً-أشكال الإفصاح المحاسبي:

يتخذ الإفصاح عدة أشكال حسب المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها والتي نختصرها فيما يلي:
(روتال و دغوم، 2020، صفحة 75)

- الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، وتأتي كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات.

- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية مع مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

ثالثا-صفات الإفصاح المحاسبي:

لكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق أهدافها في الإفصاح فإنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية: (الخطيب، 2002، صفحة 155)

- الشمولية: تشير هذه الخاصية إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل استفسار؛

- الدقة: من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة؛

- الملائمة: ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها.

- التوقيت: يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لا بد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية.

- الوضوح: الوضوح هو خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس.

رابعا:- أهداف الإفصاح المحاسبي:

إن الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وشامل أصبح ضرورة مهمة تقتضيها عملية توصيل المعلومات المناسبة وبالنوعية المطلوبة لمستخدميها في الوقت المناسب، وبالتالي فإن الإفصاح يجب أن يحقق الأهداف التالية: (بريش، 2011، صفحة 52)

حماية الاستثمارات الخاصة بالأموال العامة أو الخاصة، و تنمية الاستثمارات، وجذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني سواء كانت هذه الاستثمارات داخلية أو خارجية.

2.2 جودة المعلومات المحاسبية وتطبيق آليات الحوكمة:

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل، ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية المتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، والسعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير، وهو ما يجعل العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية. (دغموم، 2015، صفحة 61)

1.2.2 ماهية جودة المعلومات المحاسبية ومقومات النظام المحاسبي:

أولاً- ماهية جودة المعلومات المحاسبية:

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها. ويعتبر تحديد أهداف التقارير المالية نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية. (Galina & Robert, 2003, p. 19)

هذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية: (مطر و آخرون، 2011، صفحة 198)

حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخل النظام المحاسبي، وتشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كماد خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على معلومات المحاسبية، توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالي، والرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات.

استنادا لما سبق يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة بحيث تعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى، وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار.

ثانياً- مقومات النظام المحاسبي:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي، بحيث يستند هذا الأخير في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تشتمل على مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه، وتتضمن هذه المقومات: (محسن و آخرون، 2014، صفحة 105)

المقومات المادية والمقومات البشرية والمقومات المالية وأخيرا قاعدة بيانات التي تحتوي على مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية.

أما خصائص جودة المعلومات المحاسبية فهي تلك العناصر التي تجعل من المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات جودة عالية ومفيدة لمستخدميها، بحيث يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، والتوقيت المناسب لها إذ يعتبر التوقيت عنصرا مهما من عناصر النجاح في عمله اتخاذ القرار. إضافة إلى الخصائص المذكورة أنفا توجد خصائص أخرى يمكن إيجازها فيما يلي: (هندي، 2015، الصفحات 256-257).

- الفهم والاستيعاب: يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على مدى استيعاب متخذ القرارات لها؛
- الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات: تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها؛

- الكفاية: تتوقف خاصية الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها، بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردودا عالي الجودة للمستفيدين منها.

2.2.2 العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية.

يعتبر التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وبالتالي وبما أن هناك علاقة وطيدة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، فإن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي وهذا ما يجعل الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به. (دغموم، 2018، صفحة 449)

ومن المعلوم أن وجود نظام إفصاح قوي وجودة معلومات محاسبية جيدة، يعتبران من أهم العوامل المشجعة على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، وهذا يجعل جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

أولا- انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية:

يعد وجود نظام إفصاح قوي أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين وهو الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، بينما وعلى النقيض تماما فإن ضعف

الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم في خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق وعدم ثقة المستثمرين.

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المال، والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدي المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.

ثانيا- الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية:

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها: طبيعة المستخدم، الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية، نوع المعلومات المحاسبية ومستوى جودتها وكميتها وأخيرا التوقيت السليم والمناسب للمعلومات المحاسبية.

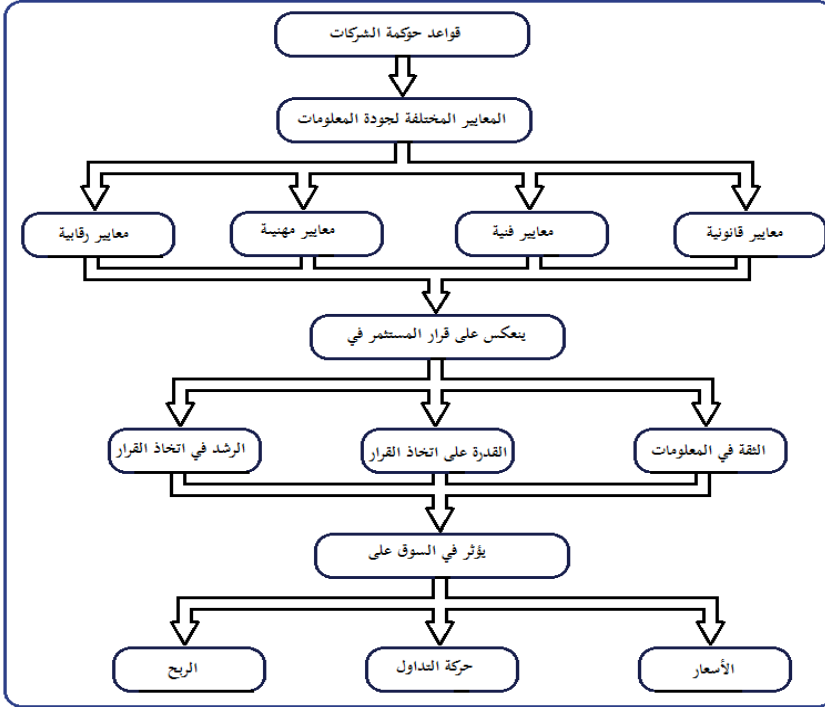
كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.

واستنادا لما تقدم فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملائمة والموثوقية المتمثلة في:

وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم) و أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية و أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

وللاعتداع على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم، والشكل التالي يبين العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين: (مطرو والسويطي، 2012، صفحة 232)

الشكل 1: علاقة قواعد الحوكمة بالمعايير المحاسبية وانعكاسه على قرارات المستثمرين



المصدر: محمد مطر، موسى السويطي، (2012)، الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الملاحظ في الشكل السابق التداخل بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساته على ثقة المستثمرين في المعلومات والقدرة على اتخاذ القرارات السليمة والسديدة وهو ما يؤثر على السوق من حيث الأسعار وحركة التداول وفرص الربح. ثالثا- مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة:

عُرف الأداء المالي للمؤسسة بأنه قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد مع تخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن.

كما عُرف أيضا بأنه مدى تمتع المؤسسة بهامش أمان يمكنها من التصدي للمخاطر وتحدي الصعاب المالية، وإزالة حالة العسر المالي.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف الأداء المالي للمؤسسة بأنه قدرتها على تحقيق توازنها المالي باستخدام وسائلها المالية المتاحة.

ولقد صدرت العديد من الدراسات حول العالم، التي درست الأثر الإيجابي الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للشركات، وفي الجزائر والتي ليست بمنأى عن كل التجارب والدراسات

الدولية التي ربطت الإفصاح المحاسبي بتحسين الأداء المالي للمؤسسات، جاءت العديد من الدراسات الأكاديمية الميدانية التي أكدت الدور المحوري الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، فقد أكدت الدراسة الأكاديمية الميدانية التي قام بها الباحثان إسماعيل مولوج وكمال مولوج سنة 2017، (مولوج و مولوج، 2017، صفحة 12) وهدفت إلى توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، واعتمدت الدراسة على نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من ممارسي مهنة المحاسبة وأساتذة المحاسبة في الجامعات ومدراء المالية في مختلف المؤسسات الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة واضحة حول الدور الإيجابي الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية. ومن ثم فقد أوصت هذه الدراسة على ضرورة إعداد تشريعات وقوانين ملزمة للشركات من أجل الالتزام بالإفصاح المحاسبي.

3. دراسة حالة مؤسسة سونلغاز

حتى تتمكن من معرفة أثر الإفصاح المحاسبي وآليات الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات قمنا بدراسة على شركة سونلغاز وهي اختصار للشركة الوطنية للكهرباء والغاز (sonelgaz)، والتي تعتبر من بين أكبر وأهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وهي شركة مساهمة مختصة في إنتاج وتوزيع الطاقة، بحيث بلغ إجمالي مشتركها المتصلين بشبكة الكهرباء أواخر سنة 2020 قرابة 11 مليون، بينما بلغ عدد المشتركين المتصلين بشبكة الغاز قرابة 7 ملايين مشترك.

1.3 آليات الحوكمة المطبقة في مؤسسة سونلغاز:

اختارت مؤسسة سونلغاز نظام الوكالة وهو نظام حوكمة يشمل مجموعة من الآليات تهدف لانضباط المسيرين والتزامهم بقوانين وتشريعات الدولة الجزائرية، وتؤدي إلى تخفيض النزاعات بين جميع الأطراف المشاركين سواء كانوا عمالاً أو مساهمين. (sonelgaz, 2022)

تنقسم آليات الحوكمة المطبقة في الشركة إلى قسمين رئيسيين هما: آليات داخلية وأخرى خارجية.

1.1.3 الآليات الداخلية:

وتتمثل في:

آلية مجلس الإدارة: والذي يتكون من ستة أعضاء يتم تعيينهم من طرف وزير الطاقة والمناجم، من بين أعضاء المجلس المدير العام لسونلغاز، مع العلم أن مندوب الحسابات هو أيضا يكون عضوا في المجلس بعقد مدته ثلاث سنوات قابلة لتجديد، أما رئيس مجلس الإدارة فهو الرئيس المدير العام للمؤسسة، ويعقد مجلس الإدارة اجتماعاته ستة مرات في السنة على أقل، إضافة إلى إجراء اجتماعات استثنائية إن اقتضت الحاجة إلى ذلك، ويكون الإشعار بالاجتماع في مدة لا تقل عن 15 يوما، وتتمثل مهامه في:

دراسة الميزانيات التقديرية لنهاية السنة بالتفصيل، والمصادقة عليها، دراسة توزيعات الأرباح، وتحسين سياسات الرقابة داخل المؤسسة بغية التقليل من المخاطر وتجنب الفساد المالي والإداري، والسهر على متابعة إنجاز المشاريع، الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية، بهدف التحقق من فعاليتها ومصداقيتها، والتحقق من استقلالية المراجع الخارجي والأخذ بعين الاعتبار نتائج تقريره عند إعداد الميزانية، والمصادقة على المشاريع الكبرى كإنشاء شبكات للغاز والكهرباء .

- آلية المدقق الداخلي: قبل 2016 كانت كل المديرية تقوم بالتدقيق الداخلي الخاص بها، أما في الوقت الراهن يوجد فرع يسمى CASEG وهو فرع من سونلغاز متخصص في التدقيق الداخلي لشركة سونلغاز.

2.1.3 الآليات الخارجية:

تعد آلية التدقيق الخارجي، الآلية الخارجية الوحيدة للحوكمة في الشركة محل الدراسة، حيث تقوم الشركة بتعيين مراقب حسابات خارجي، بعد دراسة ملفات الترشيح المقدمة من طرف مدققين خارجيين، ويتم ذلك باختيار العرض الأفضل حسب المعايير المطلوبة والكفاءة والخبرة، مدة العقد ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بحيث يقوم مراقب الحسابات بإعداد التقارير بعد الاطلاع على قوائمها المالية وإجراء فحص دقيق وشامل لبياناتها المحاسبية والمالية، وذلك لمراقبة الحسابات التي تتطابق مع المعايير المحاسبية.

3.1.3 مساهمة آليات الحوكمة في التنظيم المحاسبي وفي تحسين الأداء المالي للمؤسسة:

لقد أدت آليات الحوكمة المطبقة على مؤسسة سونلغاز إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها، كما أدت إلى ارتفاع نسبة أرباحها، على الرغم من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها والتي ستؤتي أكلها على المدى البعيد والمتوسط، وسنتناول في الفقرة التالية الحكم على الأداء المالي للمؤسسة من خلال تطبيق آليات الحوكمة.

2.3 الحكم على الأداء المالي للمؤسسة من خلال تطبيق آليات الحوكمة:

يهدف التقييم الدقيق للوضع المالي في الشركة محل الدراسة، قمنا باستخدام أدوات التحليل المالي، ودراسة تأثير آليات حوكمة المؤسسات المطبقة على أدائها المالي.

1.2.3 تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

بغرض معرفة الوضع المالي للشركة محل الدراسة وتقييم أدائها المالي، قمنا بإجراء تحليل مالي لقوائمها المالية، باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في التوازنات والنسب المالية.

أولاً: الميزانيات المالية المختصرة:

يمكن تلخيص أهم المجاميع الكبرى للميزانيات المالية للفترة (2017-2019) في الجدول التالي:

أ- الميزانيات المالية المختصرة للأصول للفترة (2017-2019):

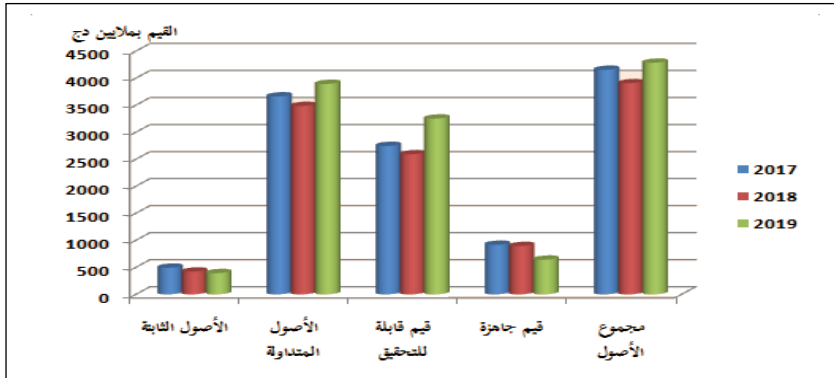
جدول 1: الميزانيات المالية المختصرة لأصول للفترة (2017-2019) المبالغ بـ 10⁶ دج.

البيان	2019		2018		2017	
	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ
الأصول الثابتة	09,16	392,58	10,76	420,27	11,85	492,48
الأصول المتداولة	90,84	3 893,0	89,24	3 486,35	88,15	3 661,98
قيم قابلة	83,53	3 251,9	74,34	2 591,71	74,97	2 745,43
قيم جاهزة	16,47	641,12	25,66	894,64	25,03	916,55
مجموع الأصول	100	4 285,6	100	3 906,61	100	4 154,46

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات المالية.

بالنسبة للأصول المتداولة نلاحظ أنها شكلت أغلبية الأصول، حيث كانت نسبتها 88,15%، و89,24% و90,84% للسنوات 2017، 2018، و2019 على التوالي، أي أنها ازدادت بنسبة 1,09 % سنة 2018، وبنسبة 1,60% سنة 2019، وهذا راجع إلى ازدياد في قيم قابلة للتحقيق وقيم جاهزة. أما فيما يخص الأصول الثابتة فقد شكلت النسب: 11,85%، 10,76% و09,16% للسنوات 2017، 2018 و2019 على الترتيب، ونلاحظ انخفاض المستمر خلال سنوات الدراسة حيث انخفضت بنسبة 1,09%، 1,60% للسنتين 2017 و2019 على التوالي، ويرجع الأمر إلى انخفاض في التثبيات المادية والتثبيات غير المادية، ولتوضيح هاته التغيرات ارتأينا إدراج الشكل التالي والذي يوضح تغيرات عناصر الأصول للفترة محل الدراسة.

الشكل 2: التغير في عناصر الأصول للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول 01

ثانيا: الميزانيات المالية للخصوم للسنوات (2017-2019): في هذا العنصر تم إعداد الميزانيات المختصرة اعتمادا على البيانات الميزانيات المالية للسنوات 2017، 2018 و2019.

جدول 2: الميزانيات المالية المختصرة للخصوم للفترة (2017-2019) المبالغ بـ 10⁶ دج

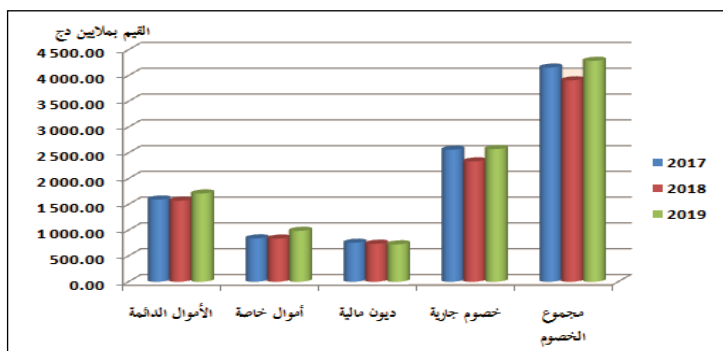
البيان	2019		2018		2017	
	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ
الأموال الدائمة	39,93	1 711,29	40,24	1 572,06	38,37	1 594,05
أموال خاصة	57,67	986,84	53,18	836,15	52,65	839,33
ديون مالية	42,33	724,45	46,81	735,91	47,35	754,72
خصوم جارية	60,06	2 574,31	59,76	2 334,56	61,63	2 560,42
مجموع الخصوم	100	4 285,60	100	3 906,61	100	4 154,47

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

فيما يخص خصوم الميزانية فقد شكلت الخصوم الجارية غالبية الخصوم بالنسبة 61,63% و 59,76% و 60,06% للسنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي، ونلاحظ انخفاضها سنة 2018 بنسبة 1,87% مقارنة بسنة 2017، بسبب انخفاض في الديون الأخرى. أما بالنسبة للموارد الدائمة فقد شكلت النسب التالية 38,37%، 40,24% و 39,93% للسنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي، ونلاحظ ارتفاعها بنسبة 1,87% سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ويتبين أن غالبية الأموال الدائمة هي أموال خاصة حيث كانت نسبها 52,65%، 53,19%، 57,67% للسنوات 2017، 2018 و 2019 على الترتيب.

ويمكن توضيح تطور عناصر الخصوم للفترة محل الدراسة في الشكل التالي:

الشكل 3: التغير في عناصر الخصوم للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول

22.2.3 تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية:

يعد تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي فقط غير كاف لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، مما يستوجب منا القيام بالتحليل العمودي للميزانية، ونقصد بذلك حساب النسب المالية وتحليل النتائج المتوصل إليها بغية التقييم الدقيق للأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

أولاً: نسبة السيولة: تمكنا هذه النسب من معرفة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، وبعد حسابها تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول 3: نسبة السيولة للفترة (2017-2019)

البيان	الصبغة	2017	2018	2019	النسبة
السيولة العامة	الأصول المتداولة/الخصوم الجارية	1,43	1,49	1,51	أكبر من 1
السيولة المختصرة	الأصول المتداولة-المخزون/الخصوم الجارية	1,43	1,49	1,51	[0,3-0,1]
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل	0,36	0,11	0,26	[0,5-0,3]

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الميزانيات المالية المختصرة

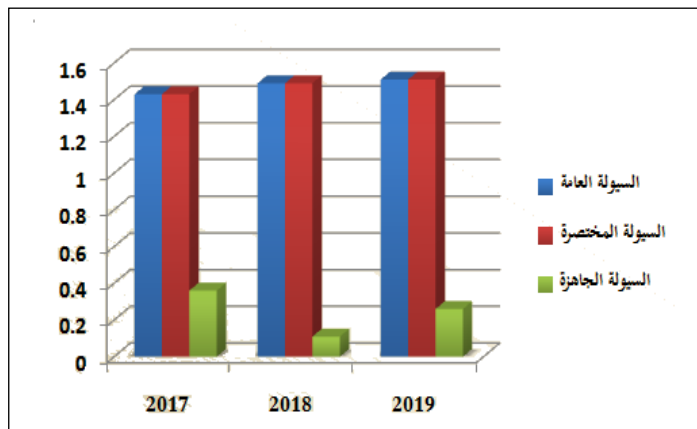
● بالنسبة لنسبة السيولة العامة فقد جاءت أكبر من الواحد لجميع سنوات الدراسة، وهذا يعني أن رأس المال العامل موجب، ونلاحظ ارتفاعها بنسبة 0,05 سنة 2018 وبنسبة 0,02 سنة 2019، وهذه النتائج تدل على أن المؤسسة خارج نطاق ما يسمى بالعسر المالي وأنها قادرة على تسديد ما عليها من التزامات مستحقة.

● أما فيما يتعلق بنسبة السيولة المختصرة فقد كانت كما يلي: 1,43، 1,49 و 1,51 للسنوات 2017، 2018 و 2019 على الترتيب، ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع قيمة المدينون الآخرون وارتفاع القيم الجاهزة قبله انخفاض في الخصوم الجارية، ونلاحظ أنها جاءت أكبر من النسب المعيارية والتي تتراوح بين [0,3-0,5]، وعلى المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينها، لأنه من خلال حسابنا لنسب السيولة يتضح أن المؤسسة مبالغ في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

● وفيما يخص نسبة السيولة الجاهزة فقد شكلت النسب: 0,36، 0,11 و 0,26 للسنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي، وهي نسب منخفضة مقارنة بالنسب المعيارية والتي تتراوح بين [0,3-0,5] حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق،

وفيما يلي شكل توضيحي لتطور نسب السيولة للمؤسسة سونلغاز للفترة (2017-2019).

الشكل 4: تطور نسب السيولة للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول 03

ثانيا: نسب الهيكل المالي:

تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها على أموالها الخاصة أو على أموال الغير، حيث تمكننا من معرفة طريقة توزيع الموارد المالية المتاحة، وفيما يلي أهمها.

جدول 4: حساب نسب الهيكل المالي للفترة (2019-2017)

النسب				الصيغة	البيان
أكبر من 1	4,36	3,74	3,23	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	التمويل الدائم
أكبر من 1	2,51	1,99	1,70	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	التمويل الخاص
[2-1]	0,30	0,27	0,71	الأموال الخاصة/مجموع الديون	الملاءة المالية
أكبر من 0,5	0,58	0,53	0,53	الأموال الخاصة/الأموال الدائمة	الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج.

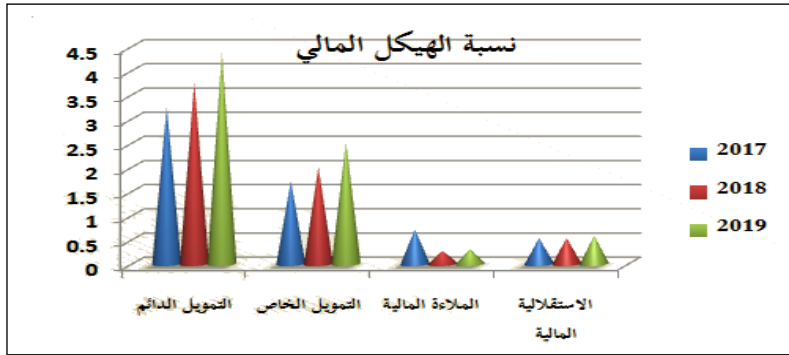
- جاءت نسب التمويل الدائم أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث أي أن المؤسسة قامت بتمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، حيث كانت القيم 3,23، 3,74 و 4,36 للسنوات 2017، 2018 و 2019 على الترتيب، ونلاحظ ارتفاعها سنة 2019 نظرا للارتفاع المستمر في الأموال الدائمة الذي قابله انخفاض في تدريجي في الأصول الثابتة، ولمعرفة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، سنقوم بتحليل نسبة التمويل الخاص.
- بالنسبة لنسبة التمويل الخاص، نلاحظ أنها جاءت أكبر من الواحد للفترة محل الدراسة، حيث شكلت النسب 1,70، 1,99 و 2,51 للسنوات 2017، 2018 و 2019، وهذا دليل على تمكن المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء إلى الديون المالية، وقد ارتفعت النسبة سنة 2018، ثم سنة 2019 بسبب زيادة الأموال الخاصة وانخفاض الأصول الثابتة.

● فيما يتعلق بنسبة الملاءة المالية فقد جاءت أقل من 1 للسنوات الثلاث حيث كانت 0,25، 0,27 و0,30 للسنوات 2017، 2018 و2019 على الترتيب، ونلاحظ أن الخصوم الجارية تشكل أغلبية الخصوم وثلاثة أضعاف أموال الخاصة مما لا يمكن للمؤسسة من تسديد ديونها أو الاقتراض.

● أما فيما يتعلق بنسبة الاستقلالية المالية والتي شكلت النسب 0,53، 0,53 و0,58 للسنوات 2017، 2018 و2019 على التوالي، ونلاحظ استقرارها بنفس النسبة سنة 2018 وهذا راجع لارتفاع في الأموال الدائمة بسبب زيادة الديون المالية، غير أنها فاقت النسبة المعيارية 0,5، مما يدعم تحليلنا حول تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية وإمكانية حصولها على قروض في حالة طلبها.

ونخلص من خلال دراستنا لنسب الهيكل المالي، أن المؤسسة محل الدراسة قامت بتمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وتمتع بالاستقلالية المالية وإمكانية حصولها على قروض، وفيما يلي شكل توضيحي لتطور نسب الهيكل المالي للمؤسسة سونلغاز للفترة محل الدراسة.

الشكل 5: تطور نسب الهيكل المالي للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول 04

ثالثاً: نسب المردودية:

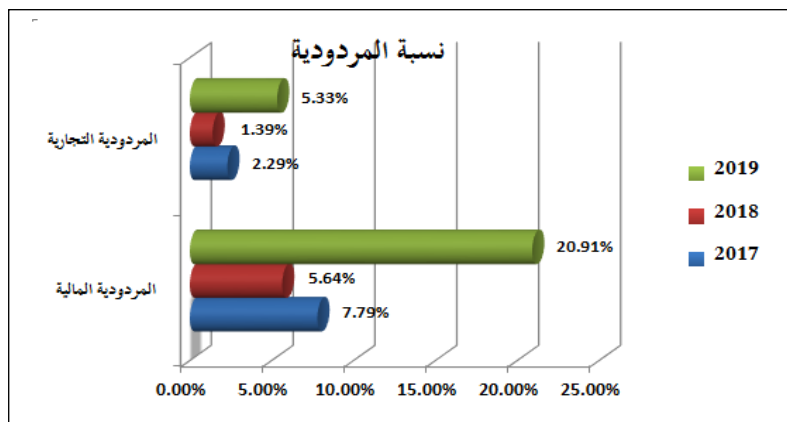
تقيس نسب المردودية مدى كفاءة استخدام المؤسسة للموارد المتاحة مقارنة مع النتائج المحققة، وبعد حسابنا لنسب المردودية تم تدوينها في الجدول التالي:

جدول 5: حساب نسب المردودية للفترة (2017-2019)

البيان	الصيغة	2017	2018	2019
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية/الأموال الخاصة	%7,79	%5,64	%20,91
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية/المبيعات السنوية الصافية	%2,29	%1,39	%5,33

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج. ويمكن توضيح نتائج الجدول في الشكل التالي:

الشكل 6: تطور مختلف أنواع المردودية للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول 05

• فيما يخص المردودية المالية فقد كانت نسبها: %7,79، %5,64 و %20,91 للسنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي، ونلاحظ انخفاضها الكبير الذي كان بنسبة (2,15%) سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، وهذا راجع لانخفاض النتيجة الصافية، قابله ارتفاع في الاحتياطات، لترتفع النسبة بعدها في 2019 بـ 15,27%، وهذا يعود لارتفاع النتيجة الصافية، ويتضح من نتائج المردودية المالية، أن كل واحد دينار جزائري مستثمر من الأموال الخاصة، يحقق ربحا قدره:

0,077 دج سنة 2017، و 0,056 دج سنة 2018، و 0,209 دج سنة 2019.

• وفيما يتعلق بالمردودية التجارية للمؤسسة، فقد شكلت النسب %2,29، %1,39 و %5,33 للسنوات 2017، 2018 و 2019 على الترتيب، ويتضح انخفاضها بنسبة (0,90%) سنة 2018 وهذا راجع لانخفاض النتيجة الصافية.

ويتضح من خلال نتائج المردودية التجارية للمؤسسة أنها تحقق عن كل 1 دج من المبيعات السنوية ربحا صافيا قدره: 0.022 دج سنة 2017، و 0.013 دج سنة 2018، و 0.05 دج سنة 2019.

4. خاتمة:

جاء هذا البحث ليبين ويوضح أهمية الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر من خلال دراسة حالة شركة سونلغاز، وقد كانت أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل فيما يلي:

- أن هناك علاقة وطيدة بين إرساء مبادئ حوكمة الشركات وبين الإفصاح المحاسبي؛
- أنه حسب المعلومات المحاسبية للشركة سونلغاز وآليات الحوكمة الداخلية والخارجية المطبقة في الشركة فإن هذه الأخيرة تتميز بوضعية مالية جيدة، بحيث يمكن لأي مستثمر وطني أو أجنبي أن يتخذ قرار الاستثمار بالشركة دون تردد أو خوف من إخفاء المعلومات المحاسبية للشركة أو طمسها؛
- أن النتائج المالية للشركة تعكس الأداء المالي الجيد الذي تتمتع به الشركة، والذي كان للآليات الداخلية والخارجية للحوكمة المجسدة فيها أثر في تحقيقها، وذلك من خلال ما تمتاز به قوائمها المالية وبياناتها المحاسبية من دقة وشفافية.

➤ 5. قائمة المراجع:

1. عمامرة ياسمينة، وزرقاوي عبد الكريم، (2018)، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية. مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلد (02)، العدد (02)، 307-327.
2. محمد ياسين غادر، (15- 17 ديسمبر 2012)، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي تحت عنوان عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان. طرابلس، لبنان.
3. محمد سليمان. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمدبرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
4. حنين أشرف رمضان، (2010). الإفصاح التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، قطر.
5. معاريف محمد، شيخي مختارية، (2019)، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، مجلد (07)، العدد (01)، 30-43.
6. روتال عبدالقادر، دغموم هشام، (2020). دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق مبدأ الكفاءة في سوق الأوراق المالية. مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، مجلد (07)، العدد (02)، 68 - 83.
7. الخطيب خالد، (2002). الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1). مجلة جامعة دمشق- سوريا، مجلد (18)، العدد (02)، 143-183.

8. بربش عبد القادر، (2011). دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، مجلد (07)، العدد (09)، 39-64.
9. دغموم هشام، (2015). أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في دعم وإرساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر. مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، مجلد (01) العدد (10)، 56-82.
10. محمد عطية مطر، و آخرون. (2011). الحوكمة والإفصاح المحاسبي، دار حنين مكتبة الفلاح، دمشق، سوريا.
11. رحيمة صباح محسن، و آخرون. (2014). نظم المعلومات المحاسبية والمالية- أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.
12. منير إبراهيم هندي. (2015). حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي المحاسبي- الإفصاح وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان.
13. دغموم هشام، (2018)، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر كآلية لترقية مناخها الاستثماري وزيادة قدرته التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية- جامعة الجزائر3 مجلد (07) العدد (01)، 423-466.
14. محمد مطر، موسى السويطي، (2012)، الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. مولوج إسماعيل، و مولوج كمال. (2017). أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على الأداء المالي للشركات، - دراسة ميدانية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد (08)، 7-32.
16. Galina G., Robert W., (May 28-31 2003). The role of international accounting standards in foreign direct Investment: A Case Study of Russia, The Thirteenth Conference of the International Trade & Finance Association, Finland.
17. sonelgaz. (2022). who-we-are. <https://www.sonelgaz.dz/ar/category/who-we-are-ar>, consulté le 25-02-

دراسة تحليلية لتأثير نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع في البنوك الجزائرية

An Analytical Study of the Human Resources Information System Effect on in Algerian Banks Increasing the Innovation levels

عتيقة بن طاطة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر

a.bentata@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/17

تاريخ الاستلام: 2022/12/10

ملخص: هدف البحث إلى دراسة تأثير نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع في البنوك الجزائرية. ولتحقيق هدف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوزيع استبيان على عينة مكونة من (45) مدير، تم استرجاع وتحليل (32) منها. وقد تم التحقق من صدقها وثباتها. أظهرت النتائج أن كل من (نظام الأجور والرواتب، نظام التدريب والتطوير المهني، نظام الصحة والسلامة) لها تأثير موجب ودال إحصائياً، وأن كل من (نظام التوظيف، نظام الحوافز) لها تأثير سالب ودال إحصائياً. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن المتغير الفرعي المتعلق بنظام تقييم الأداء غير مؤثر على رفع مستويات الإبداع في البنوك محل الدراسة. أوصت الدراسة بالتركيز على نظام الأجور والرواتب لأن له علاقة ارتباط قوية مع رفع مستويات الإبداع.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات؛ الموارد البشرية؛ الإبداع؛ البنوك الجزائرية.

تصنيف M15:JEL

Abstract:

The research aimed to study the effect of human resources information system on increasing the innovation levels in Algerian banks. The research used the analytical Descriptive approach, and a questionnaire was distributed, which consist of (45) subjects, (32) questionnaire of which were returned and analyzed. Validity and reliability of questionnaires were computed. The results showed that there was a positive significant effect of each (wages and salaries system, training and professional development system, Health and safety system), and that each of (Recruitment system, incentive system) has a negative significant effect, however, the Performance appraisal system has no effect on increasing the innovation levels. The study recommended focusing on the dimension of the wages and salaries system because it has a strong correlation with raising innovation levels.

Keywords: Information System; Human Resources; Innovation; Algerian Bank

Jel Classification Codes: M15

1. مقدمة ومشكلة البحث:

في ظل التحدّيات المعاصرة وتصاعد التنافس بين الشركات لتحقيق التّفوق والتّميّز في مجال الأعمال، فإنّ الحفاظ على الميزة التنافسية التي تملكها أي شركة أصبح من الصعب تحقيقه، خاصّةً في ظل التحوّلات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، أين أصبح التّفوق التنافسي لا يعتمد فقط على تميّز ما يُقدّم من سلع وخدمات بل تعدّاه إلى مصدر أكثر أهمية، والمتمثّل في امتلاك المعلومة والتي يمكن تطويرها من خلال نظام معلومات كفاء .

ومن جهة ثانية، ونظراً لتصاعد دور المورد البشري في الشركات، والتّطور الواضح في الفكر والتّطبيقات الإدارية بصورة عامّة، وتطبيقات الموارد البشرية بصورة خاصّة، أصبح الاعتماد على نظام معلومات الموارد البشرية بمثابة سلاح استراتيجي لتحقيق المزايا التنافسية للمنظمة، من خلال التنبؤ بالحاجات المستقبلية من رأس المال البشري، واستثماره لرفع مستويات الإبداع. لأنّ هذا الأخير من أعلى إنجازات العنصر البشري مرتبةً ومكانةً. ويعتبر عامل نجاح أساسي في المنافسة المتزايدة في بيئة اليوم المعقدة، التي أصبحت صعبة يوماً بعد يوم بسبب العديد من الأسباب البيئية والتنظيمية مثل: العولمة، إلغاء القيود التنظيمية، تزايد المنافسة المحلية والعالمية، التكنولوجيات الجديدة، إذ يفيد الإبداع المنظمة بالقدرة على الحصول على مستوى كبير من الحصة السوقية، أو خلق فرصة سوقية جديدة بالكامل التي تمكّنها من الحصول على أرباح فائقة. فالاستجابة البيئية للمنافسين لاستراتيجيات الإبداع هذه، ستنتج (ستحدث) ميزة تنافسية للمنظمة. إذ أكد (Lee et al., 2001) في هذا الإطار؛ أن الإبداع هو أساس المنافسة عندما المنافسون لا يمكنهم بسهولة تقليد الإبداع (Goksoy, 2012, pp. 204-305). وفي دراسة قام بها كل من (Riter and Waterman, 1982) للمنظمات الناجحة، استنتجوا أن هذه المنظمات كان عندها حقائق أساسية قليلة حيث أن أحد هذه الحقائق، هي أن أغلب أعضاء المنظمة يجب أن يكونوا مبدعين (moghli, abdallah, & muala, 2012, p. 2).

ولم تكن بيئة الأعمال الجزائرية في منأى عن كلّ هذه التّطورات، فقد تأثرت بذلك منظمات الأعمال الجزائرية في شتى القطاعات، بما في ذلك قطاع البنوك الذي يعتبر محور الدراسة الحالية، وهذا سعيّاً منها للاستفادة من التّقدّم التكنولوجي في إدارة مواردها البشرية، وكذلك تبني نظام معلومات موارد بشرية وهذا من خلال بناء قاعدة بيانات تتضمن مختلف معلومات المورد البشري ومتاحة في الوقت المناسب، إلى جانب تحديثها بشكل مستمرّ، حتّى يمكن الرجوع إليها بكلّ ما يتعلّق بالموارد البشرية، وإمكانية تعظيم الاستفادة منها لتحقيق مستويات إبداع أعلى تسمح لها بضمّان بقائها واستمرارها في بيئة أبرز سيماتها المنافسة المتزايدة.

ومن هذا المنطلق؛ فقد ركز البحث الحالي على العلاقة بين نظام معلومات الموارد البشرية ومستويات الإبداع، وتمحورت مشكلة البحث على النحو التالي: ما تأثير نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع في البنوك الجزائرية؟

2. أهمية البحث: يمكن أن تتضح أهمية البحث في النقاط التالية:

- إنَّ التحديات والضغوطات المتزايدة التي تحيط بقطاع البنوك من كل جانب وفي كل مجال، تزيد من أهمية المعلومة، خاصة المتعلقة بالعنصر البشري، ودورها في نجاح هذا القطاع واستمراره، إذ نجد أن توافر المعلومة المناسبة، وفي الوقت المناسب يُمكن من تقديم خدمات بنكية ذات جودة مناسبة وسعر منافس.

- تنبع أهمية البحث أيضاً من مجال التطبيق الذي شمل قطاع البنوك، فقد تمَّ اختيار هذا الأخير لأهميته الكبيرة في دعم الاقتصاد الوطني، كما أنه من أكثر القطاعات تأثراً بما يشهده العالم من انفتاح، وتطور في تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، وذو تنافسية عالية.

3. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق مايلي:

- تحديد طبيعة علاقات الارتباط بين نظام معلومات الموارد البشرية ومستويات الإبداع في البنوك الجزائرية.

- التعرف على أثر نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع في البنوك عينة الدراسة.

- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات للبنوك الجزائرية فيما يتعلق بموضوع البحث.

4. فروض البحث: ركز البحث الحالي على اختبار الفرض الرئيسي التالي: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع في البنوك الجزائرية.

5. مصطلحات البحث: لأغراض البحث تمَّ اعتماد التعاريف التالية:

نظام معلومات الموارد البشرية: Human Resources Information Systems

عرّف كلٌّ من (Denisi & Griffin, 2008, p. 491) نظام معلومات الموارد البشرية على أنه: "مجموعة من الأفراد، النشاطات، الأشكال، والبيانات تُستعملُ للحصول، تخزين، استرجاع، توزيع، واستعمال المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية للمنظمة".

نظام التوظيف: Recruitment System يسجّل هذا النظام ويتعقب الموارد البشرية في المنظمة لتعظيم استعمالها، مثل نظم حفظ سجلات الموظفين التي تعمل على حفظ أثر الإضافات، الحذف، والتغيرات الأخرى في السجلات في قاعدة بيانات الأفراد. التغيرات في مهام العمل والتعويض، الاستنتاجات والإنهاءات، هي أمثلة عن المعلومات التي يمكن أن تُستعملَ لتحديث قاعدة بيانات الأفراد. مثال آخر هو نظم جرد مهارات الموظف التي تستعمل بيانات مهارات الموظف من قاعدة بيانات الفرد لتحديد موقع الموظفين في المنظمة الذين يملكون المهارات المطلوبة للمهام وخطط المشروع (O'Brien, 1990, p. 443)

نظام الأجور والرواتب: Wages and Salaries System يُمكن للمنظمة الاستفادة من تطبيقات واستخدامات الحاسب الإلكتروني في إعداد الأجور والرواتب لعاملها بسرعة وبدقة تامة، أيضاً يمكنها الحصول على مجموعة من التقارير الإحصائية التي تشتمل على بيانات هامة. وتعتمد الإدارة على هذه التقارير في التعرف على تكلفة العمالة ومقارنتها من وقت لآخر أو من إدارة لأخرى (صلاح الدين، 2007، صفحة 37)

نظام الحوافز: Incentives System

يحتسب مبلغ الحوافز السنوية لكل فرد، فضلاً عن مجمل الحوافز التي حصل عليها طوال خدمته (فراس، 2007، صفحة 17)

نظام التدريب والتطوير المهني: Training and Professional Development System

يساعد هذا الأخير مديري الموارد البشرية في تخطيط ورقابة توظيف الفرد، التدريب، برامج التطوير عن طريق تحليل برامج الحاضر، كما يُحلل هذا النظام تطور المسار لكل موظف لتحديد أي أدوات التطوير مثل برامج التدريب وتقييم الأداء الدوري يمكن أن يوصى بها. برامج التدريب وتقييم أداء الموظف المعتمدة على الحاسب تساعد في دعم هذا الحقل من إدارة الموارد البشرية (O'Brien, 1990, p. 444)

نظام تقييم الأداء: Performance Appraisal System

يساعد المنظمة في ربط أنظمة التقييم بخصائص ومواصفات كل وظيفة، ويساهم في تحديد ووضع الحلول لمشاكل الأداء. والبرامج الخاصة بتقييم الأداء يمكن أن تحدد نوع الطريقة المناسبة للتقييم، وبعد الانتهاء من عملية التقييم يمكن توفير معلومات تشير إلى الفروقات في الأداء الفعلي قياساً بالمعايير المحددة. ويتطلب هذا النظام من إدارة الموارد البشرية تحديد مشاكل الأداء وبيئة العمل ليتسنى لها تصحيح الانحرافات ومعالجة مشاكل انخفاض الأداء (عباس، 2006، صفحة 332)

الإبداع: Innovation

يُعرف Kotler الإبداع على أنه فكرة أو منتج أو جزء من تكنولوجيا التي يتم تطويرها وتسويقها إلى الزبائن الذين يُدركونها كشيء جديد أو حديث (Kotler, 1999, p. 603)

مستويات الإبداع: هناك عدة مستويات للإبداع تتمثل في: (النجارو ملكاوي، 2010، صفحة 264)

الإبداع على المستوى الفردي: هو الإبداع الذي يتم التوصل إليه من قبل أحد الأفراد، بحيث يكون لدى العاملين إبداعية خلاقة لتطوير العمل من خلال خصائص فطرية يتمتعون بها كالذكاء والموهبة، أو مكتسبة كحل المشكلات.

الإبداع على المستوى الجماعي: هو الإبداع الذي يتم تقديمه، أو التوصل إليه من قبل الجماعة حيث تتعاون جماعات محددة في العمل فيما بينها لتطبيق الأفكار التي يحملونها، والمساهمة في التغيير نحو الأفضل من خلال تقديم منتجات وخدمات وطرائق عمليات جديدة وحل المشكلات المختلفة. الإبداع على مستوى المنظمة: هو الإبداع الذي يتم التوصل إليه من قبل المؤسسة بشكل عام، إذ يتشكل الإبداع المؤسسي من خلال الإبداع الفردي والجماعي معا داخل المنظمة.

6. الإطار النظري والدراسات السابقة:

6-1. الإطار النظري:

6-1-1. نظم معلومات الموارد البشرية: المفهوم والتطبيقات

تشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى الإتجاه المتزايد للمنظمات لاعتماد هذا النوع من النظم للاستفادة منه في معالجة الكم الهائل من البيانات المتعلقة بالموارد البشرية وكذا إتخاذ القرارات الصحيحة إنطلاقاً ممّا توفره من معلومات ملائمة من حيث الدقة، والتوقيت، والحدثة. ولقد تعددت تعاريف نظام معلومات الموارد البشرية، ومن بينها ما قدّمه (Mikovich & Boudreau, 1994, p. 253) حيث يُعرّفها بأنّها "نشاط منظم لجمع، تخزين، المحافظة، استرجاع، وتوفير حاجات المنظمات من البيانات حول الموارد البشرية، نشاطات الأفراد، وسمات الوحدة التنظيمية".

وبالنسبة ل (Broderick & Boudreau, 1991, p 2) فقد قدّم تعريفًا لنظام معلومات الموارد البشرية بأنّه: "مكوّن من قواعد البيانات، التطبيقات الحاسوبية، الأجهزة، والبرامج الضرورية لتخزين، جمع/ تسجيل، إدارة، تسليم، تقديم، ومعالجة البيانات لمديري الموارد البشرية". وتكون مخرجات هذا النظام في عدّة صيغ من بينها: النماذج الرياضية، تطبيقات الذكاء الصناعي مثل النظم الخبيرة، والتقارير الدورية (Mcleod & Desanctis, 1995, p. 9) وتتعدّد تطبيقات نظام معلومات الموارد البشرية . وحسب (Denisi & Griffin, 2008, p. 492) يمكن التمييز بين نوعين من التطبيقات لنظام معلومات الموارد البشرية:

- وظيفة الموارد البشرية HR Function.

- حفظ السجلات وإعداد التقارير Record Keeping and Report Generation

6-1-2. الإبداع: المفهوم والشروط

توجد تعريفات عديدة لمصطلح الإبداع التي تشتق من المصطلح اللاتيني "Innovation" والذي يعني خلق شيء جديد (Reguia, 2014, p. 141) واستعمل مصطلح "الإبداع" في حد ذاته للمرة الأولى عن طريق (Schumpeter)، في بداية القرن العشرين، وتم تطوير أفكاره وأبحاثه من قبل العديد من الباحثين.

وقد عرف (Schumpeter) الإبداع على النحو التالي: التغييرات في المنتج، العملية والتنظيم التي لا تنشأ بالضرورة من الاكتشافات العلمية الجديدة، لكن قد تنشأ من التكنولوجيات الحالية، وتطبيقاتها في سياق جديد. وينشأ الإبداع أيضا من البحث العام (Urbanova, 2013, p. 83)

وتعتبر عملية الإبداع تغيير في الطريقة التي يصنع بها المنتج، أو تقدم بها الخدمة. وهي تقديم طرق، إجراءات أو مسؤوليات جديدة داخل المنظمة. تتضمن الحصول على مهارات جديدة، وتتطلب طرق جديدة للإدارة والتنظيم (Tarafdar & Gordon, 2007, p. 356)

ويمكن فهم الإبداع على أنه: تصنيع منتجات جديدة، تكنولوجيات الإنتاج الجديدة، مكتسبات الأجهزة الجديدة، الطرق التمويلية أو الإدارية المحسنة، الأداء والتأهيل المحسن لقوة العمل، نظم المعلومات المحسنة وغير ذلك (Goksoy, Vayvay, & Ergeneli, 2012, p. 305)

ولكسب الإبداعية الصحيحة للمنظمة: يجب التركيز على الشروط التالية: (Urbanova, 2013, p. 93)

- تطوير ثقافة الإبداع المناسبة في المنظمة، ودعم الإبداع المستمر؛

- تقوية إمكانية الإبداع بربط الأجزاء الحالية لموارد المعرفة، وخلق أسواق جديدة؛

- الاستعمال الفعال لإمكانية عمال المعرفة في المنظمة بالإدراك العملي لأفكارهم؛

- تحفيز الأفكار الفردية، وتحفيز الموظفين ليأتمنوا (ليثقوا) بالقادة (الرؤساء) لخلق الأفكار الجديدة؛

- تجميع المدراء، والمختصين بالتخصصات المختلفة من البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة لتوليد الأفكار الجديدة؛

- الدعم والتحفيز المستمر للمنظمات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المجموعة الأكبر للإبداعات.

3-1-6. دور نظام معلومات الموارد البشرية في تحقيق الإبداع:

من وجهة نظر (Broderick & Boudreau, 1991, p. 22) يمكن لنظم معلومات الموارد البشرية، كأحد أنواع نظم المعلومات الوظيفية، أن تساهم في تحقيق البعد التنافسي المتمثل في الإبداع من خلال مساهمتها في أن يعمل الأفراد برؤية استراتيجية، وهذا من خلال:

- زيادة الوقت المكرس لإبداع الموارد البشرية.

- الإدراك والتشخيص السريع للانحرافات عن الأهداف.

- فهم المديرين التنفيذيين لتعاون، واكتشاف الموارد البشرية.

- الدعم القوي للإبداع والابتكار.

- اختصار عملية الإبداع: بفهم مستلزمات الإبداع، مع التوفير في وقت المديرين التنفيذيين المكرس لدعم الإبداع والابتكار.

- سرعة اختبار، إعداد التقارير، وتوثيق الاكتشافات الجديدة.

2-6. الدّراسات السابقة:

دراسة (ملاوي، 2007) :

هدفت الدّراسة إلى التّعرف على ماهية الاستخدام المشترك بين نظم المعلومات المعرفة في تحقيق الإبداع لدى البنوك التجارية الأردنية، ومن أبرز نتائجها : وجود تأثير ذو دلالة احصائية لنظم المعلومات على مؤشرات الإبداع التالية: تقديم خدمات جديدة وتحسينها، تصميم عمليات جديدة وتحسينها، زيادة رضا الزبائن، تعزيز الموقف التنافسي للبنك.

دراسة (القضاة، 2008):

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان مدى تأثير نظم معلومات الموارد البشرية على فاعلية إدارة الموارد البشرية وقد توصّلت الدّراسة إلى أن النظام ساهم في زيادة ربحية البنك، وعمل على إيجاد التّكامل بين كافة الوظائف، وعلى استغلال الموارد المتوفرة بفاعلية وكفاءة عن طريق إيجاد التّحليلات، والقيام بكافة نشاطات وظيفية التّخطيط. كما عمل النظام على توفير العدد المناسب من شاغلي الوظائف المؤهلين، وقلّل من تكاليف كلّ عملية توظيف من حيث الوقت والمال، وبذلك فقد وفّر كادر موظفين ذا أداء عالي.

دراسة (الأعظمي، 2009):

هدفت الدّراسة إلى تحديد الأثر بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في تطبيقات نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري البشري في تحقيق المزايا التنافسية. وتوصّلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة معنوية لتطبيقات نظام معلومات الموارد البشرية على عناصر رأس المال الفكري البشري في تحقيق الإبداع.

دراسة (النجار وملاوي، 2010):

حاول الباحثان التعرف على تأثير نظم المعلومات في مستويات الإبداع في شركات التأمين الأردنية المسجلة في بورصة عمان، حيث تمثلت نظم المعلومات في أنواع النظم المختلفة، في حين تمثلت مستويات الإبداع في: الإبداع على المستوى الفردي، الإبداع على مستوى الجماعات، الإبداع على مستوى المنظمات. وقد توصّلت الدراسة إلى أن مستويات الإبداع جميعها قد تأثرت بأنواع نظم المعلومات المختلفة.

دراسة (بن طاظة، 2011):

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان مدى تأثير نظم معلومات الموارد البشرية على تحقيق المزايا التنافسية المتمثلة في: (تخفيض التكاليف، الجودة، الإبداع) بالتطبيق على الشركات المتعددة الجنسيات في سورية. وقد توصّلت الدّراسة إلى وجود تأثير معنوي لنظام معلومات الموارد البشرية على تحقيق المزايا التنافسية، أما على مستوى الأبعاد فقد إتضح وجود تأثير معنوي لكل من (نظام التّوظيف، نظام تقييم الأداء، نظام الصّحّة والسّلامة) على تحقيق المزايا التنافسية، في حين إتضح

عدم وجود تأثير لكل من (نظام الأجور والرواتب، نظام الحوافز، نظام التدريب) على تحقيق المزايا التنافسية.

دراسة (بن طاطة، 2017):

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تفاعل نظم المعلومات وإدارة المعرفة على تحقيق المزايا التنافسية في منظمات القطاع الصناعي والخدمي في الجزائر. وقد أظهرت النتائج وجود تأثير لنظام المعلومات على تحقيق المزايا التنافسية المتمثلة في (تخفيض التكاليف، الجودة، الإبداع).

دراسة (Broderick Boudreau, 1990):

شملت العلاقة بين كل من إدارة الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، والميزة التنافسية، وتمّ التوصل إلى أنّ التطبيقات الحاسوبية في إدارة الموارد البشرية والمتمثلة في نظم معالجة المعاملات، نظم دعم القرار، والنظم الخبيرة تساهم في تحقيق مزايا تنافسية للشركة بما في ذلك تخفيض التكاليف، الجودة، والإبداع.

دراسة (Broderick Boudreau, 1991):

شملت مقابلة مع مديري أكثر عشر شركات رائدة*؛ بارزة في استخدامها لنظم معلومات الموارد البشرية، وقد تمّ التوصل إلى رضا مدراء هذه الشركات على النظام وتأييدهم لإمكانية تحقيق النظام للمزايا التنافسية المتمثلة في: تخفيض التكاليف، الجودة، والإبداع.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

طبيعة الدراسة:

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها، إذ تناولت الدراسات السابقة إما نظم معلومات الموارد البشرية أو مستويات الإبداع بينما حاولت الدراسة الحالية الجمع بين نظم معلومات الموارد البشرية ومستويات الإبداع وتحليل العلاقة التأثيرية بينهما.

أبعاد متغيرات الدراسة:

جاءت الدراسة الحالية لتشتمل على خمس متغيرات فرعية لنظام معلومات الموارد البشرية (نظام التوظيف، نظام الأجور والرواتب، نظام الحوافز، نظام التدريب والتطوير المهني، ونظام تقييم الأداء)، كما ركزت الدراسة الحالية على مستويات الإبداع (الإبداع على المستوى الفردي، الإبداع على المستوى الجماعي، والإبداع على مستوى المنظمة) التي حددها (النجار وملكاوي، 2010).

اختيار عينة الدراسة:

* ALCOA, Armstrong World Industries, AT & T, Becton- Dickinson, Chevron Corporation, Data General corporation, Digital Equipment corporation, Mobil Corporation, Aetna Life & Casualty company, and NCR corporation.

تَجَهَّت الباحثة إلى اختيار عينة عشوائية طبقية للدراسة في المستويات الإدارية العليا، والوسطى للبنوك محل الدراسة.

7. منهج البحث العلمي المستخدم:

اعتمدت الدراسة منهجية البحث الوصفي التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي، تم إجراء المسح المكتبي والإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية. أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم استخدام استبيان لغرض الكشف عن آراء المدراء في كل من الإدارة الوسطى والعليا حول عدد من المتغيرات والفرضيات التي تعدّ أساس هذا البحث العلمي. وسيتم تحليل كافة البيانات، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لمعالجتها من خلال برنامج: الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) النسخة 17.

8. مجتمع وعينة البحث: بعد أن حدّدت الباحثة مجتمع الدراسة في البنوك موضعاً للدراسة، قامت بأخذ عينة عشوائية من مدراء هذه البنوك. وقد اشتملت عينة البحث على مستويين إداريين (إدارة عليا ووسطى) من كلا الجنسين، وبمؤهلات علمية متعددة، وخبرات متباينة. وكان حجم العينة التي وزعت عليها الباحثة استبيانات الدراسة (45) مدير، استرجع منها (32) استبانة فقط وهذا نظرا للتأخر الكبير لبعض أفراد العينة في تسليم الاستبيانات، وبالتالي بلغت نسبة الاسترجاع (71,11%). وهي نسبة جيدة.

9. أداة البحث:

1-9. وصف الأداة: تضمنت أداة الدراسة الأجزاء التالية:

الجزء الأول: اختص هذا الجزء بالبيانات والمعلومات الشخصية (المتغيرات الديمغرافية) لأفراد عينة الدراسة (الجنس، والمؤهل العلمي، والمستوى الإداري، وسنوات الخبرة).

الجزء الثاني: تضمن هذا الجزء مجموعة من الفقرات بلغ عددها (21) فقرة تقيس نظام معلومات الموارد البشرية.

الجزء الثالث: تضمن الفقرات التي تمّ من خلالها قياس مستوى الابداع.

2-9. صدق الأداة: للتحقق من مدى صدق محتوى الأداة، عُرضت الاستبانة على بعض المحكمين من ذوي الاختصاص، وبعد أن تم الأخذ بالملاحظات والتعديلات المقترحة؛ وافق المحكمون على نموذج الاستبانة.

3-9. ثبات الأداة: تمّ التوصل إلى قيمة الثبات من خلال معامل (Cronbach's Alpha).

جدول 1: اختبار الموثوقية معامل Cronbach's Alpha

اسم المتغير	نظم المعلومات	الابداع	الثبات الكلي للاستبانة
معامل الثبات	0,894	0,833	0,914

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS.

يتضح من خلال الجدول؛ أنّ معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة، تدل على ترسيخ المفهوم الإجمالي لمضمون الاستبانة ولمفهوم كل سؤال فيها.

10. المعالجة الإحصائية: لقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

الأساليب الوصفية: ومن بينها: (النسب، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والخطأ المعياري).
الأساليب التحليلية: وقد تمّ اعتماد عدد من الاختبارات للتأكد من صحة فروض البحث ومنها: (تحليل الإنحدار الخطي البسيط، تحليل الإنحدار الخطي المتعدد، معامل الارتباط سبيرمان، معامل (Cronbach's Alpha).

11. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

11-1. الاحصاءات الوصفية لعينة ومتغيرات البحث:

11-1-1. وصف عينة البحث:

يوضح الجدول رقم (2) الأعداد والنسب المئوية لأفراد العينة وفقاً لخصائص عينة الدراسة الشخصية والوظيفية من نوع، مستوى إداري، مؤهل علمي، سنوات خبرة، وذلك كمايلي:

جدول 2: توزيع أفراد العينة وفقاً للخصائص الشخصية والوظيفية للعينة

المتغيرات الشخصية والوظيفية		العدد	النسبة	المتغيرات الشخصية والوظيفية		العدد	النسبة			
النوع	ذكر	17	53,1	العلمي	ليسانس	17	53,1			
	أنثى	15	46,9		دراسات عليا	6	18,8			
المجموع		32	100	المجموع		32	100			
المستوى الإداري	إ. عليا	2	6,3	سنوات الخبرة	أقل من سنة	3	9,4			
					إ. موارد بشرية	4	12,5	من سنة إلى أقل من 5	6	18,8
					إ. وسطى أخرى	26	81,3	من 5 إلى أقل من 10	11	34,4
	المجموع	32	100		من 10 إلى أقل من 15	12	37,5			
المؤهل	ثانوي	9	28,1	المجموع	32	100	100			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS.

بلغ عدد الذكور في العينة (17) بينما بلغ عدد الإناث (15)، وبذلك تكون نسبة الذكور من إجمالي عدد العينة (53,1%)، ونسبة الإناث (46,9%). وبالتالي فقد عكست النتائج تقارب نسبي الذكور والإناث في توتّي مناصب الإدارة العليا والوسطى، مثلاً مدرء إدارة الموارد البشرية (12,5%)، بينما مثل باقي مدرء الإدارة الوسطى (81,3%) من مجموع أفراد العينة، أغلب أفراد العينة هم من حملة شهادة الليسانس حيث بلغت نسبتهم (53,1%)، (62,6%) من أفراد العينة لديهم خبرة أقل من 10 سنوات، بينما (37,5%) لديهم خبرة من (10 إلى أقل من 15 سنة).

2-1-11. وصف متغيرات البحث:

يوضح الجدول الموالي رقم (3)، الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث الرئيسية والفرعية:

جدول 3: وصف متغيرات البحث

متغيرات البحث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
نظام التوظيف	3.671	0.464	1
نظام الأجور والرواتب	3.364	0.517	5
نظام التدريب	3.645	0.747	2
نظام الصحة والسلامة المهنية	3.578	0.562	3
نظام الحوافز	3.166	0.677	6
نظام تقييم الأداء	3.367	1.037	4
نظام معلومات الموارد البشرية	3.476	0.571	-
مستوى الإبداع	3.618	0.599	-

المصدر: من إعداد الباحثة.

على مستوى المتغيرات الفرعية:

نال نظام التوظيف المرتبة الأولى من حيث مستوى الاهتمام بتطبيق نظام معلومات الموارد البشرية، إذ حقق متوسطاً حسابياً بلغ (3.671). في حين ضَمَنَ نظام التدريب والتطوير المهني المرتبة الثانية من حيث مستوى الاهتمام بتطبيق نظام معلومات الموارد البشرية، إذ بلغ متوسطه الحسابي (3.645)، وانحراف معياري قدره (0.747). وحظي محور نظام الصحة والسلامة المهنية بالمرتبة الثالثة من حيث مستوى الاهتمام بتطبيق نظام معلومات الموارد البشرية، وقد حقق متوسطاً حسابياً قدره (3.578). أما نظام تقييم الأداء فقد جاء في المرتبة الرابعة من حيث مستوى الاهتمام بتطبيق نظام معلومات الموارد البشرية، وقد حقق متوسطاً حسابياً بلغ (3.367).. وجاء في المرتبة الخامسة نظام الأجور، إذ حقق متوسطاً حسابياً بلغ (3.364) وانحراف معياري (0.517)، مما يعني أنّ مستوى تطبيق هذا النظام كان بشكل سليم وبمستوى متوسط. وجاء نظام الحوافز بالمرتبة الأخيرة من حيث مستوى الاهتمام بتطبيق نظام معلومات الموارد البشرية، وقد حقق متوسطاً حسابياً بلغ (3.166)، أشار ذلك إلى أنّ تطبيق هذا النظام الفرعي كان بشكل متوسط، وانحراف معياري (0.677).

على مستوى المتغيرات الرئيسية:

بالنسبة لنظام معلومات الموارد البشرية:

بناءً على قيم المتوسطات الحسابية للنظم الفرعية الستة، فقد حقق نظام معلومات الموارد البشرية على المستوى الإجمالي متوسطاً حسابياً بلغ (3.476)، وبذلك فقد عكست قيمته أنّ نظام معلومات الموارد البشرية كان مطبّقاً بشكل جزئي على مساحة المقياس، وانحراف معياري بلغ

دراسة تحليلية لتأثير نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع في البنوك الجزائرية

(0.599)، أشار إلى وجود تشتت محدود في قيم الإجابات حول متوسطها الحسابي، ومن ثمّ فإنّ هناك اهتمام بتطبيق هذا النظام بمستوى جيّد. بالنسبة لمستوى الابداع:

يتضح من خلال المتوسط الحسابي الاجمالي لمستوى الابداع الذي قدر ب (3.618) أن هناك توجه إيجابي وبشكل جيد للبنوك الجزائرية نحو التركيز على رفع مستويات الابداع، وهذا سعياً منها لمواجهة المنافسة المتزايدة في مجال تقديم الخدمات البنكية. أمّا قيمة الانحراف المعياري المُحقّقة (0.599) فتأكد أنّ قيمة المتوسط الحسابي كانت معبرة بدرجة مقبولة.

11-2. اختبار الفروض: ينص فرض التّأثير على مايلي: لا يوجد تأثير معنوي لنظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع في البنوك الجزائرية. ولاختبار صحّة الفرض الرئيسي للدراسة: قامت الباحثة بمايلي: أولاً: معامل الارتباط البسيط بين نظام معلومات الموارد البشرية وكلّ بعد من أبعاده على حدة ومستويات الإبداع.

جدول 4: معاملات ارتباط مستويات الإبداع مع نظام معلومات الموارد البشرية

نظام معلومات الموارد البشرية ومتغيراته الفرعية	المتغيرات	مستوى الإبداع
نظام معلومات الموارد البشرية	معامل الارتباط	0,679**
	المعنوية	0,00
	الدلالة	معنوي
نظام التوظيف	معامل الارتباط	0,510**
	المعنوية	0,00
	الدلالة	معنوي
نظام الأجور والرواتب	معامل الارتباط	0,760**
	المعنوية	0,00
	الدلالة	معنوي
نظام الحوافز	معامل الارتباط	0,633**
	المعنوية	0,00
	الدلالة	معنوي
نظام التدريب والتطوير المهني	معامل الارتباط	0,754**
	المعنوية	0,00

(2-tailed) 0,01 المستوى تعني أنّ الارتباط معنوي عند**

معنوي	الدلالة	
0,502**	معامل الارتباط	نظام الصِّحَّة والسَّلَامَة
0,00	المعنوية	
معنوي	الدلالة	
0,460**	معامل الارتباط	نظام تقييم الأداء
0,00	المعنوية	
معنوي	الدلالة	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS.

يُتضح من الجدول السابق مايلي:

- متغيّر نظام التّوظيف يرتبط مع مستويات الإبداع بعلاقة موجبة عند مستوى المعنوية (0,01).
 - متغيّر نظام الأجور والرواتب يرتبط مع مستويات الإبداع بعلاقة موجبة عند مستوى المعنوية (0,01).

- متغيّر نظام الحوافز يرتبط مع مستويات الإبداع بعلاقة موجبة عند مستوى المعنوية (0,01).
 - متغيّر نظام التّدريب والتّطوير المهني يرتبط مع مستويات الإبداع بعلاقة موجبة عند مستوى المعنوية (0,01).

- متغيّر نظام الصِّحَّة والسَّلَامَة يرتبط مع مستويات الإبداع بعلاقة موجبة عند مستوى المعنوية (0,01).

- متغيّر نظام تقييم الأداء يرتبط مع مستويات الإبداع بعلاقة موجبة عند مستوى المعنوية (0,01).
 - متغيّر نظام معلومات الموارد البشرية يرتبط مع مستويات الإبداع بعلاقة موجبة عند مستوى المعنوية (0,01).

وبالتّالي؛ فإنّ مصفوفة الارتباط الكلية بين نظام معلومات الموارد البشرية وأبعاده المختلفة و مستويات الإبداع في البنوك عينة الدراسة معنوية عند المستوى (0,01).

ثانياً؛ قياس تأثير نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع باستخدام أسلوب الانحدار الخطّي البسيط.

تمّ قياس تأثير نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع من خلال معامل الانحدار الخطي البسيط، والموضحة خطواته فيما يأتي:

جدول 5: ملخص نموذج الانحدار لاختبار أثر نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع

معامل الارتباط	معامل الانحدار	معامل الانحدار المصحح	الخطأ المعياري للتقدير
0,679	0,461	0,443	0,447

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS.

دراسة تحليلية لتأثير نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع في البنوك الجزائرية

يمكن تفسير هذا؛ أنّ (46,1%) من الانحرافات الكلية في قيم مستويات الإبداع تفسرها العلاقة الخطية، أي نموذج الانحدار، وأنّ (53,9%) من التباينات ترجع إلى عوامل عشوائية كأن تكون هناك متغيرات مهمة لم تُضمّن في النموذج.

جدول 6: نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variance)

المصدر	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	5,142	5,142	25,679	0,000
الخطأ	30	6,007	0,200		
الكلي	31	11,149			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS.

إنّ قيمة مستوى معنوية F، ($P\text{-Value} = 0,00 < 0,05$)، التي تدعونا إلى رفض فرض العدم، H_0 ، أي أنّ نموذج الانحدار معنوي.

جدول 7: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغيرات	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
الثابت	1,140	0,496		2,299	0,029
نظام معلومات الموارد البشرية	0,713	0,141	0,679	5,067	0,00

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS.

يتضح من النتائج الإحصائية في الجدول (7)، أنّ نظام معلومات الموارد البشرية له تأثير معنوي على رفع مستويات الإبداع، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) له (0,679) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (5%). وتتفق نتيجة مساهمة هذا النوع من النظم في رفع مستويات الإبداع مع نتائج: دراسة (الأعظمي، 2009)، (النجار وملكاوي، 2010)، (بن طاطة، 2011)، (Broderick & Boudreau، 1991)، (Broderick & Boudreau، 1990).

ثالثاً: قياس تأثير أبعاد نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد.

تمّ قياس تأثير نظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الإبداع من خلال معامل الانحدار الخطي المتعدد، والموضحة خطواته فيما يأتي:

جدول 8 ملخص نموذج الانحدار المتعدد

معامل الارتباط	معامل الانحدار	معامل الانحدار المصحح	الخطأ المعياري للتقدير
0,945	0,892	0,866	0,219

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS.

يمكن تفسير هذا؛ أنّ (89,2%) من الانحرافات الكلية في قيم متغير مستويات الإبداع تفسرها العلاقة الخطية، وأنّ (10,8%) من التباينات ترجع على عوامل عشوائية لم يتضمّنّها النموذج، وقيمة معامل الانحدار هذه؛ تشكل نسبة تفسير كبيرة وذات أهمية عملية، حيث أنّ مايفوق نصف التباين في رفع مستويات الإبداع يعود إلى نظام معلومات الموارد البشرية، ممّا يدعو إلى ضرورة استخدام هذا النظام كأهم مؤشرات رفع مستويات الإبداع.

جدول 9: نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد

المصدر	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	6	9,947	1,658	34,497	0,000
الخطأ	25	1,201	0,048		
الكلي	31	11,149			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أنّ مستوى معنوية F، والمقدرة ب (0,00) أقل من (5%)، تدعونا إلى رفض فرض العدم، أي أنّ الانحدار معنوي.

جدول 10: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
الثابت	0,435	0,376		1,157	0,258
نظام التوظيف	-2,277	0,609	-1,762	-3,738	0,001
نظام الأجور والرواتب	2,100	0,440	1,812	4,770	0,000
نظام الحوافز	-1,754	0,440	-1,981	-3,984	0,001
نظام التدريب والتطوير المهني	0,698	0,188	0,870	3,713	0,001
نظام الصحة والسلامة	2,030	0,583	1,904	3,483	0,002
نظام تقييم الأداء	0,067	0,213	0,116	0,314	0,756

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (10)، ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (T): أنّ كل من (نظام الأجور والرواتب، نظام التدريب والتطوير المهني، نظام الصّحة والسّلامة) لها تأثير موجب ودال إحصائياً، وأن كل من (نظام التّوظيف، نظام الحوافز) لها تأثير سالب ودال إحصائياً. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن المتغيّر الفرعي المتعلق ب (نظام تقييم الأداء) غير مؤثر على رفع مستويات الإبداع ولا بدّ من استبعاده من النموذج عند استخدام النموذج لأغراض التنبؤ. وهذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (بن طاطة، 2011). إلى جانب هذا، فقد كانت قيمة الثابت في النموذج غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05).

12. نتائج البحث:

1-12. نتائج وصف عينة البحث:

- تقارب نسبي الذكور والإناث في عينة الدّراسة بخصوص شغل الوظائف الإدارية في البنوك محل الدّراسة، إذ عكس هذا تحسّناً في نسبة تويّ المرأة للمناصب الإدارية العليا والوسطى، وهذا يشكّل تحوّلاً اجتماعياً في تويّ المرأة للمناصب الإدارية.

- أغلب أفراد العينة من حملة الشّهادة الجامعية، أي أنّ مدرّاء الإدارة العليا والوسطى يشكّلون فئة متعلمة، تتقبل وتستوعب فكرة إدخال نظم معلومات موارد بشرية والاعتماد عليها، إضافةً لاستيعابهم إمكانية الاستفادة من هذه النظم لمواكبة التّطورات الحديثة خاصّةً في ظل المنافسة المحتدمة. وهذا قد يعتبر مؤشّراً على بدء الإهتمام بتطوير الكفاءات الإدارية، ممّا قد يكون له تأثير إيجابي في رفع مستويات الإبداع بما يتلائم ويتكيف مع الظروف المتغيّرة والتّطورات المتسارعة التي يمرّ بها قطاع البنوك، لاسيما وأنّ الدّراسة شملت أهم مستويين إداريين، إذ يقوم كلّ مستوى بدور مهم في قيادة العمل داخل البنوك، وبالتالي؛ فقد تمّ التّوصّل إلى أنّ المؤهل العلمي للكادر الإداري للبنوك محل الدراسة يرقى إلى المستوى المطلوب.

- مدرّاء الإدارة العليا والوسطى ذوي خبرات لا بأس بها في قطاع البنوك تسهل الاستفادة من نظم معلومات الموارد البشرية لرفع مستويات الإبداع.

12-2. نتائج اختبار الفرض الرئيسي للبحث:- تبين أنّ نظام معلومات الموارد البشرية يرتبط بعلاقة ارتباط معنوية موجبة مع رفع مستويات الإبداع عند مستوى معنوية (0,01).

- توجد علاقات ارتباط معنوية موجبة بين النظم الفرعية لنظام معلومات الموارد البشرية ورفع مستويات الإبداع عند مستوى معنوية (0,01).

- تبين أنّ أقوى علاقات الارتباط كانت فيما بين (نظام الأجور والرواتب- مستوى الإبداع)، وأقلّها كانت فيما بين (نظام تقييم الأداء- مستوى الإبداع) رغم أنّها جميعاً علاقات ارتباط معنوية موجبة.

- يؤثّر نظام معلومات الموارد البشرية إيجابياً وبشكل معنوي على رفع مستويات الإبداع.

- يؤثر كل من (نظام الأجور والرواتب، نظام التدريب والتطوير المهني، نظام الصِّحَّة والسَّلَامَة) إيجاباً وبشكل معنوي على رفع مستويات الابداع.
- يؤثر كل من (نظام التوظيف، نظام الحوافز) سلباً وبشكل معنوي على رفع مستويات الابداع.
- لا يؤثر نظام تقييم الأداء معنوياً على رفع مستويات الابداع.

13. توصيات البحث:

اعتماداً على النتائج المقدّمة، واستكمالاً لمستلزمات الدّراسة، ولغرض الإفادة منها، يمكن تقديم التوصيات التّالية:

- ضرورة اكساب نظام تقييم الأداء المرونة الكافية، ليتمكّن من تلبية متطلّبات العمل، وهذا من خلال تفعيل دوره في الاحتفاظ بالسّجّل المهاري للإداريين من أوّل أيامهم لحين الحاجة إلى تقييم أداءهم، فبناء نظام فعّال لتقييم الأداء من شأنه استحضار المعلومات اللّازمة لعملية تقييم إداريي البنك بعيداً عن التّقييم العاطفي الّذي لا يستحضر كلّ مفردات التّقييم وفقاً للأسس العلمية.
- التّركيز على بعد نظام الأجور والرواتب لأنّ له علاقة ارتباط قوية مع رفع مستويات الابداع.
- أوضحت نتائج الدّراسة وجود تأثير معنوي لنظام معلومات الموارد البشرية على رفع مستويات الابداع، ممّا يدعو إلى الاستمرار في الاستثمار في هذا النوع من النظم، وضرورة استخدامه كأهم مؤشّرات تحقيق الإبداع.

- التّحديث المستمرّ لأنظمة التّشغيل في البنوك محل الدّراسة بين مدّة وأخرى، للتأكد من أنّها لا تعرقل عمل أنظمة معلومات الموارد البشرية، ولتلاف أي توقعات يمكن أن تحدث بشكل مفاجيء.
- تشكيل فريق عمل يتولّى متابعة وتنظيم الأنظمة القائمة، وفق أسس علمية سليمة، على أن يضم هذا الفريق من بين أعضائه مدراء متخصصين من جميع الأقسام في إدارة الموارد البشرية، والقائمين على هذا النظام في الشركة، وكذلك فنيين متخصصين في تصميم وتنفيذ تلك الأنظمة.
- تدريب القائمين والمستفيدين من أنظمة معلومات الموارد البشرية على أنظمة التّشغيل، من خلال إرسالهم في دورات متخصصة، فضلاً عن تدريبهم على أنظمة معلومات الموارد البشرية الّتي يعملون عليها، وإخضاعهم إلى اختبارات على الأنظمة الّتي دُرّبوا عليها، ليتمّ التّأكد من جدوى تدريبهم، ويجب أن لا تقتصر عملية التّدريب على كيفية استخدام الأنظمة فقط، بل يجب أن تشمل إدراك قدرات الأجهزة والبرمجيات المستخدمة.

زيادة دعم الإدارة العليا لمستخدمي نظام معلومات الموارد البشرية والقائمين عليه من خلال:

- تشجيعهم على استخدام النظام وتفهم احتياجاتهم المختلفة، واستطلاع آرائهم حول المشكلات الّتي تواجههم عند استخدام النظام حتّى يتمّ التّغلب عليها.
- الاهتمام بتوفير أجهزة وشبكات حديثة تتلاءم واحتياجات المستخدمين من حيث أدوات الإدخال والإخراج، والسّرعة الملائمة لإنجاز العمل.

- توفير البرمجيات التي تلبى احتياجات مختلف المستخدمين والتي تتلاءم مع الأجهزة والشبكات المستخدمة في العمل.

- إشراك مستخدمي النظام من الإداريين في مختلف المستويات والتخصّصات في تطوير نظام معلومات الموارد البشرية، وتقديم اقتراحات حول النظام، لكي يتكامل الجانب الإداري مع الجانب التقني في نظام المعلومات هذا.

14. قائمة المراجع:

1. الأعظمي، دنيا مهدي (2009). أثر مستوى نظم معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري البشري في تحقيق المزايا التنافسية دراسة تطبيقية في البنوك التجارية العاملة في الأردن. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
2. النجار، فايز، ملكاوي، نازم (2010). نظم المعلومات وأثرها في مستويات الإبداع دراسة ميدانية في شركات التأمين الأردنية. مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد 2.
3. القضاة، سلمان محمد (2008). أثر نظام معلومات الموارد البشرية على فاعلية وظائف إدارة الموارد البشرية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
4. العزاوي، فراس (2007). دور نظام معلومات الموارد البشرية في تحقيق متطلبات تقييم أداء أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد. رسالة ماجستير غير منشورة: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
5. بن طاعة، عتيقة (2011). أثر نظام معلومات الموارد البشرية على تحقيق المزايا التنافسية دراسة ميدانية في الشركات متعددة الجنسيات في سورية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
6. بن طاعة، عتيقة (2017). أثر تفاعل نظام المعلومات وإدارة المعرفة على تحقيق المزايا التنافسية دراسة ميدانية مقارنة بين منظمات القطاع الصناعي والخدمي في الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
7. ملكاوي، نازم (2007). نظم المعلومات والمعرفة وأثرهما في الإبداع دراسة في البنوك التجارية الأردنية. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
8. عبد الباقي، صلاح الدين، وآخرون (2007). إدارة الموارد البشرية. مصر، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

9. Asli Goksoy, Ozalp Vayvay, and Nilufer Ergeneli, Gaining Competitive Advantage through Innovation Strategies: An Application in Warehouse Management Process. **American Journal of Business and Management**, Vol. 2, No. 4, 304-321.
10. Azzam Azmi Abou- Moghli, Ghaith Mustafa Al Abdallah, Ayed Al Muala. Impact of Innovation on Realizing Competitive Advantage in Banking Sector in Jordon. **American Academic & Scholarly Research Journal**, Vol. 4, No. 5, Sept 2012.
11. Broderick, Renae F., & Boudreau, John W. (1990). Human resource management, information technology, and the competitive edge. **CAHRS Working Paper Series**, Cornell University ILR School.
12. _____. (1991). Human resource information systems for competitive advantage: Interviews with ten leaders. **CAHRS Working Paper Series**, Cornell University ILR School.
13. Cherroun Reguia, Product Innovation and the Competitive Advantage. **European Scientific Journal**, Vol.1, June 2014 /SPECIAL/ Edition
14. Denisi, Angelo S., & Griffin, Ricky W. (2008). **Human resource management**. (3rd Ed). USA: Houghton Mifflin Company.
15. Kotler, Philip & Others (1999). **Principles of marketing**. New jersey: Printice Hall inc.
16. Mcleod, Raymond., & Desanctis, Gerardine., Jr. (1995). A Resousce– flow model of the human resource information system. **Journal Of Information Technology Management**, Vol 5, N 3.
17. Mikovich, George T., & Boudreau, John W.(1994). **Human Resource Management**. (7th Edition). Irwin: Richard D., Inc.
18. Monideepa Tarafdar, Steven R. Gordon. (2007). Understanding the Influence of Information Systems Competencies on Process Innovation: A Resource – Based View. **Journal of Strategic Information Systems** 16, 353- 392.
19. O'Brien, James (1990). **Management information system: A Managerial end user perspective**. Boston: Irwin.
20. Urbancova Hana (2013, March). Competitive Advantage Achievement Through Innovation and Knowledge. **Journal of Competitiveness**, Vol. 5, Issue 1, PP. 82-69

تأثير جائحة كورونا على سلاسل القيمة العالمية-دراسة حالة صناعة الإلكترونيات الدقيقة في الصين-

The impact of the Corona pandemic on global value chains - a case study of high-tech industries in China -

هاجر فتاح^{1*}، فضيل رايس²

¹ مخبر المفاولنية وإدارة المنظمات، جامعة العربي التبسي، الجزائر،

hadjer.fettah@univ-tebessa.dz

² مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي، الجزائر،

Dr.raisfoudil@univ-tebeesa.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/20

تاريخ الاستلام: 2022/12/19

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الصين كمصدر رئيس للإلكترونيات الدقيقة، ومعرفة مدى تأثير سلاسل القيمة للإلكترونيات الدقيقة في الصين بالجائحة، إذ توصلت الدراسة إلى أن سلاسل التوريد الخاصة بالصناعة قد تعطلت ما أثر على توفير المواد الأولية الأساسية للإنتاج، من ناحية أخرى عملت الجائحة على زيادة الطلب على منتجات الإلكترونيات الدقيقة نتيجة حتمية العمل عن بعد. الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية؛ الإلكترونيات الدقيقة؛ جائحة كورونا؛ سلاسل التوريد العالمية؛ الاقتصاد الصيني.

تصنيف JEL: F69 ; L63 ; I19 ; L91.

Abstract:

The study aimed to shed light on China as a major exporter of microelectronics, and to find out the extent to which the value chains of microelectronics in China were affected by the pandemic. Demand for microelectronics is an inevitable consequence of telecommuting.

Keywords: Global supply chains; High-Tech Electronics; Corona pandemic; global supply chains ; Chinese economy.

Jel Classification Codes: L91 ; I19 ; L63 ; F69.

1. مقدمة:

تبحث الشركات المنتجة داخل سلاسل التوريد العالمية عن شركاء موثوقين ومنخفضي التكلفة، وذلك لتوسيع نطاق عملياتهم، كانت الصين هي الفائز الرئيس في هذا المجال، حيث أفادت جل التقارير بشأن أهمية هذا الاقتصاد في مساهمته في تنمية سلاسل القيمة العالمية، جاءت جائحة كورونا لزيادة التحدي أمام الصين، إذ أثرت على تعطيل عمليات الانتاج في جميع أنحاء العالم، بسبب الاضطرابات التي شهدتها الأسواق الدولية نتيجة الإغلاقات المتكررة لمحاولة تفشي الفيروس، ما أثر على عمل سلاسل التوريد العالمية وعرضها لضغوط غير مسبوقه، ولم تسلم سلاسل الإلكترونيات الدقيقة من هاته التأثيرات.

1.1 إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق فإن الدراسة تستهدف الاجابة عن التساؤل الرئيسي المتمثل في:

كيف أثرت جائحة كورونا على سلاسل القيمة للصناعات الإلكترونية الدقيقة في الصين؟

انطلاقاً من التساؤل الرئيسي، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما العوامل التي ساعدت الصين على أن تصبح من بين أهم مصدري الصناعات الإلكترونية الدقيقة، كيف كان الأثر على الطلب والعرض والمنتجين والمستهلكين في مجال الإلكترونيات الدقيقة؟
-هل إمتد تأثير جائحة كورونا على سلاسل التوريد للإلكترونيات الدقيقة في الصين على قطاعات أخرى؟

2.1 أهمية الدراسة: اكتسب موضوع تأثير جائحة كورونا والإغلاقات الاقتصادية على سلاسل الإمداد الدولية أهمية بالغة في الوقت الراهن، كما أن صعود الاقتصاد الصيني كمصدر أول عالمياً، متخطياً الولايات المتحدة الأمريكية، وبروزه كأهم مصدري الصناعات الإلكترونية الدقيقة يستدعي البحث حول تأثير الجائحة على القطاع.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الصين كقوة اقتصادية عالمية، وكمصدر للإلكترونيات الدقيقة، ومعرفة مدى تأثير سلاسل القيمة للإلكترونيات الدقيقة في الصين بالجائحة.

4.1 منهجية الدراسة: قصد الإحاطة بكافة جوانب الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، للإلمام بمتغيرات الدراسة من جانبيها النظري والتطبيقي، مع الاستعانة بوسائل الإيضاح المختلفة من جداول وأشكال من أجل عرض المعلومات وتحليلها بشكل منطقي للوصول للنتائج المرغوبة.

2. تحديد متغيرات الدراسة:

1.2 الإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية:

1.1.2 تعريف سلاسل القيمة العالمية: وتشير إلى النطاق الكامل للأنشطة التي تنفذها الشركات والمزارعين والعمال، لجلب منتج أو خدمة من الشكل الأساسي إلى الاستخدام النهائي. وتشمل (التصميم والإنتاج، المعالجة، التجميع، التوزيع، الصيانة، الإصلاح، التخلص أو إعادة التدوير، التسويق، التمويل، خدمات المستهلك)، يتم توزيع هذه الوظائف في سلسلة القيمة العالمية بين العديد من الشركات في جميع أنحاء العالم. (Pont & Gereffi, 2019, p. 01)، تشارك دولة أو قطاع أو شركة في سلاسل القيمة العالمية إذا شاركت (على الأقل) في مرحلة واحدة في سلاسل القيمة العالمية. إذ تسمح بتدفق الموارد إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية، ليس فقط عبر البلدان والقطاعات، ولكن أيضًا داخل القطاعات عبر مراحل الإنتاج. (The World Bank Groupe , 2020, p. 17)

2.1.2 الأنشطة داخل سلاسل القيمة العالمية: تم وضع أسس تحليل سلسلة القيمة عام 1985 من قبل "Porter"، لتوضيح أثر العمليات والأنشطة على أداء كل من التصميم والتصنيع والتسويق في تحقيق القيمة للعملاء (جديدي و عبد اللاوي، 2019، صفحة 06)، تتمثل الأنشطة في (جرمون، بوشول، و جديدي، 2018، صفحة 03):

- الأنشطة الأساسية: والمعنية بإنشاء أو تسليم منتج أو خدمة، ويمكن تجميعها إلى خمس مجالات رئيسية (الخدمات اللوجستية الواردة، العمليات، اللوجستيات الصادرة، التسويق، المبيعات) ويرتبط كل نشاط من هذه الأنشطة الرئيسية بأنشطة الدعم التي تساعد على تحسين فعاليتها وكفاءتها؛
- أنشطة الدعم: والمتمثلة في المشتريات، تطوير التكنولوجيا بما فيها مرحلة البحث والتطوير، الموارد البشرية والبنى التحتية وما فيها من أنظمة التخطيط والتمويل والجودة وتكنولوجيا المعلومات.

تتميز سلاسل التوريد العالمية عادةً بعمليات إنتاج معقدة والعديد من الشركات العابرة للحدود، يتعين على المنتجين دائمًا التنافس مع الأفضل، والذي يتطلب قدرات إنتاجية وتسويقية وموارد مالية. (Chivunga & Tempest, 2021, p. 02). تتمثل إحدى مزايا سلاسل التوريد العالمية في الفرصة التي توفرها للتخصص في المنتجات والمهام، بدلاً من مجرد تصدير السلع النهائية، يمكن التخصص في مجالات مناسبة في مراحل معينة من السلسلة (The World Trade Organization, Novembre 2021).

2.2 سلاسل القيمة للإلكترونيات الدقيقة:

1.2.2 تعريف صناعة الإلكترونيات الدقيقة: يتم تعريف صناعة الإلكترونيات على نطاق واسع بأنها صناعة تقوم بتصنيع الأجزاء والمكونات الكهربائية والمعدات الإلكترونية والإلكترونيات الاستهلاكية، وتشمل الأخيرة مجموعة واسعة من المنتجات: كلوحات الدوائر، والهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر الشخصية، والثلاجات، وأشياء الموصلات، وأجهزة التلفزيون، والرقائق، والأسلاك والكابلات (Asean-Japan centre, 2021, p. 02)، إذ تعد صناعة الإلكترونيات مثلاً جيداً على سلاسل القيمة العالمية، وتشمل مجموعة من المنتجات والوحدات والوظائف وخلق القيمة المضافة حول العالم، يتطلب إنتاج منتج نهائي مواد خام ومكونات وأنظمة فرعية مختلفة بالإضافة إلى مراحل متعددة من الإنتاج، وبالتالي، فإن إنتاج الصناعة معزلاً دولياً. حيث يمكن تصنيع المكونات والأنظمة الفرعية والمنتجات النهائية تبعاً لتقنية الإنتاج وطبيعة المنتجات. وما يميز منتجات الإلكترونيات عن غيرها إمكانية شحنها لمسافات طويلة بتكلفة منخفضة، نسبة للخاصية القيمة والوزن التي تمتلكها (Asean-Japan centre, 2021, p. 03)

2.2.2 أقسام الصناعات الإلكترونية الدقيقة: يوضح الجدول الموالي أهم أقسام المنتجات التي تنتج داخل قطاع الإلكترونيات.

جدول 1: تقسيم مبسط للصناعات الإلكترونية الاستهلاكية

القطاع	بعض المنتجات النهائية	بعض الرواد في القطاع
الحواسيب	أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمفكرة	Acer, Apple, Dell, Fujitsu, HP, IBM, Lenovo, Siemens
الملحقات ومعدات المكاتب الأخرى	طابعات وأجهزة فاكس وآلات تصوير ومسحات ضوئية	Acer, Cannon, Epson, Fujitsu, HP, Kodak, Lexmark, Sharp, Xerox
إلكترونيات استهلاكية أخرى	أجهزة التلفزيون وأجهزة الألعاب الإلكترونية وأجهزة الصوت والفيديو	Apple, Hitachi, LG, NEC, Nintendo, Philips, Samsung, Sharp, Sony, TCL, Toshiba, Vizio

EMC, Hitachi, HP LeCie, Maxtor Quantum, Seagate, Toshiba	أنظمة التخزين والنسخ الاحتياطي الداخلية والخارجية والمحمولة	خوادم وأجهزة لتخزين البيانات
Alcatel, Cisco, Ericsson, Huawei, Motorola, Nokia, Nortel, ZTE	الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة والخاصة والهواتف المحمولة والبنية التحتية للإنترنت والهواتف المحمولة	الاتصالات وشبكات البيانات

Source : *Nogueira de Morais Isabela, (2012), Global production chains and value added: China's position in the consumer electronic industry, Perspective of the World, p.p 6.44, p 12.*

تُقسم الصين تجارة الإلكترونيات الدقيقة إلى المنتجات التالية: أجهزة الكمبيوتر والاتصالات، وتقنيات علوم الحياة، والإلكترونيات، والتصنيع المتكامل بالكمبيوتر، والفضاء، والإلكترونيات الضوئية، والتكنولوجيا الحيوية والمواد، وغيرها من المنتجات الأخرى (Xing, 2012).

3.2.2. تحليل سلسلة قيمة بسيطة لصناعة الإلكترونيات الدقيقة:

يتميز قطاع تصنيع الإلكترونيات بمنافسة شديدة، وربحية منخفضة، واندماج كبير، حتى في الوقت الذي شهد فيه نموًا سريعًا. حيث تقدم الشركات خدمات الدعم الاستباقية والمتمثلة في نقاط تسليم لسلسلة من المكونات ذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل المقاومات والمكثفات وغيرها من الصناعات السهلة الاستبدال. بسبب التكلفة المنخفضة، والتي تحتفظ لمورديها بأرباح إجمالية منخفضة، لا يزال هناك عدد قليل من المكونات ذات القيمة المضافة العالية، مثل العروض المرئية والدوائر المتكاملة والأقراص الصلبة التي بسبب التطور التكنولوجي ودرجة الابتكار تساعد على تمييز المنتج النهائي، نظرًا لارتفاع تكلفتها وأهمية العلامة التجارية، فإنها تمثل حصة مهمة من القيمة المضافة (Nogueira De Morais, 2012).

تتضمن سلسلة القيمة للإلكترونيات عالية التقنية العمليات التالية الخاصة بالصناعة:

(Christopher, Industry Impact The High-Tech operation Value chain , 2018)

- نشاطات البحث والتطوير: وتركز على التطوير والتحسين السريع للعروض والعمليات ذات الصلة؛

- تمكين الأعمال كخدمة: الخدمات المصممة لتمكين وتشغيل نماذج الأعمال القائمة على الخدمة؛

- عمليات المحتوى الرقمي: العمليات التي تركز على إدارة المحتوى وتحسينه لضمان تحسين العروض؛
- خدمات الدعم الاستباقية: تستهدف مجموع الطرف الثالث للحفاظ على الأعمال التجارية وتنميتها؛
- المبيعات والتسويق: تعمل على تحسين المبيعات وعمليات التسويق عبر العلامات وعروض القيمة.

3.2 التأسيس النظري لجائحة كورونا:

1.3.2 تعريف فيروس كورونا: مرض كوفيد-19، أو مرض فيروس كورونا 2019، هو مرض يسببه نوع جديد (أو مستجد) من فيروسات كورونا أُكتشف لأول مرة عندما حدث تفشي للمرض في ديسمبر 2019، إذ أن فيروسات كورونا هي عائلة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تسبب أمراضاً تتراوح ما بين الأمراض الطفيفة، كنزلات البرد الشائعة إلى أمراض أكثر شدة. (ميري، 2020).

قسمت (منظمة الصحة العالمية، 2020) معايير الإصابة بفيروس كورونا كالتالي:

- **المعايير السريرية:** والمتمثلة في بداية الحمى والسعال؛ أو بداية حادة لواحدة /أو أكثر من الأعراض التالية: حمى، سعال، ضعف عام/ تعب، ألم عضلي، التهاب الحلق، زكام، ضيق تنفس، فقدان الشهية/ غثيان/قيء، تغير في الحالة النفسية.

- **المعايير الوبائية:** وتتمثل في الإقامة أو العمل في منطقة تنطوي على مخاطر عالية لانتقال الفيروس في أي وقت خلال فترة الأربعة عشر يوماً السابقة لبدء ظهور الأعراض.

2.3.2 تصنيف فيروس كورونا COVID-19 على أنه وباء عالمي: مع انتشار COVID-19 بسرعة حول العالم، أعلنت العديد من البلدان حالة الطوارئ الصحية. في 11 مارس 2020، صنفت منظمة الصحة العالمية المرض على أنه جائحة، ودعت البلدان إلى التخطيط للإجراءات التحضيرية والاستجابة بما يتماشى مع خطة الاستعداد العالمية، وأوضحت المنظمة أن الجائحة لم يسبق لها مثيل، وهي ليست مجرد أزمة صحية عامة، لكنها ستمس كل القطاعات. (Han, Kumar Roy, Houssain, Byun, Choi, & Ha, 2021)

إذ يستخدم مصطلح الجائحة لسببين رئيسيين يتمثلان في سرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها، والقلق الشديد إزاء قصور النهج الذي تتبعه بعض الدول على مستوى الإرادة السياسية اللازمة للسيطرة على هذا التفشي، إذ يستخدم المصطلح لوصف الأمراض المعدية عندما يُرى تفشياً واضحاً لها وانتقالاً بين الأشخاص في عدد من البلدان في نفس الوقت (BBC News / عربي، 2020).

3.3.2 تأثير جائحة كورونا COVID-19 على الاقتصاد العالمي:

لعب الترابط والتشابك بين اقتصادات العالم دوراً مهماً في انتشار تداعيات الجائحة على كافة جوانب الاقتصادات حول العالم، ولعل من أهمها التأثيرات على الجوانب الآتية:

-العمالة: أدت إجراءات الحد من تفشي الفيروس إلى إلغاء 225 مليون وظيفة دائمة، وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة. وتقليص عدد ساعات العمل عالمياً بواقع 8.8% عن ما كان عليه قبل الجائحة (BBC News/عربي، 2021)؛

-الطلب العالمي: أدت الصدمات المتزامنة مع جائحة كورونا إلى انخفاض الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار النفط وتعطل التجارة وسلاسل التوريد العالمية وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد الظروف المالية. (OECD ، 2021 ، صفحة 01)؛

-الناتج المحلي الإجمالي العالمي: قدر صندوق النقد الدولي أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي العالمي انخفض بـ 3.9٪ من 2019 إلى 2020، مما جعله أسوأ تباطؤ اقتصادي منذ الكساد الكبير. في حين تشير التقديرات إلى انتعاش الاقتصاد العالمي (Oum, Kates, & Waxler, 2021)؛

-النقل واللوجستيات: في أعقاب الجائحة أغلقت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم حدودها البرية والجوية والبحرية أمام حركة المرور غير الضرورية، ونتج عن ذلك عشرات الآلاف من الشاحنات العالقة على الحدود، مما أثر على تسليم السلع الأساسية، كالأطعمة والامدادات الطبية، خاصة في الدول التي تعتمد على الواردات لتغطية احتياجاتها الأساسية (UNECE, 2021).

3. صعود الصين كأول مصدر في مجال الإلكترونيات الدقيقة:

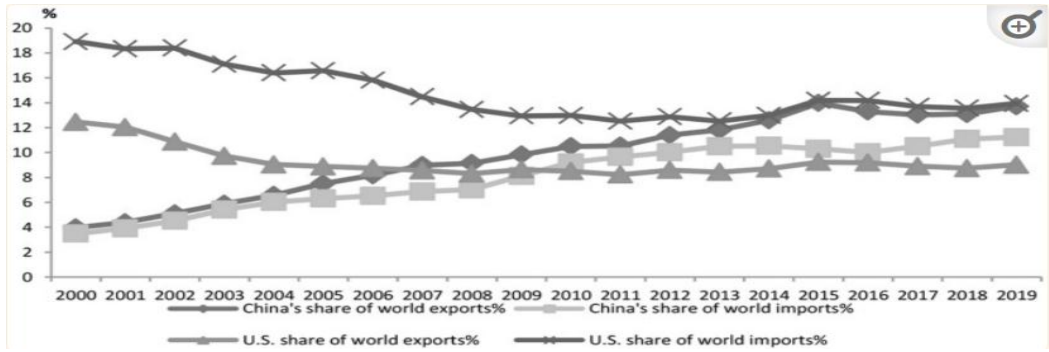
1.3 بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية:

يُعد صعود الصين كدولة تجارية رئيسية أحد أهم التطورات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث في سنة 2007 أصبحت ثاني أكبر مصدر عالمياً متجاوزةً ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية (Athukorala & Ravenhill, 2016, pp. 05-06).

مع حلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومع تلاشي الهيمنة الأمريكية كانت الاقتصادات الناشئة الكبيرة بقيادة الصين والهند تعمل على تغيير تنظيم الإنتاج ووضع قواعد تحكم الاقتصاد العالمي، ظهر ذلك على مستوى سلاسل التوريد في عدد من الصناعات العالمية المميزة. عندما ضرب الركود الاقتصادي العالمي في 2008-09، أنهى كل احتمالات العودة إلى النظام القديم. ومع تقليص استهلاك الاقتصادات الصناعية المتقدمة، بدأت البلدان النامية في البحث عن

بدائل للأسواق الشمالية الراكدة. وتحولت الاقتصادات الناشئة الكبيرة حينها إلى الداخل وأعدت توجيه الإنتاج إلى أسواقها المحلية وجيرانها الإقليميين، وأصبحت السياسة الصناعية أكثر بروزًا. لعب انفتاح الصين على الاستثمار الدولي والتجارة وتوفيرها على عمالة منخفضة الأجر ومصنعين مقتدرين، وأسواق محلية كبيرة، دوراً كبيراً على أن تصبح من أهم مراكز الإنتاج الرئيسية في العالم. إذ تدمج سلسلة التوريد في الصين جميع جوانب سلاسل التوريد العالمية من موردي المدخلات إلى مصنعي السلع النهائية، ومراكز التصميم إلى صالات العرض، للمشتريين العالميين داخل مواقع الإنتاج المتخصصة (Gereffi , 2014, pp. 13-20).

الشكل 1 : التغير في حصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الواردات والصادرات العالمية للفترة (2019-2000)



Source : Yuegang Song and others, (2021), The impact of the COVID-19 pandemic on China's manufacturing sector: A global value chain perspective, *Frontiers in Public Health*, Volume 9, p.p 1.13, p:03.

يوضح الشكل 1 الاتجاه التصاعدي للصادرات الصينية، لتصبح المصدر الأول في العالم، إذ ارتفع إجمالي صادرات البضائع من الصين من 8 مليارات دولار أمريكي في عام 1978 عندما بدأت عملية إصلاحات التحرير إلى 1220 مليار دولار أمريكي في عام 2007 وإلى 2200 مليار في عام 2014. كان التوسع الهائل في الصادرات الصينية مدعومًا بالتحول في تكوين السلع بعيداً عن المنتجات الأولية ونحو التصنيع، وبشكل أساسي في المصنوعات التقليدية كثيفة العمالة. حيث زادت حصة المصنوعات في إجمالي صادرات البضائع من أقل من 40٪ في أواخر السبعينيات إلى أكثر من 90٪ من أواخر التسعينيات، وشكلت الصين أكثر من نصف الزيادة في إجمالي الصادرات الصناعية العالمية بين عامي 1992 و2014 (Athukorala & Ravenhill, 2016, p. 06). يجدر الإشارة إلى أن طفرة

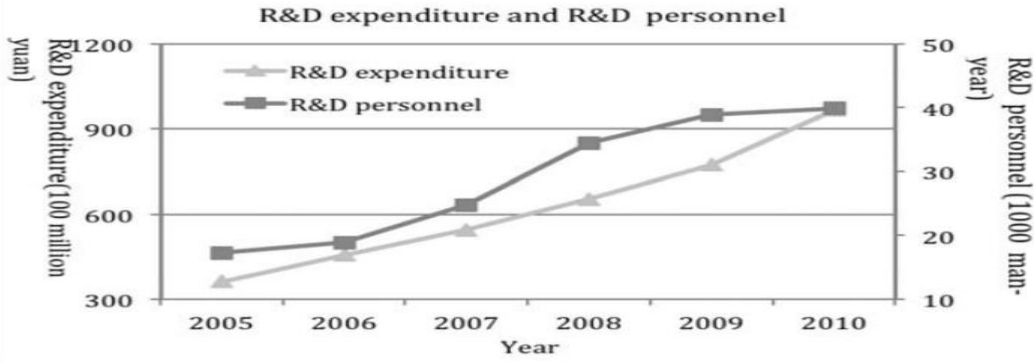
الصادرات الصينية كانت مدفوعة بالنمو الهائل للإنتاجية في القطاع الخاص، في حين الدفع الحالي للإلكترونيات الدقيقة يعتمد بشكل أكبر على الشركات المملوكة للدولة (Gordon, 2021).

2.3 دور دعم الاستثمار في البحث والتطوير في تنمية صناعة الإلكترونيات الدقيقة في الصين

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين عملت الصين على توسيع نظامها الجامعي، مما عمل على انحسار هيمنتها على الصناعات كثيفة العمالة، لكنها لا تزال مصنع العالم، وضعت الصين خطط أن تصبح قوة في القطاعات المتقدمة تقنيًا، من خلال إعادة توجيه موارد البلاد، إذ تعمل الحكومة على تسريع تحول الصين من الإنتاج كثيف العمالة (Gordon, 2021).

الشكل 2: استثمارات البحث والتطوير لصناعة الإلكترونيات الدقيقة في الصين

للفترة (2010-2005)



Source : Zhao Zhiyun, Yang Chaofeng, An Empirical study of China's High-Tech industry innovation capability in transiton, Rebalancing and sustaining growth in China, 2012, p: 04.

يوضح الشكل 2 الارتفاع الكبير الذي شهدته الصين في حصة الاستثمارات لأنشطة البحث والتطوير في صناعة الإلكترونيات الدقيقة، إذ توسعت نفقات البحث والتطوير من 36.25 مليار يوان صيني في عام 2005 إلى 96.78 مليار يوان صيني في عام 2010، بزيادة قدرها 170% خلال الفترة. إرتفع موظفو البحث والتطوير بنسبة 130% في نفس الفترة (Zhao & Yang, 2012).

لوقت قريب لم تكن الصين لاعباً أساسياً في السوق العالمية للإلكترونيات الدقيقة. إذ أنه وفقاً لتقرير المفوضية الأوروبية، تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، لتبرز كأكبر مصدر للسلع عالية التقنية منذ عام 2006. (Xing , 2012, p. 03). ومن خلال الجهود المبذولة من قبل الحكومة الصينية، أصبحت سلسلة التوريد العالمية للإلكترونيات الدقيقة بأكملها

تعتمد على دولة واحدة، تتحكم في المواد الأساسية وعمليات التصنيع والملكية الفكرية. إذ تهيمن الصين على المواد الأرضية النادرة المستخدمة في الإلكترونيات المحمولة وبطاريات السيارات، برزت هاته الأخيرة كرائد عالمي في مجال السيارات وتقنيات الألواح الشمسية. (Mac William , 2020)

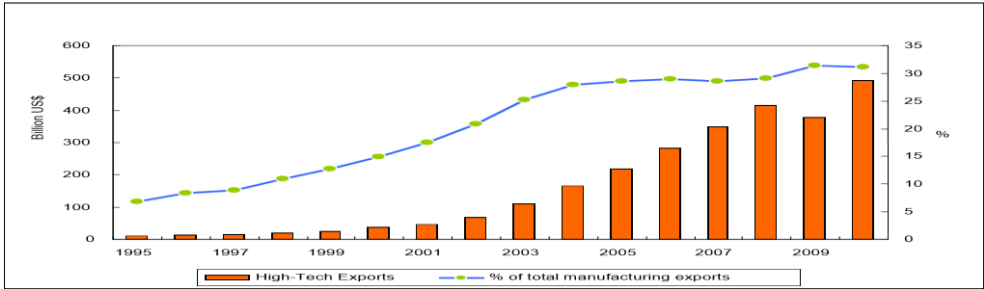
4. تأثير جائحة كورونا على سلاسل القيمة للتكنولوجيا الفائقة في الصين:

1.4 تطور صادرات الصين من الإلكترونيات الدقيقة:

منذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، شهدت نموًا سريعًا في صناعة الإلكترونيات

الدقيقة وقفزت إلى الصفوف الأولى في العالم، من خلال المشاركة النشطة في العولمة الاقتصادية.

الشكل 3 : صادرات الصين من الإلكترونيات الدقيقة خلال الفترة (1995-2010)



Source : Xing Yuqing, (April 2012), The People's Republic of China's High-Tech exports: Myth and Reality, Asian Development Bank Institute, N 357, p.p 1.11, p: 04.

يوضح الشكل أعلاه تنامي أهمية صناعة الإلكترونيات الدقيقة في الصين، وذلك باستمرار

زيادة نسبة صادراتها من هاته الصناعة نسبةً لإجمالي الصادرات من الصين لدول العالم، حيث قدر

معدل مشاركة الصادرات من صناعة الإلكترونيات الدقيقة من إجمالي الصادرات نسبة 10.43% سنة

1995، ليقفز سنة 2010 بـ 21.71% خلال الفترة.

في عام 1995، بلغت قيمة صادرات الإلكترونيات الدقيقة 10.1 مليار دولار أمريكي ، أي ما

يعادل 6.8% من إجمالي الصادرات. من عام 1995 إلى عام 2010، نمت الصادرات من نفس السلعة

بنسبة 30% سنويًا، وهو أسرع بكثير من النمو الإجمالي للصادرات. في عام 2010، بلغ إجمالي صادرات

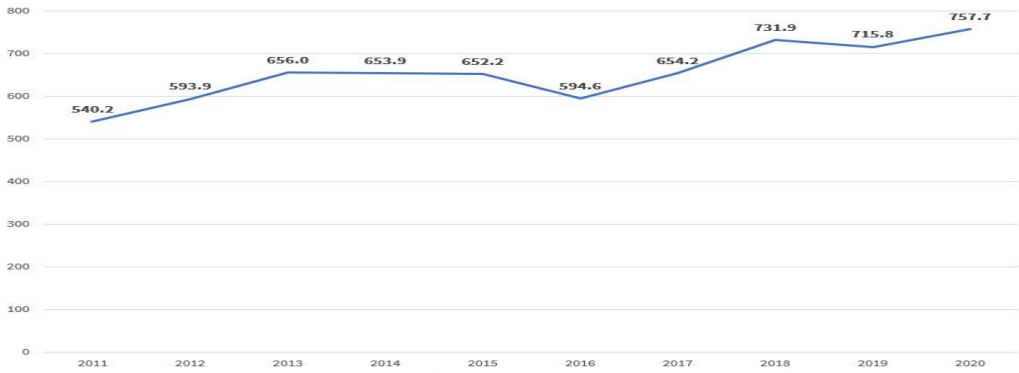
الإلكترونيات الدقيقة إلى 31.2% من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية (Xing , 2012)، حيث بلغ

إجمالي قيمة الإنتاج 7.47 تريليون يوان صيني في عام 2010، وهو ما يمثل 10.56% من إجمالي قيمة

تأثير جائحة كورونا على سلاسل القيمة العالمية -دراسة حالة صناعة الإلكترونيات الدقيقة في الصين-

الإنتاج للشركات. أصبحت الصين قاعدة التصنيع الرئيسية في العالم للمنتجات الإلكترونية الدقيقة، مع دور مهم في سلسلة تصنيع الإلكترونيات الدقيقة دولياً (Zhao & Yang, 2012).

الشكل 4 : صادرات الصين من الإلكترونيات الدقيقة بمليارات الدولارات الأمريكية (2011-2020)



Source : Kennedy Scott, (April 2022). Available an web site:

<https://www.csis.org/blogs/trustee-china-hand/data-dive-private-sector-drives-growth-chinas-high-tech-exports>

يلاحظ من خلال الشكل 4 الإتجاه التصاعدي لصادرات الصين من صناعة الإلكترونيات الدقيقة، وذلك راجع إلى تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير والمميزات البيئية التي اكتسبتها الصين، بالإضافة إلى الخطط المرسومة لزيادة إنتاج الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

منذ عام 2009 ارتفعت الاستثمار في الإلكترونيات في الصين، وتراجعت معدلات النمو من عام 2009 فصاعداً. كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الصين في صناعة الإلكترونيات خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين منخفضة، لكنها زادت بشكل كبير، ففي عام 2012، بلغت الاستثمارات الرأسمالية للشركات الصينية في صناعة الإلكترونيات الخارجية 2563 مليون دولار أمريكي. وقد انخفض هذا إلى مستوى أقل، لكنه كبير حيث بلغ 1928.8 مليون دولار في عام 2013 (Export-Import Bank of India, 2015).

2.4 صناعة الإلكترونيات الدقيقة خلال جائحة كورونا COVID-19

تعتمد صناعة الإلكترونيات الدقيقة على المعادن الأرضية النادرة. إذ تقوم الصين بتكرير 60% من الليثيوم، و 80% من الكوبالت، وتعدين 68% من الجرافيت، على مستوى العالم، وهي ثلاثة مدخلات أساسية للبطاريات عالية السعة. كما استفادت صناعة البطاريات في الصين من دعم حكومي مباشر لا يقل عن 100 مليار دولار، كما تُستخدم الأتربة النادرة ليس فقط في إنتاج البطاريات

ولكن في المنتجات المتقدمة الأخرى، بما في ذلك السبائك المعدنية والمحركات النفاثة وعدسات الكاميرا وشفرات التوربينات وغير ذلك، حيث تشير التقديرات إلى أن الصين تسيطر على 55% من قدرة تعدين الأرض النادرة في العالم، و85% من تكرير الأرض النادرة في عام 2020. (Hoey , 2022)

عملت جائحة كورونا على انقطاع العرض في المدى القصير على الصناعات الإلكترونية الدقيقة، مما أدى إلى تقليل قدرة التصنيع والتجميع، ومع تأخر إعادة فتح المصانع تفاقمت أزمة العمالة والطلب. إلا أن شركات صناعة الإلكترونيات الدقيقة تم تأسيسها للعمل عن بُعد أكثر من الصناعات الأخرى، حيث أن التحول للعمل من المنزل بمساعدة أدوات التعاون الرقمي أدى إلى زيادة الطلب على الإلكترونيات الدقيقة في العديد من الفئات، إذ أن الحاجة المتزايدة إلى البنية التحتية لدعم هذا التحول، مثل الحوسبة السحابية للأعمال أو زيادة استهلاك النطاق العريض للمستهلكين، كانت بمثابة دافع لصناعة الإلكترونيات الدقيقة خلال الجائحة (Now Next, 2020).

ومن ناحية أخرى، فنتيجة لاضطراب الانتاج على طول سلاسل التوريد العالمية، تختبر صناعة الإلكترونيات الدقيقة تحديات خاصة بالتدفقات النقدية، خاصة الشركات ذات رأس المال المنخفض، ومنه إمكانية حاجتها لمصادر بديلة أو دعم أثناء الأزمة، تسعى هاته الأخيرة لحلول لمعالجة العمل عن بعد والتباعد الاجتماعي والحاجة إلى بدائل داخل المتجر، ومنه زيادة الطلب على المواهب المطورة والهندسية. (PWC)

من جهة أخرى تعد الصين موطناً لكبار الشركات المصنعة للهواتف الذكية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية (Supply chain bloges, 2020)، إذ كان التأثير كبير نسبياً على صناعة الهواتف الذكية، ويرجع ذلك إلى أن سلسلة التوريد الخاصة بها كثيفة العمالة، حيث انخفض إنتاج الهواتف الذكية بنسبة 12% على أساس سنوي في الربع الأول من عام. (PWC)

3.4 صناعة الإلكترونيات الدقيقة في الصين وجائحة كورونا COVID-19:

كأهم مثال على شركات الإلكترونيات الدقيقة في الصين شركتي Huawei و Alibaba Group إذ تأثرهاته الشركات بجائحة كورونا على النحو التالي:

1.3.4 شركة هواوي Huawei: تأسست عام 1987 بهدف إنتاج الهواتف الذكية، وكانت من أكبر شركات الإلكترونيات الدقيقة في الصين، ضحت الشركة بأرباحها للتأكد من سلامة موظفيها أثناء الجائحة، كما عملت الشركة على الحفاظ على الانترنت العالمي واستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل التصوير المقطعي المحوسب، مما زاد سرعة التشخيص المرضي. عانت الشركة من انخفاض في الربع

الأول من 2020. إذ في الموسم الأول من 2019، حققت Huawei معدل ربح صافٍ قدره 8٪ ونموًا بنسبة 39٪ على أساس سنوي. ومع ذلك في الموسم الأول من عام 2020 الذي حدث خلاله الوباء، حققت معدل ربح 7.3٪ ونمو 1.4٪ على أساس سنوي. (Xupei, 2021)

من المتوقع أن تتأثر صناعة التكنولوجيا الأمريكية أكثر من غيرها بسبب اعتمادها على الصين كسوق رئيسي ومورد مهم لسلعها. كما أدى إدراج Huawei في القائمة السوداء بسبب الحرب التجارية بين الدولتين إلى توترات بين شركات التكنولوجيا في الدولتين، مما أثر على حوالي 26 مليار دولار في الأعمال التجارية، والتي لن يؤدي تفشي فيروس كورونا إليها إلا إلى مزيد من الضرر، حيث أدى تأثير الفيروس إلى إجبار شركات التكنولوجيا على إغلاق مكاتبها ووحدات التصنيع بالإضافة إلى تقييد سفر الأعمال غير الضروري إلى البلاد، حيث يتأخر التصنيع بسبب عدم اليقين بشأن عودة موظفيها، مما يتسبب في حدوث اضطرابات في سلسلة التوريد (Supply chain bloges, 2020).

2.3.4 مجموعة علي بابا Alibaba Group: تأسست عام 1999، تركز منذ إنشائها على الأعمال التجارية الإلكترونية. منذ أن طبقت الصين سياسات العزل، لم تتمكن مجموعة علي بابا من نقل شحناتها إلى بعض الأماكن. (Xupei, 2021)

من تقرير مجموعة علي بابا لربع مارس 2020، بلغ النمو السنوي 22٪، بانخفاض كبير مقارنةً بعام 2019 البالغ 51٪ من خلال البيانات في التقرير الموسمي في السنوات الخمس الأخيرة، عانت مجموعة علي بابا من انخفاض واضح على الرغم من استمرار نمو أعمال الإنترنت في السنوات الأخيرة، تأثرت مجموعة علي بابا بالجائحة، لكنها وفرت منصات للتعامل مع الوضع، إذ قدمت تطبيقات للطلاب الصينيين الذين يحضرون دروسًا في المنزل وقدم السوبرماركت خدمات التوصيل. (Xupei, 2021)

كما أثرت جائحة كورونا على الأعمال التجارية، حيث انخفضت أرباح التشغيل 19% لتصل إلى 7.1 مليار يوان صيني، أثرت جائحة كورونا من وجهة نظر "علي بابا" على الانتاج في الصين لعدم قدرة الكثير من العمال العودة لأعمالهم بسبب الجائحة، بالإضافة إلى تغيير أنماط الشراء، حيث تراجع المستهلكون عن الإنفاق الترفيهي بما في ذلك السفر ولذاهب للمطاعم. (بخوش، 2020، صفحة 16)

أثبتت جائحة كورونا على وجود مشكلات أخرى، مثل النقص في رقائق أشباه الموصلات، صعوبة حلها وتؤدي إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي. إذ أن النقص في الرقائق قد أدى إلى موجات من

عمليات إغلاق الإنتاج التي أضرت بمئات الآلاف من العمال الأمريكيين العاملين في وظائف التصنيع عبر قطاعي السيارات والشاحنات الثقيلة. (Fazili & Harrell, 2021)

يعتمد عدد كبير من شركات الإلكترونيات والاتصالات وأشباه الموصلات على وحدات التصنيع في الصين. إذ أن مركز الفيروس "ووهان" هو محور تحول مهم وهو موطن للعديد من موردي التكنولوجيا. يمكن توقع آثار سلبية على سلسلة التوريد بسبب الإغلاق واضطرابات النقل الأخرى، سيواجه العمال صعوبات في الوصول إلى المصانع، مما يتسبب في حدوث اضطرابات كبيرة في الإمدادات لعلاقات التكنولوجيا الصيني، علي بابا (Supply chain bloges, 2020).

4.4 عوامل تأثير جائحة كورونا على سلاسل التوريد للإلكترونيات الدقيقة:

أثرت جائحة كورونا على العديد من الجوانب والتي بدورها عملت على اضطراب عمل سلاسل التوريد للإلكترونيات الدقيقة، نلخص مجملها في ما يلي:

- إنخفاض الإنتاج: في حين أن صناعة التكنولوجيا قد لا ترى التأثير المباشر والفوري لجائحة كورونا، فإن الانخفاض في أرقام الإنتاج والموردين يمكن أن يؤدي إلى مبيعات ومخاوف مالية لعمالقة التكنولوجيا، من المتوقع أن تتجه الشركات من مختلف قطاعات الأعمال إلى بلدان أخرى للحصول على الإمدادات، مما يفتح الفرص لبقية العالم. (Supply chain bloges, 2020)

- نقص المواد الأولية: قد أدى نقص المكونات في سلسلة التوريد لصناعة الإلكترونيات الدقيقة الهامة مثل رقائق الكمبيوتر إلى إغلاق خطوط الإنتاج بسبب الجائحة، ومنه التأثير على سلاسل التوريد للمنتجات النهائية (O'Donnell, 2022)، وقد أثر نقص رقائق الكمبيوتر بعدد من الصناعات، بما في ذلك صناعة السيارات حيث اضطروا صانعو السيارات إلى الحد من الإنتاج.

(Stankiewicz, 2022). إذ تهيمن الصين بشكل متزايد على إنتاج رقائق أشباه الموصلات على بعد بضع نقاط من الصدارة، والتي تعتبر جزءًا مهمًا بشكل متزايد من السيارات من لوحة القيادة الإلكترونية إلى المستشعرات التي تساعدك في ركن السيارة، انتقلت كمية الرقائق في السيارات من العشرات إلى الآلاف مع تزايد استقلالية المركبات. إذا فقدت شريحة واحدة، والتي قد تكون منتجًا واحدًا أو 5 دولارات أمريكية فقط، فلا يمكنك إنتاج سيارة مكتملة (Schneider, 2021).

إضافة إلى السيارات تعتمد الكثير من المنتجات على هاته الرقائق، كالغسالات والهواتف الذكية وغير ذلك، والمعروفة أيضًا باسم أشباه الموصلات، والتي عانت من قتلها في السوق بسبب صدمة

جائحة كورونا التي تعرضت لها سلاسل التوريد. والتي أثرت على العديد من الشركات، حيث اضطرت تويوتا وفورد وفولفو إما إلى إبطاء الإنتاج أو إيقافه مؤقتًا في مصانعها. كما يشعر صانعو الهواتف الذكية بالضيق أيضًا ، إذ حذرت شركة Apple من أن النقص في أشباه الموصلات قد يؤثر على مبيعات iPhone، حتى تلك الشركات التي لم تكن بالضرورة مرتبطة بشرائح الكمبيوتر تشعر بالآثار، مثل شركة CSSI الدولية، وهي شركة أمريكية تصنع آلات العناية بالكلاب. (Baraniuk, 2021) كما مع فرض الجائحة على الدول تطبيق إجراءات العمل من المنازل، زاد الطلب على أجهزة الكمبيوتر المحمولة الجديدة وغيرها من الأجهزة الإلكترونية حتى يتمكن الناس من العمل من المنزل. أدى ذلك إلى الضغط على صانعي الرقائق (O'Donnell, 2022) .

- تقلبات الطلب: مع انتشار الجائحة، أدت العلامات المبكرة لتقلبات الطلب إلى تخزين الرقائق وطلبها مسبقًا من قبل بعض شركات التكنولوجيا، مما ترك أخرى تكافح من أجل الحصول عليها، كما احتاج الأشخاص الذين يعملون من المنازل إلى أجهزة كمبيوتر محمولة وأجهزة لوحية وكاميرات ويب لمساعدتهم على أداء وظائفهم، وقد أغلقت مصانع الرقائق أثناء عمليات الإغلاق، كافح المستهلكون لشراء الأجهزة التي يريدونها على الرغم من أن الشركات المصنعة تمكنت من اللحاق بالطلب. من ناحية أخرى انتعش الطلب بقيادة مبيعات الصين عبر الإنترنت حيث أن زيادة ثقة المستهلك وزيادة شعبية سياسات العمل من المنزل حفزت الإنفاق على أجهزة الكمبيوتر المحمولة. ومنه زيادة الطلب على الرقائق الدقيقة. (Baraniuk, 2021)

في الأخير يمكن القول أن شركات صناعة الإلكترونيات الدقيقة في الصين واجهت نفس المشكلات التي واجهتها الشركات الأخرى للصناعة في الخارج، إلا أن ما ميزها عن غيرها هو أنه وعلى الرغم من كونها أول من تأثرت بالجائحة على نطاق واسع، فإن السياسات التي اتخذتها الحكومة كانت فعالة بما يكفي للسيطرة على الوضع.

كما لا يجب التغاضي عن ما قُدم من قبل عمالقة صناعة التكنولوجيا في الصين في مجال الذكاء الاصطناعي في التصوير المقطعي، على الرغم من مرورهم بوقت عصيب، إلا أنهم حققوا أرباحًا في جوانب أخرى وساعدوا في التغلب على الصعوبات بشكل إيجابي. ارتبطت ردود الفعل التي تلقوها جميعها بتطوير الإلكترونيات الدقيقة، مما يشير إلى أن التكنولوجيا المتقدمة استمرت في التحسن والتفصيل خلال الجائحة. (Xupei, 2021)

5. خاتمة:

كان إصدار أوامر الحماية في المكان بمثابة ترياق فعال لانتشار جائحة كورونا، ولكنه سيف ذو حدين أثر على سلاسل توريد المواد الأولية الأساسية في جل الصناعات، والذي أثر على مدى توفر الرقائق الدقيقة التي لا يكاد يخلو منها أي منتج، ومنه إرتفاع أسعار هاته الأخيرة، إذ سلطت جائحة كورونا الضوء على مشاكل لم تكن في الحسبان ألا وهي مشكلة النقل عبر البلدان وما يمكن أن تخلفه من آثار على كافة الصناعات.

تم التوصل لمجموعة من النتائج يتم عرضها فيما يلي:

-نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الصينية و التي عملت على فتح الطرق التجارية والسماح بالاستثمارات الخارجية، ما عمل على دفع المنتجات الصينية إلى ما هي عليه اليوم، كما وأن لخطط التحول من الصناعات كثيفة العمل إلى الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، والدعم للتطوير والبحث في مجال الصناعات الإلكترونية الدقيقة دوراً كبيراً في منح الخبرة ودعم الانتاج، لتصبح الصين من بين أهم المصدرين في العالم في هاته الصناعات؛

-كان لإجراءات العمل عن بعد خلال جائحة كورونا أثر على زيادة الطلب على الصناعات الإلكترونية الدقيقة لدعم البنى التحتية للتحويل للعمل عن بعد الذي فرضته الجائحة؛
-تأثرت صناعة الإلكترونيات الدقيقة في الصين بجائحة كورونا بأقل ضرراً من الصناعات الأخرى، لكونها صناعة تعتمد على العمل عن بعد ويد عاملة أقل، إلا أنها وفي نفس الوقت تعتمد على وجود تدفقات نقدية عالية، إذ تأثرت بإمكانية توفير الموارد خاصة خلال الجائحة؛

-من بين سلاسل الإلكترونيات التي تحتاج إلى العمالة الكثيفة هي سلسلة القيمة لصناعة الهواتف، إذ تأثرت سلباً جراء الجائحة لعدم تمكن العمالة من الانتقال من وإلى الدول المصنعة؛
-لمواجهة التنمية في الصين تحاول الولايات المتحدة الأمريكية قمع الشركات الصينية وعزلها عن سلسلة التوريد لأشباه المواصلات ما يعرقل تعافيا من آثار الجائحة؛

- أثرت جائحة كورونا على توازنات العرض والطلب والأذواق المستهلكين ما أثر سلباً على عمل سلاسل التوريد لصناعة الإلكترونيات الدقيقة في الصين، وامتد التأثير ليصل معظم الشركاء الاقتصاديين لها، خاصة في ظل ارتباط معظم الصناعات بمنتج الرقائق الدقيقة والذي لا يكاد يخلو منتج منه.

6. قائمة المراجع:

1.6 قائمة المراجع باللغة العربية

1. الأونروا. (2020)، فيروس كورونا المیتجد (COVID-19): دليل توعوي صحي شامل، منظمة الصحة العالمية .
2. جينيفر ميري (28 جوان 2020)، فيروس كورونا وكوفيد-19 ما الذي تحتاج معرفته إذا كنت مصاباً بالسرطان: https://www.cancer.net/sites/cancer.net/files/covid-19_markham_ar.pdf : (consulté le 20 juin 2022)
3. دانا فوريسك (06 أوت 2020)، جائحة كورونا ستخلف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، من مدونات البنك الدولي : <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world>(consulté le 17 Décembre 2021)
4. سعاد جرمون، السعيد بوشول، وسميحة جديدي، أهمية خدمات سلسلة القيمة العالمية في تعزيز التصنيع للبلدان النامية دراسة حالة: الهند، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاجتماعية، المجلد 11(02)، 2018، 369-353.
5. سميحة جديدي، و عقبه عبد اللاوي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات بالبلدان النامية -تحليل بيانات البنابل الديناميكي لسبعة بلدان للفترة (1995-2017). مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05(01)، 2019، 167-148.
6. مديحة بخوش، دور الإبداع التكنولوجي في استدامة الميزة التنافسية: تجربة شركة علي بابا الصينية في ظل جائحة كورونا، مجلة دراسات في الاقتصاد والاعمال، 03(05)، 2020، 21-01.
7. منظمة الصحة العالمية (2020)، تعريف منظمة الصحة العالمية لحالات كوفيد-19. الترصد في مجال الصحة العمومية لمواجهة كوفيد-19.
8. BBC News / عربي. (12 مارس 2020). فيروس كورونا: لماذا صنفته منظمة الصحة العالمية وباءاً عالمياً من BBC News / عربي: <https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51854975> (consulté le 23 juin 2022)
9. BBC News /عربي (26 جانفي 2021). فيروس كورونا أصاب الاقتصاد العالمي بأسوأ أزمة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، من BBC News /عربي: <https://www.bbc.com/arabic/business-55806052> (consulté le 17 Décembre 2021)

OECD.10 (2021)، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2.6 قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Athukorala, P C, & Ravenhill J, China's evolving in globale production networks: The decoupling debate revisited, Trade and Development ,2016, 01-28.
2. Baraniuk C, (2021 August 27), Why is there a chip shortage?, from BBC/ News: <https://www.bbc.com/news/business-58230388> (Retrieved 31 August 2021)
3. Chivunga M, & Tempest A, Why regional Valu Chains in Africa need to go digital, South African Inastitute of International Affairs African Perspectives Gloabl Insights, (331), 2021,01-27.
4. Export-Import Bank of India, Indian electronic goods industry: neutralizing trade deficit with China. Occasional Paper Series(171), 2015, March, 01-198.
5. Fazili S, & Harrell P, (2021 September 23), When the chips are down: Preventing and addressing supply chain disruotions, , from The White House : <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/blog/2021/09/23/when-the-chips-are-down-preventing-and-addressing-supply-chain-disruptions/> (Retrieved 31 Agust 2022)
6. Gereffi G, Global Value Chains in post-Washington Consensus world, International Political Economy Review, Volume 21(01), 2014,09-37.
7. Gordon H, (2021 Febuary 02). What does China's focus in the high-tech sector mean for global manufacturing?, , from HARVARD kennedy School: <https://www.hks.harvard.edu/faculty-research/policy-topics/globalization/what-does-chinas-focus-high-tech-sector-mean-global> (Retrieved 22 June 2022)
8. Han S, Kumar Roy, P Houssain , M Byun, K H Choi C, & Ha, S-D, COVID-19 pandemic crisis and foofd safety: Implication and Inactivation strategies, Trend sin Food Science and Technology (109), 2021, 25-36.
9. Hoey M, (2022 February 01), China: Epicenter of the supply chain crisis, from The American Prospect : <https://prospect.org/economy/china-epicenter-of-the-supply-chain-crisis/> (Retrieved 30 Agust 2022)

10. Kennedy Scott, (April 2022). Available an web site:
<https://www.csis.org/blogs/trustee-china-hand/data-dive-private-sector-drives-growth-chinas-high-tech-exports>
11. Mac William J, (2020 Novembre 03), The electronics Industry start to ease out of China, from Connector Supplier :
<https://connectorsupplier.com/the-electronics-industry-starts-to-ease-out-of-china/> (Retrieved 20 June 2022).
12. Nogueira De Morais I, Global production chains and calue added: Chian's position in the constumer electronic industry. perspective of the World, Volume 04 (05), 2012, 06-44.
13. Now Next, (2020 April 08), COVID-19: Mitigating The impact in the High-Tech industry, from Accenture :
<https://www.accenture.com/us-en/insights/high-tech/coronavirus-mitigating-impacts-high-tech> (Retrieved 24 June 2022)
14. O'Donnell J, (2022 July 08), Growing numbe of riskd tests supply chain countinuity, from TechTarget :
<https://www.techtarget.com/searcherp/news/252522525/Growing-number-of-risks-tests-supply-chain-continuity> (Retrieved 29 Agust 2022)
15. Oum S, Kates J, & Waxler A, (2021 February 07), Economic impact of COVID-19 on PEPEFAR Countries. from KFF:
<https://www.kff.org/global-health-policy/issue-brief/economic-impact-of-covid-19-on-pepfar-countries/#:~:text=The%20toll%20the%20COVID%2D19,downturn%20since%20the%20Great%20Depression,> (Retieved 17 June2022)
16. Pont S, & Gereffi G, Introduction to the Handbook on Global Value Chains. In Handbook on Global Value Chains. Edward Elgar Publishing, 2019.
17. PWC, COVID-19 and the technology industry, from PWC:
<https://www.pwc.com/us/en/library/covid-19/coronavirus-technology-impact.html>, (Retrieved 04 June 2022)
18. Schneider, J, (2021 May 10), Where have all the chips Gone? from BRINK:
<https://www.brinknews.com/where-have-all-the-chips-gone/> (Retrieved 28 August 2022)

19. Stankiewicz K, (2022, July 14), China's COVID outbreak will cause 'some disruption' to tech supply chains, say Marvell CEO, from CNBC: <https://www.cnbc.com/2022/03/14/chinas-covid-outbreak-to-disrupt-tech-supply-chains-says-marvell-ceo.html> (Retrieved 29 August 2022)
20. Supply chain bloges, (2020, March 09), How COVID-19 will impact the technology supply chain, from GEP Insight Drives Innovation: <https://www.gep.com/blog/mind/how-will-the-coronavirus-impact-the-technology-supply-chain> (retrieved 31 August 2022)
21. The World Bank Group, Trading for Development in the Age of Global Value Chains, Washington: International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2020.
22. The World Trade Organization, Global Value Chain Development Report 2021: Beyond Production, The Asian Development Bank, the Research institute for GVC at the University of International Business and Economics, The World Trade Organization, The Institute of Developing Economies-Japan External Trade Organization, The China Development Research Foundation, November 2021.
23. UNECE, Intermodal transport in the age of COVID-19 practices, initiatives and responses: Building pandemic-resilient transport systems. United Nations Public, 2021.
24. Xing Y, The People's Republic of China's High Tech exports: Myth and reality. ADBI Working Paper series(357), 2012, 1-11.
25. Xupei Z, The effect of COVID-19 on High-Tech industry of China. Advances in Social Science, education and Humanities research, Volume 543, 2021, 337-340.
26. Yuegang Song and others, The impact of the COVID-19 pandemic on China's manufacturing sector: A global value chain perspective, Frontiers in Public Health, Volume 9, 2021, p.p 1.13.
27. Zhao, Z., & Yang, C, An Empirical study of China's High-Tech industry innovation capability in transition, In H. Mc Kay , & L. Song , Rebalancing and sustaining growth in China, 2012, (p. 386).

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الصناعي - دراسة قياسية ومقارنة بين الجزائر وتونس للفترة (1990-2021)-

The relationship of foreign direct investment to the industrial sector A standard and comparative study between Algeria and Tunisia for the period (1990-2021)

فتني حدة^{1*}، شتوح نور الدين²

¹ جامعة الشيخ العربي التبسي، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات (الجزائر)، hadda.fetni@univ-tebessa.dz

² جامعة الشيخ العربي التبسي، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات (الجزائر)، nourchetouh2010@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/20

تاريخ الاستلام: 2022/12/21

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2021، حيث تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى المنهج القياسي للمتغير التابع القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومجموعة من المتغيرات المستقلة باستخدام منهجية أشعة الانحدار الذاتي VAR. تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي من خلال توفير التقنيات الحديثة، إلا أن هذه المساهمة كانت بنسب ضئيلة خاصة في الجزائر مقارنة بتونس طيلة فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع المحروقات، فضلا عن كون المساهمة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: قطاع صناعي؛ استثمار أجنبي مباشر؛ أشعة انحدار ذاتي؛ جزائر؛ تونس.

تصنيف JEL: F210 ; F21

Abstract: This study aims to determine the relationship between foreign direct investment and the industrial sector in Algeria and Tunisia during the period 1990-2021. of independent variables using the VAR autoregressive ray method.

It was concluded in this study that there is a direct relationship between foreign direct investment and the industrial sector through the provision of modern technologies, but this contribution was in small proportions, especially in Algeria compared to Tunisia throughout the study period, and this is due to the volume of foreign investments directed to the hydrocarbon sector, as well as The fact that the contribution aims to achieve economic growth.

Keywords: industrial sector; foreign direct investment; auto-regressive rays; Algeria; Tunisia.

Jel Classification Codes: F21 ; F210.

1. مقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تحتل مكانة إستراتيجية في الدول المتقدمة والنامية، حيث يقاس تقدم وتطور أي بلد بتطور قطاعها الصناعي وذلك لأهميته البالغة ودوره الفعال في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في التخفيف من البطالة، بالإضافة مساهمته في تحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة وبالأخص الدول النامية، كما يعتبر من أهم الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لما يوفره من نقل المعرفة والتكنولوجيات الحديثة والأساليب الإنتاجية المتطورة واستخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي وذلك عن طريق إنشاء مشاريع استثمارية وتخفيض التكلفة بالنسبة للصناعات المحلية للمساهمة في تفعيل السوق المحلية وبالتالي زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي.

تسعى معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر وتونس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار التي تضمن للدول المضيفة للاستثمار في ظروف ملائمة، وهذا بهدف تنوع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في النشاط الاقتصادي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة نمو القطاع الصناعي والتوجه نحو المنافسة بين الدول ومواكبة التطورات العالمية

1.1. إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

ما علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الصناعي في الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-

2021؟

ويتفرع من الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في ما يلي:

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس؟
- ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر وتونس؟
- هل يوجد هناك علاقة قصيرة وطويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في الدول محل الدراسة؟

1.2. فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات الآتية

- تبقى نسب الاستثمار الأجنبي المباشر دون المستوى المطلوب في الدول محل الدراسة خلال الفترة محل الدراسة؛
- بالرغم من الإصلاحات والبرامج التنموية المعتمدة من كلا الدولتين بالنهوض بالقطاع الصناعي، إلا أنها مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لازالت ضعيفة خلال فترة الدراسة؛

- يوجد هناك علاقة قصيرة وطويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في الدول محل الدراسة.

1.3. أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية في الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كداعم أساسي في تطوير القطاع الصناعي في كل من الجزائر وتونس الذي يعتبر من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي

في حين تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في الجزائر وتونس خلال الفترة محل الدراسة، بالإضافة إلى إبراز العلاقة بينهما من خلال الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR.

1.4. منهجية وأدوات الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي في التعرف على مدى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في الجزائر وتونس خلال فترة الدراسة، في حين تم الاعتماد على المنهج القياسي في دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الصناعي خلال الفترة (1990-2021) باستخدام برنامج Stata و R-Studio .

1.5. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة العربية، المحلية والأجنبية التي تناولت موضوعي الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي والعلاقة بينهما ومدى تأثير كل منهما على النمو الاقتصادي للبلاد، حيث سيتم تلخيص بعض هذه الدراسات فيما يلي:

- دراسة شي عبد الرحيم، وآخرون (2018). بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية القطاع الصناعي في الجزائر، حيث تم التوصل من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل القطاع الصناعي في المدى القصير والطويل، لكن يبقى دون المستوى المطلوب وهذا بسبب التبعية النفطية التي تعتمدها الجزائر. (شي، هواري، وبلخير، 2018)

- دراسة سلمان حسين (2015). بعنوان "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية القطاع الصناعي بالدول العربية"

تم من خلال هذه الدراسة تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والبحث عن الأسباب والعوامل المختلفة التي من شأنها أن تحسن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر، إذ بينت الدراسة في الأخير أن الدول العربية حققت انجازات قياسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال

الفترة 2005-2009، إلا أن نسبة هذه التدفقات ضئيلة مقارنة بالأقاليم الاقتصادية الأخرى. (سلمان، 2015)

- دراسة **Faiwa Umer and Shaista Alam (2013)**. بعنوان **"Effect of Openness to Trade and FDI on Industrial Sector Growth: A Case Study for Pakistan"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في باكستان للفترة (1965-2011)، حيث خلصت الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه هناك تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي على نمو القطاع الصناعي في دولة باكستان، في حين وجود أثر سلبي للانفتاح التجاري والتضخم على نمو القطاع الصناعي (Faiwa & Shaista, 2013)

- دراسة **Philip Ifeakachukwu Nwosa (2018)**. بعنوان **"Foreign Direct Investment in Nigeria: Its Role and Importance Sector Growth"**

سعت هذه الدراسة إلى تبيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في نيجيريا خلال الفترة (1970-2016)، حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في نيجيريا وهذا بسبب اعتماد الدولة على قطاع المحروقات. (Philip Ifeakachukwu, 2018)

- دراسة **عمر متيجي ومحمد عجيلة (2020)**. : بعنوان **"تأثير الاستثمار المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017"**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر وذلك باستعمال اختبار الحدود لنموذج الانحدار للإبطاءات الموزعة (ARDL)، حيث توصلت الدراسة في الأخير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي، في حين حجم التأثير بينهما كان ضعيفا في المدى الطويل خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى انخفاض مرونة القطاع الصناعي فيما يخص حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية في المدى القصير. (متيجي وعجيلة، 2020)

- دراسة **بيري نورة (2015)**. بعنوان **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية للفترة 1996-2014"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014 ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة في الأخير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمجموعة من العوامل والتي تختلف من دولة لأخرى، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لهذا الأخير على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث خلال الفترة محل الدراسة. (بيري، 2015)

(2016)

2. واقع القطاع الصناعي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس خلال الفترة 1990 – 2021

2.1. واقع القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات التي تعمل على تنويع الاقتصاد الوطني ويعتبر بديل تنموي خارج قطاع المحروقات خاصة في الدول النامية، كما أنه المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا من خلال العديد من الإجراءات التي تعمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يحقق التوازن بين القطاعات والتنسيق بينها، ومن ناحية أخرى يعمل على تلبية كافة حاجيات المجتمع من السلع المختلفة والمتنوعة، كل هذا بهدف تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي، ونجد الجزائر وتونس من بين الدول التي تعمل على تطوير القطاع الصناعي والنهوض به من أجل تحسين معدلات نموها الاقتصادي، والجدول والشكل المواليين يبينان القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وتونس.

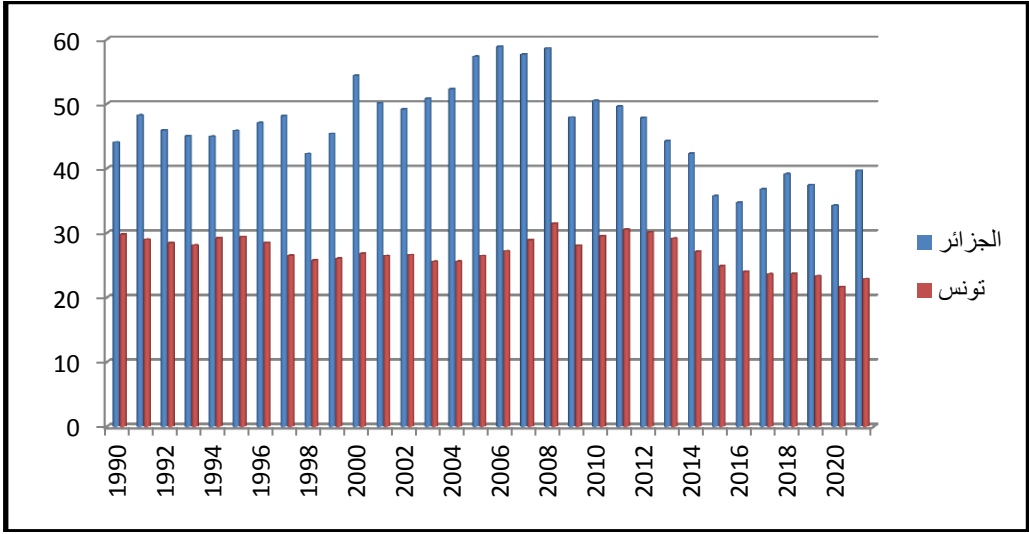
جدول 01: القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	44,03	48,23	45,92	45,03	44,94	45,83	47,06	48,15	42,25	45,37	54,37
تونس	29,79	28,98	28,46	28,09	29,22	29,39	28,49	26,5	25,77	26,05	26,81
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	50,11	49,19	50,82	52,3	57,33	58,88	57,67	58,62	47,9	50,5	49,62
تونس	26,44	26,58	25,56	25,58	26,43	27,18	28,91	31,45	28,04	29,52	30,55
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
الجزائر	47,86	44,25	42,31	35,73	34,7	36,79	39,14	37,44	34,25	39,68	
تونس	30,12	29,14	27,13	24,9	24,01	23,62	23,69	23,31	21,64	22,86	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع www.elbankdawli.org

بتاريخ: 2022/06/30

الشكل 01: القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول 01

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن هناك تذبذبات في نسب القيمة المضافة للقطاع الصناعي في كلا الدولتين خلال الفترة (1990-2021)، حيث نجد أن مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أكبر من تونس وهذا راجع إلى أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على المحروقات بشكل كبير في جميع قطاعاتها بما فيها القطاع الصناعي أي أن القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية أكبر من القيمة المضافة للصناعات التحويلية على عكس تونس التي نسبة اعتمادها على المحروقات ضئيل جدا مقارنة بالجزائر، ففي الجزائر نجد هناك عدم استقرار في القيمة المضافة للقطاع الصناعي أي بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة نتيجة تقلبات أسعار النفط المستمرة، وبالرغم من الإصلاحات والبرامج التنموية التي تبنتها الجزائر من أجل إنعاش قطاعها الصناعي والتي من بينها برنامج التحليل الهيكلي (1995-1998)، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2008)، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تصل إلى المستوى المطلوب، حيث قدرت أكبر نسبة بحوالي 58.62 % سنة 2008، وأقل نسبة كانت سنة 2020 والتي قدرت بحوالي 34.25 هذا الانخفاض يعود إلى الوضع الوبائي الذي عاشته الجزائر وكل دول العالم دون استثناء، وكذا تونس في هذه السنة سجلت أدنى نسبة لها بحوالي 21.64 %.

2.2. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس محل اهتمام مختلف الفاعلين من خلال رسم خطط وسياسات التنمية الاقتصادية، لأن هذا الأخير يساعد على معالجة الإختلالات التي يمكن إيجادها في ميزان المدفوعات والعمل على تحسين الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث تبنت كلا الدولتين

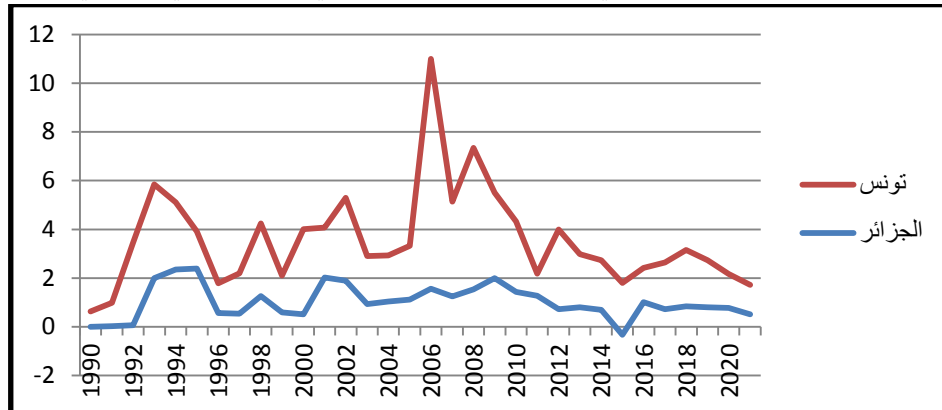
إصلاحات وبرامج لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف استقطاب هذه الاستثمارات، إضافة إلى تقديم الضمانات القانونية والامتيازات والحوافز المالية اللازمة لكسب ثقة المستثمرين الأجانب منهم والخواص المحليين، والجدول والشكل المواليين يوضحان مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتونس للفترة محل الدراسة.

جدول 02: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	0,0005	0,025	0,062	2,002	2,35	2,39	0,57	0,54	1,26	0,6	0,51
تونس	0,63	0,96	3,39	3,85	2,76	1,53	1,22	1,65	2,98	1,51	3,5
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	2,03	1,89	0,94	1,036	1,12	1,57	1,25	1,54	2	1,43	1,28
تونس	2,05	3,41	1,96	1,9	2,21	9,42	3,89	5,8	3,51	2,89	0,9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
الجزائر	0,72	0,81	0,7	-0,32	1,02	0,72	0,84	0,8	0,78	0,51	
تونس	3,28	2,17	2,04	2,12	1,4	1,92	2,32	1,94	1,39	1,21	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل 02: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من الشكل أعلاه يتبين عدم استقرار نسب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2021)، حيث عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1994 غياب شبه منعدم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي عاشتها الجزائر من بينها تفاقم أزمة المديونية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي حيث كان يطلق على هذه الفترة بالعهريّة السوداء، وفي بداية 1995 ومع ارتفاع أسعار البترول سجلت

الجزائر استثمارات إيجابية ولو بقيم ضعيفة وقد تم توجيه معظم هذه الاستثمارات إلى قطاع المحروقات إلى غاية سنة 2001 أين ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بشكل ملحوظ، وذلك بسبب الحوافز الضريبية وعمليات البيع والشراء في الخدمات وهكذا مما أدى إلى تدفق الاستثمارات خاصة سنة 2002، ثم انخفضت سنة 2003 وعاودت الارتفاع سنة 2004 وبقيت تتذبذب القيم الاستثمارية بقيم طفيفة بين الارتفاع والانخفاض، إلى غاية سنة 2015 أين سجلت قيمة سالبة نتيجة الأزمة البترولية سنة 2014، ثم ارتفعت سنة 2016، وبعدها بدأت في الانخفاض خلال السنوات الأخيرة جراء الأزمة الوبائية، لكن الوضع يختلف مقارنة مع تونس التي عرفت تزايداً مستمراً في نسب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2006 نتيجة الاستقرار السياسي والأمني وقوانين الاستثمار المشجعة بالإضافة لشرع العديد من الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في قطاع النفط والغاز لتعرف بعد ذلك تراجع كبير إلى غاية سنة 2021.

3. الدراسة القياسية

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990 – 2021 وتوضيح دور هذه العلاقة في تحقيق النمو الاقتصادي، تم الاعتماد على عدة متغيرات تم أخذها من البنك الدولي والتي هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول 03: ترميز المتغيرات محل الدراسة

المصدر	الترميز	المتغيرات
البنك الدولي	VIS	القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع)
البنك الدولي	IFD	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متغير مستقل)
البنك الدولي	GFC	تكوين رأسمال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متغير مستقل)
البنك الدولي	GDP	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) (متغير مستقل)

المصدر: من إعداد الباحثان

ويمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$VIS = \alpha + \beta_0 IFD + \beta_1 GFC + \beta_2 GDP + \varepsilon_i$$

3.1. بالنسبة للجزائر

3.1.1. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول 04: الإحصاء الوصفي للمتغيرات محل الدراسة

Moyenne	Maximum	Minimum	Variable
46.45	58.88	34.25	VIS
0.82	2.03	-0.32	IFD
30.35	43.07	20.68	GFC
2.50	7.20	-5.10	GDP

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات R-studio

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المتغيرات لكل المتوسطات هامة كونها موجبة، ما عدا متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي لوجود قيم سالبة، حيث يمثل متغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي أعلى متوسط بنسبة 46.45 % في حين أدنى متوسط نجده في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.82 %.

3.1.2. مصفوفة الارتباطات

جدول 05: مصفوفة الارتباطات

المتغيرات	VIS	IFD	GFC	GDP
VIS	1	0.41	-0.75	0.35
IFD	0.41	1	-0.07	0.32
GFC	-0.75	-0.07	1	-0.28
GDP	0.35	0.32	-0.28	1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات R-studio

يوضح الجدول أعلاه أن هناك علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين متغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي (VIS) والمتغيرات الأخرى ما عدا متغير تكوين رأسمال الثابت الذي يرتبط سلبا مع كل متغيرات الدراسة، لكن يبقى الارتباط المعنوي والموجب الذي بين المتغيرات نسبته ضعيفة، وعلية يمكن تفسير علاقة الارتباط بأن هناك علاقة معنوية وإيجابية بين القطاع الصناعي والاستثمار الأجنبي المباشر لكن ضعيفة خلال الفترة محل الدراسة.

3.1.3. دراسة الإستقرارية

لدراسة إستقرارية السلاسل من خلال اختبارات جذر الوحدة كما جرت العادة مع السلاسل الزمنية، والتي يتم من خلالها معرفة درجة تكامل السلاسل واستقراريتها من عدمها، ولهذا الغرض يتم اللجوء إلى اختبار ديكي فولر المطور Augmented dickey – fulle، حيث تم تلخيص نتائج الاختبار في الجدول الآتي:

جدول 06: نتائج الاستقرارية

عند الفرق الأول		عند المستوى		المتغيرات
القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة	
0.01	-31.946	0.797	-1.417	VIS
0.000	-29.548	0.752	-1.535	IFD
0.000	-4.652	0.592	-1.948	GFC
0.000	-27.321	0.606	-1.912	GDP

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات R-studio

من خلال (الملحق 01) وبالاعتماد على اختبار الأثر نجد أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة، ومنه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل، وذلك عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيمة الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية، وعليه فإننا نستنتج عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يعني عدم وجود توليفة خطية بين المتغيرات الاقتصادية ومنه يتم المرور إلى تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR(5).

3.1.4. اختبارات الصلاحية

في هذه المرحلة يتم التحقق من ما إذا كان النموذج المقدر يقدم تمثيلاً مناسباً لمختلف مشاهدات متغيرات النظام المدروس من عدمه، وذلك عن طريق إخضاعه إلى العديد من الاختبارات التشخيصية، التي تحدّد مدى صلاحيته، وكذا درجة الاعتماد عليه لغرض بلوغ الأهداف المرجوة.

وبالاستعانة ببرنامج R-studio تم التحصل على النتائج التالية: (الملحق 02)

- أن مقلوب كل الجذور الأحادية تقع داخل دائرة الوحدة، كما أن طولية هذه الجذور أقل من الواحد.
- المعنوية الإحصائية المرتفعة لإحصائية الاختبار "LM" المرافقة لمختلف درجات التأخير
- $(\text{Prob}(\text{LM-Stat}) > 0,05)$ ، تقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية عند كل من هذه التأخيرات مع مستوى ثقة قدره (95%)، مما يعني أن النموذج محدد بشكل تام.
- من خلال اختبار ARCH نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Chi-sq) أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يعني عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء.
- من خلال اختبار (J.B) يتوضح أن بيانات الدراسة تتبع توزيع طبيعي لأن $(\text{Prob}(\text{J.B -Stat}) > 0,05)$
- ومنه فإن النموذج VAR(5) يحقق شرط الاستقرارية وصالح لخلوه من مشاكل القياس المختلفة.

3.1.5. اختبار التكامل المشترك وتحديد درجة التأخير

بعد التأكد من درجة استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة حيث أنها متكاملة من نفس الدرجة، وكمرحلة موالية يجب التعرف على إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك من عدمه بين المتغيرات.

تم تحديد درجة التأخير المثلى حسب المعايير المدروسة ب $P=5$. (الملحق رقم 01)

من خلال (الملحق رقم 01) وبالاعتماد على اختبار الأثر نجد أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة، ومنه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل، وذلك عند مستوي معنوية 5%. كما أن قيمة الاحتمال prob أكبر من مستوى المعنوية، وعليه فإننا نستنتج عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يعني عدم وجود توليفة خطية بين المتغيرات الاقتصادية ومنه يتم المرور إلى تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR(5).

3.1.6. تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

في نموذج الانحدار الذاتي يتم دراسة كافة المتغيرات دون التفريق بين المتغير التابع والمستقل، كما يتم تقدير معادلة النموذج المقدر للمتغير التابع عند التأخير $P=5$ على النحو الآتي:

$$VIS = 126.285 - 0.479 VIS + 2.001 IFD - 2.052 GFC + 1.239 GDP$$

(0.01) (0.42) (0.30) (0.08) (0.13)

من خلال المعادلة المقدرة للمتغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي الذي يفسر بدلالة قيمته المؤخرة المكونة لشعاع الانحدار الذاتي والقيمة المؤخرة للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا إيجابية العلاقة بين جميع متغيرات الدراسة ما عدا الثابت، بالإضافة إلى عدم معنوية المعلمات المقدرة، ما عدا المتغير التابع، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والاستثمار الأجنبي المباشر والتي قدرت ب 98.14% كما هو مبين في الملحق 07، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير في القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

3.1.7. التحليل الهيكلي

أ. اختبار السببية

لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة سببية بين المتغيرات من عدمها يتم الاعتماد على اختبار Granger، والجدول الآتي يلخص نتائج هذا الاختبار:

جدول 07: نتائج اختبار السببية

Equation	Excluded	chi2	df	Prob > chi2
vis	ifd	3.2873	2	0.193
vis	gfc	7.2008	2	0.027
vis	gdp	.25575	2	0.880
vis	ALL	8.9217	6	0.178
ifd	vis	7.682	2	0.021
ifd	gfc	3.0216	2	0.221
ifd	gdp	2.611	2	0.271
ifd	ALL	12.549	6	0.051
gfc	vis	6.1642	2	0.046
gfc	ifd	2.1564	2	0.340
gfc	gdp	1.1956	2	0.550
gfc	ALL	7.2695	6	0.297
gdp	vis	2.8097	2	0.245
gdp	ifd	3.4103	2	0.182
gdp	gfc	8.4757	2	0.014
gdp	ALL	11.398	6	0.077

المصدر: مخرجات برنامج Stata

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين المتغيرين VIS و GFC. بالإضافة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين المتغيرين VIS و IFD، و المتغيرين GDP و GFC، أما باقي المتغيرات الأخرى لا يوجد هناك علاقة سببية فيما بينها.

ب. دوال الاستجابة وتفكيك التباين

تسمح دوال الاستجابة بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام، حيث تبين أثر الانخفاض الوحيد والمفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي المتغيرات الأخرى، في حين يهدف تفكيك التباين إلى تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحليل مدى مساهمتهما في تباين الخطأ .

من خلال الملحق 04 نجد أنه في دالة الاستجابة عند إحداث صدمة عشوائية على متغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمقدار انحراف معياري واحد أدى ذلك إلى انخفاض شبة منعدم لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين باقي المتغيرات شهدت تذبذبا طيلة السنوات الأخيرة.

وبالتالي يمكن القول أن أي صدمة في المتغيرات المستقلة لا تؤثر على المتغير التابع القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المدى الطويل بمعنى أنها تعود إلى نقطة التوازن وذلك ما تبينه المنحنيات البيانية لدوال الاستجابة.

في تفكيك التباين معظم التقلبات الطرفية لمتغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المدى القصير تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة، حيث نجد أنه في المدى القصير تساهم الصدمات في المتغير المتعلق بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي بمقدار انحراف معياري واحد في تفسير نسبة كاملة من خطأ التنبؤ للمتغير نفسه خلال السنة الأولى، بينما في السنة الثانية فإن 72.65% تعزى للمتغير نفسه في مقابل 0.16% من التغيرات تعزى للمتغير الاستثمار الأجنبي و7.48% من التغيرات تعزى للمتغير تكوين رأسمال الثابت، في حين في السنة الثالثة نجد نسبة 69.08% تعزى للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.79%، و19.47% تعزى للمتغير تكوين رأسمال الثابت وأخيرا نسبة 0.18% تعزى للمتغير الناتج المحلي

الإجمالي، وتستمر النسب في الانخفاض إلى غاية السنة العاشرة أين تكون نسبة 38.82% من التغيرات تعزى للمتغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وعليه فإن إحداث صدمة وخصوصا في متغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي على المدى الطويل تساهم ولو بنسبة ضئيلة في تفسير خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر أكبر منه في الأجل القصير مما يدل على وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقيمة المضافة للقطاع الصناعي.

3.2. بالنسبة لتونس

3.2.1. التحليل الوصفي للمتغيرات

جدول 08: الإحصاء الوصفي للمتغيرات محل الدراسة

Moyenne	Maximum	Minimum	Variable
27.01	31.45	21.64	VIS
2.55	9.42	0.62	IFD
22.89	28.11	15.11	GFC
3.37	7.95	-8.73	GDP

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات R-studio

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المتغيرات لكل المتوسطات هامة كونها موجبة، ما عدا متغير الناتج المحلي الإجمالي لوجود قيمة سالبة، حيث يمثل متغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي أعلى متوسط بنسبة 27.01%، في حين أدنى متوسط نجده في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2.55%.

3.2.2. مصفوفة الارتباطات

جدول 09: مصفوفة الارتباطات

المتغيرات	VIS	IFD	GFC	GDP
VIS	1	0.23	0.71	0.39
IFD	0.23	1	0.25	0.19
GFC	0.71	0.25	1	0.47
GDP	0.39	0.19	0.47	1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات R-studio

يبين الجدول أعلاه أن هناك علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين متغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي VIS وباقي المتغيرات الأخرى، حيث نجد أن هناك ارتباط قوي نوعا ما بين المتغيرين VIS و GFC، في حين وجود ارتباط ضعيف فيما بين المتغيرات الأخرى خلال الفترة محل الدراسة.

3.2.3. دراسة الاستقرار

تم تلخيص نتائج الاستقرار في الجدول الآتي:

جدول 10: نتائج الاستقرارية

عند الفرق الأول		عند المستوى		المتغيرات
القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة	
0.01	-27.754	0.715	-1.630	VIS
0.01	-44.323	0.616	-1.887	IFD
0.01	-31.56	0.723	-1.956	GFC
0.012	-4.266	0.662	--35.42	GDP

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات R-studio

من الجدول أعلاه يتبين أن كل المتغيرات لم تستقر عند المستوى، في حين استقرت عند الفرق الأول هذا لأن القيمة الاحتمالية لكل المتغيرات أقل من مستوى المعنوية 5 %.

3.2.4. اختبار التكامل المشترك وتحديد درجة التأخير

من خلال (الملحق 05) وبالاعتماد على اختبار الأثر لجوهانسن تبين أن هناك عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقد تم تحديد درجة التأخير المثلى حسب المعايير المدروسة ب $P=5$. (الملحق 05).

3.2.5. اختبارات الصلاحية

من خلال اختبارات الصلاحية المختلفة التي تم ذكرها سابقا تبين أن النموذج $VAR(5)$ يحقق شرط الاستقرارية وخالي من مشاكل القياس المختلفة كما هي مبينة في (الملحق رقم 06)

3.2.6. تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

يتم تقدير معادلة نموذج الانحدار الذاتي للمتغير التابع عند التأخير $P=5$ على النحو الآتي:

$$VIS = -4.666 + 0.800 VIS + 0.509 IFD + 0.237 GFC + 0.021 GDP$$

(0.43) (0.03) (0.11) (0.27) (0.9)

من خلال المعادلة المقدره للمتغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي الذي يفسر بدلالة قيمته المؤخرة المكونة لشعاع الانحدار الذاتي والقيمة المؤخرة للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا إيجابية العلاقة بين جميع متغيرات الدراسة ما عدا الثابت، بالإضافة إلى عدم معنوية المعلمات المقدره، ما عدا المتغير التابع، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والاستثمار الأجنبي المباشر والتي قدرت ب 98.14% كما هو مبين في الملحق 07، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير في القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

3.2.7. التحليل الهيكلي

أ. اختيار السببية

يوضح الجدول الآتي وجود علاقات سببية من عدمها بين المتغيرات محل الدراسة

الجدول 11: نتائج اختبار السببية

Equation	Excluded	chi2	df	Prob > chi2
vis	ifd	12.425	2	0.002
vis	gfc	5.3271	2	0.070
vis	gdp	.46747	2	0.792
vis	ALL	18.33	6	0.005
ifd	vis	2.7252	2	0.256
ifd	gfc	3.9183	2	0.141
ifd	gdp	9.2457	2	0.010
ifd	ALL	13.102	6	0.041
gfc	vis	4.8021	2	0.091
gfc	ifd	.87903	2	0.644
gfc	gdp	11.266	2	0.004
gfc	ALL	16.434	6	0.012
gdp	vis	.80092	2	0.670
gdp	ifd	3.2247	2	0.199
gdp	gfc	8.163	2	0.017
gdp	ALL	10.857	6	0.093

المصدر: مخرجات برنامج Stata

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين المتغيرين GFC و GDP، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من المتغيرات IFD و VIS و IFD و GDP، أما باقي المتغيرات الأخرى لا يوجد هناك علاقة سببية فيما بينها.

ب. دوال الاستجابة وتفكيك التباين

من خلال (الملحق 08) نجد أنه في دالة الاستجابة عند إحداث صدمة عشوائية على متغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمقدار انحراف معياري واحد أدى ذلك إلى ارتفاع طفيف لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك ارتفاع منحني تكوين رأسمال الثابت، في حين وجود تذبذب في منحني الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي يمكن اعتبار كل الصدمات مؤقتة، حيث أن جميع المتغيرات تعود إلى نقطة التوازن في المدى الطويل وذلك ما تبينه المنحنيات البيانية لدوال الاستجابة.

في تفكيك التباين معظم التقلبات الظرفية لمتغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المدى القصير تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة، حيث نجد أنه في المدى القصير تساهم الصدمات في المتغير المتعلق بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي بمقدار انحراف معياري واحد في تفسير نسبة كاملة من خطأ التنبؤ للمتغير نفسه خلال السنة الأولى، بينما في السنة الثانية فإن 50.87% تعزى للمتغير نفسه في مقابل 7.34% من التغيرات تعزى للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر و 39.80% من التغيرات تعزى للمتغير تكوين رأسمال الثابت و 2.06% تعزى للمتغير الناتج المحلي الإجمالي، في حين في السنة الثالثة نجد نسبة 26.73% تعزى الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل 18.23% تعزى للمتغير تكوين رأسمال الثابت ونسبة 0.84% تعزى للمتغير الناتج المحلي الإجمالي، وتستمر النسب في الانخفاض إلى غاية السنة العاشرة أين تكون نسبة 19.50% من التغيرات تعزى للمتغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وعليه فإن إحداث صدمة وخصوصا في متغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي على المدى الطويل تساهم في تفسير خطأ التنبؤ

للاستثمار الأجنبي المباشر أكبر منه في الأجل القصير مما يدل على وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقيمة المضافة للقطاع الصناعي.

4. الخاتمة

إن القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات التي تعمل على تنوع الاقتصاد الوطني ويعد كبديل لقطاع المحروقات، كما أنه الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، وبداية لتحريك القطاعات الاقتصادية من خلال جملة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي والذي يعمل على التوازن بين القطاعات والتوفيق بينها، ومن ناحية نجد أن تنشيط الإنتاج الصناعي أمر ضروري لتلبية متطلبات الأفراد المتزايدة، ولتحقيق ذلك هناك حاجة ماسة لتنوع القطاع الصناعي أي زيادة الاستثمار في هذه المجال.

والاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لتمويل وتنمية القطاع الصناعي، حيث أن هذا الأخير يتيح فرص إضافية لتعزيز الصناعة من خلال تحسين التفاعل بين الموارد المتوفرة وتمويل الصناع المحليين خاصة في الدول النامية مثل الجزائر وتونس والتي تسعى كل منهما إلى تنمية الهياكل الأساسية من أجل تحسين ظروف الإنتاج الصناعي، وبالتالي الحصول على زيادات مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي والعمل على إغراء المستثمرين الأجانب، للوصول إلى الهدف العالمي ألا وهو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في إطار المشاركة بين القطاعات الاقتصادية والتوازن بينها، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وتخفيف الأعباء النفطية.

4.1. نتائج الدراسة

من خلال ما سبق يتم استنتاج مجموعة من النتائج، منها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر سبيل مهم نحو تنمية القطاع الصناعي، لكن تبقى نسبته في الدول محل الدراسة ضعيفة نسبية خاصة في الجزائر مقارنة بتونس، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مصادر التمويل والمشروعات الاستثمارية المحققة للمتطلبات الصناعية فضلا عن المساهمة الضعيفة في كل من الجزائر وتونس.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل غير مباشر في القطاع الصناعي من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة لاعتمادها في الصناعات المحلية؛
- يمثل دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية وأهمها من خلال تقديم جملة من الفوائد والخدمات للتنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني؛

- تعتبر الجزائر وتونس من بين الدول التي تعمل على تنويع الاقتصاد الوطني من خلال استغلال الإمكانيات غير المستغلة في القطاع الصناعي وبالتالي إغراء المستثمرين والحصول على استثمارات أجنبية تساعد على خلق فرص عمل وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- بينت الدراسة من خلال الجانب التحليلي بقاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دون المستوى المطلوب في الدول محل الدراسة خاصة في الجزائر؛
- تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة نسبيا خاصة في تونس مقارنة بالجزائر بسبب اعتمادها المفرط على المحروقات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- من خلال اختبار الاستقرار نجد أن كل السلاسل الزمنية لكل من الجزائر وتونس استقرت عند الفرق الأول مع عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ومنه تقدير نموذج الانحدار الذاتي (5)VAR؛
- من خلال اختبار السببية تبين بالنسبة للجزائر أن هناك علاقة تبادلية في الاتجاهين بين المتغيرين VIS و GFC بالإضافة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين المتغيرين IFD و VIS، والمتغيرين GDP و GFC، أما باقي المتغيرات الأخرى لا يوجد هناك علاقة سببية فيما بينها، في حين تونس نجد هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين المتغيرين GFC و GDP، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من المتغيرات IFD و VIS، و GDP، في حين عدم وجود علاقة تبادلية بين باقي المتغيرات الأخرى؛
- وانطلاقا من جملة النتائج الواردة سابقا، يمكن اقتراح ما يلي:
- العمل على تنمية القطاع الصناعي من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة وتطوير مصادر التمويل؛
- تنمية العنصر البشري في القطاع الصناعي وتسخير الإمكانيات بما يفيد الصناعة والنهوض بها مع العمل على تقليل الاعتماد بشكل كلي على المحروقات؛
- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب ترقية الاستثمارات المحلية بما يخدم مصلحة الاقتصاد والأسواق الخارجية؛
- ضبط القوانين الجمركية والجبائية بما يتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية واستراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5. قائمة المراجع:

- Industrial Sector Growth: A Case Study for Pakistan. *16* (48), pp. 179-198.
- Philip Ifeakachukwu, N. (2018). Foreign Direct Investment in Nigeria: Its Role and Importance Sector Growth. *14* (2), pp. 41-52.
- حسين سلمان. (2015). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية القطاع الصناعي بالدول العربية. (العدد 10)، الصفحات 167-187.

- عبد الرحيم شي، علي هواري، وفريد بلخير. (2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. دراسة تحليلية وقياسية باستعمال التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ، الصفحات 119-139.
- عمر متيجي، محمد عجيلة. (2020). تأثير الاستثمار المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017. 11 (01)، الصفحات 411-429.
- نورة بيري. (2015-2016). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية للفترة 1996-2014. دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014. اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية اقتصادية، الجزائر: جامعة أم البواقي. الصفحات 3-450.

6. الملاحق

- بالنسبة للجزائر

الملحق 01: اختبار التكامل المشترك وتحديد درجة التأخير

```
#####
# Johansen-procedure #
#####
Test type: maximal eigenvalue statistic (lambda max) . with linear trend
Eigenvalues (lambda):
[1] 0.4619175 0.3433192 0.2105094 0.1393329
Values of teststatistic and critical values of test:

      rrrr      rrrr      rrrr      rrrr      rrrr      rrrr      rrrr      rrrr
      ----      ----      ----      ----      ----      ----      ----      ----
      1111      1111      1111      1111      1111      1111      1111      1111
      0000      0000      0000      0000      0000      0000      0000      0000
      187.485  127.500  127.500  127.500  127.500  127.500  127.500  127.500
      187.592  127.921  127.921  127.921  127.921  127.921  127.921  127.921
      187.602  128.900  128.900  128.900  128.900  128.900  128.900  128.900
      187.714  129.149  129.149  129.149  129.149  129.149  129.149  129.149

Eigenvalues, normalised to first column:
(These are the cointegration relations)

      v1s.12      v1s.12      v1s.12      v1s.12      v1s.12      v1s.12      v1s.12      v1s.12
      ----      ----      ----      ----      ----      ----      ----      ----
      1.00000000  1.00000000  1.00000000  1.00000000  1.00000000  1.00000000  1.00000000  1.00000000
      1.99300000  1.99300000  1.99300000  1.99300000  1.99300000  1.99300000  1.99300000  1.99300000
      1.02348000  1.02348000  1.02348000  1.02348000  1.02348000  1.02348000  1.02348000  1.02348000
      1.02348000  1.02348000  1.02348000  1.02348000  1.02348000  1.02348000  1.02348000  1.02348000

weights w:
(This is the loading matrix)

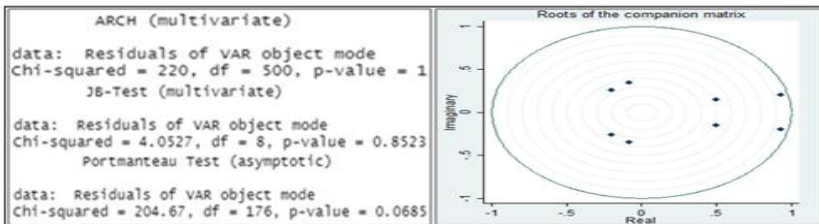
      v1s.12      v1s.12      v1s.12      v1s.12      v1s.12      v1s.12      v1s.12      v1s.12
      ----      ----      ----      ----      ----      ----      ----      ----
      -0.233781552  -0.000515798  -0.000515798  -0.000515798  -0.000515798  -0.000515798  -0.000515798  -0.000515798
      0.01428044  0.088508832  0.088508832  0.088508832  0.088508832  0.088508832  0.088508832  0.088508832
      0.043740332  0.056156711  0.056156711  0.056156711  0.056156711  0.056156711  0.056156711  0.056156711
      -0.160323379  0.000000000  0.000000000  0.000000000  0.000000000  0.000000000  0.000000000  0.000000000

Selection
AIC(n)  HQ(n)  SC(n)  FPE(n)
Criteria
AIC(C)  4.58812  4.40064  4.40064  4.40064
HQ(C)   4.58812  4.40064  4.40064  4.40064
SC(C)   5.34123  6.13304  6.13304  6.13304
FPE(C)  99.33988  91.13304  91.13304  91.13304

Roots of the companion matrix
Imaginary
Real
```

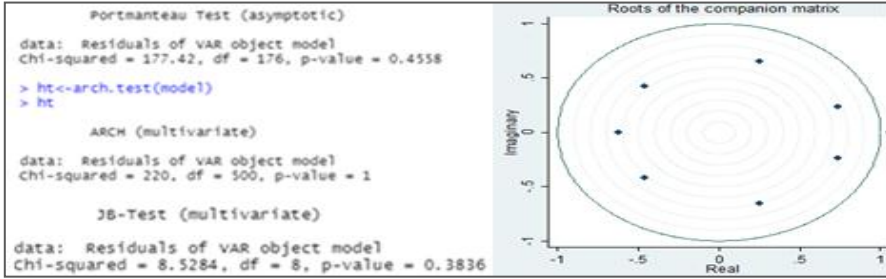
المصدر: مخرجات R-studio

الملحق 02: اختبارات صلاحية النموذج



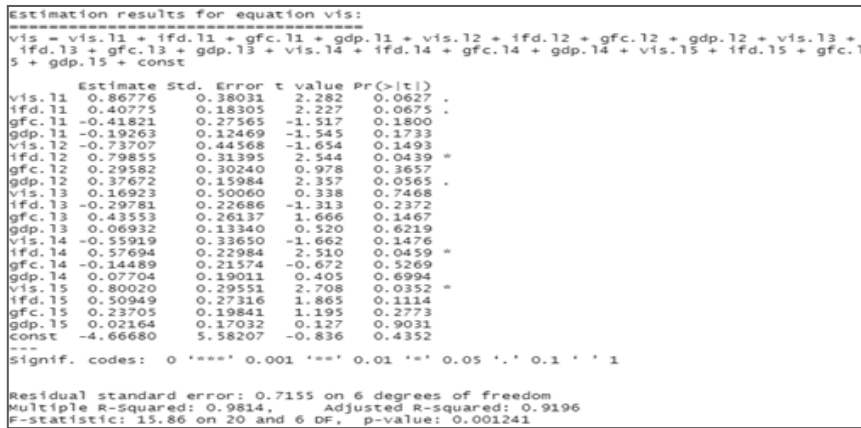
المصدر: مخرجات Stata و Rstudio

الملحق 06: اختبارات صلاحية النموذج



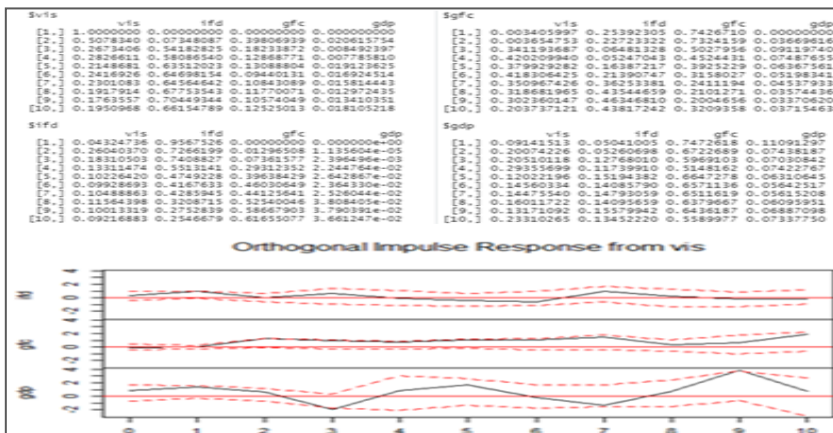
المصدر: مخرجات Stata و Rstudio

الملحق 07: النموذج المقدر



المصدر: مخرجات R-studio

الملحق 08: دوال الاستجابة وتفكيك التباين



المصدر: مخرجات R-studio

دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The role of technological innovation in achieving competitive advantage in small and medium enterprises

د.ضو نصر^{1*}، د. زياني منيرة²

¹ جامعة الشهيد حمة الاخضر (الوادي)، dou-nacer@univ-eloued.dz

² جامعة الشهيد محمد خيضر (بسكرة)، mounira.ziani@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/13

تاريخ الاستلام: 2022/12/13

ملخص:

تناولت الدراسة العلاقة بين الإبداع التكنولوجي وتنمية الميزة التنافسية للمؤسسة باستخدام أسلوب تحليل البيانات كأداة للمعرفة بالإسقاط على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت من خلال اختبار العلاقة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزة التنافسية والإبداع التكنولوجي عند مستوى معنوي 5%، علاقة طردية وعامل ارتباط قوي. الكلمات المفتاحية: إبداع تكنولوجي، ميزة التنافسية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة
تصنيف JEL: O33

Abstract:

The study dealt with the relationship between technological innovation and the development of the competitive advantage of the enterprise using the data analysis method as a tool for knowledge projection on a group of SME.

And it was found through the relationship test that there is a statistically significant relationship between competitive advantage and technological innovation at a significant level of 5%.

Keywords: *Technological Innovation, Competitive Advantage, SME,*

Jel Classification Codes: O33.

* المؤلف المرسل

يشهد الاقتصاد العالمي منذ العشرينات تطورات هامة نتيجة التحول الجذري في النظام الاقتصادي العالمي، حيث قل بريق الاقتصاد المعتمد على الإنتاج الكمي ليحل محله الاقتصاد المعتمد على المعلومات والمعرفة، ما فرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات جديدة. ومن أجل البقاء والتفوق في السوق ومواكبة التغيرات وجب على المؤسسة الجزائرية الحصول على ميزة أو مزايا تنافسية، من خلال مصادر تساهم في تحقيق تفوقها المطلوب من أجل تقديم منتجات تلبي حاجات المستهلكين الحالية والمستقبلية بالشكل المناسب، بهدف التوسع في الحصة السوقية وتقوية المركز التنافسي لها.

إن الأمر لا ينتهي هنا، وإنما يتطلب أيضا السعي دوما وبشكل مستمر إلى تنميتها بهدف الحفاظ عليها، من خلال اكتشاف طرق جديدة ومفضلة للمنافسة، وإيصال ذلك إلى السوق، ويشار إلى ذلك عالم الإبداع التكنولوجي، إذ يؤدي إلى الانتقال بالمزايا التنافسية إلى حالة أفضل، وبخاصة عندما تفشل بقية المؤسسات من اكتشاف طرق جديدة للمنافسة، أو عندما تعجز تلك المؤسسات من الاستجابة لتحولات المحيط المختلفة ذلك إن إهمال تنمية الميزة التنافسية يؤدي مع الزمن إلى تقليدها، مما يجعل المؤسسة تفقد مزاياها التنافسية. حيث أن التوجه الحديث نحو تبيين الأفكار الجديدة وتشجيع الإبداع، يمكن استيعابه وتجسيده في شكل منتجات وعمليات إنتاجية جديدة ومحسنة أو بعبارة أخرى ما يعرف بالإبداع التكنولوجي، الذي قد يمكن المؤسسة من خلق مزايا تنافسية، ومن جهة أخرى يمكنها من المحافظة عليها.

1.1. إشكالية البحث: ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل يساهم الإبداع التكنولوجي في تعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى جملة من الأسئلة الفرعية نوردتها كما يلي:

— ما المقصود بالإبداع التكنولوجي وما هي أبعاده؟

— ما المقصود بالميزة التنافسية؟

— هل هنالك علاقة بين الإبداع التكنولوجي والميزة التنافسية؟

— هل توجد فروق بين إجابات العينة حول الإبداع التكنولوجي والميزة التنافسية؟

— هل هناك أثر للإبداع التكنولوجي على الميزة التنافسية؟

2.1. فرضيات الدراسة:

— توجد علاقة بين الإبداع التكنولوجي وبين الميزة التنافسية للمؤسسات المبحوثة.

- لا يوجد فروق بين إجابات العينة حول الإبداع التكنولوجي والميزة التنافسية
- يوجد أثر للإبداع التكنولوجي على الميزة التنافسية للمؤسسات المبحوثة.
- 3.1. مبررات اختيار الموضوع: من الدوافع الأساسية التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:
 - شعورنا بقيمة وأهمية الموضوع في ظل محيط يسوده اقتصاد المعارف.
 - الإحساس بقيمة وأهمية هذا الموضوع خصوصا في ظل التقدم المتسارع الذي يشهده العالم لاسيما في مجال الإبداعات التكنولوجية.
 - أهمية الموضوع كونه يتلقى الاهتمام المستمر من طرف العديد من الباحثين والمختصين.
- 4.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:
 - يكتسب هذا البحث أهميته من واقع محيط المؤسسة، مع التغير التكنولوجي السريع،
 - توليد أفكار إبداعية عما يمكن إن يكون في المستقبل.
 - يمثل الإبداع التكنولوجي تحديات في ظل التغيرات البيئية .
- 5.1. أهداف الدراسة: تهدف من هذه الدراسة إلى عدة أهداف أهمها:
 - التعرف على مستوى الاهتمام المستمر للمؤسسات بأنواع الإبداع التكنولوجي.
 - التعرف على طبيعة الارتباط بين أنواع الإبداع التكنولوجي وإبعاد الميزة التنافسية بالمؤسسات.
 - التعرف على درجة التأثير أنواع الإبداع التكنولوجي على الميزة التنافسية للمؤسسة.
 - التعرف على الفروق بين آراء مفردات عينة الدراسة حول محور الإبداع التكنولوجي.
- 6.1. حدود الدراسة: من أجل الإلمام بإشكالية الدراسة وفهم مختلف جوانبه حددنا دراستنا كما يلي:
 - الحدود المكانية: تناول البحث مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوادي.
 - الحدود الزمانية: تمت الدراسة ابتداء من شهر جانفي إلى غاية شهر ماي سنة 2022 .
 - الحدود البشرية: شملت هذه الدراسة مجموعة من موظفي مؤسسات بالوادي.
- 7.1. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة: للإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في جميع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع البحث، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي في دراسة العينة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد

على منهج دراسة الحالة بالاعتماد على الاستبيان للحصول على المعلومات والبيانات وتحليلها ببرنامج الإحصائي SPSS .

2. الإبداع التكنولوجي والميزة التنافسية

إن التقدم التكنولوجي المتسارع والمستمر وازدياد حدة المنافسة دفع المؤسسات إلى الاهتمام بالإبداع التكنولوجي، وبالتالي أصبح أهم المصادر التي تحدد بقاء المؤسسة في ظل بيئة تنافسية متغيرة.

1.2. ما هية الإبداع التكنولوجي

1.1.2. مفهوم الإبداع التكنولوجي:

عرّفه الاقتصادي (Robert Fulme): "بأنه نوع من التحديث والأصالة في المنتج"، وفق وجهة النظر هذه يعتبر الإبداع التكنولوجي تطويرا وتحسينا لمنتج موجود أو إطلاق منتج جديد في السوق كما عرّفه (Martin et Bartal) "بأنه فكرة جديدة تطبق لإنشاء أو تحسين عملية، أو سلعة أو خدمة". (بن نذير، 2012، صفحة 145/146)

وعرّف أيضا " تلك العملية التي تتعلق بالمستجدات الإيجابية، والتي تخص المنتجات بمختلف أنواعها السلع التجهيزات، الآلات، والمواد الأولية وكذلك أساليب الإنتاج". (أوكيل، 1994، صفحة 33) وعرّفه (DAFT) بأنه " الأدوات والأساليب والإجراءات والمعرفة المستخدمة لخلق منتج أو خدمة" (Daft & Bernard, 1994, p. 13)

كما عرّفه (Marquis & Myers) "بأنه ليس حدثا فرديا مستقلا أو مفهوما أو فكرة جديدة أو حدوث ابتكار بشيء جديد وإنما هو عملية شاملة ومتكاملة تتضمن مجموعة مرتبطة من الأنظمة والعمليات الفرعية داخل المنظمة" (عكروش وعكروش، 2004، صفحة 10) من خلال التعريفات سابقة يتبين أن الإبداع التكنولوجي هو تطبيق لمعارف عملية وتكنولوجية، وأنه عملية متواصلة تتطلب التنسيق والتنظيم لنجاحها، ويعمل على تحسين العملية الإنتاجية وتوفير المنتجات الجديدة أو تحسينها.

2.1.2 أنواع الإبداع التكنولوجي: يمكن تقسيم الإبداع التكنولوجي وفقا لعاملين أساسيين هما:

1.2.1.2. طبيعة الإبداع التكنولوجي: يمكن التمييز بين نوعين أساسيين هما:

أ. الإبداع التكنولوجي للمنتج: أي إحداث التغيير في مواصفات المنتج أو خصائصه لتلبية راغبات وإشباع الحاجيات بكيفية أحسن، وعرّفه (Jean-Louis caccono) بأنه " هو إدخال منتج جديد هذه الإبداعات تكون ملموسة (ظاهرة) من طرف الزبائن" (caccono, 2008, p. 31)

ب. الإبداع التكنولوجي لأساليب الإنتاج: أي استخدام طريقة جديدة أو محسنة في الإنتاج أو تقديم الخدمات أو تسليم المنتجات كما يهدف إلى تحسين أداء الأسلوب الفني للإنتاج من الناحيتين الفنية والاقتصادية في آن واحد.

2.2.1.2. درجة الإبداع التكنولوجي: يمكن التمييز بين نوعين من الإبداع هما:

أ. الإبداع التكنولوجي الجزئي أو الطفيف: أي إجراء تغييرات أو تحسينات تدريجية لعناصر المكونة للمنتج، ولا يتطلب معارف علمية جديدة أو معمقة ولا يتطلب مجهودات كبيرة ومكلفة.
ب. الإبداع التكنولوجي الجذري: يمس جوهر المنتجات والتجهيزات وصميم الأساليب الصناعية فهو تصور مختلف وجديد جذريا عن الأشياء الموجودة في الأسواق والتي يعرفها الناس، كما أنه يتطلب وسائل ومجهودات ضخمة ومركزة بالإضافة إلى معلومات معمقة وكثيرة

2.2. الإطار المفاهيمي للميزة التنافسية

1.2.2. تعريف الميزة التنافسية

يعرّف (Mc Gahan) الميزة التنافسية بأنها هي " أداة المؤسسات لأنشطتها بصورة أكثر كفاءة وفاعلية مقارنة بالمنافسين". (قطب، 2008، صفحة 78)

ويعرّفها (Michel Porter) كما أورد (جميل، 2007) بأنها تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تطبيق هذا الاكتشاف ميدانيا. (عريقات وآخرون، 2010، صفحة 54)

كما عرّفها (Griffin) بأنها القدرات والمعارف التي تمتلكها المؤسسة والتي يصعب على المنافسين تقليدها أو الحصول على مثلها. (طالب وغالي، 2011، صفحة 116)

وكما عُرِّفت بأنها أي شي يميز المنظمة أو منتجاتها إيجابا عن منافسيها من وجهة نظر الزبون النهائي. (البكري، 2006، صفحة 6)

استنادا إلى ما سبق يمكن أن نلخص إلى أن الميزة التنافسية قيمة مضافة بفضل إستراتيجية المؤسسة والتي تعكس تفوقها النسبي مقارنة بمنافسيها في فترة زمنية معينة ويتجلى ذلك من خلال مستوى التكلفة، وجودة المنتج.

- 2.2.2. أنواع الميزة التنافسية: للميزة التنافسية نوعين رئيسيين وهما: (خليل، 1998، صفحة 61)
- 1.2.2.2. التكلفة الأقل: أي قدرة المؤسسة على تصميم، تصنيع، تسويق منتج أقل تكلفة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة وبما يؤدي إلى تحقيق عوائد أكبر.
- 2.2.2.2. تمييز المنتج: أي قدرة المؤسسة على تقديم منتج متميز وفريد وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك، لذلك يصبح من الضروري فهم المصادر المختلفة لتمييز المنتج. (زايد، 2003، صفحة 52)
- 3.2.2. مصادر تكوين الميزة التنافسية: تختلف مصادر الميزة التنافسية من باحث إلى آخر، ومن أهم هذه المصادر نذكر منها ما يلي: (سعود، 2013/2012، الصفحات 8-9)
- 1.3.2.2. التكلفة: تعد التكلفة المنخفضة المصدر التنافسي الأول الذي تطبقه الكثير من المؤسسات.
- 2.3.2.2. المعرفة: تعد مصدرا أساسيا لاكتساب الميزة التنافسية، إذ تساعد على تحقيق العلامات التجارية المتميزة، وبراءات الاختراع.....
- 3.2.2. المرونة: أي القدرة على الاستجابة للتغيرات في تصميم المنتج، حجم الإنتاج.
- 3.2.2. الجودة: إذا يرغب الزبون في البحث عن الجودة الأفضل إلى جانب السعر المناسب.
- 3.2.2. الوقت: ويتم التعبير عنه بثلاثة إبعاد: التسليم السريع، الوقت المحدد وسرعة التطور.
- 6.3.2.2. التحسين والتجديد والتطوير: لتضمن المؤسسة عدم قيام المنافسين بتقليد ميزتها التنافسية، عليها أن تسعى دائما إلى تجديدها وصيانتها وتطويرها ليصعب على المنافسين محاكاتها أو تقليدها وتبقى محافظة على تفوقها. (عثماني، 2011، صفحة 82/80)
- 3.2. أثر الإبداع التكنولوجي في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يترتب على الإبداع التكنولوجي مجموعة من الآثار التي تمكن تجزئتها إلى ثلاثة جوانب أساسية هي:
- 1.3.2. الآثار الاقتصادية: ويمكن حصرها فيما يلي: (سعود، 2013/2012، صفحة 12)
- 1.1.3.2. أثار على التكلفة النهائية: وتظهر هذه الآثار من خلال حالتين هما:
- أ. الرفع في عدد المخرجات: إن هدف تطوير العملية الإنتاجية، الرفع في عدد الوحدات المصنوعة، من خلال سرعة المعالجة والتدقيق، في فترة زمنية أقل.
- ب. تخفيض التكاليف العامة: أثر الإبداع التكنولوجي، تخفيض التكاليف بما يسمح بتحقيق هامش أكبر وإمكانية الاستمرار والبقاء وتعزيز للمكانة التنافسية للمؤسسة.

2.1.3.2. الآثار على الاستهلاك والاستعمال : تسعى المؤسسة دائما إلى تحسين نوعيه وجودة منتجاتها بغية إرضاء رغبات المستهلكين وكسب ولائهم بشكل مستمر، وبالتالي لابد من توافر مجموعة من المعايير والشروط تضمن سلامة الاستعمال والاستهلاك، وتشمل ضمان فترة الحياة، قابلية الصيانة، وسهولة الاستعمال، ويكمن دور الإبداع التكنولوجي في العمل على تحقيق المعايير والمقاييس الصناعية باستخدام المعارف العلمية والتكنولوجية في عملية الإنتاج، عبر تقديم منتجات جديدة أو محسنة. مع ضمان سلامة المستهلك.

1.3.2. الآثار على التصدير: التحدي الأكبر للإبداع التكنولوجي هو القدرة على التسويق ودخول أسواق جديدة من خلال التصدير، وعلى هذا الأساس يمكن للإبداع التكنولوجي أن يحقق للمؤسسة ميزة تنافسية حقيقية في السوق تمكنها من زيادة حصتها السوقية وتفتح لها مجال التصدير ودخول أسواق خارجية .

4.1.3.2. الأثر على القوى التنافسية: ويمكن إظهاره على النحو الآتي: (بوشناف، 2002، صفحة 79)

أ. الأثر على الموردين والزبائن: يؤدي الإبداع إلى تعديل عميق في العملية الإنتاجية، أو في منتج تام الصنع، إلى درجة أن جزء من التموين التقليدي لا يدخل في تشكيل المنتج، مما يعني خسارة المورد لمنفذ من منافذه التجارية، وبالمقابل يؤدي إلى ظهور موردين جدد، أو على الأقل يطور قدرات الموردين الحاليين، أما بالنسبة للزبائن فإن التأثير يكون من خلال قدرة الإبداع على تعديل تكاليف التبديل، حيث يؤدي التطور التكنولوجي إلى تنميط المنتجات الموجودة في السوق.

ب. الأثر على المنتجات البديلة: تمثل المنتجات البديلة دافعا للإبداع، كونها على نتاج لإبداعات جذرية في المنتجات.

ت. الأثر على شدة المنافسة: يمكن للإبداع أن يعدل من حدة المنافسة، من خلال التقليل أو الرفع من قدرات النشاط، ومن ثمة زيادة عدد المؤسسات الراغبة في التقدم إلى هذا النشاط، وعلى خلاف ذلك، ويدفع تعميم تكنولوجيا معينة بعض المؤسسات إلى الخروج من السوق.

ث. الأثر على الداخلين المحتملين : يساهم في تخطي حاجز من حواجز الدخول كالتكنولوجيا، معرفة كيفية العمل، أو الحيازة على براءة اختراع، حيث تحمي المؤسسات نفسها من المنافسين المحتملين من خلال انفرادها في التحكم في طرائق الإنتاج أو قدرتها على تصميم المنتج، فالقدرة

المستمرة على الإبداع هي التي تشكل حواجز الدخول، وتميز المؤسسات التي يمكنها احتلال مكان في السوق.

ج. الأثر على الإستراتيجيات التنافسية: ويمكن إبراز هذا الأثر كما يلي: (قريشي، 2005، صفحة 165)

— الأثر على إستراتيجية التكاليف (قيادة التكلفة): إن الإبداع التكنولوجي يحدث ثورة في هيكل المنافسة، ومن ثم تخفيض عوائق الدخول وتهيئة الفرصة لمؤسسات جديدة أصغر لدخول مجال المنافسة مع مؤسسات أخرى كبيرة، إذن فالبعد الحقيقي لعملية الإبداع التكنولوجي هو التخفيض في التكاليف بصفة عامة. (Paul, 1997, p. 11)

— الأثر على إستراتيجية التمييز: على المؤسسة إستراتيجية تطوير مجال البحث والتطوير من أجل إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات تخدم شرائح أكثر، أين تمثل الخصائص والتصاميم الإبداعية والأساليب الفنية الجديدة مصدرا لتمييز المنتجات والخدمات تختلف عما يقدمه المنافسون، مما يجعل العملاء يدفعون أكثر لهذه السلع/الخدمات. (Gilles & chaistain, 2004, p. 295)

— الأثر على إستراتيجية التركيز: الإبداع التكنولوجي يمكّن المؤسسات من تركيز جهودها على شريحة معينة من المستهلكين، من خلال التركيز على خطوط الإنتاج، المنتجات أو سوق محددة من أجل تلبية حاجتهم ورغباتهم، فبعدما تنتهي المؤسسة من عملية اختيار شريحة معينة من السوق تتجه للسعي وراء إستراتيجية التركيز من خلال أسلوب التكلفة المنخفضة، فيصبح في متناولها كل وسائل التمييز المتاحة للمنتج المتميز. (نجم، 2003، صفحة 27)

3. الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة

1.3. مجتمع الدراسة وطريقة سحب العينة:

1.1.3. مجتمع الدراسة: يتكون من مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الوادي،

2.1.3. عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية تتكون (12) مؤسسة صغيرة ومتوسطة بولاية

الوادي، حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (46) استبانة، استرد منها (43) استبعد منها (3) غير صالحة، ولقد تم إخضاع (43) استبانة للتحليل، كما يتضح في الجدول رقم (01)،

3.1.3. استبانة ونموذج الدراسة : تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية، بناء على فرضيات

الدراسة ومتغيراتها المستقلة، ويتكون هذا الاستبيان من قسمين على النحو التالي :

1.3.1.3. القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية والوظيفية عن للمبحوثين.

2.3.1.3. القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتتكون من (33) فقرة موزعة على ثلاث محاور

- أ. المحور الأول: درجة استخدام الإبداع التكنولوجي ويتكون من (15) فقرة، مقسم إلى بعدين.
- ب. المحور الثاني: يتعلق بالميزة التنافسية في المؤسسات ويتكون من (18) فقرة.
- 2.3. صدق وثبات الاستبيان
- 1.2.3. الصدق الظاهري: عُرض الاستبيان على خمس (05) محكمين من أعضاء هيئة التدريس، حيث تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.
- 2.2.3. الصدق البنائي : قمنا بالتحقق من صدق الأداة من خلال التحقق من الاتساق الداخلي وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارات وجميع عبارات الاستبيان كما يلي:
- 1.2.2.3. صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول: الجدول (2) يوضح أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من العبارات مع إجمالي المحور كما يلي: العبارة السادسة كان معامل الارتباط فيها ضعيف وله دلالة إحصائية، العبارة الأولى والسابعة والثامنة كان معامل الارتباط فيها قوي وله دلالة إحصائية عند مستوى 5 %، هذه العبارة تضعف المقياس كونها لم تكن معنوية، وأما العبارات الثانية والثالثة والخامسة حققت معاملات ارتباط قوية وأعلى من 0.7 وكلها كانت معنوية عند مستوى معنوية 5 % ، أما العبارة الرابعة كان معامل الارتباط فيها قوي جدا، عموما كل العبارات حققت معاملات ارتباط معنوي عند مستوى دلالة 5 %
- 2.2.2.3. صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني: الجدول (3) يوضح أن معاملات الارتباط لكل العبارات تراوحت بين 0.690 و0.830، وتقريبا كلها طردية قوية وقوية جدا حيث حققت العبارة الثامنة أعلى معامل ارتباط يقدر بـ 0.830، بينما حققت العبارة الثانية أقل معامل ارتباط بـ 0.690 ، عموما كل العبارات حققت معاملات ارتباط معنوي عند مستوى دلالة 5 % أي أنها تعبر عن جودة المقياس وصدق الاتساق الداخلي به
- 2.2.3. صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني: الجدول (4) يوضح أن معاملات الارتباط كانت كالتالي العبارة الثامنة والثانية عشر والثالثة عشر والخامسة عشر حققت معاملات ارتباط طردية ضعيفة وكلها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. أما العبارة الأولى والثانية والخامسة والسابعة والتاسعة والحادية عشر والسادس عشر حققت معامل ارتباط قوي وكلها لها دلالة إحصائية عند المستوى معنوية 5%، والعبارات الثالثة والرابعة والسادسة والعاشر والرابعة عشر والسابع عشر حققت معاملات ارتباط طردية قوية وكلها ذات دلالة

إحصائية عند مستوى معنوية 5%، بينما حققت العبارة الثامنة عشر معامل ارتباط طردي ضعيفة يقدر بـ 0.133 وليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.
عموماً حققت كل العبارات معاملات ارتباط معنوي عند مستوى دلالة 5% أي أنها تعبر عن جودة المقياس وصدق الاتساق الداخلي به ما عدى عبارة واحدة لم تعبر عن الاتساق الداخلي

4.2.2.3. ثبات وصدق أداة القياس باستخدام **Alpha Cronbach**: هذا المؤشر، يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة إلى أنه يزودنا بتقدير جيد للثبات، والجدول (5) يبين قيمة معامل والثبات والصدق حيث تدل معاملات الثبات على ثبات المحتوى بصورة عامة نظراً لأن قيمته عالية وتقترب للواحد الصحيح وهذا يدل على قدرة الأداة في تحقيق أغراض الدراسة، حيث أن أعلى معامل ثبات فيما يتعلق بالمحور الثاني هو (0.930)، بينما أقل معامل ثبات قُدر بـ (0.849)، مما يدل على ثبات وصدق المحتوى لاستمارة الأسئلة.

3. عرض النتائج واختبار الفرضيات

1.3.3. اتجاه إجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب مقياس ليكارت: حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جدول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، وتم حساب من النسب المئوية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر المستجوبين اعتماداً على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي:

1.1.3.3. النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة درجة استخدام الإبداع المنتج في المؤسسات: يشير الجدول (7) إلى مدى إدراك أفراد العينة لدرجة استخدام الإبداع المنتج في المؤسسات، حيث أن كل إجاباتهم اتجهت نحو موافقة، فكان متوسطها الحسابي الإجمالي بقيمة (3.497) والانحراف المعياري قدره (0.786)، أي أن الوسط الحسابي متوسط، وهذا يدل على أن المؤسسات تسعى إلى استخدام إبداع المنتج في، ولقد احتلت الثامنة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـ (1.342) وتشير سعى المؤسسات لتقديم منتجات جديدة لم يسبق إنتاجها، بينما احتلت الفقرة السابعة المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (1.182) حيث تعمل مؤسسات على تطوير منتجاتها اعتماداً على دراسات السوق وتحديد حاجات ورغبات

الزبائن، واحتلت الفقرة الأولى المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (0.944)، كما نلاحظ أن كل الإجابات تتجه للموافقة على هذا المقياس لكون المتوسط المرجح (3.4-4.19) لكل العبارات.

عموما نستنتج أن أفراد العينة وافقوا على استخدام الإبداع المنتج في المؤسسات

2.1.3.3. النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة درجة استخدام الإبداع العملية في

المؤسسات يشير الجدول (8) إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة درجة استخدام الإبداع العملية في المؤسسات كما، أن كل إجاباتهم اتجهت نحو موافق، حيث كان متوسطها الحسابي الإجمالي بقيمة (3.5415) والانحراف المعياري قدره (0.8379)، أي أن الوسط الحسابي متوسط، وهذه المؤشرات تدل على مدى استخدام الإبداع العملية في المؤسسة، ولقد احتلت الفقرة السابعة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر ب (1.258) وتشير إلى إتباع الأساليب العلمية في تصميم عملياتها الإنتاجية، بينما احتلت الفقرة السادسة المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (1.203)، حيث تقوم المؤسسة بتحسين عملياتها الإنتاجية لتتوافق مع متطلبات تصميم المنتج الجديد، واحتلت الفقرة الأولى المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (0.900). اتجهت إجابات العينة على كل العبارات إلى الموافقة، كون المتوسط المرجح (3.4-4.19).

وعموما نقول أن أفراد العينة وافقوا على مدى استخدام الإبداع العملية في المؤسسات.

2.3.3. النتائج المتعلقة بإدراك عينة الدراسة درجة استخدام الميزة التنافسية في المؤسسات.

يشير الجدول (9) إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة التحديات التي تحول دون تطبيق الميزة التنافسية في المؤسسات، حيث تتجه عباراتها بين موافق وموافق بشدة، فكانت العبارة الثانية موافق بشدة بمتوسط مرجح بين (4.2-5) وأما باقي العبارات كلها موافق حيث قيمة لوسط الحسابي المرجح قدر بين (3.4-4.19)، وإما إجمالي الانحراف المعياري قدره (0.6764) ولقد احتلت الفقرة السابعة عشر المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر ب (1.278)، التي تشير إلى انتهاج مؤسسات إستراتيجية قيادة اقل التكاليف مقارنة بالمنافسين، بينما احتلت الفقرة السادس عشر المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (1.176)، تشير إلى تحقق المؤسسات تنسيق جيد بين وظائف البحث وتطوير، واحتلت الفقرة الأولى المرتبة الأخيرة بانحراف

معياري قدره (0.764)، فيما اتجه إجمالي المحور إلى الموافقة على عباراته، ولقد تراوحت الإجابات إلى الموفق والموافقة بشدة وهذا يعني انه موافقة على العبارات التي وضعت للمقياس عموما نستنتج أن أفراد العينة يدركون التحديات التي تحول دون تطبيق الميزة التنافسية في المؤسسات

4.3. مناقشة نتائج التحليل واختبار الفرضيات: يجب معرفة إذ أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا ؟
 1.4.3. اختبار التوزيع الطبيعي: يحدد هذا الاختبار استعمال الطرق المعلمية أو اللامعلمية، وتعتبر مختلف المتغيرات المتمثلة في إجابات المبحوثين حول مختلف فقرات الاستبيان رتيبه كونها تراوحت بين موافق بشدة إلى غير موافق بشدة والتي تم إعطاؤها أوزان نسبية تراوحت بين 1 و5، عموما فان هذا النوع من الدراسة المعتمدة على الاستبيان والتي تركز على تحليل ليكارت تكون خاضعة للتوزيع الطبيعي وبالتالي فإننا سوف نعلم الاختبارات المعلمية في الدراسة الإحصائية.

1.2.4.3. اختبار المعلمية: بين أهم هذه الاختبارات هي اختبار t لعينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA، وفي دراستنا سوف نختبر ثلاث أنواع من الفرضيات وهي:
 أ. اختبار فرضيات العلاقة : سوف نقوم هنا بحساب مصفوفة الارتباطات لبيرسون كالتالي

H₀: لا توجد علاقة بين المتغيرات $r = 0$
 H₁: توجد علاقة بين المتغيرات $r \neq 0$
 الجدول (10) يبين العلاقة بين بعد إبداع المنتج وإجمالي محور الميزة التنافسية كانت طردية ومتوسطة ومعامل الارتباط مساوي (0.579) وهذا الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري.
 العلاقة بين بعد إبداع العملية وإجمالي محور الميزة التنافسية كانت طردية وقوية ومعامل الارتباط مساوي إلى (0.777) وهذا الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري.
 العلاقة بين محور الإبداع التكنولوجي وإجمالي محور الميزة التنافسية كانت طردية وقوية ومعامل الارتباط مساوي (0.732) وهذا له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري.

كنتيجة نهائية نقول انه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزة التنافسية و الإبداع التكنولوجي عند مستوى معنوية 5% .

ب. اختبار فرضيات الفرق :

• اختبار t لعينتين مستقلين: هذا الاختبار يستخدم لمعرفة الفروق في متوسطات إجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة إلى قسمين فقط، وفي دراستنا توجد خاصيتين تقسمان العينة إلى قسمين وهي نوع المؤسسة وملكية المؤسسة لان الإجابات اختلفت بين ملكية عامة وملكية خاصة فقط، إذا ستكون هناك فرضيتين رئيسيتين وثماني فرضيات جزئية كما يلي:
الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى نوعية المؤسسة.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار t للاستقلالية للمحاور الأربعة مع متغيرة المؤسسة. وتحصلنا الجدول (11) الذي يبين أن قيمة اختبار التجانس للمحور الأول $F= 0.438$ وهي ليست معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لان قيمتها أكبر من 0.05 أي أن التباين متساو ونقبل الفرض الصفري القائل أن التباين متساوي أي أن العينتين من مجتمعين غير مختلفين ومنه نختار السطر الأول في جدول اختبارات للاستقلالية، وكذلك بالنسبة للمحور الثاني كانت قيمة اختبار التجانس الأول الذي نقبل فيه الفرض الصفري لأن قيمة المعنوية لقيمة F أكبر من 0.05 ومنه نقول أن التباين متساوي ونختار السطر الأول من جدول اختبارات للاستقلالية، مما يعني قبول الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على المحورين ترجع لنوعية المؤسسة

ت. اختبار تحليل التباين الأحادي: هذا الاختبار من الاختبارات المعملية ويستخدم لمعرفة الفروق في متوسطات إجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة إلى أكثر من قسمين، وفي دراستنا توجد أربعة خواص تقسم العينة لأكثر من قسمين هما (المستوى التعليمي، الخبرة، المركز الوظيفي، الجنس)، وسوف نركز فقط على خاصيتين مهمتين وهما المستوى التعليمي والخبرة كون الخبرة تعوض المركز الوظيفي، والمؤهل يعوض التخصص

استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المستوى التعليمي، وتحصلنا على الجدول (12)، الذي يبين أن قيمة F للمحورين، بمستويات معنوية أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضية بأنه لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية الخبرة.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى خاصية المركز الوظيفي. استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المركز الوظيفي، وتحصلنا على الجدول (13)، الذي يبين أن قيمة F للمحورين بمستويات معنوية أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضية بأنه لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المركز الوظيفي.

الخاتمة

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الإبداع التكنولوجي وتنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظرياً، وتوضيحه في الدراسة التطبيقية باستخدام أسلوب تحليل البيانات بالإسقاط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكما توضح بأن الإبداع أحد أهم الآليات التي تتمكن من خلالها التنمية التنافسية وتحقق العوائد الإستراتيجية لأنشطة الإبداع عندما تستطيع المؤسسة تحقيق عوائد أعلى من المعدل الطبيعي، ذلك كون أن الإبداع هو الشيء الوحيد الذي يمكن المؤسسة من إعادة تجديد أصولها، ويساعد الإبداع على تحقيق ميزة تنافسية متواصلة.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال التطرق لأهم الجوانب الموضوع توصلنا إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة كما يلي:

- إن نشاط الإبداع التكنولوجي هو من العناصر المنافسة الأساسية في عالم اليوم، لأن الاقتصاد العالمي هو اقتصاد معرفة ولم تعد عناصر المنافسة التقليدية كافية لاختراق الأسواق أو الاحتفاظ بالحصة السوقية، وعلى هذا الأساس لابد من الاهتمام بالإبداع التكنولوجي ورصد أموال كافية مع دعم لأقسام البحث والتطوير.
- اختلفت الجوانب التي عولج منها موضوع الإبداع التكنولوجي، وتنوعت بذلك التعريفات، إلا أن الاتفاق يمس جانبان أساسيان هما: المنتجات والعمليات الإنتاجية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي مفادها ان الإبداع التكنولوجي عملية مرتبطة بالمنتجات وأساليب الإنتاج، ويعمل على العملية الإنتاجية وتوفير المنتجات الجديدة أو تحسينها.
- يضمن تعدد مصادر الميزة التنافسية التي تملكها المؤسسة تجنب اكتشافها ومحاكاتها من قبل المنافسين.

- تعتبر حدة المنافسة المحرك الأساسي الذي يدفع المؤسسة للسعي نحو بناء وتعزيز مزايا تنافسية تتفوق من خلالها على منافسيها، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي مفادها أن " المؤسسة بحاجة إلى اكتساب ميزة تنافسية وتنميتها من أجل النجاح والاستمرار وفي بيئة تنافسية"
- من خلال اختبار العلاقة بين الإبداع التكنولوجي والميزة التنافسية أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزة التنافسية والإبداع التكنولوجي عند مستوى معنوي 5% وكانت علاقتهما طردية وعامل ارتباط قوي.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة من خلال ما درسنا حول الإبداع التكنولوجي والميزة التنافسية.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند المستوى 5% بين الإبداع التكنولوجي والميزة التنافسية، درست هذه الفرضية من خلال الأجزاء الثلاثة في الاستبيان المعد لدراسة، حيث توصلت النتائج إلى رفض فرضية العدم وقبول فرضية الأخرى التالية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 5% بين الإبداع التكنولوجي والميزة التنافسية .
- الاقتراحات والتوصيات: من خلال دراستنا يمكننا أن نقترح ما يلي:
- توعية أصحاب المؤسسات بأهمية الإبداع التكنولوجي ودوره في اكتساب وتنمية الميزة التنافسية.
- التشجيع المتواصل على الإبداع التكنولوجي وتوفير الظروف المناسبة التي تتيح إنشاء ميزة تنافسية صعبة التقليد ومستمرة للمؤسسات بصفة عامة.
- تنظيم ملتقيات وندوات علمية لتعريف بالإبداع التكنولوجي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، وكذلك لتشجيع وتفعيل ممارسته في المؤسسات.
- قائمة المراجع:
- المراجع العربية

- أحمد عريقات، وآخرون. (2010). دور تطبيق معايير الاستقطاب والتعيين في تحقيق الميزة التنافسية " دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني.. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد 10 (العدد 02).
- إسماعيل سعود. (2013/2012). " دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" دراسة حالة عينة في مؤسسات ولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي.. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- ثامر البكري. (2006). الميزة التنافسية باعتماد تحليل swot لبناء استراتيجيات التسويق، يومي 17 و18 أبريل. الملتقى الدولي الرابع حول منافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات. جامعة حسية بن بوعلى بالشلف.
- عادل زايد. (2003). الأداء التنظيمي المتميز"غ: الطريق الى منظمة المستقبل. القاهرة: بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- عايشة عثمانى. (2011). دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة سيتيفيس للمشروبات بولاية سطيف-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- عبود نجم نجم. (2003). إدارة الابتكار المفاهيم والتجارب الحديثة، (المجلد ط1). عمان / الأردن: دار وائل للنشر.
- علاء فرحان طالب، وحسين حريجة غالي. (2011). استراتيجية العمليات والاسبقيات التنافسية. عمان/الأردن: دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع.
- عمار بو شناف. (2002). الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مصادرها، تنميتها، تطويرها"، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- مأمون نديم عكروش، وسهير نديم عكروش. (2004). تطوير المنتجات الجديدة . مدخل استراتيجي متكامل وعصري (المجلد ط1). الأردن: دار وائل للنشر.
- محمد سعيد أوكيل. (1994). محمد سعيد أوكيل، " اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد قريشي. (2005). الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الوطنية-دراسة الحالة ENICAB"، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

محي الدين قطب. (2008). *الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية*. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

نبيل مرسي خليل. (1998). *الميزة التنافسية في مجال الاعمال، مركز الإسكندرية، 1998*. مصر: مركز الإسكندرية.

نصر الدين بن نذير. (2012). *دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير. جامعة الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

cacomo, J. L. (2008). *L'epope'e de l'innovation innovation technologique et e'volutione'conomique*. France: 'L'harmattans.

Daft, D., & Bernard, R. (1994). *Technologie et Strategie D'entreprise*. Paris: edition international.

dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.

Gilles, B., & chaistain, K. (2004). *Economie d'entreprise*. . Paris: Dalloz.7 edition.

Paul, M. (1997). *Strategie et Marketing de L'innovation technologique*. Paris: Dunod.

جدول 1: عملية توزيع الاستبيانات

المقبولة	غ.صالحة	المستردة	الموزعة	الاستبيانات
43	3	43	46	العدد
88	4	92	100	النسبة %

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول 2: الارتباط بين عبارات للبعد الأول مع إجمالي البعد

العبارات	1	2	3	4	5	6	7	8
معامل الارتباط	0.657	0.799	0.740	0.810	0.748	0.600	0.632	0.625
مستوى معنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

جدول 3: الارتباط بين عبارات المحور الثاني مع إجمالي المحور

العبارات	1	2	3	4	5	6	7
معامل الارتباط	0.693	0.690	0.802	0.830	0.697	0.782	0.794
مستوى معنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

جدول 4: الارتباط بين عبارات المحور الثالث مع إجمالي المحور

العبارات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
معامل الارتباط	0.787	0.617	0.831	0.814	0.678	0.819	0.786	0.545	0.660
مستوى معنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
العبارات	10	11	12	13	14	15	16	17	18
معامل الارتباط	0.822	0.626	0.564	0.516	0.838	0.450	0.755	0.801	0.133
مستوى معنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.002	0.000	0.000	0.394

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

جدول 5 : نتائج اختبار ثبات وصدق الإستبانة.

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
البعد الأول	08	0.849	0.921
البعد الثاني	07	0.874	0.934
المحور الأول	15	0.911	0.954
المحور الثاني	18	0.930	0.964

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

الجدول 6 : اتجاه إجابات العينة حول درجة استخدام الإبداع المنتج

عبارات البعد الأول	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
تسعى مؤسستنا لتقديم منتجات جديدة لم يسبق إنتاجها	3.23	1.342	8	متوسط
تعمل مؤسستنا على تطوير منتجها بالاعتماد على دراسة السوق ورغبات الزبائن	3.53	1.182	7	متوسط
تعمل مؤسستنا على تقديم منتجات جديدة بانتظام للبقاء في السوق	3.58	1.139	5	متوسط
تلجأ مؤسستنا إلى استخدام تكنولوجيا جديدة من أجل تقديم منتج جديد	3.79	0.989	2	مرتفع
تحسن مؤسستنا منتجها بالاعتماد على المهارات والكفاءات المتوفرة لديها	3.47	1.141	6	متوسط
تخصص مؤسستنا ميزانية خاصة لتطوير منتجها	3.37	1.113	3	متوسط
لمؤسستنا القدرة على الاستجابة للتغيرات والتحسين في تصميم منتجها	3.67	0.944	1	مرتفع
تتعاون مؤسستنا مع خبرات واستشارات خارجية من أجل تقديم منتجات جديدة	3.33	1.128	4	متوسط
إجمالي المنتج	3.497	0.786		متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

جدول 7 : اتجاه إجابات العينة حول الإبداع العملية

عبارات البعد الثاني	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
تحسن مؤسستنا عملياتها الإنتاجية لتتوافق مع متطلبات تصميم منتج جديد	3.49	1.203	6	متوسط
تقوم مؤسستنا بتصميم عمليات جديدة لغرض إنتاج منتجات جديدة	3.49	1.009	3	متوسط

دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

متوسط	5	1.173	3.65	تسعى مؤسستنا لتحسين العمليات الإنتاجية بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة
متوسط	7	1.258	3.58	تتبع مؤسستنا الأساليب العلمية في تصميم عملياتها الإنتاجية بمساعدة الحاسوب
متوسط	1	0.900	3.63	يعمل المهندسون المتخصصون في الإنتاج على تحسين العمليات الإنتاجية
مرتفع	4	1.118	3.67	تخصص المؤسسة مبالغ لدعم البحث والتطوير الخاصة بتطوير عملياتها الإنتاجية
متوسط	2	1.074	3.58	تعمل مؤسستنا على تصميم عملياتها الإنتاجية الجديدة، بتميز عن المنافسين
متوسط		0.8379	3.5415	إجمالي العملية

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج spss

جدول 8: اتجاه إجابات العينة حول التحديات التي تحول دون تطبيق الميزة التنافسية.

الأهمية النسبية	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المحور الثاني: الميزة التنافسية
متوسط	12	1.070	3.63	التركيز على متطلبات الزبون باستمرار
مرتفع	1	0.764	3.81	تقوم مؤسستنا بالتحسين المستمر لمنتجاتها
متوسط	15	1.173	3.65	لدى مؤسستنا سياسة واضحة وموثقة للجودة
متوسط	16	1.176	3.37	تحقق المؤسسة تنسيق جيد بين وظائف البحث وتطوير
مرتفع	5	0.939	3.70	تقوم مؤسستنا على اختيار مورديها على أساس جودة الموارد الخام التي يقدمونها
متوسط	14	1.142	3.49	العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة لتسليم المنتجات في الوقت المحدد
متوسط	10	1.021	3.65	تستجيب المؤسسة للتغيرات المطلوبة في تصاميم منتجاتها وفقا لرغبات المستهلكين
مرتفع	2	0.840	4.09	تلتزم مؤسستنا بالمواعيد المحدد عند تسليم المنتجات الى الزبائن باستمرار
مرتفع	3	0.915	3.86	امتلاك التسهيلات اللازمة لإيصال المنتجات إلى مستهلكها عبر قنوات التوزيع
مرتفع	8	0.964	3.70	تهتم المؤسسة بتحقيق أعلى دقة في عمليات التسليم
مرتفع	6	0.947	3.91	تتمكن مؤسستنا من عرض منتجاتها في موسمها بالوقت المناسب
مرتفع	5	0.936	3.93	تمتلك مؤسستنا مرونة في التحكم في حجم الإنتاج بما يتناسب مع تقلبات سوق
مرتفع	9	0.993	3.67	يملك العاملون مهارات متعددة تجعلهم قادرين على أداء وظيفي أكبر
متوسط	13	1.077	3.47	تهتم مؤسستنا بمواكبة التطورات التكنولوجية في مجال تصميم المنتجات
مرتفع	4	0.926	4.00	العمل على ممارسة الرقابة المستمرة على المواد الأولية لضمان عدم ضياعها
مرتفع	7	0.956	3.79	تسعى المؤسسة إلى إنتاج خدماتها بأقل تكلفة للسيطرة على حصتها السوقية
متوسط	17	1.278	3.65	تنتهج مؤسستنا إستراتيجية قيادة اقل التكاليف مقارنة بالمنافسين
مرتفع	11	1.036	3.70	تعتبر مصاريف التوزيع في مؤسستنا منخفض مقارنة بالمنافسين
مرتفع		0.6764	21.1822	إجمالي المحور

المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد على برنامج spss

جدول 10: معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

إجمالي محور الميزة التنافسية		المحاور والأبعاد
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
0.000	0.579	البعد الأول: إبداع المنتج
0.000	0.777	البعد الثاني: إبداع العملية
0.000	0.732	الإجمالي محور

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS

جدول 11: اختبار t لإجمالي المحاور مع متغيرة الجنس المؤسسة

الأقسام	اختبار تجانس التباين F	مستوى دلالة	اختبار t لعينتين مستقلتين	مستوى دلالة
المحور الأول	0.438	0.512	758	0.453
المحور الثاني	0.321	0.009	1.325	0.193

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

جدول 12: اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمستوى التعليمي

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
المحور الأول	1.606	0.204
المحور الثاني	1.049	0.382

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS

جدول 13: اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمركز الوظيفي

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
المحور الأول	1.142	0.344
المحور الثاني	1.019	0.395

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS

أهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة (دراسة ميدانية لعينة من المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري)

Importance of the Professional Specialization of the External Auditor in Assessing the Continuity of the Enterprise's Activity
(A field study for a sample of external auditors in Algerian West)

صافي محمد^{1*}، عبادة عبد الرؤوف²

¹ جامعة غرداية (الجزائر)، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات

الجزائرية، safi.mohamed@univ-ghardaia.dz

² جامعة غرداية (الجزائر)، abada.abderraouf@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/18

تاريخ الاستلام: 2022/12/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة، بالتطبيق على عينة من المدققين (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين) في الغرب الجزائري،

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك اتفاق على وجود إدراك لأهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي، إضافة إلى أن هناك تأثيراً ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق في تقييم الاستمرارية.

الكلمات المفتاحية: المدقق الخارجي، التخصص المهني، استمرارية المؤسسة، تقييم الاستمرارية، المعيار رقم

570

تصنيف M42:JEL.

Abstract:

This study aims at identifying the importance of the professional specialization of the external auditor in assessing the continuity of the enterprise's activity, by applying it on a sample of external auditors in Algerian west.

The study concluded that there is agreement on the importance of the professional specialization of the auditor; in addition to that, there is a statistically significant effect for the professional specialization of the auditor in assessing the continuity.

Keywords: external auditor; professional specialization; continuity of the Enterprise's; assessing the continuity; Standard No 570.

JEL Classification Codes: M42.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

ظهرت الحاجة المتزايدة للتخصص المهني للمدقق الخارجي نتيجة لتعدد طبيعة وخصائص القطاعات الصناعية في بيئة الأعمال الحديثة، وحفاظا على سمعة ومكانة مهنة التدقيق، وخفض دعاوي القضاة ضد مكاتب التدقيق، إذ يعتبر التخصص المهني من أهم العوامل التي تساعد على إمكانية استمرار مهنة التدقيق، وذلك من خلال تعزيز المنافسة بين المدققين واستمرارهم بالقيام بعمليات التدقيق رغم التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال.

تشكل خدمات التدقيق محورا رئيسيا في تحديد مدى مصداقية وموثوقية التقارير المالية والمعلومات المحاسبية المنشورة للقيام بتقييم استمرارية نشاط المؤسسة، أي أن المؤسسة سوف تستمر في القيام بأعمالها الاعتيادية خلال الفترة القادمة أو تتوقف عن العمل، فنتيجة لفشل عدة مؤسسات بعد فترة قصيرة من إصدار تقارير مراجعة نظيفة وجهت اتهامات للمدقق بعدم تحذير مستخدمي القوائم المالية من احتمال عدم استمرارية هذه المؤسسات، مما أدى إلى ضرورة التخصص المهني الذي يسهل للمدقق من خلال خبرته تقييم استمرارية نشاط المؤسسة.

1.1 مشكلة البحث:

من خلال ما سبق يمكننا صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

هل يؤدي التخصص المهني إلى تعزيز حكم المدقق الخارجي حول تقييم استمرارية نشاط

المؤسسة من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري؟

وتتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك إدراك لأهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري؟

- هل يؤثر التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة من منظور المدققين

الخارجيين في الغرب الجزائري؟

2.1 فرضيات البحث: لمعالجة إشكالية البحث، قمنا بوضع الفرضيات التالية :

- يوجد إدراك لأهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري؛

- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة.

3.1 أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم التخصص المهني ومدى إدراك المدققين الخارجيين لأهميته؛

- تسليط الضوء على تقييم استمرارية نشاط المؤسسة؛

- التعرف على أهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة.

4.1 أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في كونها تساير التطورات الحديثة في مجال الدراسات المحاسبية، لا سيما في البيئة الجزائرية في ظل اتجاه العديد من شركات التدقيق العالمية نحو تبني استراتيجية التخصص المهني من أجل الحفاظ على مصداقية المهنة، والحفاظ على استمرارية المؤسسات في نشاطها.

5.1 منهجية البحث: اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف البحث، حيث اعتمدا على مصادر المعلومات المكتوبة مثل الكتب والأطروحات والمقالات (على الرغم من ندرتها) ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى قيام الباحثان بتصميم استبانة احتوت على عدد من الأسئلة تشمل متغيرات الدراسة وذلك من أجل اختبار الفرضيات، وتم اختيار مقياس ليكارت الخماسي لتحديد بدائل الإجابة المتاحة، ووزعت الاستبانة على عينة من المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري.

6.1 الدراسات السابقة: نحاول فيما يلي عرض بعض الدراسات السابقة:

- دراسة (صفاء احمد العاني، جعفر عبد الحسين، 2021) بعنوان " دور التخصص المهني في تعزيز حكم المدقق لتقييم استمرارية الوحدة الاقتصادية باستعمال المؤشرات وفق معيار التدقيق (570)", هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التخصص المهني في تعزيز حكم المدقق من خلال المعرفة المتخصصة، وبيان أهمية دور التخصص المهني واستخدام المؤشرات الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم 570 في تقييم استمرارية الوحدة الاقتصادية، وقد توصلت إلى أن الخبرة العملية لها تأثير في أداء المدقق لمهام التدقيق لاسيما ما يخص مهام التدقيق المعقدة مثل مهمة الحكم على مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في نشاطها.
- دراسة (سليم بلال، بلال شيخي، 2021) بعنوان " تبني استراتيجية التخصص المهني لمحافظ الحسابات ودورها في التنبؤ بقدرة الشركات على الاستمرار"، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على كيفية مساهمة استراتيجية التخصص المهني لمحافظ الحسابات في التنبؤ باستمرارية الشركات وتبيان أهميته، وقد خلصت إلى أن هناك مجموعة من العوامل تقود إلى التخصص المهني، والتي بدورها تنعكس إيجابا في التنبؤ باستمرارية الشركات.
- دراسة (علاء بوقفة، 2022) بعنوان " التخصص النوعي للمراجع الخارجي وأثره في التقليل من مخاطر المراجعة والارتقاء بجودة الأداء المهني- استطلاع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر-"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي

ومدى تأثيره في التقليل من مخاطر المراجعة والارتقاء بجودة الأداء المهني، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك إجماع بين أفراد العينة المستجوبة على أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي ذلك أن التخصص المهني يجعل المراجع الخارجي أكثر خبرة ومعرفة بنشاط العميل، مما يساعده على تنفيذ عملية المراجعة بكفاءة وفعالية عالية كما يعمل على التقليل من مخاطر المراجعة.

- دراسة (عمر السر الحسن محمد، 2018) بعنوان " أثر خصائص مكتب المراجعة في مستوى التخصص المهني للمراجع الخارجي للحكم على استمرارية المنشأة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة السودانية"، هدفت الدراسة إلى قياس أثر خصائص مكتب المراجعة (المعرفة بنشاط العميل، حجم مكتب المراجعة، سمعة مكتب المراجعة، وفترة الارتباط بالعميل) في مستوى التخصص المهني للمراجع الخارجي للحكم على استمرارية المنشأة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لخصائص مكتب المراجعة في مستوى التخصص المهني للمراجع الخارجي، وكذا وجود أثر إيجابي في الحكم على استمرارية المنشأة.

2. التخصص المهني للمدقق الخارجي

يكتسي موضوع التخصص المهني للمدقق الخارجي قدرا كبيرا من الأهمية بالنسبة للمدققين وأصحاب المصالح وبعض الهيئات الحكومية كإدارة الضرائب وغيرها، إذ أنه أصبح يمثل سمة من سمات العصر، فلم يعد المهني يقوم بكافة الأعمال في مجال المهنة بسبب تعدد فروعها، لذا أصبح من الضروري للمهني التخصص الدقيق في مجال معين من مجالات المهنة. (خلاط، 2018، صفحة 05) سنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم التخصص المهني للمدقق الخارجي بالإضافة إلى مقاييس التخصص المهني وأهميته.

1.2 مفهوم التخصص المهني للمدقق:

يعد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مسألة التخصص المهني في التدقيق من أكبر خمس قضايا تواجه المهنة في القرن الواحد والعشرين، وأن الطلب على خدمات التدقيق في المكاتب المتخصصة سوف يكون هو الطابع الغالب في هذه المدة، مقابل انخفاض الطلب على خدمات التدقيق في المكاتب الأخرى، ومن هنا تفرض البيئة الاقتصادية الحالية على المدقق أن يتخصص في نشاط معين وهو ما قد يؤدي إلى التخفيف من حالات إخفاق التدقيق. (بلال وشيخي، 2021، صفحة 542)

كما يمكن تعريف التخصص المهني أو كما يطلق عليه التخصص الصناعي على أنه امتلاك خبرة عالية في مجال معين، والتي تمثل مكتسبات المدقق من خلال العمل في مجال معين أي التخصص فيه كأن ينفرد في تدقيق قطاع معين في مؤسسات لها نفس النشاط. (فكرون، 2022، صفحة 429) ويعرف الباحثون المدقق المتخصص صناعيا بأنه " المدقق الذي يقوم بالتدرب والحصول على خبرة عملية كبيرة في صناعة محددة" هذا التعريف يبين ضرورة والزامية الحصول على المعرفة العلمية والعملية الكافية في مجال محدد. (عبد الواحد وذنون، 2021، صفحة 65) ويرى (Hammersley) بأن المراجعون المتخصصون مهنيا " هم الأفراد الذين يتدربون ويكتسبون خبرة كبيرة في قطاع أو نشاط معين". (Sun & Liu, 2011, p. 370)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن التخصص المهني للمدقق الخارجي هو تخصص وتميز المدقق عن غيره من المدققين في تدقيق حسابات قطاع محدد، نتيجة امتلاكه المعرفة والخبرة المتعلقة بطبيعة عمليات هذا القطاع، وينبغي على المدقق المتخصص مهنيا أن يكون مؤهلا وماهرا يمتلك قدرة أفضل على التدقيق واكتشاف الأخطاء وتقديم خدمات متميزة عند تدقيق عملاء القطاع مقارنة بنظيره غير المتخصص.

2.2 مداخل قياس التخصص المهني للمدقق الخارجي

هناك عدة مداخل لقياس التخصص المهني للمدقق الخارجي، والتي يتم من خلالها تحديد ما إذا كان المدقق أو مكتب التدقيق متخصص في تدقيق صناعة معينة أم لا، يمكن التطرق إليها من خلال المقاييس الرئيسية التالية:

1.2.2 مدخل الحصة السوقية:

يعرف المدقق المتخصص مهنيا وفقا لمدخل الحصة السوقية، بأنه المدقق الذي يسيطر على أكبر حصة سوقية في قطاع معين ويعتبر الأكثر امتلاكاً للمعارف والخبرات لهذا القطاع (وائل حسين محمد، 2019، صفحة 241)، وبالتالي سيوجه استثماراته الكبيرة في تطوير أساليب وخطط وتقنيات تدقيق خاصة لهذا القطاع (Neal & Riley, 2004, p. 170)، ويمكن قياس الحصة السوقية من خلال مقاييسين:

• قياس الحصة السوقية على أساس الأتعاب: حسب هذا المقياس يكون المدقق متخصص مهنيًا في قطاع معين في حالة حصوله على حصة أكبر من إجمالي خدمات التدقيق المؤداة في ذلك القطاع. (جاسم محمد سالم، 2022، صفحة 1050)

• قياس الحصة السوقية على أساس عدد الزبائن:

وفقًا لهذا المقياس يتم تحديد الحصة السوقية على أساس نسبة زبائن مكتب التدقيق في قطاع معين إلى إجمالي عدد الزبائن داخل نفس القطاع. (فاضل الطائي و فخري سليمان، 2019، صفحة 535)

ويعتبر مدخل الحصة السوقية هو المدخل المسيطر في معظم الدراسات التي عنيت بتخصص المدقق، إلا أنه يعاب عليه ما يلي: (وائل حسين محمد، 2019، صفحة 242)

- هناك احتمال لانخفاض عائدات مكتب التدقيق نتيجة التخصص في قطاع معين؛

- يحتاج التخصص إلى إنفاق كبير من أجل تطوير تقنيات التدقيق المتعلقة بالقطاع الصناعي.

2.2.2 مدخل حصة المحفظة:

وفقًا لهذا المدخل يعتبر المدقق متخصص مهنيًا في القطاع الصناعي الذي يمثل النسبة الأكبر من محفظته، كما يركز هذا المدخل على القطاعات الصناعية المختلفة التي يخدمها المدقق، كما يقوم هذا المقياس على أساس التمييز بين مكاتب التدقيق وبين الأنشطة المختلفة، وفق ملاحظة التوزيع النسبي للخدمات المقدمة والأتعاب المرتبطة بها التي يتقاضاها بين الأنشطة المختلفة. (وائل حسين محمد، 2019)

مما سبق نستنتج أن المدقق الخارجي المتخصص مهنيًا في ظل مدخل حصة المحفظة هو المدقق الذي يتضمن في محفظته عدد كبير من العملاء في نفس القطاع ويحققون له أكبر أتعاب.

3.2.2 مدخل الحصة السوقية المرجحة:

نظرًا لعيوب المدخلين السابقين في قياس التخصص المهني للمدقق الخارجي فقد قام (Neal & Riley, 2004) باقتراح مقياس جديد ذو علاقة بين المدخلين السابقين، وذلك كما يأتي:

الحصة السوقية المرجحة للمدقق = نسبة الحصة السوقية للمدقق في القطاع X نسبة قطاع التخصص في محفظة المدقق

ووفقا لهذا المدخل فإن نسبة 20% هي النسبة التي يمكن عندها اعتبار مكتب التدقيق متخصص.

3.2 أهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي:

يعد التخصص المهني للمدقق الخارجي من بين الاتجاهات الحديثة التي تم الاعتماد عليها في تطوير مهنة التدقيق، وتحقيق الميزة التنافسية التي تؤدي إلى استمرارية مكاتب التدقيق في السوق، إذ يحقق التخصص المهني العديد من المزايا التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.3.2 تكوين معرفة وخبرات متخصصة بالقطاع:

المدققين الذين لهم فهم أعمق في قطاع معين سيكون لديهم القدرة على التعامل بجدية مع المشاكل الجوهرية التي توجد في تلك الصناعة، وبالتالي تقديم خدمات ذات مستوى أعلى من الجودة في الأداء المهني وهذا ما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية التدقيق. (مسامح ولقوية، 2017، صفحة 451)

2.3.2 الحصول على معرفة دقيقة:

يتحصل المدقق المتخصص مهنيًا على معرفة دقيقة لمعايير المحاسبة ومتطلبات التقارير في هذا القطاع المتخصص في أداء الخدمات للعملاء العاملين به، بالإضافة إلى تطوير المهارات اللازمة لتعاقدات التدقيق والارتباط في هذا القطاع. (خلاط، 2018، صفحة 8)

3.3.2 مواجهة المنافسة:

أدى ازدياد المنافسة بين المدققين وتنوع معايير المحاسبة التي تختص بكل نشاط صناعي على حدا، إلى الاتجاه إلى زيادة الاهتمام بضرورة التعرف على طبيعة نشاط العميل والذي يتطلب من المدقق أن يحصل على الفهم الكامل لطبيعة الصناعة والتعرف على بيئتها، وذلك لكي يتمكن من تحديد المخاطر والتحريرات التي قد توجد بالقوائم المالية، ولا شك أن تخصص المدققين الخارجيين في قطاعات معينة يحقق عدة مزايا مثل مواجهة المنافسة الشديدة. (جعفر عثمان الشريف، 2016، الصفحات 45-46)

4.3.2 زيادة سمعة وشهرة المدقق الخارجي:

يعزز التخصص المهني من سمعة المدقق جراء تقديمه خدمات تدقيق ذات جودة عالية، كما تزيد حصته من السوق مما يعزز مركزه التنافسي بين المدققين، حيث يتيح التخصص المهني فرصة لتقديم خدمات ذات مستوى عالي مما يرفع أعمال التدقيق ويلبي احتياجات العملاء. (بلال و شيخي، 2021، صفحة 542)

5.3.2 تدعيم استقلالية المدقق الخارجي: يعمل التخصص المهني على تقوية درجة احتفاظ المدقق الخارجي باستقلاليته في مواجهة محاولات بعض العملاء التأثير السلبي على استقلاليته. (وائل حسين محمد، 2019، صفحة 243)

6.3.2 تخفيض الاستعانة بالخبراء من قبل المدقق:

يلجأ المدقق الخارجي في حالة عدم تعاون الإدارة، وعدم ثقته في بياناتها حول معلومة ما إلى جهة حيادية يطلب منها المشورة. ويجب على المدقق في هذه الحالة أن يكون ملماً بأعمال العميل ليحدد مدى ضرورة الاستعانة بالخبير، ومتى توفرت للمدقق المعرفة المتخصصة في ذلك القطاع فقد يخفض من الاستعانة بالخبير إلى درجة كبيرة في حالات كثيرة. (جعفر عثمان الشريف، 2016، صفحة 46)

7.3.2 الكشف عن حالات إدارة الأرباح:

يؤدي التخصص المهني إلى كشف حالات إدارة الأرباح المحاسبية، حيث تنقص احتمالات حدوث احتيال مالي في التقارير المالية للمؤسسات في حالة تخصص المدقق، مقارنة بالمدقق غير المتخصص، وهو ما ينعكس على تدعيم الكفاءة المهنية للمدقق (وائل حسين محمد، 2019، صفحة 244).

3. تقييم استمرارية نشاط المؤسسة

بعد فرض الاستمرارية من أهم فروض نظرية المحاسبة، إذ يعزز وجود فرض الاستمرارية تطور مهنتي المحاسبة والتدقيق كأساس لهما، ونتيجة لهذه الأهمية سنوضح في هذا المحور مفهوم كل من الاستمرارية وفرض الاستمرارية، بالإضافة إلى التطرق لتقييم الاستمرارية من منظور معايير التدقيق.

1.3 مفهوم الاستمرارية وفرض الاستمرارية:

1.1.3 مفهوم الاستمرارية:

تعتبر المؤسسة مستمرة في العمل في المستقبل المنظور إذا كانت ليس هناك نية أو إلزام لتصفية هذه المؤسسة (Ali, 2011, p. 09). إذ تفترض الممارسة المحاسبية أن المؤسسة مستمرة في نشاطها إلى أجل غير معلوم إلا إذا ظهر ما يبين العكس، وتظهر أهمية هذا الفرض عند معالجة آثار الأحداث الاقتصادية، مما يسمح بتحقيق أهدافها وتحصيل جميع حقوقها والوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، وتنفيذ جميع التعهدات والعقود القائمة (بن عيسى، 2018، صفحة 463)، وتبعاً لذلك يتم تسجيل الأصول والالتزامات على أساس أن المؤسسة ستكون قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها أثناء سير العمل المعتاد.

أما الاستمرارية في التدقيق فتعني أن يبدي المدقق رأيه عما إذا كانت المؤسسة قادرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه، فقد أصبح رأي المدقق بشأن الاستمرارية من الأمور الرئيسية.

2.1.3 مفهوم فرض الاستمرارية:

إن فرض الاستمرارية في المحاسبة يعني أن المؤسسة سوف تستمر في نشاطها، ولن تخرج من الصناعة، أو يتم تصفيتها وحتى يتم ذلك يجب أن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل كاف ولفترة زمنية غير محدودة تمكنها من تحقيق خططها، والوفاء بالتزاماتها ونمو أنشطتها بدون خسائر، وهو أحد

المفاهيم الرئيسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية. (العمودي، 2001، صفحة 30)

"يمثل فرض الاستمرارية التوقع الطبيعي من الوحدة المحاسبية، فهو يعكس توقعات كافة الأطراف المهتمة بأمور المؤسسة، باعتبار أن احتمال التصفية أو التوقف عن مزاوله النشاط تمثل حالة استثنائية، ومن ناحية ثانية فإن فرض الاستمرارية يتفق مع المعايير القانونية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية، فظهور الشركات المساهمة العامة يؤيد فرض الاستمرارية نظرا لما تتمتع به هذه الشركات من حياة اعتبارية مستمرة ونمو مستمر في حجم أعمالها، لذلك فبناء النظرية المحاسبية ينبغي أن يقوم على افتراض الاستمرارية، وليس على الحالة الاستثنائية وهي حالة تصفية الشركة". (سرحان، 2007)

2.3 تقييم الاستمرارية من منظور معايير التدقيق:

تتطلب معظم المعايير المحاسبية وخاصة معايير التقرير المالي الدولية قيام الإدارة بتقييم استمرارية نشاط المؤسسة، مالم تنو تصفيتها أو التوقف عن أعمالها، ومسؤولية المدقق الخارجي تتمثل في مراعاة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية ودراسة ما إذا كانت هناك شكوك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار، والتي تتطلب الإفصاح. (الأمين، 2016، صفحة 54)

1.2.3 تقييم الاستمرارية من منظور معايير التدقيق الدولية:

يفرض المعيار الدولي للتدقيق رقم (570) " المنشأة المستمرة" على المدقق الخارجي مجموعة من الإجراءات عند تقييمه لقدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، قصد الحصول على أدلة اثبات لإزالة الشكوك المتوقعة والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي: (يرقي، 2018، صفحة 158)

- الحصول على أدلة تدقيق كافية حول مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية في إعداد وعرض البيانات المالية، وما إذا كان هناك شك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار؛

- استنتاج ما إذا كان هناك شكوكا جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشكل توجها يؤثر على قدرة المؤسسة على الاستمرار؛
- القيام باختبارات إضافية دقيقة في حالة وجود شك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها وبالتالي سعي المدقق إلى الحصول على أدلة تدقيق إضافية؛
- الاتصال بالملكفين بالحوكمة من إدارة المؤسسة، وإبلاغهم عن كل المؤشرات السلبية التي تؤثر على قدرة المؤسسة في الاستمرار في النشاط؛
- توثيق شكوكه في عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في تقريره في حالة وجود مؤشرات على ذلك، أما إذا كانت هناك أحداث سلبية لا ترتقي إلى أن تهدد استمرارية المؤسسة فعليه الإشارة إليها فقط في تقريره، ولا يمكن اعتبار عدم إشارة المدقق في تقريره على وجود إشارات سلبية لاستمرار المؤسسة ضمانا حول مقدرتها على الاستمرارية في الاستغلال.

2.2.3 تقييم الاستمرارية من منظور معايير التدقيق الجزائية:

- من بين مهام مدقق الحسابات في الجزائر حسب نص المادة 23 من القانون 01-10 المتعلق بتنظيم مهنة الخبير المحاسب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، إعلام المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار الاستغلال، كما ألزم هذا القانون في مادته 25 المدقق بإعداد تقرير خاص عن استمرارية الاستغلال في حالة ملاحظة تهديد محتمل على الاستمرارية. (القانون 01-10، 2010، صفحة 07)
- ويمكننا ايجاز التزامات المدقق فيما يلي: (المقرر رقم 23، 2017، الصفحات 2-7)

- على المدقق الحصول على أدلة اثبات كافية وملائمة من أجل تقدير صحة فرضية استمرارية الاستغلال الموضوعة من طرف الإدارة؛
- يجب على المدقق استنتاج شك معتبر أو لا حول قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها؛
- على المدقق تقدير تقييم الإدارة حول قدرة المؤسسة مواصلة استغلالها خلال سنة على الأقل؛
- وجوب الانتباه للعناصر المقنعة التي قد تشير إلى أحداث أو ظروف من شأنها أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها؛

- يجب على المدقق جمع عناصر مقنعة وكافية من أجل تحديد وجود عدم يقين معتبر أو لا في حالة اكتشاف أحداث أو ظروف من شأنها أن تبعث شكاً حول قدرة المؤسسة على مواصلة النشاط من خلال القيام بإجراءات تدقيق إضافية.

كما يشير هذا المعيار الجزائري رقم (570) إلى أنه ونظراً لظروف مستقبلية قد تؤدي بالمؤسسة إلى توقف استغلالها، لا يستطيع المدقق أن يتنبأ بها رغم بذله العناية المهنية اللازمة، وعليه لا يمكن اعتبار عدم وجود أية ملاحظة في تقرير المدقق على أنه ضماناً حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.

4. دراسة ميدانية لتبيان أهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة

نحاول من خلال هذا المحور عرض الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة الميدانية.

1.4 منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة:

1.1.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الخارجيين المعتمدين في الجزائر (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات) في ولايات الغرب الجزائري، تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة الأصلي، حيث تم توزيع (60) استمارة على المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري، خلال الفترة الممتدة من 2022/07/28 إلى غاية 2022/10/31، وتم استرجاع 40 استبانة ما نسبته 66.66% وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

2.1.4 أداة الدراسة:

للقيام بهذه الدراسة قمنا بإعداد استبانة كأداة لجمع البيانات، والتي قمنا بتقسيمها إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول خاص بالبيانات الشخصية والمهنية، أما القسم الثاني فيحتوي على العبارات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد قسم إلى محورين على النحو التالي:

- المحور الأول: يتضمن 10 أسئلة تتعلق بمدى إدراك أهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري؛

- المحور الثاني: يتضمن 10 أسئلة تتعلق بتأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة.

أعطي لكل عبارة من عبارات الاستبيان وزن مدرج على نمط سلم ليكرت الخماسي الموضح في الجدول:

جدول 1 : مقياس سلم ليكرت الخماسي

مستوى الأهمية	نسبة مستوى الموافقة	مدى المتوسط المرجح	الوزن	درجة الموافقة
معدومة	35.99-20	من 1 إلى 1.79	1	غير موافق بشدة
ضعيفة	51.99-36	من 1.80 إلى 2.59	2	غير موافق
متوسطة	67.99-52	من 2.60 إلى 3.39	3	محايد
عالية	83.99-68	من 3.40 إلى 4.19	4	موافق
عالية جدا	100-84	من 4.20 إلى 5	5	موافق بشدة

المصدر: صالح ميلود خلاط (ديسمبر 2018)، أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي ودوره في تحسين جودة عملية المراجعة، مجلة جامعة صبراتة العلمية، ليبيا، المجلد 2، العدد 2، الصفحة 15.

2.4 تحليل البيانات ونتائج الدراسة الميدانية:

1.2.4 التأكد من صلاحية الأداة للدراسة:

• صدق الاتساق الداخلي للمقياس:

من أجل التأكد من صدق الاستبيان اعتمدا الباحثان في هذه الدراسة على معامل بيرسون.

جدول 2 : مصفوفة الارتباط بين إجمالي المقياس ومجالات الدراسة

إجمالي المقياس	المحور الثاني	المحور الأول		
		1	معامل الارتباط بيرسون	المحور الأول مدى إدراك أهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين
			مستوى الدلالة	
		40	حجم العينة	
	1	0.595	معامل الارتباط بيرسون	المحور الثاني تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة
		0,000	مستوى الدلالة	
	40	40	حجم العينة	
1	0.925	0.857	معامل الارتباط بيرسون	إجمالي المقياس
	0.000	0,000	مستوى الدلالة	
	40	40	حجم العينة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن معاملات الارتباط بين إجمالي المقياس ومجالات الدراسة هي 0.857 و0.925 على التوالي هي قريبة من الواحد وبالتالي فإن معاملات الارتباط قوية، ولها معنوية إحصائية لأن مستوى الدلالة يساوي 0.000 و0.000 أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن الاستبيان اجتاز اختبار الصدق.

• الثبات:

قمنا بحساب ثبات المقياس بمعامل ألفا كرومباخ Cronbach's Alpha لمحاور الدراسة لاختبار ثباتها، وتجدر الإشارة أن الثبات يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.

جدول 3 : معاملات الثبات لمحاور الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرومباخ
مدى إدراك أهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين	10	0.720
تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم الاستمرارية	10	0.888
إجمالي المقياس	20	0.882

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

تدل النتائج المتحصل عليها بأن قيمة معامل ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبانة قد بلغت (0.720) بالنسبة للمحور الأول و(0.888) بالنسبة للمحور الثاني، بدرجة إجمالية بلغت (0.882) وهي نسبة مقبولة تؤكد ثبات الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق على عينة البحث.

2.2.4 اختبار التوزيع الطبيعي:

نستخدم الاختبار لمعرفة إذا كانت البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً أو لا، لذلك نستخدم اختبارين هما Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk وهذا بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0.05: H_0 : البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً، H_1 : البيانات لا تتبع توزيعاً طبيعياً وفق الجدول التالي:

جدول 4 : اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار شايبرو		اختبار سيمنروف		المحاور والابعاد
مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	
0.903	0.986	0.134	0.122	مدى إدراك أهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين
0.288	0.967	0.049	0.139	تأثير التخصص المهني للمدقق في تقييم الاستمرارية
0.438	0.973	0.092	0.129	الاجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

من نتائج الجدول رقم (04) نلاحظ أن القيم المعنوية لإحصائية سيمنروف للمتغيرات والمجالات كانت بمستوى معنوية أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل بالفرض الصفري أي أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً، وبنفس الطريقة وحسب معنوية القيم الإحصائية شايبرو فكانت كلها أكبر من 0.05 أي كل البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً وفي هذه الحالة نقبل بالفرض الصفري القائل إن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً.

3.2.4 تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة:

يتم تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة بناء على إجابات أفراد العينة لأسئلة المحور الأول والمحور الثاني:

جدول 5 : نتائج الإجابات حول مدى إدراك أهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين

مستوى الأهمية	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
عالية جدا	موافق بشدة	0.51	4.30	وجود مكاتب تدقيق متخصصة يسهل عملية المراجعة ويميز خدماتها ويولي احتياجات مستخدمي القوائم
عالية جدا	موافق بشدة	0.68	4.28	التدريب والتعليم المستمر يؤديان إلى فهم وإدراك لمعنى التخصص المهني
عالية	موافق	0.76	3.93	تستخدم مكاتب التدقيق استراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل المراجعة لتحسين القدرات المهنية، وزيادة كفاءة الأداء المهني
عالية	موافق	0.74	3.75	يسعى المكتب لتكوين فرق تدقيق متخصصة في تدقيق أنشطة معينة
عالية	موافق	0.81	3.90	يعتبر التخصص المهني أحد أبرز مداخل الاستمرارية في سوق التدقيق لمواجهة المنافسة المتزايدة بين المكاتب
عالية	موافق	0.88	3.88	يؤدي التخصص المهني للمدقق الخارجي إلى تقليل حالات الاستعانة بالخبراء
عالية	موافق	0.74	3.90	يساعد التخصص المهني للمدقق الخارجي في زيادة شهرته من خلال الجودة العالية للخدمات المقدمة
عالية	موافق	0.75	4.00	يسمح التخصص المهني بمعرفة وتحديد الحسابات التي تمثل خطرا بطبيعتها والمعرفة المسبقة بمكانم التلاعب
عالية	موافق	0.93	3.45	يساهم التخصص المهني في تدعيم استقلالية المدقق
عالية	موافق	0.77	3.90	يساهم التخصص المهني للمدقق الخارجي في الحد من الغش والتلاعب والتحريفات وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدراك المدقق المتخصص لمخاطر النشاط
عالية	موافق	0.40	3.92	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

يوضح الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي العام لمدى إدراك أهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري بلغ (3.92) بمستوى أهمية عالية وانحراف معياري قدر بـ 0.40، وكان اتجاه الإجابات نحو الموافق (8 عبارات) وموافق بشدة (عبارتين)، وهذا يدل على أن المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري يدركون أهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي.

جدول 6 : إجابات العينة حول تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط

المؤسسة

مستوى الأهمية	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
عالية	موافق	0.63	3.95	يقوي التخصص المهني للمدقق الخارجي من مستوى الإفصاح عن قدرة المؤسسة على الاستمرار
عالية	موافق	0.57	4.03	إن استخدام المدقق المتخصص مهنيا للمؤشرات المالية والتشغيلية والمؤشرات الأخرى تزيد من دقة حكمه المهني عند تقييم استمرارية نشاط المؤسسة
عالية	موافق	0.75	3.80	يساعد التخصص المهني للمدقق الخارجي على دقة تقييم التوقعات المالية المستقبلية
عالية	موافق	0.77	3.75	يساهم التخصص المهني في دقة تقرير المدقق الخارجي حول مدى ملائمة تطبيق إدارة المؤسسة لفرض الاستمرارية
عالية	موافق	0.96	3.53	يمكن التخصص المهني المدقق الخارجي من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها خلال المواعيد المستحقة
عالية	موافق	0.80	3.63	يمكن المدقق الخارجي المتخصص مهنيا من تحديد قدرة المؤسسة على تحقيق الربحية
عالية	موافق	0.73	3.93	يمكن التخصص المهني للمدقق الخارجي من الإنذار المبكر عن عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط
عالية	موافق	0.73	4.03	يزيد التخصص المهني للمدقق الخارجي من قدراته على إعداد تقرير خاص في حالة وجود خطر محتمل يهدد استمرارية الاستغلال
عالية	موافق	0.87	3.83	يؤدي التخصص المهني للمدقق الخارجي إلى الإلمام بوجود

أهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة

				تغيرات في القوانين الخاصة بالقطاع محل المراجعة التي تؤثر على استمرارية الاستغلال
عالية	موافق	0.91	3.70	يقوم المدقق الخارجي المتخصص مهنيا باختبارات إضافية دقيقة في حالة وجود شك حول استمرارية المؤسسة
عالية	موافق	0.55	3.81	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

يوضح الجدول رقم (06) أن المتوسط الحسابي العام لتأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة بلغ (3.81) بمستوى أهمية عالية وانحراف معياري قدر بـ 0.55، وكان اتجاه الإجابات نحو الموافق في جميع عبارات المحور، وهذا يدل على أن للتخصص المهني للمدقق الخارجي تأثيراً على تقييم استمرارية نشاط المؤسسة.

4.2.4 اختبار الفرضيات:

بما أنه لدينا فرضيات وصفية بيانها كمية، قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-Test) مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$) بما يوافق مستوى الثقة 95%.

• اختبار الفرضية الأولى:

تم افتراض أنه "يوجد إدراك لأهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري" وعليه ندرس صحة أو خطأ هذه الفرضية كما يلي:
الفرضية الصفرية: لا يوجد إدراك لأهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري؛

الفرضية البديلة: يوجد إدراك لأهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري.

جدول 7 : اختبار T حول إدراك أهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين

درجة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة (α)	المتوسط الحسابي
60.752	39	0.000	3.92

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

نلاحظ من الجدول رقم (07) أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول بلغ 3.92 اتجاه (موافق)، وأن قيمة t المحسوبة (60.752) وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.021) عند درجة الحرية

39 وعند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، إذ نلاحظ أن مستوى الدلالة يساوي (0.000)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة " يوجد إدراك بأهمية التخصص المهني لدى المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري ".
 • اختبار الفرضية الثانية:

تم افتراض أنه " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة" وعليه ندرس صحة أو خطأ هذه الفرضية كما يلي:
 الفرضية الصفرية: ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة؛
 الفرضية البديلة: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة.

جدول 8 : اختبار T حول تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية النشاط

درجة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة (α)	المتوسط الحسابي
43.587	39	0.000	3.81

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

نلاحظ أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني بلغ (3.81)، مما يدل أن المستجوبين يوافقون على أن للتخصص المهني للمدقق الخارجي تأثيرا على تقييم استمرارية النشاط، وأن قيمة t المحسوبة (43.587) أكبر من قيمة t الجدولية (2.021) عند درجة الحرية 39 وعند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، إذ نلاحظ أن مستوى الدلالة يساوي (0.000)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة".

5.الخاتمة:

تناول هذا البحث موضوع أهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة"، حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى التخصص المهني للمدقق الخارجي مفهومه ومداخل قياسه وأهميته، بالإضافة إلى التطرق إلى تقييم استمرارية نشاط المؤسسة من منظور معايير التدقيق الدولية والجزائرية، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم من خلاله استطلاع آراء عينة من المدققين

الخارجيين في الغرب الجزائري حول إشكالية الموضوع، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- وجود إدراك لأهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي من طرف المدققين الخارجيين في ولايات الغرب الجزائري مما يساعد على تطوير المهنة؛
- المدققون الخارجيون في الغرب الجزائري يدركون بمستوى عال جدا أن وجود مكاتب تدقيق متخصصة يسهل عملية التدقيق ويميز خدماتها، ويلبي احتياجات أصحاب المصالح؛
- للتدريب والتعليم المستمر أهمية كبيرة حيث يؤيدان إلى إدراك المعنى الحقيقي للتخصص المهني؛
- المؤشرات المالية والتشغيلية والمؤشرات الأخرى التي يستخدمها المدقق الخارجي المتخصص مهنيا تزيد من دقة حكمه المهني عند تقييم استمرارية نشاط المؤسسة؛
- يؤدي التخصص المهني للمدقق الخارجي إلى زيادة قدراته على إعداد تقرير خاص في حالة وجود خطر متوقع يهدد استمرارية النشاط لأنه يصبح لديه أكثر قدرة على التقييم؛
- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية النشاط؛
- التخصص المهني يؤدي إلى تعزيز حكم المدقق الخارجي حول تقييم استمرارية نشاط المؤسسة حسب وجهة نظر المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري.

التوصيات:

- الاهتمام بالتخصص المهني للمدقق الخارجي من قبل الجهات المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر، وسن قوانين تؤكد على الزاميته؛
- على المدقق الخارجي الاهتمام بالتدريب والتعليم المستمر والاطلاع الجيد على القوانين والمعايير ذات الصلة بقطاع معين، والتأكد من استخدام كل المؤشرات التي تساعد على اكتشاف ما يؤثر على فرضية استمرارية النشاط؛
- بذل العناية المهنية الكافية من قبل المدققين الخارجيين لتطبيق المعيار الدولي والمعيار الجزائري رقم 570 المتعلق بالاستمرارية؛
- ضرورة تبني استراتيجية التخصص المهني من طرف المدققين الخارجيين في الجزائر؛
- ضرورة تنظيم ندوات ومؤتمرات علمية وأيام دراسية حول التخصص المهني في تدقيق أنشطة معينة، وذلك لما له من تأثير إيجابي على تقييم استمرارية نشاط المؤسسة؛

- إعلام أصحاب المصالح وجميع المهتمين بالتدقيق بأهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي وجعله معيارا رئيسيا عند اختيار المدقق.

6. قائمة المراجع

1. أحمد العمودي. (2001). دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة اليمنية (رسالة ماجستير). الأردن: جامعة آل البيت.
2. القانون 01-10. (29 جوان، 2010). المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 42 بتاريخ 11 جويلية 2010.
3. المقرر رقم 23. (15 مارس، 2017). يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المعيار رقم: 570 استمرارية الاستغلال. وزارة المالية.
4. بسام فاضل عبد الواحد، و آلاء عبد الواحد ذنون. (31 ديسمبر، 2021). التخصص المهني للمدقق ودوره في تعزيز السمعة المهنية لمكتب التدقيق - دراسة تحليلية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(56)، الصفحات 62-78.
5. بشرى فاضل الطائي، و حسين فخري سليمان. (2019). تأثير التخصص المهني لشركات التدقيق العراقية في جودة التدقيق. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، 25(112)، الصفحات 530-550.
6. سليم بلال، و بلال شيخي. (جوان، 2021). تبني إستراتيجية التخصص المهني لمحافظ الحسابات ودورها في التنبؤ بقدرة الشركات على الاستمرار. مجلة المنهل الاقتصادي، 04(01)، الصفحات 539-548.
7. صالح ميلود خلاط. (ديسمبر، 2018). أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي ودوره في تحسين جودة عملية المراجعة (دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين في مدينة طرابلس). مجلة جامعة صبراتة العلمية، 02(02)، الصفحات 01-29.
8. عاهد عيد سرحان. (2007). دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى شركات المساهمة العامة الفلسطينية (رسالة ماجستير). غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة.

9. عبد الرحمان بن عيسى. (31 ديسمبر، 2018). استخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة في الجزائر على الاستمرارية في النشاط- دراسة حالة شركة بيوفارم-. مجلة أبعاد اقتصادية، 08(02)، الصفحات 460-479.
10. عبد العزيز جعفر عثمان الشريف. (2016). مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة. مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 17(1)، الصفحات 42-56.
11. عبد الله جاسم محمد سالم. (مارس، 2022). أثر التخصص الصناعي لمدقي الحسابات على جودة عملية المراجعة كأحد متطلبات التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق بدولة الكويت). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 13(02)، الصفحات 1038-1073.
12. عصام الدين فكرون. (جوان، 2022). أهمية التخصص المهني لمحافظ الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية-دراسة ميدانية لعينة من المدققين والباحثين لولاية المسيلة وبرج بوعريج-. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 07(01)، الصفحات 425-441.
13. كريم يرقى. (جوان، 2018). دور محافظ الحسابات في تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في الاستغلال- دراسة ميدانية-. مجلة الاقتصاد والتنمية(10)، الصفحات 155-170.
14. ماهر عياش الأمين. (2016). مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي 570- دراسة ميدانية في البيئة السورية-. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 38(04)، الصفحات 49-70.
15. محمود وائل حسين محمد. (أكتوبر، 2019). دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من الفساد المالي- دراسة نظرية وميدانية. مجلة الفكر المحاسبي قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(03)، الصفحات 222-300.
16. مختار مسامح، و سمير لقوية. (جوان، 2017). مساهمة التخصص المهني للمدقق الخارجي في تحسين جودة التدقيق. مجلة الاقتصاد الصناعي، 12(3)، الصفحات 442-461.
17. Ali, S. (2011). Comptabilité Financière- cours et exercices corrigés. Alger: Edition BERTI.
18. Neal, T., & Riley, R. (2004). Auditor Industry Specialist Research Design. Journal of Practice & Theory, 23(02), pp. 169-177.

19. Sun, J., & Liu, G. (2011). Industry specialist auditors, outsider directors, and financial analysts. *Journal of Accounting and Public Policy*, 30(04), pp. 367-382.

أجهزة الدعم والمرافقة ودورها في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *Support and accompanying devices and their role in the establishment and development of small and medium enterprises*

نجاة بلمغني^{*1}، عائشة عتيق²

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر)، مخبر بحث (STRATEV)

nadjet.belmaghni.etu@univ-mosta.dz

² جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر)، مخبر بحث (STRATEV)

aicha.atig@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/27

تاريخ الاستلام: 2022/12/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع دور أجهزة الدعم في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال التطرق الى أهم هيئات الدعم والمرافقة التي استحدثتها الدولة الجزائرية لدعم هذه المؤسسات .
ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها: ساهمت مختلف هذه الهيئات والآليات في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها في مختلف النشاطات بهدف توفير مناصب الشغل وإمتصاص البطالة التي تساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
الكلمات المفتاحية: أجهزة الدعم؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ المرافقة؛ مناصب الشغل؛ البطالة .
تصنيف JEL : M55 ; L32 .

Abstract :

This study aims to shed light on the issue of the role of support agencies in the establishment and development of small and medium enterprises, by addressing the most important support and accompaniment bodies introduced by the Algerian state to support these institutions .

Among the most important results reached: The various bodies and mechanisms contributed to supporting and financing small and medium enterprises and accompanying them in various activities with the aim of providing jobs and absorbing unemployment that contribute to economic and social development.

Keywords: *support devices ; small and medium enterprise ; the accompaniment ; job positions ; the unemployment .*

JEL Classification Codes : M55 ; L32 .

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المؤسسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية من حيث خلق الثروات، وتعزيز فرص العمل والتنمية المحلية، فالدور الرئيسي لهذا النوع من المؤسسات هو تعزيز النسيج الصناعي الاقتصادي من خلال إنشاء مؤسسات جديدة، وتوفير مناصب الشغل، والحد من مشكل البطالة .

ورغم الأهمية البالغة لهذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تعاني العديد من المشاكل التي تعيق سيرها وتهدد بقاءها، الأمر الذي استدعى العديد من الدول الى استحداث هيئات تدعمها، وأخرى توفر لها المرافقة لتخطي كل الصعوبات التي تواجهها . لذلك عملت الجزائر على غرار دول العالم الى توفير العديد من الأجهزة لتذليل هذه الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات، لتحقيق التنافس، البقاء والاستمرارية، وتوفير لها السيولة اللازمة من جهة، ومن جهة أخرى انشاء مؤسسات تضم كفاءات إدارية مرتفعة تقوم على دعمها ومساعدتها خلال دورة حياتها الاقتصادية وخاصة في مراحلها الأولى .

1.1 إشكالية البحث: على ضوء ماسبق وللإلمام بموضوع دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكننا صياغة اشكالية البحث على النحو التالي:

• مامدى مساهمة أجهزة الدعم والمرافقة في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر؟

2.1 فرضيات البحث : وللإجابة الأولية عن الإشكالية المطروحة تم تبني الفرضيتين التاليتين:

- لأجهزة الدعم والمرافقة دور فعال في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في مجال تطبيق أسلوب مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها ما زالت لاتحقق النتائج المرغوبة .

3.1 أهداف البحث : -تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على أهم الهيئات الداعمة لإنشاء وتطوير هذه المؤسسات ومامدى مساهمتها في بقاءها واستمرارها.

4.1 منهجية البحث: للإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، و هذا للتعرف على متغيرات الدراسة ومن ثم تحليل وإبراز دور أهم الهيئات الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أظهرت الدراسات أن هناك مايجاوز الخمسين من التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معظم الدول لاتملك تعريفا رسميا لهذا النوع من المؤسسات، ومن بين هذه التعاريف نذكر مايلي : (بوشرف و بوخيزة، 2014، صفحة 173)

- تعريف الاتحاد الاوروبي: استنادا الى تصريح مجلس الاتحاد الأوروبي فإنه لايمكن إعطاء تعريف عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن المفهوم يختلف من دولة الى أخرى ومن قطاع الى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة يكون عدد عمالها المشتغلين لايتجاوز 500 عامل على أن يصل حجم الاستثمار 75 مليون وحدة نقدية أو أقل. (آيت عكاش و قرومي، 2013، صفحة 227)

- تعريف البنك الدولي: يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار العمالة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية ، حيث يعرف المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا و لا يتجاوز رقم أعمالها و مجموع ميزانيتها السنوية 3 ملايين دولار ، في حين أن المؤسسة المتوسطة لا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، و لا يتجاوز رقم أعمالها أو حصيلتها السنوية 15 مليون دولار. (روابع و العابد، 2011، الصفحات 3-4)

- تعريف لجنة الأمم المتحدة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (بوشرف و بوخيزة، 2014، صفحة 174)

في الدول النامية:

✓ من 15-19 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛

✓ من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة؛

✓ أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة .

بالنسبة للدول الصناعية:

✓ من 5الى 99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛

✓ من 100-499 مؤسسة متوسطة وكبيرة.

- تعريف المشرع الجزائري : حسب المادة 05 من القانون 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرفت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات: (الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي رقم 02-17، 2017، صفحة 5)

✓ تشغل من واحد(01) الى مائتين وخمسين (250) شخصا،

✓ لايتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) ملايين دينار جزائري، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

✓ تستوفي معيار الاستقلالية .

و يمكن تقديم تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي :

جدول 1 : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصف	عدد العمال	رقم الاعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مصغرة	من 1 الى 9	اقل من 40 مليون دج	اقل من 20 مليون دج
صغيرة	من 10 الى 49	أقل من 400 مليون	اقل من 200 مليون
متوسطة	من 50 الى 250	من 400 مليون الى 4 ملايين دج	من 200 مليون الى مليار دج

المصدر: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قانون رقم 02-17 مؤرخ في 10 جانفي 2017)

2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها: (برحومة و مهديد،

2012، صفحة 285)

✓ تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي منشآت فردية أو شركات أشخاص التي لا يصعب تأسيسها أو تعديل نشاطها أو حلها تبعا للحاجة.

✓ ضالة رأس مال هذه المؤسسات، حيث تعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية كالتمول الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة .

✓ يتميز نشاط هذه المؤسسات بمحدودية المساحة التي ينشط فيها،

✓ صغر حجم وقلة التخصص في العمل، بالإضافة الى سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات، مما يساعد على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحيطة.

3. أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1.3 أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أصبح يرمي انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى تحقيق عدة اهداف نذكر

منها: (بوسالم، عبد اللاوي، وبسعيد، 2018، صفحة 67)

✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية كإستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان .

✓ المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنوع هيكل الصادرات والتخفيض من معدلات البطالة .

✓ استعادة كل حلقات الانتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي.

2.3 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدور الذي تلعبه من الناحية الاقتصادية

والاجتماعية كالمساهمة في توفير مناصب شغل وتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات المختلفة ، كما يلي:

(آيت عكاش وقرومي، 2013، صفحة 227)

• الأهمية الإقتصادية: تتجلى هذه الأهمية من خلال الأدوار الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

✓ توفير مناصب الشغل :

✓ توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي؛

✓ المحافظة على استمرارية المنافسة وتحقيق النمو الاقتصادي .

• الأهمية الاجتماعية: يمكن عرضها فيمايلي:

✓ تكوين علاقات وثيقة بين المستهلكين والمجتمع .

✓ المساهمة في التوزيع العادل للمداخل.

✓ تقوية العلاقات الاجتماعية.

4. أجهزة الدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبل التطرق لأهم الأجهزة المرافقة والداعمة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف نقوم بتقديم تعريف حول المرافقة .

1.4 تعريف المرافقة:

المرافقة هي أسلوب لتفعيل الأجهزة والهياكل من أجل استقبال منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم النصائح و الإقتراحات لهم وتوجيههم حول طريقة إنشاء وتنظيم مشاريعهم. بالإضافة الى تقديم خدمات تتناسب مع شخصية وقدرات كل فرد كهيئة المشروع قبل تقديمه لمجلس الموافقة وكفالاته، وصولا إلى تكوينهم ومتابعتهم محاسبيا، ماليا وإداريا حتى تمكن أصحابها من تخفيف العقبات التي تعترضهم والتقليل من الصعوبات التي تواجههم. (طلحي، 2016، صفحة 298)

2.4 أهم الأجهزة الداعمة والمرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الأساسية للتنمية الإقتصادية التي تعكف السلطات العمومية عن تحقيقها لما له من مزايا ومؤهلات متعددة، من بينها قدرته على المساهمة في التنوع الاقتصادي، خلق الثروة، إحداث مناصب الشغل والحد من الواردات وكذا تعزيز الصادرات، ومن أجل ذلك سطرت السلطات العمومية برامج متعددة واستحدثت أجهزة دعم ومرافقة مختلفة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والعمل على تفعيل أدائه من خلال تحسين تنافسية المؤسسات من جهة أخرى. (وزارة الصناعة، 2022)

ومن بين أهم أجهزة الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر مايلي: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANAD)، الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار (ANDI) ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) ، إضافة الى حاضنات الأعمال، وفي التالي سيتم التطرق وشرح كل هيئة من هذه الهيئات وتقديم حصيلة إنجازاتها ونشاطاتها .

• الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANAD)

- تعريفها : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أونساج سابقا)، هي هيئة عمومية، أنشئت عام 1996مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والحاملين لأفكار مشاريع تمكنهم من إنشاء مؤسسات (صالحي، 2021، صفحة 288)

وحسب مرسوم تنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها. وأصبحت تسمى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 20-329، 2020، صفحة 9)

- مهامها : تضطلع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الآتية: (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 20-329، 2020، صفحة 9)

✓ تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الأجل المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،
✓ تعد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالإشتراك مع مختلف القطاعات المعنية،

✓ تسهر على عصرنه وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها،

✓ تعمل على عصرنه ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة،

- حصيلة الانجازات والنشاطات من طرف وكالة (ANAD) :

تتمثل حصيلة الانجازات والنشاطات التي حققتها الوكالة منذ استحداثها في سنة 1996 الى غاية 2021/12/31 من العام الفارط في الاحصائيات التالية:

جدول 2 : حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط الى غاية 2021/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة المئوية	وظائف المحققة	متوسط عدد وظائف	مقدار الاستثمار (مليار دج)	متوسط تكلفة العمالة (دج)	متوسط تكلفة المشروع (دج)
الزراعة	59 894	15%	141 567	2	225 231 049 937	1 590 986	3 760 494
الحرف	43 663	11%	127 638	3	112368363963	880 368	2 573 537

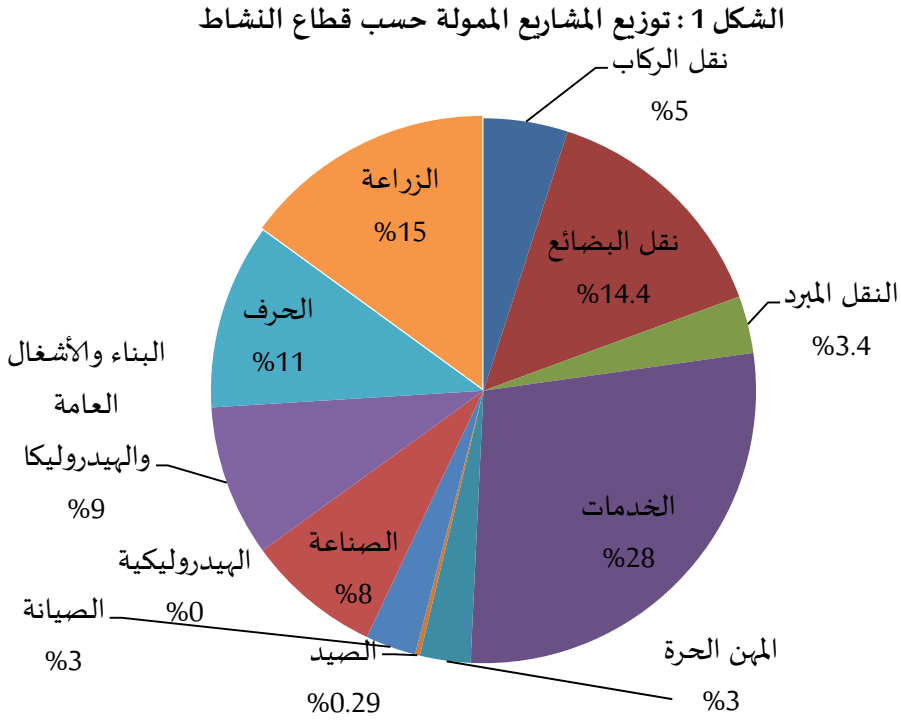
نجاهة بلمغني ، عائشة عتيق

البناء والأشغال العامة والهيدروليكا	36 162	%9	104 505	3	140807307625	1 347 374	3 893 792
الهيدروليكية	570	%0	2 079	4	3393895933	1 632 466	5 954 203
الصناعة	30 348	%8	86 216	3	148335635733	1 720 512	4 887 822
الصيانة	11 395	%3	26 105	2	32471485197	1 243 880	2 849 626
الصيد	1 136	%0.29	5 563	5	7539558396	1 355 304	6 636 935
المهن الحرة	13 055	%3	29 237	2	37138891715	1 270 270	2 844 802
الخدمات	110 355	%28	256 992	2	364077572304	1 416 688	3 299 149
النقل المبرد	13 390	%3.4	24 138	2	33799593882	1 400 265	2 524 242
نقل البضائع	56 824	%14.4	96 754	2	147516023362	1 524 650	2 596 016
نقل الركاب	19 020	%5	43 731	2	46920207187	1 072 928	2 466 888
المجموع	395 812	%100	944 525	2	129959958523 5	1 375 929	3 283 376

Source :Bulletin d'information statistique de la PME , Minister de l'industrie ,N°40 ,Algérie, 2022 , p30

نلاحظ من خلال الجدول ، أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية لأصحاب المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANAD) حيث تقدر ب 110 355 مشروعا ويحقق أكبر

عدد من الوظائف ، يليه قطاع الزراعة ويقدر ب 59 894 مشروعا، ثم قطاع نقل البضائع يقدر ب 56 824 مشروعا .



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل نلاحظ أنه استحوذ قطاع الخدمات على أعلى نسبة من حيث تمويل المشاريع من طرف وكالة (ANAD) حيث تقدر ب (28 %)، يليه قطاع الزراعة بنسبة (15 %)، ثم قطاع نقل البضائع بنسبة (14.4%) .

• الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :

- تعريفها: هي مؤسسة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة أنشأت بمقتضى قانون الاستثمار الصادر في أوت 2001 . كثنائي هيئة حكومية مختصة في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تهدف أساسا الى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة الحديثة النشأة، في إطار الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الجزائر، والتي مست العديد من القطاعات والأنشطة منها الاستثمار. (عطوات و طريف، 2022، صفحة 65)

- مهامها: تتمثل أهم المهام الموكلة لهذه الوكالة في مايلي: (عطوات و طريف، 2022، صفحة 63)

تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار، وإنشاء المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحور أساسا في :

✓ تسجيل الاستثمارات وترقيتها في الجزائر وفي الخارج ؛

✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية ؛

✓ تسهيل ممارسة الأعمال ؛

✓ متابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع ؛

✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

- الانجازات المقدمة من طرف وكالة (ANDI) :

ساهمت هذه الوكالة في تنمية الاستثمارات وفي تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي

حصيلة المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة منذ سنة 2001 الى غاية الموسم الثاني من سنة 2021 .

جدول 3 : حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بليون دينار جزائري	النسبة (%)	عدد مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	107	%5,70	33 593	%6,39	1 513	%3,24
البناء والأشغال العامة والهيدروليكا	382	%20,35	59 598	%11,33	4 862	%10,41
الصناعة	980	%52,21	275 525	%52,38	28 417	%60,84
الصحة	119	%6,34	51 448	%9,78	3 709	%7,94
النقل	16	%0,85	1 379	%0,26	148	%0,32
السفر	94	%5,01	79 411	%15,10	4 892	%10,47
الخدمات	179	%9,54	25 073	%4,77	3 170	%6,79
المجموع	1 877	%100	526 027	%100	46 711	%100

Source :Bulletin d'information statistique de la PME , Minister de l'industrie ,N°40 ,Algérie, 2022 p17

من خلال الجدول نلاحظ، اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها منذ سنة 2001 الى غاية سنة 2021، بلغ 1 877 مشروعاً بقيمة 526 027 مليون دينار جزائري، كما نلاحظ أن قطاع الصناعة استحوذ على النسبة الأكبر من حيث عدد المشاريع بلغت حوالي 52.21 % ، ومن حيث مناصب الشغل بنسبة 60.84 %.

• الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

- تعريفها: تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وتم تعريفها على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي . (بودرة، 2022، صفحة 115)

- مهامها: تتمثل أهم مهامها فيما يلي: (بودرة، 2022، صفحة 115)

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهم،
 - ✓ تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم،
 - ✓ تمنح القروض بدون مكافأة،
 - ✓ تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- حصيلة نشاطات وإنجازات وكالة (ANGEM):

لقد ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض منذ إنشائها الى الوقت الحالي في إمتصاص البطالة، واستحداث مناصب شغل جديدة، وتقديم الدعم، المساعدة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأنشطة الإقتصادية، وفيما يلي جدول بين حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من سنة 2004 الى غاية 30 جوان 2022.

جدول 4 : حصيلة مناصب الشغل المستحدثة الى غاية 30 جوان 2022

عدد المناصب المستحدثة	صيغ التمويل
1 259 766	تمويل لشراء مواد أولية
148 639	تمويل ثلاثي الوكالة- البنك – المستفيد
1 408 405	المجموع

Source : [https:// www.angem.dz](https://www.angem.dz)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلما قامت الوكالة بتمويل المشاريع كلما ساهت فاستحداث مناصب شغل وهذا مايساهم في انخفاض نسب البطالة والتحسين من المستوى المعيشي للأفراد .

جدول 5 : توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل:

النسبة (%)	عدد القروض الممنوحة	نمط التمويل
90.00%	866 809	عدد السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية
10.00%	96 262	عدد السلف الممنوحة بدون فوائد لإنشاء مشروع
100.00%	963 071	المجموع

Source :[https:// www.angem.dz](https://www.angem.dz)

من خلال معطيات الجدول تمثل نسبة القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء المواد الأولية 90% أعلى نسبة منها بالنسبة للقروض الممنوحة لإنشاء مشاريع حيث تقدر نسبتها ب 10% ، فقد يرجع هذا لأن طبيعة النشاط القائم في ربوع الوطن يحتاج لمواد أولية ضخمة كقطاع الخدمات و الفلاحة وغيرها، وذلك نظرا لأهمية هذه القطاعات .

جدول 6 : توزيع لقروض الممنوحة حسب قطاع لنشاط

النسبة (%)	عدد القروض الممنوحة	النشاط
13.54	130 286	الفلاحة
39.51	380 549	الصناعة الصغيرة
8.88	85 489	البناء والأشغال العمومية
19.77	190 435	الخدمات
17.62	169 687	الصناعة التقليدية
0.58	5 630	التجارة
0.10	995	الصيد البحري
100.00	963 071	المجموع

Source :[https:// www.angem.dz](https://www.angem.dz)

تبين أرقام الجدول أعلاه أن قطاع الصناعات الصغيرة استحوذ على أعلى نسبة للقروض الممنوحة بنسبة فاقت 39%، وهذا ناتج عن ميول أغلب المستثمرين في إنشاء مؤسسات صغيرة ، يليها قطاع الخدمات بنسبة 19.77% ثم قطاع الصناعات التقليدية بنسبة تقدر بـ 17.62%، وهذا يرجع لتناسب هذه المشاريع مع القروض الصغيرة الممنوحة من طرف هذه الوكالة .

• الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

- تعريفه: تم إنشاؤه سنة 1994، يعرف بأنه مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2016)

- مهامه: يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمايلي: (شنشونة ورحال، 2014)

✓ التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه،

✓ تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل .

✓ يهتم بكافة نشاطات الانتاج والخدمات بإستثناء نشاط إعادة البيع دون تحويل المنتج،

✓ يهتم بالنشاطات المحدثّة في القطاعات الفلاحية، والصيد البحري والري في المناطق النائية، وولايات الجنوب والهضاب العليا .

✓ ويقوم الصندوق بمرافقة البطال الذي يقبل ملفه وذلك من خلال توجيهه نحو مستشار من بين مهامه تقديم الاستشارة والمساعدة للشباب في تركيب مشروعهم .

- حصيلة الانجازات والنشاطات من طرف (CNAC) :

جدول 7 : حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط وحسب الجنس الى غاية 2021/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	نسبة تمويل حصة النساء	مناصب الشغل	مجموع التمويل (مليون دج)
الزراعة	26 967	%11	63 813	113 700,57
الحرف	16 659	%22.5	43 092	55 281,22
البناء والأشغال العامة	8 946	%2.6	28 455	37 586,69
الهيدروليكية	372	%5.6	1 255	2 627,35
الصناعة	12 943	%22.1	37 523	61 440,17
الصيانة	1 026	%2	2 480	3 314,28
الصيد	626	%0.5	2 231	4 211,68
المهن الحرة	1 771	%49.4	3821	7 931,51
الخدمات	32 381	%17.3	68 958	118 229,02
نقل البضائع	46 124	%1.5	70 053	120 632,29
نقل الركاب	12 347	%1.2	18712	29 611,13
المجموع	160 162	%10.7	340 393	554 565,91

Source :Bulletin d'information statistique de la PME , Minister de l'industrie , N°40, Algérie, 2022 , p31

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بلغت حوالي 160 162 مشروع، يأخذ فيها قطاع نقل البضائع حصة الأسد ب(46 124) مشروع ، ثم يليه قطاع الخدمات ب (32 381) مشروع ، حيث تقدر نسبة تمويل حصة النساء من المشاريع الممولة (%10.7) مايقابل 89.3%) (بالنسبة للمشاريع الممولة للذكور.

• صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

-تعريفه: يمكن تعريف صندوق ضمان القروض كالآتي:

"صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية"، انطلق الصندوق

في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. (صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2022)

هو جهاز يهدف الى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة المشترطة من قبل البنوك ومن الاستثمارات التي يهتم بها (إنشاء مؤسسات جديدة ، توسعة المؤسسات القائمة، تجديد أجهزة الانتاج، والمرافقة لاسيما في عمليات التصدير. (وزارة الصناعة، 2022)

-مهامه: تتمثل مهامه فيمايلي: (هالم و خوني، 2015، صفحة 48)

✓ يركز صندوق ضمان القروض في مهامه على مرافقة المستثمرين في التركيب المالي لمشاريعهم التي تعتبر فعالة وذات جدوى اقتصادية واجتماعية ؛

✓ يقوم الصندوق بالمرافقة قبل وبعد الايداع الرسمي لملف طلب القرض، وهذا مايجعل الملفات المقدمة من طرف المؤسسات للبنوك تتسم بمصداقية أكبر وتساهم في رفع فرصها للحصول على القروض البنكية

✓ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، وتوسيع المؤسسات ؛

✓ التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع فيها ؛

✓ ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق، إذ يوفر هذا الدور للصندوق ميزة تنافسية في بيئة أعماله، ويضيف عليه أفضلية التقرب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- حصيلة النشاطات المقدمة من صندوق ضمان القروض حسب قطاع النشاط منذ 2004 الى غاية جوان 2017

جدول 8 : وضعية الملفات المعالجة من طرف FGAR منذ أفريل 2004 الى غاية جوان 2017

النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %	مبلغ الضمان (دج)	النسبة %	عدد مشاريع	قطاع النشاط
%59	36 609	%60	32 151 448 062	50	970	الصناعة
%26	15 999	%21	10 993 691 363	%27	526	البناء والأشغال العامة والهيدوليكا
%1	845	%2	882 180 868	%1	24	الزراعة والصيد البحري
%13	8 335	%18	9 466 535 915	%22	417	الخدمات
%100	61 788	%100	53 493 856 208	%100	1 937	المجموع

Source: <https://www.fgar.dz>

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول نلاحظ أن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم بتغطية القروض الممنوحة للمشاريع القائمة في قطاع الصناعة بالدرجة الأولى، ثم يليها قطاع البناء والأشغال العامة وذلك بغية تشجيع النشاطات الانتاجية من أجل بناء قاعدة انتاجية ضخمة يعول عليها الاقتصاد الوطني .

• **حاضنات الأعمال :**

- تعريفها: حسب تعريف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) بأنها هيئات تهدف الى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي، لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات. (بوعدلة، 2022، صفحة 133)

- مهامها : تقدم حاضنات الأعمال الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الجوانب، وتتلخص مهامها فيما يلي: (بن عيسى، 2010، صفحة 62)

✓ تقديم الاستشارة للمستثمرين فيما يتعلق بدراسات الجدوى لاستثماراتهم واختيار الآلات والمعدات والمواد وطرق العمل .

✓ توفر للمؤسسات المحتضنة مبنى يشمل مكاتب الإدارة لكل منها وقاعة استقبال مستقلة ومشتركة ؛

✓ تقديم الدعم الفني للمؤسسات المحتضنة فيما يخص تصميم المنتجات أو تطويرها، وكل ما يتعلق بتحسين الجودة

✓ تقديم مساعدات مالية للمؤسسات المعنية لمساعدتها على الانفاق الاستثماري الأولي، وكذلك التعريف بغرض ومصادر التمويل المتاحة.

✓ إرشاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بنشاط هذه المؤسسات فيما يتعلق بالقوانين والشروط الخاصة بالتسجيل والضرائب والجمارك وشركات التأمين والموردين والأسواق المحتملة ..الخ.

✓ إجراء دورات تدريب وتأهيل للعاملين والمستثمرين في المؤسسات المحتضنة سواء من طرف المؤسسة الحاضنة ذاتها أو عن طريق هيئات مختصة .

- حصيلة لأنشطة المقدمة من طرف حاضنات الأعمال في الجزائر:

فيما يلي تقرير الأنشطة المنجزة خلال السداسي الأول من سنة 2021 لحاضنات الأعمال (17)، حيث بلغ عدد المشاريع المستضافة (69) مشروع، وعدد الشركات التي تم إنشاؤها (30) شركة . وعدد المناصب التي تم إنشاؤها (106) وظيفة لهذا الفصل .

جدول 9 : إجمالي المشاريع المستضافة في حاضنات الأعمال(17) والوظائف المحققة خلال سنة

2021.

الأنشطة المنجزة	عدد المشاريع المستضافة	عدد الشركات التي تم إنشاؤها	عدد الوظائف التي تم إنشاؤها
حاضنات الأعمال(17)	69	30	106

Source :Bulletin d'information statistique de la PME , Minister de l'industrie ,N°39 ,Algérie, 2021, p 20.

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على على متغيرات البحث، إذ قمنا بتقديم مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم التعرف على أهدافها وأهميتها، كما قمنا كذلك بعرض أهم الهيئات الداعمة والمرافقة لإنشائها، وتقديم حصيلة إنجازات ونشاطات هذه الهيئات .

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- عملت السلطات الجزائرية على استحداث مجموعة من الأجهزة تهدف من خلالها الى دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الجوانب وتوفير لها بيئة مستقرة و جعلها قادرة على المنافسة والتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية.
 - لآليات الدعم دور فعال في تكثيف إنشاء هذا النوع من المؤسسات وتشجيعها على البقاء والاستمرارية وتوفير لها الدعم ومرافقتها طيلة مسارها، لكن رغم الجهود المبذولة في سبيل تطويرها إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة والمنتظرة. وهذا مايثبت صحة الفرضيتين المطروحتين سابقا .
 - ساهمت مختلف هذه الهيئات والآليات في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها في مختلف النشاطات بهدف توفير مناصب الشغل وإمتصاص البطالة التي تساهم في التنمية الاقتصادية والإجتماعية .
 - تسعى أجهزة الدعم والمرافقة الى تفعيل دورها من أجل تحقيق مناخ استثماري يتلاءم مع طبيعة نشاط كل مؤسسة .
 - ظاهرة البيروقراطية وثقل الإجراءات الإدارية أدت الى فقدان مصداقية عملية الدعم والمرافقة.
- وبناء على هذه النتائج يمكن طرح بعض الإقتراحات التالية :
- ✓ ضرورة توفير بيئة قانونية مناسبة لدعم أصحاب المشاريع الذين يعملون على تطوير مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة .
 - ✓ ضرورة تكاتف أجهزة الدعم والمرافقة فيما بينها من أجل تحقيق أفضل النتائج في تطوير المشاريع واستدامتها.
 - ✓ إقامة علاقات أقوى مع الجامعات ومخابر البحث من أجل انشاء مشاريع ومؤسسات صغيرة ذات قدرة تكنولوجية عالية.

✓ تشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهذا المجال لا يزال محتكرا بالكامل من طرف الأجهزة والهيئات الحكومية .

6- قائمة المراجع :

1- الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي رقم 02-17. المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (02)، 5، 2017.

2- الجريدة الرسمية ، مرسوم تنفيذي رقم 20-329. المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها.(70)، 2020، 9

3- آيت عكاش سمير، قرومي حميد.(2013).المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات. مجلة معارف، 8 (14)، الصفحات 225- 238 .

4- بن ناصر عيسى.(2010). حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الانسانية ، 10 (18)، الصفحات 49- 66 .

5- بودرة فاطمة.(2022).فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر.مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 6 (1)، الصفحات 112- 130 .

6- بوسالم أوبكر، عبداللوي فتيحة، بسعيد أسامة نبيل.(2018).الأهمية (الاقتصادية - الاجتماعية) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المقاولاتية في الجزائر.مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة ، 1 (1)، الصفحات 60- 72 .

7- بوشرف جيلالي، بوخبزة فوزية.(2014). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الإقتصاد الوطني.مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 4 (6)، الصفحات 170-202.ر.13-14 .

8- سارة بوعدلة. (2022). حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة. *Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS* ، 4 (1)، الصفحات 131- 145.

- 9- شنشونة محمد، رحال فاطمة.(2014). دور المرافقة المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة. مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال ، 3 (1)، الصفحات 1-21 .
- 10- صالحى سلى. (2021). آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة ، 5 (1)، الصفحات 278-297 .
- 11- طلحي سماح (2016). دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية ، 3 (1)، الصفحات 295-309 .
- 12- عبد الباقي رواج، و لزهرة العابد. (2011). تشجيع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تجربة الاتحاد الاوروبي. مقدمة ضمن الملتقى الدولي للإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة .
- 13- عبد الحميد برحومة، و فاطمة الزهراء مهديد. (2012). دور المرافقة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 5 (7)، الصفحات 279-292.
- 14- عطوات سلى، طريف يمينة. (2022). دور هيئات الدعم والمرافقة في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . *Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS* . (1)، الصفحات 61-75.
- 15- هالم سليمة ، خوني راجح . (2015). صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 8 (1)، الصفحات 43-62 .
- 16 -وزارة الصناعة ووزارة الصناعة. (2022). *وزارة الصناعة*. تاريخ الاسترداد 19 11, 2022، من <https://www.industrie.gov.dz>
- 17- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. (2016). *الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة*. تاريخ الاسترداد 19 11, 2022، من <http://www.cnac.dz>
- 18 -صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2022). *صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. تاريخ الاسترداد 20 11, 2022، من <http://www.fgar.dz>

L'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique en Algérie (1970-2020)

The impact of financial intermediation on economic growth in Algeria (1970-2020)

Dr : Mâachi Sofiane

Faculté de sciences économique, commerciale et de gestion (Université Ibn-khaldoun) Tiaret – Algérie

Email : sofiane.maachi@univ-tiaret.dz

Reçu le:23/12/2022

Accepté le:26/05/2023

Publié le:05/06/2023

Résumé:

Notre étude traite de l'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique durant la période allant de 1970-2020. En utilisant le modèle VAR et le test de causalité, nous avons constaté l'existence d'une relation positive entre la masse monétaire et la croissance économique, d'un côté et entre le crédit intérieur fourni au secteur privé et la croissance économique de l'autre côté. Cependant, cette contribution demeure insuffisante compte tenu des potentialités du secteur financier.

Mots clés: croissance économique, développement financier, intermédiation financière, VAR.

Jel Classification Codes: G3, H10.

Abstract:

Our study deals with the impact of financial intermediation on economic growth during the period from 1970-2020. Using the VAR model and the causality test, we found the existence of a positive relationship between the money supply and economic growth, on the one hand, and between the domestic credit provided to the private sector and the economic growth of the 'other side. However, this contribution remains insufficient given the potential of the financial sector.

Keywords: economic growth, financial development, financial intermediation, VAR.

Jel Classification Codes: G3, H10.

**Auteur correspondant:*

1. Introduction:

La relation de causalité entre le développement financier et la croissance économique a toujours fait l'objet d'un débat intense entre les économistes, tant d'arguments de base indiquent qu'il existe une relation unidirectionnelle entre le développement financier et la croissance économique. Le développement financier peut stimuler la croissance économique grâce à une meilleure allocation des ressources et une augmentation des crédits bancaires (Mazerolle) .

Selon Mackinnon et Shaw (1973), partisans de la libéralisation financière, le retard de la croissance des pays en développement est fortement lié au faible niveau de développement de leur système financier causé par la forte intervention de l'État dans le système financier à travers notamment la fixation des taux d'intérêt (TEMMAR, (2015)).

Compte tenu des changements actuels au niveau mondial et de ses effets sur l'économie algérienne, l'introduction du Programme d'Ajustement structurel (PAS) en 1994 a posé la nécessité de transition de l'économie nationale vers une économie de marché. Mais c'est incontestablement la loi 90.10 du 14 avril 1990, relative à la monnaie et au crédit, qui a apporté les fondements d'un nouveau système financier et qui a marqué le début du processus de la libéralisation financière. Depuis cette date, l'Algérie a été contrainte d'entreprendre plusieurs réformes au niveau de la libéralisation financière et la gouvernance du système financier et bancaire afin d'améliorer et d'augmenter son efficacité, d'un simple transfert de fond du Trésor aux institutions publiques vers un système qui fonctionne pour mobiliser des ressources et les allouer afin d'augmenter la croissance économique .

Les études empiriques menées ont démontré que la relation entre le développement financier et la croissance

économique n'est pas soumise à une règle générale (J-P., 22-23 Mai 2008.).

En effet, cette relation dépend dans chaque pays de la structure de l'économie et de son système financier. Suivant ce dernier raisonnement, nous allons essayer de déterminer la nature de cette relation en Algérie, durant la période allant de 1970 à 2020. Dès lors, notre objectif dans le cadre de ce travail est de savoir **quel est l'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique en Algérie ?**

Des questions secondaires méritent d'être posées pour la poursuite de l'étude :

- ❖ Quel est le lien entre le niveau du développement financier et la croissance économique ?
- ❖ Le crédit intérieur fourni au secteur privé contribue-t-il à la croissance économique ?

Pour mieux comprendre cette étude, nous tenterons de confirmer ou d'infirmer les hypothèses suivantes :

H1 : l'intermédiation financière affecte positivement la croissance économique.

H2 : la croissance économique en Algérie peut s'expliquer par l'ouverture commerciale

Afin de vérifier la validité des hypothèses, notre démarche méthodologique consiste à faire une recherche bibliographique, en consultant des articles relatifs aux développement financier, dans un premier temps, puis nous estimons un modèle VAR, afin de vérifier l'existence d'une relation entre l'intermédiation financière et la croissance économique en Algérie. De plus un test de causalité et une analyse des impulsions ont été menés afin de déterminer le sens de

causalité ainsi que la réponse de la croissance économique aux chocs exercés sur les autres variables du modèle.

Pour l'élaboration de notre travail, nous allons tenter de vérifier dans cette partie l'hypothèse selon laquelle le développement financier affecte positivement la croissance économique. Elle diffère d'une étude à une autre.

Nous allons essayer à travers ce chapitre d'établir une étude empirique de l'impact du développement du système financier sur la croissance économique en Algérie durant la période (1970-2020), en faisant appel à des techniques « économétriques spécifiques à l'étude des séries temporelles ».

Pour ce faire, nous allons présenter un modèle économétrique par le modèle d'auto régression pour tester la relation entre les variables de l'étude. De ce fait, nous nous appuyerons sur le logiciel EVIEWS 12 pour effectuer les différentes étapes du modèle, quant aux données traitées, elles proviennent de la base des données de la Banque Mondiale.

En premier lieu, nous allons déterminer la méthodologie adéquate à suivre et la deuxième partie nous procéderons à l'estimation du modèle VAR et des tests de causalité au sens de Granger, ainsi que sur des réponses impulsionnelles à nos variables. Les résultats obtenus permettront quant à eux, de dégager une section 3 les interprétations économiques et insérer des recommandations de l'étude en termes de politique financière.

2. Spécification du modèle et la Méthodologie de l'étude

1.1 Spécification du modèle

Pour déterminer l'impact du développement de la sphère financière sur la croissance économique réelle, de nombreuses études empiriques passées en revue mettent en avant le taux de croissance du PIB en terme réels comme indicateur de la croissance.

Les conclusions de la plupart de ces études soutiennent la thèse de l'effet positif du développement financier sur le taux d'investissement, la productivité et par conséquent, sur le taux de croissance économique. La spécification du modèle peut-être défini comme suit :

$$\mathbf{PIB_t = f(M2, CRED, OUV, INF) \dots \dots \dots (1)}$$

Avec :

- **PIBt** : représente le PIB réel
- **M2** : est la monnaie au sens large en pourcentage du PIB, cet indicateur permet de mesurer le degré de liquidité du système financier et le degré de développement de l'intermédiation financière dans une économie donnée. McKinnon estime que le pourcentage élevé de ce ratio reflète un rôle important de l'intermédiation financière.
- **CRED** : c'est le ratio crédit intérieur accordé au secteur privé en pourcentage du PIB, il permet de mesurer le degré de la libéralisation financière interne. A mesure que le pourcentage de cet indicateur augmente, cela indique un rôle important des banques dans le processus de croissance économique.
- **OUV** : c'est l'indice de l'ouverture commerciale mesuré par la somme des exportations et des importations en pourcentages du PIB.
- **INF** : c'est le taux d'inflation annuel (l'indice de prix à la consommation) qui est définis comme la hausse durable du niveau générale des prix, où plus les taux d'inflations sont élevés, plus les taux d'intérêts réels sont négatifs, ce qui a un impact négatif à la fois sur l'investissement et par conséquent sur la croissance économique des pays.

Nous avons choisi ces indicateurs car ils sont considérés parmi les indicateurs les plus important qui sont souvent utilisés par les

chercheurs pour mesurer le degré du développement financier des systèmes bancaires, et ils sont également considérés parmi les indicateurs les plus pertinents qu'ils soient.

1.2 Source des données et Méthodologie de l'étude

- Source et type des données de l'étude :

L'analyse empirique a été réalisée à l'aide d'un modèle de séries temporelles. L'étude utilise des données de séries temporelles annuelles sur la période (1970-2020), avec un total de 50 observations pour chaque variable. Et ces données sont obtenues à partir de la base de données de la Banque Mondiale.

- Méthodologie de l'étude

Pour estimer le modèle de notre étude, nous nous sommes appuyés sur une analyse de séries temporelles, en premier lieu nous étudierons la stationnarité des variables en utilisant le test de Dickey Fuller augmenté (ADF). Il permet de tester la stationnarité des séries.

Ce test permet également de stationnariser des séries non stationnaires et de déterminer l'ordre d'intégration des séries (DRAA MESSEOUDA Redha, Mars 2020.).

2. Estimation du modèle économétrique et interprétation des résultats

2.1 Le test de stationnarité des variables

Avant le traitement d'une série temporelle, il convient de tester la stationnarité des variables étudiées sur le même niveau. Pour se faire, nous utilisons le test de Dickey Fuller augmenté (ADF) qui est un test qui permet de connaître la stationnarité et le degré de d'intégration des séries temporelles (ALAXANDRE, 2010).

2.2 Test de Dickey Fuller (ADF)

Il s'agit d'une version augmentée du test de Dickey Fuller pour un ensemble plus vaste et plus complexe de modèles de séries chronologiques. De ce fait, l'utilisation de ces tests nous permettent de tester l'hypothèse de racine unitaire en nous aidons à distinguer les

séries stationnaires des séries non stationnaires. Les tests ADF sont fondés, sous l'hypothèse alternative... sur l'estimation des trois modèles :

- Modèle (1) : test de racine unitaire
- Modèle (2) : test de constante
- Modèle (3) : test de tendance

L'objectif principal est de tester les hypothèses suivantes :

H0 =1 $\Leftrightarrow \emptyset$ il existe une racine unitaire (la variable est non stationnaire).

H1 <1 $\Leftrightarrow \emptyset$ il n'existe pas de racine unitaire (la variable est stationnaire).

Pour arriver un résultat concernant le test de stationnarité, nous procéderons à la comparaison entre les valeurs ADF et les valeurs critique au seuil de 5% ; si la valeur d'ADF est inférieur à la valeur critique on accepte H1 : la variable est stationnaire. Et si la valeur d'ADF est supérieure ou égale à la valeur critique, alors on accepte l'hypothèse H0 : la valeur est non stationnaire. De plus, si la variable stationnaire en niveau, son ordre d'intégration est zéro I (0), et si la variable admet une stationnarité en différence, son ordre d'intégration peut varier de I (1) à I(n) (ALAXANDRE, 2010).

Les données et les chiffres utilisés dans notre étude sont recueillis par les sites suivants (Banque mondiale, 2002), (Office nationale des statistiques, 2022).

Enfin on tentera d'étudier la stationnarité des variables et de déterminer leur ordre d'intégration à travers les tests de racine unitaire. Les résultats de ces tests sont résumés dans le tableau ci-dessous.

Table N°1: les résultats du test de Dickey Fuller

Modèle		Modèle 3		Modèle 2		Modèle 1		Ordre d'intégration
Variables		Valeur ADF	Valeur critique	Valeur ADF	Valeur critique	Valeur ADF	Valeur critique	
PIBt	En niveau	1,001	2,79	2,509	2,54	3,579	-1,94	I(1)
	1er différence	-	-	-	-	-2,94	-1,94	
M2	En niveau	0,902	2,79	1,416	2,54	-0,440	-1,94	I(1)
	1er différence	-	-	-	-	-5,805	-1,94	
CRED	En niveau	-1,206	2,79	1,010	2,54	0,966	-1,94	I(1)
	1er différence	-	-	-	-	-5,277	-1,94	
INF	En niveau	-1,046	2,79	1,525	2,54	-1,469	-1,94	I(1)
	1er différence	-	-	-	-	-6,690	-1,94	
OUV	En niveau	0,546	2,79	1,698	2,54	-1,947	-1,94	I(1)
	1er différence	-	-	-	-	-5,223	-1,94	

(Les valeurs critique au seuil de 5%)

Source : établie par nos soins sur la base d'EvIEWS 12.

La stationnarité est vérifiée à un ordre d'intégration égal à 1 pour toutes les variables et ce test nous indique que les résidus d'estimation sont stationnaires.

2.2.1 Détermination du nombre de retards optimal

Afin de déterminer le nombre de retard de (de 1 à 4) de la représentation VAR, nous retenons les valeurs minimales des deux critères d'information AIC et SC qui nous donnent un VAR optimal.

Table N°2 : La détermination du nombre de retard de VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: D(PIB) D(CRED) D(INF) D(M2) D(OUV)						
Exogenous variables: CDate: 06/10/22 Time: 21:04						
Sample: 1970 2020						
Included observations: 46						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
-1621.822	NA	3.60e+24		70.73137		70.93014*
	70.80583*					
-1590.378	54.68492*	2.74e+24*		70.45120*	71.64380	70.89796
-1570.587	30.11593	3.57e+24		70.67771	72.86412	71.49675
3	-1552.783	23.22269		5.42e+24	70.99057	74.17082
	72.18191					
4	-1526.080	29.02486	6.23e+24	70.91653	75.09061	72.48017

Source : établie par nos soins sur la base d'Eviews 12.

Dans le tableau ci-dessus, les critères d'information nous mènent à retenir un nombre de retard optimal $p=1$ c'est-à-dire VAR (1).

2.2.2 Estimation du modèle VAR

Le processus Var s'applique aux séries stationnaires, pour cela nous allons estimer les séries suivantes : D PIB, DCRED, DINF, DM2, DOUV. Le modèle VAR (1) s'applique dans le but d'évaluer l'effet passé de toutes nos variables.

Les résultats de cette modélisation nous ont permis de déterminer plusieurs relations entre les cinq variables étudiées, mais nous nous intéressons à exprimer l'équation de la croissance économique de l'Algérie (PIB) en fonction des autres variables. Les résultats de cette dernière se présentent comme suit :

Les résultats de l'estimation permettent de faire ressortir l'équation suivante :

$$\begin{aligned}
 \mathbf{D(PIB)} = & 0.090009 * \mathbf{D(PIB(-1))} + 1.23e+08 * \mathbf{D(CRED(-1))} + \\
 & 34463584 * \mathbf{D(INF(-1))} + \\
 & 170e+08 * \mathbf{D(M2(-1))} + 1.31e+08 * \mathbf{D(OUV(-1))} + 3.2e+09
 \end{aligned}$$

R2 = 0,31

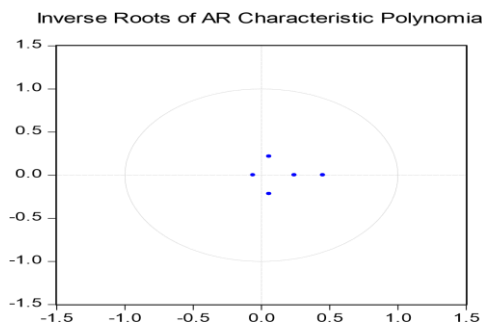
F-Statistic= 4,04

Les résultats des estimations révèlent des indicateurs globalement significatifs. Le coefficient de détermination R-Squared est significatif dans la mesure où les variables du modèle expliquent 31% de la croissance économique. Ainsi le coefficient F-Statistic de l'équation est significatif, donc on retient que notre modèle est globalement significatif.

2.2.3 Test de stabilité du VAR

Dans le but de confirmer la stationnarité de notre modèle VAR (1), toutes leurs valeurs propres sont inférieures à 1, nous traçons le cercle des valeurs propres. Qui est représenté dans le graphe suivant :

Figure N° 1: la stabilité du processus VAR



Source : établie par nos soins sur la base d'Eviews 12.

Nous remarquons que toutes les racines du polynôme sont caractéristiques (les valeurs propres se positionnent à l'intérieur du cercle unité, donc l'estimation du modèle VAR (1) est stationnaire.

2.3 Test de causalité au sens de Granger

Le test de causalité de Granger nous permet d'affirmer l'existence de relation de causalité entre les différentes variables du modèle (PIB, M2, OUV, CRED, INF) en utilisant nos séries stationnaires(différencier). Sous l'hypothèse suivantes :

H0 : X cause au sens de granger Y au seuil de 5% **H1** : X ne cause pas Y au seuil de 5%.

Notre test est représenté dans le tableau suivant :

Table N°3 : test de causalité au sens de Granger

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/10/22 Time: 21:47

Sample: 1970 2020

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
		8.34936	
D(CRED) does not Granger Cause D(PIB)	49	0.0059	
D(PIB) does not Granger Cause D(CRED)		0.43327	0.5137
		0.05634	
D(INF) does not Granger Cause D(PIB)	49	0.8134	
D(PIB) does not Granger Cause D(INF)		0.59010	0.4463
		6.19519	
D(M2) does not Granger Cause D(PIB)	49	0.0165	
D(PIB) does not Granger Cause D(M2)		0.15075	0.6996
		0.05950	
D(OUV) does not Granger Cause D(PIB)	49	0.8084	
D(PIB) does not Granger Cause D(OUV)		0.02319	0.8796
		3.28673	
D(INF) does not Granger Cause D(CRED)	49	0.0764	
D(CRED) does not Granger Cause D(INF)		1.28231	0.2633
		4.83380	
D(M2) does not Granger Cause D(CRED)	49	0.0330	
D(CRED) does not Granger Cause D(M2)		0.28616	0.5953

		0.27184	
D(OUV) does not Granger Cause D(CRED)	49		0.6046
D(CRED) does not Granger Cause D(OUV)		0.75739	0.3887
<hr/>			
D(M2) does not Granger Cause D(INF)		1.56954	
	49		0.2166
D(INF) does not Granger Cause D(M2)		1.89812	0.1750
<hr/>			
		2.37793	
D(OUV) does not Granger Cause D(INF)	49		0.1299
D(INF) does not Granger Cause D(OUV)		0.00134	0.9709
<hr/>			
		0.15567	
D(OUV) does not Granger Cause D(M2)	49		0.6950
D(M2) does not Granger Cause D(OUV)		0.36383	0.5494

Source : établie par nos soins sur la base d'EvIEWS 12.

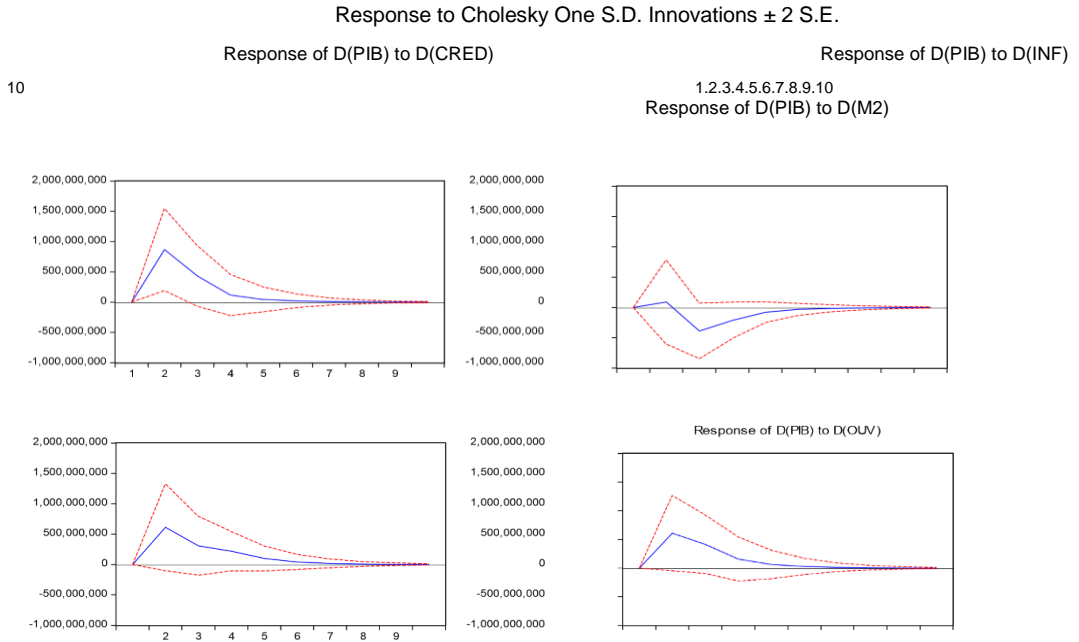
En analysant le tableau suivant, nous remarquons que :
 Les variables CRED et M2 cause au sens de granger la croissance économique D(PIB), car probabilité critique sont respectivement de $P=0,0059 < 0,05$ et $M2=0,01 < 0,05$

Par contre nous remarquons également qu'il n'y a pas de relation de causalité au sens de granger entre les variables restantes puisque leurs probabilités critiques de ces variables sont supérieures à 0.05.

2.3 Analyse de choc (Fonction de réponse impulsionnelle) :
 L'objectif de l'analyse de l'impulsion est de faire ressortir l'impact d'un choc d'une variable du système sur les autres variables. Cette analyse permet, ainsi, d'analyser la dynamique du modèle VAR.

Nous allons présenter dans ce qui suit la réponse du PIB suite à un choc sur les variables explicatives

Figure N° 2: la réponse du PIB au choc des variables CRED, INF, M2, OUV.



Source : établie par nos soins sur la base d'Eviews 12.

Un choc exercé sur le CRED a un impact qui apparaît à partir de la 2^{ème} période et qui dure dans le temps, pour qui s'annule à partir de la 7^{ème} période. Ce résultat confirme une relation de causalité qui va du CRED vers le PIB. Ceci est logique du fait que dans l'économie algérienne les crédits accordés au secteur privé contribuent faiblement à la croissance économique à long terme.

Un choc sur INF génère un effet positif très temporaire sur la croissance économique à la 1^{ère} période tandis qu'à partir de la 2^{ème} période, l'effet devient négatif. Ensuite le choc décroît rapidement à la 3^{ème} période pour se stabiliser à zéro. De là nous pouvons démontrer à travers ces résultats l'absence d'un environnement macroéconomique stable.

Un choc sur le M2 donne un effet positif sur le PIB tout au long de la 1^{ère} période, il diminue à partir de la 2^{ème} période pour s'annuler au bout de la 7^{ème} période.

Un choc sur OUV a un effet positif sur la croissance économique, il croit en un moment puis baisse jusqu'à tendre vers zéro. Ainsi la réponse du PIB est une réponse positive suite à un choc sur OUV. Ce qui confirme qu'un niveau d'ouverture commerciale joue un rôle important dans la théorie de la croissance économique.

2.4 La décomposition de la variance

La décomposition de la variance a pour objectif d'analyser l'impact et la contribution des innovations de chaque variable explicative à la variance totale des erreurs de prévisions.

Pour ce faire, la méthode qui est utilisée est la décomposition de Cholscky.

Table N°4 : la décomposition du PIB

Period	S.E.	D(PIB)	D(CRED)	D(INF)	D(M2)	D(OUV)
	2.26E+09	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2.60E+09	77.72491	11.14307	0.118641	5.554909	5.458468	
2.72E+09	71.48928	12.70604	2.140644	6.366795	7.297239	
2.75E+09	70.28852	12.64475	2.701428	6.879609	7.485693	
2.75E+09	70.09410	12.62843	2.777293	6.988271	7.511907	
2.75E+09	70.05817	12.62751	2.789464	7.006737	7.518115	
7	2.75E+09	70.05060	12.62751	2.792090	7.010248	
	7.519554					
8	2.75E+09	70.04900	12.62750	2.792667	7.010986	7.519849
.2.75E+09		70.04868	12.62749	2.792786	7.011140	7.519908
10	2.75E+09	70.04861	12.62749	2.792810	7.011172	7.519920

Source : établie par nos soins sur la base d'EvIEWS 12.

Dans le tableau, nous pouvons voir qu'à partir de la 1^{ère} période, l'innovation du PIB contribue de 100% à sa variance d'erreur de prévision, tandis qu'il n'y a aucun effet sur les innovations des variables M2, CRED, INF, OUV.

Au cours de la septième période, la contribution du PIB à sa propre innovation est de 70,05%, contre une contribution de CRED, INF, M2 et OUV qui sont respectivement de 12,62%, 2,79%, 7,01% et 7,51%. Ces résultats confirment le caractère d'endogénéité de la variable PIB car elle dépend de ses propres innovations.

3. Interprétation économique des résultats

Notre essai empirique ayant pour objectif d'étudier la relation entre les cinq variables à savoir PIB, M2, CRED, INF, OUV durant la période 1970-2020, certains tests ont été menés, notamment le test de stationnarité, le test de causalité au sens de Granger, l'estimation du modèle VAR avec l'analyse de décomposition de la variance et les fonctions de réponses impulsionnelles, à l'issue de ces différents tests effectués pour le cas de l'Algérie, nous avons obtenu les résultats suivants :

L'estimation du modèle VAR montre que les variables sont stationnaires issues d'un processus DS sans dérive tous intégrés d'ordre I (1).

Il existe deux relations de causalité unidirectionnelle, d'abord entre la masse monétaire et le crédit accordé au secteur privé vers le produit intérieur brut ; ceci a un effet significatif sur la croissance économique en Algérie malgré la promulgation de la loi sur la monnaie et le crédit concernant la libéralisation financière des taux d'intérêt.

D'après l'analyse des réponses impulsionnelles nous avons déduit qu'un choc du PIB a un impact positif sur le CRED, de ce fait, la

variable CRED ne contribue faiblement à la croissance économique en Algérie, elle n'est pas prise en considération.

Tandis qu'un choc sur le M2 génère un effet positif sur le PIB tout au long de la 1^{ère} période, il diminue à partir de la 2^{ème} période pour s'annuler au bout de la 7^{ème} période. L'existence de relation de causalité entre le développement financier et la croissance économique, nous montre qu'il y'a une connexion entre les deux variables. Cependant, le PIB explique le développement du système financier en Algérie. Ceci veut dire que l'Algérie peut proposer des politiques économiques en matière de croissance sur le système financier.

Cependant, l'existence de relation de causalité entre le système financier et le crédit intérieur accordé au secteur privé montre que ce dernier joue un rôle important sur le développement du le système financier et on peut juger que c'est un facteur par excellence sur lequel on pourra s'appuyer pour relancer le développement du système financier.

A la lumière des réponses obtenues, des recommandations peuvent être examiné :

- Nécessité de stabilité politique et économique du pays visant à stabiliser le système financier
- La prise des conditions nécessaire de la réussite des politiques de la libéralisation financière à travers un système efficace au niveau du secteur financier, et une ouverture sans contrainte vers l'internationale pour faciliter les échanges.
- La réforme et la modernisation du secteur financier afin de former les personnels du secteur et améliorer les compétences adéquates.
- Renforcer les mécanismes commerciaux pour favoriser l'activité économique.

4. Conclusion

Dans ce chapitre nous avons principalement proposé l'étude de l'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique en Algérie, par les séries temporelles, pour la période de 1970-2020.

Après avoir traité les données des variables étudiées (PIBt, CRED, M2, INF, OUV), en commençant par le test de racine unitaire, le test de causalité au sens de Granger, afin d'étudier l'effet d'une innovation enregistrée au niveau d'une variable et sur une autre variable nous nous sommes accentués sur l'analyse des chocs et de la décomposition de la variable. De ce fait, selon les critères économétriques adoptés, les résultats ont montré deux relations positives de causalité, d'abord entre la masse monétaire et le PIB, ensuite entre le crédit accordé au secteur privé et le produit intérieur brut ; ceci à un effet significatif sur la croissance économique en Algérie.

Cependant l'existence de la relation de causalité entre le développement financier et la croissance économique nous emmène à dire que le développement du système financier participe à la croissance économique. La relation de causalité entre le CRED et le M2 signifie que le crédit intérieur fourni au secteur privé participe au développement financier.

Ainsi l'analyse à travers un modèle économétrique la contribution des indicateurs de l'intermédiation financière à la croissance économique en utilisant le modèle VAR, le test de causalité au sens de Granger et l'analyse des chocs. Les résultats de l'estimation du VAR indiquent que les variables « crédit accordé au secteur privé » et « la masse monétaire » contribuent positivement et significativement à la croissance économique. Quant à la variable : « taux d'ouverture commerciale », celle-ci explique positivement la croissance mais au significative au seuil de 10%. Ce résultat nous permet d'affirmer la première hypothèse du travail. Néanmoins, l'inflation n'intervient pas

dans l'explication du taux de croissance économique car la statistique de Student associée est inférieure à 1,96.

Les résultats obtenus par le test de causalité au sens de granger ont montré l'existence de deux relations causales unidirectionnelles de la masse monétaire et du crédit intérieur fourni au secteur privé vers le PIB. Par contre, le reste des variables restantes ne causent pas la croissance économique. Ces résultats sont en conformité à ceux du modèle VAR et celui de l'analyse des chocs. Cette dernière a révélé qu'un choc sur le crédit intérieur fourni au secteur privé exerce un effet positif sur le PIB à partir de la 2^{ème} période et qui dure dans le temps, pour qui s'annule à partir de la 7^{ème} période. Cela revient à dire qu'à long terme le CRED ne peut pas être favorable à la croissance économique, tout ceci est lié au coût de crédit qui limite l'accessibilité des PME au financement.

Un autre résultat est celui relatif à l'impact positif de l'ouverture commerciale sur le PIB, résultat qui nous permet de valider la deuxième hypothèse du travail. Cependant, ce résultat est à nuancer en raison des spécificités liées à la structure de l'économie algérienne. En effet, quand une économie est fermée, elle est peut-être moins dépendante du commerce extérieur. Pour l'économie algérienne, la significativité du taux d'ouverture commerciale reflète simplement sa dépendance (à 98%) de ses exportations en hydrocarbures.

Enfin, nous terminons ce travail par la présentation de certaines limites et éventuellement des pistes de recherches que nous pouvons entreprendre ultérieurement. La première limite est due à la nature du modèle VAR qui est un modèle de court terme, l'estimation d'un VECM pourrait améliorer nos résultats en introduisant l'équation de long terme. La deuxième limite est liée à la non disponibilité des données relatives à certaines variables explicatives pouvant évaluer de manière assez suffisante l'intermédiation financière.

Il s'agit par exemple des variables institutionnelles, celles relatives aux taux d'intérêt et à la performance des intermédiaires financiers.

5. références :

Bibliographie :

Livres :

1. Mazerolle, F. (s.d.). « *Théorie de la croissance endogène* », traduction de la 1ère édition américaine. .
2. TEMMAR, H. ((2015).). *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : les stratégies de développements économiques, . TI, Alger, OPU, P. XXXV. .*

Article du Journal :

1. ALAXANDRE, H. (2010). « Banque et Intermédiation Financière » 2ème édition. . *usa*.
2. DRAA MESSEOUHA Redha, Z. H. (Mars 2020.). « Le développement financier sur la croissance économique en prenant compte la qualité des Institutions cas Algérie ».
3. J-P., J. P. (22-23 Mai 2008.). « Systèmes financiers et croissance » in Cinquième Doctoriales de MACROFI et Séminaire « Diversité des systèmes financiers et croissance », *Institut d'Étude Politique d'Aix-en-Provence,, 22.*

Sites web :

1. *banquemoniale*. (2002, 02 03). Récupéré sur [banquemoniale: www.banquemoniale.org](http://banquemoniale.org)
2. *Office Nationale des Statistiques*. (2022, 06 06). Récupéré sur [ons: www.ons.dz](http://www.ons.dz) consulter le : 06/062022.

***Vers une Réforme du secteur des assurances en
Algérie Situation actuelle et nouvelle alternative***
***Towards a reform of the insurance sector in Algeria: current situation
and new alternative***

Lezoul Mohammed^{1*}

¹Université d'Oran 2(Algérie),Laboratoire :La NDTPA

lezoulmohammed61@gmail.com

Reçu le: 31/12/2022

Accepté le: 20/05/2023

Publié le: 05/06/2023

Résumé :

*Depuis l'indépendance nous avons connu des réformes dans le secteur des assurances (monopole de l'état, spécialisation déspecialisation et libéralisation) ceci est soldé par un taux de 0,71 % du PIB contre 1,1 % en 1990. Le bi*ut de cet article est de faire un état des lieux du marché des assurances en Algérie tout en montrant l'évolution du secteur et ce depuis l'indépendance, ensuite de voir les intervenants sur le marché et l'évolution du secteur et enfin essayer de donner des solution en proposant la nouvelle alternative qui est TAKAFUL.*

Mots Clés : Assurance, marché, éthique, Takaful, finance.

Jel Classification Codes :G22

Abstract:

Since independence we have experienced reforms in the insurance sectors (state monopoly, specialization, despecialization and liberization) this resulted in a rate of 0,71 % GDP against 1,1 % in 1990. The goal of this article is to make an inventory of the insurance market in Algeria while showing the evolution of the sector since independence, then to see the players on the market and the evolution of the sector and finally try to gives solution by proposing the new alternative which is TAKAFUL. .

Keywords: Insurance, market, ethics, Takaful, finance.

Jel Classification Codes : G22.

* Corresponding author

1.Introduction :

Le présent article se fonde sur une analyse de la situation du marché algérien des assurances et les alternatives possibles pour son développement, nous commençons par la célèbre citation de **Henri Ford** : “New York n’est pas la création des hommes, mais celle des assureurs. Sans les assurances, il n’y aurait pas de gratte-ciel, car aucun ouvrier n’accepterait de travailler à une pareille hauteur, en risquant de faire une chute mortelle et de laisser sa famille dans la misère. Sans les assureurs, personne ne circulerait en voiture à travers les rues. Un bon chauffeur est conscient de ce qu’il court à chaque instant le risque de renverser le piéton.” Cette citation montre l’ampleur de l’assurance sur l’économie d’un pays et montre aussi qu’il y a une corrélation étroite entre l’assurance et le développement économique.

La compétitivité dans le domaine des assurances s’est accrue durant ces dernières années notamment après l’introduction des entreprises privées à capitaux nationaux et étrangers, l’entrée des entreprises étrangères telles que AXA Assurance et des mutuelles, Cardif Algérie partenaire de la CNEP dans la bancassurance qui permettra à la banque publique de distribuer des produits d’assurance et la Macif présente depuis 2011 en Algérie sous le nom SAPS grâce à un partenariat avec la Société algérienne des assurances (SAA) signé en 2008, la Macif choisit comme nom commercial Amana Assurances.,

Notre pays accuse beaucoup de retard en matière d’assurance en termes de taux de pénétration, qui est la part de l’assurance dans le PIB, le niveau mondial est de **7,4%**, et que pour les pays émergents, il est de **3,4%**. L’Algérie présente un taux de pénétration de **0,8%** ».

Ceci s’explique par plusieurs facteurs entre autres la baisse du pouvoir d’achat, l’état providence, les habitudes culturelles, les croyances...ce qui nous pousse a repensé les assurances en Algérie en se proposant la question : quelle est la situation du marché Algérien. des assurances et quelle est l’alternative à son développement ?

L’alternative proposée est une forme d’assurance solidaire qui est une méthode de mutualisation des risques entre assurés, qui respectent les

principes islamiques. En effet, l'assurance islamique ne comprend pas l'aléa (gharar), des formes d'intérêts (riba), des possibilités de spéculation (maysir) et investissant dans des secteurs interdits (haram), nous essayerons de développer tout cela tout au long de cet article.

2. Définition de l'assurance

D'une manière générale, l'assurance peut être définie comme : une réunion de personnes qui, craignent l'arrivée d'un événement dommageable pour elles, se cotisent pour permettre à celles qui seront frappées par cet événement, de faire face à ses conséquences.

2.1. Définition économique

L'assurance économique est un produit souvent commercialisé par les entreprises d'assurance aux consommateurs, sous la forme d'un "package" de garanties. Il s'agit d'un produit purement juridique, puisqu'il n'est constitué que des seules obligations prises par l'assureur.

L'assurance est un moyen de couvrir les conséquences financières des risques qui ne peuvent être éliminés par les mesures de prévention. Comme les autres mesures de prévention, l'assurance a un coût proportionnel au montant des garanties prévues et qui se trouve donc nécessairement inclus dans celui des produits ou prestations vendues ou fournies par l'assuré.

2.2. Définition technique

Selon le professeur M .Joseph HEMARD : « l'assurance est une opération par laquelle une partie, l'assuré se fait promettre, moyennant une rémunération (la prime), pour lui ou pour un tiers, en cas de réalisation d'un risque, une prestation par une autre partie, l'assureur qui , prenant en charge un ensemble de risques, les compense conformément aux lois de la statistique » (COUILBAULT, F ; COUILBAULT-Di TOMASSO, S ; HUBERTY, V, 2019.)

2.3. Les éléments de l'assurance

Pour bien cerner et comprendre l'opération d'assurance, il est utile de définir ses éléments et acteurs constitutifs. Les acteurs d'une opération d'assurance : Cinq éléments découlent d'une opération d'assurance :

2.3.1. L'assuré

Constitue la personne laquelle repose le risque, c'est-à-dire celle dont

les biens, les actes, la vie sont garanties contre les différents risques moyennant le versement d'une certaine somme (prime ou cotisation).

2.3.2. Le souscripteur

Est la personne physique (par exemple le chef de la famille pour le compte de ses enfants, le transporteur pour le compte de ses clients, le maître de l'ouvrage pour le compte des entreprises intervenants sur un chantier) ou morale (la banque pour le compte de ses emprunteurs, l'entreprise pour le compte de ses salariés, une société pour le compte de ses filiales) qui contracte avec l'assureur en lui payant la prime.

2.3.3. Le bénéficiaire

Est une personne physique ou morale qui recevra les prestations promises par l'assureur en cas de la réalisation du risque prévu au contrat d'assurance.

2.3.4. Le tiers

Toute personne étrangère au contrat mais peut revendiquer le bénéfice (comme les bénéficiaires d'une assurance décès, les victimes en assurance de responsabilité)

2.3.5. L'assureur

Est celui qui est contraint de payer l'indemnité prévue en cas de la réalisation du risque assuré, il est généralement une société commerciale ou une mutuelle.

L'assureur doit être présent avant, pendant et après la souscription du contrat :

-Avant la réalisation du contrat : il doit concevoir des produits correspondant aux besoins, informer et conseiller utilement les éventuels clients.

- Une fois garantie acquise : il doit non seulement régler les sinistres, mais encore répandre aux questions des assurés, fournir des attestations, surveiller l'évolution des garanties, proposer des modifications.

2.4. Les caractères du contrat d'assurances :

Quatre éléments caractérisent l'opération d'assurance :

1. Le risque événement aléatoire et dommageable dont on cherche à se prémunir.

2. La prime (ou cotisation) versée par l'assuré à l'assureur avant la réalisation éventuelle du risque.
3. La prestation de l'assureur qui indemnise l'assuré ou un tiers bénéficiaire en cas de réalisation du risque.
4. La compensation des risques par l'assurance au sein de la mutualité qu'il gère et dont les statistiques doivent permettre d'établir une tarification équitable

3. Aperçu de l'assurance en Algérie

Le domaine des assurances a connu une réelle déréglementation à partir des années **1990** ; ceci s'est soldé par des fusions et des acquisitions et la compétitivité est devenue de plus en plus rude. Plusieurs entreprises ont quitté le marché et d'autres ont été rachetées par les grands assureurs.

Afin d'élever la compétitivité du secteur des assurances, l'Algérie a commencé à mettre à niveau ses entreprises à partir de **1995** avec l'introduction de l'ordonnance **95/07** inhérente à la libération du secteur, ensuite surgit la loi **06/04** qui stipule la séparation des fonctions vie et non-vie (dommage).

Les changements qu'ont connus les assurances après l'Indépendance, se résument comme suit :

La nationalisation survenue à partir de **1965** ensuite la restructuration en **1973**, cette restructuration s'est soldée par la spécialisation où désormais chaque entreprise s'est spécialisée dans certaines branches.

La C.A.A.R assure les risques industriels

- Incendie et explosion (usine et entreprise)
- Transport (maritime et aviation) le décret **n°85.82** du **30 avril 1985** confie à une nouvelle compagnie " la compagnie algérienne des assurances de transport " C.A.A.T.

La S.A.A est chargée de couvrir des risques simples :

- Automobile : R.C obligatoire (y compris l'assurance frontière) : risques facultatifs (vol, incendie, tous risques etc.).
- Risques divers : vol, bris de glace, dégâts des eaux multirisques habitation et R.C professionnelle, à caractère individuel, familial, commercial, sportif etc.
- Assurance de personne : assurance-vie, assurance-décès, assurance-groupe.

Le deuxième changement de la restructuration était : la déspecialisation après l'échec accusé par la spécialisation, où les compagnies peuvent vendre tous les produits existant sur le marché.

Le dernier changement survenu dans le domaine des assurances est celui de la libéralisation du secteur par le biais de l'ordonnance **95/07 du 25 janvier 1995**.

Les changements majeurs apportés au système algérien d'assurance sont les suivants :

- La libéralisation de l'assurance puisque l'ordonnance permet la création de sociétés d'assurance par des capitaux privés nationaux et/ou étrangers qui vont opérer à côté des EPE actuelles,
 - La démonopolisation de la réassurance,
 - L'introduction d'intermédiaires privés (agents généraux et courtiers).
- Enfin la loi N° **06-04 du 20 février 2006** modifie l'ordonnance **95-07**.

Les principaux apports sont :

- Renforcement de l'activité assurances de personnes,
- Généralisation de l'assurance de groupe,
- Séparation des activités des compagnies (vie, non-vie)
- Ouverture du marché aux succursales des sociétés d'assurances et/ou de réassurances étrangères,
- Institution d'une Commission de supervision des assurances.

3.1. Les intervenants dans le marché Algérien des Assurances

3.1.1. Les institutions autonomes

Elles sont au nombre de trois à savoir :

3.1.1.1. Le Conseil National des Assurances (CNA)

Le Conseil National des Assurances est le cadre de concertation entre les diverses parties impliquées par l'activité assurance, à savoir:

- Les assureurs et intermédiaires d'assurance.
- Les assurés.
- Les pouvoirs publics.

3.1.1.2. La Commission de Supervision des Assurances (CSA)

La commission agit en qualité d'administration de contrôle au moyen de la structure chargée des assurances au ministère des Finances, et cela par le biais des inspecteurs d'assurance

3.1.1.3. La Centrale des Risques (CR)

La centrale est rattachée à la structure chargée des assurances au ministère des Finances. Elle a pour mission la collecte et la centralisation des informations afférentes aux contrats d'assurance dommages souscrits auprès des sociétés d'assurance et les succursales d'assurance étrangères agréées.

3.2. Les assureurs

Ils se divisent en l'assurance directe, les mutuelles, et les assurances spécialisés

3.2.1. L'assurance directe

3.2.1.1. Les quatre compagnies publiques d'assurance

- **La Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance (CAAR) :** elle a été créée le **08 juin 1963**, Son capital social est de 12 milliards de dinars
- **La Société Algérienne d'Assurance (SAA) :** Elle vient juste après la CAAR, elle a été créée le **12 décembre 1963** Son capital social est de 16 milliards de DA
- **La Compagnie Algérienne des Assurances Transport (CAAT) :** Elle a été créée le **30 avril 1984** Son capital social est de 12 milliards de DA
- **La Compagnie d'Assurance des Hydrocarbures (CASH) :** Elle a été créée le **04 octobre 1999**, ces actionnaires sont : La SONATRACH (64%), NAFTAL (18%), la CAAR (18%) et la CCR (6%), Son capital social est de 7.8 Milliards DA

3.2.1.2. Les sept compagnies privées d'assurances

-La Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance (CIAR)

Créée le **15 février 1997**, elle appartient au groupe Algérien Soufi, son capital social de 1,13 milliard de dinars.

-L'Algérienne des assurances (2A): actuellement GIG

Elle appartient au groupe Algérien Rahim. Elle a été créée le **06 mai 1997**, son capital social est de 2 milliards de dinars.

-La Trust Algerian Assurances et Réassurances

Elle a été créée le **25 janvier 1999** ses actionnaires sont Trust Real Bahreïn (95%) et Qatar General Insurance (5%). Son capital social est de 2,5 milliards de dinars .

-SALAMA Assurances

Elle a été créée le **13 avril 1999** elle est filiale du groupe international d'assurance et de réassurance SALAMA ISLAMIC ARAB INSURANCE COMPAGNY et est spécialisée dans les produits « Takaful », son capital social est de 2 milliards de dinars.

-La Générale Assurance Méditerranéenne (GAM)

Elle a été créée le **10 septembre 2002** mais devenue la propriété d'un des groupes financiers Africains les plus puissants le fonds d'investissement ECP (Emerging Capital Partners) depuis **2007**. Son capital social est de 1,2 milliards de dinars.

-Alliance Assurances

Spécialisée dans les assurances de dommages, elle appartient au groupe Algérien Khelifati et a été créée le **30 avril 2005**, Son capital social est de 800 millions de dinars.

-AXA Assurance De Dommages

Elle a été créée le **03 octobre 2011**, son capital social est de 2 milliards de dinars ainsi que sur le marché de l'assurance de personnes avec un capital social de 1 milliard de dinars

3.2.2. Les mutuelles d'assurances

-Les mutuelles d'assurance sont au nombre de deux (2) : la CNMA et la MAATEC

-La Caisse Nationale de Mutualité Agricole (CNMA) : Créée le **02 décembre 1972**.

-La Mutuelle Algérienne d'Assurance des Travailleurs de l'Education Nationale et de la Culture (MAATEC) : C'est la première mutuelle Algérienne, elle a été créée le **10 décembre 1964** .

3.2.3. Les compagnies d'assurances spécialisées

-La Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX) : Elle a été créée le **10 janvier 1996**, elle est spécialisée dans l'assurance des crédits à l'exportation. Le capital social de la CAGEX est de 450 millions de dinars

-La Société de Garantie du Crédit Immobilier (SGCI) : Elle a été créée le **05 novembre 1997**, elle est spécialisée dans l'assurance des crédits à

l'immobilier. Son capital social est de 2milliards de dinars et son chiffre d'affaires de 300 millions de dinars.

3.2.4. Les compagnies de Réassurances

Il n'existe qu'une seule compagnie dédiée exclusivement à la réassurance : la Compagnie Centrale de Réassurance (CCR), elle a été créée le **01 octobre 1973** et elle propose la réassurance dans les branches marine, non marine et transport.

4. Situation du marché mondial et du marché algérien des assurances

4.1. Le marché mondial

On constate une nette évolution de la production mondiale qui passe de 4127586 millions de dollars en **2007** à 6287044 millions de dollars en **2020** une évolution d'environ 55%

La production américaine domine le monde avec 2805892 M\$ soit 44% suivie de l'Asie-Océanie avec 1754520 M\$ soit 28% et de l'Europe avec 1666442 M\$ soit 27 et enfin l'Afrique avec 60190 M\$ soit 0.01%

Tableau N°1 : Marché Mondial des assurances entre 2007 et 2020

En Millions de \$US	Amerique	Europe	Asie et Oceanie	Afrique	Monde
2007	1 428 290	1 764 685	880 928	53 683	4 127 586
2008	1 450 408	1 703 713	1 013 120	52 829	4 220 070
2009	1 357 559	1 614 385	1 080 238	57 453	4 109 635
2010	1 403 784	1 615 190	1 257 313	59 400	4 335 687
2011	1 497 703	1 625 442	1 373 744	69 274	4 566 163
2012	1 566 617	1 540 684	1 420 177	71 472	4 598 950
2013	1 561 461	1 620 133	1 341 744	70 294	4 593 632
2014	1 576 073	1 695 091	1 413 431	70 116	4 754 711
2015	1 593 791	1 491 430	1 448 517	63 942	4 597 680
2016	1 616 070	1 448 819	1 578 542	59 408	4 702 841
2017	1 688 467	1 546 484	1 657 392	65 165	4 957 507
2018	2 652 866	1 746 976	1 679 803	69 374	6 149 019
2019	2 777 201	1 720 252	1 719 625	67 282	6 284 360
2020	2 805 892	1 666 442	1 754 520	60 190	6 287 044
Parts de Marché 2020	44,6%	26,5%	27,9%	1,0%	100%

Source : Conseil national des assurances disponible sur www.cna.dz

4.2. Le marché algérien

4.2.1. Production globale au 31/12/2021

Les réalisations du marché national des assurances, toutes activités confondues, s'élèvent, au **31/12/2021**, à 151,9 milliards de DA (y compris les acceptations internationales), contre 144,9 milliards de DA au 31/12/2020, enregistrant, ainsi, une évolution de 4,8%.

Cette tendance haussière est engendrée par l'ensemble des acteurs du marché, à savoir les sociétés d'assurance de dommages, avec une progression de 4,7%, et les sociétés d'assurance de personnes, avec un taux de 4%.

Les acceptations internationales enregistrent, pour leur part, une croissance de 9,9% comparativement à l'exercice 2020. Cette évolution se traduit par une production additionnelle de 597,4 millions de DA.

Tableau N°2 : Production du marché des assurances au 31/12/2021

EN DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Évolution	
	31/12/2020	31/12/2021	2020	2021	En %	En valeur
Assurances de dommages	126064379055	131968937732	87,0%	86,9%	4,7%	5904558677
Assurances de personnes	12761 045 056	13269 435 248	8,8%	8,7%	4,0%	508 390 192
Marché direct	138825424111	145238372980	95,8%	95,6%	4,6%	6412948869
Acceptations internationales	6 059 254 411	6 656 658 260	4,2%	4,4%	9,9%	597 403 849
Total	144884678522	151895031240	100%	100%	4,8%	7010352 78

Source : Conseil national des assurances disponible sur www.cna.dz

Tableau N°3 : Production des assurances de dommages au 31/12/2021 par branche

EN DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Évolution	
	31/12/2020	31/12/2021	2020	2021	En %	En valeur
Assurances de dommages	62662921454	61717436346	49,7%	46,8%	-1,5%	-945485 108
Assurances de personnes	53033173521	59332614 909	42,1%	45,0%	11,9%	6299441388
Marché direct	2218 505 847	2124941 985	1,8%	1,6%	-4,2%	-93 563 862
Acceptations internationales	6070 418 358	6228702 952	4,8%	4,7%	2,6%	158 284 594
Total	2079 359 875	2565 241 540	1,6%	1,9%	23,4%	485 881 665

Source : Conseil national des assurances disponible sur www.cna.dz

Vers une réforme du secteur des assurances en Algérie : Situation actuelle et nouvelle alternative

La structure par branche a connu une régression des Assurances Dommages de -1.5% , Les Assurances de Personnes ont connu Une Amélioration de 11.9%, Le marché direct est en baisse de -4.2% , par contre les acceptations en réassurances ont augmenté de 2.6%

Tableau N°4 : production des assurances de personnes au31/12/2021

Libellé	Chiffre d'affaires DA		Structure du marché		Evolution	
	31/12/2020	31/12/2021	2020	2021	En %	En valeur
Accident	1691925333	1 665 399 882	13,3%	12,6%	-1,6%	-26 525 451
Maladie	50 445 409	55 596 165	0,4%	0,4%	10,2%	5 150 756
Assistance	755774 746	824 814 212	5,9%	6,2%	9,1%	69 039 466
Vie-décès	5363871073	5964082 587	42,0%	44,9%	11,2%	600 211 514
Capitalisation	11 745	286 000	0,0%	0,0%	2 335,1%	274 255
Prévoyance Collective	4899016750	4759256 402	38,4%	35,9%	-2,9%	-139760348
Total	12761045056	13269435248	100%	100 %	4,0%	508390192

Source : Conseil national des assurances disponible sur www.cna.dz

La structure du marché des assurances de personnes : En 2021, accidents 12.6%, Maladie 0.4%, Assistance 6.2%, vie-décès 44.9%, capitalisation 0%, prévoyance collective 35.9%.

Les sociétés d'assurance de personnes à capitaux privés totalisent, au **31/12/2021**, une production de 4,3 milliards de DA, en progression de 16% par rapport à l'exercice précédent, et gagnent deux points en enregistrant une part de marché de 33,1%.

5. Développement de l'assurance TAKAFUL

5.1. Application du modèle Takaful en Algérie

Le Décret exécutif n° **21-81** du **23 février 2021** fixant les conditions et modalités d'exercice de l'assurance TAKAFUL et cela en application des dispositions de l'article **203 bis** de l'ordonnance n° **95-07** du **25 janvier 1995**, modifiée et complétée, ce décret a pour objet de fixer les conditions et modalités d'exercice de l'assurance TAKAFUL.

Ce Décret permet la création de nouvelles compagnies TAKAFUL et l'ouverture de « fenêtres TAKAFUL » par les assureurs conventionnels. Compte tenu de la faiblesse du taux de pénétration de l'assurance par rapport au PIB qui est de 0,70%, alors que la moyenne mondiale gravite

autour de 6%, cette nouvelle alternative réglementaire permettra aux assureurs dommages et assurances de personnes de diversifier, de rehausser et d'adapter leurs offres aux attentes du marché, l'encouragement de l'épargne assurantielle, pouvant contribuer ainsi, à une meilleure inclusion financière des agents économiques. les types de l'assurance TAKAFUL :

Dans un système d'assurance TAKAFUL, on entend par: «TAKAFUL familial»: l'assurance TAKAFUL familial correspondant à :

L'assurance des personnes telle que prévue à l'article **203 point 1** de l'ordonnance n° **95 -07** du **25 janvier 1995** modifiée et complétée, susvisée; «TAKAFUL général»: l'assurance TAKAFUL général correspond à : l'assurance de dommages, telle que prévue à l'article **203 point 2** de l'ordonnance n° **95-07** du **25 janvier 1995** modifiée et complétée, susvisée. Ensuite il y a eu création de nouvelles sociétés Takaful par le biais des arrêtés d'agrément du **25 juillet 2022 (JORADP n° 62 du 21 septembre 2022)**, sont publiés. Il s'agit de :

L'agrément de la nouvelle société d'assurances de personnes dénommée « El-Djazair El Moutahida de Takaful familial », société par actions « SPA », spécialisée dans les opérations d'assurance Takaful familial ainsi que les opérations de réassurance sous la forme « Rétakaful familial ».

L'arrêté d'agrément, complétant l'arrêté du 6 avril 1998, accordé à la « Compagnie centrale de réassurance (CCR) », spécialisée dans les opérations de réassurance traditionnelle n°27, pour pratiquer l'activité Rétakaful Familial et Général, en la forme de « Fenêtre ».

L'agrément accordé à la société d'assurance de dommages « L'Algérienne des assurances – gig Algeria » pour pratiquer les opérations d'assurance traditionnelle ainsi que les opérations d'assurance Takaful général, sous forme de « Fenêtre ».

En plus de la compagnie traditionnelle TAKAFUL/ SALAMA ASSURANCE.

5.2. Les arguments de la prohibition des assurances traditionnelles

-L'incertitude et le manque de clarté dans les termes d'un contrat (al gharar).

-La prise excessive de risque (al maisir).

- Le paiement et la réception d'intérêt (al riba).
 - Les placements inacceptables (haram), par exemple le porc, l'alcool, le jeu.
- Nous allons éclaircir ces quatre points, ci-après :

5.2.1. Al Gharar (Éviter l'Incertitude)

Le Contrat d'assurance contient l'incertitude à cause de :

L'incertitude dans la prime à payer telle qu'elle était déclarée.

Le montant de l'indemnité à payer n'est pas connu.

Le moment où le paiement se fera n'est pas connu.

Toute forme de contrat, disproportionnée et qui constitue une perte injuste en faveur d'une partie aux dépens de l'autre est classée comme «Gharar».

5.2.2. Al Maisir (Éviter le Jeu d'argent)

L'assuré paie une petite somme dans l'espoir de faire une fortune.

L'assuré perd l'argent payé comme prime d'assurance au cas où l'événement assuré ne se produit pas.

La compagnie sera déficitaire si les montants des sinistres dépassent les primes payées.

5.2.3. Al Riba (Éviter l'Usure)

Un concept d'intérêt existe dans les produits de l'assurance-vie traditionnelle. A la mort de l'assuré, ses bénéficiaires obtiennent plus que ce qu'il a payé. Les fonds de l'assurance investis dans les moyens de financements, (telles que les obligations et les actions) contiennent un élément de «Riba».

5.2.4. Haram (Interdit / Illégal)

Il est strictement interdit aux compagnies Takaful de réaliser des investissements dans des secteurs d'activité prohibés par la loi islamique (de l'alcool, de l'armement, du jeu, des produits à base de porc ou des services financiers traditionnels, etc.).

5.3. Les principes de l'assurance Takaful

Le terme Takaful, ça vient du mot kafala, signifiant « responsabilité ou garantie ».

L'assurance Takaful est basée sur les principes d'assistance mutuelle et de contribution volontaire. Le risque est partagé. L'incertitude et la prise

de risque excessive sont éliminées du contrat par le paiement d'un don volontaire et la définition claire du type de sinistres.

La Takaful a vu le jour au Soudan et en Arabie Saoudite en 1979. Pour faire face au besoin de compléter la chaîne de conformité avec la charia, la Banque Faycal créait l'Islamic Insurance Company au Soudan , parallèlement, en Arabie Saoudite, le groupe Al Baraka lançait l'Islamic Arab Insurance Company (Salama).

On distingue la Takaful générale (Non-Vie) et la Takaful famille (Vie).

La Takaful implique :

- La séparation des fonds des preneurs d'assurance et ceux des actionnaires.
- L'engagement à distribuer les bénéfices techniques aux preneurs .
- L'évitement des actifs non conformes à la charia.
- La création d'un conseil de surveillance de la charia, qui supervise les opérations d'assurance et contrôle leur conformité à la charia.

5.3.1.La séparation des fonds

Il y a nécessité impérieuse de séparer les fonds des actionnaires et des sociétaires.En effet, les actionnaires ne doivent ni profiter, ni réaliser une perte sur les opérations d'assurance. Afin de contourner l'interdiction liée à la prise excessive de risque (al gharar) et au paiement et à la réception d'intérêt (al riba).

5.3.2.La distribution des bénéfices techniques

La compagnie Takaful s'engage à redistribuer les bénéfices à ses sociétaires. Il y a deux options acceptables : distribuer à tous sans exception ou distribuer à ceux qui n'ont pas eu de sinistres (similaire à un bonus).

5.3.3.Des actifs conformes à la charia

L'investissement doit être essentiellement effectué dans des actions cotées de sociétés dont l'activité n'est pas incompatible avec la charia.

Est ainsi exclu l'investissement dans des sociétés dont l'activité principale concerne les secteurs du tabac, de l'alcool, des produits à base de porc, des services de la finance Conventionnelle (banque, assurance,...), de l'armement et de la défense, du jeu et du divertissement .

La purification :

Dans le cas où une apparence de genèse d'intérêt ou d'activité jugée illicite est détectée, des dispositifs de « purification » sont organisés, notamment sous la forme de donation aux pauvres.

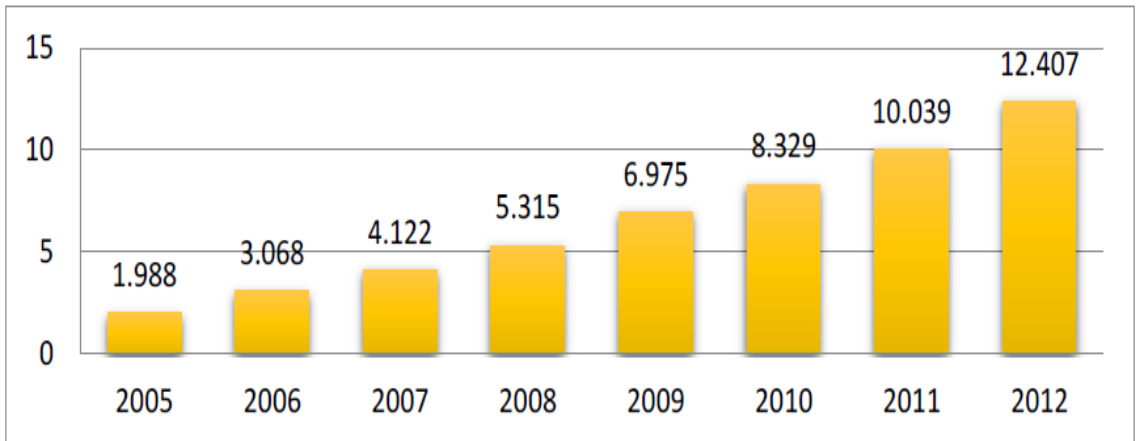
5.3.4. Le conseil de la charia (Sharia Boards)

Pour le contrôle de conformité à la charia, l'appel à des certificateurs est indispensable. Véritables experts considérés comme les meilleurs connaisseurs de la religion coranique et de ses applications.

5.4. Aperçu du développement de la Takaful dans le monde :

Le marché du Takaful est un marché en perpétuel développement. La **figure N°01** montre l'évolution mondiale du marché de la Takaful, qui selon Ernst & Young, le volume mondial est passé de 1,988 milliards de dollars en **2005** à 12,407 milliards de dollars en **2012**. Ce volume devra atteindre, selon Deloitte's consulting (Compagnie de consulting spécialisée), 20 milliards de dollars en **2017**.

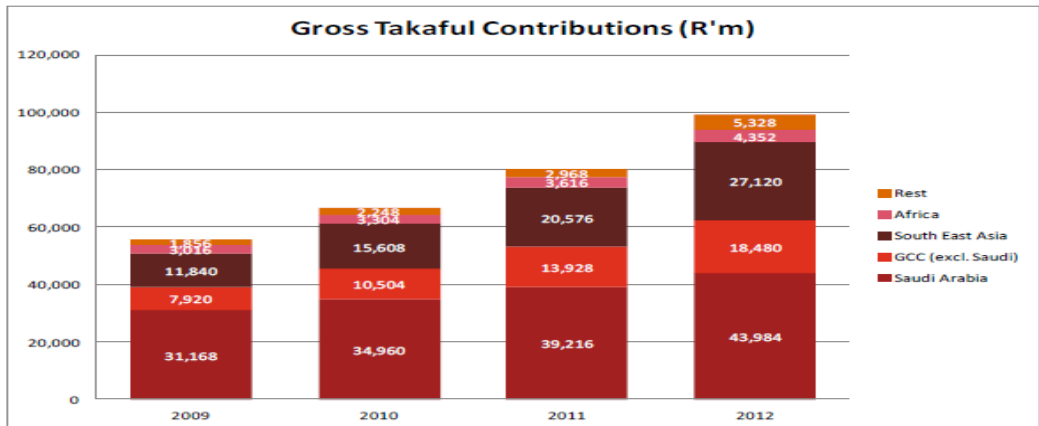
Figure N°01 : Marché mondial de Takaful (en milliards de \$)



**Source: Adapté de Ernst & Young; April 2012,
« The World Takaful Report »**

Le développement mondial du marché de la Takaful est fortement marqué par sa concentration dans les pays du CCG (Conseil de coopération du Golfe) et en Asie (Asie du Sud-est). Son expansion dans d'autres pays du monde nous pouvons le constater dans la **figure N°02** pour la période allant de **2009** à **2012**.

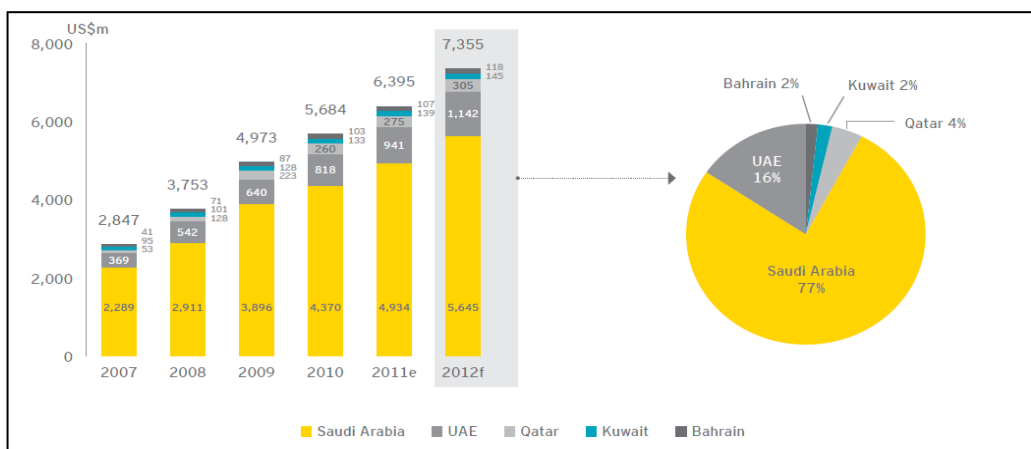
Figure N°02 : Développement mondial du marché de la Takaful entre 2009 et 2012



Source: Ernst & Young, 2012«The world Takaful » report, Dubai; p 8-17.

Les contributions globales ont connu une croissance moyenne régulière d'environ 20% par an. Le CCG est doté d'un nombre important d'opérateurs Takaful : 77 opérateurs avec une contribution moyenne de 10 milliards de dollars en **2010**. Selon le rapport mondial de la Takaful **2012** d'Ernst & Young, l'Arabie-Saoudite est le plus grand marché de l'assurance islamique mondiale et les Émirats Arabes Unis (EAU) se classe en 3ème position (la Malaisie est en 2ème position), avec une contribution de 818 millions de dollars.

Figure N°03 : Évolution du marché de la Takaful dans certains pays du CCG



Source: World Islamic Insurance Directory 2013, Middle East Insurance Review; EY analysis.

D'après la figure 03, on constate que le marché Takaful en Arabie saoudite est en pleine expansion et représente 77% de part de marché de la CCG, suivi de l'eau avec 16 % suivi du Qatar avec 4% du Koweït et Bahreïn 2% chacun de .

6. Conclusion :

Selon les données publiées par le Conseil National des Assurances (CNA), le chiffre d'affaires de l'ensemble des assureurs algériens atteint 151,895 milliards DZD (1,08 milliard USD) à fin **2021**, en hausse de 4,8% sur un an. Le marché direct représente 95,6% du total des primes, soit 145,238 milliards DZD (1,04 milliard USD). Ce montant est en croissance de 4,6% par rapport à **2020**.

Au **31 décembre 2021**, le chiffre d'affaires non-vie s'établit à 131,969 milliards DZD (946,05 millions USD) contre 126,064 milliards DZD (951,07 millions USD) une année auparavant. Les primes non-vies représentent 86,9% du total des souscriptions de **2021**.

L'activité dommages est tirée par l'automobile, qui avec 46,8% du total du portefeuille non-vie, comptabilise 61,717 milliards DZD (442,43 millions USD) de primes émises à fin **2021**. Cette branche est suivie par l'incendie, les risques divers et le transport qui affichent respectivement 59,332 milliards DZD (425,34 millions USD) et 6,228 milliards DZD (44,65 millions USD) en **2021**. Avec 8,7% de part de marché, les assurances de personnes réalisent une croissance de 4% des encaissements à 13,269 milliards DZD (95,12 millions USD). Les acceptations internationales de réassurance progressent de 9,9% passant de 6,059 milliards DZD (45,71 millions USD) au **31 décembre 2020** à 6,657 milliards DZD (47,72 millions USD) douze mois plus tard. A l'heure actuelle, les marchés les plus actifs sont ceux du CCG et ceux de l'Asie du Sud-est. En **2010**, la contribution brute totale du Takaful s'est établie à 8.3 Milliards de dollars américains avec un taux de croissance de 29%, la part la plus importante revenant au Moyen-Orient. avec 1,57 milliard de musulmans.

Aujourd'hui, l'assurance Takaful est considérée comme étant un substitut à l'assurance classique, un facteur incontournable de développement de l'assurance-vie dans les sociétés musulmanes et un

catalyseur des progrès de la bancassurance. Malgré son évolution spectaculaire, cette industrie doit relever plusieurs défis à savoir :

-L'existence de plusieurs modèles.

-Pénurie de personnel d'assurance formé convenablement et qualifié sur le concept Takaful,manque de connaissance des principes de la Takaful .

-Manque d'informations et de statistiques sur la réceptivité des musulmans,
Le développement de cette industrie dépendra principalement de sa capacité à se différencier de l'assurance classique et de la demande qui ne fera qu'augmenter dans l'avenir.

7. Références

- Grégoire Dupont, Stéphane Coutin, Isabelle Monin Lafin (2019). *La distribution en assurance banque et finance*. édition l'argus de l'assurance, Paris France
- Axel Vigneron, Laetitia Lafaille(2018). *Distribution et gouvernance et surveillance des produits d'assurance*, édition l'argus de l'assurance, Paris France
- Michel Fromenteau, Pierre Petauton(2017). *Théorie et pratique de l'assurance vie*, édition l'argus de l'assurance (5^{ème} édition), Paris France
- Philippe Trainar, Patrick Thourot(2017). *Gestion de l'entreprise d'assurance*. Collection Management sup - Gestion, finance, édition l'argus de l'assurance(2^{ème} édition), Paris France
- Patrick Thourot, Philippe Morin(2017). *Solvency 2 en 200 mots-clés*. RB édition, Paris France
- Grégoire Dupont, Stéphane Coutin, Isabelle Monin Lafin(2019). *La distribution en assurance, banque et finance* éditions: L'argus de l'assurance. Paris France
- Bertrand Néraudau, (2019). *Gestion de sinistres, mode d'emploi*, Éditeur : L'argus de l'assurance, Paris France
- Marine Corlosquet-Habart, Jacques Janssen, (2017). *Le big data pour les compagnies d'assurance*, Édition Iste, Paris
- Qurradaghi Cheikh Ali Mohieddine, (2011) *L'assurance islamique TAKAFUL*. aux éditions Bayane, Paris.
- Couilbault François, Constant Eliashberg,(2007).*les grands principes de l'assurance*. 5^{ème} Edition, aux éditions L'argus de l'assurance, Paris.
- Chaar Qbdelmaoula (2008). *La finance islamique à la française*, éditions Secure Finance. Paris
- Charbonnier Jacques, Islam,(2011). *Droit, Finance Et Assurance*. aux éditions Larcier, Paris .
- Joël Wagner, Michel Fuino (2022). *Gestion du risque & introduction aux assurances*. Éditions Eyrolles. Paris.
- Frédéric Morlaye (2021). *L'assurance demain Etat des lieux et vision prospective*. Eitions Eyrolles. Paris France

Vers une réforme du secteur des assurances en Algérie : Situation actuelle et nouvelle alternative

- LEZOUL Mohammed. *la perception du modèle d'assurance solidaire (takaful) en Algérie : étude réalisée auprès des consommateurs des régions Est Centre et Ouest.* La Revue algérienne d'Économie et Gestion. Volume 9, Numéro 3, (2016) Pages 287-303 Université Oran 2 Algerie.